

المملكة المغربية
وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

المدرسة المالكية الأندلسية

إلى نهاية القرن الثالث الهجري

نشأة وخصائص

إعداد
الأستاذ مصطفى الهروس

1418 هـ - 1997م

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد المصطفى الأمين.

وبعد، فقد شاءت عناية الله تبارك وتعالى أن تتسع دائرة انتشار نفوذ المذهب المالكي في كثير من بلاد دار الإسلام، فانبعث من الحجاز وذاع صيته في الشام والعراق ومصر واليمن وآسيا الوسطى والمغرب والأندلس.

وإذا كان المذهب المالكي تقلص ظله في الحجاز - مهد ظهوره - فإنه لقي انتشاراً واسعاً وصيتاً ذائعاً بالمغرب والأندلس، حيث توطدت أركانه وقويت دعائمه، حتى غدا المذهب السائد في تلك الربوع بحكم ما عرف عن إمامه من تمسك بالسنة ومحاربة البدعة، وتشبثه التام بآثار الصحابة والتابعين، وإخلاصه في بذل العلم، والتزامه بنصوص وتشريعات الكتاب والسنة، واعتماده على الإجماع والقياس والاستحسان والاستصحاب والمصالح المرسلة وسد الذرائع، فأضحى عندهم الإمام الحق الذي لا يدانيه فيه غيره، فأعجبوا به وباجتهاده واستنباطه، وفقهه ومرونته ومنهجه وسلوكه، واتخذوه قدوة لهم في كل شيء حتى في سلوكهم الخاص ومعاملاتهم اليومية.

وتعتبر مرحلة القرن 3هـ/9م المرحلة التي تكونت خلالها القاعدة الأساس لمدرسة فقهية عريقة ومتميزة تهتم بالتنظير التشريعي الإسلامي للمجتمع الأندلسي على أساس المذهب المالكي السني، فاتجهت جهود العلماء بالأندلس نحو بناء صرح هذه المدرسة الفقهية، آخذة بعين الاعتبار ضوابط التشريع الإسلامي وواقع المجتمع المحلي.

فجاءت تآليف علماء هذه المرحلة سجلا حافلاً يستجيب لواقع الحال ومقتضيات الظروف لتنظيم البلاد الأندلسية دينياً ومدنياً.

وهذه التآليف إضافة إلى كونها ذخيرة فقهية متميزة بحكم وظيفتها التشريعية والتنظيمية، فهي أيضا سجل هام يجد فيه الباحث مبتغاه في سائر مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية والعسكرية والسياسية. وهذا ما لفت نظر الباحثين المعاصرين، فاهتموا بالموضوع ودرسوه، لا ليتعرفوا فقط على ما فيه من مسائل فقهية، ولكن للكشف عما احتوى عليه من معلومات قيمة تتصل بشؤون تنظيم الحياة بكل مقوماتها ومكوناتها، وتلكم من أبرز معالم وخصائص المدرسة الفقهية المالكية الأندلسية، وهي خصائص وسمات، يجدر بنا أن نعتني بها دراسة وتحقيقاً ونشراً.

وارتكازاً لما لهذه المدرسة الفقهية من ريادة وسبق وإسهام في بناء الحضارة الإسلامية ببلاد الغرب الإسلامي، وإبرازاً لأهمية الموضوع، ولحاجته الملحة إلى الجمع والتقصي والتخطيط والبناء والتوثيق والدراسة والكشف عن جوانبه العلمية المتعددة، اهتدى الأستاذ الباحث مصطفى الهروس إلى إعداد هذه الدراسة الجديدة في بابها، القيمة في موضوعها ومحتواها ووسمها بعنوان : «المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري : نشأة وخصائص» وقدمها رسالة جامعية نال بها دبلوم الدراسات العليا في العلوم الإسلامية.

وانطلاقاً من كون المذهب المالكي، هو المذهب الفقهي السائد والمعتمد في المغرب، ومن الرسالة العلمية والدينية تقوم بها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ومن اهتمامها البالغ بمثل هذه الدراسات الإسلامية الجامعية المتنوعة المجالات وفق التوجيهات الملكية السامية لأمير المومنين جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله.

يسعد هذه الوزارة أن تقوم بطبع هذا العمل العلمي الهام، لتيسير تداوله وتعميم الاستفادة منه، والانتفاع بما احتواه في أبوابه وفصوله ومباحثه من حقائق علمية حول خصائص المدرسة المالكية بالأندلس، ومكانتها بين

المدارس الفقهية الأخرى، إلى غير ذلك من الإفادات العلمية التي سيجدها القارئ الكريم في ثنايا هذا المؤلف المفيد بشيء من الدقة والتفصيل، والتوسع والتحليل.

وتسأل الله عز وجل أن يجعله في سجل الأعمال الصالحة والمبرات الكريمة، والمآثر العلمية الخالدة لمولانا أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني دام له العز والتمكين، وأن يقر عين جلالته بولي عهده الأمير الجليل سيدي محمد، وصنوه السعيد صاحب السمو الملكي الأمير الجليل مولاي رشيد، ويحفظه في كافة أسرته الملكية الشريفة.

إنه نعم المولى ونعم النصير.

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

الدكتور عبد الكبير العلوي المدغري

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم. والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد : فإن علم الفقه يعتبر نظاما عاما للمجتمع البشري عامة، وإحدى خصائص الأمة الإسلامية. فهو نظام عام يهتم بجميع المصالح الإجتماعية والأخلاقية داخل المجتمع الإسلامي. وهو الذي يرسم المنهج القويم في جميع مجالات الحياة الإنسانية، ويهدف إلى تحقيق سعادة الفرد في الدنيا والأخرة، ولأهميته البالغة رغب الشارع في تعلمه وخص المشتغلين والمهتمين بعلم الفقه بميزات لم ينلها غيرهم من المهتمين بالعلوم الأخرى. قال رسول الله ﷺ: «من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين». من أجل ذلك اعتنى به العلماء منذ الصدر الأول، فقد وجد من بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقهاء أخذوا عنه العلم وعلموا أسباب نزول الأوامر والنواهي، وشاهدوا قرائن ذلك، وشافهوا في أكثرها النبي صلى الله عليه وسلم، واسفسروه عنها، مع ما كانوا عليه من سعة العلم، ومعرفة معاني الكلام، وتنوير القلوب، وانشراح الصدور فكانوا أعلم الأئمة بلا مرية، ثم جاء من بعدهم وسلك طريقهم الفقهاء من التابعين ثم سار على نهجهم أتباع التابعين إلى أن جاء عصر الأئمة المجتهدين، فجمعوا الآثار وخصصوها، وانتقدوا ما يحتاج منها إلى نقد وبينوا ما يصلح للدلالة وما فيه قادح، ومارسوا كيفية اندراج الجزئي في الكلي، والخاص تحت العام، وقاسوا النظير على نظيره والشبيه على شبيهه، فأصبحت هذه الأصول علوما، وصناعات، فانضبط بذلك علم الفقه، وانتظم أمر الإجتهاد. ثم انحصرت هذه العلوم في مذاهب فقهية متعددة، انقرض بعضها ولم يبق له أثر، ومنها من كتب له البقاء فكثر أتباعه والمنتسبون إليه، وأشهر هذه المذاهب خمسة. المالكية، الحنفية الشافعية، الحنبلية،

والظاهرية. فهؤلاء هم الذين وقع اتفاق العلماء على تقليدهم، ودرس كتبهم، والبناء على قواعدهم، والتفريع على أصولهم دون غيرهم ممن تقدمهم، أو عاصرهم، مع اختلاف في أعيانهم، والإعتراف بفضل من سبقهم. ويأتي الإمام مالك بن أنس في مقدمة الأئمة المجتمعين.

فقد عرف مذهبه انتشارا واسعا، وقبولا لم ينله غيره من المذاهب الفقهية. ورغم كثرة البلاد التي دخلها، ووفرة أتباعه الذين عملوا على إذاعته ونصرته، فإنه لم يلق من العناية والإهتمام مالقيه ببلاد الأندلس، وذلك لمناسبته لأحوالهم، واستجابة أصوله لحاجيات المجتمع الأندلسي الفتي، فأصبح للمذهب المالكي مدرسة بالغرب الإسلامي، لها رجالها وأنصارها، وخصائصها ومميزاتها، التي لا توجد في غيرها من الأقطار التي انتشر بها مذهب مالك.

وبما أن فروع مدرسة الإمام مالك بالمشرق، وإفريقية، نالت من اهتمام الباحثين والدارسين قديما وحديثا، وبقيت عنايتهم بالمدرسة الأندلسية محصورة في بعض الأعيان، وفي جوانب محدودة، الشيء الذي يتطلب من الباحثين القيام بدراسة شاملة للكشف عن كنوزها، والتعريف برجالها وذكر مآثرهم، والتذكير بسيرتهم، وما قدموه من خدمة جليلة للفقه الإسلامي عامة، والمالكي خاصة، فقد اخترت أن تكون رسالتي لنيل دبلوم الدراسات العليا عبارة عن دراسة شاملة أبين فيها كيفية دخول مذهب مالك إلى الأندلس، وأسباب تمسك أهلها به وتفضيلهم له على غيره مع التركيز على ذكر أعيان الفقهاء المالكية وأعلامهم، وتبيين طبقاتهم وأزمانهم، وجمع عيون فضائلهم وآثارهم، ومدى إسهامهم في نشر فقه إمامهم والدفاع عنه إلى نهاية القرن الثالث الهجري.

ولقد اخترت هذه الفترة بالذات لكونها مرحلة تأسيسية لمدرسة فقهية عريقة في بلادنا، نبعت جذورها بالمشرق، واستطاع رجالها والمنتسبون إليها من نقل فروعها إلى بلاد الغرب الإسلامي ومسايرة النظام الإجتماعي، والتعايش معه، وتوثيق الروابط الروحية وتوحيد الأفكار بين مختلف الطوائف المكونة للمجتمع الأندلسي فأقاموا دولة إسلامية عظيمة، تمكنت من الوقوف في وجه ذوي الأهواء والنزعات المذهبية الخارجية.

ومنذ أن بدأت في كتابة هذه الرسالة، وأنا حريص كل الحرص على أن تكون من بين البحوث الجامعية التي تضيف جديدا إلى الموضوع الذي تعالجه، وتزيل بعض الإشكالات، وتحقق مفاهيم كانت مبهمة، أو غامضة أو غير محددة المعالم.

وكنت في بداية الأمر حصرت موضوع الرسالة في دراسة كيفية دخول مذهب مالك إلى الأندلس، والبحث عن أسباب انتشاره وقبول الأندلسيين وتفضيلهم له على غيره من المذاهب، فسجلت رسالتي بعنوان «انتشار الفقه المالكي بالأندلس خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين» غير أنه تبين لي من خلال مطالعتي لمختلف المصادر والمراجع المتعلقة بمذهب مالك وطبقات رجاله بالأندلس، أن الموضوع يحتاج إلى دراسة جادة ومتأنية، تبين آثار المدرسة المالكية الأندلسية، ومدى إسهام أعيانها في بناء الحضارة الإسلامية ببلاد الغرب الإسلامي. فعرضت هذا الرأي على الأستاذ الدكتور فاروق حمادة باعتباره مشرفا ومؤطرا لهذا الإنجاز العلمي فاستحسن الرأي ووافق عليه، فأصبح عنوان الرسالة : «المدرسة المالكية الأندلسية إلى نهاية القرن الثالث الهجري نشأة وخصائص».

ولتحقيق هذا الغرض بذلت أقصى جهدي، وحاولت التغلب على جميع العقبات والمصاعب التي واجهتني، خاصة وأن الحقبة الزمنية التي تناولتها تتسم بقلة المصادر والمراجع، وتتطلب نفسا طويلا، ومقدرة فائقة على البحث والتنقيب، والفهم والتحليل، والتحلي بروح الباحث المتعمق في صبر وأناة، وإدراك تام بروح المسؤولية العلمية، مع ما أنا عليه من كثرة الأشغال، وتعدد المسؤوليات.

ومع كل هذا فقد استطعت التغلب على المشاق، وإتمام هذه الرسالة بتوفيق من الله تعالى، وبفضل التوجيهات النيرة من أستاذي وشيخي الدكتور فاروق حمادة، الذي لا أعتبره مشرفا على هذه الرسالة الجامعية فحسب، فزيادة على تتبعه، ورعايته، وإرشاده، وتوجيهه لي طيلة خمس سنوات، فهو يعد السبب المباشر في ولوجنا لكلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط لمتابعة الدراسات العليا، فإليه أتوجه بالشكر الجزيل وأسأل الله تعالى أن يجازيه عما قدمه لطلبة العلم عامة، والحديث خاصة، داخل المغرب وخارجه، من توجيهاتومساعدات علمية.

كما أتوجه بالشكر الجزيل والإمتنان والتقدير للأستاذ الدكتور عبد السلام الهراس الذي أنزلني منزلة ابنه، ففتح لي أبواب بيته العامر، ومكنني من مكتبته الغنية بالمصادر والمراجع الأندلسية.

وأشكر الأستاذ الدكتور إبراهيم بن الصديق على نصائحه وتوجيهاته العلمية النيرة.

وأتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ محمد التمسماني على ما قدمه لي من مساعدات وتوجيهات علمية.

وأشكر الأستاذ عبد الفتاح الزنفي الذي كان يلبي النداء ويتحمل أعباء السفر كلما دعوته لمساعدتي، وتمكيني من المصادر والمراجع الضرورية.

وإني آمل أن أكون عند حسن الظن فيما كتبت، موفقا فيما اخترت، معذورا فيما قصر عنه الإدراك، وكان صعب المنال، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت حين عزمت، وهو حسبي ونعم الوكيل.

مصطفى الهروس

تمهيد

1 ـ وصف جزيرة الأندلس

تقع شبه جزيرة الأندلس في الجنوب الغربي من أوربا، تحد شمالا بجبال البرت (البرانص) وخليج باسكونية[1]، وغربا بالمحيط الأطلسي[2]، وشرقا بالبحر الأبيض المتوسط[3]، وجنوبا بملتقى البحر الأبيض المتوسط مع المحيط الأطلسي حيث جبل طارق، وهو المضيق الفاصل بين شمال إفريقية وجنوب إسبانيا، ويبلغ عرض هذا المضيق في أضيق نقطة خمسة عشر كيلومترا، ومن هنا عبر جيوش المسلمين لفتح الأندلس.

واسم الأندلس في اللغة اليونانية إشبانيا، والأندلس بقعة كريمة طيبة كثيرة الفواكه، والخيرات فيها دائمة، وبها المدن الكثيرة والقواعد العظيمة والمعادن المتنوعة، وهي دار جهاد وموطن رباط، أحاط أهل الكفر بشمالها وشرقها وبعض أنحاء غربها.

وهي على شكل مثلث معتمدة على ثلاثة أركان. الأول هو الذي فيه ظهر قادس بين المغرب والقبلة، والثاني بين مدينة بربونة ومدينة برذيل بإزاء جزيرتي ميورقة ومنورقة، والثالث الشمال الغربي حيث الجانب المطل على بحر الظلمات (المحيط الأطلسي) وبحر كنتبرية وهو الركن الطالع على بلد برطانية.

---

1) كان يسمى بحر برديل. وبحر كنتبرية. يقع بالشمال الغربي من الأندلس ـ انظر صفة جزيرة الأندلس منتخبة من الروض المعطار للحميري ص 2 ـ 3.

2) يسمى بحر أقيانس. ويسمى بحر الظلمات. انظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي ص 14.

3) يسمى البحر الرومي ـ انظر المعجب ص 14 وصفة جزيرة الأندلس ص 2 ـ 3.

وعن جمال الأندلس، وحسن هوائها، واعتدال مزاجها، ووفور خيراتها، واستوائها، واشتمالها على كثير من المحاسن، وما ميزها الله به عن غيرها من الأقطار، أفرد العلماء ذلك بالتصنيف وخصوا ذلك في فصول من كتاباتهم، من ذلك ما وصف به الحميري بلاد الأندلس قائلا : «والأندلس شامية في طيبها وهوائها، يمانية في اعتدالها واستوائها، هندية في عطرها وذكائها، أهوازية في عظم جباياتها، صينية في جواهر معادنها، عدنية في منافع سواحلها، وفيها آثار عظيمة لليونانيين أهل الحكمة وحاملي الفلسفة»[1]

وذكرها لسان الدين ابن الخطيب فقال : «خص الله تعالى بلاد الأندلس مع الريع وغدق السقيا، ولذاذة الأقوات، وفراهة الحيوان، ودرور الفواكه، وكثرة المياه، وتبحر العمران، وجودة اللباس، وشرف الآنية، وكثرة السلاح، وصحة الهواء، وابيضاض ألوان الإنسان، ونبل الأذهان، وفنون الصنائع، وشهامة الطباع، ونفوذ الإدراك، وإحكام التمدن، والإعتمار بما حرمه الكثير من الأقطار مما سواها[2].

وقال أبو عامر السلمي في كتابه درر القلائد وغرر الفوائد : "الأندلس من الإقليم الشامي، وهو خير الأقاليم، وأعدلها هواء وترابا، وأعذبها ماء، وأطيبها هواء وحيوانا ونباتا، وهو أوسط الأقاليم، وخير الأمور أوساطها"[3].

2 ـ حالة الأندلس قبل الفتح :

عاشت بلاد الأندلس قبل الفتح الإسلامي ظروفا إجتماعية، وسياسية واقتصادية، ساعدت كثيرا على تغلب المسلمين على الجيوش الإسبانية. فقد كان المجتمع الإسباني عامة يعاني ألوانا من البؤس والشقاء، ومزقه الظلم والإرهاق والإيثار، حيث كان القوط يستأثرون بمزايا الغلبة والسيادة وينعمون بإحراز الإقطاعات، والضياع الواسعة، ولا يختار الحكام والسادة والأشراف إلا من

---

1 ـ صفة جزيرة الأندلس ص 3.

2 ـ انظر كتاب نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقري ت 1041 هـ 127/1 نقلا عنه ـ وانظر ما وصف به ابن الخطيب مدينة غرناطة في كتابه الإحاطة في أخبار غرناطة 84/1

3 ـ نفح الطيب ج 128/1

بينهم، أما باقي طبقات الشعب الإسباني، فهم إما طبقة متوسطة، قليلة الحظ، رقيقة الحال، وزراع شبه أرقاء يلحقون بالضياع وأرقاء للسيد عليهم حق الحياة والموت، وإلى جانب السادة والأشراف، يتمتع رجال الدين بأعظم قسط من السلطان والنفوذ واستطاعوا أن يوجهوا القوانين والنظم، وان يصوغوا الحياة الفكرية والإجتماعية وفقا لمثل الكنيسة وغاياتها، ثم استغلوا هذا النفوذ في إحراز الضياع، وتكديس الثروات، واقتناء الزراع، والأرقاء، وهكذا كانت ثروات البلاد كلها تجمع في أيدي فئة قليلة ممتازة من الأشراف، ورجال الدين، اختصت بترف العيش، ومتاع الحياة، وكل نعم الحرية والكرامة والإعتبار. أما الشعب فقد كان في حالة يرثى لها من الحرمان والبؤس، ويخص وحده دون الطبقات الممتازة، بأعباء المغارم والضرائب الفادحة، ومشاق العمل في ضياع الأشراف والأحبار، ومع كل هذه الألوان من الحرمان والظلم والتعسف والإرهاق، كان عليه أن يتحمل عبء الدفاع عن الوطن وحمايته، فكان الجيش مكونا من أبناء هذه الطبقة المضطهدة الناقمة على ساداتها، التي تفضل ممالأة العدو على الذود عن ظالمهم.

وكان يهود الجزيرة كتلة كبيرة عاملة، ولكنهم كانوا موضع البغض والتعصب والتحامل، يعانون هم أيضا كغيرهم من عامة أبناء الشعب أشنع ألوان الجور والاضطهاد، وكانت الكنيسة منذ اشتد ساعدها ونفوذها تحاول تنصير اليهود، لا تدخر في سبيل تحقيق ذلك وسيلة ولا حيلة إلا سلكتها، ولا يتم ذلك إلا بالعنف والمطاردة، فاعتنق كثير من اليهود النصرانية كرها وتقية.

وأمام هذه الحالة المزرية التي كان اليهود الإسبان يعيشونها بدأوا يفكرون في التآمر، وتدبير الثورة للتخلص من جور الحكام وظلمهم، فزاد ذلك من غضب الحكام عليهم فقرروا نزع أملاكهم في سائر الأندلس، وأن تحول إلى جانب العرش، وأن يشردوا ويقضى عليهم بالرق الأبدي للنصارى، وأن يهبهم الملك عبيدا لمن شاء، وأن لايسمح لهم باسترداد حريتهم ما بقوا على اليهودية.

قال محمد عبد الله عنان : «وهكذا عصفت يد البطش والمطاردة باليهود أيما عصف، فكانوا قبيل الفتح الإسلامي ضحية ظلم لا يطاق، وكانوا كباقي طوائف الشعب المهيضة يتوقون إلى الخلاص من هذا النير الجائر، ويرون في أولئك

الفاتحين الذين يتركون لهم حرية الضمائر والشعائر مقابل جزية ضئيلة ملائكة منقذين»[1].

3 ـ فتح الأندلس :

ذهب جل المؤرخين إلى أن فتح المسلمين لبلاد الأندلس تم في شهر رمضان سنة إثنين وتسعين للهجرة على يد القائد العظيم طارق بن زياد والي موسى بن نصير على مدينة طنجة.

ونقل المقري عن الحجاري، وابن حيان، وغيرهما، أن طريفة البربري مولى موسى بن نصير هو أول من دخل الأندلس من المسلمين برسم الجهاد فاستقر بالمكان الذي يعرف اليوم باسمه[2]. وقد ساعد المسلمين على هذا الفتح عدة أسباب ذكرتها كتب التاريخ مفصلة من أبرزها قصة يليان النصراني صاحب سبتة مع لذريق أمير الأندلس[3].

وأثناء عبور طارق بن زياد البحر في اتجاه الأندلس حدثت له كرامات ورأى بشارات النصر، من ذلك ما ذكره ابن القوطية فقال : "فلما دخل السفن مع أصحابه غلبته عينه، فكان يرى في نومه النبي صلى الله عليه وسلم، وحوله

---

1) دولة الإسلام في الأندلس لمحمد عبد الله عنان ج 32/1.

2) نفح الطيب 219/1.

3) ذكر ابن القوطية هذه القصة مفصلة فقال : "كان دخول طارق الأندلس في رمضان سنة اثنين وتسعين، وكان سبب دخوله الأندلس أن تاجرا من تجار العجم، يسمى :يليان" كان يختلف من الأندلس إلى بلاد البربر، وكانت طنجة عليها، وكان أهل طنجة على النصرانية ويجلب إلى لذريق عتاق الخيل والبزاة من ذلك الجانب، فتوفيت زوجة التاجر، وتركت له ابنة جميلة، فأمره لذريق بالتوجه إلى العدوة، فاعتذر له بوفاة زوجته، وأنه ليس له أحد يترك إبنته معه، فأمر بإدخالها القصر فوقعت عين لذريق عليها. فاستحسنها فنالها، فأعلمت أباها بذلك عند قدومه، فقال للذريق : إني تركت خيلا وبزاة لم تر مثلها، فأذن له بالتوجه فيها وبعث معه مالا، وقصد طارق بن زياد، فرغبه في الأندلس، وذكر له شرفها، وضعف أهلها، وأنهم ليسوا أهل شجاعة. "تاريخ إفتتاح الأندلس" ص 33ـ34.

وذكر عبد الواحد المراكشي هذه القصة غير أنه نسب البنت التي اغتصبها لذريق إلى صاحب الجزيرة الخضراء وأعمالها وليست بنت التاجر كما نص على ذلك ابن القوطية، انظر المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص 20. وجعلها ابن حيان بنت صاحب سبتة. نفح الطيب 220/1.

ومهما اختلفت آراء المؤرخين في مكانة أب البنت ومهمته يبقى القاسم المشترك بين جميع الروايات هو اغتصاب لذريق أمير الأندلس لبنت أحد الأشراف ممن كان لهم نفوذ كبير على مضيق البوغاز، فانتقم منه، وسهل الطريق لعبور جيوش المسلمين إلى الأندلس.

المهاجرون والأنصار، قد قلدوا السيوف، ونتكبوا القسي فيمر النبي عليه السلام بطارق فيقول له : تقدم لشأنك، ونظر في نومه إلى النبي وأصحابه حتى دخلوا الأندلس، فاستبشر وبشر أصحابه.»[1]

فلما جاوز طارق البحر وصار بعدوة الأندلس استقر بالجبل الذي ينسب اليوم إليه وكان في نحو ثلاثمائة من العرب، وزهاء عشرة آلاف من البربر الذين أسلموا وحسن إسلامهم. وقبل الشروع في مقاتلة الإسبان جمع طارق الجيوش، وحرضهم على الجهاد في سبيل الله والصبر على لقاء العدو ورغبهم في ذلك في خطبته الشهيرة : «أيها الناس، أين المفر؟ البحر من ورائكم والعدو أمامكم، وليس لكم والله إلا الصدق والصبر...»[2]

وبعد فراغ طارق من خطبته المؤثرة، وما وعدهم من الخير الجزيل إنبسطت نفوس المجاهدين، وتحققت آمالهم وهبت رياح النصر عليهم وقطعوا على أنفسهم، ألا يخالفوه في أمر، فكان النصر المبين حليفهم، وتحقق فتح الأندلس، وهو من أعظم الفتوحات الإسلامية الذاهبة بالصيت في ظهور الملة الحنيفية.

1) تاريخ إفتتاح الأندلس ص 34.

2) وهذا نص الخطبة كما ذكرها المقري في نفح الطيب ج 1/ 230 ـ 231 : قال طارق بن زياد في خطبته التاريخية بعدما حمد الله وأثنى عليه بما هو أهله : "أيها الناس، أين المفر؟ البحر من ورائكم والعدو أمامكم، وليس لكم والله إلا الصبر، واعلموا أنكم في هذه الجزيرة أضيع من الأيتام في مأدبة اللئام، وقد استقبلكم عدوكم بجيشه، وأسلحته، وأقواته موفرة، وأنتم لا وزر لكم إلا سيوفكم، ولا أقوات لكم إلا ما تستخلصونه من أيدي عدوكم، وإن امتدت بكم الأيام على إفتقاركم، ولم تنجزوا لكم أمرا ذهبت ريحكم، وتعوضت القلوب من رعبها منكم، فادفعوا عن أنفسكم خذلان هذه العاقبة من أمركم، بمناجزة هذا الطاغية فقد ألقت به أليكم مدينته الحصينة، وإن انتهاز الفرصة فيه لممكن إن سمحتم لأنفسكم بالموت، وإني لم أحذركم أمرا أنا عنه بنجوة، ولا حملتكم على خطة أرخص متاع فيها النفوس، إلا وأنا أبدأ بنفسي، واعلموا أنكم إن صبرتم على الأشق قليلا استمتعتم بالأرفه الألذ طويلا، فلا ترغبوا بأنفسكم عن نفسي، فما حظكم فيه بأوفى من حظي، وقد بلغكم ما أنشأت هذه الجزيرة من الحور الحسان، من بنات اليونان الرافلات في الدر والمرجان، والحلل المنسوجة بالعقيان، المقصورات في قصور الملوك ذوي التيجان، وقد انتخبكم الوليد بن عبد الملك أمير المومنين من الأبطال، عربانا، ورضيكم لملوك هذه الجزيرة أصهارا وأختانا، ثقة منه بارتياحكم للطعان، واستماحكم بمجالدة الأبطال الفرسان، ليكون حظه منكم ثواب الله على إعلاء كلمته وإظهار دينه بهذه الجزيرة، وليكون مغنمها خالصة لكم من دونه ومن دون المومنين سواكم، والله تعالى ولي إنجادكم على ما يكون لكم ذكرا في الدارين، واعلموا أني أول مجيب إلى ما دعوتكم إليه، وأني عند ملتقى الجمعين حامل بنفسي على طاغية القوم لذريق فقاتله إن شاء الله تعالى، فاحملوا معي، فإن هلكت بعده فقد كفيتكم أمره، ولم يعوزكم بطل عاقل تسندون أموركم إليه، وإن هلكت قبل وصولي إليه فاخلفوني في عزيمتي هذه، واحملوا بأنفسكم عليه، واكتفوا الهم من فتح هذه الجزيرة بقتله، فإنهم بعده يخذلون.»

4 ـ أسماء من دخل الأندلس من الصحابة والتابعين :

اعلم أن الداخلين من المشرق إلى الأندلس قوم كثيرون، لا حصر لأعيانهم، فضلا عن عامتهم، وقد اختلفت أغراضهم، تباينت مقاصدهم فمنهم من دخلها برسم الجهاد ونشر الإسلام، ثم عاد إلى بلاده بعد انتهاء مهمته، ومنهم من دخلها من أجل التجارة والكسب، ومنهم من قصدها في طلب العلم والرواية والسماع، ثم عاد إلى وطنه بعد أن قضيت بالأندلس أمنيته، ونال مبتغاه ومنهم من اختار من الأندلس وطنا وصيرها سكنا إلى أن وافته المنية ودفن بها.

ومما زاد أرض الأندلس شرفا هو دخول بعض أعلام التابعين لها مع الفاتحين الأوائل، بل ذهب بعض المؤرخين أنه دخل الأندلس رجل من الصحابة يقال له المنيذر الأفريقي.

قال المقري : «فمن الداخلين إلى الأندلس المنيذر الذي يقال إنه صحابي رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم.»[1]

ونقل ابن الأبار عن عبد الملك بن حبيب فقال : «المنيذر الإفريقي، له صحبة، وسكن إفريقية، ودخل الأندلس.»[2]

ونقل المقري في ترجمة المنيذر عن بعض الحفاظ فقال : «إنه المنيذر اليماني. وذكر الحجاري أنه من الصحابة رضوان الله عليهم، وأنه دخل الأندلس مع موسى بن نصير غازيا. وقال ابن بشكوال : يقال فيه المنيذر لكونه من أحداث الصحابة رضي الله تعالى عنهم، وقد حكى ذلك الرازي.»[3]

وذكره ابن عبد البر في كتابه «الإستيعاب» فقال : «المنيذر الإفريقي روى عنه أبو عبد الرحمن الحبلي، فقال : حدثني المنيذر، وكان يسكن إفريقية وكان صاحبا لرسول الله ﷺ...»[4]

---

1 ـ نفح الطيب ج 5/4.

2 ـ نفس المصدر السابق ج 5/4 نقلا عنه.

3 ـ نفس المصدر السابق.

4 ـ الإستيعاب في معرفة الأصحاب ج 528/3 على هامش "الإصابة في معرفة الصحابة" لابن حجر.

ومن التابعين الذين شرفت أرض الأندلس بدخولهم :

1 ـ القائد العظيم والأمير الفاتح موسى بن نصير الذي فتح الله على يديه أعظم مدائن الأندلس وأحصنها، كإشبيلية وقرمونة، وطليطلة، وماردة وغيرها من كبار مدائن الأندلس[1].

2 ـ حنش بن عبد الله الصنعاني يعرف بأبي رِشْدَين[2] تابعي جليل، من صنعاء الشام، دخل الأندلس برسم الجهاد مع موسى بن نصير، وكان من أهل الخير والفضل والدين، يروي عن جماعة من الصحابة[3]، وروى عنه عدد من أعلام إفريقية[4]، توفي سنة مائة للهجرة.

قال بن الفرضي في ترجمته : «كان مع علي بن أبي طالب بالكوفة وقدم مصر بعد قتل علي، وغزا المغرب مع رويفع بن ثابت، والأندلس مع موسى بن نصير».

3 ـ علي بن رباح اللخمي المصري[5] تابعي جليل، قدم إفريقية غازيا مجاهدا، فسكن القيروان، اختط بها دارا، ومسجدا، وعلى يديه تفقه أهل القيروان. ودخل الأندلس مع موسى بن نصير، وكان موسى بن نصير يجله ويقدره، ويحضر بنفسه مجالسه العلمية. وكان روى عن عدد كبير من الصحابة، منهم عمرو بن العاص، وأبو هريرة، وعائشة، رضي الله عنهم أجمعين. توفي سنة أربع عشرة ومائة.

---

1 ـ نفح الطيب ج 256/1 ـ 257 ـ 258 ـ 259

2 ـ هكذا ضبطت في المصادر كنيته، وأثبت بكسر الراء وسكون المعجمة انظر ما حقق بشير بكوش، ومحمد العروسي المطوي في هامش ص 121/ج 1 من كتاب رياض النفوس لأبي بكر المالكي، وجعل ابن الفرضي كنيته أبو رشيق انظر تاريخ علماء الأندلس 148/1 ـ وانظر ترجمته أيضا في تاريخ إفريقيا والمغرب لأبي إسحاق الرقيق ص 47 ـ نفح الطيب ج 6/4

3 ـ انظر أسماء الصحابة الذين روى عنهم حنش الصنعاني في رياض النفوس 121/1.

4 ـ انظر أسماء من روى عن حنش الصنعاني في تاريخ علماء الأندلس 149/1

5 ـ انظر مصادر ترجمته في طبقات علماء إفريقية وتونس ص 82 ـ تاريخ إفريقية والمغرب ص 55 ـ تاريخ علماء الأندلس 354/1 ـ ت 915 ـ رياض النفوس 119/1.

4 ـ أبو عبد الرحمن الحبلي، عبد الله بن يزيد المعافري : أحد التابعين العشرة الذين بعثهم عمر بن عبد العزيز إلى إفريقية ليفقهوا أهلها ويعلموهم أمر دينهم، وانتفع الناس بهم كثيرا . وكان يروي عن جماعة من الصحابة ودخل الأندلس مع حنش الصنعاني، وعلي بن رباح.[1]

5 ـ حبان بن أبي جبلة القرشي، تابعي جليل من أهل الفضل والدين بعثه عمر بن عبد العزيز مع من بعث إلى إفريقية ليعلموا أهلها أمر دينهم. وكان يروي عن عدد كبير من الصحابة، وانتفع به أهل إفريقية، وأخذوا عنه علم الصحابة.

ونقل ابن الفرضي عن المغامي : ان حبان بن أبي جبلة غزا مع موسى بن نصير حين فتح الأندلس حتى انتهى إلى حصن من حصونها يقال له قرقشونة، فتوفي بها، والله أعلم."[2]

6 ـ المغيرة بن أبي بردة الكناني[3] : تابعي جليل، من أهل الصلاح، والفضل، والجهاد، روى عن أبي هريرة، وأدخل الإمام مالك حديثه في موطئه.[4]

استوطن المغيرة إفريقية، ودخل الأندلس مع موسى بن نصير برسم الجهاد.

قال المقري : " ومن الداخلين من التابعين فيما ذكر : المغيرة بن أبي بردة نشيط بن كنانة العذري، روى عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ويروي عنه مالك في موطئه[5]" .

---

1 ـ انظر مصادر ترجمته في طبقات علماء إفريقية وتونس ص 82 ـ تاريخ علماء الأندلس 250/1 ت رقم 633 ـ رياض النفوس 99/1 ـ تهذيب 81/6 ـ 82.

2 ـ تاريخ علماء الأندلس 146/1 ـ ت 383 ـ وانظر ترجمته أيضا في طبقات علماء إفريقية لأبي العرب ص 84 ـ رياض النفوس 111/1

3 ـ انظر مصادر ترجمته في طبقات علماء إفريقية وتونس ص 88 ـ 89. تاريخ إفريقية والمغرب ص 64. رياض النفوس 124/1. تهذيب تهذيب 156/1. تقريب التعذيب 156/1. تقريب التعذيب 268/1. نفح الطيب 10/3.

4 ـ الحديث أخرجه الإمام مالك في الموطأ : «باب الوضوء بماء البحر»، عن صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة بن أزرق، عن مغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة... الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني الباب 12 حديث رقم 46.

5 ـ لم يروه عنه، بل أخرج مالك حديث صفوان بن سليم عن سعيد بن سلمة، عن أبي هريرة في حديث : «هو الطهور ماؤه...» انظر تفصيل هذه المسألة في التمهيد 217/16.

7 ـ حيوة بن رجاء التميمي : نقل المقري عن عبد الملك بن حبيب أنه ذكر حيوة بن رجاء في جملة التابعين الذين دخلوا الأندلس مع موسى بن نصير[1].

8 ـ عياض بن عقبة الفهري، من جملة التابعين الفضلاء، الذين دخلوا إفريقية. وكان يروي عن عدد من الصحابة والتابعين. ونقل المقري عن ابن حبيب أنه ذكر عياض بن عقبة من بين التابعين الأربعة الذين دخلوا الأندلس وحضروا قسمة الغنائم ولم يغلوا.*[2]

9 ـ عبد الجبار بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. عده ابن بشكوال في الأربعة من التابعين الذين حضروا قسمة الغنائم ولم يغلوا.[3]

10 ـ عبد الله بن شماسه الفهري[4]

ونقل المقري عن ابن بشكوال أنه قرأ في روايات أبي بن عبد الله بن عائد : أن منصور بن خزامة دخل الأندلس وهو من المعمرين سنة تسع وعشرين وثلاثمائة في عهد المستنصر بالله الحكم بن عبد الرحمن الناصر، وهذا الإدعاء لا أصل له. وقد اتفق العلماء على إسقاط هذا الكلام وإبطاله وعدوه كذبا، وهذيانا. وختم المقري حديثه عن قصة دخول منصور بن حزامة الأندلس بقوله : «قلت هذا كله لا أصل له».[5]

ومنذ أن فتحت بلاد الأندلس وهي خاضعة لولاية بني أمية بالمشرق إلى أن دخلها عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان فملكها واستقل بها : فكان عدد العمال الذين حكموا الأندلس من قبل الدولة الأموية منذ الفتح إلى دخول عبد الرحمن الداخل عشرين عاملا، ودامت مدة حكمهم خمسا وأربعين سنة.

---

1 ـ نفح الطيب 9/4.
2 ـ انظر نفح الطيب ص 10/4. تاريخ إفريقيا والمغرب ص 44 ـ 45. رياض النفوس 132/1.
* غل = أخذ شيئا لنفسه خفية قبل أن يقسم الغنائم وغل غلولا = خان ـ كأغل، أو خاص بالفيء. القاموس المحيط ص 1343.
3 ـ نفح الطيب 10/4.
4 ـ نفس المصدر السابق.
5 ـ نفح الطيب 10/4 ـ 11.

ولما استقر قدم أهل الإسلام بالأندلس، وتتام فتحها صرف أهل المشرق، وغيرهم من العرب هممهم إلى الحلول بها، فنزل من ساداتهم جماعة أورثوها أعقابهم[1].

وبما أن جل العرب الذين دخلوا الأندلس من أهل الشام، فقد اختاروا في فقههم مذهب أبي عمرو عبد الرحمن الأوزاعي[2] وتمسكوا به، ويعد الفقيه المحدث صعصعة بن سلام الشامي تلميذ الأوزاعي أول من أدخل مذهبه الأندلس وعمل على نشره هناك وصير القضاء والفتيا عليه إلى أن غلب عليه مذهب مالك، وقد حدد الإمام الذهبي نهاية ظهور مذهب الأوزاعي بالأندلس سنة ثلاثين ومائتين (230هـ) للهجرة، ثم أخذ يتناقص وينتشر مذهب مالك، وبهذا يكون فقه الأوزاعي ظل معمولا به في الأندلس زهاء أربعين سنة، ثم انقرض، وحل مذهب الإمام مالك محله.

---

1 - انظر أسماء القبائل التي نزحت إلى بلاد الأندلس واستوطنتها مفصلة عند المقري في نفح الطيب 276/1 إلى 283 .

2 - أبو عمر وعبد الرحمن بن عمرو بن يحمد الأوزاعي، إمام المجتهدين وأحد كبار المحدثين في القرن الثاني الهجري، ولد بمدينة بعلبك سنة ثمان وثمانين من الهجرة (88هـ) نشأ يتيما في حجر أمه فقيرا، فتعهدته أمه وقامت على تربيته وتعليمه، واهتم الأوزاعي بطلب العلم مع يتمه وفقره منذ نعومة أظفاره فاجتهد في طلب العلم والتقى وأخذ عن كبار علماء عصره، حتى بلغ مبلغ الأكابر وأصبح إمام أهل الشام بلا منازع. ونقل الذهبي عن العباس بن الوليد أنه قال : «مارأيت أبي يتعجب من شيء في الدنيا تعجبه من الأوزاعي فكان يقول : سبحانك تفعل ما تشاء. كان الأزاعي يتيما فقيرا في حجر أمه تنتقل به من بلد إلى بلد، وقد جرى حكمك فيه أن بلغته حيث رأيته، يابني عجزت الملوك أن تؤدب أنفسها وأولادها أدب الأوزاعي في نفسه». ويعد الأوزاعي من أتباع التابعين ومن كبار أعلام الطبقة الخامسة من أهل العلم والحديث، قال الذهبي : «وقد اختلط بجماعة من التابعين، وأخذ عن أعلام الطبقتين الثالثة والرابعة كعطاء بن أبي رباح. ونافع مولى بن عمر وغيرهما من الطبقة الثالثة، ويحيى بن أبي كثير، وقتادة، والزهري، وغيرهم من الطبقة الرابعة». وكانت وفاته يوم الأحد لليلتين مضيتا من شهر صفر سنة سبع وخمسين ومائة من الهجرة، في آخر خلافة أبي جعفر المنصور، وهو ابن تسع وتسعين سنة بمدينة بيروت مرابطا، رحمه الله.

انظر ترجمة الإمام الأوزاعي مفصلة في سير أعلام النبلاء 107/7 - تذكرة الحفاظ 178/1 ميزان الإعتدال 580/6 - طبقات الحفاظ ص 79 - تهذيب التهذيب 271 - البداية والنهاية 115/10 الفكر السامي مج 1/ ج 366/2 وقدم الدكتور عبد الله محمد الجبوري من جامعة بغداد دراسة مفيدة وشاملة عن الإمام الأوزاعي مطبوعة بعنوان :«الإمام الأوزاعي حياته، وآراؤه، وعصره».

5 ـ ترجمة الإمام مالك مؤسس المذهب :[1]

هو شيخ الإسلام حجة الأمة، إمام دار الهجرة، أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عامر بن عمرو بن الحارث بن غيمان بن خثيل بن عمرو بن الحارث الأصبحي المدني. أمه تسمى العالية بنت شريك بن عبد الرحمن بن شريك الأسدية،[2] ولد بالمدينة المنورة سنة ثلاث وتسعين (93هـ) في خلافة سليمان بن عبد الملك بن مروان، ونشأ في بيت علم وصلاح، فقد ذكر المؤرخون أن جده أبا عامر بن عمرو كان صحابيا شهد المغازي كلها مع النبي ﷺ خلا بدر، وأن ابنه مالكا (جد الإمام مالك) من كبار التابعين ذكره غير واحد، يروي عن عمر، وطلحة، وعائشة، وأبي هريرة، وحسان بن ثابت.

وذكر أبو محمد الضراب أن عثمان رضي الله عنه أغزاه إفريقية ففتحها وروى التستري محمد بن أحمد القاضي أنه كان ممن يكتب المصاحف حين جمع عثمان رضي الله عنه المصاحف[3].

وكان لمجتمع المدينة الزاخر بالعلماء وطلاب المعرفة أثر في بناء شخصية الإمام مالك العلمية، فقد سأل أمه وهو صغير هل يذهب ليكتب العلم كما يفعل الآخرون، فقالت له : تعال فالبس ثياب العلم، فألبسته ثيابا مشمرة ووضعت الطويلة على رأسه وعممته فوقها، ثم قالت : إذهب فاكتب العلم الآن، ونصحته بأن يبدأ بالإمام ربيعة فيتعلم منه أدبه قبل علمه.

وقد أخذ مالك عن كثير من الشيوخ فاق عددهم تسعمائة شيخ، من التابعين

---

1 ـ لا يخلو كتاب من كتب الطبقات والاعلام من ذكر ترجمة الإمام مالك، لمكانته وجلالة قدره، وأشهر الذين ذكروه بالتفصيل : القاضي عياض في المدارك ج 107/1 ـ والحافظ الذهبي في سير أعلام النبلاء 43/7 ـ وتذكر الحفاظ 207/1 ـ والحافظ ابن حجر في تهذيب التهذيب 9/10 ـ وابن فرحون في الديباج المذهب 82/1ـ والحجوي في الفكر السامي 376/1ـ وأفرد بدراسات مستقلة من أبرزها ـ كتاب «مالك حياته وعصره. آراؤه وفقهه» للشيخ أبي زهرة. وكتاب «الإمام مالك بن أنس» للدكتور مصطفى الشكعة.

2 ـ اختلف في اسم أمه : نقل القاضي عياض عن الزبير أن أمه تسمى العالية بنت شريك، ونقل عن ابن عائشة أن اسم أمه طليحة مولاة عبيد الله بن معمر ـ انظر المدارك 112/1.

3 ـ المدارك 113/1.

وأتباعهم، من أشهرهم ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ المدني المعروف بربيعة الرأي، فهو أول شيخ التقى به الإمام مالك فاستفاد كثيرا من أدبه وسلوكه المتميز، قبل أن يأخذ الفقه والحديث. ثم لزم الشيخ الفاضل أبا بكر عبد الله بن يزيد المعروف بابن هرمز سبع سنين متصلا لا يخلط به أحدا من الشيوخ، ولزم أيضا الشيخ الإمام أبا عبد الله نافع بن جرجس مولى عبد الله بن عمر، وكان الإمام مالك ينتظر في الطريق في حر الشمس وما يظله شيء حتى يلتقي به ويأخذ عنه، وطالت صحبته له بعد أن كف بصره، فكان مالك يقوده من منزله بالبقيع إلى المسجد النبوي. وأخذ عن الإمام الحجة أبي بكر محمد بن مسلم بن شهاب الزهري، والإمام جعفر بن محمد بن علي بن الحسن المعروف بجعفر الصادق، وكان رأس آل البيت في المدينة المنورة، فكان هؤلاء الخمسة - ربيعة الرأي وابن هرمز، ونافع، والزهري، وجعفر الصادق - من أكثر الشيوخ تأثيرا في شخصية الإمام مالك. كما أخذ عن عدد آخر من كبار الأعلام منهم : الأنصاري، موسى بن عقبة، هشام بن عروة، زيد بن أسلم، يزيد بن عبد الله بن قسيط الليثي، عمرو بن الحارث المصري، زيد بن أبي أنيسة الجزري، نافع بن أبي نعيم القارئ، محمد بن عجلان، زياد بن سعيد، سالم بن أبي أمية، يزيد بن عبيد الله بن أسامة بن الهادي، عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، عبد الله بن ذكوان، المشهور بأبي الزناد، محمد بن المنكدر التيمي القرشي، وغيرهم كثير.[1]

ورغم كثرة شيوخه فإنه كان شديد التحري والإنتقاء لا يأخذ إلا عن الثقة ولا يحدث إلا بما صح عنده، فقد نقل القاضي عياض عن ابن أبي زنبر قال : سمعت مالكا يقول : "كتبت بيدي مائة ألف حديث."[2]

وروى ابن وهب عن مالك أنه قال : ما كتبت في هذه الألواح قط."[3] وقال ابن ابي أويس : سمعت مالكا يقول : "ان هذه العلم دين فانظروا عمن تأخذونه، لقد أدركت سبعين ممن يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عند هذه

1 - صنف الفقيه الأندلسي محمد بن اسماعيل المعروف بإبن خلفون كتابا جمع فيه أكثر من ثلاثمائة من شيوخ الإمام مالك، وقد طبع بتحقيق الدكتور محمد زينهم محمد عزب. مكتبة الثقافة الدينية. بور سعيد 1989.

2 - المدارك 133/1.

3 - نفس المصدر السابق.

الأساطين، وأشار إلى المسجد، فما أخذت عنهم شيئا وان أحدهم لو ائتمن على بيت مال لكان أمينا، إلا أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن."[1]

وروى ابن وهب عنه أيضا أنه قال : "أدركت بهذه البلدة أقواما لو استسقى بهم المطر لسقوا، قد سمعوا العلم والحديث كثيرا، ما حدثت عن أحد منهم شيئا، لأنهم كانوا ألزموا أنفسهم خوف الله والزهد، وهذا الشأن - يعني الحديث والفتيا - يحتاج إلى رجل معه تقى وورع، وصيانة وإتقان وعلم وفهم، فيعلم ما يخرج من رأسه وما يصل إليه غدا، فأما رجل بلا إتقان ولا معرفة فلا ينتفع به، ولا هو حجة ولا يؤخذ عنه.[2]

6 ـ وصف مجلسه العلمي :

ذكر القاضي عياض أن الإمام مالكا انتصب للدرس وهو ابن سبع عشرة سنة،[3] وما جلس حتى شهد له سبعون شيخا من أهل العلم.

قال الإمام مالك رحمه الله : «ليس كل من أحب أن يجلس في المسجد للحديث والفتيا جلس، حتى يشاور فيه أهل الصلاح والفضل، وأهل الجهة من المسجد، فإن رأوه لذلك أهلا جلس، وما جلست حتى شهد لي سبعون شيخا من أهل العلم أني موضع ذلك.»[4]

وكانت حلقات درس الإمام تعقد في أول الأمر بالمسجد النبوي ثم انتقل من المسجد إلى البيت بسبب المرض الذي لم يعلنه، لأنه لا يقدر أن يتكلم بعذره.

فقد نقل ابن فرحون عن الواقدي أنه قال : "كان مالك يأتي المسجد ويشهد الصلوات والجمعة والجنائز، ويعود المرضى، ويقضي الحقوق ويجلس في المسجد فيجتمع إليه أصحابه، ثم ترك الجلوس في المسجد، فكان يصلي وينصرف إلى

---

1 ـ المصدر السابق 136/1.

2 ـ المدارك 137/1.

3 ـ نفي الشيخ أبو زهرة نفيا قاطعا ان يكون الإمام مالك جلس للدرس في هذه السن المبكرة يعني سبع عشرة سنة فقال : "ونحن لا نستسيغ ذلك الخبر. بل إنا لنضرس عند سماعه. ذلك لأنه لا يتسق مع ما كان عليه الشأن للفتيا في المدينة، وما كان لها من خطر وقدر" وجعل هذا الخبر مما نسبه المتعصبون من أتباعه وكتبوه في مناقبه، انظر الإمام مالكا لابي زهرة ص 34. وقارن بالمدارك 140/1

4 ـ المدارك 142/1.

مجلسه، وترك حضور الجنائز، فكان يأتي أصحابه فيعزيهم، ثم ترك ذلك كله فلم يكن يشهد الصلوات في المسجد ولا الجمعة، ولا يأتي أحدا يعزيه، ولا يقضي له حقا، واحتمل الناس له ذلك، حتى مات عليه، وكان ربما قيل له في ذلك، فيقول : ليس كل الناس يقدر أن يتكلم بعذره."*[1]

وقد تميزت مجالسه العلمية بالوقار والسكينة، والإبتعاد عن لغو القول وما لا يحسن بمثله، وكان يرى ذلك لا زما لطالب العلم، وكان يقول : حق على من طلب العلم أن يكون فيه وقار، وسكينة، وخشية."[2]

وكان جليل القدر مهيبا وقورا يجلس لتلامذته وكأنه سلطان عظيم بين رعيته وقد أخذ نفسه بذلك الأدب أخذا شديدا، حتى إنه مكث يلقي الدروس ويروي الأحاديث أكثر من خمسين سنة فما عدت له إلا ضحكة أو ضحكتان وما كان ذلك فيه لجفوة في نفسه أو خشونة في طبعه، بل كان يأخذ نفسه بذلك احتراما للدرس والحديث.

قال بعض تلامذته : «كان مالك إذا جلس معنا كأنه واحد منا يتبسط معنا في الحديث وهو أشد تواضعا منا له، فإذا أخذ في الحديث، تهيبنا كلامه كأنه ما عرفنا ولا عرفناه.»[3]

قال الواقدي يصف مجلس علمه : «كان مجلسه مجلس وقار وعلم، وكان رجلا مهيبا نبيلا، ليس في مجلسه شيء من المراء واللغط، ولا يرفع صوت، وإذا سئل عن شيء، فأجاب سائله، لم يقل له من أين هذا .

وقد تأثر أهل الأندلس بهذه المجالس وهيبتها، وخاصة الذين عايشوا الإمام

---

1 ـ الديباج المذهب 106/1

* لم يخبر عن مرضه وعلته، ولعل التدرج في انقطاعه عن المسجد وشهود الجماعات يدل على أن ذلك كان يتمشى مع تقدم المرض واستفحاله. وقد أفصح الإمام مالك عن علته في آخر يوم من حياته فقال : "لولا أني في آخر يوم ما أخبرتكم، مرضي سلس بول. كرهت أن آتي مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير وضوء. وكرهت أن أذكر علتي فأشكو ربي. "انظر الإمام مالكا للأبي زهرة» ص 44.

2 ـ الإمام مالك لأبي زهرة ص 44.

3 ـ نفس المصدر السابق.

مالكا وحضروا مجالسه، حتى إن هيبة مالك فاقت هيبة الأمراء بالأندلس.[1]

وكان الثوري إذا جلس بين يدي مالك ونظر إلى إجلال الناس له، وإجلال مالك للعلم أنشده :

يدع الجواب فلا يراجع هيبة

والسائلون نواكس الأذقان

عز الوقار ونور سلطان التقى

فهو المهيب[2] وليس ذا سلطان[3]

7 ـ مكانته عند العلماء :

اجتمعت للإمام مالك مناقب لم تجتمع لغيره من الأئمة، وقد جمعها الإمام الذهبي فقال : «وقد اتفق لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره أحدها طول العمر، وعلو الرواية، وثانيها : الذهن الثاقب، والفهم وسعة العلم، وثالثها : اتفاق الأمة على أنه حجة صحيح الرواية، ورابعتها : تجمعهم على دينه وعدالته، واتباعه السنن، وخامستها : تقدمه في الفقه والفتوى وصحة قواعده.[4]

ولقد نال الإمام من ثناء العلماء القدر الوافي، فهو عند المحدثين إماما ويعد أول من دون علم الحديث، وكتابه الموطأ خير شهيد على ذلك وهو عند الفقهاء الفقيه الثاقب النظر، الذي يجمع بين الحكمة الدينية ومراعاة مصالح المسلمين، ومن بين العلماء الذين أثنوا عليه كثيرا : سفيان بن عيينة الذي قال :«ما نحن عند

---

1 ـ اشتهر بالمهابة بين ملوك الأندلس عبد الرحمن بن معاوية ـ صقر قريش ـ ومع ذلك فإن الذين رأوه وأخذتهم مهابته ثم لما التقوا بالإمام مالك أحسوا بضآلة مهابته أمام مالك، قال سعيد بن أبي هند : " ما هبت أحدا هيبتي لعبد الرحمن بن معاوية. حتى حججت فدخلت على مالك فهبته هيبة شديدة حتى صغرت عندي هيبة عبد الرحمن لهيبته.» انظر تاريخ علماء الأندلس 288/1 ـ وتظر مجلس الإمام مالك في القصة التي وقعت لزياد بن عبد الرحمن الأندلسي مع ابن كنانة بحضرة مالك
– انظر المدارك ج 117/1.

2 ـ نقل الحجوي الثعالبي هذه الأبيات. فجعل المطاع بدل فهو المهيب. انظر الفكر السامي مج 1 ج 378/ 2.

3 ـ الديباج المذهب 114/1.

4 ـ طبقات الحفاظ ج 198/1.

مـالك؟ إنمـا كنا نتـبـع آثار مـالك». وقـال : «إن المـدينة، أو : مـا أرى المـدينة إلا ستـغـرب بعـد مـالك». وقـال : «مـالك سـيـد أهل المـدينة». وقـال : «مـالك سـيـد المسلمين». وقال : «مـالك إمـام». وقال : «مـالك عـالم أهل الحجـاز». وقال : «كان مالك سراجا، ومالك حجة في زمانه». وقال، وقد بلغه وفاة مـالك : «ما ترك مثله. أو ماترك على الأرض مثله...» وكان يقول : «من مثل مالك متبع لآثار من مضى، مع عقل، وأدب». وقال : «مالك إمام في الحديث». وقال : «حدثني مالك الصدوق.»[1]

وقال الإمام الشافعي رحمه الله : «إذا جاءك الأثر عن مالك فشد به يدك». وقال : «إذا جاءك الخبر فمالك النجم»، وقال : «إذا ذكر العلماء فمالك النجم»، ولم يبلغ أحد في العلم مبلغ مالك لحفظه وإتقانه وصيانته. ومن أراد الحديث الصحيح فعليه بمالك. وقال : «مالك بن أنس معلمي». وفي رواية : «أستاذي»، وما أحد أمن علي من مالك، وعنه أخذنا العلم وإنما أنا غلام من غلمان «مالك». وقال : «جعلت مالكا حجة فيما بيني وبين الله.»[2]

وسأل ابن هرمز يوما جاريته : من بالباب؟ فلم تر إلا مالكا، فذكرت ذلك له، فقال : ادعيه، فإنه عالم الناس."[3]

والتقى الليث بن سعد يوما بالمدينة مع الإمام مالك وجبينه يتفصد عرقا فقال له : «إني أراك تمسح العرق عن جبينك»، فأجابه الإمام مالك بقوله : «عرقت مع أبي حنيفة»، إنه لفقيه يا مصري. ثم لقي الليث أبا حنيفة فقال له ما أحسن قول الرجل فيك؛ فقال له أبو حنيفة : والله ما رأيت أسرع منه بجواب صادق، وزهد تام.

وقال أبو يوسف : «مارأيت أعلم من ثلاثة، مالك، وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة». وإذا أردنا تتبع شهادة السلف الصالح وأهل العلم له بالإمامة في العلم بالكتاب والسنة، والتقدم في الفقه، والصدق، والتحري في الرواية وتفضيلهم له،

---

1 ـ انظر مكانة الإمام مالك العلمية في المدارك 148/1 ـ 149.
2 ـ المدارك 148/1.
3 ـ نفس المصدر السابق.

وثنائهم عليه، فإن هذا المبحث لا يكفي لذلك، وليس محله بل هو يحتاج إلى كتاب مستقل، وقد تكلف العلماء بذلك، والحمد لله رب العالمين.

وبارك الله في عمره وامتد به الأجل حتى قارب التسعين عند وفاته، فكثر تلامذته وانتشر فقهه، وفاضت الأخباربذكره، وتحدث الناس بعلمه، وكانت وفاته على الأصح يوم الأحد لتمام إثنين وعشرين يوما من مرضه في شهر ربيع الأول سنة تسع وسبعين ومائة للهجرة. (179هـ)، وغسله ابن كنانة وابن أبي الزبير، وإبنه يحيى، وكاتبه حبيب، وصلى عليه عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم بن محمد ابن علي بن عبد الله بن عباس، وكان خليفة لأبيه على المدينة. جزاه الله عن الإسلام والمسلمين خيرا. و**﴿لله الأمر من قبل ومن بعد﴾**[1]

---

1 ـ سورة الروم. الآية رقم 4.

الباب الأول

نشأة المدرسة الفقهية المالكية بالأندلس

تمهيد

من المعلوم أن المذهب المالكي نبغ بالمدينة المنورة موطن إمام المذهب مالك بن أنس رحمه الله، ففيها تفجر، ومنها انتشر، فكانت المدينة كلها في عصره على ذلك الرأي، ومنها خرج إلى جهات أخرى من أنحاء العالم عن طريق تلامذة الإمام الوافدين عليه من المشرق والمغرب قصد الرواية والسماع، فانتشر في أماكن أخرى من بلاد الحجاز، ومنها خرج إلى اليمن وانتشر هناك عن طريق يحيى بن ثابت كاتب مالك[1]. وأبو قرة موسى بن طارق السكسكي[2]. ومحمد بن حميد بن شروس[3].

وانتقل إلى مصر مع كبار تلامذته وعلى رأسهم عثمان بن الحكم الجذامي وهو أول من أدخل علم مالك مصر[4]. وعبد الرحيم بن خالد بن يزيد[5]. شيخ عبد الرحمن بن القاسم وعنده تفقه قبل رحلته إلى مالك، وسعد بن عبد الله المعافري[6]. شيخ ابن وهب وبه تفقه.

قال القاضي عياض : «وأما أرض مصر فأول أرض انتشر بها مذهب مالك بعد المدينة وغلب عليها، وأصفق أهلها على الإقتداء به إلى أن قدم عليهم الشافعي، فكان واحدا منهم معدودا فيهم، إلى أن أكثر عليه فتيان ابن أبي السمح من فقهائهم، وجرت بينه وبينه خطوب اقتضت تحيزه مع أصحابه... فنبع بها حينئذ مذهب الشافعي، وكثر أصحابه والمتعصبون له، وقد انتشر في الآفاق، ومذهب مالك في كل ذلك ظاهر بها غالب عليها إلى وقتنا هذا.»[7]

---

1) انظر ترجمته في المدارك 53/3.
2) المصدر السابق 196/3 ـ وانظر الديباج المذهب 334/2.
3) المدارك 194/1.
4) المصدر السابق 53/3. الديباج المذهب 83/1، الفكر السامي 443/1.
5) المدارك 54/3.
6) المصدر السابق 56/3. الديباج المذهب 389/1.
7) المدارك 25/1.

ودخل بلاد العراق واستقر بالبصرة مع أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسلمة القعنبي الذي لازم الإمام مالكا عشرين سنة[1]، وأبي سعيد عبد الرحمن ابن مهدي[2] ثم بأتباعهما وتلامذتهما من بعدهما.

أما بلاد خراسان وما وراءها من أرض المشرق فقد دخلها المذهب المالكي في البداية مع تلامذة الإمام رحمه الله وعلى رأسهم يحيى بن بكير التميمي الذي أقام بالمدينة مدة إنتهائه من الأخذ والسماع ملازما الإمام مالكا للاستفادة من هديه وشمائله.[3] وعبد الله بن المبارك[4] وقتيبة بن سعيد[5] وكان له أئمة بهذا البلد على مر العصور. وفشا بقزوين وأبهر وما والاها من بلاد الجبل، وكان آخر من درس فيه بنيسابور أبو إسحاق ابن القطان وغلب على تلك البلاد مذهب أبي حنيفة والشافعي[6]

ودخل هذا المذهب وانتشر ببلاد فارس بدخول الفقيه أبي عبد الله البركاني الذي ولي قضاء الأهواز.[7]

وأما بلاد الشام فكان الغالب عليها مذهب أبي عمرو الأوزاعي، ودخلها المذهب المالكي عن طريق أصحاب مالك : أبي العباس الوليد بن مسلم بن أبي السائب،[8] وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر الغساني الدمشقي.[9]

وعرف هذا المذهب طريقه نحو بلاد إفريقية والغرب الإسلامي فاستقر أولا بالقيروان مع أبي عبد الرحمن عبد الله بن عمرو بن غانم القاضي[10] وأبي الحسن

---

1) المدارك 198/3 ـ الديباج المذهب 411/1 ـ
2) انظر ترجمته في طبقات الفقهاء ص 391 ـ المدارك ص 391 ـ المدارك 202/3 ـ الديباج المذهب 463/1
3) المدارك 216/3.
4) طبقات الفقهاء ص 94 ـ المدارك 36/3 ـ الديباج المذهب 408/1.
5) المدارك 360/3.
6) المصدر السابق 24/1.
7) نفس المصدر السابق.
8) المدارك 219/3
9) انظر ترجمته في المدارك 221/3 ـ الديباج المذهب 53/2.
10) انظر طبقات أبي العرب ص 116 ـ طبقات الفقهاء ص 150 ـ رياض النفوس 215/1 ـ المدارك 65/3.

علي بن زياد التونسي العبسي[1]، وهو أول من أدخل بلاد المغرب الموطأ وفسر لأهلها قول مالك ولم يكونوا يعرفونه من قبل.

قال الشيخ النيفر : «وهذه المدرسة التي وضع لبنتها علي بن زياد وهي مدرسة مالك بن أنس فهو الذي أدخل مذهبه هذه الديار المغربية وعرف به وشرحه للناس وبين قواعده حتى اقتنعت به الأفكار ولم يجتذبها إليه بسلطان ولا نفوذ.»[2]

ويظهر أن زيادا هذا لم يكن له من الطلاب من يحمل علمه، وينشره كما كان الشأن بالنسبة لغيره من طلبة مصر، لذلك ضاع علمه وانقطع أثره مباشرة بعد موته فلم يهتم به الباحثون وينشروا خبره، ويشيعوا سيرته بين الناس وقد تنبه إلى هذا الأمر القاضي عياض فقال في ترجمته : «لوكان لعلي بن زياد من الطلب ما للمصريين ما فاقه منهم أحد وما عاشره منهم أحد.»[3]

واستقر أيضا بأبي سعيد عبد الرحيم بن أشرس،[4] وأبي عمرو البهلول بن راشد[5]

قال القاضي عياض : «وأما إفريقية وما وراءها من المغرب فقد كان الغالب عليها في القديم مذهب الكوفيين إلى أن دخل علي بن زياد وابن أشرس والبهلول ابن راشد، وبعدهم أسد بن الفرات، وغيرهم بمذهب مالك فأخذ به كثير من الناس، ولم يزل يفشو إلى أن جاء سحنون فغلب في أيامه ورفض حلق المخالفين واستقر المذهب بعده في أصحابه فشاع في تلك الأقطار إلي وقتنا هذا. وكان بالقيروان قوم قلة في القديم أخذوا بمذهب الشافعي، ودخلها شيء من مذهب داود، ولكن الغالب عليها إذ ذاك مذهب المدينة والكوفة، وكان الظهور في دولة بني عبيد لمذهب الكوفيين، لموافقتهم إياها في مسألة التفضيل، فكان فيهم القضاة والرياسة، وتشرف منهم قوم تقمنا لمسراتهم، واصطيادا لدنياهم، أخرجوا

---

1) طبقات أبي العرب ص 220 ـ طبقات الفقهاء 152 ـ رياض النفوس 234/1 ـ المدارك 80/3 ـ الديباج 92/2.

2) مقدمة تحقيق كتاب الموطأ برواية علي بن زياد ص 35.

3) المدارك 82/3.

4) المدارك 86/3 وانظر ترجمته في الديباج المذهب 4/2.

5) المدارك 84/3 الديباج 315/1.

أضـغـانهم على المدنـيين فـجرت إلـى المـالكيـة في تلك المدة مـحن، ولكنـهم مع ذلك كثير، والعامة تقتدي بهم، والناشيء فيهم ظاهر، إلي أن ضعفت دولة بني عبيد بها من لدن فـتنة أبي يزيد الـخـارجي، فظـهـروا وفـشـوا عليـهم، وصنفـوا المـصنفـات الجليلة، وقـام منـهم أئمـة جلة طار ذكـرهـم بأقطار الأرض، ولم يزل الأمـر على ذلك إلى ان خـرجت القيروان وأهلها وجـهاتها، وسـائر بلاد المغـرب مصـفقـة على هذا المذهب مجتمعة عليه لا يعرف لغيره بها قائم.»[1]

1) المدارك 26/1.

الفصل الأول
دخول مذهب مالك إلى الأندلس

تمهيد :

إذا كان العلماء قد اختلفوا في أول من أدخل المذهب المالكي وأعلنه بمصر هل هو عبد الرحمن بن القاسم أم عثمان بن الحكم الجذامي؟ كما صرح بذلك الشيخ أبو زهرة حيث قال : « وقد ظهر المذهب المالكي في مصر في حياة مالك رضي الله عنه، وقد اختلفوا في أول من أعلنه بمصر ودعا إليه فقال بعض المؤرخين : إنه عبد الرحمن بن القاسم، يقول ابن فرحون في الديباج : :ان أول من أدخل علم مالك مصر هو عثمان بن الحكم الجذامي المتوفى سنة 163 هـ»[1] ونقل الحافظ ابن حجر عن ابن وهب بأن أول من قدم مصر بمسائل مالك عثمان بن الحكم الجذامي، وعبد الرحيم بن خالد بن يزيد.»[2] فقد اختلفوا أيضا وتباينت أراؤهم في أول من أدخل المذهب المالكي للأندلس، حتى ان بعض الباحثين اعتبر المسألة غامضة، كالباحث الإسباني أنخيل جنثالت بالنثينا الذي خلص إلى القول: «لا زالت مسألة من أدخل المالكية الأندلس غامضة.»[3] وذلك بعد اطلاعه على جل النصوص الواردة في هذا الباب.

ومنهم من اعتبر المسألة خلافية كالأستاذ عمر الجيدي الذي قال :«واختلفوا متى دخل مذهب مالك الأندلس، فالمقري يرى أن المذهب دخل على عهد الحكم بن هشام بن عبد الرحمن ثالث أمراء بني أمية بالأندلس، بينما يذهب ابن القوطية إلى أنه دخل في عهد عبد الرحمن الداخل أول أمراء بني أمية في الأندلس.»[4]

---

1) انظر ترجمة عثمان بن الحكم في الديباج المذهب 83/2

2) الإمام مالك للشيخ أبي زهرة ص 382 ـ 383 وانظر ما كتبه الأستاذ عمر الجيدي في كتابه تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي ص 18 ـ نقلا عن الارشاد ص 29 للحافظ أبي يعلى القزويني، مخطوط الخزانة العامة الرباط.

3) تاريخ الفكر الأندلسي ص 417. ت حسين مؤنس.

4) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي ص 21.

واعتبر الأستاذ إحسان عباس المسألة صعبة التحديد فقال :«ومن الصعب أن تحدد من هو أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس، فمن قائل : إنه زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون لأنه أول من أدخل الموطأ إلى بلده ومن قائل ان الغازي بن قيس دخل الأندلس بالموطأ في أيام عبد الرحمن.»[1]

وجزم الحميدي في الجذوة[2] والناصري في الإستقصا[3] بأن أول من أدخل المذهب المالكي الأندلس هو زياد بن عبد الرحمن شبطون : قال الحميدي : «وهو (أي زياد) أول من أدخل الأندلس فقه مالك بن أنس وكانوا قبل ذلك على مذهب الأوزاعي.»[4]

ويرى صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس أن يحيى بن يحيى الليثي هو أول من أدخل الأندلس موطأ مالك مكملا متقفا بالسماع. قال : «وأول من أدخل كتاب الموطأ للأندلس مكملا متقفا بالسماع يحيى بن يحيى الليثي.»[5]

وبعد رجوعي إلى النصوص التاريخية المتعلقة بهذا الموضوع، وقراءتها قراءة مركزة، وتعميق النظر في الألفاظ والعبارات التي استخدمها أصحاب تلك النصوص، تبين لي أنه لا غموض ولا خلاف، والمسألة واضحة والنصوص صريحة، والنتيجة التي توصلت إليها هو أن الأولية التي وقع الخلاف حولها هي أولية اعتبارية. فالغازي بن قيس أول من أدخل الأندلس (وعرفهم به، وزياد بن عبد الرحمن أول من أدخل الأندلس موطأ مالك) موطأ مالك متفقها بالسماع منه، ويحيى بن يحيى أول من أدخل الموطأ مكملا متقفا بالسماع لأنه آخر من أخذ عن الإمام مالك رحمه الله.

وللتوفيق بين هذه الأراء ورفع الخلاف ومحو الغموض الحاصل في هذه المسألة سأعمل على دراسة نشأة المدرسة الفقهية المالكية بالأندلس واستقرار المذهب المالكي بها عبر ثلاث مراحل تاريخية أساسية أخصص لكل مرحلة مبحثا خاصا بها :

1) تاريخ الأدب الأندلسي عصر سيادة قرطبة ص 28.
2) جذوة المقتبس 338/1
3) الأستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى 138/1.
4) جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس 338/1.
5) ذكر بلاد الأندلس. المؤلف مجهول 125/1 تحقيق وترجمة لويس مولينا.

المبحث الأول : مرحلة ظهور المذهب المالكي بالأندلس (في عهد عبد الرحمٰن الداخل 172/138 هـ).

ظل أهل الأندلس على رأي أبي عمرو الأوزاعي إمام أهل الشام منذ الفتح الإسلامي إلى أن رحل إلى المشرق جماعة من أبناء الأندلس من أجل الحج وطلب العلم، فالتقوا بالإمام مالك بن أنس رحمه الله فسمعوا منه وأخذوا عنه كتاب الموطأ قبل الانتهاء من كتابته، فلما رجعوا إلى بلادهم وصفوا للناس فضله وسعة علمه وجلالة قدره، وجلسوا في حلقات الدرس يعلمون الناس أحكام الدين، ورواية ما حملوه معهم من المشرق وبالأخص موطأ الإمام مالك، واحتلت هذه النخبة من العلماء الصدارة في المجالس واجتذبوا الناس إليهم بما يحكونه من أنباء رحلتهم العلمية، وأحوال مشايخهم وأخبارهم، ولطائف الحكم وطرائف النكت التي سمعوها، والوقائع الصحيحة التي صادفوها فاستنهضوا بذلك همم طلبة العلم، ورغبوهم في سلوك سبيل الرحلة، والأخذ عن كبار علماء المشرق عامة، والالتقاء بالإمام مالك خاصة، وعقد العزم على ذلك، وعدم التأخر حتى لا يضيع العلم بموتهم، ويأتي الفقيه الغازي بن قيس في مقدمة هذه النخبة. فهو أول من أدخل الأندلس موطأ الإمام مالك، وقراءة نافع بن أبي نعيم المتوفى سنة 169 هـ ورحل في هذه المرحلة جماعة من أبناء الأندلس كان لهم شرف السبق في الالتقاء بالإمام مالك ووضع اللبنات الأولى لبناء مدرسته الفقهية ببلاد الغرب الإسلامي، وعلى رأسهم :

- أبو محمد الغازي بن قيس[1] من أهل قرطبة رحل إلى المشرق في صدر أيام عبد الرحمن بن معاوية، فسمع من مالك الموطأ، وسمع من ابن أبي ذئب، وابن جريج، والأوزاعي، وثور بن زيد، ومحمد بن وردان.

---

1) انظر إلى الغازي بن قيس في : أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس لأبي عبد الله محمد بن حارث الخشني ص 469 - تاريخ علماء الأندلس 578/2 جذوة المقتبس ت 748 - بغية الملتمس ت 1272 - المدارك 114/3 - الديباج المذهب 136/2 - شجرة النور الزكية محمد مخلوف ص 63 ت رقم 43 - طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي ص 254 - 256 - طبقات القراء للحافظ الذهبي ج 2/2. أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص. 469 - 470.

قال محمد بن حارث : قال أحمد بن خالد : سمعت بن خليل يقول : «سمعت الغازي بن قيس يقول : دخلت المدينة، فأتيت مسجد رسول الله ﷺ، فركعت ركعتين ثم جلست، فدخل رجل مصلوم الشعر، - يريد مطلوق الشعر - فقعد عند سارية، ولم يركع، فقدمت إليه وقلت : ياهذا، لو ركعت ركعتين فإنهما من السنة، فأتى الناس فتحلقوا حواليه، وسألت عنه فقيل لي :هذا ابن أبي ذئب، فقلت في نفسي، إنا لله وإنا إليه راجعون، أنا أعلم ابن أبي ذئب السنة، وقمت إليه معتذرا، وقلت: إني والله لم أعرفك، فقال لي :وأي بأس كان منك، أمرتنا بخير فأطعناك»[1]

قال أحمد : «هكذا يكون العالم المتدين»[2]

قال أبو بكر ابن القوطية : « وفي أيام عبد الرحمن بن معاوية دخل الغازي ابن قيس الأندلس بالموطأ عن مالك بن أنس رحمه الله وبقراءة نافع ابن أبي نعيم، وكان مكرما له متكررا عليه بالصلة في منزله»[3]

وقال ابن الفرضي : «الغازي بن قيس من أهل قرطبة يكنى أبا محمد رحل في صدر أيام عبد الرحمن بن معاوية، فسمع من مالك بن أنس الموطأ، وسمع من محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، وعبد الملك بن جريج، والأوزاعي وغيرهم وقرأ قراءة نافع بن أبي نعيم... وانصرف إلي الأندلس فكان يقرأ عليه»[4]

وقال القاضي عياض : «وشهد مالكا وهو يؤلف الموطأ، وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم قارئ المدينة، وكان يحفظ الموطأ ظاهرا، وانصرف إلي الأندلس، بعلم عظيم نفع الله به أهلها »[5]

وقال ابن فرحون : «وهوأول من أدخل موطأ مالك، وقراءة نافع إلي الأندلس، وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم، وانصرف إلى الأندلس بعلم عظيم، نفع الله به أهله»[6]

---

1) نفس المصدر السابق. (وأحمد هو أحمد بن خالد)
2) تاريخ افتتاح الأندلس ص 56
3) تاريخ علماء الأندلس 578/2
4) المدارك 114/3 - 115 -
5) الديباج المذهب 136/2.
6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 470.

أفادتنا هذه النصوص أن الغازي بن قيس كان إمام الناس في الفقه والقراءة وكانت له دربة وتفقه في العلم، وأنه رحل قديما في صدر خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية، ولما عاد إلي الأندلس جلس يعلم الناس ويقرأ عليهم الموطأ وكان يحفظه ظاهرا.

نقل ابن حارث الخشني عن أحمد بن خالد قال : «سمعت أصبغ بن خليل قال : كان الغازي بن قيس قد سمع الموطأ من مالك بن أنس، وكان يحفظه ظاهرا»[1].

قال أصبغ : «كنا عنده يوما نسمع الموطأ، فجعل القارئ على الغازي بن قيس يقدم الأبواب، ويؤخرها في القراءة ليظهر لمن حضر حفظ الغازي للموطأ فكان الغازي يرد من حفظه، فلما أكثر القارئ قال له : يا هذا كف عن هذا الفعل»[2]

وقال القاضي عياض : « وقصد قارئ يوما أن يقدم من أبواب الموطأ ويؤخرها ليري الناس حفظ الغازي، فأكثر ذلك عليه، وقال له ان عدت لا تقرأ علي، إنما تريد أن تري الناس ما نكن - يريد حفظه -»[3]

- ورحل إلى المشرق في هذه المرحلة الفقيه أبو موسى عبد الرحمن بن موسي الهواري من أهل إستيجة[4] وكان عالما، تقيا فاضلا مجاب الدعوة وله في تفسير القرآن وضع أخذه عنه العتيبي إجازة، وعنه كان يرويه محمد بن عمر بن لبابة وبه كان يفسر القرآن. وكان موصوفا بالعقل والحفظ التام، فصيحا ضربا من الإعراب.

---

1) نفس المصدر السابق
2) المدارك ص 114
3) انظر ترجمة أبي موسى الهواري في : أخبار الفقهاء والمحدثين للخنشي ص 355 - تاريخ علماء
4) الأندلس 439/1 - جذوة المقتبس 440/2 - المدارك 343/3 - الديباج المذهب 471/1 - طبقات المفسرين للداودي ج 267/1. معجم المؤلفين ج 512/5 - هدية العارفين ج 512/5-

قال ابن الفرضي في ترجمته : «رحل في أول خلافة الإمام عبد الرحمن بن معاوية، فلقي مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، ونظراءهما من الأئمة، ولقي الأصمعي، وأبا زيد الأنصاري، وغيرهما من رواة الغريب وداخل العرب وتردد في محالها. وقدم الأندلس صادرا من سفره فعطب ببحر تدمير فذهبت كتبه، ولما قدم إستيجة أتاه أهلها يهنئونه بقدومه، ويعزونه عن ذهاب كتبه فقال لهم : ذهب الخرج[1] وبقي الدرج - يعني حفظ صدره - »[2]

وقال ابن القوطية : ؛ وفي أيامه (أي عبد الرحمن بن معاوية) دخل أبو موسى الهواري عالم الأندلس، وكان قد جمع علم العرب إلي علم الدين وكانت رحلتهما (مع الغازي بن قيس) من المشرق إلى الأندلس بعد دخول عبد الرحمن ابن معاوية الأندلس»[3].

فبعد عودته من المشرق اشتغل عبد الرحمن بن موسى بالعلم، فكتب من حفظه ما ضاع من كتبه، وتولى الفتوى والقضاء، وكان مهابا محترما لا يتقدم أمامه أحد من الأئمة للفتوى.

فقد حكى ابن لبابة عن العتبي قال : «وكان أبو موسى إذا قدم قرطبة لم يفت يحيى، ولا عيسى، ولا سعيد بن حسان حتى يرحل عنها»[4]. وزاد القاضي عياض : « توقيرا له»[5] لبيان قدره ومكانته العلمية.

- ورحل الفقيه سعيد بن أبي هند[6] في صدر خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية والتقى بالإمام مالك وأخذ عنه، وكان مالك له مكرما، وكان يسميه الحكيم. ثم عاد إلى الأندلس وتوفي في صدر خلافة الأمير عبد الرحمن بن معاوية. قال ابن

---

1) الخرج : جمع خرجة : وعاء يوضع على ظهر الدابة. انظر القاموس المحيط للفيروزبادي ص 237 - قال ابن منظور : «والخرج من الأوعية، معروف عربي، وهو هذا الوعاء، وهو جوالق ذو أونين والجمع أخراج وخرجة مثل جحر وجحرة لسان العرب ج 252/2

2) تاريخ علماء الأندلس 439/1

3) تاريخ افتتاح الأندلس ص 56.

4) تاريخ علماء الأندلس 300/1 ت 778.

5) المدارك ص 343.

6) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 506 - تاريخ علماء الأندلس 283/1 - جذوة المقتبس 366/1 - بغية الملتمس ت رقم 824 - المدارك ص 123.

وضـاح: ؛ كـان ابن أبي هـند هذا شـريفـا، وكـان مـالك يســأل عنه يقـول: مـا فـعل الحكيم الذي عندكم بالأندلس؟ لكلمـة سـمـعـهـا منه، وهـي ان قـال مـالك يومـا: مـا أحسن السكوت وأزينه بـأهله! فقـال ابن أبي هـنـد : وكل من شـاء سـكت يا أبا عبـد الله؟ فأعجبت مالكا كلمته»[1]

ورحل في هذه المرحلة أيضا الفقيه قر عوس بن العباس بن قرعوس الثقفي المتوفى سنة 220هـ [2]، وفي رحلتـه سمع من مـالك بن أنس، وسفـيـان بن سـعـيد الثوري، وابن جريج، وعبد العزيز بن أبي حاتم، والليث بن سعد وغيرهم.

قال ابن الفـرضي : ؛ كان رجلا متـدينا فاضـلا، ورعـا، وكـان علمـه المـسـائل على مذهب مالك وأصحابه، ولا علم له بالحديث»[3].

وروى عنه أصـبغ بن خليل، وعبـد الملك بن حـبـيب، وعـثـمـان بن أيوب وكـان قرعوس ممن اتهم في حادث الهيج.[4]

أفـادتنا هذه النصـوص أن هذه النخـبـة من فقـهـاء المذهب المـالكي وواضـعي اللبنات الأولى لقيام مدرسـته بالأندلس رحلوا في بداية إمرة عبد الرحمن الداخل، ومنهم من سمع من ابن جـريج كالغـازي بن قيس، وقـرعوس. وابـن جـريج كمـا هو معلوم توفي سنة 149 هـ[5]. وبـهـذا نقـول بـأن مـوطـأ الإمـام مـالك دخل الأندلس قبل رحيل الإمام شـبطون بعشرات السنين، ذلك أن رحلتـه كانت سنة 173 هـ.بعد ولاية الأمير هشام بن عبد الرحمن بسنة.[6]

خصـائص ومميزات هذه المرحلة :

تميزت هذه المرحلة بخصـائص يمكن إجمالها فيما يلي :

---

1) المدارك ص 123 نقلا عنه.

2) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 500 ـ تاريخ علمـاء الأندلس 621/2 جذوة المقتبس ت 780 ـ المدارك 326/3 ـ طبقات الفقهاء ص 125.

3) تاريخ علماء الأندلس 621/2.

4) نفس المصدر السابق.

5) تهذيب التهذيب ج 359/6.

6) ولاية الأمير هشام بن عبد الرحمن بن معاوية تمتد من سنة 172 هـ إلى سنة 180هـ.

- أ - سيادة مذهب عمرو الأوزاعي إمام أهل الشام وشيخهم آنذاك الفقيه صعصعة بن سلام، فهو أول من أدخل فقه الأوزاعي الأندلس.[1]

- ب - دخول موطأ الإمام مالك بن أنس رواية وسماعا وبدخوله تم وضع اللبنات الأولى لقيام المدرسة الفقهية المالكية ببلاد الغرب الإسلامي.

- ج - تشوق علماء الأندلس للقاء الإمام مالك والأخذعنه مباشرفبدأت الرحلة الأندلسية إلى المشرق.

المبحث الثاني : مرحلة الذيوع والإنتشار.

1 - (عهد هشام[2] بن عبد الرحمن 180/172 هـ)

اشتهرت هذه المرحلة بتكريم الأمير هشام بن عبد الرحمن بن معاوية للعلم وأهله، وإيثاره لمجالس العلم والأدب ولا سيما الحديث والفقه على غيرها من المجالس، وأحاط نفسه بجمهور الفقهاء والمتعلمين، وكان لا يصدر أوامره إلا بمشورتهم، وكان شديد الورع والتقوى، وكان حبه للجهاد وإعلاء كلمة الدين من أخص مظاهره، حتى شبهت سيرته بسيرة الخليفة الراشد عمر بن عبد العزيز.

قال المقري. « وكان هشام يذهب بسيرته مذهب عمر بن عبد العزيز، وكان يبعث بقوم من ثقاته إلى الكور فيسألون الناس عن سير عماله يخبرونه بحقائقها، فإذا انتهى إليه حيف من أحدهم أوقع به وأسقطه، وأنصف منه ولم يستعمله بعد »[3].

---

1) تاريخ علماء الأندلس 354/1.

2) انظر سيرة الأمير هشام بن عبد الرحمن في تاريخ افتتاح الأندلس ص 61 - أخبار مجموعة ص 109 لمؤلف مجهول - الحلة السيراء 43/1 - لابن الابار. المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص 33 - البيان المغرب ج 67 - لابن عذاري. ظهر الإسلام ص 49 - لأحمد أمين. تاريخ الأدب الأندلسي ص 28 - لإحسان عباس. دولة الإسلام في الأندلس 228/1 - الدولة العربية في إسبانيا ص 223 - تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس ص 218 - لعبد العزيز سالم.

3) نفح الطيب 223/1.

وفي عصره جعلت اللغة العربية هي اللغة الرسمية في التعليم حتى في معاهد النصارى واليهود، وكان لهذا الإجراء أثره البالغ في توحيد مختلف الأجناس المكونة للمجتمع الأندلسي، وبث روح التفاهم بينهم، وتذويب الفروقات بين أبناء المجتمع الواحد.

قال الأستاذ عبد اللهٰ عنان: «وفي عصره اتخذت السياسة الأموية إجراء يشهد ببعد نظرها، إذ جعلت العربية لغة التدريس في معاهد النصارى واليهود، وكان لذلك الإجراء بالرغم من بساطته، أثر عميق في التقريب بين أصحاب المذاهب المختلفة وفي بث روح التفاهم والوئام بينها، ولا سيما بين المسلمين والنصارى. وكان من أثره أيضا أن كثر اعتناق النصارى للإسلام بعد أن وقفوا على أصوله وتفاصيله»[1]..

وفي هذه المرحلة كثرت الرحلة إلى المشرق بعد أن سمع طلاب العلم بظهور الإمام مالك وسعة علمه وجلالة قدره ومكانته بين العلماء، وتشجيع أمير بلادهم لطلاب العلم وإعجابه بأصحاب مالك بن أنس وثنائه عليهم، فقد مر الأمير هشام بابن أبي هند الذي سماه مالك: حكيم الأندلس فقام إليه وحياه. فقال له هشام: « لقد ألبسك مالك ثوبا جميلا»[2].

ومنذ ذلك الحين تسابق الطلبة وأهل العلم للرحيل إلى الإمام مالك والأخذ عنه مباشرة ونقل مروياته إلى بلادهم، ويأتي في مقدمة هذه النخبة الممثلة لهذه المرحلة فقيه الأندلس[3]. زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون فهو أول من أدخل إلى الأندلس موطأ الإمام مالك متقنا متفقها بالسماع منه، وقد رحل في السنة الثانية من ولاية هشام بن عبد الرحمن.

---

1) دولة الأسلام في الأندلس 229/1

2) تاريخ إفتتاح الأندلس ص 63.

3) قال الشيرازي: « كان أهل المدينة يسمون زيادا فقيه الأندلس». المدارك 117/3 ـ نقلا عنه.

قال القاضي عياض : « وكان زياد أول من أدخل إلى الأندلس موطأ مالك متفقها بالسماع منه ثم تلاه يحيى بن يحيى»[1].

وقال المقري : « وهو أول من أدخل موطأ مالك الأندلس مكملا متقنا، فأخذه عنه يحيى بن يحيى... وهو إذاك صدر في طلاب الفقه فأشار عليه زياد بالرحيل إلى مالك مادام حيا، فرحل سريعا»[2].

وقال ابن حارث الخشني : «زياد بن عبد الرحمن، هو من ولد حاطب بن أبي بلتعة ولد بقرطبة وطلب العلم عند رجالها، ثم خرج في عهد هشام بن عبد الرحمن رحمهما الله، فلقي مالك بن أنس رحمه الله وروى عنه الموطأ وأخذ عنه كتابا واحدا من رأي مالك هو معروف بسماع زياد وكانت له منه مكانة»[3].

وكانت لزياد مكانة خاصة عند الأمير هشام، فكان يكرمه ويوثره ويستشيره في جميع أموره، ولما وصل إلى المدينة وسأله مالك عن أمير بلده أخبره عن حسن سيرته وجميل مذهبه وإكرامه لأهل العلم فدعا مالك له وسأل الله أن يزين سمت بلاده بمثله.

قال ابن القوطية: «ورحل بعد عام من ولايته (أي هشام) زياد بن عبد الرحمن اللخمي فقيه الأندلس، جد بني زياد القرطبيين إلى المشرق. فلما صار بالمدينة ووصل إلى مالك بن أنس رحمهاالله سأله عن هشام، فأخبره عن مذاهبه وحسن سيرته، فقال مالك : «ليت الله زين سمتنا بمثل هذا»[4].

وقال القاضي عياض : « كان الأمير هشام يؤثر زيادا ويكرمه، ويستنيم إليه ويخلو به، ويسائله عما يعرض له من أمور دينه. فيأخذ برأيه، ويبالغ في بره، ويدفع إليه المال يتصدق به، وربما اجتاز به ليلا فيخرج إليه ويسلم عليه ويحادثه»[5].

---

1) المدارك 117/3.

2) نفح الطيب 256/2.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 148 - وانظر ترجمته في قضاة قرطبة للخشني ص 28 وجذوة المقتبس ت 439 - بغية الملتمس ت 751 - سير أعلام النبلاء 311/9 - طبقات الفقهاء للشيرازي ص 150 - الديباج المذهب 270/1 شجرة النور الزكية ص 63.

4) تاريخ افتتاح الأندلس ص 62 - وانظر دعاء الإمام مالك في أخبار مجموعة ص 109.

5) المدارك 119/3.

وهكذا كانت سيرة الرعيل الأول من أعيان المذهب المالكي وناشري فقهه بالأندلس وهكذا كانت معاملة السلطات الحاكمة للعلماء في تلك الفترة.

ورحل في هذه الفترة جماعة من أصحاب شبطون والتقوا بالإمام مالك وأخذوا عنه، فلما رجعوا وصفوا من فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره ما عظم به صيته بالأندلس، فزاد بذلك ذيوع مذهبه وتوطد وغلب على مذهب الأوزاعي، وغدا فقه أهل المدينة هو السائد الغالب، وأعجب الأمير هشام بالإمام مالك ومذهبه الفقهي، فحمل الناس جميعا بالتزام مذهبه وصير القضاء والفتيا عليه، وكان ذلك بمحض إرادته واختياره.

قال القاضي عياض : « وأما أهل الأندلس فكان رأيهم منذ فتحت على رأي الأوزاعي إلى أن رحل إلى مالك زياد بن عبد الرحمن، وقرعوس بن العباس والغازي بن قيس، ومن بعدهم، فجاءوا بعلمه، وأبانوا للناس فضله واقتداء الأمة به فعرف حقه ودرس مذهبه إلى أن أخذ أمير الأندلس إذ ذاك هشام بن عبد الرحمن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان الناس جميعا بالتزام مذهب مالك، وصير القضاء والفتيا عليه، وذلك في عشرة السبعين ومائة من الهجرة، في حياة مالك رحمه الله تعالى، وشيخ المفتين حينئذ صعصعة ابن سلام إمام الأوزاعية، وراويتهم، وقد لحق به من أصحاب مالك عدة فالتزم الناس بها من يومئذ هذا المذهب وحموه بالسيف عن غيره جملة.»[1]

ومن أصحاب شبطون الذين رحلوا في هذه الفترة والتقوا بالإمام مالك وعملوا على نشر مذهبه وتدريسه بالأندلس :

* سعيد بن عبدوس. المعروف بالجدي. رحل فلقي مالكا وسمع منه وكان سعيد ممن يروى عنه ويسمع منه ببلده وكان مفتي بلده في وقته مات سنة 180 هـ.[2]

---

1) المدارك 26/1.
2) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 508 ـ تاريخ علماء الأندلس 289 ـ المدارك 113/3.

* محمد بن بشير المعافري، كتب في حداثته للقاضي المصعب بن عمران، ثم رحل إلى المشرق فلقي مالكا وجالسه وسمع منه، واقتبس أيضا بمصر، ثم انصرف إلى الأندلس فتولى القضاء بعد وفاة مصعب بن عمران وكان من عيون القضاة الهداة، ومن أولي السداد، والمذاهب الجميلة وإجابة الرأي، والسيرة العادلة، والذكر الجميل الخالد.[1]

قال أحمد بن خالد: «طلب ابن بشير العلم بقرطبة عند مشيختها، فأخذ منه بحظ وافر، ثم كتب لوالي باجة ليعتصم به من مظلمة حالته، ثم انقبض عنه وخرج حاجا، فقضى الفريضة واتسع في المعرفة.»[2]

ونقل القاضي عياض عن محمد بن بشير أنه حكى عن مالك أنه كان يقول: «انظروا في هذه الكتب ولا تخلطوها بغيرها. يعني الموطأ.»[3]

وكان يحيى كثيرا ما يحكي عنه عن مالك: «من ذلك أنه سأل مالكا عن ابن الأثن، فلم ير به بأسا.»[4]

* شبطون بن عبد الله الأنصاري. كانت له رحلة جالس فيها الإمام مالكا وسمع منه ثم عاد إلى الأندلس، فقرأ عليه وسمع منه مات سنة 212 هـ.[5]

*حفص وأخوه حسان ابنا عبد السلام السلمي رحلا إلى المشرق وسمعا من الإمام بن أنس، وكان حفص متفننا في العلوم، بليغ حذقا وكان مالك يدني منزلته.[6]

* داود بن جعفر بن الصغير، كانت له رحلة التقى فيها بالإمام مالك وروى

---

1) انظر ترجمة ابن بشير في قضاة قرطبة ص 73 ـ المدارك 327/3 ـ المرقبة العليا ص 48.
2) المدارك 327/3ـ نقلا عنه.
3) نفس المصدر السابق.
4) المصدر السابق 26/1.
5) انظر أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني ص 533 ـ تاريخ علماء الأندلس 347/1ـ جذوة المقتبس 371/1 ـ المدارك 344/3ـ الديباج المذهب 401/1.
6) انظر ترجمة كل من حفص وحسان في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 133 ـ تاريخ علماء الأندلس ج 211/1 ص 215ـ المدارك 274/3 ـ 344.

عنه الموطأ. روى عنه كثير من أهل الأندلس.[1]

* محمد بن يحيى السبائي كان يعرف بفطيس بن أم غازية رحل إلى المشرق والتقى بالإمام بن أنس وروى عنه الموطأ، وسمع منه مسائل معروفة.[2]

* محمد بن إبراهيم بن مزين الأودي، رحل حاجا، فأدى الفريضة وسمع من الإمام مالك بن أنس رحمه الله.[3]

* عبد الرحمن بن عبيد الله كانت له رحلة سمع فيهامن الإمام مالك وكان له مكرما.[4]

هكذا كان دخول مذهب مالك إلى الأندلس عن طريق الرحلة العلمية، فكان هؤلاء الأعلام بعد عودتهم إلى بلادهم يجلسون في حلقات التدريس يحدثون الناس بما رأوه من فضل الإمام وسعة علمه حتى عظم قدره، وانتشر مذهبه باختيار أهل الأندلس له وتفضيلهم لمذهبه على غيره عن علم واقتناع.

وفي هذه المرحلة بدأ أفول نجم الأوزاعية بتخلي عدد من تلامذته وأعيان مذهبه عنه بالأندلس، وأخذهم بمذهب مالك الذي أصبح مذهب أهل البلد، عن طواعية واقتناع،لا بالسيف والقوة.

قال الحجوي الثعالبي: «وعلى مذهبه (أي الأوزاعي) كان أهل الأندلس أولا لكثرة الداخلين إليها من الشام، وما غلب عليها مذهب مالك إلا بعد المائتين زمن بني أمية.»[5]

وقال أبو العباس الناصري: : كان أهل الأندلس قبل ظهور مذهب مالك يتفقهون على مذهب الأوزاعي إمام أهل الشام لمكانة الدولة الأموية منهم.»[6]

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 145 - تاريخ علماء الأندلس 257/1 - جذوة المقتبس 338/1 - المدارك 346/3 - التكملة 315/1

2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 168 - تاريخ ابن الفرضي ص 630 - الجذوة 159/1 - المدارك 345/3

3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 355 - الذيل والتكملة 105/4

4) تاريخ علماء الأندلس 437/1 - الجذوة ص 438 - المدارك 344/3 - التكملة 2/3.

5) الفكر السامي م 1 ج 366/2

6) الاستقصا في تاريخ المغرب الأقصى 125/1.

ونظراً لما تكتسبه هذه المرحلة الإنتقالية من أهمية، أرى أنه من المفيد أن أذكر بعض الأسباب التي ساعدت على انقراض مذهب الأوزاعي بالأندلس.

أسباب انقراض مذهب الأوزاعي بالأندلس

نشأ مذهب الأوزاعي في الشام، ثم انتقل مع تلامذته والرواة عنه إلى باقي الأقطار الإسلامية حتى وصل إلى بلاد الأندلس والمغرب، غير أن هذا المذهب لم يكتب له البقاء والاستمرار، فغلبت عليه المذاهب الفقهية الأخرى وانقرض، ففي بلاد الشام موطن نشأة الإمام الأوزاعي غلب عليه مذهب الشافعي، وكان آخر من عمل به بدمشق القاضي أبو الحسن أحمد بن سليمان بن حذلم المتوفى سنة 347هـ.

وفي الأندلس بدأ العدول عن مذهب الأوزاعي بعد عودة النخبة الأولى من تلامذة الإمام مالك بن أنس كما علمنا، وذلك في صدر خلافة عبد الرحمن الداخل ويمكن إجمال أهم الأسباب التي ساعدت وعجلت بانقراض مذهب الأوزاعي بالأندلس فيما يلي :

أولا : عدم اهتمام الأوزاعية بنشر مذهب إمامهم، ونصرته والدفاع عنه، عن طريق المناظرات، والمجالسات العلمية، كما هو الحال عند المذاهب الفقهية الأخرى كأبي يوسف[1]، ومحمد بن الحسن[2] من أصحاب الإمام مالك، والمزني[3] والبويطي[4] من أصحاب الشافعي.

---

1) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم المتوفى سنة 182هـ. من أشهر أصحاب أبي حنيفة، طبقات الفقهاء ص 134.

2) أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني. مولى لبني شيبان، مات بالري سنة 189هـ. أخذ عن أبي حنيفة سنتين ثم تفقه على أبي يوسف. طبقات الفقهاء 135 - 136 وانظر الفهرست لابن النديم 203. هو أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن اسحاق المزني المتوفى سنة 264هـ.

3) قال فيه الشافعي : المزني ناصر مذهبي من أشهر مصنفاته : « الجامع الكبير» و «الجامع الصغير» و «مختص المختصر» و «المنثور» و «المسائل المعتبرة» و «الترقيب في العلم» و «كتاب الوثائق» طبقات الفقهاء للشيرازي. ص 97.

4) أبو يعقوب يوسف بن يحيى البويطي مات في السجن والقيد في رجله بسبب رفضه القول بخلق القرآن سنة 231هـ.

وقد أشار أبو زرعة الرازي في تاريخه إلى هذه المسألة عند حديثه عن أخبار أبي عمرو الأوزاعي فقال : « روي أن سعيد بن عبد العزيز، وهو من كبار أصحاب الأوزاعي، كان يعاتب أصحاب الأوزاعي فيقول لهم : ما لكم لا تجتمعون مالكم لا تتذاكرون.»[1]

ثانيا : عدم ملاءمة الموقع الجغرافي لموطن الإمام صاحب المذهب لنشر فقهه، فحسن اختيار الموقع الاستراتيجي لقيام المدرسة الفقهية يعد عاملا مهما، فهو يساعد كثيرا علي صيانة المذهب وجلب الأتباع، وتكثير سوادهم وهذه الخاصية أشار إليها العلامة تقي الدين المقريزي[2] وجعلها من أهم الأسباب التي عجلت بانقراض مذهب الأوزاعي، حيث ذكر أن اختفاء مدرسة الإمام الأوزاعي يرجع السبب فيه إلى سوء التوزيع الجغرافي، فقد جاء ذلك التوزيع - وربما بطريقة عفوية - خارج طريق الحجيج إلى الأماكن المقدسة بالحجاز، ومن ثم اندثر المذهب الأوزاعي لأن مؤسسه وأنصاره لم يوفقوا في اتخاذ «استراتيجية» ملائمة للدعوة، وفي اختيار مواقع مناسبة للممارسة.[3]

ثالثا : منافسة الفقهاء المالكية لأتباع مذهب الأوزاعي، ومضايقتهم الشيء الذي دفعهم إلى التخلي عن مذهب الأوزاعي والانتقال إلي مذهب مالك.

من ذلك ما ذكره ابن الفرضي : «ان أبا كنانة زهير بن مالك البلوي، من أهل قرطبة، كان فقيها على مذهب الأوزاعي على ما كان عليه أهل الأندلس قبل دخول بني أمية رحمهم الله. وكان ابن حبيب يعذل أبا كنانة على انحرافه عن مذهب المدينة وتمسكه برأي الأوزاعي، فكان يقول له : حسدتني إذا انفردت بالاوزاعية دون أهل البلد.»[4].

وكان زهير هذا مضطربا في سكناه بين مدينة باجة وفحص البلوط، إذ كان لجده عدي بن خذيمة أقطاع من قبل عبد الرحمن بن معاوية رحمه الله لفحص

1) تاريخ أبي زرعة/ذكر أخبار أبي عمرو الأوزاعي
2) هو العلامة تقي الدين أبو العباس المقريزي المتوفى سنة 846هـ.
3) نقلا عن ندوة الإمام مالك ص 159 - مشاركة الدكتور عبد الله العمراني بعنوان «البيئة وأثرها في صيانة مذهبنا المالكي»
4) تاريخ علماء الأندلس - 181/1.

البلوط[1].، وهذا الاضطراب في السكنى وعدم الاستقرار في المدن الكبرى والجلوس إلى الطلبة في حلقات الدرس يعد أيضا من أبرز العوامل التي ساعدت على انقراض الاوزاعية بالأندلس.

قال ابن فرحون في سيرة عبد الملك بن الحسين المعروف بزونان : « وكان الأغلب عليه الفقه ولم يكن من أهل الحديث، وكان يذهب مذهب الأوزاعي في أول أمره رجع إلى مذهب مالك.»[2]

رابعا : لم يتح للاوزاعية من السلطان ما يمكنهم ويساعدهم على نشر فقه إمامهم وإذاعة مذهبه بين الناس، فإذا كان الفقهاء المالكية قد انفردوا بتسيير النظام الإداري بالأندلس، ورئاسة أهم مصالحها من طرف اتباعهم وخاصة الفتيا والقضاء لارتباطهما بالمصالح العامة، فإن الاوزاعية لم يتمكنوا من الوصول إلى هذه المناصب الهامة في الدولة، وبعض الذين تولوا القضاء لم يعرفوا استقرارا في مناصبهم حتى يتمكنوا من نشر مذهبهم الفقهي وإذاعة ما يحملونه من أفكار، خاصة وأن سياسة بني أمية في بدايتها كانت متسمة بالحذر وعدم الثقة، فسلكوا في بعض الأحيان مذهب التناوب على القضاء. فقد نقل ابن حارث الخشني أن القضاء في عهد عبد الرحمن الداخل كان مداولا بين معاوية بن صالح، وعمر بن شراحيل، سنة لكل واحد منهما قال في قضاة قرطبة : «ولاه الأمير عبد الرحمن ابن معاوية رحمه الله القضاء بقرطبة، بعد معاوية بن صالح، ثم عزله وأعاد معاوية ابن صالح فكانا جميعا يتداولان القضاء عاما معاوية وعاما عمر بن شراحيل، وأقاما بذلك مدة من الدهر»[3]

خصائص ومميزات هذه المرحلة :

أ ـ دخول موطأ الإمام مالك إلى الأندلس كاملا متقنا.

ب ـ كثرة الرواة عن مالك، ونشرهم لفقهه ومسائله.

---

1) نفس المصدر السابق.

2) الديباج ص 19/2 ـ وانظر ترجمة زونان في تاريخ علماء الأندلس 498/1 ـ جذوة 447/2 ـ المدارك 110/4.

3) قضاة قرطبة ص 61 ـ 62 ـ وانظر مسألة تداول القضاء بين معاوية وشراحيل في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 282.

ج - بداية انقراض مذهب الأوزاعي وتخلي اتباعه عنه.

د - قرار الأمير هشام بالتزام مذهب مالك في القضاء والفتيا.

المبحث الثالث : مرحلة السيادة والنفوذ. (بعد ثورة الفقهاء على الأمير الحكم ابن هشام)

إذا كان الأمير هشام بن عبد الرحمن قد سلك في رعيته وسيرته مسلك عمر ابن عبد العزيز. فاعتنى بأهل العلم والفقهاء وجعل لهم مكانة خاصة عنده، فكان يستشيرهم ويعمل بنصائحهم وتوجيهاتهم فاجتذب بذلك الفقهاء واكتسب محبتهم وخاصة تلك النخبة من تلامذة الإمام مالك الذين أضفوا على تصرفاته تأييدا حقيقيا شرعيا كان له أبعد الأثر في تثبيت دعائم ملكه وتمكينه من السيطرة الفعلية على بلاده وتمتعه بثقة شعبه ورضاه عنه حتى غلب عليه اسم «الرضى»[1]. فإن ابنه الحكم سلك طريقا مخالفا تماما في بداية أمره لما كان عليه أبوه، فقد اشتهر الحكم الأول بالبذخ والميل إلى اللهو وعشق الصيد وإيثار مجالس الندماء والشعراء على مجالس الفقهاء والعلماء فقد نقل صاحب ذكر بلاد الأندلس، وابن سعيد في «المغرب» عن ابن حزم قال: «كان الحكم بن هشام من الملوك المجاهرين بالمعاصي السفاكين للدماء، وهو جبار بني أمية بالأندلس، وكان من جبروته أنه كان يخصي من اشتهر بالجمال من أبناء رعيته ليدخلهم إلى قصره ويصرفهم في خدمته.[2]

وقال الحميدي وهو يتحدث عن ولاية الحكم بن هشام :«وكان طاغيا مسرفا وله آثار سوء قبيحة.»[3]

وقال العلامة عمدة المؤرخين ابن الأثير الجزري : «كان الحكم في صدر ولايته يتظاهر بشرب الخمر والانهماك في اللذات، وكانت قرطبة دار العلم وبها

---

1) قال ابن الابار : «ويعرف» بالرضى لعدله وفضله. الحلة السيراء ج 42/1

2) انظر ذكر بلاد الأندلس لمؤلف مجهول ج 125/1 - المغرب في حلي المغرب ص 44.

3) الجذوة 39/1.

فضلاء في العلم والورع، منهم يحيى بن يحيى الليثي راوي موطأ مالك عنه، وغيره فثار أهل قرطبة وأنكروا فعله، ورجموه بالحجارة وأرادوا قتله.»[1]

وكان قد اجتمع بمدينة قرطبة في هذه المرحلة عدد من كبار العلماء وأعيان مذهب مالك أذكر من بينهم الذين أخذوا عن الإمام مباشرة وتأثروا بسيرته في آخر حياته، وتزعموا الثورة ضد الحكم الذي استفزهم وحاول التقليل من قيمتهم، ولم يجعل لهم في نفسه كبير تقدير، فمنهم :

* يحيى بن مضر القيسي كبير فقهاء قرطبة، كان عالما فاضلا، وكانت له رحلة، لقي فيها مالك بن أنس وروى عنه الموطأ واجتمع بعبد الله بن وهب المصري، وروى عبد الله عنه، ولقي سفيان بن سعيد الثوري وروى عنه، وروى عنه الإمام مالك حكاية عن سفيان الثوري في تفسير قول الله تعالى : «**وطلح منضود**»[2] أنه الموز.

صلبه الأمير الحكم بن هشام فيمن صلبه بسبب حادث الهيج سنة تسع وثمانين ومائة.»[3]

* طالوت بن عبد الجبار المعافري : هو آخر من أخذ عن الإمام مالك بن أنس وروى عن نظرائه من أهل العلم، وكان رجلا صالحا فاضلا وإليه ينسب المسجد والحضرة بداخل مدينة قرطبة، وهناك كان مسكنه وكان أشد الناس تحريضا ضد الحكم. قال عبد الواحد المراكشي: (كان من أشد الناس على الحكم) هذا تحريضا رجل من الفقهاء اسمه طالوت كان جليل القدر في الفقهاء، رحل إلى المدينة وسمع من مالك بن أنس وتفقه على أصحابه، وكان قويا في دينه.»[4]

ولما حدث ما حدث من هيج الربض أمر الحكم بتغريب من بقي من الفقهاء وكان من بينهم الفقيه طالوت، فعسر عليه الانتقال ومفارقة الوطن، وفضل الاختفاء إلى أن تتبدل الأحوال وتهدأ الأوضاع، فاستخفى في دار رجل من اليهود سنة

---

1) الكامل في التاريخ ج 335/5.
2) سورة الواقعة الآية 29.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 555 ـ وانظر ترجمة يحيى بن مضر في تاريخ علماء الأندلس 895/2.
4) المعجب ص 36.

كاملة. وكان اليهودي طول هذه المدة يعظمه أشد التعظيم ويبالغ في إكرامه احتراما لمكانته العلمية وجلالة قدره، ولما انتهت السنة طال على الفقيه الاختفاء فعزم على الخروج وقصد الوزير أبا بسام كي يتشفع له عند الأمير الحكم، لأنه له عليه حق القراءة، فطالوت هو شيخ أبي بسام الوزير، فغدر به فكان من أمره ما كان، ولأهمية هذه القصة وبيان مدى أثر عقوق الطالب لشيخه، ونكران جميله وفضله، أذكرها مفصلة كما وردت في كتب التاريخ الأندلسي.

قال ابن القوطية : « وكان في جملة من أجلب عليه في الربض طالوت بن عبد الجبار المعافري، وهو أحد من روى عن مالك ونظرائه من أهل العلم فلما وقعت الوقيعة فر عن داره... فاستتر عند رجل من اليهود عاما حتى سكنت الأحوال، وذهبت النائرة. وكانت بينه وبين أبي بسام الوزير وصلة[1]، وهو جد بني بسام الهرائين، فطال عليه الكون عند اليهودي، فقصد أبا بسام الوزير بين العشاءين، فلما وصل إليه، قال له : أين كنت؟ قال له : عند رجل من اليهود، فأمنه وسكنه وقال له : الأمير - ابقاه الله - نادم على ما كان منه، وبات عنده، فلما أصبح قصد أبو بسام القصر بعد أن وكل عليه من يحرسه، فلما وصل إلى الحكم قال له : كيف رأيك في كبش سمين على مذوده[2] اليوم سنة؟ فقال له الحكم، اللحم المشبع ثقيل، واللحم الصحراوي أخف وأعذب، فقال له أبو بسام : غير هذا أريد. طالوت عندي. قال له الحكم: وأين ظفرت به؟ قال له : إني لطفت عليه، فأمر بأحضاره ووضع له كرسي وجيء بالشيخ يزعج إزعاجا شديدا. فلما مثل بين يديه قال له : ياطالوت، أخبرني لو أن أباك أو إبنك مالك هذا القصر فكان يزيدك في البر والإكرام على ماكنت أفعله بك؟ هل أوردت قط علي حاجة لنفسك أم لغيرك إلا سارعت على إسعافك فيها؟ ألم أعدك في علتك مرات؟ ألم تتوفى زوجتك، فقصدتك إلى بابك، ومشيت في جنازتها راجلا من الربض، ثم انصرفت معك راجلا حتى أدخلتك منزلك؟ فما بلغ بك؟ وأي عندك إن لم ترض إلا بسفك دمي وهتك ستري وإباحة

---

1) الوصلة التي كانت بينهما هي حق التعليم كما نقل ذلك عبد الواحد المراكشي عن الفقيه. طالوت وهو يفسر لليهودي سبب قصده لأبي بسام كاتب الأمير فقال : « لانه قرأ علي ولي عليه حق التعليم، ولقد بلغني ان له جاها عند هذا الرجل. فعسى هو يشفع لي عنده». المعجب ص 36

2) المنود : معلف الدابة

حرمتي؟ قال له طالوت: ما أجد لنفسي في هذا الوقت مقالا خيرا إلي من الصدق، نشدتك الله؟ فلم ينفعك عندي كل ما صنعته في شيئا، فأخذت الحكم وجهة ثم قال : والله لقد بعثت فيك وما في الأرض عقاب إلا وقد مثلته بين يدي لأوقعه بك، فأنا أعلمك أن الذي ابغضني لك قد صرفني عنك، فانصرف في حفظ الله آمنا، والله لا تركت برك وماكنت عليه في جانبك حياتي، إن شاء الله. فليت الذي كان لم يكن، قال له : لو لم يكن كان خيرا لك... ثم قال له أين ظفر بك أبو بسام؟ قال : والله ما ظفري بي، أنا ظفرته بنفسي، وقصدته بوصلة كانت بيني وبينه قال له : فأين كنت في عامك هذا؟ قال له : عند رجل من اليهود، فقال الحكم للوزير : يا أبا بسام، رجل من اليهود حفظ فيه محله من الدين والعلم، وخاطر بنفسه وأهله وولده معي، وأردت أن تنشبني فيما أنا نادم عليه ثم قال لأبي بسام : أخرج عني! والله لا رأيت لك وجها أبدا، وأمر برفع فراشه وعزله.»[1]

قال ابن القوطية : « ولم تزل ورثته في ارتكاس وسفال إلى وقتنا هذا، وبقي طالوت مبرورا محفوظا على ما شرط له، إلى أن توفي فحضر جنازته الحكم.»[2]

* يحيى بن يحيى الليثي، سمع من مشايخ بلده ثم رحل إلى المشرق فسمع من الإمام مالك الموطأ غير أبواب في كتاب «الاعتكاف» شك في سماعها فأثبت روايته فيها عن شيخه زياد، وسمع من نافع بن أبي نعيم القارئ، ومن القاسم بن عبد الله العمري، وسمع بمكة من سفيان بن عيينة وبمصر من الليث بن سعد، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن القاسم وأنس بن عياض، وقدم الأندلس بعلم كثير، فعادت فتيا الأندلس بعد عيسى بن دينار إلى رأيه وقوله. فهو آخر من أخذ عن الإمام مالك وروى عنه الموطأ، وهو أول من أدخل الأندلس الموطأ كاملا مهذبا، مثقفا بالسماع منه[3] وكان يحيى إمام وقته واحد بلده، وكان رجلا عاقلا.[4]

1) تاريخ افتتاح الأندلس ص 70.

2) نفس المصدر السابق. وانظر القصة مفصلة أيضا في المدارك 340/3.

3) قال صاحب كتاب ذكر بلاد الأندلس : «وأول من أدخل كتاب الموطأ للأندلس مكملا متفقها بالسماع يحيى بن يحيى الليثي» 125/1 ـ تحقيق وترجمة لويس مولينا

4) سماه الإمام مالك عاقل الأندلس. بسبب حكاية الفيل المشهورة. انظر ترتيب المدارك 383/3.

قال محمد بن عمر بن لبابة : « فقيه الأندلس عيسى بن دينار، وعالمها عبد الملك بن حبيب، وعاقلها يحيى بن يحيى.[1]

قال ابن الفرضي : « وكان يحيى ممن اتهم في الهيج، فهرب إلى طليطلة، ثم استأمن فكتب له الأمير الحكم - رضي الله عنه - أمانا، وانصرف إلى قرطبة.»[2]

وكان أحمد بن خالد يقول : لم يعط أحد من أهل العلم بالأندلس منذ دخلها الإسلام من الحظوة وعظم القدر، وجلالة الذكر، ما أعطيه يحيى بن يحيى.»[3]

وكان يحيى بن يحيى على رأس الفقهاء والصالحين من أهل قرطبة الذين قاموا ضد الأمير الحكم لعدم التزامه بالأحكام الشرعية وإقصائه للفقهاء واستغنائه عن مشورتهم وخدماتهم التي لابد للسلطان منها.

قال المقري : « وكانت له الواقعة الشهيرة مع أهل الربض، من قرطبة لأنه في صدر ولايته كان قد انهمك في لذاته، فاجتمع أهل العلم والورع بقرطبة مثل يحيى بن يحيى الليثي صاحب مالك واحد رواة الموطأ عنه، وطالوت الفقيه وغيرهما فثاروا به.»[4]

وقال محمد عبد الله عنان : «وفي سنة 189 هـ. اكتشف الحكم مؤامرة خطيرة دبرت لخلعه، وكان من ورائها رهط من الفقهاء الذين قضى الحكم على نفوذهم، مثل يحيى بن يحيى الليثي، وعيسى بن دينار، وطالوت الفقيه وغيرهم من زعماء المالكية.»[5]

لقد حاول الأمير الحكم الاستبداد بالحكم، والاعتماد على القوة، وفرق الحرس، التي ازدحمت على باب قصره مؤهبة ومستنفرة لكل طارئ[6] وإبعاد

---

1) تاريخ علماء الأندلس 899/2
2) نفس المصدر السابق 900/2
3) نفس المصدر السابق
4) نفح الطيب 325/1.
5) دولة الإسلام في الأندلس 236/2
6) وضع الأمير الحكم على باب قصره الف فرس. تجمعها داران. على دار عشرة عرفان. تحت يد كل عريف مائة فرس. جاء في الأخبار المجموعة : « فالعرفاء يشرفون عليها وتعلف بين ايديهم. وينظرون في تعويض ما تعذر منه، لتكون عدة قائمة، لما عسى ان يفجأ من امر يفزع إليه بها، فإذا كانت حركة كانوا كنفس واحدة» اخبار مجموعة ص 117 ـ 118 ـ تحقيق إبراهيم بيضون. وراجع نفح الطيب 324/ 1 ـ وتاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس للدكتور عبدالعزيز السالم ص 222.

الفقهاء وتنحيتهم من مراكز الصدارة في المجتمع، والحد من نفوذهم ومنعهم من التدخل في شؤون الدولة، وأحس الفقهاء بتصدع مركزهم والحط من سيادتهم ومكانتهم التي عظمت في عهد الأمير هشام، فكان هذا سببا في إثارة نفوسهم، والسخط على الأمير الحكم، والتفكير في تدبير ثورة للتخلص من جوره واستبداده، فكانت ثورة الفقهاء التاريخية بزعامة تلامذة الإمام مالك بن أنس وفي مقدمتهم الفقيه يحيى بن مضر القيسي وطالوت بن عبد الجبار، وعيسى بن دينار، ويحيى ابن يحيى الليثي وغيرهم من العلماء وأعيان البلد، يساندهم في ذلك عامة الشعب الأندلسي المسلم، وقد أدى الفقهاء الثمن غاليا من أجل نصرة مبادئهم والحفاظ على كرامتهم، وهذه الثورة اصطلح المؤرخون على تسميتها بهيج الربض، وقد جعلت هذه الثورة حدا لبذخ الأمير الحكم وتصرفاته الطائشة، فغير سياسته تجاه الفقهاء وبدأ في تحسين علاقته معهم، وقربهم وأنزلهم المنازل الرفيعة التي تليق بأهل العلم.

ويمكن اعتبار ثورة الفقهاء بمثابة حد فاصل ونقطة تحول بارزة في تاريخ البيت الأموي بالأندلس من جهة، وأتباع مذهب الإمام مالك من جهة أخرى ولأهمية هذه الحادثة ودورها في بسط سيادة المذهب المالكي بالأندلس اذكرها بشيء من التفصيل.

ثورة الفقهاء (أوهيج الربض)

قال عبد الواحد المراكشي : «ثم ولي بعده (أي هشام) ابنه وله اثنان وعشرون سنة، يكنى ابا العاص، وأمه أم ولد اسمها زخرف وكان طاغيا مسرفا وله آثار سوء قبيحة، وهو الذي أوقع بأهل الربض الوقعة المشهورة فقتلهم، وهدم ديارهم ومساجدهم، وكان الربض محلة متصلة بقصره، فاتهمهم في بعض أمره، ففعل بهم ذلك، فسمي الحكم الربضي لذلك، وفي أيامه أحدث الفقهاء إنشاد أشعار الزهد والحض على قيام الليل في الصوامع، أعني صوامع المساجد، وأمروا أن يخلطوا مع ذلك شيئا من التعريض به مثل أن يقول : «يا أيها المسرف المتمادي في طغيانه المصر على كبره، المتهاون بأمر ربه، أفق من سكرتك، وتنبه من غفلتك... ومانحا هذا النحو، فكان هذا من جملة ما هاجه وأوغر صدره عليهم، وكان أشد الناس عليه في أمر هذه الفتنة الفقهاء، هم الذين كانوا يحرضون العامة

ويشجعونهم إلى ان كان من أمرهم ما كان.»[1]

قال ابن القوطية: «ثم حدث بقرطبة حادث الهيج، وذلك أن قوما من أعلام قرطبة انكروا عليه أشياء رابتهم، فأرادوا خلعه وقصدوا إلى ابن عمة له يعرف بابن الشماس، من ولد منذر بن عبد الرحمن بن معاوية، فخاضوا معه في ذلك وأرادوا تقديمه وخلع الحكم، فأظهر لهم الإجابة وقال لهم : عرفوني بمن معكم في هذا الأمر، فأوعدوه ليوم بعينه، ثم قصد بنفسه إلى الحكم وأعلمه بذلك فقال له :أردت ان تغري بأعلام بلدي، والله لتصححون هذا عندي أو لأضربن رقبتك، فقال له : ابعث إلي أمينك ليلة كذا، فبعث إليه فتاة «برت»، وكاتبه ابن الخداء، جدبني الخداء، فأقعدهم بمكان يسمعون ما يدور بينه وبينهم، فأتوه وأرادوا الأمر، فقال لهم : من معكم في هذا الرأي؟ فقالوا : فلان والكاتب يكتب خلف الستار، فأملوا عددا كثيرا، حتى خشي الكاتب أن يسمى، فصوت بالقلم في الرق، فثار القوم وقالوا: فعلتها يا عدو الله!، فمن خرج من وقته ذلك فر ونجا، ومن توقف قبض عليه فكان فيمن فر عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى وغيرهما، وقبض على ستة من اعلام القوم المآخير، فصلب منهم يحيى بن نصر اليحصبي من ساكني قرية شقندة، وموسى بن سالم الخولاني، وولده، فثار أهل الربض بسبب ذلك وشهروا السلاح ودارت الحرب بينهم وبين الجند.»[2]

وبلغ عدد الذين أعدمهم الحكم في هذه الحادثة اثنين وسبعين[3] رجلا أغلبهم من الفقهاء وأعيان البلد، وأبدى في إعدامهم قسوة ظاهرة إذ صلبهم على شاطئ النهر تجاه مشارف القصر، فأثارت هذه المذبحة الرهيبة سخطا، وأذكت الحفيظة على الأمير في نفوس الخاصة والعامة معا، ولم تمض أشهر على ذلك حتى ظهرت في ضواحي قرطبة ثورة من السخط وثار الناس على الأمير واستمرت هذه الثورة من سنة 189 هـ إلى يوم الثالث عشر من رمضان سنة 202 هـ. حيث زحفت

---

1) المعجب في تلخيص أخبار المغرب ص 33.

2) تاريخ افتتاح الأندلس ص 68.

3) جعل ابن عذاري عدد الذين قتلوا وصلبوا في بداية الهيج سنة 189هـ. اثنين وسبعين رجلا، وعدد الذين صلبوا في المرة الثانية سنة 202 هـ. ثلاثمائة رجل. صلبوا على الوادي صفا واحدا. البيان المغرب 71/2 - 77/2 - وجعل القاضي عياض عدد من صلب في بداية الهيج مع يحيى بن مضر القيسي اثنين وسبعين رجلا من الفقهاء وأهل الصلاح. وقيل كان عدد من صلب مائة وأربعين. المدارك 127/3

جموع الثوار من كل ناحية وتأهب الحكم في حرسه وجنده لردها، فتغلب الحكم عليهم وأمعنوا فيهم قتلا حتى أفنوا منهم خلقا كثيرا، طاردوهم في كل مكان، واستمر القتل والنهب ثلاثة أيام حتى مزقوا كل ممزق، وصلب الحكم علي شاطئ النهر تجاه قصره ثلاث مائة رجل من الثوار صفوفا منكسة، إرهابا لأهل قرطبة، وأمر بديارهم ومساجدهم فهدمت وحرقت، وأمر بنفي من بقي منهم عن البلد.

ورغم هذه الألوان من العذاب والقهر فإن الحكم لم يتمكن من إخماد الفتن واكتساب محبة الشعب، والعيش في أمن وأمان، بل ظل عامة أهل قرطبة على تحديهم له، ولبثوا يتغامزون عليه، ويقدحون في سيرته، حتى رجع عن موقفه تجاههم وندم على ما فعل، واصدر عفوه الشامل، واستدعى الفقهاء المالكية وقربهم منه وأشركهم في إدارة البلاد، وأصبحت منذ ذلك الحين كلمتهم مسموعة وفتواهم نافذة.

وفي هذا الصدد يقول الأستاذ حسين مؤنس: «ارتد الحكم إلى الفقهاء واجتهد في ترضيهم، وجعل لهم نصيبا من الحكم معه، وتبعه في ذلك كل من جاء بعده من أمراء بني أمية وأصدر عفوه عن الفقهاء الذين اشتركوا في الثورة، فعاد معظمهم، وعلى رأسهم يحيى بن يحيى، وطالوت بن عبد الجبار، أصبحوا من أهل شوراه، وفي أيام ابنه عبد الرحمن أصبح يحيى بن يحيى رجل الدولة الأول، وتكونت من أولئك الفقهاء الكبار جماعة رسمية سميت بجماعة الفقهاء المشاورين، عرف كبيرهم باسم رأس الفتيا، أو رئيس المفتين أو رئيس البلد، أو شيخ المسلمين، واللقبان الأخيران لهما دلالة سياسية واضحة، فإن معناهما أن كبير الفقهاء المشاورين هو رئيس أهل البلد وشيخهم أيضا، ورضاه عن الأمير الحاكم تأييده له، وإضفاء لصفة المشروعية على حكمه»[1].

ويظهر أن الأمير الحكم لم ينج من دعوات الفقهاء والمظلومين من أبناء شعبه، فأصيب بمرض لم ينفع معه دواء، وندم على ما فعل، وبقي على حاله من المرض إلى أن توفي.

قال ابن القوطية : «وطاولت الحكم بعد هذا علة صحبته سبعة أعوام مات في

---

1) شيوخ العصر ص 26.

آخرها على ندم وتوبة مما جرى على يده. وأخذته في العلة رقة فكان يسهر بالقرآن إلى أن توفي.»[1]

قال ابن الآبار: «ولم ينل الحكم بعد وقيعة الربض حلاوة العيش، وامتحن بعلة صعبة طاولته أربعة أعوام، فلّت غربه وأطالت ضناه، واحتجب فيها آخر مدته، واستناب ولده عبد الرحمن في تدبير ملكه، فمات على توبة من ذنوبه وندم علي ماقترف منها بين صلاتي الظهر والعصر من يوم الخميس لاربع بقين من ذي الحجة سنة ست ومائتين»[2].

أدرك الأمير عبد الرحمن بن الحكم أن القوة وحدها غير كافية لتوطيد الملك وقهر الشعب، مستفيدا من الأحداث الدامية التي عاشها والده، فرجع إلى ما كان عليه جده هشام من حسن السيرة وإكرام أهل العلم والأدب وقرب الفقهاء في دولته فعاش في أمن وأمان من الفتن والثورات الداخلية.

قال ابن القوطية: «ثم ولي عبد الرحمن بن الحكم، رضي الله عنه، فسار بخير سيرة، التزم إكرام أهل الأدب والشعر في دولته. وإسعافهم في مطالبهم كلها، فعاش بخير، وكانت رعيته معه بخير... وكان يلتزم في إعظام يحيي بن يحيى وبره ما يلتزم الإبن البار بالأب الحاني، وكان لا يولى القضاء أحد إلا عن رأيه»[3].

لقد استطاع أتباع المذهب المالكي، وشيوخ العصر بالأندلس أن يقيموا لأنفسهم في المدن التي استقروا فيها سلطانا روحيا وسياسيا، ووصل إلى هذه المكانة كبار الفقهاء الذين عاصروا هشاما وابنه الحكم الربضي، وكانوا جميعا علي مذهب مالك، جامعين بين علم الإمام مالك وذكائه وكياسته، وكانت لهم مكانة كبيرة في قلوب الناس، فهم تلاميذ إمام دار الهجرة، وحفاظ الحديث والسنة وهم الذين درسوا الموطأ وأدخلوه الأندلس. فإليهم المرجع في معرفة الشرع والقانون وارشاد الناس إلى الطريق القويم في الدين والمعاملات وهم بذلك المؤهلون

---

1) تاريخ افتتاح الأندلس ص 72.
2) الحلة السيراء 46/1.
3) تاريخ افتتاح الأندلس ص 75.

لإضفاء الصبغة الشرعية على السلطة الحاكمة ومن ذلك الحين اصبحت السيادة في القضاء والفتيا بالأندلس للفقه المالكي لا ينافسه غيره، حتى إن الحكم المستنصر أصدر في عهده مرسوما يمنع مخالفة مذهب مالك ومن خالف هذا الأمر أنزل به من النكال ما يستحق.

قال القاضي عياض: «وفي كتاب الحكم المستنصر إلى الفقيه أبي إبراهيم وكان الحكم ممن طالع الكتب ونقر عن اخبار الرجال تنقيرا لم يبلغ فيه شأوه كثير من أهل العلم، فقال في كتابه: «وكل من زا غ عن مذهب مالك فإنه ممن رين على قلبه وزين له سوء عمله»[1].

ونقل الونشريسي في المعيار عن الخليفة الحكم المنتصر بالله: «من خالف مذهب مالك بالفتوي وبلغنا خبره انزلنا به من النكال ما يستحقه وجعلناه عبرة لغيره، فقد اختبرت فوجدت أن مذهب مالك وأصحابه أفضل المذاهب ولم أر في أصحابه ولا فيمن تقلد بمذهبه غير معتقد للسنة والجماعة فليتمسك الناس بهذا، ولينهوا أشد النهي عن تركه ففي العمل بمذهبه جميع النجاة»[2].

خصائص ومميزات هذه المرحلة :

يمكن إبراز خصائص ومميزات هذه المرحلة واجمالها فيما يلي :

أ- عدم اعتناء الأمير الحكم في صدر ولايته بأهل العلم عامة والفقهاء المالكية خاصة، وانشغاله باللهو ومجالسة الندماء والشعراء.

ب- ثورة الفقهاء سنة 189 هـ. وهيج الربض سنة 202 هـ. كانت هذه الأحداث نقطة تحول في تاريخ الدولة الأموية بالأندلس والفقهاء المالكية، ويمكن تلخيص حادث الهيج في أمرين:

---

1) المدارك 22/1.

2) المعيار المعرب والجامع المغرب ج 26/12.

الأول: أن نصيب الفقهاء في ذلك الهيج ظهر بصورة واضحة، واتضح أن الذين تزعموا الثورة هم الفقهاء من تلامذة الإمام مالك، لعدم رضاهم على سيرة الأمير الحكم.

الثاني: أن الثورة هزت كيان الأمير الحكم هزا شديدا، وكانت أشد الثورات عليه رغم تعددها في عهده، وأشعرته بضعف الأسس التي يقوم عليها ملكه، وأنه في حاجة لتأييد العلماء وإضفاء الشرعية على سلطانه.

ج- أصبحت السيادة والكلمة للفقهاء المالكية بلا منازع بعد حادث الربض، ومنع الحكام مخالفة المذهب المالكي، وتسمى الفقهاء بشيوخ العصر[1].

---

1) انظر شيوخ العصر ص 26.

الفصل الثاني

أسباب قبول أهل الأندلس للمذهب المالكي

تمهيد

ما انتهى القرن الثاني الهجري حتى عدم فقه الإمام مالك بلاد الأندلس والتزم أهلها بمذهبه وصيروا القضاء والفتيا عليه، وصاحبه ما يزال على قيد الحياة. وهذه السرعة في الانتشار والقبول، لابد وأن لها ما يبررها من الأسباب. لأجل ذلك اهتم العلماء[1]، قديما وحديثا بهذا الموضوع، كل واحد ذكر من الأسباب ما يراه مناسبا وكافيا لنقل مذهب مالك إلى الأندلس ومن خلال تتبعي لهذا الموضوع تبين لي أن هذه الأسباب يمكن إبرازها في ثلاثة محاور رئيسية :

أولا: أسباب خارجية. ترجع إلى شخصية الإمام مالك نفسه، وموطن نشأة المذهب.

ثانيا: أسبا داخلية. ترجع إلى ملائمة المذهب لطبيعة أهل المغرب والأندلس، ومساندة السلطة لرجاله.

ثالثا: وهذا السبب هو بمثابة الصلة التي تربط ما بين المحور الأول والثاني، وهي الرحلة وأثرها في نقل العلوم عامة والفقه المالكي خاصة لبلاد الأندلس.

---

1) انظر أسباب انتشار مذهب مالك بالأندلس، في مقدمة ابن خلدون ص 1054 - تحقيق علي عبد الواحد، وكذلك ما نقله المقري عن ابن حزم في هذا الموضوع في نفح الطيب ج 222/2 - وكذلك ما قاله المقري نفسه في نفس الكتاب ج 217/4. والأحكام السامية للشيخ المرير ص 82 - مقدمة كتاب الموطأ برواية علي بن زياد التونسي للشيخ النيفر ص 31 - الإمام مالك للشيخ ابي زهرة ص 54 - محاضرات في تاريخ المذهب المالكي بالغرب الاسلامي ص 31 - للأستاذ عمر الجيدي. مداخلة للأستاذ عباس الجراري في ندوة الإمام مالك بعنوان اسباب انتشار المذهب المالكي واستمراره بالمغرب انعقدت الندوة بتاريخ 9 ـ 10 ـ 11 ـ 12 ـ جمادى الثانية 1400 موافق 25 ـ 26 ـ 27 ـ 28 ـ أبريل 1980 - بفاس. انظر طبعة وزارة الأوقاف ج 169/1.

المبحث الأول : أسباب خارجية :

أولا : ما يرجع إلى شخصية الإمام مالك مؤسس المذهب

ان جمع الإمام مالك رحمه الله لأدوات الإمامة، وبلوغه درجة الاجتهاد المطلق، وكونه أعلم أهل زمانه، وشهادتهم له بذلك، وتقديمه، وهو القدوة والناس إذ ذاك ناس والزمان زمان، وما عرف عنه من تمسكه الشديد بالسنة ومحاربة البدعة، وتشبته بآثار الصحابة والتابعين، حتى استفاضت شهرته وطبقت آفاق البلاد الإسلامية مشرقا ومغرب. جعل العلماء واصحاب المسائل يقصدونه من مختلف الأمصار لمجالسته وسماع علمه واستفتائه مقتنعين بأن مذهبه أولى بالاقتداء والاتباع، فقد جمع إلي علم الحديث علم الفقه وصار حجة فيهما معا، وكتابه الموطأ خير شهيد على ذلك، قال عبد الرحمن ابن مهدي: «الثوري امام في الحديث، وليس بإمام في السنة، والأوزاعي إمام في السنة، وليس بإمام في الحديث، ومالك امام فيهما معا»[1]. وامامته أهلته لأن ينال ثقة كبار العلماء من أهل عصره وثنائهم عليه حتى مخالفيه كأبي يوسف صاحب أبي حنيفة بقوله: «مارأيت أعلم من ثلاثة: مالك، وابن أبي ليلى، وأبي حنيفة»[2]. وأثنى عليه محمد ابن الحسن الشيباني فقال: «أقمت عند مالك بن أنس ثلاث سنين وكسرا، وكان يقول: انه سمع منه لفظا أكثر من سبعمائة حديث، وكان إذا حدث عن مالك امتلأ منزله وكثر الناس عليه حتى يضيق بهم الموضع، وإذا حدث عن غير مالك من الشيوخ الكوفيين لم يجئه إلا اليسير، وكان يقول: ما أعلم أحدا أسوأ ثناء على أصحابكم منكم، إذا حدثتكم عن مالك ملأتم علي الموضع، وإذا حدثتكم عن أصحابكم يعني الكوفيين إنما تاتون متكارهين».[3]

هذه الفضائل وغيرها من المميزات التي ترجع إلى شخصية الإمام مالك نفسه جعلت أهل المغرب عموما والأندلسيين على وجه الخصوص يقتنعون برأيه ويتمسكون بمذهبه لتوافقه مع الحياة الإجماعية ببلادهم، ومناسبته لأحوالهم من

1) المدارك 153/1.
2) الانتقاء ص 25 - وانظر مكانة الإمام مالك العلمية وثناء العلماء عليه ج 72/1 - الديباج 98/1 -
3) الانتقاء ص 25 - المدارك 75/1.

غيره. وأيضا للحديث الوارد في شأن عالم المدينة «يوشك أن يضرب الناس أكباد الإبل في طلب العلم فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة»[1].

قال سفيان بن عيينة: «كنا نسمع أهل المدينة يقولون: إنه مالك بن أنس»[2].

ومن هنا تأتي أهمية دراسة شخصية الإمام مالك باعتبارها عنصرا، فعالا وسببا رئيسيا في نشر علمه، وتمسك الناس بمذهبه، وتفضيلهم له على غيره. ويمكن إبراز مدى تأثير شخصيته رحمه الله من خلال العناصر التالية :

أ- طول عمره :

لقد أكرم الله تعالى الإمام مالكا بالعمر الطويل والصبر الجميل، فاستمر يحدث، ويفتي، ويراجع، ويصحح، خلال مدة تزيد على الستين سنة، ولم تعاجله المنية كما عاجلت بقية معاصريه من كبار الأئمة مما سمح له أن يستمر في أداء رسالته العلمية مدة ثلاثين سنة بعد وفاة الإمام أبي حنيفة النعمان (توفي سنة 150 هـ) وثلاث وعشرين سنة بعد وفاة الأوزاعي إمام أهل الشام (توفي سنة

---

1) الحديث أخرجه الإمام أحمد 299/2 - والترميذي في الجامع من أبواب العلم ج 448/7 - تحفة. والنسائي في الكبير في آخر باب الحج ج 489/2- وابن حبان كما في موارد الظمآن للهيثمي ص 575 - ح 2308 - والحاكم 9/1 والبيهقي 386/1 وابن عبد البر في التمهيد 35/6 كلهم من حديث ابن عيينة عن ابن جريج عن أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة. قال الترميذي : هذا حديث حسن صحيح. وفي تحفة الأشراف "حسن". وصححه الحاكم على شرط مسلم ووافقه الذهبي.

2) قال الحافظ ابن عبد البر : "أصحابنا يقولون ان قول ابن عيينة حجة حين حدث بحديث أبي الزبير عن أبي صالح عن أبي هريرة ان رسول الله عليهوسلم قال : "يوشك ان يضرب الناس أكباد الابل فلا يجدون عالما أعلم من عالم المدينة" قال ابن عيينة : كانوا يرونه مالك بن أنس. قالوا قول ابن عيينة حجة، لأنه إذا قال : "كانوا يرون" انما حكى عن التابعين، فيلزمهم مثل ذلك، في قول ابن عيينة تفسير حديث هذا الباب". التمهيد 85/6.

واستدل القاضي عياض بهذا الحديث على ترجيح مذهب مالك على غيره، واعتبره حجة في وجوب تقليده وتقديمه على غيره من الأئمة. فقال : "وما نحن نقرر الكلام في ذلك في محلين : أولهما وأولاهما بالتقديم وهو الآثر المشهور الصحيح المروي في ذلك عن الرسول- عليه السلام - من حديث الثقات، منهم ابن عيينة عن ابن جريج، عن أبي الزبيرعن أبي صالح عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال : "يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل في طلب العلم" وفي رواية : "يلتمسون العلم" فلا يجدون عالما اعلم، وفي رواية "افقه عالم المدينة" وفي رواية "من عالم بالمدينة" وفي بعضها "أباط الابل" مكان "أكباد الابل" انظر تفصيل هذه المسألة في المدارك ج 68/1.

157 هـ) ويعد حوالي عشرين سنة من وفاة الإمام سفيان الثوري (توفي سنة 161 هـ)، وهذه المزية أتاحت له مزيدا من الفرص لاشتهار مكانته العلمية وانتشار أتباع مدرسته في الآفاق، وذيوع خبره في جميع البلاد الإسلامية. فقصده العلماء والطلاب من كل مكان، حتى أصبحت زيارته والأخذ عنه مباشرة أعز أمنية يحرص طلاب العلم على تحقيقها، ولا سيما من بلاد الغرب الإسلامي لتحصيل السند العالي، والإرتواء من منبعه الصافي فكان النصح على أشده وبإلحاح من طرف الآخذين عنه مباشرة لبلدييهم وتلاميذهم، وهكذا انتشر الاهتمام بالأخذ عن هذا الإمام العظيم قبل فوات الأوان.

فزياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون، وهو من الأندلسيين الأوائل الذين أخذوا عن الإمام مالك، نراه ينصح ويلح على يحيى بن يحيى بالرحيل إلى المدينة للإلتقاء بالإمام مالك والأخذ عنه مادام حيا، وقد أمده بما يكفيه من المال لتحقيق هذه الأمنية والفوز بهذه المزية[1].

وقد تنبه إلى هذا العنصر الهام المؤثر من شخصية الإمام مالك القرافي في كتابه «الذخيرة» فقال: «ومنها طول عمره سنين في الإقراء والإسماع ومعلوم أنها ينبوع الاطلاع»[2].

وتنبه لهذه الخاصية أيضا الإمام الذهبي وعدها من مناقبه التي لم تجتمع لغيره من الأئمة، فقال: «وقد اتفقت لمالك مناقب ما علمتها اجتمعت لغيره، أحدها: طول العمر وعلو الرواية»[3].

ب- تأثر الأندلسيين بشخصية الإمام مالك:

ما تميزت به شخصية الإمام مالك من خصال وما وسمت به من جميل الصفات وحميد الاخلاق، زاد من تمسك تلامذته به وحبهم له، واتخاذه قدوة في

---

1) المدارك 126/3.
2) نقلا عن مشاركة الشيخ المكي الناصري في ندوة الإمام مالك بعنوان المالكي مذهب المغاربة المفضل "انظر ندوة الإمام مالك ج 78/3.
3) طبقات الحفاظ ج 198/1.

السلوك والمعاملات، إلى جانب التزامهم بمذهبه الفقهي، فكان الناس يرحلون إليه ليس لأخذ العلم فحسب، وإنما للاستفادة من شمائله وفضائله المتميزة، فمن الطلبة من مكث الشهور والأعوام بعد الانتهاء من أخذ العلم وسماعه للاستفادة من اخلاقه، فيحيى بن بكير التميمي مكث مدة بعد أن فرغ من سماعه من مالك للاقتداء به وبسيرته الذاتية، ولما سئل عن ذلك أجاب بقوله: «انما أقمت مستفيدا لشمائله فإنها شمائل الصحابة والتابعين»[1].

وكذلك الشأن بالنسبة لأهل الأندلس، كانوا يجمعون في رحلتهم إلى الإمام مالك رحمه الله بين طلب العلم وسماعه والإقتداء بهديه، والتأثر بسيرته فهذا حسان بن عبد السلام السلمي مكث سبع سنين ملازما للامام مالك، وكان مالكا يدني منزلته[2].

وسأل الإمام مالك رحمه الله تلميذه يحيى بن يحيى عن السبب الذي منعه من الخروج كغيره من التلاميذ للنظر إلى الفيل إذ ليس بأرض الأندلس فأجابه قائلا: «إنما جئت لأنظر إليك وأتعلم من هديك وعلمك»[3]. يستفاد من هذا أن الفقيه يحيى بن يحيى وهو من كبار أعيان مذهب مالك ومؤسسي مدرسته الفقهية بالغرب الإسلامي جاء من بلده لينظر إلى الإمام مالك ويستفيد من شمائله وهديه ويتعلم من علمه، وفعلا حقق الله مراده، فانتفع به علما وهديا وسلوكا. وقد شهد له بذلك جل من كتب عن سيرته.

قال أبو عمر بن عبد البر: «كان يحيى امام أهل بلده المقتدى به المنظور إليه المعول عليه. وكان ثقة عاقلا حسن الهدي والسمت يشبه سمته سمت مالك»[4].

وقال إبراهيم بن باز: «والله الذي لا إله إلا هو، ما رأيت أوقر من يحيى بن يحيى قط، ما رأيته يبصق ولا يسعل في مجلسه، ولا يتحرك عن حاله وكان أخذ بزي مالك وسمته»[5].

---

1) المدارك 128/1 ـ 217/3 ـ الديباج 341/2.
2) المدارك 344/3.
3) المصدر السابق 382/3
4) المصدر السابق 383/3.
5) المدارك 383/3

وقال الأعناقي وهو يصف شخصية أبان بن عيسى بن دينار تلميذ مالك: «لم أر أحداو ولا سمعت في الدنيا بمن كان له هيبة أبان بن عيسى»[1].

ومن الصفات البارزة التي طبعت شخصية الإمام مالك وميزتها هيبته الشديدة. قال الواقدي واصفا مجلسه: «كان مجلس وقار وعلم، وكان رجلا مهيبا نبيلا ليس في مجلسه شيء من المراء واللغط، ولا رفع صوت، إذا سئل عن شيء فأجاب سائله، لم يقل له من أين هذا؟»[2].

وقال الإمام الذهبي في وصف شخصية الإمام مالك: «حتى انه ليدخل الرجل إلى مجلسه فيلقي السلام عليهم فلا يرد عليه أحد إلا همهمة وإشارة، ويشير إليه ألا يتكلم مهابة واجلالا، حتى كان يهابه الحكام وابناء الحكام. قال الإمام مالك: «دخلت على أبي جعفر أمير المومنين... وجاء صبي يخرج ثم يرجع، فقال لي: أتدري من هذا؟ فقلت: لا؛ قال: هذا إبني وإنما يفزع من هيبتك»[3].

وتبدو هذه الهيبة وشدتها واضحة في القصة التي وقعت لزياد بن عبد الرحمن الأندلسي مع ابن كنانة في أول مجلس حضره عند الإمام مالك رحمه الله. حكى أبو بكر المالكي: «أن زيادا قدم المدينة فدخل على مالك وعنده ابن كنانة، فلم يعرفه ابن كنانة، فسأله ابن كنانة عن بلده فذكره.

فقال له: من فقيه بلدكم؟.

فقال له: أنا أو نحو ذلك.

فجاره ابن كنانة في المسائل فلم يأت منه ما أحب فقال له: وان لقوم سودوك لفاقة.

فقال له مالك: أحفظت الرجل وأسأت أدبه، فلما استقر المجلس بزياد جاره ابن كنانة ففجر منه بحرا، فعلم ان ما كان منه أولا انما كان لهيبة المجلس[4].

---

1) الديباج 304/1

2) الامام مالك لابي زهرة ص 54 ـ وانظر المدارك 139/1 ـ " إلى باب ابتداء ظهوره في العلم وتعوده للفتوى والتعليم، وحاجة الناس إليه.

3) سير اعلام النبلاء 61/8

4) المدارك 117/3

قال يحيى بن يحيى: «سمعت ابن أبي هند يقول: «ما هبت أحدا هيبتي لعبد الرحمن بن معاوية حتى حججت فدخلت على مالك فهبته هيبة شديدة، حتى صغرت عندي هيبة عبد الرحمن لهيبته»[1].

وقد ورث علماء الأندلس الذين كان لهم اتصال ومباشرة بمجالس الإمام مالك هذه الصفة الحميدة التي زينت مجالسهم، واصبغت عليهم الهيبة والوقار وتاثروا بها حتى اصبحت السمة السائدة في مجلسهم، ومن خصائص حلقات درسهم ومدارساتهم العلمية، وحرصوا على توريثها لتلامذتهم من بعدهم حتى تدوم مهابة العلم، ويعلو شأن أصحابه، فكانت مجالسهم العلمية في هذه الفترة تشبه من حيث الهيبة والوقار، وعدم اللغط، مجالس الإمام مالك رحمه الله فكان الناس يجلسون لسماع العلم وكأن على رؤسهم الطير، حتى إن العلماء تنبهوا لهذه الخاصية وسجلوها في كتبهم واعتبروها من مناقب الرجل المترجم له. من ذلك ما نقله القاضي عياض عن وصف مجلس الفقيه إبراهيم بن محمد بن باز إن ابن خالد قال: «ما رأيت أزهد منه ولا أوقر مجلسا كان لا يذكر في مجلسه شيء من أمور الدنيا إلا القرآن والعلم لا يقدر أحد أن يتحدث في مجلسه ولا يبتسم الناس في مجلسه سواء أولاد الملوك وغيرهم، يقعد حيث ينتهي به المجلس، شاهدته يوما وقد جاءه صاحب الرسائل من قبل الأمير، يسأله في مسألة، فسلم فرد الناس عليه ردا خفيفا ثم وقف علينا لا يرفع إليه أحد رأسه حتى جعل يقول: هنا أبو اسحاق؟ فجعلنا نشير إليه ولا يجسر أحد منا ينطق، فلما رأى ذلك، قعد حتى فرغ المجلس، ثم قام متكئا على سيفه وسأله، فرد عليه وانصرف[2].

ج- مكانة أهل الأندلس عند الإمام مالك :

لقد استطاع الإمام مالك رحمه الله بفضل شخصيته المتميزة من انشاء مدرسة فقهية تميزت عن غيرها من المدارس الفقهية بأنها كانت مدرسة سلوكية أو

1) تاريخ علماء الأندلس 288/1.
2) المدارك 443/4.

مذهبا سلوكيا، يتأثر به كل من جالس الإمام مالك وأخذ عنه، فإلى جانب حسن سيرته، واستقامة سلوكه، وهيبة مجلسه فإن الإمام مالكا كان يعامل الوافدين عليه من البلاد البعيدة معاملة خاصة حتى ازدحمت على بابه الوفود، فكان له حاجب يأذن لكل وفد على حدة، وخاصة في موسم الحج ومع ذلك فقد خص أهل الأندلس بعناية خاصة، وعاملهم معاملة متميزة، لما لمسه فيهم من رغبة أكيدة في طلب العلم وتمسكهم الشديد بالكتاب والسنة وبعدهم عن العقليات، ولكونهم ينتمون إلى جزيرة منقطعة عن بر الاسلام وهي حديثه العهد به، فأدنى منزلتهم، وخصهم في مجلسه فأقعدهم بجانبه في حلقات الدرس.

قال ابن الفرضي في ترجمة عبد الرحمن بن عبيد الله الأشبوني: «كان قد سمع من مالك بن أنس وكان له مكرما».[1] وروى عنه أنه قال: «كنت جالسا إلى جانب مالك بن أنس، فقام ابن وهب فلحظه مالك فقال: سبحان الله! أيما فتى لولا الاكثار»[2].

وكان يصفهم بأحسن الأوصاف وأجملها ويناديهم بأحسن الألقاب وأنبلها فكان يعجبه يحيي بن يحيى وسماه: «العاقل» وسبب هذه التسمية المشرفة هو قصة يحيى بن يحيى مع الإمام في قضية الفيل[3].

وتظهر مكانة الأندلسيين عند الإمام مالك رحمه الله في مدى ثقته بهم واعتماده على مروياتهم ورواياتها كما سمعها منهم، فكان يحدث عن يحيى بن مضر القيسي من أهل قرطبة ويصفه بالفقه قد سئل الإمام مالك عن قول الله تعالى: ﴿**وطلح منضود**﴾[4]. فقال مالك رحمه الله: «أخبرني يحيى بن مضر فقيه الأندلس أنه سمع سفيان بن سعيد الثوري يقول: «انه شجر الموز»[5].

وهذه المزية والفضيلة تنبه لها المؤرخون وأصحاب الطبقات وعلى رأسهم ابن الأبار القضاعي الذي أشار إليها في التكملة فقال: «قال محمد بن عمر بن

---

1) تاريخ علماء الأندلس 299/1 ـ وانظر أيضا جدوة ت رقم 607.
2) تاريخ علماء الأندلس 299/1 ـ 300.
3) المدارك 382/3
4) سورة الواقعة ـ آية 29 ـ
5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 555/1.

لبابة: يحيى بن مضر روى عن مالك وروى عنه مالك». ثم أورد هذا الخبر، وعلق عليه بقوله: «وفيه لأهل الأندلس فخر تليد وذكر يصحبه التخليد»[1].

كما أن أهل المدينة كانوا يسمون زيادا بن عبد الرحمن فقيه الأندلس[2]، ورغم طول المسافة بين بلاد الأندلس ومدينة رسول الله ﷺ فان العلاقة بين امامها ومن تخرج من تلامذته ظلت قائمة ومتينة وبقي الاتصال دائما ومستمرا عن طريق السؤال عنهم وتتبع أخبارهم وتفقد أحوالهم، وخاصة تلك النخبة التي تخرجت في مدرسته وتحملت مسؤولية حمل الدعوة ونشر العلم وتبليغه وتفقيه أهل بلدهم بتوجيهه، فقد كان يسأل عن تلميذه سعيد بن أبي هند من أهل طليطلة، ويقول لمن وفد عليه من أهل بلده: «ما فعل الحكيم الذي عندكم بالأندلس»[3]. قال ابن الفرضي معللا هذه القولة: «لكلمة سمعها منه، وهي أن مالكا قال يوما: «ما أحسن السكوت وأزينه بأهله»، فقال له ابن أبي هند: وكل من شاء سكت يا أبا عبد الله أعجبت مالكا كلمته هذه. وكان كثيرا ما يسأل عنه له»[4].

فعن ابن وهب قال: نا مالك عن ابن أبي هند قال: «وجدت الصمت أشد من الكلام»[5]. وكان رحمه الله يوصي تلامذته عند وداعه لهم بتقوى الله والنصح لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم، وأن يعملوا على نشر العلم.

قال يحيى بن يحيى لما ودعت مالكا سألته أن يوصيني، فقال: «عليك بالنصيحة لله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم»[6].

ونفس النصائح كان يقدمها كبار مؤسسي المذهب المالكي من أتباع مالك ابن أنس رحمه الله كعبد الرحمن بن القاسم، الذي أوصى الفقيه عيسى بن دينار بأن ينزل كبار المدائن حتى لا يضيع ما حمله من علم المدينة.

---

(1) التكملة كتاب الصلة 10/1 - تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(2) المدارك 113/3
(3) اخبار الفقهاء والمحدثين ص 315 - طبعة مدريد. تاريخ علماء الاندلس 289/1
(4) تاريخ علماء الاندلس 289/1 - المدارك 124/3
(5) المدارك 125/3
(6) المصدر السابق 247/3

قال القاضي عياض: «خرج عبد الرحمن بن القاسم في وداع عيسى بن دينار وكان يعظمه ويجله، ويصفه بالفقه والورع، وكان لا يعد في الأندلس أفقه منه في نظرائه. وأوصاه فقال له: «عليك بأعظم مدائن الأندلس فانزلها ولا تنزل منزلا يضيع فيه ما حملت من العلم»[1]. وامتحن أول وصوله من المشرق إلى بلده طليطلة، ومال الناس إليه حتى شرق بمكانه القاضي والوالي وكتبا إلى الأمير عندنا رجل يعرف بابن دينار. ورفعوا عليه، فوجه الأمير فيه، وسجن بقرطبة، نحو عام، إلى ان علم الأمير أنه عيسى ومكانه من الناس، واختلاف أهل العلم إليه للسجن، فأطلقه وأحضره، واعتذر إليه، فقال عيسى: هذا ذنب عجلت عقوبته لي، وأخبره بوصية ابن القاسم له، وتحذيره إياه من سكنى طليطلة. وقد وصفها له وان يسكن دار السلطان، فلم أخذ بوصيته، فعوقبت، فسكن حينئذ قرطبة[2].

ثانيا ما يرجع إلى موطن النشأة :

أ- انتماء الإمام مالك للمدينة المنورة دار الهجرة والسنة :

هذا السبب تتحكم فيه ظروف الزمان والمكان التي كان لها تأثير بليغ في تشبث أهل الأندلس بمذهب مالك بن أنس رحمه الله وشد الرحلة إليه واختيارهم لإقامة نظامهم التشريعي بالاعتماد على فقهه. فالإمام مالك اختار المدينة المنورة واتخذها مقرا لإقامته اقتداءا بنبينا محمد ﷺ. فتعلق بها وأحبها، ولم يفارقها طول حياته إلا لأداء فريضة الحج. وقد سأل حماد بن واقد الصفار، الإمام مالكا: يا أبا عبد الله أيها أحب إليك: المقام هاهنا أو بمكة؟ فقال: هاهنا، وذلك أن الله تعالى اختارها لنبيه ﷺ» من جميع بقاع الأرض»[3] ثم ذكر حديث أبي هريرة عن رسول الله ﷺ على أنقاب[4] المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال»[5].

---

1) ترتيب المدارك 107/4

2) انظر تفصيل هذه القصة في المدارك 107/4 108

3) المدارك 35/1

4) أنقاب جمع نقب، وهي المداخل وقيل الابواب. انظر فتح الباري 119/4 كتاب فضائل المدينة. باب9.

5) اخرجه مالك في رواية ابي مصعب الزهري (ح 1860)، ومن طريقة البخاري في فضائل أهل المدينة باب 9 (ح 1880) وفي الطب (ح 5731) وفي الفتن (ح 7133) ومسلم في الحج باب 87 - (ح1379) واحمد 237/2 و 375

وقال جعفر بن محمد: قيل لمالك: اخترت مقامك بالمدينة وتركت الريف والخصب فقال: وكيف لا أختارها، وما بالمدينة طريق إلا سلك عليه رسول الله ص وجبريل عليه السلام ينزل عليه من عند رب العالمين في أقل من ساعة[1].

فالمدينة المنورة انفردت من بين مدن العالم وتميزت بخصائص ذكرها العلماء في مواضع مختلفة[2]. قال الإمام القرطبي في شأن هذه الفضائل وما تميزت به المدينة المنورة: «ففيه تنبيه على صحة مذهب أهل المدينة وسلامتهم من البدع وأن عملهم حجة كما رواه مالك»[3].

ومن بين هذه الخصائص أذكر مايلي:

1- دعاء النبي ﷺ لها بالبركة :

أخرج الإمام مالك في الموطأ عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «كان الناس إذا رأوا أول الثمر جاءوا به إلى رسول الله ﷺ، فإذا أخذه رسول الله ﷺ قال: «اللهم بارك لنا في ثمرنا، وبارك لنا في مدينتنا، وبارك لنا في صاعنا، وبارك لنا في مدنا، اللهم ان إبراهيم عبدك وخليلك ونبيك وأنه دعا لمكة وإني أدعوك للمدينة بمثل ما دعا به لمكة ومثله معه، ثم يدعو أصغر وليد يراه فيعطيه ذلك الثمر»[4].

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اللهم اجعل بالمدينة ضعفي ما جعلت بمكة من البركة»[5].

---

1) المدارك ج 35/1.
2) انظر فضل المدينة وما اختصت به وما امتازت به عن غيرها من المدن في الموطأ كتابالجامع - باب ما جاء في المدينة. ج 53/2- 64، رواية أبي مصعب. صحيح البخاري، كتاب فضائل المدينة 85/4 فتح. واجمع كتاب في هذا الموضوع هو كتاب "الاحاديث الواردة في فضائل المدينة جمعا ودراسة" للدكتور حاكم الرفاعي، نال به صاحبه درجة الدكتوراه من الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة. طبع بمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ومطبوعات مركز خدمة السنة والسيرة النبوية. 1413 هـ - 1992 م.
3) فتح الباري 11/4 - كتاب فضائل المدينة. الباب رقم 6.
4) الموطأ 218/4 الزرقاني.
5) صحيح البخاري كتاب فضائل المدينة الحديث رقم 1885.

2- **اختصاص المدينة بالايمان :**

أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله ﷺ قال: «إن الإيمان ليأرز[1] إلى المدينة كما تأرز الحية إلى جحرها»[2].

قال أبو مصعب الزهري في هذا الحديث: «والله ما يأرز إلا إلى أهله الذين يقومون به، ويشرعون شرائعه ويعرفون تأويله ويقومون بأحكامه»[3].

قال القاضي عياض: «وما ذاك من رسول الله ﷺ مدحا للارض والدور، وما ذلك الا مدحا لأهلها، وتنبيها على أن ذلك باق فيهم زائد عن غيرهم حين يرفع العلم، فيتخذ الناس رؤساء جهالا، فيسألون فيقولون بغير علم فيضلون ويضلون»[4].

وقال الحافظ ابن حجر: قوله: «كما تأرز الحية إلى جحرها». أنها كما تنتشر من جحرها في طلب ما تعيش به فإذا راعها شيء رجعت إلى جحرها كذلك الإيمان، انتشر في المدينة، وكل مؤمن له في نفسه سائق إلى المدينة لمحبته في النبي ﷺ، فيشمل ذلك جميع الأزمنة، لأنه في زمن النبي ﷺ للتعلم منه، وفي زمن الصحابة والتابعين وتابعيهم للإقتداء بهديهم، ومن بعد ذلك لزيارة قبره ﷺ، والصلاة في مسجده، والتبرك بمشاهدة آثاره وآثار أصحابه»[5].

3- **ان المدينة محصنة من دخول الأوباء والفتن :**

أخرج الإمام البخاري في صحيحه عن أبي بكرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال، لها يومئذ سبعة أبواب على كل باب ملكان»[6].

---

1) بمعنى ينضم ويجتمع. انظر فتح الباري 11/4 ـ كتاب فضائل المدينة.
2) نفس المصدر السابق.
3) المدارك 38/1 نقلا عنه.
4) المدارك 38/1.
5) نفس المصدر السابق.
6) صحيح البخاري كتاب فضائل المدينة (باب 9) ح 1879.

وأخرج الإمام مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال»[1].

قال الإمام الزرقاني: وقد عدوا عدم دخوله المدينة من خصائصها، وهو من لوازم دعائه ص لها بالصحة، وهي معجزة له، قال بعضهم: لأن الأطباء من أولهم إلى آخرهم عجزوا أن يدفعوا الطاعون على بلد من البلاد بل عن قرية من القرى، وقد امتنع الطاعون عن المدينة بدعائه[2].

4- ان المدينة لا تقبل شرار الخلق:

اخرج الإمام مالك رضي الله عنه في الموطأ عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه: «جاء أعرابي إلى النبي ص فبايعه على الإسلام، فجاء من الغد محموما، فقال: أقلني بيعتي، فأبى - ثلاث مرار - فقال: «المدينة كالكير تنفي خبثها، وينصع طيبها»[3].

وروى الإمام البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال: «لما خرج النبي ص إلى أحد رجع أناس من أصحابه فقالت فرقة: نقتلهم، وقالت فرقة: لا نقتلهم، فنزلت «فما لكم في المنافقين فئتين»[4]. وقال النبي ص: «إنها تنفي الرجال كما تنفي النار خبث الحديد»[5].

قال الحافظ: المراد انها لا تترك فيها من في قلبه دغل، بل تميزه عن القلوب الصادقة وتخرجه كما يميز الحدّادُ رديء الحديد من جيده[6].

ونقل القاضي عياض في المدارك عن مالك رضي الله عنه قال: «المدينة محفوظة بالشهداء، وعلى أنقابها ملائكة يحرسونها، لا يدخلها الدجال، ولا الطاعون، وهي دار السنة والهجرة، وبها خيار الناس بعد رسول الله ﷺ، وهجرة

1) موطأ الإمام مالك لشرح الزرقاني 232/4
2) شرح الموطأ 232/4 - للامام الزرقاني.
3) موطأ الامام مالك بشرح الزرقاني 221/4
4) سورة النساء آية 88.
5) صحيح البخاري كتاب فضائل المدينة (باب 10) ح 1884.
6) فتح الباري 115/4

النبي ﷺ، وأصحابه، واختارها الله له بعد وفاته، فجعل بها قبره، وبها روضة من رياض الجنة، ومنبر رسول الله ﷺ، وليس ذلك لشيء من البلاد غيرها»[1].

وفي راية: «ومنها تبعث أشراف هذه الأمة يوم القيامة»[2].

وعلق القاضي عياض على هذا الكلام بقوله: «وهذا كلام لا يقوله مالك عن نفسه إذ لا يدرك بالقياس»[3].

هذه الخصائص والمميزات شجعت الإمام مالكا على اتخاذ المدينة مقرا لإقامته ومدرسة لتكوين الفقهاء الذين يتحملون مسؤولية حمل العلم ويعملون على نشره في مختلف الامصار، فكان شديد الحب لأهل المدينة، وكان يوصي بهم خيرا، وسئل رحمه الله عن سبب قساوة قلوب أهل مكة ولين قلوب أهل المدينة فأجاب: «لأن أهل مكة أخرجوا نبيهم، وأهل المدينة أووه»[4].

قال محمد بن مسلمة: سمعت مالكا يقول: دخلت على المهدي فقال: أوصني فقلت: أوصيك بتقوى الله وحده، والعطف على أهل بلد رسول الله ﷺ وجيرانه، فإنه بلغنا أن رسول الله ﷺ قال: «المدينة مهاجري، ومنها مبعثي، وبها قبري وأهلها جيراني وحقيق على أمتي حفظي في جيراني، فمن حفظهم في كنت له شهيدا أو شفيعا يوم القيامة، ومن لم يحفظ وصيتي في جيراني سقاه الله من طينة الخبال»[5].

والنتيجة التي نستخلصها مما سبق هو أن الإمام مالكا رحمه الله اختاره الله واصطفاه من بين خلقه لوراثة علم الروضة الشريفة الذي تلقاه الصحابة عن رسول الله ﷺ، غضا طريا ثم إلى من بعدهم من التابعين وعلى رأسهم فقهاء

1) المدارك 35/1

2) نفس المصدر السابق.

3) نفس المصدر السابق.

4) نفس المصدر السابق.

5) ذكر القاضي عياض هذه القصة في المدارك 35/1 - وبلاغ مالك أخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء - بألفاظ متقاربة 109/5 - والطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد 313/3 - عن معقل بن يسار. وفيه عبد السلام بن أبي الجنوب، وعمرو بن عبيد وهما ضعيفان متروكان. وأخرجه ابن عدي أيضا أيضا 171/6 - من طريق مالك عن هشام عن أبيه عن عائشة، وفيه محمد بن الحسن بن زبالة وهو متروك.

المدينة السبعة[1] قال علي بن المديني: «أخذ عن زيد أحد وعشرون رجلا ممن كان يتبع رأيه ويقوم به: قبيصة، وخارجة بن زيد، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وعروة بن الزبير، وأبو سلمة والقاسم بن محمد، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وسالم، وسعيد بن المسيب وأبان بن عثمان، وسليمان بن يسار، ثم صار علم هؤلاء كلهم إلى ثلاثة: ابن شهاب، وبكر بن عبد الله بن الاشج، وأبي الزناد. وصار علم هؤلاء كلهم إلى مالك بن أنس، وكان ابن مهدي يعجبه هذا الإسناد ويميل إليه[2]. ومن ثم كان الإمام مالك يمثل علم الجيل الثالث كله، أو علم الحجاز كله أو مدينة أهل السنة كلها، حتى ان الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور أراد تعليق الموطأ بالكعبة، وحمل الناس على اتباعه، فامتنع الإمام مالك عن ذلك[3].

هذه الخصائص والمميزات جعلت قلوب المسلمين جميعا تتعلق بها، وقصدها طلاب العلم من مختلف أنحاء العالم لأخذ العلم من منبعه الأصلي، ومن ثم كانت المدينة مهوى أفئدة المغاربة وخاصة طلاب العلم منهم فأحبوها وأحبوا أهلها عملا بوصية رسول الله ﷺ، وتمسكوا بعلمها وبما أخذوه عن شيوخها وعملوا على تدريسه ونشره ببلده وحث بلدييهم على الرحيل إليها، وقد أحسن الشاعر بنظمه قصيدة في مدح المدينة وحث طلاب العلم للرحيل إليها.

أقول لمن يروي الحديث ويكتب
ويسلك سبل العلم فيه ويطلب
ان أحببت أن تدعى لدى الحق عالما
فلا تعد ما يحوى من العلم يثرب

---

1) جاء في كتاب الإمام مالك لمصطفى الشكعة صفحة 24 : لمكانة هؤلاء الفقهاء ومدى اهتمام الناس بهم عمد أحدهم إلى نظم أسمائهم في أبيات، فقال :

إذا قيل من في العلم سبعة أبحر — روايتهم ليست عن الحق خارجة
فقل هم عبيد الله عروة قاسم — سعيد ابو بكر سليمان خارجة.

2) المدارك 159/1.
3) الاحكام السامية للمرير 76/1.

أتترك دار كان بين بيوتها
يروح ويغدو جبرئيل المقرب
ومات رسول الله فيها وبعده
بسنته أصحابه قد تأدبوا
وفرق سبيل العلم في تابعيهم
وكل امرئ منهم له فيه مذهب
وخلفه بالسبك للناس مالك
ومنه صحيح في المقال وأجرب[1]

المبحث الثاني: أسباب داخلية.

أولا: ملاءمة المذهب لطبيعة أهل المغرب والأندلس

اعتبر بعض الباحثين تشابه بيئة المغرب والأندلس بالبيئة الحجازية واشتراكهما في كثير من الأمور كأخذهم باعراف الناس وعاداتهم واعتمادهم على الفقه العملي الذي يتمشى مع طبيعة الفطرة في بساطتها ووضوحها، دون تكلف أو تعقيد، من الأسباب الرئيسية في قبول أهل الأندلس والمغاربة عامة للمذهب المالكي وتفضيلهم له على غيره.

فأهل المغرب بطبعهم يميلون إلى البساطة والوضوح، ويفرون من النظريات الفلسفية والتأويلات البعيدة المتكلفة، فمذهبه خلا من تداخل الآراء وظل بعيدا عن الشوائب التي تسربت إلى الدين في الأمصار الأخرى نتيجة اختلاف الناس باختلاف مذاهبهم وأنظمتهم السياسية والفكرية والعقدية، فبقي مذهبه سليما نقيا في كل ذلك... فتربى في نفوسهم نفور من كل تخريج أو تأويل، ناظرين إلى كل

1) اورد هذه القصيدة ابن عبد البر في التمهيد 32/1 ـ وقال المحققان : هذه القصيدة للشاعر سعدون الورجني كما ورد في تنوير الحوالك للسيوطي.

انحراف نحو التأويل والتخريج والتفسير البعيد كأنه خروج عن الإسلام الحق ومن ثم ابتعدوا عن أصحاب الرأي ولم يقبلوا على مذهب أبي حنيفة وغيره[1].

وهذا التشابه في البيئة، دفع بالعلامة ابن خلدون إلى وصف المغاربة وأهل الأندلس بالبداوة والبعد عن الحضارة. قال في مقدمته وهو يتحدث عن سبب قبول أهل المغرب والأندلس لمذهب مالك: «وأيضا فالبداوة كانت غالبة على أهل المغرب والأندلس، ولم يكونوا يعانون الحضارة التي لأهل العراق فكانوا إلى أهل الحجاز أميل لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهب المالكي غضا عندهم ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب: ولما صار مذهب كل إمام علما مخصوصا عند أهل مذهبه، ولم يكن لهم سبيل إلى الإجتهاد والقياس، احتاجوا إلى تنظير المسائل في الإلحاق وتفريقها عند الأشباه بعد الاستناد إلى الأصول المقررة من مذهب إمامهم وصار ذلك كله يحتا ج إلى ملكة راسخة يقتدر بها على ذلك النوع من التنظير أو التّفْرقة واتبا ع مذهب إمامهم فيهما ما استطاعوا: وهذه الملكة هي علم الفقه في هذا العهد... وأهل المغرب جميعا مقلدون لمالك رحمه الله»[2].

وقد حاول كثير من الباحثين التخفيف من قساوة كلام ابن خلدون وتجنيه على إخوانه البربر وأولوا كلامه بأن المقصود من البداوة ربما البساطة واليسر والسهولة والوضوح، لكن كلام ابن خلدون صريح في وصف المغاربة بالغفلة والبعد عن الحضارة وعدم الإجتهاد:

قال في المقدمة: «ولما صار كل إمام علما مخصوصا عند أهل مذهبه ولم يكن لهم سبيل إلى الإجتهاد والقياس احتاجوا إلى تنظيم المسائل في الإلحاق وتفريقها عند الإشتباه بعد الإستناد إلى الأصول المقررة من مذهب إمامهم وصار

---

1) انظر مقدمة كتاب رياض النفوس ص 10 ـ وكتاب محاضرات في تاريخ المذهب المالكي بالغرب الاسلامي ص 31. عمر الجيدي. ندوة الإمام مالك ج 169/1 أسباب انتشار المذهب المالكي واستمراره في المغرب الأستاذ عباس الجراري. ندوة الامام مالك ج 11/2 لمحة عن أحوال الامام مالك للشيخ محمد المختار ولدباه.

2) مقدمة ابن خلدون ص 1054 ـ تحقيق عبد الواحد وافي.

ذلك كله يحتاج إلى ملكة راسخة يقتدر بها على ذلك النوع من التنظير أو التفرقة واتباع مذهب إمامهم فيهما ما استطاعوا»[1].

ثم قال: «فالأثر أكثر معتمد المالكية وليسوا أهل نظر، وأكثرهم أهل المغرب وهم بادية غفل من الصنائع إلا في الأقل»[2].

وقد رد الشيخ أبو زهرة على كلام ابن خلدون مدافعا على أتباع مذهب مالك ونافيا لما وصفهم به من البداوة والجمود فقال: «ولكن بعض الثقات من المؤرخين وهو ابن خلدون يرمي ذلك المذهب الجليل ومعتنقيه بالجمود ولذلك يحق علينا، ونحن نريد أن نبين حقيقة نموه أن نذكر مقدار الصدق في دعوى مؤرخ الإسلام العظيم، وذلك لأن العلماء يقولون ان من بداهة العقول وجوب التخلية قبل التحلية أي نفي العيوب قبل ذكر المحامد...»[3].

وقال: «وأنه يذكر ان من أسباب قبول أهل المغرب والأندلس لذلك المذهب هو المشاركة في البداوة بين أهل الحجاز وبين أهل المغرب والأندلس وان ذلك السبب فيه نظر، فإن مدن الحجاز لم يعد سكانها من البدو وخصوصا في العصر الأموي فإنها كانت تموج بما يفيض به عليهم الأمويون من خيرات، ولذلك ظهر فيهم الترف والنعيم، وظهر فيهم أبلغ الشعر في الغزل وظهر الغناء الحضري بكل طرائقه، وامدوا به العراق وبغداد حاضرة الخلافة في العصر العباسي. وان سلمنا أن مدن الحجاز يسكنها بدو فلن نسلم ذلك له قط في الأندلس، فأهل الأندلس كانوا ذوي حضارة في قديمهم وحديثهم قبل الفتح الإسلامي وبعده؛ وما كان لمثل ابن خلدون أن يعمم حكمه إليهم، واذا لم يصح أن أهل المدينة كانوا بدوا، ولم يصح أن أهل الأندلس كانوا بدوا، وليس أهل مصر بدوا بالاتفاق، يكون من الحق أن نبعد ذلك السبب، وأن نبعد ما انبنى عليه...»[4].

وقال أيضا: ولقد ادعى ابن خلدون أن بداوة أهل المغرب جعلت المذهب

---

1) المقدمة 1055.

2) المصدر السابق ص 1067

3) الامام مالك ص 360 ابو زهرة.

4) مالك حياته وعصره ص 360 ـ لأبي زهرة.

غضا لم يدخله التنقيح، وأن تلك القضية ليست صحيحة، لا في المقدمة ولا في النتيجة، لأنه لم يصح أن المغاربة وحدهم الذين اعتنقوه، ولو سلم له أنهم جميعا أهل بدو ما ساغ لنا قط أن نسلم له بأن أهل مصر كانوا بدوا في ماضيهم السحيق أو ماضيهم القريب، فما كانوا في عهد من العهود كذلك، وما تسمح لهم طبيعة بلادهم ان يكونوا بدوا. وإذا كان ذلك كذلك، فالمقدمة غير صحيحة لأن المغاربة ليسوا جميعا بدوا، وأهل الأندلس ليسوا بدوا، وأهل مصر لا يسوغ لمؤرخ ان يحكم عليهم بانهم بدو... وخلاصة القول أن إمام المؤرخين قد تجنى على قومه البربر، وتجنى على مذهب إمام المدينة. فعفا الله عنه، وجزاه عن العلم خيرا»[1].

وقد حاول الأستاذ علي عبد الواحد وافي في رده على الشيخ أبي زهرة ترشيد كلام ابن خلدون – وهو أعرف الناس بابن خلدون بحكم تصحيحه لمقدمته ودراسته لشخصيته وما تميزت به – فقال: «ويظهر لنا أن صديقنا الأستاذ أبا زهرة قد حمل كلام ابن خلدون ما لا يحتمله، فكل ما تدل عليه عبارة ابن خلدون هو أن تشابه الأوضاع الإجتماعية فيما يتعلق بالبداوة والحضارة بين أهل المغرب من جهة وأهل الحجاز من جهة أخرى قد جعل رحلة المغاربة وأسفارهم إلى الحجاز، وجعلهم أميل إلى الحجازيين فأتيحت لهم من أجل ذلك فرص كثيرة للإحتكاك الثقافي بأهل الحجاز، فانتقلت إليهم علوم هؤلاء وانتقل إليهم مذهبهم الفقهي وهو مذهب مالك. هذا إلى ان الحكم على مذهب مالك وهو من أهم المذاهب الفقهية الإسلامية وأوسعها انتشارا بأنه لا يصلح إلا للمجتمعات البدوية لا يمكن أن يصدر عن مسلم، فضلا عن ابن خلدون الذي كان من كبار أئمة المالكية وقاضيا لقضاة هذا المذهب بمصر»[2].

واختيار المغاربة عامة وأهل الأندلس خاصة لمذهب مالك، هو اختيار مذهب أهل السنة، وفقه الصحابة والتابعين، وهو مذهب يوافق مزاجهم الذي ينفر من الغموض والإبهام ومن التعقيد والتأويل، ويميل إلى البساطة واليسر، وإلى السهولة والوضوح؛ وإلى الواقعية، والعمل الملموس وكمثال على رفضهم للعقليات

1) المصدر السابق ص 363.

2) هامش محقق مقدمة ابن خلدون صفحة 1055 السيد علي عبد الواحد الوافي.

ووقوفهم منها موقف الإنكار والرفض؛ نورد ما ذكره الحميدي في ترجمة الفقيه أحمد بن محمد بن سعدي أبي عمر فقال: «ورجع إلى الأندلس وحدث، فسمعت أبا عبد الله محمد بن الفرج بن عبد الله الولي الأنصاري يقول: سمعت أبا محمد عبد الله ابن أبي زيد يسأل أبا عمر احمد بن محمد بن سعدى المالكي عند وصوله إلى القيروان من ديار المشرق، وكان أبو عمر دخل بغداد في حياة أبي بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري، فقال له يوما: هل حضرت مجالس أهل الكلام؟ فقال: بلى. حضرتهم مرتين، ثم تركت مجالسهم ولم أعد إليها، فقال أبو محمد: ولم؟ فقال: أما أول مجلس حضرته فرأيت مجلسا قد جمع الفرق كلها: المسلمين من أهل السنة والبدعة والكفار والمجوس، والدهرية، والزنادقة والنصارى وسائر أجناس الكفر، ولكل فرقة رئيس يتكلم على مذهبه ويجادل عنه. فإذا جاء رئيس من أي فرقة كان، قامت له الجماعة على مذهبه ويجادل عنه، فإذا جاء رئيس من أي فرقة كان، قامت له الجماعة إليه قياما على أقدامهم حتى يجلس، فيجلسون بجلوسه، فإذا غص المجلس بأهله ورأوا أنه لم يبق لهم أحد ينتظرونه، قال قائل من الكفار قد اجتمعتم للمناظرة، فلا يحتج علينا المسلمون بكتابهم، ولا بقول نبيهم فإنا لا نصدق بذلك ولا نقر به، وإنما نتناظر بحجج العقل، وما يحتمله النظر والقياس، فيقولون: نعم لك ذلك.

قال أبو عمر: فلما سمعت ذلك لم أعد إلى ذلك المجلس، ثم قيل لي: ثمّ مجلس آخر للكلام، فذهبت إليه، فوجدتهم مثل سيرة أصحابهم سواء فقاطعت مجالس أهل الكلام، فلم أعد إليها.

فقال أبو محمد بن أبي زيد: ورضي المسلمون بهذا من الفعل والقول؟ قال أبو عمر: هذا الذي شاهدت منهم.

فجعل أبو محمد يتعجب من ذلك، وقال: ذهب العلماء، وذهبت حرمة الإسلام وحقوقه، وكيف يبيح المسلمون المناظرة بين المسلمين وبين الكفار؟ وهذا لا يجوز ان يفعل لأهل البدع الذين هم مسلمون ويقرون بالإسلام، بمحمد عليه السلام، وإنما يدعى من كان على بدعة من منتحلي الإسلام إلى الرجوع إلى السنة والجماعة، فإن رجع قبل منهم، وإن أبى ضربت عنقه. وأما الكفار فإنما يدعون إلى الإسلام، فإن قبلوا كف عنهم، وان أبوا وبذلوا الجزية في موضع يجوز قبولها

كف عنهم وقبل منهم، وأما أن يناظروا على أن لا يحتج عليهم بكتابنا ولا بنبينا فهذا لا يجوز، فإنا لله وإنا إليه راجعون»[1].

وهذه هي طبيعة الفقهاء المالكية في كل العصور وفي كل الأقطار، حتى في العراق اشتهر المالكية بالبعد عن العقليات وعلم الكلام والجدل وعلم المنطق وتمسكهم بالكتاب والسنة بعيدا عن التأويل والتحريف. فرئيس المالكية في عصره بالعراق أبو بكر محمد بن خويز منداد. كان يجانب الكلام وينافر أهله حتى يؤدي ذلك إلى منافرة المتكلمين من أهل السنة ويحكم على الكل منهم بأنهم من أهل الأهواء الذين قال مالك في مناكحتهم وشهادتهم وإمامتهم. وتنافرهم ماقال[2].

ثانيا: قوة الفقهاء المالكية :

إن تمسك علماء الأندلس بمذهب مالك والتزامهم بفقهه وأحكامه والدفا ع عنه وعدم السماح لأي كان بالخروج عنه والإنتقال إلى ما يوافق هواه يستجيب لغرضه في المذاهب الفقهية الأخرى يعتبر من أهم أسباب استقراره بالأندلس وانقراض غيره من المذاهب الفقهية الأخرى، وانتقل أتباعها إلى مذهب مالك والتزامه. فقد كان العالم حسن بن سعيد بن ادريس بن رزين يذهب إلى النظر وترك التقليد ويميل إلى قول محمد بن ادريس الشافعي وكان يحضر الشورى، ولما رأى الفتيا دائرة على مذهب المالكيين ترك شهودها ولزم بيته[3].

وتظهر ثوة الفقهاء المالكية في تمسكهم بفقه إمامهم وعدم الخروج والانتقال إلى ما يوافق هوى الحكام ورغباتهم ما جاء في المدارك[4] أن الأمير الناصر احتاج إلى شراء مجشر في أحباس المرضى مقابل منزهه لتأذيه برؤيتهم فرفع أمره إلى القاضي ابن بقي فامتنع وأجابه بأن الأمير أولى بحفظ حرمة الحبس، فأمره بجمع فقهاء الشورى وعرض رغبته عليهم وأنه يبذله بأضعاف قيمته فلعلهم

1) جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس 175/1 ـ 176.
2) راجع الديباج 229/2 ترجمة رقم 56.
3) تاريخ علماء الأندلس 201/1 ـ وانظر ت الفقيه زونان بن عبد الملك المتوفى سنة 232 كان من اتباع الأوزاعي ثم انتقل إلى مذهب مالك لما كثر اتباعه بالاندلس. اخبار الفقهاء والمحدثين بالأند ص 374 ـ تاريخ علماء الأندلس 458/1.
4) القصة مفصلة عند القاضي عياض في المدارك ج 85/6. 91.

يجدون في ذلك رخصة، فتكلم ابن بقي معهم، فلم يجعلوا إليه سبيلا. فغضب الناصر عليهم وأمر الوزراء بالتوجيه فيهم إلى القصر وتوبيخهم ففعلوا، فلما وصلوا إلى بيت الوزراء بالقصر، انبرى لهم رجل جديد من الوزراء فأفحش في خطابهم وقال لهم: «يا مشيخة السوء يا مستحلي أموال الناس. يا آكلي أموال اليتامى ظلما، يا شهداء الزور يا آخذي الرشى، وملقني الخصوم، وملحقي الشرور، وملبسي الأمور، وملتمسي الروايات لاتباع الشهوات، تبا لكم ولآرائكم فهو - أعزه الله - واقف على فسوقكم قديما وخونكم حديثا، مغض عنه، صابر عليه، ثم احتاج إلى دقة نظركم في حاجة مرة في دهره، فلم يسع نظركم للتحمل له، ما كان هذا ظنه بكم. والله ليقارضنكم من يومه وليكشفن سورتكم، وليناصحن الإسلام فيكم وكلاما في مثل هذا.

فبدر شيخ منهم ضعيف المنة إلى الإعتراف، واللياذ بالعفو، وقال: نتوب إلى الله مما قاله أمير المؤمنين ونسأله الإقالة.

فرد عليه كبيرهم محمد بن إبراهيم بن حيونة وكان ذا منة فقال: ممّ نتوب يا شيخ السّوء؟ نحن براء إلى الله من متابك.

ثم أقبل على الوزير المخاطب لهم، فقال: يا وزير: بئس المبلغ أنت وكل ما ذكرته عن أمير المؤمنين مما نسبته الينا، فهي صفتكم معاشر خدمته أنتم الذين تأكلون أموال الناس بالباطل وتستحلون ظلمهم بالإخافة وتتحيفون معايشهم بالرشى والمصانعة وتبغون في الأرض بغير الحق، أما نحن فليس هذه صفاتنا ولا كرامة، ولا يقوله لنا إلا متهم في دينه، فنحن أعلام الهدى وسرج الظلمة، بنا يتحصن الإسلام، ويفرق بين الحلال والحرام، وتنفذ الأحكام، وبنا تقام الفرائض، وتثبت الحقوق، وتحصن الدماء، وتستحل الفروج، فهلا إذا عتب علينا أمير المؤمنين بشيء لا ذنب فيه لنا وقال بالغيظ بعض ما قاله، تأنيت بإبلاغنا رسالته بأهون من إفحاشك، وعرضت لنا بانكاره ففهمنا عنك وأجبناك عنه بما يجب، فكنت تزين على السلطان، ولا تفشي سره، وتستحينا قليلا، فلا تستقبلنا بما استقبلتنا به، فنحن نعلم أن أمير المؤمنين - أيده الله - لا يتمادى على هذا الرأي فينا، وأنه سيراجع بصيرته في تعزيزنا، فلو كنا عنده على الحال التي وصفتها عنه

– ونعوذ بالله من ذلك – لبطل عليه كل ما صنعه وعقده، وحله من أول خلافته إلى هذا الوقت، فما ثبت له كتاب حرب ولا سلم، ولا بيع ولا شراء، ولا صدقة ولا حبس، ولا هبة ولا عتق، ولا غير ذلك. إلا بشهادتنا هذا ما عندنا والسلام.

ثم قام هو وأصحابه منصرفين فلم يبعدوا إلى باب القصر الأول إلا والرسل خلفهم يصرفونهم إلى مواضعهم من بيت الوزارة، فتلقوهم بالاعظام والاعتذار مما كان من صاحبهم المخاطب لهم وقالوا لهم أمير المؤمنين يعتذر إليكم من موجدته، ويعلمكم بندمه على ما فرط، وأنه مستبصر في إعذاركم وقد أمر لكل واحد منكم بصلة وكسوة، علامة لرضاه عنكم، فادعوا له واثنوا عليه وانصرفوا أعزة»[1].

وبقي الفقهاء متمسكين بفتواهم المطابق لمذهب الإمام مالك، وبقي في صدر الأمر من هذا الحبس حزة، وبلغ الفقيه محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة هذا الخبرُ، وكان الأمير قد أسقط منزلته من الشورى والعدالة، فأراد أن يتقرب إلى الأمير بمخالفة رأي الفقهاء والإفتاء بجواز المعاوضة وتقلدها ومناظرة أصحابه فيها.

قال القاضي عياض: «فوقع الأمر بنفس الناصر وأمر بإعادة محمد بن لبابة هذا عادته من الشورى ثم أمر القاضي بإعادة المشورة في هذه المسألة، فاجتمع القاضي والفقهاء للنظر في الجامع، وجاء ابن لبابة آخرهم، وعرفهم القاضي وابن بقي بالمسألة التي جمعهم لها وغبطة المعاوضة فيها، فقال جميعهم بقولهم الأول من منع جواز إحالة الحبس عن وجهه، وابن لبابة ساكت، فقال له القاضي: ما تقول أنت يا أبا عبد الله؟.

قال: أما قول إمامنا مالك بن أنس، فالذي قاله أصحابنا الفقهاء، وأما أهل العراق فإنهم لا يجيزون الحبس أصلا، وهم علماء أعلام يهتدي بهم أكثر الأمة، وإذا بأمير المؤمنين من حاجة إلى هذا المجشر ما به، فما ينبغي ان يرد عنه، وله في المسألة فسحة وأنا أقول فيه بقول العراقيين، وأتقلد ذلك رأيا»[2].

وما ان انتهى من قوله حتى صاح الفقهاء في وجهه باللوم بسبب خروجه عن مذهب مالك وما مضى عليه أهل الأندلس وأمرائهم من التمسك بمذهب أهل

---

1) المدارك 89/6.
2) المدارك 90/6.

المدينة، غير مبالين بما تعرضوا له سابقا من الشتم والعتاب من طرف رسول الأمير، فقالوا له: «سبحان الله! نترك قول مالك الذي أفتى به أسلافنا ومضوا عليه واعتقدناه بعدهم وأفتينا به لا نحيد عنه بوجه وهو رأي أمير المؤمنين ورأي الأئمة آبائه»[1].

ثالثا: مساندة السلطة للفقهاء المالكية :

تزامن دخول الفقه المالكي الأندلس مع قيام الدولة الأموية بالأندلس على يد الأمير عبد الرحمن (الداخل). وذلك سنة 138 م[2]. ففي عهده بدأت الرحلة إلى المشرق والاتصال بمالك بن أنس رحمه الله. الذي لم يكن راضيا عن الخلافة العباسية في بدايتها، وقصته مشهورة مع أبي جعفر المنصور فأعجب مالك رحمه الله بطلبة العلم الوافدين عليه من الأندلس. واعتنى بهم عناية خاصة، وسألهم عن أحوال بلدهم وسيرة أمرائهم فأعجب بها وتمنى لو كان بالمدينة مثلهم.

قال في الاستقصا: «ورأيت في بعض التآليف في سبب ظهور مذهب مالك بالأندلس والمغرب ان حجاج المغرب والأندلس قدموا على مالك رضي الله عنه بالمدنية فسألهم عن سيرة عبد الرحمن بن معاوية المعروف بالداخل فقيل له، إنه يأكل الشعير ويلبس الصوف ويجاهد في سبيل الله. فقال مالك: ليت الله زين حرمنا بمثله، فنقم عليه بنو العباس هذه المقالة وكان ذلك سبب توصلهم إلى ضربه في مسألة الإكراه كما هو مشهور، وبلغت مقالته صاحب الأندلس فسر بها، وجمع الناس على مذهبه فانتشر في أقطار المغرب من يومئذ، والله أعلم»[3].

لهذا اعتبر جل من تكلم عن أسباب انتشار الفقه المالكي بالأندلس قوة السلطة الحاكمة من أهم وأبرز هذه الأسباب. وخلصوا إلى القول بأن المذهب انتشر بقوة السيف والناس على دين ملوكهم، وعلى رأس هؤلاء الإمام ابن حزم رحمه الله حيث قال: «مذهبان انتشرا في بدء أمرهما بالرياسة والسلطان: مذهب

1) نفس المصدر السابق.
2) تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية 50 - تاريخ علماء الأندلس 26 - جذوة المقتبس 37/1 - الحلة السيراء 35/1 - نفح الطيب 319/1 - دولة الإسلام في الأندلس 751/1.
3) الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى 139/1.

أبي حنيفة، فإنه لما ولي القضاء أبو يوسف كانت القضاة من قبله من أقصى المشرق إلى أقصى عمل إفريقية، فكان لا يولي إلا أصحابه والمنتسبين لمذهبه. ومذهب مالك عندنا بالأندلس، فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان مقبول القول في القضاء وكان لا يلي قاض في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره، ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه والناس سراع إلى الدنيا. فأقبلوا على ما يرجون بلوغ أغراضهم به»[1].

وعقب الشيخ المرير على كلام الإمام ابن حزم في سبب انتشار مذهب أبي حنيفة في المشرق ومالك في الأندلس، بأن ذلك كله راجع إلى قرب أبي يوسف من هارون الرشيد، ويحيى بن يحيى من عبد الرحمن بن الحكم وتغلبهم عليهما. قال فلم يقلد القضاء، والفتيا. والتذيد على الحيوان في المدن والأرباض والقرى، واكتساب المال بالتسمي بالفقه هذا أمر لا يقدر أحد على انكاره. فاضطرت العامة إليهم في أحكامهم وفتياهم، وعقودهم ففشا المذهبان فشوا طبق الدنيا... وصار من خالفهم مقصودا بالأذى مطلوبا في دمه أو مهجورا مرفوضا ان عجزوا عن أذاه لمنزلته عند السلطان، ولكفه للسانه، وسده لبابه إذا وسعته التقية والصبر صبر»[2].

إلا أن الشيخ المرير أبطل كلام ابن حزم السابق وما وافقه هو عليه من كون الأندلسيين أخذوا مذهب مالك طلبا للدنيا وولاية القضاء والفتيا لا تدينا فقال في معرض كلامه على منشور الأمير الحكم الذي قرر فيه وجوب التمسك بمذهب مالك، فبطل بذلك قول ابن حزم: «ان تقليد أهل الأندلس لمالك لم يكن تدينا. والله الموفق»[3].

وما توصل إليه ابن حزم من ان المذهب المالكي انتشر بالأندلس بقوة السيف دعوى جانبت الصواب، ولا دليل على ما قاله سوى تمسكه بمقام يحيى بن يحيى الليثي عند السلطان، وهذا أمر يحتاج إلى بيان وتوضيح، وقد حاول الشيخ

---

1) نفح الطيب 222/2

2) الاحكام السامية ص 82.

3) الاحكام السامية ص 84.

النيفر إبطال ما قاله ابن حزم، فقال: «ولا عبرة بقول ابن حزم من ان مذهب مالك إنما انتشر في الأندلس بسبب السلطان لأن قصارى ما تمسك به هو ان يحيى بن يحيى احتكر القضاء لمعتنقي مذهبه، وهذا و ان كان له تأثير في أفراد معدودين تغمرهم الأغلبية الساحقة من الأمة، وانما هو التأثير لمدرستي هذين الرجلين[1] فهما قد استطاعا أن يبرزا أصول المدرسة المالكية إبراز يجلب الأنظار ويملك الأفكار، ويجتذب النفوس إلى حظيرة تلك الأصول. فلو أن السلطان يظهر الأفكار على المبادئ لكان لسلطان العبيديين من اجتذاب الأفكار ما أبقى مذهبهم سائدا في الشمال الأفريقي، فإنهم قد تفننوا غاية التفنن وشددوا على العلماء في عدم نشر المذهب المالكي، وأفسحوا لدعاتهم ومكنوهم من كل الوسائل رجاء أن يقضوا على مذهب أهل السنة ويحلوا محله مذهبهم، لكنهم لم يستطيعوا ان يغيروا من عقيدة الناس شيئا، كما أنهم حصروا الوظائف كلها في معتنقي مذهبهم، ومع ذلك لم يصنعوا شيئا مذكورا، فادعاء ان المذهب المالكي انتشر في الأندلس وإفريقية بواسطة السلطان ادعاء يفنده التاريخ، ويذيبه التحليل التاريخي»[2].

ومن الذين أساءوا فهم كلام ابن حزم وانساقوا معه في هذا الإتجاه بغير حجة ولا دليل أحمد أمين في كتابه ظهر الإسلام قال وهو يتحدث عن نقل العلوم من الشرق إلى الأندلس وبثها ونشرها وتدريسها هناك: «أما يحيى بن يحيى الليثي فقد أتم نشر مذهب الإمام مالك إذ كان رجلا وقورا مهيبا ذا سلطة ونفوذ، فعهد إليه خلفاء الأندلس ان يختار هو القضاء اذ كان مالكيا كان لا يختار إلا المالكية، وإذا ملأ الناس حب الدنيا رغبوا في المذهب للمنصب»[3].

فيستفاد من كلام ابن حزم ومن وافقه ان مذهب مالك انتشر واستقر بالأندلس في عهد يحيى بن يحيى لمكانته عند السلطان. إلا أن النصوص

---

1) يقصد بالرجلين زياد بن عبد الرحمن ويحيى الليثي "قال فابن زياد ويحيى بن يحيى الليثي هما البادران للمالكية في إفريقية والأندلس، وكان بذرهما صالحا فزكا هذا المذهب في الناحيتين، وتخرجت على أصوله ومدرسته أعلام كان لهم الصدى البعيد ونفعوا الناس بعلمهم" مقدمة الموطأ برواية زياد صفحة 30.

2) مقدمة الموطأ برواية ابن زياد صفحة 31.

3) ظهر الإسلام م 2 ج 49/3

التاريخية الصريحة التي بين أيدينا تفيد بأن يحيى بن يحيى هو آخر من رحل من أهل الأندلس ممن كان لهم اتصال وسماع من الإمام مالك، ولازمه حتى مات ولم يتمكن من اتمام رواية الموطأ.

ثم ان ظهور المذهب المالكي كان في عهد هشام بن عبد الرحمان مع شيوخ يحيى بن يحيى كزياد، وقرعوس، وابن أبي هند، وابن دينار، وغيرهم ممن رحلوا قبله وسمعوا من الإمام مالك وأصحابه وعادوا إلى الأندلس فأذاعوا فقهه ونشروه هناك، وهؤلاء الفقهاء لم تكن لهم سطوة حتى يخشاهم الناس، وإنما كانوا علماء أجلاء رحلوا إلى الحجاز في طلب العلم ثم عادوا وقد حملوا معهم من الفقه والعلم ما أهلهم للاقتداء بهم[1].

وكون يحيى بن يحيى احتل مكانة رفيعة عند السلطان، فهذه ليست مزية اختص بها وحده بل نجد شيوخه من تلامذة الإمام مالك وغيرهم من معاصريه وصلوا مرتبة عند الأمراء، وامتنعوا أيضا من تولي المناصب العالية في الدولة وعلى رأس هؤلاء زياد بن عبد الرحمن شيخ يحيى، كان ذا مكانة خاصة عند الأمير هشام، فكان يؤثره ويكرمه، ويستنيم إليه، ويخلوا به، ويسأله عما يعرض له من أمور دينه، فيأخذ برأيه، ويبالغ في بره ويدفع إليه المال يتصدق به، وربما اجتاز به ليلا فيخرج إليه ويسلم عليه ويحادثه[2].

وقوله بأن يحيى بن يحيى احتكر المناصب العليا في الدولة وخاصة القضاء على أصحابه ومن هم على مذهبه، فهذه دعوة لا يمكن إطلاقها على عمومها، وذلك أننا نجد في عهد يحيى بن يحيى من تولى قضاء الجماعة وهو لا يتفق مع يحيى وغيره من الفقهاء المالكية، ولا يلين لهم فيما يريدون ولا يستشيرهم، بل منهم من كانت له عداوة معه كالقاضي يحيى بن معمر الذي أقسم ألا يعود إلى القضاء ثانية إلا بشروط، وهي: ألا يسفتي أو يستشير يحيى بن يحيى، ولا أصحابه من الفقهاء، فاستجاب الأمير عبد الرحمن لشروطه، واختار عبد الملك بن حبيب وكان الذي بينه وبين يحيى سيئا أيضا، فاستقدمه الأمير وعينه في الفتوى إلى جانب يحيى بن معمر[3].

1) الأحكام السامية ص 83.
2) المدارك 119/3.
3) قضاة قرطبة ص 112 إلى 115. المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ص 44 - 45.

وقول ابن حزم بأن الناس سراع إلى الدنيا، يعني أن الناس كانوا يتسابقون على قبول الوظائف؛ ولتحقيق هذه الغاية يقبلون على دراسة المذهب، كما صرح بذلك أحمد أمين فقال: «وإذا ملأ الناس حب الدنيا رغبوا في المذهب للمنصب»[1]. فهذا أمر لا ينطبق على هذه المرحلة، والشواهد على ذلك كثيرة، فقد اشتهر الفقهاء الولاة في هذه الفترة بالخير والزهد، والفضل والصلاح مع العفة والقناعة، وبعدهم عن الرياسة والسلطان، ورفضهم لقبول القضاء وفرارهم منه[2][*].

والحقيقة التي يمكن اعتمادها في هذا الباب هو أن المذهب المالكي انتشر بالأندلس واستقر بسبب قوة رجالاته، ونصرة الحكام ومساندتهم لهم. بإلزام اتباع مذهب مالك في القضاء والفتيا.

وذلك بعد دراسة الحكام لهذا المذهب واقتناعهم ببراءة صاحبه وأتباعه من الشبهة وطهارتهم من البدع الضالة، على خلاف كثير من حملة المذاهب الأخرى الذين جمعوا بين الانتماء لمذهب فقهي، والانتماء لإحدى الفرق الخارجة عن السنة. ومساندة الحكام للفقهاء المالكية لا يعني إقرارهم وموافقتهم على جميع مطالبهم فالأمراء في هذه الفترة كانوا علماء فقهاء كالأمير هشام بن عبد الرحمن والأمير محمد الذي لم يستجب لرغبة بعض المتعصبين من الفقهاء المالكية الذين طالبوه بقتل الإمام بقي بن مخلد بسبب مخالفته، فأجابهم بقوله: «على ما في هذا الكتاب يريد القوم قتل بقي بن مخلد»[3]. فلما تصفحه الخليفة رحمه الله امتعض لبقي بن مخلد أشد الامتعاض وعزل قاضي الجماعة[4]. وأخسا القائمين عليه،

---

1) ظهر الأسلام 2 ج 49/3

2) راجع المبحث الخاص بالفقهاء الذين رفضوا تولي هذه المرحلة عند ابن حارث في قضاة قرطبة في صفحة 27 إلى 32.

*) قال ابن الحارث في ترجمة القاضي الفقيه محمد بن سلمة : "وكان رجلا صالحا في مذهبه فاضلا في دينه شديد السلامة في طبعه مع الزهادة والنسك، لم تحدث له ولاية القضاء تغيرا في ملبس، ولا اكتسب المال، ولا بلغت به العائدة إلى اشتراء دار، وإنما كان يسكن بكراء في داخل المدينة بقرب الجامع... وكان مع ذلك شديد السكينة ظاهر الصلابة راغبا في إقامة السنة، منتزحا عن الناس ملتزما للبادية". قضاة قرطبة ص 193.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 114.

4) قاضي الجماعة هو : عمر بن عبد الله. انظر أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 114.

واستخف أحلامهم وأزرى على عقولهم، وأظهر فضل بقي بن مخلد ورفع من قدره وعرف بحقه وأمر كاتبه بنسخ كتبه[1].

فمساندة الحكام للفقهاء المالكية كان من أهم أسباب ذيوع المذهب واستقراره بالأندلس، وقوة فقهاء المذهب حملت السلطة الحاكمة على جعل مذهبهم هو المذهب الرسمي للدولة فوقع الإختيار نهائيا عليه لضمان الوحدة التشريعية والوحدة القضائية من جهة والبعد عن كل ما شأنه جلب الخلافات الاعتقادية من جهة أخرى، فلو كان الحكم موكولا إلى القضاء على اختلاف المذاهب لكانت الفوضى والبلبلة، وعدم الإستقرار، فقد أدرك الحكام ان التزام العمل بمذهب واحد يخدم الوحدة الوطنية والوحدة التشريعية والوحدة الإجتماعية وإشعار الناس بالمساواة أمام العدالة. لا فرق بين السيد والمسود والشريف والوضيع، لذلك ناصروا مذهب مالك وأيدوه ببلادهم.

المبحث الثالث: الرحلة وأثرها في نقل الفقه المالكي إلى الأندلس :

الرحلة لابد منها في طلب العلم لمن يسر الله عليه طرق العلم وهداه إليه لاكتساب الفوائد وتنوع المواهب، وهذا شأن الأسفار تفيد المسافر بما لا تفيده الإقامة في الأوطان من اطلاع على أحوال الأقوام وخصائص البلدان، واختلاف العادات: فهي تفيد كل ذي همة في شتى فوائد تزيد همته نفاذا فيما توجه إليه وهي بالنسبة لطالب العلم تعد من المفاخر التي يعتز بها لكثرة فوائدها من اطلاع ومعرفة ولقاء بالشيوخ والإتصال عن طريقتهم بالأصول وتحصيل الأسانيد العالية ومن العلماء من اعتبر الرحلة ضرورية وواجبة في حق طالب العلم لاكتساب المعارف وتصحيحها وتمييز الاصطلاحات باللقاء والمباشرة وعلى رأس هؤلاء العلامة ابن خلدون الذي عقد فصلا خاصا للرحلة في مقدمته فقال: «في الرحلة في طلب العلم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم، والسبب في ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلون به من المذاهب، والفضائل، تارة علما

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالاندلس ص 114.

وتعليما وإلقاء، وتارة محاكاة وتلقينا بالمباشرة، إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاما وأقوى رسوخا، فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات ورسوخها. والاصطلاحات أيضا في تعليم العلوم مخلطة على المتعلم. حتى لقد يظن كثير منهم أنها جزء من العلم ولا يدفع ذلك عنه إلا مباشرته لاختلاف الطرق فيها من المعلمين، فلقاء أهل العلوم وتعدد المشايخ يفيد تميز الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيها، فيجرد العلم عنها ويعلم أنها أنحاء تعليم وطرق توصيل وتنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام في الملكات ويصحح معارفه، ويميزها عن سواها مع تقوية ملكته بالمباشرة والتلقين وكثرتها من المشيخة عند تعددهم وتنوعهم، وهذا لمن يسر الله عليه طرق العلم و الهداية، فالرحلة لابد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال»[1].

وتاريخ الرحلة في طلب العلم عند المسلمين يرجع إلى عهد النبوة، فكان الصحابة رضوان الله عليهم يرحلون إلى رسول الله ﷺ ليتعلموا منه، ويأخذوا العلم من منبعه الصافي.[2]

بل إن الرحلة في طلب العلم هي سنة الأنبياء والصالحين عليهم السلام، فقد رحل سيدنا موسى عليه السلام إلى الخضر ليتعلم منه فقال له: « **هل أتبعك على أن تعلمني مما علمت رشداً.** »[3]

وبعد وفاة رسول الله ﷺ زاد اهتمام الصحابة رضي الله عنهم بالرحلة في طلب العلم مخافة الضياع، فكان الواحد منهم، يقطع المسافات الطوال من أجل التثبت وسماع الحديث الواحد، كما حصل لجابر بن عبد الله الذي رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس الأنصاري في الشام، فقال له: « حديث بلغني أنك

---

1) مقدمة ابن خلدون: فصل في أن الرحلة في طلب العلوم ولقاء المشيخة مزيد كمال في التعليم ص 1255

الرحلة في طلب الحديث ص 109 ـ للخطيب البغدادي.

2) سورة الكهف اية 66 وانظر صحيح البخاري، كتاب العلم، باب ما ذكر في ذهاب موسى ﷺ في بحرين

3) إلى الخضر. والحديث هو قوله ﷺ: "يحشر الناس يوم القيامة عراة..." أخرجه البخاري في الأدب المفرد وأحمد وأبو يعلى في مسنديهما. وعلقه البخاري بالجزم في العلم. وبالتمريض في التوحيد من صحيحه. وانظر فتح الباري 1/208ـ 210.

سمعته من الله ﷺ في المظالم، لم أسمعه فخشيت أن أموت أو تموت قبل أن أسمعه».[1]

ولأهمية الرحلة ومكانتها عند العلماء اعتبروها من أهم مصادر العلم والمعرفة. بل إن المهتمين بتاريخ دخول الفقه المالكي يجعلون الرحلة في مقدمة أسباب انتشاره هناك وعلى رأس هؤلاء المؤرخ المغربي ابن خلدون قال في المقدمة :« وأما الإمام رحمه الله تعالى فاختص بمذهبه أهل المغرب والأندلس وإن كان يوجد في غيرهم، إلا أنهم لم يقلدوا غيره إلا في القليل لما أن رحلتهم كانت غالبا إلى الحجاز وهو منتهى سفرهم والمدينة يومئذ دار علم ومنها إلى العراق، ولم يكن العراق في طريقهم فاقتصروا على الأخذ من علماء المدينة، وشيخهم يومئذ وإمامهم مالك وشيوخه من قبله، وتلامذته من بعده، فرجع إليه أهل المغرب والأندلس وقلدوه دون غيره ممن لم تصل إليهم طريقه»[2]

وقال المقري أيضا: « واختلفوا في السبب المفضي لذلك (أي انتشار فقه الإمام مالك) فذهب الجمهور إلى أن سببه رحلة علماء الأندلس إلى المدينة فلما رجعوا إلى الأندلس وصفوا فضل مالك وسعة علمه وجلالة قدره فأعظموه».[3]

فكانوا بعد عودتهم إلى الأندلس يجلسون إلى الناس يعلمونهم مسائل الحلال والحرام وأحكام الدين ويحدثونهم عن رحلتهم والمكانة الرفيعة التي نالوها عند الإمام مالك وأصحابه، واحتل الراحلون الصدارة في المجالس واجتذبوا الناس إليهم بما يحكونه من أنباء رحلتهم العلمية وأحوال مشايخهم وأخبارهم ولطائف الحكم وطرائف النكت التي يسمعونها، والوقائع الصحيحة التي صادفوها، فيستنهضوا بذلك همم الطلبة ويشجعونهم على سلوك سبيل الرحلة.

وإذا كان المهتمون بفن الرحلة العلمية قد حددوا بداية تدوين الرحلة ببلاد الغرب الإسلامي مع أبي بكر بن العربي المعافري الذي رحل سنة 484 هـ[4]. فالحقيقة أن الرحلة الأندلسية إلى المشرق بدأت قبل ابن العربي بكثير، فالعديد من الفقهاء الذين رحلوا في القرن الثاني والثالث الهجريين سجلوا ملاحظاتهم عما

1) الرحلة في طلب الحديث ص 109.

2) مقدمة ابن خلدون ص 1054.

3) نفح الطيب 217/4.

4) انظر ما قررته الأستاذة فاطمة خليل في كتابها "الرحلة في الأدب المغربي" أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بكلية الآداب بالرباط مرقونة على الآلة الكاتبة.

شاهدوه وما وقع لهم في رحلتهم من أحداث وبذلك كانوا الواضعين للأسس الأولى لهذا الفن واعتباره من مصادر المعرفة. والذي وقفت عليه شاهدا في هذا الموضوع هو ما سجله الفقيه محمد بن عيسى بن رفاعة من أهل رية عن رحلته، ونقلها عنه ابن حارث الخشني فقال في ترجمته: « يكنى أبا عبد الله، ويعرف بابن القلاس وذكر محمد هذا عن نفسه فقال: «دخلت المشرق سنة ثلاث وثمانين وحججت من سنتي تلك، ثم انصرفت إلى مصر الثانية سنة أربع وثمانين، وحججت بمكة في هذا العام بأحمد بن خالد بن يزيد الجباب في مجلس علي بن عبد العزيز، ثم انصرفت سنة خمس وثمانين إلى القيروان ونظرت في جمع المدونة وسماعها من يحيى بن عمر بتونس، ومن أحمد ابن أبي سليمان بالقيروان، قال: «وسمعت من المغامي في تلك السنة بالقيروان أيضا سماع ابن حبيب، ثم توجهت من سنتي هاته إلى مصر فجهزني أبي مع جماعة من أهل الأندلس، إلى بلاد الهند، فاعتللت في بحر القلزوم[1] قبل وصولي إلى مكة، فلما نزلنا بجدة، اجتمع أصحابنا على تركي السفر معهم إلى بلاد الهند لعلتي، وأن أمكث بمكة، فمكثت بها حتى نقهت، ولقيت علي بن عبد العزيز المرة الثانية، واختلفت إليه نحو السبعة اشهر أو ثمانية، ومعنا يومئذ محمد بن حيون الحجاري، وذلك سنة ست وثمانين، وفي هذه السنة دخلت الطائف، ولقيت بها أبا صالح عبد الصمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم الأيلي، الذي حدثنا عن سفيان بن عيينة، ثم حججت من سنتي تلك، وانصرفت إلى مصر، في أول سنة سبع وثمانين، فمكثت بمصر باقي سنة سبع، وسنة ثمان، وبعض سنة تسع وثمانين، ولقيت من شيوخها يحيى بن أيوب التجيبي العلاف، والوليد بن العباس بن مسافر الخولاني... وبكر بن سهل بن إسماعيل القرشي الدمياطي مولى بني هاشم ومحمد بن عبد الله بن الحارث الأسدي، يعرف بابن الغازي ومحمد بن رزين بن جامع المدني، وعبد الرحمن بن معاوية العتبي، وأبا علاثة محمد بن عمرو بن خالد وغيرهم. وبدمياط أيضا أبا بكر بن الإمام وعبيد الله بن محمد بن يحيى بن حبيس الكلاعي والحسن بن نصر بن مروان.

1) بحر القلزوم: هو شعبة من بحر الهند. أوله من بلاد البربر والسودان. ويمتد مغربا، وفي أقصاه مدينة القلزوم قرب مصر - انظر معجم البلدان ج 344/1.

ثم ركبنا البحر من دمياط سنة تسع وثمانين فعطبنا بموضع يقال له «بريق» شرقي برقة، ثم وصلنا إلى طرابلس، فلقيت بها إبراهيم بن داود بن رقيق قرأت عليه المدونة عن سحنون، ثم دخلت الأندلس في شهر رمضان سنة تسعين ومائتين والحمد لله رب العالمين».[1]

قال ابن الحارث : «وذكر أن كتبه غرقت وأقامت تحت الماء أياما كثيرة واستخرجها وقد ذهب منها كثير، فكان مما خلص له وحدث به كتب أبي عبيد في الشرح والفقه والأموال والقراءة والناسخ والمنسوخ، وخلص له من غير كتب أبي عبيد موطأ مالك من طرق شتى، قد ضبطت كل رواية منها، فلما تخرمت الكتب، اقتصرت على رواية يحيى بن عمر ويحيى العلاف كلاهما عن ابن بكير.»[2]

وذكر ابن حارث مجموعة من الكتب التي أدخلها محمد بن عيسى بن رفاعة الأندلس ونقل عنه أسانيده فيها بقوله : «وخلصت المدونة روايتي عن الشيوخ المسلمين، وخلص لي سماع ابن القاسم عن محمد بن الحارث الأزدي عن الحارث ابن مسكين عن ابن القاسم. و «موطأ» ابن وهب، و "جامعه" عن عبد الله ابن الحارث وعن العتبي عبد الرحمن بن معاوية القرشي، كلاهما عن أبي الطاهر أحمد بن عمرو، وعن ابن وهب، وخلص لي حديث كثير مبتور عن جماعة من الشيوخ، وكتاب مختصر المروزي، عن علي بن ياسر البغدادي عنه، وكان شيخا وقورا مسمتا منقبضا قليل الخلط بالناس إلا قليل ممن قصده راغبا فيما عنده.»[3]

يعلم من هذا أن اتصال أهل الأندلس بعلماء المشرق وبثقافتهم ونقل مروياتهم قد تم في وقت مبكر، ولم تقف رحلتهم عند المدينة كما يقول ابن خلدون معللا ذلك بأنها منتهى سفرهم لارتباط ذلك بالحج، وأن العراق لم يكن في طريقهم فاقتصروا على الأخذ عن علماء المدينة فقط، بل تجاوزت رحلتهم نطاق الحجاز والطريق إليه إلى أصبهان، ونيسابور، وسجستان، وبلخ وبخارى، وسمرقند، والصين والهند، وغيرها من الأمصار النائية جدا.

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالاندلس ص 273

2) نفس المصدر السابق.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 273.

ومن الفقهاء المالكية الذين رحلوا في هذه الفترة المبكرة ودخلوا العراق والتقوا بكبار علمائها فجالسوهم وأخذوا عنهم ثم عادوا إلى الأندلس بعلم عظيم :

- الفقيه عباس بن ناصح الثقفي[1] من أهل الجزيرة الذي رحل في أواخر القرن الثاني الهجري كما سيستفاد ذلك من خلال الشيوخ الذين سمع منهم بالعراق. وعلى رأسهم الأصمعي وغيره من علماء البصريين، ولما قدم الأندلس سكن الجزيرة وكان له حظ من فقه ورواية، لم ينقل عنه لغلبة الشعر عليه، فأقام بالأندلس زمانا يمدح الملوك، وكان عند مقدم الناس من المشرق يكشف كل قادم عمن نجم من الشعراء بالعراق، فذكر له خبر الحسن ابن هاني،[2] وأنشد شعر :

جريت مع الصبا طلق الجموح[3]

والثاني الذي مبتداه

أما ترى الشمس حلت الحملا[4]

فلما سمعها قال : هذا أشعر الإنس والجن، والله لا حبسني عنه حابس فرحل إليه، وله في رحلته إليه قصة طويلة، حتى بلغه ونزل عليه وكان ضيفه نحو العام، ثم أجازه بجائزة عظيمة، وكان المرادي وعفير وغيرهما يذكرون ان الحسن بن هانئ قضى له بالفضل على نفسه.[5]

- أبو زكرياء يحيى بن مزين، عده القاضي عياض من أعيان مذهب مالك، توفي سنة 259 هـ سمع من كبار شيوخ بلده منهم عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى، ويحيى بن يحيى، والغازي بن قيس، ونظرائهم ثم رحل إلى المشرق، ولقي مطرف بن عبد الله، وروى عنه الموطأ ورواه أيضا عن حبيب كاتب مالك، ودخل العراق، وسمع من القعنبي وأحمد بن عبد الله بن يونس، وسمع

---

1) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 459 - تاريخ علماء الاندلس 505/2 المدارك 268/4.

2) هو الحسن بن هانئ بن عبد الأول الحكمي "أبو نواس" توفي سنة 199 هـ - تاريخ بغداد ج 446/7.

3) وتتمة البيت : "وهان مأثور القبيح" من قصيدة بعنوان : "تمتع من الشباب"

4) وتتمته . "وقام وزن الزمان واعتدلا" من قصيدة بعنوان : "حمرة حسن وطيب" انظر ديوان أبي نواس ص 150 و 487.

5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 459 - 460.

بمصر من أصبغ بن الفرج، وغيره وكان حافظا للموطأ فقيها فيه، وله حظ من علم العربية، وتولى الشورى مع العتبي وغيره.[1]

- زكرياء بن يحيي بن عبد الله الثقفي المتوفى سنة 276 هـ يعرف بابن الشامة. دخل العراق وسمع بها من سليمان بن الحكم وغيره.[2]

- عبد الواحد بن عبد الرحمن بن دينار المتوفى سنة 282 هـ، رحل رحلته الأولى مع أبيه وأخيه ثم رحل ثانية وحده فدخل العراق وسمع فيها سماعا كثيرا حتى بلغ مبلغ الأكابر في العلم.[3]

- إبراهيم بن نصر الجهني يعرف بابن أبرول توفي سنة 287 هـ سمع من شيوخ بلده ثم رحل فسمع من كبار المحدثين منهم محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ، ومحمد بن إسماعيل الصائغ، ويوسف بن عبد الأعلى والحارث بن مسكين، ومحمد بن عبد الحكم، والمزني، وأبي الطاهر وسليمان وغيرهم كثير، ودخل العراق فسمع من بندار وغيره.[4]

يستفاد مما سبق أن العلماء اعتبروا رحلة الأندلسيين إلى المشرق من أهم مصادر العلم والمعرفة ووسيلة فعالة لنقل مختلف أنوا ع العلوم والفنون وسببا مباشرا لدخول الفقه المالكي للأندلس، ومن خلال تتبعي لرحلة الفقهاء المالكية الذين كان لهم الفضل في إدخال المذهب المالكي ونشره هناك، وجدت أن رحلتهم انفردت بخصائص ومميزات، من المفيد التعرف عليها والوقوف على بعضها :

أولا : الرحلة جماعة :

كان طلبة العلم بعد الانتهاء من الأخذ والسما ع من شيوخ بلدهم يجتمعون للرحيل إلى المشرق، وبما أن الطريق طويل وشاق ومحفوف بالمخاطر والصعاب،

---

1) انظر المدارك 238/4.

2) انظر ترجمته مفصلة في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 154 ـ تاريخ علماء الأندلس 269/1 ـ المدارك 441/4.

3) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 426 ـ تاريخ علماء الأندلس 494/2 ـ المدارك 458/4

4) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 41/1 ـ المدارك 464/4

فإن الطلبة كانوا يتجهزون لذلك، ويترافقون في الرحلة للتغلب على هذه المخاطر والتعاون على طلب العلم، والإكثار من الرواية والسماع. ومن مظاهر هذا التعاون الجماعي بين الطلبة ما نقله صاحب الذيل والتكملة في ترجمة أبي القاسم أحمد ابن أحمد بن محمد الحضرمي قال: «وقفلا إلى الأندلس واستصحبافوائد جمة وغرائب كتب لا عهد للأندلس بها، استنسخها هناك وتوافقا على أن ينسخ أو يقابل أحدهما غير ما ينسخه رفيقه أو يقابله استعجالا لتحصيل الفائدة، حتى إذا ألفيا عصا التسيار بمقرهما إشبيلية نسخ كل واحد منهم من قبل صاحبه ما فاته نسخه بتلك البلاد».[1]

ومن ذلك أيضا ما نقله ابن حارث في ترجمة داود بن عيسى، وتعاونه مع بقي بن مخلد في طلب العلم. قال: «وكان رحل إلى المشرق فاجتمع مع بقي ابن مخلد وكان «بقي» لا مال له. وكان داود واسع المال، فسأله بقي أن يبيح له من ماله ما يشتري به الكتب ويجمع به الدواوين، ويكون سماعها واحدا، وقال له: أرجو ان ينفعك الله بذلك. فأجابه داود لذلك، فكان سبب استكثار بقي من الرواية والجمع.»[2]

ومن بين الفقهاء المالكية الذين رحلوا جماعة في القرن الثالث الهجري

- محمد بن يوسف بن مطروح ترافق في رحلته مع يحيى بن مزين وعبد الأعلى بن وهب وعبد الواهب بن ناصح الجزيري.

قال ابن حارث: «قال لي أحمد بن سعيد، سمعت محمد بن عمر بن لبابة يقول: سمعت يحيى بن مزين يحكي أنه خرج إلى المشرق هو وعبد الأعلى ابن وهب، وابن مطروح الأعرج في قوم سماهم ابن لبابة. قال كنا نطمع أن نلقى ابن الماجشون فوجدناه قد مات في تلك الأيام، ثم قدمنا مكة، فقال ابن مزين: فقصدت عند دخولي بقالا فسألته عن أبي عبد الرحمن المقرئ فقال: أصبنا به رحمه الله في شهر كذا، قال ابن مزين فعجبت من فصاحته وأدبه في قوله: «أصبنا به».[3]

1) الذيل والتكملة 29/1 تحقيق الأستاذ ابن شريفة.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 146. تاريخ علماء الأندلس 259/1.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 176 وانظر أيضا تاريخ علماء الأندلس 639/2 ـ المدارك 248/4.

- هاشم بن خالد رحل مع محمد بن فطيس وأبي الخضر حامد بن أخطل ابن أبي العريض التغلبي. قال ابن الفرضي في ترجمة هاشم بن خالد: «كان هو ومحمد بن فطيس وأبو الخضير وأبو عمران بن اللب متصاحبين في طلب العلم بالأندلس ورحلوا إلى المشرق سنة 252 هـ، وكان سماعهم واحدا.»[1]

- حاتم بن سليمان بن يوسف بن أبي مسلم الزهري ترافق في رحلته مع محمد بن عيسى الأعشى، وحارث بن أبي سعيد.

قال ابن الفرضي في ترجمة حاتم بن يوسف هذا: « رحل مع محمد بن عيسى الأعشى وحارث بن سعيد، فسمع من عثمان بن عيسى الكناني وغيره من المصريين والمدنيين.»[2]

ثانيا : تجهيز الآباء لأبنائهم وتشجيعهم وحثهم على الرحيل في طلب العلم ومصاحبتهم.

ومما يميز الرحلة الأندلسية في هذه الفترة هو حرص الآباء على تعليم أبنائهم بتشجيعهم وحثهم على الرحيل في طلب العلم إلى المشرق ولقاء كبار العلماء والأخذ عنهم مباشرة ونقل مروياتهم إلى الأندلس. فكانوا يجهزونهم بما هو ضروري لتحقيق هذا الغرض، ومصاحبتهم في الرحلة ومشاركتهم في الأخذ والسماع، ومن الآباء الأندلسيين الذين جهزوا أبناءهم للرحلة عيسى بن رفاعة فقد جهز ابنه محمدا مع جماعة من أهل الأندلس من مصر إلى بلاد الهند.[3] وعندما عزم عبد الملك بن حبيب على الرحيل إلى المشرق أمده أبوه بألف دينار، وقال له: « خذ هذه واستعن بها في طلب العلم، ولاتنفق منها شيئا إلا في سبيل العلم، إلا ان احتجت إلى ابتياع جارية تتعفف بها، فإن أنفقت هذه الألف واحتجت إلى زيادة، فاستأذن علي بألف آخر. قال عبد الملك: فمضيت، وجمعت ما احتجت من الدواوين.»[4]

- وشارك قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي أباه ثابتا في رحلته وشيوخه. وعنى هو وأبوه بجمع الحديث واللغة، ويقال إنهما أول من أدخل كتاب «العين»[5]

1) تاريخ علماء الأندلس 2/ ت 1536 - وانظر الديباج 348/2.
2) تاريخ علماء الأندلس 198/1 - وانظر المدارك 144/4.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 271. وراجع ص 86.
4) المصدر السابق ص 378.
5) "العين" معجم لغوي مرتب على حسب مخارج الحروف، للخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، أستاذ سيبويه ت 170 هـ. انظر: أبجد العلوم للقنوجي 4/3.

الأندلس. وألف قاسم كتابا في شرح الحديث سماه : «كتاب الدلائل»، بلغ فيه الغاية من الإتقان. ومات قبل إكماله، فأكمله أبوه ثابت بعده.[1]

- ورحل الفقيه عميرة بن محمد بن مروان بن الخطاب العتقي سنة 222 هـ مع أبيه وأخيه خطاب، وحج وسمع معهما المدونة على سحنون بن سعيد، وسمع من أصبغ بن الفرج.[2]

- ورحل عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن دينار مع أبيه وأخيه إلى المشرق واشترك معهما في الأخذ والسماع عن الشيوخ. ثم رحل عبد الواحد ثانية مفردا فدخل العراق وسمع فيها سماعا كثيرا، وفقه وحفظ وبلغ مبلغ أكابر أهله في العلم وكان خيرا[3] وشارك محمد بن مروان بن الخطاب أولاده في الرحلة سنة 222 هـ.[4]

- ورحل خلف بن فتح بن عبد الله بن جبير إلى المشرق واصطحب معه إبنه وهو صغير.[5]

وخرج ناصح الثقفي من الأندلس إلى المشرق فاصطحب معه ابنه عباسا فتردد به بالحجاز طالبا للغة العرب ثم رحل به إلى العراق فلقي الأصمعي وغيره من علماء البصريين والكوفيين ثم عاد إلى الأندلس بعلم عظيم.[6]

ثالثا : مصاحبة الأخ لأخيه في الرحلة :

وامتازت الرحلة الأندلسية في هذه الفترة أيضا باجتماع الإخوة واشتراكهم في الرحلة والسماع، وأيضا بتشجيع الأكبر لأخيه الصغير ومساعدته على الرحلة في طلب العلم، واصطحاب الأخ التاجر لأخيه الطالب في رحلته التجارية فقد رحل

---

1) الديباج 147/2 وابن الفرضي 2/ ت 402.

2) تاريخ علماء الأندلس 553/2- جذوة ت 735 - المدارك 462/4 - نفح الطيب 149/2 - التكملة 357/1 وورد في هذه المصادر باسم عميرة بن عبد الرحمن بن مروان.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 426 - تاريخ علماء الأندلس 494/2- المدارك 458/4.

4) التكملة لابن الأبار 211/1.

5) التكملة لابن الأبار 293/1.

6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 459 - وانظر تاريخ علماء الأندلس 505/2 والمدارك 268/4.

الفقيه عبد الله بن مسرة بن بن نجيح مع أخيه التاجر إبراهيم بن مسرة وهو صغير إلى المشرق، وصاحبه في رحلته هذه محمد بن عبد السلام الخشني، فدخل البصرة وسمع من بندار محمد بن بشار المتوفى سنة 256 هـ، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن المثنى الزمين، وجماعة سواهم من البصريين وشارك الخشني في أكثر رجاله بالبصرة.[1]

قال ابن حارث الخشني في ترجمة عبد الله بن مسرة: «قال لي عثمان بن محمد: كان له أخوان... إبراهيم ومحمد، وإبراهيم هو الذي رحله مع نفسه لأنه كان حدثا في سنه.»[2]

ورافق حامد بن أسباط المخزومي معه أخاه محمد في رحلته إلى المشرق فكان سماعهما واحدا. قال ابن حارث الخشني في ترجمة حامد بن أسباط: «كان عنده علم وزهد وكان له أخ يسمى حامدا ويكنى أبا بكر، وكان أيضا من العباد، وكان لهما سماع وصحبة من ابن وضاح، وكانت لهما أيضا رحلة سمعا فيهما ممن أدركاه من الشيوخ في المشرق.»[3]

ورافق محمد بن نصر الجهني أخاه إبراهيم بن نصر في رحلته وهو صغير لم يبلغ مبلغ الحمل،قال ابن الفرضي في ترجمة إبراهيم بن نصر: « كانت له رحلة لقي فيها جماعة من أئمة الحديث، منهم: محمد بنعبد الله بن يزيد المقرئ المكي، ومحمد بن اسماعيل الصائغ الكبير، ويونس بن عبد الله الأعلى، وسليمان بن داود، والحارث بن مسكين، والمزني، والربيع بن سليمان صاحب الشافعي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأبو الطاهر بن السرح، وجماعة سواهم كثير، ودخل العراق فسمع من بندار وغيره. وكان عالما بالحديث بصيرا بعلله، حدث عنه عثمان ابن عبد الرحمن بن أبي زيد، وثابت بن حزم السرقسطي، وغيرهما، وكان ثقة، وكان له أخ يسمى محمدا شاركه في رحلته ولا أعلم ان كان بلغ الحمل عنه أم لا.»[4]

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 325 ـ تاريخ علماء الأندلس 650/2.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 326.

3) نفس المصدر السابق، وانظر أيضا تاريخ ابن الفرضي 644/2 ـ المدارك 426/4.

4) تاريخ علماء الأندلس 1/ت 16.

وشارك محمد بن أيمن أخاه عبد الملك بن أيمن في رحلته وسماعه.[1]

رابعا : طول المقام والصبر على الشدائد :

واشتهر طلبة العلم الأندلسيين بطول المقام في رحلتهم وملازمتهم للشيوخ حرصا منهم على سماع أكثر ما يمكن من المرويات وجمع الكتب ونسخها، والصبر على بعد الأهل وفراق الوطن وتحمل أعباء السفر والغربة. فقد مكث حفص ابن عبد السلام السلمي بالمدينة ملازما للإمام مالك رحمه الله سبع سنين.[2]

وأقام سعيد بن حسان الصائغ في رحلته بالمشرق سبع سنين، قال القاضي عياض في ترجمته: « رحل إلى المشرق سنة سبع وتسعين ومائة فروى عن عبد الله بن نافع الزبيري، وعبد الله بن عبد الحكم، وأشهب بن عبد العزيز، ومنه استكثر، سمع منه سماعه من مالك، وكتب رأيه وغير ذلك وانصرف إلى الأندلس سنة أربع ومائتين.»[3]

وكان طلبة الأندلس يقدمون التضحيات الجسام، ويصبرون على الشدائد وتحمل المشاق من أجل الوصول إلى الهدف الذي رحلوا من أجله وهو تحصيل العلم ولقاء الشيوخ حتى إنه لما اشتد الحال على محمد بن وضاح في المشرق اضطر إلى العمل مع صاحب فندق فكان يحمل الأزبال على رأسه كل ذلك في سبيل تحصيل مايكفيه للعيش ويساعده على متابعة رحلته العلمية والأخذ عن الشيوخ.

قال القاضي عياض في ترجمته : « وذكر عن نفسه أن الحال آلت به بمصر إلى ان استأجر نفسه من صاحب فندق، لكنس زبل الدواب وطرحها على رأسه.»[4]

1) التكملة لابن الآبار 358/1.
2) المدارك 344/3.
3) المصدر السابق 111/4.
4) المدارك 439/4.

الفصل الثالث

التوزيع الجغرافي للفقهاء المالكية وأثره في نشر المذهب واستقراره بجميع أنحاء الأندلس

تمهيد

لم ينته القرن الثالث الهجري حتى كان المذهب المالكي قد انتشر في جميع أنحاء الأندلس، واستقر الفقهاء في مختلف مدنها، فلا تجد منطقة من المناطق الأندلسية إلا وبها من الفقهاء المالكية ما يكفي للتعليم والتدريس والقضاء والإفتاء، وغالبا ما يكون من أبناء المنطقة، ما عدا مدينة قرطبة التي استقطبت عددا كبيرا من كبار العلماء والفقهاء للعمل إلى جانب السلطان وإعانته على إدارة شؤون البلاد، لذلك اجتمع فيها ما لم يجتمع في غيرها من أهل العلم والصلاح والفضل، ومنهم من كان يرجع إلى بلده بعد انتهاء مهمته أو عزله عن وظيفته. وهذا التوزيع الجغرافي للفقهاء جعل بلاد الأندلس محصنة من دخول مذهب فقهي آخر ومنافسته للمذهب الذي اختاره أهل الأندلس فأصبح هو السائد في هذه الفترة بلا مدافع.

إن حسن التوزيع الجغرافي للمدرسة وحسن التخطيط لنشر تعاليمها الفقهية في بيئات مناسبة يساعد كثيرا على صيانة المذهب وصموده في وجه الزعازع والأحداث، بينما التفريط في هذا العامل الهام أو إهماله يفضي إلى عدم اهتمام الناس بفقه المدرسة ويعرضها إلي التلف والاندثار.

وقد تنبه لهذه المسألة كبار مؤسسي المدرسة الفقهية المالكية بالمشرق فكانوا ينصحون تلامذتهم ومن تأهل منهم لحمل الدعوة ونشر المذهب باختيار المكان المناسب لهذا الغرض، وعدم الاستقرار في موضع يضيع فيه ما حملوه من علم. فقد خرج عبد الرحمان بن القاسم رحمه الله في وداع تلميذه الأندلسي عيسى بن دينار، وكان يجله ويقدره، فأوصاه بأن يختار المكان

المناسبة لتبليغ ما يحمله من علم، وأفكار جديدة، لا عهد لأهل بلده بها. فقال له : «عليك بأعظم مدائن الأندلس فانزلها ولا تنزل منزلا يضيع فيه ما حملته من علم.»[1]

ويذكر أبو العباس تقي الدين المقريزي : أن اختفاء مدرسة الإمام الأوزاعي يرجع السبب فيه إلى سوء التوزيع الجغرافي لأن مؤسسيه وأنصاره لم يوفقوا في اتخاذ استراتيجية ملائمة للدعوة وفي اختيار مواقع مناسبة للممارسة.[2]

فمما امتازت به المدرسة المالكية الأندلسية هو تنبه أتباعها لهذا العامل الهام وأخذه بعين الاعتبار، فكان الفقهاء المالكية يستقرون بعد عودتهم من الرحلة العلمية وانتهائهم من الأخذ والسماع بمواطن نشأتهم والعمل على تعليم أبناء بلدهم،والاجتهاد في نشر وتبليغ ما حملوه معهم من علم وفقه، مخلصين في ذلك النية لا تشوبها شائبة، فقد نقل القاضي عياض في ترجمة محمد بن وضاح قائلا : «حكى أبو عمرو المقري عن إبراهيم الفقيه أن ابن وضاح لما قفل من سفرته الثانية احتبس لسانه سبعة أيام فكان لا يستطيع على الكلام، فقال : اللهم إن كان في إطلاق لساني صلاح لنشر هذا العلم فأطلقه، فأطلق الله تعالى لسانه، وأحيى الله به أهل الأندلس.»[3]

واشتهر طلبة العلم في هذه الفترة بالحرص الشديد على التعلم، واستعداد الشيوخ للبذل والعطاء في كل وقت وحين. قال ابن خالد واصفا لنا احدى مجالس العلم والتدريس في هذه المرحلة وكيفية الأخذ والسماع فيما نقله عنه القاضي في ترجمة الفقيه الزاهد إبراهيم بن محمد بن باز : «وكان متواضعا يحرث بيده، ويحصد، وينقل الزبل، وكنا نقرأ عليه في فدادينه وأندره، والطريق، وكان من أحفظ الناس للمدونة والمسائل وأضبطهم لها.»[4]

---

1) المدارك 107/4.

2) عن مقال للدكتور عبد الله العمراني في ندوة الإمام مالك تحت عنوان "البيئة وأثرها في صياغة مذهبنا المالكي". الندوة ج 159/3.

3) المدارك 439/4.

4) المصدر السابق 445/4.

وقد تبين لي من خلال هذا الفصل أن بعض المدن الأندلسية امتازت عن غيرها واختصت بجمعها وإيوائها لرواة كتب فقهية معينة. فقد اجتمع بمدينة إلبيرة في وقت واحد ثمانية من أبنائها الذين رووا مباشرة عن سحنون،[1] فكان الطلبة يقصدونهم لسماع مرويات سحنون وخاصة المدونة.

وانحصر علم مالك بمدينة تدمير في عائلة آل عميرة العتقي، فهي العائلة الوحيدة التي اشتهرت بهذه المدينة بالعلم ونشر الفقه وتعليمه، وكان جدهم الفضل[2] قد رحل إلى المشرق بصحبة ابنه عبد الرحمن فأخذ عن ابن القاسم، وابن وهب، ومطرف، وابن الماجشون، وغيرهم من كبار مؤسسي المذهب المالكي بالمشرق. وبرجوعي لمختلف كتب طبقات المالكية للتأكد من صحته نسبة الفقيه إلى بلده ومدى مطابقة الأوصاف العلمية التي نعته بها أصحاب الطبقات، تبين لي أن بعضهم ينسب فقيها إلى غير بلده. فنجد مثلا ابن فرحون المالكي، ينسب أحمد بن يحيى بن يحيى الليثي إلى مدينة غرناطة، مع العلم أن أحمد بن يحيي من أهل قرطبة وتوفي سنة 297 هـ. ولم تكن غرناطة في هذا التاريخ سوى قرية من قرى مدينة إلبيرة، فمعلوم تاريخيا كما أكد ذلك ابن الخطيب في الاحاطة ان مدينة غرناطة أصبحت حاضرة الأندلس وأم مدائنها بعد ثورة البربر وخروج أهل إلبيرة نحو غرناطة سنة 400 هـ. ووقفت أيضا على بعض التراجم المكررة، فقد ذكر القاضي عياض الفقيه عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن دينار، وجعله من أهل قرطبة، ثم أعاد ترجمته مرة أخرى عند ذكر أخيه عيسى بدون نسبته إلى أي مدينة. ونفس التكرار نجده في ترجمة عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن دينار[3].

---

1) الفقهاء الثمانية الذين رووا عن سحنون في وقت واحد من أهل البيرة هم : 1 ـ عمر بن موسى الكناني. 2 ـ سليمان بن نصر بن منصور 3 ـ إبراهيم بن خالد الفهري. 4 ـ إبراهيم بن خلاد اللخمي. 5 ـ أحمد بن سليمان بن أبي الربيع. 6 ـ سعيد بن النمر بن سليمان. 7 ـ إبراهيم بن شعيب. 8 ـ محمد بن عبد الله بن قنون. جعله القاضي عياض ثامن أصحاب إلبيرة الذين رووا عن سحنون في وقت واحد المدارك 267/4 ـ وابن الفرضي 1/ ت 7.

2) انظر المدارك 143/4

3) ذكر القاضي عياض ترجمة عبد الواحد بن محمد بن عبد الرحمن بن دينار المتوفي سنة 282 هـ في المدارك ج 434/4 ـ وكررها في 458/4 ـ وكذلك ترجمة عيسى بن محمد بن عبد الرحمان بن دينار =

وتكررت أيضا تراجم أخرى لفقهاء طليطلة كعمر بن زيد بن عبد الرحمن[1].

واقتصرت في هذا الفصل فقط على ذكر الفقيه وبلده والأوصاف العلمية التي نعته بها العلماء وأصحاب الطبقات، ومدى أثره في نشر الفقه المالكي لأن بعض هؤلاء الأعلام يحتاج أصحابها إلى انجاز رسائل ودراسات مستقلة تبين مدى أثرهم الكبير في خدمة العلم عامة والفقه المالكي خاصة[2].

المبحث الأول : فقهاء حضرة قرطبة وضواحيها :

1 - فقهاء قرطبة :

مدينة قرطبة[3] هي قاعدة الأندلس وقطبها وقطرها الأعظم، وأم مدائنها ومستقر الخلفاء، ودار المملكة في النصرانية والإسلام، ومدينة العلم، ومقر السنة والجماعة. اتخذها بنو أمية دار ملكهم، وآثارهم بها ظاهرة، وفضائل قرطبة، ومناقب خلفائها أشهر من أن تذكر، فهم أعلام البلاد، وأعيان الناس، اشتهروا بصحة المذهب، وطيب المكسب، وحسن الزي، وعلو الهمة، وجميل الأخلاق، وفيها المسجد الجامع المشهور أمره الشائع ذكره، من أجمل مصانع الدنيا كبر مساحة، وإحكام صنعة، وجمال هيئة، واتقان بنية بلغ الغاية في الإتقان، فصار يحار فيه الطرف ويعجز عن حسنه الوصف.

= أخيه تحدث عنها أولا في ج 434/4 - وكررها ج 457/4 - وغفل المحقق الأستاذ عبد القادر الصحراوي عن هذا التكرار ولم ينبه عليه.

1) وذكر أيضا ترجمة عمر بن زيد بن عبد الرحمن من أهل طليطلة في المدارك 273/4 - وكررها ج 461/4 - وكذلك ترجمة حزم بن غالب الرعيني ذكرها في المدارك 273/4 - وكررها في نفس الصفحة تقريبا مع اختلاف في العبارة انظر 272/4 من المدارك.
وهكذا يظهر ان كتاب المدارك يحتاج إلى خدمة علمية وتحقيق جديد.

2) توجد رسالة عن الفقيه يحيى ين يحيى الليثي بدار الحديث الحسنية من إعداد الأستاذ شرحبيل. وأخرى عن ابن وضاح من اعداد الأستاذ نوري معمر...الخ.

3) انظر وصف مدينة قرطبة في كتاب : "صفة جزيرة الأندلس" منتخبة من صفة جزيرة الأندلس للحميري. إعداد بروفنسال ص 153 معجم البلدان ص 317 - نفح الطيب 203/4 - "الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة" لابن بسام 33/1.

وعلى الجملة فقد كانت قرطبة أم البلاد وواسطة عقد الأندلس، وحوت من الأكابر من أهل الدنيا والآخرة، من الملوك والعلماء والصالحين، والمفتين وغيرهم خلقا، ومتعوا فيها ما أراد الله عز وجل، وذلك حين كان جدها صاعدا. وتغلب عليها النصارى وأخذوها من يد المسلمين سنة 633 هـ.

واستقر بمدينة قرطبة في القرن الثاني والثالث الهجريين كبار الفقهاء من مؤسسي مدرسة الإمام مالك بالأندلس، واختاروها مقرا لنشر علمهم وتعليم أهل بلدهم أحكام الشريعة، وأيضا للمساهمة في إدارة شؤون البلاد والمشاركة إلى جانب الأمراء في بناء الحضارة الإسلامية الأندلسية.

وبهذا تعتبر مدينة قرطبة العاصمة العلمية للمدرسة الفقهية المالكية بالأندلس وبقية المدن فروع لها.

1- يحيى بن مضر القيسى من أعيان مدرسة الإمام مالك بن أنس بالأندلس وفقهائها، قتله الحكم بن هشام في حادثة هيج الربض سنة 189 هـ. وهو من الذين رووا عن الإمام مالك وروى مالك عنه[1].

2- زياد بن عبد الرحمن اللخمي، يلقب بشبطون، توفي سنة 194 هـ فقيه الأندلس. هو أول من أدخل إلى الأندلس موطأ مالك بن أنس رحمه الله متفقها بالسماع منه، وهو الذي علم أهل الأندلس السنن، ومسائل الحلال والحرام، ووجوه الفقه والأحكام[2].

3- الغازي بن قيس صاحب قراءة نافع بن أبي نعيم، أموي. توفي سنة 199 هـ. كان خيرا فاضلا عالما، أديبا ثقة مأمونا، فقيها بصيرا بفقه مالك شاهدا الإمام مالكا وهو يؤلف الموطأ، فسمعه منه، وكان يحفظه ظاهرا[3].

4- عبد الرحمن بن دينار، كان من الأخيار الصالحين. والحفاظ المتقدمين،

---

1) انظر أخبار الفقهاء والمحدثين ص 554 - تاريخ علماء الأندلس 895/2 - جذوة ت 902 - المدارك 345/3.

2) انظر ت زياد في صفحة 33 هامش 5.

3) انظر الغازي في صفحة 26 هامش 1.

أصله من طليطلة، واستوطن قرطبة وتوفي بها سنة 201 هـ. كان فقيها عالما معتنيا بمذهب مالك، وهو الذي أدخل الأندلس الكتب المعروفة بالمدينة[1].

5- محمد بن يحيى السبائي يعرف بفطيس ابن أبي غازية توفي سنة 206 هـ. كان من أهل الورع والسمت الحسن، معتنيا بالعلم فقيها على مذهب مالك، روى عن الإمام مالك الموطأ، وسمع منه مسائل معروفة[2].

6- حسين بن عاصم بن كعب بن محمد بن علقمة توفي سنة 208 هـ. أبوه عاصم يعرف بالعريان. لأنه أول من شق نهر قرطبة وهو عريان بين يدي الأمير عبد الرحمن بن معاوية الداخل عند قصده قرطبة، وله رحلة سمع فيها من ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، ومطرف، وعبد الله بن نافع ونظرائهم، أدخل العتبي سماعه في المستخرجة، وعليه اعتمد ابن حبيب في الأسمعة[3].

7- سعيد بن محمد بن بشير توفي سنة 210 هـ. كان رجلا صالحا عاقلا. قال ابن حارث في سيرته: «وكان نبيلا فاضلا معينا لأبيه على العدل، بصيرته من بصيرة أبيه في جميل المذهب[4].

8- محمد بن عيسى بن عبد الواحد بن نجيح المعارفي المعروف بالاعشى توفي سنة 218 هـ. كان من أعلام مذهب مالك، رحل في العام الذي مات فيه الإمام مالك، وسمع في رحلته من كبار المحدثين وعلماء الجرح والتعديل مثل يحيى ابن سعيد القطان المتوفى سنة 198 هـ، ولما دخل مصر روى بها أربعين ألف مسألة. وكانت فيه دعابة له فيها أخبار فاشية محفوظة وكان يذهب في الأشربة مذهب أهل العراق[5].

9- محمد بن خالد بن مرتنيل يعرف بالاشج توفي سنة 220 هـ. كان الغالب

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 365 ـ تاريخ علماء الأندلس 438/1 ـ جذوة ت 597 ـ المدارك 104/4 ـ الديباج 473/1.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 168 ـ تاريخ علماء الأندلس 629/2 ـ جذوة ت 162 ـ المدارك 345/3.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 131 ـ تاريخ علماء الأندلس 206/1 ـ جذوة ت 374 ـ المدارك 142/4.

4) تاريخ علماء الأندلس 290/1 ـ المدارك 118/4.

5) تاريخ علماء الأندلس 633/2 ـ المدارك 124/4.

عليه الفقه ولم يكن له علم بالحديث، ولي الشرطة والسوق والصلاة بقرطبة وكان صلبا في أحكامه، ورعا فاضلا، لا تأخذه في الله لومة لائم فحمدت سيرته[1].

10- قرعوس بن عباس بن قرعوس توفي سنة 220 هـ. وكان رجلا فاضلا متدينا ورعا، وكان الغالب عليه علم المسائل على مذهب مالك وأصحابه، ولا علم له بالحديث، وذكر ابن الفرضي أنه سمع في رحلته من الإمام مالك، والثوري، وابن جريج، والليث وغيرهم[2].

11- حارث بن أبي سعيد توفي سنة 222 هـ. من أعيان مذهب مالك الذين تولوا الخطط، وكان أول من ولي الشرطة الصغرى بالأندلس، فلم يزل عليها إلى أن توفي. وكان عليه مدار الفتيا في عصره[3].

12- سعيد بن حسان الصائغ توفي سنة 230 هـ. كان فقيها في المسائل زاهدا، فاضلا، وكان الأغلب عليه حفظ رأي أشهب وفقهه وروايته عن مالك[4].

13- عاقل الأندلس يحيى بن يحيى الليثي من مصمودة بطنجة توفي سنة 234 هـ. أخذ يحيى بن يحيى العلم عن شيوخ بلده وعلى رأسهم زياد بن عبد الرحمن، ثم رحل فسمع الموطأ عن الإمام مالك إلا أبوابا في كتاب الاعتكاف شك فيها. فبقي يحدث بها عن زياد[5].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 166 - تاريخ علماء الأندلس 632/2 - جذوة ث 43 - المدارك 117/4.

2) وقد أورد القاضي عياض اعتراض علي بن حزم على ما ذكر من روايته عن سفيان، وابن جريج ونصه : "من المحال ان يروى قرعوس عن ابن جريج اذ مات ابن جريج سنة خمسين ومائة، وقرعوس مات سنة عشرة ومائتين. ولم يطل عمر قرعوس طولا يحتمل هذا، وكذلك وفاة سفيان سنة إثنين وستين". المدارك 326/3 - وانظر ت قرعوس في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 500 - تاريخ علماء الأندلس 621/2 - جذوة ت 780.

3) انظر أخبار الفقهاء والمحدثين ص 139 - تاريخ علماء الأندلس 194 - الجذوة ت 398 - المدارك 113/4.

4) انظر أخبار الفقهاء والمحدثين ص 509 - تاريخ علماء الأندلس 290/1 - المدارك 112/4 - طبقات الفقهاء للشيرازي ص 161.

5) انظر أخبار الفقهاء والمحدثين ص 557 - تاريخ علماء الأندلس 898/2 - جذوة ت 908 - المدارك 379/3. نفح الطيب 9/2- 10 - الديباج 352/2- شجرة النور الزكية ص 63.

بلغ يحيى بن يحيى مبلغ الأكابر في الفقه. قال أحمد بن خالد: «لم يعط أحد من أهل العلم بالأندلس، منذ دخلها الاسلام من الحظوة، وعظم القدر وجلالة الذكر ما أعطيه يحيى بن يحيى»[1].

وكان الأمير عبد الرحمن بن الحكم يبجله تبجيل الأب، ولا يرجع عن قوله ويستشيره في جميع أمره.

قال أبو عبد الملك ابن عبد البر: «وبه، وبعيسى بن دينار انتشر مذهب مالك، وانتهى الناس إلى سماع الموطأ من يحيى، وأعجبوا بتقييده فقلدوه وتبعوه»[2].

14- قاسم بن هلال بن يزيد القيسي توفي سنة 237 هـ. كان عالما بالمسائل ولم يكن له علم بالحديث، وكان رجلا مفضلا وقورا، ذا فضل وورع، وبيته بيت علم ونباهة بقرطبة، ساد هو وبنوه[3].

15- عبد الملك بن الحسين بن محمد بن رزيق يعرف بزونان. توفي سنة 238 هـ. سمع بالأندلس من صعصعة بن سلام، وكان يذهب أولا مذهب الأوزاعي، ثم رجع إلى مذهب مالك، وكان الأغلب عليه الفقه، ولم يكن من أهل الحديث، وكان فقيها فاضلا ورعا، أدخل العتبي سماعه في المستخرجة[4].

16- هارون بن سالم توفي سنة 238 هـ. كان يحفظ المسائل حفظا حسنا، إلا أن العبادة غلبت عليه، فكان إذا دخل رمضان يقول لزوجه: اطو الفراش، فلا ينام على فراشه حتى ينسلخ رمضان[5].

17- حاتم بن سليمان بن يوسف بن أبي مسلم الزهري توفي سنة 240هـ. كان موصوفا بالفقه والتقوى والورع والتواضع، وكان فقيها في المسائل والرأي،

---

1) المدارك 379/3.
2) المصدر السابق 381/3.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 483 - تاريخ علماء الأندلس 597/2 - جذوة ت 777 - المدارك 118/4.
4) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 374 - المدارك 113/4 - الديباج 19/2.
5) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 538 - تاريخ علماء الأندلس 284/2 - جذوة ت 859 - المدارك 142/4.

وجل روايته عن ابن كنانة[1].

18- عثمان بن أيوب بن أبي الصلت توفي سنة 246 هـ. هو أول من أدخل المدونة بالأندلس، وكان عثمان هذا من خيار المسلمين وأفاضلهم وكان عنده علم وورع[2].

19- إبراهيم بن حسين بن خالد بن مرتنيل توفي سنة 249 هـ. كان خيرا فقيها عالما بالتفسير[3].

قال ابن أبي دليم: «كان من أهل العلم، بصيرا بطريق الحجة، كان يناظر يحيى بن مزين»[4].

20- محمد بن أحمد بن عبد العزير بن عتبة بن جميل المعروف بالعتبي توفي سنة 254 هـ. من أعلام مذهب مالك وأعيانه بالأندلس. كان حافظا للمسائل، جامعا لها جدا عالما بالنوازل.

وهو الذي ألف المستخرجة في الفقه على مذهب مالك.

21- إبراهيم بن حسين بن عاصم، كان من أهل الفقه توفي سنة 256 هـ. سمع من أبيه وغيره من شيوخ الأندلس ثم رحل فسمع بالمشرق من جماعة، ولما عاد إلى الأندلس تولى إدارة الشرطة والسوق للأمير محمد رحمه الله. فغلب على أهل الشر[5]

22- محارب بن قطن بن عبد الرحمن الفهري القرشي توفي سنة 256 هـ. كان من العناية بالعلم، والحفظ للمسائل والرأي، ومن خيار الناس وفضلائهم.[6]

---

1) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 140 ـ تاريخ علماء الأندلس 198/1 ـ جذوة ت 188 ـ المدارك 114/4.

2) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 453 ـ تاريخ علماء الأندلس 512/2 ـ جذوة ت 896 ـ المدارك 245/4 ـ قضاة قرطبة ص 32.

3) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 45 ـ تاريخ علماء الأندلس 33/1 ـ جذوة ت 270 ـ المدارك 244/4.

4) المدارك 243/4.

5) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 34/1 ـ المدارك 256/4.

6) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 300 ـ تاريخ علماء الأندلس 810/2 ـ جذوة ت 832 ـ المدارك 256/4.

23- عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى يكنى أبا زيد. وهو جد بني أبي زيد بقرطبة، قال أحمد بن حزم: «كان ابن لبابة والاعناقي يصفانه بالعلم، والفقه والثقة. وكانت له رحلة سمع فيها من كبار علماء المشرق ابن كنانة وابن الماجشون، ومطرف بن عبد الله، وأبي عبد الرحمن المقرئ، وأصبغ بن الفرج وغيرهم. وأخذ عنه جماعة من كبار الفقهاء المالكية بالأندلس منهم، ابن لبابة، والاعناقي وابن الملون، وابن فطيس، وأبو صالح وغيرهم. وله من سؤاله المدنيين ثمانية كتب تعرف: «بالثمانية» مشهورة، وكان عنده حديث كثير، والأغلب عليه الفقه وكان مقدما في الشورى، قد شوور في حياة يحيى بن يحيى وهو فتى[1].

24- عبد الله بن الفرج النمري توفي سنة 260 هـ. كان فقيها حافظا للمسائل ولاه الأمير محمد صلاة قرطبة[2].

25- محمد بن حارث ابن أبي سعيد توفي سنة 260 هـ. عدّ من الفقهاء المالكية على قلة فقهه، نقل ابن حارث عن بعض أهل العلم أن محمدا بن حارث هذا سمع من أبيه ويحيى بن يحيى، وعبد الملك بن حبيب، ثم حج وكتب بمكة عن بعض العلماء ثم انصرف وكان قليل الفقه.

ونقل القاضي عياض عن أبي عبد الملك ابن عبد البر أنه قال: «كان قليل الفقه»[3].

ومما يؤكد قلة فقهه قصته المشهورة مع الفقيه عبد السلام الخشني في مسألة الناسخ والمنسوخ. كما أنه كان أحد الثلاثة الذين طالبوا بقي بن مخلد. قال القاضي عياض: «إلا أنه كان اجملهم في قضيته»[4].

1) انظر ترجمته ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 359 - تاريخ علماء الأندلس 441/1 - جذوة ت 591 - المدارك 257/4.

2) أخبار الفقهاء للخشني ص 329 - تاريخ علماء الأندلس 372/1 - جذوة ت 562 - المدارك 425/4.

3) المدارك 262/4 - وانظر أيضا أخبار الفقهاء للخشني ص 210 - تاريخ علماء الأندلس 637/2.

4) انظر قصة محمد بن حارث هذا مع الفقيه أبي عبد الله للخشني صاحب شرطة السوق مفصلة عند ابن حيان في المقتبس ص 252 - وسنذكرها في صفحة 280.
أما الفقهاء الثلاثة الذين قاموا ضد الإمام الحافظ بقي بن مخلد فهم :
1 - عبد الله بن خالد بن مارتنيل وكان أشدهم عليه. =

26- اسحاق بن يحيى بن يحيى الليثي توفي سنة 261 هـ من أعيان مذهب مالك. سمع من أبيه يحيى، وكان حسن اللباس ظاهر المروءة، وتولى الشورى في الأحكام[1].

27- عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل توفي سنة 261 هـ. نقل القاضي عياض عن أبي عبد الملك ابن عبد البر أنه قال في وصف ابن مرتنيل: «وكان رأس المالكية بالأندلس، والقائم بها، والذاب عنها، وكان صليبا متدينا، ورعا مهيبا، مكينا من السلطان، ومعظما للعلم لا يرى التقية ولا يبالي ما دار عليه، وكان العامة والحكام على تعظيمه وتحقيقه جادا كأن الناس في مجلسه على رؤوسهم الطير إجلالا»[2].

قال القاضي عياض: «وكان أشد الناس على بقي بن مخلد»[3].

28- أبان بن عيسى بن دينار توفي سنة 262 هـ. كان فقيها غلب عليه الزهد والورع، وكان شديد الهيبة. قال الاعناقي: «لم أر أحدا ولا سمعت في الدنيا من كانت له هيبة أبان بن عيسى. ما كان منا من ينظر إلى وجه صاحبه أو يرفع رأسه إليه، فكيف يتكلم؟»[4].

29- عبد الرحمن بن سعيد التميمي توفي سنة 265 هـ. كان من الموصوفين بالعلم والمذكورين بالفقه. قال ابن حارث: قال لي أحمد بن عبادة: «كان أبو زيد هذا ممن ينسب إلى الرأي والفقه فيه، والعناية به وكان يشاوره الخليفة محمد رحمه الله»[5].

= 2 ـ محمد بن الحارث بن أبي سعيد.
3 ـ أبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم.

1) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 140/1.

2) المدارك 242/4 ـ وانظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 318 ـ تاريخ علماء الأندلس 369/1 ـ جذوة ت 523 ـ الديباج 440/1.

3) المدارك 242/4.

4) المدارك 242/4. نقلا عنه. وانظر ت أبان بن عيسى في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 89 ـ تاريخ علماء الأندلس 58/1 ـ جذوة ت 318 ـ الديباج 304/1.

5) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 363 ـ وانظر ت في تاريخ علماء الأندلس 442/1 ـ الجذوة ت 599 ـ المدارك 265/4.

وكان الفقيه عبد الرحمن بن سعيد ذا مال عظيم، ودنيا يقف على رأسه الوصفاء وكان موصوفا بالكرم.

30- مالك بن علي بن مالك بن قطن، ابن عم محارب بن قطن توفي سنة 268 هـ روى بالأندلس ثم رحل فسمع من القعنبي، وأصبغ وكان زاهدا ورعا محتسبا، واشتهر بالعبادة وكثرة الصلاة، وكان له أصحاب اقتدوا به في كثرة العبادة[1].

31- أحمد بن زكرياء بن يحيى بن عبيد الله المعروف بابن الشامة عاجلته المنية سنة 268 هـ. وكان موصوفا بالفقه والحفظ[2].

32- عبد المجيد بن عفان البلوي، من أصحاب يحيى بن يحيى وسعيد بن حسان وابن حبيب، توفي سنة 268 هـ[3].

33- إبراهيم بن يزيد بن قلزوم بن إبراهيم توفي سنة 268 هـ، تفقه على شيوخ بلده يحيى بن يحيى، وابن حبيب، وابن دينار، ورحل فسمع من سحنون، وأصبغ، وكان علمه المسائل والشروط، تولى الشورى. ووصفه أحمد بن عبد البر بالصلاح وقلة العلم، غير أن القاضي عياضا رحمه الله نفى عنه هذه الصفة، بعد ما وقف على جواب لأحد ولاة المدينة. قال القاضي عياض: «وسأله بعض ولاة المدينة، عن ملك الموت كيف يقبض روحا في الهند وروحا في أقصى المغرب وآخر بمصر وآخر بالعراق في وقت واحد؟ فقال له إبراهيم: لما صعب عليك عرض هؤلاء الحرس والأعوان بين يديك، حسبت أمر الخالق عليه، وقدرته، وسأمثل لك مثلا: الشمس تطلع على كل بلد في حين واحد، فلو أمرت بقبض الأرواح في جميعها، لكانت تقدر، قال نعم. قال فكذلك ملك الموت، أعطي على القدرة مثل ذلك»

1) نفس المصادر السابقة على الترتيب : الخشني ص 293 - ابن الفرضي 627/2 - الحميدي ت 805 - القاضي عياض 256/4.

2) المدارك 442/4.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 424 - تاريخ علماء الأندلس 499/2 - الجذوة ت 666 - المدارك 264/4.

قال القاضي عياض رحمه الله: «صاحب هذا الكلام لا يقال فيه قليل العلم كما قال ابن عبد البر، بل لا يصدر مثل هذا الا عن ذي بصر صحيح العلم»[1].

34- عبد الرحمن بن عيسى بن دينار توفي سنة 270 هـ كان من أهل العناية بالعلم، والحفظ للرأي والمسائل، سمع من مشايخ العلم بالأندلس ثم رحل إلى المشرق فلقي محمدا بن عبد الحكم وسمع منه[2].

35- محمد بن يوسف بن مطروح. كان أعرج وبذلك يعرف توفي سنة 271 هـ. كان رجلا معظما، وكان فيه ضجر وضيق صدر، فكان يقول: «انما هو طبع ابتليت به»[3].

قال أحمد بن خالد: «محمد بن يوسف بن مطروح: ممن عني بالعلم العناية الكاملة، عند رجال الأندلس، ثم رحل فلقي سحنون بن سعيد بالقيروان وأصبغ بمصر، وروى عنه كتاب: «منهاج القضاة». ولقي مطرف بن عبد الله، وروى عنه الموطأ... وكان حافظا للمسائل، وكان يتحلق في الجامع، ويقرأ عليه العلم، وقد روى عنه مشايخ قرطبة»[4].

36- يحيى بن قاسم بن هلال بن يزيد القيسي. توفي سنة 272 هـ. كان أحد العباد المجتهدين، اشتهر بالفضل، والورع، والزهد، وكثرة العبادة وكان فقيها في المسائل عالما بها.

ونقل لنا القاضي عياض كيفية صلاته وحسن عبادته فقال: «وصلى رجل إلى جانبه، فركع يحيى ركعتين طول فيهما، فلما فرغ قال له: لقد قرأت ما دمت في ركعتيك هاتين كذا وكذا. فقال له: يأخي: قال الله تعالى: «ليبلوكم أيكم أحسن عملا»[5]. ولم يقل أكثر عملا»[6].

1) المدارك 425/4- وانظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 34/1.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 368 - تاريخ علماء الأندلس 442/1- الجذوة ت 608 - المدارك 261/4.
3) المدارك 248/4.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 175 - وانظر ترجمته عند ابن الفرضي 639/2 - الحميدي ت 158 - القاضي عياض 248/4 - ابن فرحون 221/2.
5) سورة الملك آية رقم 2.
6) المدارك 427/4 - وانظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 611 - تاريخ علماء الأندلس 904/2 - جذوة ت 901.

37- أصبغ بن سفيان، يعرف بالمريض، توفي أيام الخليفة محمد رحمه الله، وكان من أفضل أهل زمانه، من أهل الحفظ للمذهب، وكان ابن باز يختلف إليه إلى محلة المرضى ويسمعه في بيته لقدره، وعلمه بفضله، وكان من أهل الفهم للمسائل والحفظ لها[1].

38- أصبغ بن خليل يكنى بأبي القاسم توفي سنة 273 هـ. كان صاحب الرياسة بالأندلس خمسين سنة، لا نظير له في الشورى وعظم القدر.

قال أحمد بن خالد: «كان أصبغ بن خليل حافظا للفقه عالما بالوثائق وعللها ورعا، في الفتيا»[2].

وكان شديد التعصب لرأي مالك، وأصحابه، وخاصة ابن القاسم من بينهم وبلغ به التعصب، فيما قاله ابن الفرضي وغيره. ان افتعل حديثا في رفع اليدين في الصلاة بعد الاحرام، وزعم أنه رواه عن الغازي بن قيس عن سلمة ابن وردان عن ابن شهاب عن الربيع بن خيثم عن ابن مسعود قال: صليت وراء رسول الله ﷺ وخلف أبي بكر سنتين وخمسة أشهر، وخلف عمر عشر سنين، وخلف عثمان اثني عشرة سنة، وخلف علي بالكوفة خمس سنين، فما رفع واحد منهم يديه إلا في تكبيرة الإحرام وحدها».

وحاول أحمد بن خالد الدفاع عن أصبغ بن خليل معللا ذلك بأنه لم يقصد الكذب على رسول ا لله ﷺ، وإنما ظهر له أنه يريد تأييد مذهبه.

قال القاضي عياض: «وهذا كلام من أحمد لا معنى له، وكل من كذب على النبي ص، فإنما كذب لتأييد غرض. ولو قال: أنه إنما كذب في السند وعلى غير النبي، إذ قد روى عن النبي أنه رفع أولا ثم لم يرفع بعد، بما جاء في الحديث عن النبي، هنا بمعنى ما أتى به هو، كان أشبه.

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 87 - تاريخ علماء الأندلس 154/1 - المدارك 159/5.
2) المدارك 251/4.

لكن الكذب في العلم أي نوع كان، مبطل لصاحبه. مسقط له بشهادة الزرو»[1]. وكان أصبغ شديد العداء لأهل الأثر، وكان يقول: «لأن يكون في تابوتي رأس خنزير، أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة»[1م].

كل هذا بسبب عداوته للإمام بقي بن مخلد. وكان ينهى الطلبة ويحذرهم من الاتصال ببقي، ويوصي آبائهم بعدم إرسالهم للأخذ عنه، ولهذا السبب كان قاسم ابن أصبغ يدعو عليه ويقول: هو الذي حرمني أن أسمع من بقي بن مخلد، ونهى أبي أن يحملني إليه»[1م].

ومع ذلك كان أصبغ بن خليل منسوبا إلى الصلاح والورع، شديد الورع والانقباض عن الحكام عاقدا للشروط بصيرا بها لا ينافسه أحد في هذا الباب.

وختم ابن حارث الخشني ترجمته بقوله: «وهو موصوف بالعلم والورع والخير إلا ما ظهر منه عند استعمال بقي بن مخلد رفع اليدين في الركوع على مذهب الشافعي، فإن أصبغ بن خليل عارض فعل بقي بن مخلد بحديث لا يوجد له أصل»[2].

39- سعيد بن يحيى بن إبراهيم بن مزين توفي سنة 273 هـ. بلغ سعيد هذا مبلغ السؤدد في العلم وأشركه الأمير محمد في الوثائق مع قاسم بن محمد[3].

40- وهب بن نافع الأسدي توفي سنة 273 هـ. كان فقيها مشاورا أيام الخليفة محمد. وهو أول من أدخل كتب أبي عبيد[4] إلى الأندلس[5].

41- إبراهيم بن محمد بن باز، يعرف بابن القزاز توفي سنة 274 هـ. كان فقيها زاهدا ورعا.

---

1) المدارك 251/4.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 80 - وابن الفرضي 150/1 - الحميدي ت 323 - الديباج 301/1 - نفح الطيب 47/2.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 510 - ابن الفرضي 292/1 - الحميدي ت 487 - المدارك 451/4.

4) هو أبو عبيد القاسم بن سلام البغدادي المتوفى سنة 224 هـ.

5) انظر أخبار الفقهاء والمحدثين ص 549 - تاريخ ابن الفرضي 875/2 - الجنوة ت 851 - المدارك 425/4.

قال ابن أبي دليم: كان فاضلا، زاهدا، حافظا للمذهب، متقنا له، ربما قرئت عليه المدونة والأسمعة ظاهرا فيرد الواو والألف، وكان كثير الملازمة للرباط والثغر، وكان لا يدخل الحمام»[1].

42- محمد بن سعيد الموثق المعروف بابن الملون توفي صدر أيام عبد الرحمن بن محمد. وكان فقيها بمذهب مالك حافظا له، ولم تكن له درجة في الرواية، وكان عالما بالوثائق من أبصر الناس بها له فيها تأليف حسن مشهور[2].

43- قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار توفي سنة 276هـ. عده القاضي عياض من أعلام مذهب مالك بالأندلس، وقال الخشني في ترجمته: «كان مذهبه مذهب النظر، قرأت له قديما بالقيروان كتبا حسنة ألفها على أصحابه القرطبيين من شاكلة رد الشافعي على أصحاب مالك، وكان الفقه أغلب على قاسم بن محمد من الرواية والأخذ عن الرجال... وكان كثير الإشتغال بالمناظرة حتى أنسته من العلم ما لو حفظه إنسان لكان به عالما»[3].

44- حسين بن يحيى بن إبراهيم بن مزين توفي سنة 276 هـ. كان عالما بالرأي فقيها مقدما[4].

45- زكرياء بن يحيى بن عبيد الثقفي المعروف بابن الشامة توفي سنة 276 هـ.بعد وفاة ابنه أحمد الفقيه بثمان سنين. كان من أهل العلم والفضل، وله رحلة سمع فيها من أهل العلم[5].

46- إبراهيم بن لبيب يعرف بابن الحائك توفي سنة 287 هـ. من أعلام

---

1) المدارك 443/4 ـ تاريخ ابن الفرضي 37/1 ـ جذوة ت 259 ـ الديباج 260/1.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 235 ـ تاريخ علماء الأندلس 646/2 ـ المدارك 452/4.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 485 ـ وترجمته في تاريخ علماء الأندلس 597/2 ـ جذوة ت 764 ـ المدارك 446/4 تذكرة الحفاظ 1 ج 648/2.

4) أخبار الفقهاء و المحدثين ص 154 ـ تاريخ علماء الأندلس 269/1 ـ الجذوة ت 437 ـ المدارك 442/4.

5) المدارك 451/4.

مذهب مالك، روى عن شيوخ الأندلس يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وابن حبيب وله رحلة[1].

47- قاسم بن أسباط بن الحكم المخزومي توفي سنة 279 هـ. كان له فضل ودين، واشتهر بالعبادة والورع، وكانت له حلقة بجامع قرطبة جلس فيها للفتيا[2].

48- محمد بن أسباط بن الحكم المخزومي توفي سنة 279 هـ. كان حافظا للفقه عاقدا للوثائق عالما بها[3].

49- إبراهيم بن قاسم بن هلال بن يزيد القيسي توفي سنة 282 هـ. كان متعبدا واشتهربالعبادة ، واتصف بالخير والصلاح. وكان له من الإمام سحنون منزلة.[4]

50 ـ عبد الواحد بن محمد بن عبد الواحد بن دينار توفي سنة 282 هـ. فقيه حافظ بلغ مبلغ أكابر أهله في العلم، وكان خيرا ناسكا[5].

51- عبادة بن علكدة الرعيني توفي سنة 282 هـ. كان شيخا خيارا وكان يذهب مذهب الرأي والمسائل. وكان أبوه علكدة أيضا من أهل العلم[6]

52- محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن قيس توفي سنة 282 هـ. من أعلام مذهب مالك وأعيانه بالأندلس، سمع من شيوخ الأندلس ثم رحل إلى المشرق والتقى بكبار العلماء وسمع منهم، قال ابن أبي دليم: «كان له بصر بالوثائق ونفاذ في معانيها، وعلم الفقه واللغة، وكان مشاورا في الأحكام، ذا زهد، وورع، وفضل، وعفة، وانقباض عن السلطان وأصحابه»[7].

---

1) تاريخ علماء الأندلس 38/1 ـ المدارك 442/4.
2) انظر أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 495 ـ تاريخ علماء الأندلس 600/2 ـ المدارك 426/4
3) انظر أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 215 ـ تاريخ علماء الأندلس 644/2 ـ المدارك 426/4.
4) تاريخ علماء الأندلس 38/1 ـ المدارك 427/4.
5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 426 ـ تاريخ علماء الأندلس 494/2 ـ المدارك 434/4.
6) المدارك 453/4.
7) المدارك 449/4.

53- أحمد بن مروان توفي سنة 286 هـ. كان كثير الجمع للحديث والرأي حافظا لما روى من ذلك.

قال ابن أبي دليم: «هو الذي أعان العتبي على تأليف المستخرجة»[1].

54- محمد بن وضاح بن بزيغ، صاحب بقي بن مخلد بهما أصبحت الأندلس دار حديث توفي سنة 386 هـ. كان من القراء، وفقيها، محدثا[2].

55- محمد بن غالب يعرف بابن الصفار توفي سنة 290 هـ. كان حافظا للفقه عالما بالشروط متقدما فيه، ذا جاه وقدر، دارت عليه الفتيا مع عبيد الله بن يحيى، وابن لبابة وأصحابهم.

قال أحمد بن سعيد: «له عناية ثابتة، وفهم بالفقه والوثائق، ولم يكن من الحديث هناك، كان بابه الفقه، وأعجب ما كان في الوثائق، ولم يتجسر في علم الفتوى ولكنه كان فطنا حسن الولوج»[3].

56- عبد الرحمن بن محمد بن أبي مريم يعردف بابن البغوي توفي سنة 290 هـ. كان من خيار المسلمين وفضلائهم، ومن أهل الكرم والصبر والانقباض، والاستغناء بما له عن المطاعم. روى عن يحيى بن يحيى وابن حبيب ونظرائهما[4].

57- عبيد الله بن عبد المالك بن حبيب توفي سنة 290 هـ. عده القاضي عياض من أعيان مذهب مالك بقرطبة ووصفه بالصلاح[5].

58- جعفر بن يحيى بن إبراهيم بن مزين. بيته بيت نباهة وعلم توفي سنة 291 هـ. قال القاضي: «وكان فقيها مقدما وجيها معدودا في العلماء»[6].

---

1) المدارك 453/4 - وترجمته في تاريخ علماء الأندلس 64/1.

2) الخشني ص 183 - ابن الفرضي ت 250/2 - الحميدي ت 291 - القاضي عياض 435/4 - وغيرها.

3) المدارك 158/5 - وانظر أخبار الفقهاء والمحدثين ص 215 - ابن الفرضي 657/2 - الحميدي ت 127 - الديباج 227/2

4) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 154 - ابن الفرضي 264/1 - جذوة ت 437 - المدارك 442/4.

5) المدارك 434/4

6) المصدر السابق 452/4.

59- عبد الله بن محمد بن قاسم توفي سنة 292 هـ. كان من الفقهاء الذين اعتنوا برأي الإمام مالك ونظروا فيه نظرا حسنا، ولكنه كان يميل إلى علم داود، كلفا بالحجة. قال عياض: «رحل فلقي المزني وداود القياسي بالعراق، وكتب كتبه وأدخلها إلى الأندلس، فأخلت به عند فقهاء وقته»[1].

قال ابن حارث: «قال لي أحمد بن عبادة: «كان عبد الله بن محمد هذا أحد النبلاء، وكان عينا من عيون هذا البلد في الفضل والعلم»[2].

60- محمد بن قاسم بن هلال بن يزيد بن عمران القيسي توفي سنة 293 هـ. كان عابدا مجتهدا عاقلا وقورا. قال ابن أبي دليم : «كان من أهل الفقه والورع والفضل معروفا به، ودخل العراق واجتمع هناك بالسماع ببقي بن مخلد.»[3]

61 ـ محمد بن أبي حجيرة توفي سنة 293 هـ. كان من أهل الخير والفضل وقوام الطريقة، معدودا من أعلام مذهب مالك بقرطبة[4].

62- زياد بن محمد بن عبد الرحمن. حفيد شبطون توفي سنة 293 هـ. اعتنى بطلب العلم وجمعه، وكان فاضلا ورعا[5].

63- محمد بن موسى بن منفلت الكناني توفي سنة 294 هـ. اعتنى بطلب العلم وبرع فيه، وكان حافظا للمسائل روى عن ابن مطروح، وابن وضاح[6].

64- يحيى بن عبد العزيز يعرف بابن الخراز توفي سنة 295 هـ. كان مشاورا مع عبيد الله بن يحيى ونظرائه أيام الأمير عبد الله، وكان موصوفا بالتواضع. عده القاضي عياض من أعيان مذهب مالك مع أنه كان يميل إلى مذهب

---

1) المصدر السابق 429/4- أخبار الفقهاء والمحدثين ص 323 ـ تاريخ علماء الأندلس 378/1.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 323.

3) المدارك 429/4 ـ أخبار الفقهاء والمحدثين ص 212 ـ تاريخ علماء الأندلس 655/2 ـ جذوة ت 133.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 244 ـ ابن الفرضي 656/2 ـ الحميدي ت 470 ـ المدارك 159/5.

5) الخشني ص 154 ـ ابن الفرضي 281/1 الحميدي ت 440 ـ المدارك 441/4.

6) الخشني ص 256 ـ ابن الفرضي 656/2 الحميدي ت 138 ـ المدارك 159/5.

الشافعي ودرس مختصر المزني ورسالة الشافعي، كما عمل على نشر الفقه المالكي وتدريس كتب مالكية الأندلس ونشرها بالقيروان[1].

قال ابن الفرضي: «سمع الناس منه بالقيروان «المستخرجة» للعتبي، وغير ذلك من حديثه»[2].

65- عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي توفي سنة 298 هـ. كان عاقلا، كريما عظيم المال والجاه، مقدما في المشاورين في الأحكام، منفردا في رئاسة البلد غير مدافع. قال القاضي عياض: «وكان فقهه فقه الشيوخ ولم يكن بالراسخ فيه»[3].

قال أحمد بن سعيد: «كان عظيم القدر، جليل الحرمة، نافذ الأمر، تقيا، شيخا دينا صالحا عاقلا، تجري كتبه بالمشرق، ويجوز أمره في الآفاق، وبجوده تضرب الأمثال»[4].

وحكي النضر بن سلمة القاضي قال: «أتاني عبيد الله بن يحيى وأنا قاض في حياة بقي بن مخلد، فقال لست والله أرضى أن تستشيرني مع بقي بن مخلد في مجلس واحد، فإن أردت شيئا فوجه في في وقت وفيه في آخر، ولا تجمعنا جميعا. قال فلم أمت حتى أرسل الأمير في ولد بقي بن مخلد، وفي عبيد الله فشاورهما في مجلس واحد.

وعاد عبيد الله، أحمد بن بقي بن مخلد المذكور، من علة أصابته فلما خرج لقيه بعض إخوانه، فقال له: بالأمس نابذت أباه، واليوم تواصل ابنه.

فقال له عبيد الله: لكل زمان حكمه، وقد مضى ذلك الزمان، وهذا زمان آخر، عمري فيه مدبر، وعمر هذا الحدث وسؤدده مقبل، وأنا أكره أن أورث عداوتي لولدي»[5].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 608 ـ تاريخ علماء الأندلس 907/2ـ المدارك 157/5.
2) تاريخ علماء الأندلس 907/2.
3) المدارك 422/4 ـ وانظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 340 ـ تاريخ علماء الأندلس 427/1 ـ جذوة ت 581 ـ سير أعلام النبلاء 531/13ـ الديباج 462/1.
4) المدارك 422/4.
5) المدارك 422/4.

66- أحمد بن يحيى بن يحيى الليثي. يعرف بالثائر توفي سنة 297 هـ. كان عالما بالفقه متصرفا في كثير من العلوم، أديبا متفننا شاعرا مجيدا[1].

67- يحيى بن زكرياء بن يحيى الثقفي يعرف بابن الشامة توفي سنة 298 هـ. من أعلام مذهب مالك بقرطبة كان صالحا عابدا، ثقة مأمونا[2].

68- إسماعيل بن البشر التجيبي جد ابن الأغبش توفي أيام الأمير عبد الرحمن من طبقة يحيى بن يحيى، وكان مفتيا أيام الأمير الحكم بن هشام وابنه عبد الرحمن، وولي الصلاة في عهده[3].

69- عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن دينار توفي سنة 300 هـ. كان فقيها زاهدا، بيته بيت علم، وكان صاحب مسائل، وحفظ للرأي، لا يخلطه بغيره[4].

ومن أعلام مذهب مالك الذين استقروا بمدينة قرطبة وعملوا على نشر فقهه وتدريسه في القرن الثالث الهجري ولم نقف على تاريخ وفياتهم غير أننا تأكدنا من خلال الشيوخ الذين أخذوا عنهم مباشرة أنهم من فقهاء القرن الثالث الهجري فارتأينا إدراجهم في آخر قائمة فقهاء قرطبة فمنهم:

70- داود بن جعفر بن الصغير كان فاضلا لبيبا عده القاضي عياض من أعلام مذهب مالك. سمع من مالك، والدراوردي، ومعاوية بن صالح وابن عيينة، وزكرياء بن منظور.

وروى عنه ابن وهب، وابن القاسم، ومن الأندلسيين حسين بن عاصم والأعشى، ومطرف بن عبد الرحمن بن قيس ومحمد بن وضاح.

---

1) تاريخ علماء الأندلس 62/1 - الجذوة ت 257 - المدارك 160/5 - الديباج 154/1.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 615 - تاريخ علماء الأندلس 909/2 - الجذوة ت 890 - المدارك 162/5

3) تاريخ علماء الأندلس 130/1 - المدارك 116/4.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين ص437 - تاريخ علماء الأندلس 557/2 - جذوة ت 674 - المدارك 434/4.

قال مطرف بن قيس: «كان داود بن جعفر لبيبا فاضلا كتبت عنه نحو من ثلاثة آلاف حديث أو أكثر»[1].

71- موسى بن الفرج يلقب بالشبجيلة، كان فقيها في المسائل على مذهب مالك رحمه الله، وكانت له رحلة لقي فيها أشهب بن عبد العزيز وعبد الرحمن بن القاسم، قال محمد بن حارث: قال لي يعلى بن سعيد: حكى لي بعض الشيوخ أن عبد الرحمن بن القاسم صاحب مالك دعا على موسى بن فرج ألا يبارك الله عز وجل في علمه لنميمة كان يدور بها بينه وبين أشهب، فعرفت فيه إستجابة دعوة الرجل الصالح رحمه الله[2].

72- وهب بن نافع الأسدي من أعلام المذهب المالكي في القرن الثالث الهجري قال الخشني: «كان فقيها مشاورا في أيام الخليفة محمد رضي الله عنه، وكانت له رحلة سمع فيها من سحنون، ومن الحسن بن عرفة، ومن أبي الطاهر»[3].

73- عبد الودود بن سليمان: كان رجلا صالحا فاضلا، سمع من أصبغ، وروى العتبي عنه سماعا من أصبغ، وأدخله «المستخرجة»، وكان من أهل الحفظ للمسائل[4].

74- محمد بن عبد الملك بن حبيب، كان عالما فاضلا، روى عن أبيه وهو أعلى الرواة عن أبيه[5].

75- يحيى بن راشد: كان معتنيا بالعلم جامعا له، سمع من عبد الملك بن حبيب وأبان بن عيسى وغيرهم من شيوخ الأندلس، قال ابن حارث: «كان يعنى بالمسائل والرأي على مذهب مالك، وكان يكتب الوثائق والشروط»[6].

---

1) المدارك 346/3 ـ وانظر الخشني ص 145 ـ جذوة ت 430 ـ الديباج ج 359/1.
2) الخشني ص 288 ـ ابن الفرضي 850/2 ـ الحميدي ت 792 ـ المدارك 143/4.
3) أخبار الفقهاء و المحدثين ص 459 ـ تاريخ علماء الأندلس 875/2 ـ جذوة ت 851 ـ المدارك 441/4.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 429 ـ تاريخ علماء الأندلس 503/2ـ المدارك 262/4.
5) المدارك 434/4.
6) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 613ـ المدارك 454/4.

76- عمر بن قردوم: عده عياض من أعلام المذهب المالكي في القرن الثالث الهجري، وكان حافظا للمسائل[1].

77 ـ محمد بن عيسى بن دينار: بيته بيت علم وفقه، عاش في القرن الثالث الهجري، وكان عالما زاهدا[2].

78- محمد بن عبد الرحمن بن دينار: عده القاضي من الفقهاء المالكية وكانت له رحلة[3].

79- أيوب بن سليمان بن صالح بن هاشم بن غريب توفي سنة 301 هـ. كان إماما في رأي مالك وأصحابه متقدما في الشورى. دارت عليه الفتيا في وقته، وعلى محمد بن لبابة[4].

2- فقهاء قبرة:

مدينة قبرة تقع قبلة من قرطبة على مسافة ثلاثين ميلا، وهي مدينة كبيرة، أزلية من بنيان الأوائل، خصيبة كثيرة الفواكه، غزيرة المياه والعيون والبساتين، ينسب إليها جماعة من العلماء وأعيان مذهب مالك، ذكر منهم صاحب معجم البلدان جماعة[5]. ومن الفقهاء المالكية الذين اختاروا مدينة قبرة واستقروا بها، وعملوا على نشر مذهب مالك بها، قبل القرن الرابع الهجري:

1- منذر بن الصباح بن عصمة توفي سنة 255 هـ. كان من أعلام مدينة قبرة المعتنين بالفقه والحديث، وولي القضاء بموضعه[6].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 446 ـ تاريخ علماء الأندلس 542/2 ـ المدارك 454/4.
2) المدارك 262/4.
3) نفس المصدر السابق.
4) المدارك 449/4.
5) ذكر ياقوت الحموي جماعة من علماء قبرة منهم : تمام بن وهب القبري، عبد الله بن يونس المرادي، محمد بن يوسف بن سليمان الجهني. معجم البلدان ص 312 ـ وانظر وصف مدينة قبرة في (صفة جزيرة الأندلس ص 149 الاحاطة 11/1.
6) المدارك 213/4.

2- أحمد بن مدرك القلديني من علماء قبرة، سمع من يحيى بن يحيى وغيره من أعلام مذهب مالك، وكان بصيرا بالفتيا على مذهب مالك[1].

3- أصبغ بن مالك بن موسى الزاهد توفي سنة 299 هـ. سمع من محمد ابن وضاح وصحبه نحوا من أربعين، وكان ابن وضاح يجله ويعظمه ويقصده لزيارته ببلده قبرة قبل استيطانه قرطبة، وكان بيته مألفا للعباد وضيفا لهم، وجعل داره حبسا على من كانت هذه صفته، من المتبتلين والقراء، والمتنسكين[2].

4- شيبان من أعلام قبرة، وفقهائها، وكان صاحبا لأصبغ بن خليل وروى عن محمد بن وضاح، وكان فاضلا[3].

5- تمام بن وهب، من علماء قبرة اعتنى بطلب العلم، فسمع من محمد بن وضاح وكان حافظا للمسائل والرأي، وكان رجلا صالحا[4].

3- **فقهاء فحص البلوط**[5]:

مدينة فحص البلوط في الشمال الشرقي من قرطبة وهي مدينة عامرة ذات معادن وبساتين، أسواقها عامرة، وينسب إليها عدد من كبار العلماء والصالحين، من أشهرهم الفقيه المتمكن قاضي الجماعة المنذر بن سعيد البلوطي[6].

استقر بها جماعة من الفقهاء المالكية في القرن الثالث أذكر من بينهم :

1- عبد الجبار بن فتح بن منصور البلوي توفي سنة 256 هـ. سمع من

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 51 ـ تاريخ علماء الأندلس 73/1 ـ المدارك 473/4.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 88 ـ تاريخ علماء الأندلس 153/1 – المدارك 171/5.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 532 ـ تاريخ علماء الأندلس 345/1.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 122 ـ تاريخ علماء الأندلس 180/1 ـ جذوة ت 343 ـ المدارك 140/5.
5) انظر وصف البلوط في صفة جزيرة الأندلس ص 140 ـ 141 ـ ومعجم البلدان 492/1.
6) المنذر بن سعيد البلوطي : كان متفننا في ضروب من العلوم، كثير المناقب والخصال الحميدة، غير مدافع مع ثبات الجنان وجهارة الصوت، وحسن الترتيل، وأخباره مع الخليفة الناصر معروفة شائعة. انقاذه لمجلس الخليفة يوم الوفود بالقاء خطبته الشهيرة بعدما عجز أبو علي القالي. ونصحه للأمير يوم انتهى من بناء قبة الزهراء. وغيرها مما ذكرته كتب الطبقات ـ انظر قضاة قرطبة ص 237 ـ نفح الطيب 347/1 ـ 352 ـ 106/2 ـ 265/3 ـ جذوة 555/2.

الأعشى، وابن حبيب، وأبي زيد، وعبد الأعلى، والعتبي، وكانت له رحلة، وذكر محمد عمر بن لبابة: «أنه لم ير بقرطبة فقيها زاهدا سواه»[1].

2- عبد الأعلى بن وهب ابن عبد الأعلى توفي سنة 261 هـ. كان رجلا عاقلا، حافظا للرأي، مشاورا في الأحكام مع الشيوخ يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وابن حبيب وأصبغ[2].

قال في المدارك: «وكان يزن بالقدر، وكان قد طالع كتب المعتزلة، ونظر في كلام المتكلمين، وكان يحيى بن يحيى وابن حبيب، وابراهيم بن حسين بن عاصم يطعنون عليه ذلك أشد الطعن[3]

3- أبو خالد سعيد بن سليمان الغافقي من أعلام فحص البلوط، ولي قضاء إلبيرة للأمير محمد بن عبد الرحمن، ثم ولي قضاء وشقة، وكان أبوه سعيد ولي قضاء الجماعة مرتين، وبه يضرب المثل في العدل.

قال ابن الفرضي: ولي القضاء أربعة فاتصل العدل بهم في الآفاق، دحيم بن اليتيم في الشام، والحارث بن مسكين بمصر وسحنون ابن سعيد بالقيروان وأبو خالد سعيد بن سليمان البلوطي بالأندلس»[4].

4- **فقهاء جيان:**

مدينة جيان تقع جنوب شرق قرطبة وهي مدينة جليلة كثيرة الخصب، رخيصة الأسعار، كورتها من أشرف الكور، في طيب بقعتها، ورفع بذرها وكثرة خيرها، ولها أقاليم كثيرة وقرى عامرة، اشتهر أهلها بتربية دود الحرير. وبها مسجد جامع عظيم بناه الإمام عبد الرحمن بن الحكم وينتمي إليها علماء جلة[5] أذكر من بينهم أعلام المدرسة المالكية في القرن الثالث الهجري، فمنهم:

---

1) انظر أخبار الفقهاء المحدثين ص 420 - ابن الفرضي 485/2 - جذوة ت 665 - المدارك 264/4.
2) الخشني ص 406 - ابن الفرضي 444/1 - الحميدي 654 - المدارك 245/4.
3) المدارك 245/4.
4) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 474/1 - ت 477.
5) قال الحميري: "ومن جيان الحافظ أبو علي الجياني الإمام الضابط. وأنشد بعض أهل جيان عند الخروج عند الخروج منها بتغلب العدو عليها: =

1- محمد بن إدريس ابن أبي سفيان الأنصاري توفي سنة 275 هـ. كان رجلا صالحا فقيها ثقة، سمع من يحيى بن يحيى، ورحل فسمع من سحنون بالقيروان وبالبصرة من العباس بن الوليد القريشي وغيره[1].

2- يحيى بن أيوب بن خيار بن خطاب بن مقسم الزهري[2]. كان عالما بالرأي متفننا حاذقا بالكلام في المسائل، عاقدا للشروط، وألف في ذلك كتابا وكان كثير الحكاية عن سحنون.

قال ابن حارث في ترجمته: «كانت له رحلة لقي فيها سحنون بن سعيد وغيره من أهل العلم، وكان عالما بالرأي متفننا، وكان أصدق بالكلام في المسائل وأشهر في الفقه من محمد بن إدريس، وله كتب مؤلفة في الوثائق حسان»[3].

3- قاسم بن هارون بن رفاعة بن ثعلبة عده القاضي عياض من أعلام مذهب مالك بالأندلس فقال: «كان فقيها بحاضرة جيان، وحج، توفي في أول ولاية الأمير عبد الله»[4].

4- محمد بن عبد البر الكلابي توفي سنة 283 هـ. كان من أهل العلم والفقه بمدينة جيان. أخذ عن يحيى بن يحيى وسمع منه، وأدرك عبد الملك ابن حبيب، وكان من أهل الورع فاضلا، وكان بصيرا بالفرض والحساب[5].

=
أودعكم أودعكم جياني ... وأنثر عبرتي نثر الجمان
وإني لا أريد لكم فراقا ... ولكن هكذا حكم الزمان

ومن أهل جيان الأستاذ أبو ذر مصعب محمد بم مسعود بن عبد الله بن مسعود الحنسي المعروف بابن أبي ركيب وهو القائل بعد خروجه من جيان :

أجيان أنت الماء قد حيل دونه ... وإني لظمآن إليك وصادي
ذكرتك إذ هبت شمال وإذ بدا ... لعيني من تلك المعالم تادي
متى ما أرد سيرا إليك تردني ... مخافة أشاد هناك عوادي

انظر : " صفة جزيرة الأندلس" ص 70. معجم البلدان ص 167.

1) المدارك 455/4.
2) قال عياض في نسبه يحيى بن أيوب بن خالد بن حيان. المدارك 456/4.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 616 - وانظر تاريخ علماء الأندلس 904/2.
4) المدارك 457/4.
5) أخبار الفقهاء والمحدثين 209 – تاريخ علماء الأندلس 646/2.

5- طوق بن عمرو بن شبيب التغلبي توفي سنة 285 هـ. كان من أهل العناية بالعلم، حافظا للمذهب والتفسير والأثر، وله فضل وورع[1].

6- محبوب بن قطن بن عبد الله. كان رجلا صالحا فقيها في المسائل بلغ الرياسة في الفقه ببلده جيان. قال الخشني في ترجمته: «كان من العلماء سمع بالأندلس من مشايخ العلم، ثم رحل إلى المشرق فسمع من جماعة من أهل العلم منهم: عبد الملك بن صالح الجهني كاتب الليث بن سعد، حدثه عن معاوية بن صالح الحمصي ثم قدم الأندلس فرجع إلى بلده جيان، وكانت له رياسة عظيمة نحو الأربعين سنة». وقال: «أخبرني أصبغ بن مثنى أنه سمع أبا محمد الجياني يقول: «كنت أجاور محبوب بن قطن في السكنى بجيان، وكنت أرى قوما يختلفون إليه الأربعة أيام والخمسة ونحوها، وقوما يختلفون إليه الأربعة أشهر والخمسة والستة، قال محمد: فخلوت بمحبوب بن قطن ذات يوم، فقلت له: أصلحك الله، أريد أن أسألك عن شيء، وأنا أستحي، فقال" سل عما بدا لك فقلت: رأيت قوما يختلفون إليك الأربعة أيام والخمسة ونحوها، وقوما يختلفون إليك شهورا، فقال لي المحبوب، ما الذي سبق إليك في هذا الأمر؟ قال فقلت له: وقع بنفسي في الذين يترددون عليك الأيام اليسيرة أنهم يهدون إليك، وأن الذين يطول اختلافهم لا يهدون إليك شيئا، فقال محبوب: بيس ما ظننت، معاذ الله أن يكون هذا مذهبي أن آخذ من أحد شيئا، غير أنه يأتيني الرجل العاقل فأشير عليه بالرأي الذي أراه صوابا، فيحتمل عليه فتتم حاجته في أسرع شيء، ويأتيني من لا عقل له فأشير عليه فيطرح رأيي ويحتمل على رأي نفسه، فذلك يطول سببه»[2].

7- هاشم اللخمي، كان من أعلام الفقه المالكي بمدينة جيان، قال ابن حارث في ترجمته: «كان من مفقهاء جيان، وكانت له رحلة لقي فيها سحنون بن سعيد وغيره من أهل العلم»[3].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 163 ـ تاريخ علماء الأندلس 363/1 ـ المدارك 455/4.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 301 ـ تاريخ علماء الأندلس 812/2 ـ جذوة ت 816.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 543 ـ تاريخ علماء الأندلس 887/2 ـ جذوة ت 861 ـ المدارك 455/4.

8- نمر بن هارون بن رفاعة بن مفلت توفي سنة 303 هـ. كان من الفقهاء بحاضرة جيان، وعني بالأخذ والرواية عن بقي بن مخلد، ومحمد بن عبد السلام الخشني، وكان من أهل الحديث[1].

9- فرج بن زرقون كان من أعلام مدرسة مالك وفقهائها بحاضرة جيان، وكان عالما بالرأي متفننا حاذقا بالكلام في المسائل، عاقدا للشروط، ألف كتابا في الشروط[2].

10- مطرف بن عبد الرحمن. كان حافظا للمسائل فقيها ببلده، وله رواية، ورحلة سمع فيها من محمد بن عبد الحكم، وأخيه سعد، وكان يرحل إليه[3].

5- **فقهاء إستيجة:**

مدينة إستيجة مدينة قديمة تقع في الجنوب الغربي من قرطبة على مسافة عشرة فراسخ، تطل على نهر سنجل الذي يصل إلى غرناطة، وهي مدينة واسعة الأرباض عامرة الأسواق.

قال الحميري: «وهي مدينة قديمة لم يزل أهلها في جاهلية وإسلام على انحراف وخروج عن الطاعة... وكان أهل إستيجة ممن خلع وخالف، فافتتحها عبد الرحمن بن محمد على يد بَدْر الحاجب سنة 300 هـ. فهدم سورها ووضع بالأرض قواعدها، وألحق أعاليها بأسافلها»[4].

ورغم ما ذكر عن أهل هذه المدينة من انحراف وخروج عن الطاعة، فإنها أنجبت لنا أعلاما من الفقهاء، أذكر بعض من وجد منهم في القرن الثالث الهجري:

1- كرز بن يحيى بن محرز الصدفي، توفي في إمرة الأمير عبد الرحمن بن

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 311 - تاريخ علماء الأندلس 869/2 - جذوة ت 840 - المدارك 227/5.
2) تاريخ علماء الأندلس 587/2 - المدارك 456/4.
3) تاريخ علماء الأندلس 834/2 - المدارك 456/4.
4) انظر استيجية في صفة جزيرة الأندلس ص 14 - معجم البلدان ص 59.

الحكم، وكان من أعلام مدرسة الإمام مالك. قال عنه الخشني: «روى عن عبد الملك ابن حبيب، وكان يفضله على كل من قدم عليه من البلدان، ويصفه بالذكاء وحسن الفهم»[1].

2- عبد الله بن حمدون السلمي، توفي سنة 240 هـ. من أعلام مذهب مالك بالأندلس، كانت له رحلة التقى فيها بسحنون وروى عنه[2].

3- عبد الرحمن بن موسى الهواري أبو موسى. من أوائل الأندلسيين الذين رحلوا والتقوا بالإمام مالك رحمه الله، وأخذوا عنه الموطأ، وأدخلوه الأندلس، وذلك في أيام عبد الرحمن بن معاوية الداخل، وكان أبو موسى ذا سمت ووقار. إذا قدم قرطبة لا يتقدم أحد من أعيانها للفتيا، لا عيسى، ولا يحيى، ولا سعيد بن حسان، حتى يرحل عنها توقيرا له وتعظيما لمكانته العلمية[3].

4- أمية بن عبد الله، توفي سنة 296 هـ. كان عالما فقيها، روي عن عبيد الله بن يحيى وغيره من أهل العلم[4].

5- إبراهيم بن عيسى المرادي توفي قرب ثلاثمائة. من أعلام مذهب مالك، روى عن العتبي وابن مزين، قال القاضي عياض في ترجمته: «وكان حافظا للفقه بصيرا بالمذهب طاهرا حسن المذهب»[5].

6- عيسى الأشج، كان من أهل العلم والفقه، وكانت له رحلة سمع فيها من سحنون بن سعيد وغيره[6].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 164 - تاريخ علماء الأندلس 623/2 - جذوة ت 785 - المدارك 274/4.

2) المدارك 419/4 - أخبار الفقهاء والمحدثين ص 330 - تاريخ علماء الأندلس 375/1.

3) انظر ترجمته مفصلة في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 355 - تاريخ علماء الأندلس 439/1 - المدارك 343/3.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص296 - تاريخ علماء الأندلس 161/1.

5) المدارك 470/4.

6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 436 - تاريخ علماء الأندلس 577/2.

7- أصبغ بن زياد بن نافع النصري، كان من أهل الوثائق والفقه والتصرف[1].

8- موسى بن أزهر الأموي كان فقيها فصيحا فاضلا بصيرا باللغة خيرا حافظا للمشاهد والتفسير[2].

المبحث الثاني: توزيع الفقهاء بالمنطقة الجنوبية :

1- فقهاء الجزيرة الخضراء:

يقال لها جزيرة أم حكيم[3]. وهي على ربوة مشرفة على البحر وهي مدينةطيبة رفيقة بأهلها، جامعة لفائدة البر والبحر قريبة المنافع من كل وجه، لأنها وسطى مدن الساحل وأقرب مدن الأندلس إلى مجاز العدوة ومنها تغلب ملوك الأندلس على ما تغلبوا عليه من بلاد إفريقية. فهي أول مدينة افتتحت من الأندلس في صدر الإسلام سنة 90 هـ. من الهجرة على يد موسى بن نصير[4].

وينسب لمدينة الجزيرة الخضراء عدد من أعلام مدرسة الإمام مالك بن أنس رحمه الله أذكر بعض من استقر بها في هذه المرحلة :

1- عباس بن ناصح الثقفي، من أعلام الجزيرة الخضراء، وفقهائها عده القاضي عياض من أعيان مذهب مالك بالأندلس، إلا أنه اشتهر بالشعر ومدح الملوك[5].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 88 - تاريخ علماء الأندلس 153/1 - المدارك 74/5 - وجعل صاحب البغية سنة وفاته 304 هـ انظر بغية الملتمس ت رقم 575.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 290 - وقد حدد تاريخ وفاته في سنة 306 هـ.

3) يقال لها جارية أم حكيم، وهي جارية طارق بن زياد مولى موسى بن نصير كان حملها معه فخلفها هذه الجزيرة فنسبت إليها. وعلى مرسى أم حكيم مدينة الجزيرة الخضراء. وأهل الجزيرة هذه هم الذين أبوا أن يضيفوا موسى والخضر عليهما السلام، وبها أقام الخضر الجدار وخرق السفينة، والجلندي هو الذي كان يأخذ كل سفينة غصبا، حكي ذلك عن وكيع بن الجراح. (صفة جزيرة الأندلس ص 73- 74)

4) وانظر وصف الجزيرة الخضراء في معجم البلدان ص 162 - ترصيع الأخبار لأحمد العذري ص 2- 3- 4.

5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 459 - تاريخ علماء الأندلس 565/2 - المدارك 268/4 - نفح الطيب 343/1.

وكان عباس أثيرا عند الخليفة الحكم يكثر مواكبته والانس به في المغازي ويعجب من فصاحته، وهو، وابنه، وابن ابنه شعراء»[1].

2- سعد بن موسى الطائي من أعلام الجزيرة الخضراء وفقهائها قال ابن الفرضي: «كان معتنيا بالعلم، ورحل إلى المشرق فلقي أصبغ ابن الفرج[2] وحرملة ابن يحيى التجيبي وغيرهما، وكان فقيه موضعه مقصودا في السماع منه»[3].

3- عبد الله بن محمد بن بدرون توفي سنة 301 هـ. من أعلام الجزيرة الخضراء وفقهائها، اشتهر بالفضل والزهد والورع، وكان بليغا فائقا في البلاغة بصيرا باللغة والإعراب.

قال ابن الفرضي: «سمع بقرطبة سنة أربع وأربعين أو سنة خمس وأربعين من العتبي وعبد الله بن محمد بن خالد، ورحل سنة خمسين ومائتين، فلقي من أصحاب ابن وهب : محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وعبد الرحمن بن أخي ابن وهب، وأحمد بن عبد الرحيم البرقي، ولقي بالقيروان محمد بن سحنون"[4].

4 ـ عبد الوهاب بن عباس بن ناصح الثقفي، من أهل العلم والفقه بالجزيرة، قال القاضي عياض : "بيته بيت ذلك البلد في العلم والرياسة، رحل مع ابن مزين وابن مطروح مترافقين، فسمع من سحنون، وأصبغ، وشارك ابن مزين، وابن مطروح مترافقين، فسمع من سحنون، وأصبغ، وشارك ابن مزين، وابن مطروح في رجالهما، وكان شاعرا"[5].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 459.

2) هو أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع، أفقه أهل مصر، وأعلمهم برأي مالك، عليه تفقه ابن المواز، وابن حبيب، وأبو زيد القرطبي، والبرقي، وابن مزين، وعبد الأعلى القرطبي، وغيرهم، توفي سنة 224هـ. المدارك 17/4.

3) تاريخ علماء الأندلس 317/1ـ أخبار الفقهاء والمحدثين ص 522.

4) تاريخ علماء الأندلس 380/1 ـ أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 33 ـ جذوة ت 524 ـ المدارك 268/4.

5) المدارك 268/4.

2 ـ **فقهاء شذونة :**

مدينة شذونة من الكور المجندة جليلة القدر، نزلها جنود فلسطين من العرب، وفيها كانت الهزيمة على لذيق حين فتحها المسلمون سنة 92 هـ. وهي جليلة القدر، جامعة لخيرات البر والبحر، كريمة البقعة عذبة التربة، يفيض مياهها بلا ندوى مع المحل ثمارها، وقد لجأ إليها عامة أهل الأندلس سنة 136هـ. وكانت الأندلس قد قحطت ستة أعوام[1].

وينتسب إلى هذه المدينة عدد من أعلام المذهب المالكي في القرن الثالث الهجري أذكر من بينهم :

1 ـ الفرج بن كنانة توفي بعد سنة 200 هـ. كان من أهل العلم والعبادة وله رحلة سمع فيها من عبد الرحمن بن القاسم وغيره من أهل العلم.

قال أحمد بن عبد البر : "كان فارسا شجاعا، عربيا شريفا، حكما، جزلا خيرا، فاضلا، ولي إثر ابن بشير، فسلك سبيله، وكان صاحب الفتيا في حكومته، يعطي طوابعه في كل أحد من قرابة السلطان، ووزرائه فلا يرد له طابع"[2].

قال ابن أيمن : "كان للفرج قدر جليل في الناس ومكان مكين عند السلطان وله عقب فاش بشذونة، ذو نباهة، تردد فيهم قضاء بلدهم"[3].

2 ـ سليمان بن حجاج من أعلام القرن الثالث الهجري، كان من أهل التقدم في العلم والورع والتعبد. كان نظيرا لمحمد بن زياد، وكان محمد بن زياد قد سمع من أصبغ بن الفرج[4].

3 ـ محمد بن زياد الشذوني : كان من أهل الفضل والعناية بالعلم وحفظ الرأي. رحل إلى المشرق فسمع من أصبغ بن الفرج.

---

1) صفة جزيرة الأندلس ص 100 ـ معجم البلدان ص 236.

2) المدارك 114/4 ـ أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 475 ـ تاريخ علماء الأندلس 586/2 ـ المرقبة العليا ص 53.

3) المدارك 114/4.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 502 ـ تاريخ علماء الأندلس 326.

قال خالد بن سعد : سمعت عبد الله بن محمد ابن أبي الوليد الأعرج يقول : حدثني محمد بن زياد الشذوني وكان من الخاشعين"[1].

3 ـ **فقهاء رية**

مدينة رية : كورة واسعة بالأندلس متصلة بالجزيرة الخضراء في قبلي قرطبة، نزلها جند الأردن من العرب، وهي كثيرة الخيرات[2].

قال في معجم البلدان : "رية : بفتح أوله وتشديد ثانيه، ينسب إليها ريي"[3].

قال أبو عبد الله : "الرواية هو البعير الذي يستسقى عليه الماء، والرجل المستقي أيضا راوية، يقال رويت على أهلي أروي"[4].

واجتمع بمدينة رية عدد من أعلام مذهب مالك في القرن الثالث الهجري منهم:

1 ـ عامر بن معاوية اللخمي من بني زياد توفي سنة 277 هـ. كان من أهل العلم، روى عن عبد الملك بن حبيب وغيره ثم رحل فسمع من سحنون بالقيروان، وأصبغ بمصر وغيرهما.

قال ابن أيمن : "كان من أهل العلم والرواية، لا بأس به، وقد سمعت منه وكتبت عنه وكانت فيه غفلة شديدة"[5].

قال خالد بن سعد : "سمعت محمد بن مسور يحسن الثناء على عامر بن معاوية ويصفه بالخير والفضل، وأخبرني غيرهما من مشايخنا أن بقي بن مخلد كان يثني عليه، وهو أشار به على الخليفة المنذر رحمه الله لقضاء قرطبة"[6].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 182 ـ تاريخ علماء 643/2 ـ المدارك 267/4.
2) صفة جزيرة الأندلس ص 79 ـ معجم البلدان ص 201 ـ 202.
3) معجم البلدان ص 202.
4) نفس المصدر.
5) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 449 ـ قضاة قرطبة ص 182 ـ تاريخ علماء الأندلس 366/1 ـ المدارك 451/4.
6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 450.

2 - سعدون بن إسماعيل الجذامي توفي سنة 295 هـ. كان من أهل الرواية والرأي، وكان كامل العلم في كل فن. لم يشتغل بالدنيا، وكان يرضى بالنزر من العيش التافه في القوت، عزيز النفس لا يسأل أحدا شيئا ولا يأتي أحدا، وكان كثير الكتب حسن الرأي[1].

3 - مخلد بن عمرو[2]. الجبلي مات أيام الخليفة عبد الله رحمه الله، وكان موصوفا بالعلم والفضل، أخذ علما كبيرا في رحلته، وتولى قضاء رية في إمرة عبد الرحمن بن الحكم[3].

4 - محمد بن الأشعث : كان من وجوه أهل العلم برية، وله حج وطلب، وكان فاضلا شريفا في نفسه وأهل بيته، وكان وسيما رزينا، ولاه الخليفة محمد بن عبد الرحمن رحمهما الله الصلاة برية، فلم يزل عليها إلى أن كبرت سنة، وضعفت طاقته فعزل عن الصلاة[4].

5 - محمد بن عبد الله المؤذن : كان حافظا للعلم كثير التلاوة للقرآن وكان أكثر طلبه عند عامر بن معاوية، وانتقل معه إلى قرطبة فلما مات ابن معاوية رجع محمد بن عبد الله إلى بلده رية وتوفي بها[5].

6 - محمد بن عوف العكي : كان عالما بالمسائل حافظا لها، ولاه الأمير محمد صلاة بلده إلى أن مات[6].

قال ابن أبي دليم : "كان ذا سمت ووقار، عني بالرأي، وأخذ نفسه بحفظ المستخرجة، وكان يفتي بموضعه"[7].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 526 - تاريخ علماء الأندلس 323/1 - جذوة ت 489.

جعل الخشني اسم أبيه عمرو. أخبار الفقهاء والمحدثين ص 304 - وجعله ابن الفرضي : يزيد. تاريخ

2) علماء الأندلس 856/2.

3) انظر ترجمته في المصدرين السابقين.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 209 - تاريخ علماء الأندلس 619/2 - جذوة ت 26.

5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 240 - تاريخ علماء الأندلس 677/2 - جذوة ت 80.

6) المدارك 466/4.

7) نفس المصدر السابق.

7 ـ قاسم بن حامد الأموي : عليه وعلى صاحبه محمد بن عوف كان مدار فتوى كورة رية في وقته[1].

4 - **فقهاء إشبيلية:**

مدينة إشبيلية عظيمة جليلة، قديمة جدا، يقال ان الذي بناها يولش القيصر. وأنه أول من تسمى قيصر، وجعلها أم قواعد الأندلس، ويقال إن إشبانيا رسم خاص ببلد إشبيلية الذي كان ينزله إشبان بن طيطش، وباسمه سميت الأندلس إشبانيا، ولم تزل معظمة عند العجم من ذلك الوقت.

وهي كبيرة عامرة لها أسوار حصينة، وأسواقها عامرة، وخلقها كثير وأهلها مياسير، وإشبيلية من الكور المجندة نزلها جند حمص، وسورها وجامعها من بناء الأمير عبد الرحمن بن الحكم وهو من عجيب البنيان وجليله.

قال الشقندي في وصف إشبيلية وأهلها : "وأما علماؤها في كل صنف رفيع أو وضيع جدا أو هزلا فأكثر من أن يعدوا وأشهر من أن يذكروا، وأما ما فيها من الشعراء والوشاحين والزجالين فما لو قسموا على بر العدوة ضاق بهم، والكل ينالون خير رؤسائها ورفدهم"[2].

وفي سنة 636 هـ تغلب العدو على مدينة إشبيلية في شعبان منها، بعد أن حوصرت أشهرا حتى ساءت أحوال أهلها، وضاقوا وأيأسوا من الإعانة فاصفق رأيهم على إسلامها للعدو والخروج عنها فكان ذلك[3].

واجتمع بمدينة إشبيلية عدد من أعيان المذهب المالكي، أذكر من بينهم الأعلام الذين كان لهم شرف السبق وتأسيس فرع مدرسة الأمام مالك بهذه المدينة وهم :

1 ـ يحيى بن معمر بن عمران الألهاني توفي سنة 226 هـ. كان مفتي إشبيلية في وقته وفقيهها، استقدمه الأمير عبد الرحمن بن الحكم فولاه قضاء قرطبة، فاعتد من خير القضاة في قصد سريته، وحسن هديه، وصلابة قناته، لا

---

1) نفس المصدر السابق.

2) عن نفح الطيب 203/4 ـ صفة جزيرة الأندلس ص 18 ـ 19 ـ 20.

3) صفة جزيرة الأندلس ص 20.

يحفل بلومة لائم. وعزل عن القضاء ثم أعاده ثانية لما تأكد الأمير من استقامته وحسن مذهبه[1].

قال القاضي عياض : "وكان إذا أشكل عليه أمر من أحكامه، واختلف عليه فيه الفقهاء تأنى به، وكتب فيه إلى مصر إلى اصبغ بن الفرج وغيره من نظرائه يكشفهم عنه، فيجاوبونه بما يعمل عليه، فكأنه يحقر بذلك فقهاء قرطبة فيذمونه ويتبعون عثراته. وكان أشدهم عليه زعيم الجماعة يحيى بن يحيى وكانت آفة هذا القاضي، قلة رضاه عن الفقهاء، وتتبعه سقطاتهم، وقلة مداراته لهم، حتى سجل على سبعة عشر رجلا منهم بالسخطة فتفرقوا عنه بأجمعهم، ورفعوا عليه من كل جانب، وسعوا عليه جهدهم حتى عزل، وذكر أنه لما عزل، وأمع على الرجوع إلى وطنه إشبيلية، إشبيلية، أرسل إليه رجل من الوزراء - كانت له به خاصة - ولدا له بزوامل[2] - وأعوان، وقال له : عرفه بثباتي على حفظ عهده، وسله أن يحمل على هذه الزوامل ثقله. فلما أتاه بذلك، جزاه خيرا على فعله، وقال له : أدخل حتى ترى ما عندنا من الثقلة، لتقيم العذر فيما رددناه على أبيك من مكرمته، فإذا بيته خلاء إلا من حصير، وخابية دقيق، وقصعة، وقلة للماء، وقدح، وفراش بتبن، وسديدة كان يرقد عليها، فقال : هذه والله ثقلتي، والله المحمود على اليسير. ثم قال لخادمه فرق الدقيق على من بالباب من الفقراء، وادفع الحصير والآنية إلى ضعفاء الحومة، ثم ركب منصرفا إلى بلده"[3].

2 - أسد بن حارث المتوفى سنة 270 هـ. كان عاقلا فاضلا، رحل ولقي أصبغ، وابن بكير.

قال ابن حارث : "كان عظيم القدر في الديانة وله حظ من الفتيا صالح"[4].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 596 - تاريخ علماء الأندلس 897/2 - جذوة ت رقم 904 - قضاة قرطبة ص 103 - 109 - 112 - 115 المرقبة العليا ص 44 - المدارك 145/4.

2) الزوامل : جمع زاملة وهي الداوب والابل وغيرها مما يحمل عليها.

3) المدارك 146/4.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 99 - تاريخ علماء الأندلس 146/1 - جذوة 319 - المدارك 270/4.

3 ـ داود بن عبد الله القيسي توفي سنة 270 هـ. كان من أهل العبادة وجميل المذهب، رحل والتقى بمصر ابن بكير وروى عنه الموطأ، وكثيرا من علم مالك، والليث. ترك الفتيا في أخريات أيامه، وعول في معاشه على تأديب الصبيان[1].

4 ـ عبد القادر بن أبي شيبة الخولاني توفي سنة 270 هـ. كان صدرا في الفقهاء ببلده. قال محمد بن حارث : "يكني أبا علي ... كان من أهل الزهد والفضل له رحلة، وإنما روايته عن المشايخ بقرطبة يحيى بن يحيى، وسعيد ابن حسان ونظرائهما"[2].

5 ـ عبد الله بن عمر بن خطاب توفي سنة 276 هـ. كان له حظ من الفقه والعلم، لزم بلده فساد فيه، وملأه علما وبلاغة ولسانا[3].

قال ابن حارث الخشني : "كانت لعبد الله بن عمر هذا رواية عن المشايخ بقرطبة. العتبي، وابن خالد، وبقي، وابن وضاح، وكان أصله من مسالمة الذمة فعم أهل الكورة علما وبلاغة ولسانا، حتى شرف به العرب، فلما حدثت الثائرة بينهم وبين الموالي قتل يومئذ في تلك الثائرة التي كانت سنة ست وسبعين ومائتين"[4].

6 ـ عمر بن يوسف بن عمروس بن عيسى توفي سنة 290 هـ. كان رجلا صالحا ثقة ثبتا، ضابطا لكتبه سمع من مشايخ بلده، ورحل فسمع بمصر من محمد بن عبد الله بن الحكم، وأخيه سعد، وإبراهيم بن مرزوق، ومحمد بن عزيز الأيلي[5].

7 ـ غانم بن الحسن الرعيني توفي في آخر أيام الأمير عبد الله رحمه الله، وكان رجلا فاضلا عابدا بصيرا بالآثار والفتيا[6].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 145 ـ تاريخ علماء الأندلس 251/1 ـ جذوة ت 430 ـ المدارك 270/4.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 428 ـ تاريخ علماء الأندلس 411/2 ـ جذوة ت 667 ـ المدارك 470/4

3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 335 ـ تاريخ علماء الأندلس 396/1 ـ المدارك 466/4.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 335.

5) تاريخ علماء الأندلس 542/2 ـ المدارك 469/4

6) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 472 ـ تاريخ علماء الأندلس 581/2 ـ المدارك 469/4.

وكـان غـانـم هذا نذر في سـفـره إن رده الله إلى أهله أن يبني في قطيع من داره بما فضل من ماله عن سفره مسجدا، ففعل، فهو يعرف به إلى اليوم[1].

8 ـ محمد بن جنادة توفي سنة 296 هـ. روى بالأندلس عن كبار مشايخ بلده ثم رحل فـسـمع من الحـارث، وأبي الطاهر، ويونس، وابن عـبـد الحكم وسلمـة بن شبيب، وغيرهم. فعظم قدره ببلده، وكان يرحل إليه، انفرد بالعلم والرياسة بالكورة، حتى كان إبراهيم بن حجاج صاحب إشبيلية، يدخل عليه فلا يتحرك لدخوله ولا خروجه، وكان محل إجلال واحترام عند الأمراء وعامة الناس لا تأخذه في الله لومة لائم[2].

قـال القـاضي عيـاض : "كان الأمـيـر مـحـمـد، ولى غـلاما بإشـبـيلـيـة، فـأسـاء السيرة فرفع أهلها أمره إلى الأمير، وعلى رأسـهم الفقيه ابن جنادة، فخرج اليـهم فـتى من قـبل الأمـيـر يعـاتبـهم، ويقـول لهم : مـا رأينا في أهل كـورنا أكـذب منكم تظلمـتم من عـاملنا ولم يقم عندكم إلا أربعـين يومـا، فـمـا عـسي أن يفـعل في هذه المـدة؟ فـقـال ابن جنادة : قـد نزل علينا المـجـوس ثلاثة أيام، ونحن نمنعـهم من أنفسنا ونحاربهم، فما بقي لنا سبد ولا لبد[3]، فكيف بعدو مسلط لانرفع إليـه يدا ولا نكلمه بلسان، أقام فينا أربعين يوما. فـأوصل الفتى كلامـه للامير، فقال : من تكلم ؟ جماعتهم أم واحد منهم؟ فقال : واحد. فقال : اخرج فاعرفه، فإذا به ابن جنادة الفقيه فـأوصل ذلك الفتى إلى الأمير. فقال : صدق، ومن يأتي بهذا الا فقيه؟ وعزل العامل"[4].

قال ابن القوطية : "كان عظيم البركة والمنفعة في ولايته، سيما في أسباب الفتنة، من لطف الحيلة لأمراء كورة السلطان"[5].

1) المدارك 469/4

2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 212 ـ تاريخ علماء الأندلس 660/2 ـ جذوة ت 32.

3) "السيد حلق الشعر... وما له سبد ولا لبد،" محركتان" أي لا قليل ولا كثير.

4) المدارك 468/4.

5) المدارك 469/4. نقلا عنه.

يقال إنه تخلص من بنات المولدين في فتنة العرب، والموالي، نحو ألف امرأة وصانهم حتى أخرجهم، إلى مأمنهم شيئا فشيئا"[1].

9 ـ يزيد بن طلحة العبسي من أعلام المذهب المالكي في القرن الثالث الهجري، قال ابن الفرضي : كان من أجلة فقهاء إشبيلية، وكان بصيرا باللغة والنحو، والشعر موصوفا بالبلاغة والخطابة، ومشهورا بالفصاحة. سمع من محمد بن أحمد العتبي، ويحيى بن إبراهيم بن مزين، ومحمد بن عبد السلام الخشني، ومحمد بن عبد الله الغازي[2].

5 ـ فقهاء أشونة :

تعد مدينة أشونة من كور إستيجة بينهما نصف يوم، وحصنها ممدن، كثير الساكن[3]. ومنها غانم بن الوليد بن عبد الرحمن المخزومي، أبو محمد جعله ياقوت من أهلها[4]. وإليها ينسب أيضا الفقيه حامد بن أبي طلة[5] من أعلام الفقه المالكي في القرن الثالث الهجري، كانت له عناية بالعلم.

قال الخشني : "ذكر بعض أهل العلم أنه كان بأشونة من العلماء حامد بن أبي هلة، وكان فقيها فاضلا تقيا كثير الصدقة".

6 ـ فقهاء إلبيرة :

إلبيرة : مدينة جليلة القدر، نزلها جند دمشق من العرب، وتقع بين الشرق والقبلة من مدينة قرطبة على بعد تسعين ميلا، وبينها وبين غرناطة ستة أميال. ومدينة إلبيرة أسسها الأمير عبد الرحمن بن معاوية، وأسكنها مواليه ثم خالطهم العرب بعد ذلك، وجامعها بناه الإمام محمد على تأسيس حنش الصنعاني[6].

---

1) نفس المصدر.

2) تاريخ علماء الأندلس 928/2 ـ المدارك 469/4.

3) صفة جزيرة الأندلس ص 23.

4) معجم البلدان ص 66 ـ وجعله الحميدي من أهل مالقة فقال : " أبو محمد المالقي، فقيه مدرس وأستاذ في الآداب وفنونها مجرد، مع فضل وحسن طريقة. جذوة ت 754.

5) المدارك 466/4 وقال الخشني في نسبته : "حامد بن أبي هلة (أخبار الفقهاء والمحدثين ص 138 وقال ابن الفرضي في نسبته حامد بن أبي صلة. تاريخ علماء الأندلس 195/1.

6) الإحاطة في أخبار غرناطة 92/1.

وكانت حاضرة إلبيرة من قواعد الأندلس الجليلة والأمصار النبيلة، فخرجت في الفتنة، وانفصل أهلها إلى مدينة غرناطة[1].

ولمكانتها وأهمية موقعها الجغرافي استوطنها عدد كبير من أهل العلم في كل فن، واختارها كثير من أعيان المذهب المالكي واتخذوها مقرا لإقامتهم ونشر علمهم، فامتازت عن غيرها من المدن. واختصت بجمعها لفقه سحنون حيث اجتمع بها ثمانية من الفقهاء الذين رووا عن سحنون في وقت واحد، كما اختصت أيضا بقراءة نافع بن أبي نعيم، فقد اجتمع بها أبرز متقني هذا الفن وعلى رأسهم حامد ابن أخطل[2].

ومن أشهر الفقهاء المالكية الذين أنجبتهم مدينة إلبيرة :

1 ـ فقيه الأندلس عبد الملك بن حبيب السلمي المتوفى سنة 238 هـ. روى عن علماء بلده ثم رحل إلى المشرق سنة ثمان ومائتين فسمع من أعيان مذهب مالك هناك ثم رجع فنزل بلدة إلبيرة، فانتشر سموه في العلم والرواية فنقله الأمير عبد الرحمن بن الحكم إلى قرطبة، ورتبه في طبقة المفتين بها[3].

2 ـ عمر بن موسى الكناني توفي سنة 254 هـ. كان فقيه إلبيرة بعد خروج عبد الملك بن حبيب، وهو أحد الثمانية الذين كانوا في وقت واحد بإلبيرة من رواة سحنون.

قال ابن حارث : "سكن أبوه وجده حاضرة إلبيرة، وسمع بالأندلس من يحيى بن يحيى وسعيد بن حسان، ومن عبد الملك بن حبيب، ورحل فلقي سحنون ابن سعيد، وأبا اسحاق البرقي، وأبا الطاهر، والحارث بن مسكين وغيرهم من أهل الفقه والحديث. وكان فقيها حافظا، وكان من جلة رجال إلبيرة بعد خروج عبد الملك بن حبيب"[4].

---

1) راجع ما قيل عن مدينة إلبيرة في صفة جزيرة الأندلس ص 29 ـ معجم البلدان ص 73 ـ 74 ـ 75 ـ 76 الاحاطة في أخبار غرناطة 92/1 ـ 93.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 136 ـ سيأتي ذكره من بين فقهاء إلبيرة في هذا البحث.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 377/1 ـ تاريخ علماء الأندلس 449/1 ـ المدارك 122/4.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 440 ـ تاريخ علماء الأندلس 541/2 ـ جذوة 479/2 ـ المدارك 264/4.

3 ـ سليمان بن نصر بن منصور بن حامل المري توفي سنة 260 هـ سمع بالأندلس من يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وعبد الملك بن حبيب وزونان بن الحسين ونظرائهم، ورحل فسمع من أبي المصعب، ومحمد بن عبد الملك وغيرهم من أهل العلم، وهو أحد الرواة الثمانية الذين كانوا في وقت واحد بالبيرة من رواة سحنون[1].

ومن عقبه ابنه أحمد، كان حافظا وفقيها عالما، وجل رواياته عن أبيه وعن عبيد الله بن يحيى، وسعد بن معاذ، وأبي صالح وغيرهم، توفي سنة 316 هـ[2].

4 ـ محمد بن عبد الله بن قنون توفي سنة 265 هـ. رحل وسمع من أبي المصعب وسحنون، ذكره القاضي عياض في أعلام مذهب مالك فقال : "وهذا الثامن من رواة سحنون من أهل إلبيرة ممن لم يذكره من تقدم"[3].

5 ـ إبراهيم بن شعيب الباهلي توفي سنة 265 هـ. كان فقيها حافظا روى عن يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وعبد الملك بن حبيب[4].

6 ـ إبراهيم بن خالد الفهري توفي سنة 268 هـ. سمع من يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وابن حبيب، وهو أحد الثمانية الذين سمعوا من سحنون واجتمعوا في إلبيرة في وقت واحد[5].

7 ـ سعيد بن النمر بن سليمان الغافقي توفي سنة 269 هـ، سمع بالأندلس ثم رحل فسمع من سحنون، وبمصر من ابن عبد الحكم، وأبي الطاهر، والحارث بن مسكين. قال علي بن الحسن : "كان ابن النمر من علية أصحاب سحنون في الفضل والعلم"[6].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 501 ـ تاريخ علماء الأندلس 325/1 ـ جذوة 350/1 ـ المدارك 265/4.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 76.
3) المدارك 267/4 ـ أخبار الفقهاء والمحدثين ص 182 ـ تاريخ علماء الأندلس 638/2.
4) المدارك 265/4.
5) المدارك 266/4.
6) المصدر السابق 266/4.

وقال ابن أبي دليم : "كان ذا فقه وورع". قال القاضي : "وهو أجل هذه الطبقة وأشهرها، وله مسائل جمعت عنه، قد أدخل منها شيخنا القاضي أبو الوليد في كتاب البيان[1] طرفا"[2].

8 ـ إبراهيم بن خلاد اللخمي توفي سنة 270 هـ. سمع بالأندلس من عبد الملك بن حبيب، ثم رحل فاجتمع بالقيروان مع أبناء بلده الثمانية في الأخذ والسماع من سحنون[3].

9 ـ موسى بن أحمد المعروف بأبي عمران بن اللب، نسبه في ثقيف توفي سنة 270 هـ. أصله من قرطبة، سكن هو وأبوه حاضرة إلبيرة وكان موصوفا بالفضل، وحفظ الفقه وتقدم فيه، سمع بالأندلس مع أصحابه من العتبي، وابن مزين، وبقي بن مخلد، وابن وضاح، والخشني وغيرهم ثم رحلوا جميعا إلى المشرق فسمع من ابن عبد الحكم، ويونس بن عبد الأعلى، ونصر بن مرزوق، وجماعة[4].

10 ـ هرمة بن سماك توفي سنة 270 هـ. سكن بادية إلبيرة، وكان من أهل العلم والورع والزهد[5].

11 ـ حامد بن أخطل بن أبي العريض الثغلبي يكنى أبا الخاضر توفي سنة 280 هـ. كان حافظا للفقه زاهدا ورعا، لم تجب عليه زكاة قط لورعه وإقلاله وتقشفه. سمع بالأندلس من جلة رجالاتها ثم رحل فسمع من ابن عبد الحكم، وغيره. وكان أحد من حمل مقرأ نافع ابن أبي نعيم فبرع فيها، وهو أول من قرأها بحاضرة إلبيرة، مع هاشم بن خليد الأنصاري المعروف بالسقط وكانت رحلتهما واحدة[6].

---

1) المراد به أبو الوليد ابن رشد الجد المتوفى سنة 520 هـ في كتابه : "البيان والتحصيل" وهو مطبوع.
2) المدارك 266/4 ـ أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 511 ـ تاريخ علماء الأندلس 291/1 ـ جذوة 364/1.
3) المدارك 266/4.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 288 ـ تارخ علماء الأندلس 850/2 ـ المدارك 454/4.
5) المدارك 454/4.
6) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 136 ـ تاريخ علماء الأندلس 196/1 ـ المدارك 454/4.

12 ـ أحمد بن سليمان ابن أبي الربيع توفي سنة 287 هـ. كان فقيها حافظا سمع من أبناء بلده ثم رحل فسمع من الحارث بن مسكين وسحنون وهو أحد الرواة الثمانية الذين اجتمعوا بالبيرة في وقت واحد ممن رووا عن سحنون[1].

13 ـ موسى بن سليمان الأموي توفي سنة 293[2] هـ ولم يعقب، كان كثير الجمع، جيد الضبط، اشتهر بالصلاح والزهد، وكان يعرف بأبي الخضير الصغير[3].

14 ـ هاشم بن خالد الملقب بالسقط توفي سنة 298 هـ. كان حافظا ورعا، وكان صاحب صلاة إلبيرة إلى أن مات، وكان قد اجتمع مع أبناء بلده موسى بن أحمد الثقفي، وخالد بن أخطل، ومحمد بن فطيس في السماع والرحلة[4].

المبحث الثالث : توزيع الفقهاء بالمنطقة الشمالية :

1ـ فقهاء طليطلة :

طليطلة مدينة عظيمة القطر، كثيرة البشر حصينة لها أسوار حسنة، وهي قديمة جدا من بناء العمالقة، توجد على ضفة النهر الكبير، وبينها وبين البرج المعروف بواد الحجارة خمسة وستون ميلا، وهو مركز لجميع بلاد الأندلس، لأن منها إلى قرطبة تسع مراحل ونفس المسافة منها إلى بلنسية والمرية، وقل ما يرى مثلها إتقانا ومتانة بنيان.

وكانت طليطلة دار مملكة الروم، ولما فتحها المسلمون وجدوا فيها ذخائر كادت تفوق الوصف كثرة، منها مائدة سليمان بن داوود [5].

---

1) المدارك 264/4.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 289.

3) وقد مر معنا حميد بن أخطل، فلعله أبو الخضير الكبير الكبير ما دام موسى بن سليمان هذا من أبناء بلده وكان أيضا زاهدا. أخبار الفقهاء والمحدثين ص 136.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 544 ـ تاريخ علماء الأندلس 887/2 ـ جذوة 581/2 ـ الديباج 348/2.

5) انظر بعض ما وجد في مدينة طليطلة من الكنوز والذخائر العجيبة في معجم البلدان ص 151 وصفة جزيرة الأندلس ص 130 ـ

وهي قاعدة القوط ودار مملكتهم، منها كانوا يغزون عدوهم واليها كان يجتمع جيوشهم.وفي سنة 93 هـ مضى إليها طارق بن زياد ليفتحها فوجدها خالية قد فر أهلها عنها فاتخذها دار ملكه، وسقطت في أيدي النصارى في منتصف سنة 478 هـ، ثم أعادها الله دار إسلام على يد أمير المسلمين يوسف ابن تاشفين رضي الله عنه سنة 479 هـ في وقعة الزلاقة الشهيرة.

ولمكانتها العلمية وأهمية موقعها اختارها عدد كبير من أعيان مذهب مالك مقرا لإقامته ومدرسة لنشر علمهم وبث أفكارهم، أذكر من بينهم:

1- سعيد بن عبدوس يعرف بالجدي مصغرا. توفي سنة 180 هـ. لقي الإمام مالكا وسمع منه الموطأ، تولى قضاء طليطلة، وهو الذي أجار يجيى بن يحيى عند فراره من قرطبة في محنة الهيج، وأمنه من الحكم بن هشام[1].

2- سعيد بن أبي هند توفي سنة 200 هـ. من تلامذة الإمام مالك بن أنس رحمه الله، تولى قضاء بلده طليطلة بعد عودته من المشرق[2].

3- عيسى بن دينار يكنى أبا محمد توفي سنة 212 هـ. سمع بالأندلس ثم رحل إلى المشرق فصحب ابن القاسم وعول عليه، وكان ابن القاسم يعظمه ويصفه بالفقه والورع، ولي قضاء طليطلة للأمير الحكم ثم انتقل إلى العاصمة قرطبة وولي الشورى هناك.

قال محمد بن عبد الملك بن أيمن: «كان عيسى عالما متفننا، متفقها، وهو الذي علم أهل مصرنا المسائل، وكان أفقه من يحيى بن يحيى على جلالة قدر يحيى بن يحيى وعظمه»[3].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 508 – تاريخ علماء الأندلس 289/1 – المدارك 113/3.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 506 – تاريخ علماء الأندلس 288/1 – جذوة ت 486 – المدارك 124/3.
3) المدارك 105/4 – أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 430 – تاريخ علماء الأندلس 2 / ت 556 جذوة ت 673.

4- شبطون بن عبد الله الأنصاري توفي سنة 212 هـ. من أعيان مدينة طليطلة. سمع من الإمام مالك الموطأ، وتولى قضاء بلده طليطلة.

قال ابن حارث الخشني: «جالس مالكا رحمه الله وسمع منه ثم انصرف من طليطلة فقرئ عليه وسمع منه»[1].

5- عبد الجبار بن محمد بن عمران توفي سنة 258 هـ. كان من أهل الرواية الكثيرة والفتيا والعلم والورع والعبادة[2]

6 - يحيى بن مزين توفي سنة 259 هـ. كان حافظا للموطأ فقيها فيه طلب العلم بالأندلس، ثم رحل فالتقى بمطرف، وحبيب كاتب الإمام مالك - رحمه الله - والقعنبي، وسمع منهم، ودخل العراق وسمع من رجالها وكان أفقه أهل زمانه في علم مالك[3].

قال ابن لبابة: «أفقه من رأيت في علم مالك وأصحابه يحيى بن مزين أما العتبي فأحفظهم لمسألة كتاب، وأما قاسم بن محمد فأقومهم بحجة وأثبتهم في مناظرة وأعلمهم باختلاف الناس»[4].

7- يحيى بن حجاج استشهد سنة 263 هـ. كان فقيها فاضلا، ذكر أنه كان عنده طعام في بعض سني الشدائد، وكان ذا عيال، فلما رأى في نفسه عدم الرأفة بحال غيره تصدق بجميعه فعوتب في ذلك، فقال: «الآن حمدت نفسي فيما نظرت لي ولمن معي، وأمنت أن تعم العباد رحمة ربي ويخصنا سخطه بما كنا فيه»[5].

8- محمد بن عبد الواحد توفي سنة 264 هـ. كان صاحب فقه[6].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 533 - المدارك 344/3.
2) تاريخ علماء الأندلس 485/2 - المدارك 272/4.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 601 - تاريخ علماء الأندلس 901/2 - جذوة رقم 880 - المدارك 239/4 - شجرة النور الزكية ت 111.
4) المدارك 239/4.
5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 607 - ابن الفرضي 2/ت 1560 - المدارك 270/4.
6) المدارك 272/4.

9- يحيى بن القصير صاحب ابن حجاج في رحلته وشاركه في أسمعته، ولما استشهد يحيى بن حجاج كان يغيض على نفسه ويتمنى الشهادة فرزقها. قال ابن حارث الخشني: «كان صاحب يحيى بن حجاج في أسمعته ونظيره في قوله وعمله واجتهاده، وكان مواظبا على الجهاد، وحضر معترك البلبربرة فخلص منها، فكان يرى عليه في ذلك غضاضة، ويغيض على نفسه بذلك حتى عَسْكَرَ للمسلمين، جيشٌ إلى أعداء الله عز وجل من المُشْركين سنة أربع وستين، فخرج معهم عازما على التعرض للشهادة فأول ماجتمع الجمعان أحكم أمره في رحله وسلم فرسه وخير ثيابه وسلاحه إلى رفقائه، وتودع منهم، وممن حضر من اخوانه، ثم تقدم إلى الحرب، وكان محاربا فأبيحت له الشهادة بعد أن أبلى في المشركين بلاء أثره باق إلى يومنا هذا رحمه الله»[1].

10- إبراهيم بن عيسى بن برون النسائي توفي سنة 275 هـ. وكان مفتي بلده[2].

11- عبد السلام بن وليد بن زيدون الصدفي توفي سنة 276 هـ. كان فقيها حافظا[3].

12- محمد بن أبي مغيث توفي سنة 285 هـ. كان من أعلام مذهب مالك بمدينة طليطلة[4].

13- محمد بن فارة توفي سنة 285 هـ. يعتبر من الفقهاء المالكية الذين غلب عليهم القرآن والزهد[5].

14- يوسف بن يحيى بن يوسف المغامي، توفي سنة 288 هـ. سمع بالأندلس وروى عن عبد الملك بن حبيب مصنفاته، وكان أحد الباقين من رواته،

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 612 - وأثبت محققه : "يحيى بن القيصر" وهي غفلة منه، تاريخ علماء الأندلس 2/ ت 1562 - جذوة ت 901 - المدارك 271/4.
2) المدارك 460/4
3) المصدر السابق 461/4.
4) المدارك 459/4.
5) المصدر السابق 458/4.

ورحل إلى المشرق فالتقى بكبار الشيوخ وسمع منهم، وكان عاقلا حافظا للفقه، رأسا فيه، قال أبو العرب: «كان المغامي، ثقة، إماما، عالما جامعا لفنون العلم، عالما بالذب عن مذهب الحجازيين، فقيه البدن»[1].

نقل في المدارك عن بعضهم قال: «لا أعلم منزلة يستحقها عالم بعلم، أو فاضل بحسن مذهب إلا ويوسف بن يحيى أهلها»[2].

15- عبد الله بن علقمة توفي سنة 288 هـ. عده القاضي عياض من أعلام مذهب مالك وقال: كان صاحب فتيا[3].

قال محمد بن حارث: "روايته عن مشيخة أهل بلده، منهم عمر بن زيد وغيره، وكان من أهل الخير."[4]

16- عمر بن زيد بن عبد الرحمن كان صاحب رواية وفتيا، وكانت له رحلة سمع فيها من سحنون بن سعيد وأصبغ ونظرائهما[5].

17- عمر بن مغيث توفي سنة 285 هـ. قال خالد بن سعد هو ابن أبي مغيث، كان قد سمع من ابن وضاح وابن القزاز ونظرائهما من مشيخة قرطبة ومن عمر بن زيد ومحمد بن زيد، وسعيد بن عياض، وغيرهم من مشيخة أهل طليطلة»[6].

18- سعيد بن عفان، شيخ عمر بن مغيث كان من أهل المسائل والفتيا، وكانت له رحلة لقي فيها سحنون بن سعيد وغيره من أهل العلم[7].

---

1) طبقات علماء افريقية وتونس ص 162 - أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 622 - تاريخ علماء الأندلس 933/2 - جذوة رقم 879 - المدارك 430/4 - الديباج ج 365/2. معجم المؤلفين ج 344/13.
2) المدارك 430/4.
3) أخبار القهاء والمحدثين ص 331 - تاريخ علماء الأندلس 368/1 - المدارك 459/4.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 331.
5) المصدر السابق ص 441 - تاريخ علماء الأندلس 541/2 - المدارك 461/4،
6) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 441 - تاريخ علماء الأندلس 542/2.
7) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 512 - تاريخ علماء الأندلس 293/1 - سماه ابن الفرضي: "معيد بن عياض" جذوة ت 487.

19- فرج بن عبد الله يعرف بالخراساني توفي سنة 295 هـ. كان يوصف بالعلم، وعده القاضي عياض من أعلام مدرسة مالك[1].

20- محمد بن زكرياء بن قطام توفي سنة 296 هـ. كان من أهل الفتيا وعليه مدار بلده في أحكامه، وولي قضائهم بعد أبيه والصلاة بهم[2].

21- يوسف بن زكرياء بن قطان أخو محمد كان من أهل التفنن والحفظ[3].

22- عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم كان مفتي بلده، ومات قريبا من سنة 300 هـ.

23- زقون بن عبد الواحد. كان من أهل العلم والتفنن مات قريبا من سنة 300 هـ.

قال ابن حارث: «كان زقون بن عبد الواحد صاحب فتيا ومسائل وكانت له روايات عن يحيى بن مزين ونظرائه من مشيخة البلد»[4].

24- جابر بن نادر: من أعيان مذهب مالك بمدينة طليطلة، وكان صاحب مسائل وفتيا[5].

قال ابن حارث: «كان جابر هذا صاحب فتيا ومسائل، وكان راوية ليحيى بن مزين ونظرائه من أهل بلده، ولم تكن له رحلة، مات قريبا من ثلاثمائة»[6].

---

1) المدارك 461/4.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 226 - تاريخ علماء الأندلس 2/ ت 1116 - جـذوة المقتبس 54.

3) المدارك 458/4.

4) أخبار القهاء والمحدثين بالأندلس ص 158 - المدارك 459/4 - تاريخ علماء الأندلس 287/1 - جذوة ت 445.

5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 126 - تاريخ علماء الأندلس 188/1 - جذوة ت 355 - المدارك 458.

6) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 126.

2- فقهاء وادي الحجارة :

تعرف بمدينة الفرج، وهي بين الجوف والشرق من قرطبة وبينها وبين طليطلة خمسة وستون ميلا، وهي مدينة حسنة كثيرة الارزاق جامعة لأشتات المنافع والغلات، ينسب إليها عدد من العلماء والفقهاء، أذكر من بينهم أعلام المذهب المالكي في القرن الثالث الهجري[1].

1- مسعدة بن إسماعيل توفي نحو ثمانين ومائتين. (وهو والد قاسم بن مسعدة الحجاري) كان من أهل العلم والعناية، وكان الأغلب عليه علم الفرائض، ولم تكن له رحلة، واكتفى بالأخذ عن شيوخ قرطبة مثل ابن وضاح ونظرائه[2].

2- حفص بن عمر توفي سنة 288 هـ. كان من أعلام مذهب مالك بوادي الحجارة، حافظا للمذهب معتنيا به. وكان عليه مدار فتيا بلده[3].

3- محمد بن بالع توفي قبل تسعين ومائتين (290)، وكان عابدا فاضلا زاهدا، له سماع كثير. نقل ابن حارث عن الزيادي قال: «محمد بن بالع هذا كان يعرف بالخير البائن، ولم يكن في بلدنا، في ما يقول عامة الناس أتقى لله – جلّ وعزّ – منه»[4].

4- ابن أبي نخيلة الفهري، أبو وهب بن محمد من أعلام وادي الحجارة في وقته قال خالد بن سعد: «ابن أبي نخيلة ممن عني بطلب العلم، سمع من محمد بن وضاح، ومن محمد بن عبد السلام الخشني، ومن ابن القزاز وكان عظيم القدر في موضعه في العلم والوجاهة»[5].

5- وليد بن أحمد التميمي من أعلام مذهب مالك بوادي الحجارة توفي نحو ثلاث وثلاثمائة. قال وهب بن مسرة: «كان فقيه بلده في عصره لا يقدم عليه واحد.

---

1) انظر وصف مدينة وادي الحجارة في صفة جزيرة الأندلس ص 194. معجم البلدان ص 405.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 307.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 134 - تاريخ علماء الأندلس 216/1 - جذوة ت 383 - المدارك 470.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 224 - تاريخ علماء الأندلس 681/2.

5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 311 - تاريخ علماء الأندلس 681/2.

كان من أهل العلم والعناية التامة، سمع بالأندلس من جماعة من الشيوخ ثم رحل فلقي يحيى بن عمر، وغيره، وسمع من طبقة، وكان الأغلب عليه الفقه على المذهب المالكي»[1].

3- **فقهاء تطيلة :**

مدينة كريمة التربة، يجود زرعها، ويدر ضرعها، وتطيب ثمارها، وهي تقع في جوفي وشقة، وبين الجوف والشرف من مدينة سرقسطة، ومن خصائصها التي انفردت بها من بين سائر مدن الأندلس أن أهلها لا يغلقون أبواب مدينتهم ليلا ونهارا. قال صاحب المعجم: «هي اليوم بيد الروم. شريفة البقعة غزيرة المياه كثيرة الأشجار والأنهار، اختطت في أيام الحكم بن هشام بن عبد الرحمن بن معاوية»[2].

وينسب إلى مدينة تطيلة عدد من أعلام المذهب المالكي منهم :

1- حوشب بن سلمة بن عبد الرحيم الهذلي توفي سنة 271 هـ. كان من المشاهير في العلم، والفضل، والخير، والزهد، وكان ذا قدر عظيم ومال عريض، وجاه جليل، وولاه الأمير محمد رضي الله عنه قضاء بلده[3].

2- عامر بن موصل بن إسماعيل بن عبد الله بن سليمان بن داود بن نافع اليحصبي توفي سنة 291 هـ. كان من أهل الزهد والحفظ للمذهب وسماعه بالأندلس والمشرق كثير[4].

3- نِعْم الخلف بن أبي الخصيب توفي سنة 298 هـ. قال الخشني: «قال محمد: ذكر بعض أهل العلم أنه كان فقيها محدثا، محاربا في ثغر من ثغور بني قيس، قتل شهيدا في شهر رمضان»[5].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 548.
2) معجم البلدان ص 152 - وانظر مدينة تطيلة في صفة جزيرة الأندلس ص 64.
3) أخبار القهاء والمحدثين بالأندلس ص 140 - تاريخ علماء الأندلس 234/1 - جذوة ت 400.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 451 - تاريخ علماء الأندلس 366/1 - جذوة 733 - المدارك 470.
5) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 310 - جذوة 842 - تاريخ علماء الأندلس 869/2.

4- إسماعيل بن موصل أخو عامر السابق الذكر توفي قبل ثلاثمائة من الهجرة. وكان من أهل العناية بالفقه، والجمع للكتب[1].

5- محمد بن سلامة بن حنين بن قاسم الصدفي. كان من أهل العلم حافظا للمسائل، حسن المذهب في ديانته، أحد الأبدال. رحل وشارك محمد بن وضاح في كثير من رجاله بالقيروان، واستقضي ببلده. وكان يخاطب الأمراء، فلا يسود منهم أحدا[2].

المبحث الرابع: توزيع الفقهاء بالمنطقة الشرقية :

1- فقهاء تدمير :

تدمير مدينة طيبة الثمار، متناهية في الكرم، تقع في الجنوب الشرقي من الأندلس، تتصل أحوازها بكورة جيان، وهي شرق قرطبة، بينها وبين قرطبة سبعة أيام للراكب القاصد، سميت باسم ملكها تدمير[3]. وينسب إليها جماعة من أعلام مدرسة الإمام مالك. من أشهرهم عائلة ابن عميرة العتقي التي ينتسب إليها:

1- الفضل بن عميرة بن راشد الكناني العتقي يكنى أبا العافية توفي سنة 197 هـ. رحل مع ابنه عبد الرحمن فحجا، وسمعا من ابن القاسم، وابن وهب، ومطرف، وابن الماجشون، وكانا سمعا بالأندلس من يحيى بن مطرف وغيره، ولما عاد من رحلته استقضاه الخليفة الحكم بن هشام على كورة تدمير سنة أربع

---

1) تاريخ علماء الأندلس 210/1 ـ المدارك 470/4

2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 218 ـ المدارك 473/4.

3) نقل أبو محمد الحميري نسخة من كتاب الصلح الذي صالح عليه عبد العزيز بن موسى بن نصير تتمي: "بسم الله الرحمن الرحيم. كتاب من عبد العزيز بن موسى بن نصير. لتدمير بن عبدوش، إنه نزل على الصلح وان له عهد الله وذمته وذمة نبيه ﷺ، الا يقدم له ولا لأحد من أصحابه ولا يؤخر ولا ينزع من ملكه، وأنهم لا يقتلون، ولا يسلبون ولا يفرق بينهم وبين أولادهم ولا نسائهم ولا يكرهون على دينهم، ولاتحرق كنائسهم، ولا ينزع عن كنائسه ما يعبد، وذلك ما أدى الذي اشترطنا عليه، وأنه صالح على سبع مدائن : أوريولة، وبلنتلة، ولقنت، ومولة، وبلانة، ولورقة، وآله، لا يأوي لنا أيضا، ولا يأوي لنا عدوا، ولا يخيف لنا آمنا ولا يكتم خبر عدو علمه، وان عليه وعلى أصحابه، دينارا كل سنة، وأربعة أمداد قمح وأربعة أمداد شعير، وأربعة أقساط طلاء، وأربعة أقساط خل، وقسطي عسل وقسطي زيت، وعلى العبد نصف ذلك، وكتب في رجب سنة 94 هـ من الهجرة." صفة جزيرة الأندلس ص 63. انظر وصفها في معجم البلدان ص 148.

وتسعين ومائة فكان قاضيها حتى توفي سنة سبع وتسعين ومائة ثم ولي مكانه ابنه عبد الرحمن[1].

2- عبد الرحمن بن الفضل بن عميرة، توفي سنة 227 هـ. من أعلام كورة تدمير وفقهائها، كان له طلب وعناية، رافق أباه في رحلته، وشاركه في سماعه وورثه في ولاية القضاء[2].

قال ابن حارث: «وكان له طلب وعناية، توفي سنة سبع وعشرين ومائتين، ولهما عقب في العلم، وبيت جليل في السابقه إلى وقتنا».

3- عميرة بن عبد الرحمن بن مروان العتقي توفي سنة 238 هـ. كان من العلماء، رحل مع أبيه وأخيه محمد فسمعوا المدونة من سحنون، وسمع من أصبغ ابن الفرج، وكان من أعلام مدينة تدمير وأعيانها[3].

4- فضل بن فضل بن عميرة بن راشد العتقي توفي سنة 265 هـ. توفي أبوه تركه حملا، فسمي باسمه وكني بكنيته، وولي قضاء بلده، سمع من كبار شيوخ الأندلس يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وعبد الملك بن حبيب[4].

5- محمد بن عميرة العتقي توفي سنة 276 هـ. روى عن يحيى بن يحيى، وعبد الملك بن حبيب، وكانت له رحلة سمع فيها من ابن بكير، وأبي المصعب، وأصبغ وسحنون. وكان حجة مع ابن حبيب[5].

6 ـ عميرة بن فضل بن فضل، كنيته أبو الفضل توفي سنة 284 هـ. كان من أعلام مدينة تدمير وفقهائها، وكانت له عناية بالمذهب، ورحلة سمع فيها من محمد بن عبد الحكم، وغيره.[6]

---

1) المدارك 143/4
2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 367 ـ تاريخ علماء الأندلس 440/1ـ جذوة ت 611 ـ المدارك 143/4.
3) تاريخ علماء الأندلس 553/2 ـ المدارك 462/4
4) المدارك 267/4
5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 181 ـ تاريخ علماء الأندلس 642/2 ـ جذوة ت 116 ـ المدارك 461/4.
6) تاريخ علماء الأندلس 553/2 ـ المدارك 462/4.

7- عبد الرحمن بن فضل بن فضل بن عميرة أخو عميرة توفي سنة 294 هـ. سمع من شيوخ بلده وخاصة أبيه، ورحل فلقي حماس بن مروان القروي وتوفي منصرفه من الحج سنة أربع وتسعين ومائتين[1].

8- صباح بن عبد الرحمن بن الفضل بن عميرة العتقي توفي سنة 295 هـ. عده ابن الفرضي من أعلام مدينة مرسية، والصحيح ما ذهب إليه الخشني وعياض، حيث جعلوا نسبه لمدينة تدمير، فبيته هناك بيت علم وفقه، وقد تقدم ذكر أبيه وجده، وكان صباح هذا ممن اعتنى بالعلم والتفقه على مذهب مالك، فروى عن يحيى بن يحيى، وزونان، وابن حبيب وغيرهم من أعلام مذهب مالك بالأندلس. وحج مع أبيه، فلقي سحنون بالقيروان ولقي بن بكير، وأبا مصعب الزهري، وأصبغ بن الفرج وأقام عنده زمانا، وعمر طويلا وبلغ مبلغ أكابر العلم في بلده، فكان يرحل للسماع منه والتفقه، توفي وهو ابن مائة سنة وثمانية عشرة عاما[2].

9- محمد بن هارون بن عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن عميرة سمع بموضعه من عمه صباح، ثم رحل حاجا فسمع من أبي يزيد القراطيسي وإبراهيم ابن موسى بن جميل، وفرات بن محمد العبدي بالقيروان. توفي سنة ست وثلاثمائة[3].

2- **فقهاء سرقسطة** :

تعرف بالبيضاء لكثرة جصها وجيّارها، واسمها سرقسطة مشتق من اسم قيصر أغسطوس الذي بناها، وهي قاعدة من قواعد الأندلس. كبيرة القطر آهلة، ممتدة الأطناب، واسعة الشوارع، حسنة الديار والمساكين متصلة الجنان والبساتين منيعة الأسوار، وهي تقع على ضفة نهر إِبْرُه شرق الأندلس[4].

---

1) تاريخ علماء الأندلس 455/1 ـ المدارك 462/4.
2) انظر ترجمة صباح بن عبد الرحمن في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 315 ـ تاريخ علماء الأندلس 352/1 ـ جذوة ت 512 ـ المدارك 462/4.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 276 ـ تاريخ علماء الأندلس 671/2 ـ جذوة ت 155 ـ المدارك 463/4
4) انظر وصف سرقسطة في : صفة جزيرة الأندلس ص 96. معجم البلدان ص 318 ـ ترصيع الأخبار لابن الدلائي ص 22-32.

وبمدينة سرقسطة توفي حنش بن عبد الله الصنعاني، وعلي بن رباح اللخمي، وهما من أجلاء التابعين، وموضع قبرهما معروف بمقبرة باب القبلة، بسرقسطة، وهي أهداف من الحجارة.

قال أحمد بن عمر: «ولقد سألت قاضيها أبا عبد الله محمد بن فورتش وكان جماعة من فقهاء سرقسطة وشيوخها عنده، عن السبب الذي أوجب أن لا يصنع على هذين القبرين شيء يعلم به للقاصد والمتبرك بهما، فأخبرني أن بعض أمراء سرقسطة أراد أن يصنع على مواضع قبرهما ما تتباين من سائر القبور، وليعلم من لم يرهما أنهما صنعا لذلك، وأراد أن يبني القبرين، فأتته امرأة صالحة، وأخبرته أنهما أتيا إليها في المنام وأخبراها أنهما يكرهان أن يبنى على قبريهما شيء وان تترك كما هي، فأخبرت المرأة ذلك الأمير فامتنع من بنيان القبرين. وبقيا على ما هما عليه إلى الآن، وحنش بن عبد الله الصنعاني بنى جامعها وأقام محرابه، فلما زيد في مسجد الجامع هدم الحائط القبلي غير المحراب، فأنه حفر تحته وجعل على خشبتين كبيرتين وفرش تحت الخشبتين فرش من العمد... وجرت الخشبتان بالحبال، وتصدع المحراب أول يوم من الجر، فشد المحراب بالحبال وجر في اليوم الثاني إلى أن وصل به إلى الموضع الذي فيه اليوم، وبني عليه، وحواليه البناء الذي هو الآن عليه»[1].

وأخذ النصارى مدينة سرقسطة من يد المسلمين سنة 512 هـ وينسب لسرقسطة عدد كبير من أعلام العلماء وأعيان مذهب مالك أذكر بعضا ممن كان لهم الأثر الواضح في نشر المذهب المالكي في القرنين الثاني والثالث الهجريين:

1- حفص بن عبد السلام السلمي. كان من أهل العلم والتدين، رحل مع أخيه فسمع من مالك رضي الله عنه، ويحكى أنه لزمه سبعة أعوام وكان مالك يدني منزلته، وسرد الصيام أربعين سنة، وكان الأمير الحكم يستقدمه كل عام يؤم به في رمضان»[2].

---

1) ترصيع الأخبار ص 23 ـ نقلا عنه.

2) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 215/1 ـ المدارك 274/3.

2- حسان بن عبد السلام السلمي، رحل مع أخيه حفص فسمع من مالك بن أنس وروى عنه الموطأ[1].

قال ابن الفرضي: «كان حفص متفننا في العلوم، بليغا حاذقا»[2].

3- أبو عون كلثوم بن أبيض المرادي توفي سنة 253 هـ. كان عالما دينا فاضلا، وكانت له رحلة وعناية، وعده القاضي عياض من أعيان مذهب مالك[3].

4- يحيى بن عبد الرحمن المعروف بالأبيض توفي سنة 263 هـ. كان فقيها حافظا لمذهب مالك، متصرفا في ضروب من العلم، متقدما في النحو واللغة[4].

5- عبد الله بن أبي النعمان توفي سنة 265 هـ. كان من أعلام سرقسطة وفقهائها[5].

6- أسامة بن صخر بن عبد الرحمن الحجري توفي سنة 276 هـ. «كان من المشاهير في العلم، والفضل، والخير، وكان دينا صالحا حسن الديانة نبيل المروّة، راجح العقل، نافذ اللب، مشهورا في عصره في جميع الخير، ولي صلاة سرقسطة»[6].

7- محمد بن زيد التميمي، توفي سنة 283 هـ. كان عالما فاضلا وكانت له غير ما رحلة، رافق في بعضها عبيد الله بن يحيى بن يحيى. قال ابن حارث الخشني: «كان له طلب وعناية وسماع كثير»[7]

1) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 211/1 ـ المدارك 344/3 ـ أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 133.
2) تاريخ علماء الأندلس 215/1.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 164 ـ تاريخ علماء الأندلس 623/2 ـ جذوة 782 ـ المدارك 274/4.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 611 ـ تاريخ علماد الأندلس 902/2ـ جذوة ت 896 ـ المدارك 274/4.
5) تاريخ علماء الأندلس 374/1ـ المدارك 275/4.
6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 91 ـ تاريخ علماء الأندلس 148/1ـ جذوة ت 327.
7) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 210 ـ تاريخ علماء الأندلس 646/2ـ جذوة ت 56.

8- يحيى بن خصيب أبو زكرياء، توفي سنة 286 هـ. كان من المشاهير في العلم والفضل والصلاح والدين، وكانت له عناية، وسماع وجمع وحفظ، وكان يبصر العربية بصرا جيدا[1].

9- ابراهيم بن نصر الجهني، يعرف بابن أبرول توفي سنة 287 هـ. عد من فقهاء سرقسطة، وغلبت عليه الرواية، قال ابن الفرضي: «كانت له رحلة لقي فيها جماعة من أئمة الحديث منهم: محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ المكي، ومحمد ابن إسماعيل الصائغ الكبير، ويونس بن عبد الأعلى، وسليمان بن داود، والحارث ابن مسكين، والمزني، والربيع بن سليمان صاحب الشافعي، ومحمد بن عبد الحكم، وأبو الطاهر بن الشرح وجماعة سواهم كثير، ودخل العراق فسمع من بندار، وغيره، وكان عالما بالحديث، بصيرا بعلله، حدث عنه عثمان بن عبد الرحمن ابن أبي زيد، وثابت بن حزم السرقسطي وغيرهما، وكان ثقة»[2].

10- محمد بن أسامة بن صخر الحجري، توفي سنة 287 هـ. كان ذا عناية بالعلم والسماع والجمع، وكان دينا حافظا، ضابطا لكتبه[3].

11- محمد بن أبي هاشم السرقسطي، كان فقيها عالما، من أعيان مذهب مالك[4].

12- إبراهيم بن هارون بن سهل السرقسطي توفي سنة 296 هـ. كان من أهل العلم والعناية والسماع. وولي قضاء بلده[5].

13- مهاجر بن ربيل[6] أبو عبد الله السرقسطي: كان من أهل الفضل

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 613 ـ تاريخ علماء الأندلس 905/2 ـ جذوة ت 888 ـ المدارك 463/4.

2) تاريخ علماء الأندلس 41/1 ـ المدارك 464/4.

3) تاريخ علماء الأندلس 653/2 ـ المدارك 464/4.

4) المصدر السابق 654/2 ـ المدارك 644/4.

5) تاريخ علماء الأندلس 42/1 ـ المدارك 465/4.

6) اختلف في اسم أبيه فجعله الخشني دبيل، ابن الفرضي : ربيل. القاضي عياض : زبيل.

والخير، وكانت له عناية بالعلم، وكان حافظا، وطال عمره فرحل الناس إليه للسماع منه، وولي الشرطة ببلده[1].

14- أحمد بن محمد بن عجلان، من أعلام مذهب مالك، بيته بيت علم وفقه بسرقسطة، قال ابن حارث: «كان أحمد هذا من أهل العلم، والفهم التام، وممن يقول الشعر البارع... ولي قضاء سرقسطة بعد أخيه يحيى وكانت له ولأخيه رحلة سمعا فيها من سحنون بن سعيد»[2].

15- يحيى بن محمد بن عجلان: كان من المشاهير في الفضل والخير، وكان متفننا في علوم شتى بصيرا بالفرض والحساب. ولاه الخليفة محمد رضي الله عنه قضاء سرقسطة[3].

16- عبد الله بن يحيى الحساب المعروف بابن الخشاب، كانت له رحلة وعناية، وكان من المشاهير في العلم والفضل، وتفنن في العلوم، وبرع في كل صنف منها قال ابن حارث: «كان صاحبا لابن وضاح في رحلته إلى المشرق، وكان ابن وضاح يثني عليه، ويصفه، فلما وقعت الفتنة في الثغر أيام قتل ابن علْند، خرج هاربا منها إلى مكة، والتزمها حتى مات»[4]

وقال ابن الفرضي: «ان ابن الخشاب هذا، كان مجاب الدعوة، وكان قد استقضي في موضعه، وكان يرحل إليه للسماع منه»[5]

17- لب بن عبد الله، كان فاضلا، زاهدا عالما، وكان من أهل التلاوة والحفظ ولم تكن له رحلة، وكان يُعلِّمُ. توفي صدر أيام الخليفة عبد الله بن محمد (275 - 300)[6].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 305 - تاريخ علماء الأندلس 862/2 - جذوة ت : 864 - المدارك 465/4.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 51 - ابن الفرضي 62/1 - المدارك 465/4 - الديباج 168/1.
3) أخبار القهاء والمحدثين ص 606 - ابن الفرضي 905/2- المدارك 465/4 - الديباج 362/2 - معجم المؤلفين211/13.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 330.
5) تاريخ علماء الأندلس 371/1.
6) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 165 - تاريخ علماء الأندلس 625/2 - جذوة ت 786.

18- عمر بن مصعب بن قاسم، عده القاضي عياض من أعيان سرقسطة وأعلامها، كان فقيها على مذهب مالك[1].

3- **فقهاء وشقة :**

وشقة مدينة كبيرة أولية قديمة، رائعة البينان، قد اتقن سورها أتم إتقان، وهي تقع شمال سرقسطة على بعد خمسين ميلا، وحاصر المسلمون مدينة وشقة منذ فتح الأندلس حصارا طويلا، حتى بنوا عليها المساكن وغرسوا الغروس، وحرثوا لمعايشهم، واتصل ذلك من فعلهم سبعة أعوام والنصارى في القصبة القديمة محصورون، فلما طال عليهم الحصار استأمنوا لأنفسهم وذراريهم، فمن دخل في الإسلام ملك نفسه وماله وحرمته، ومن أقام على النصرانية أدى الجزية[2].

وينسب لمدينة وشقة عدد من علماء المذهب المالكي أذكر من وجد منهم في القرن الثالث الهجري.

1- عجنس بن أسباط الزيادي، بيته بيت علم بمدينة وشقة قال القاضي عياض في ترجمته: «راغب في العلم، فبيته بيت علم، سمع من يحيى بن يحيى، وسمع منه ابنه إبراهيم»[3].

2- إبراهيم بن عجنس بن أسباط الز يادي توفي أيام المنذر بن محمد[4] كان من مشاهير الفقهاء وأهل العلم والفهم بوشقة، وكان حافظا للفقه على مذهب مالك اختصر المدونة في عشرة أجزاء وسهلها للناس[5].

3- خالد بن أيوب توفي في صدر أيام عبد الله بن محمد، وكان من أهل العلم والحفظ للمذهب، معتنيا بعلم المسائل[6].

---

1) تاريخ علماء الأندلس 544/2 ـ المدارك 466/4 الديباج 478/2.
2) صفة جزيرة الأندلس ص 194 ـ معجم البلدان ص 407.
3) تاريخ علماء الأندلس 523/2 ـ المدارك 275/4.
4) حكم الأمير المنذر بن محمد ما بين سنة 273 ـ 275هـ.
5) تاريخ علماء الأندلس 9/1 ـ المدارك 471/4 ـ معجم البلدان ص 407.
6) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 142 ـ تاريخ علماء الأندلس 238/1 ـ جذوة ت 408 ـ المدارك 471/4.

4- محمد بن سليمان بن محمد بن تليد المعافري توفي سنة 295 هـ. كان رأس فقهاء الثغر المتقدم فيهم يقر له بذلك الجميع، ويقفون عند أمره ولا يعدون فتياه، ولي قضاء سرقسطة، وقضاء وشقة أيام ثلاثة أمراء محمد، والمنذر، وعبد الله، وكان من أهل العلم والرواية[1].

5- خطاب بن إسماعيل الغافقي توفي سنة 297 هـ. أحد فقهاء وشقة وعلمائها، كانت له رحلة، وعناية وسماع كثير، تولى صلاة مدينة سرقسطة[2].

6- أحمد بن يوسف بن عابس المتوفى سنة 298 هـ. كان من أهل الفرض واللغة والحساب، وكانت له رحلة لقي فيها علي بن عبد العزيز بن المرزبان، وغيره من رجال الحديث بالمشرق، ولزم لدى عودته من رحلته يحيى بن عمر بالقيروان، وكان يحيى يجله ويعرف حقه، وكان متولي القراءة عليه[3].

7 - زكرياء بن زرقون توفي أيام الخليفة عبد الله، وكان حسن العلم يجتمع إليه الناس ويقصدونه ويجلون أمره ويلتزمون قوله، وكان ذا جاه عظيم، ومال عريض، وكانت له هبات وعطايا[4]

8- عبد السلام بن وليد، من أعلام مدينة وشقة وفقهائها، عاصر الأمير الحكم بن هشام. قال الخشني في ترجمته: «كان من أهل العلم والتفنن بمدينة وشقة، وكان من أهل الوجاهة، ولاه الخليفة الحكم بن هشام رحمهما الله القضاء بوشقة وما حولها»[5].

9- فرج بن أبي الحزم، من أعلام مذهب مالك بالأندلس، كان حافظا للمسائل، موصوفا بالعلم، وله رحلة سمع فيها من سحنون وغيره[6].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 258 ـ تاريخ علماء الأندلس 658/2 ـ جذوة ت 58 ـ المدارك 472/4.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 144 ـ تاريخ علماء الأندلس 243/1 ـ جذوة ت 428.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 64 ـ تاريخ علماء الأندلس 67/1.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 156 ـ تاريخ علماء الأندلس 272/1.

5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 427 ـ تاريخ علماء الأندلس 488/2 ـ جذوة ت 660.

6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 476 ـ تاريخ علماء الأندلس 587/2 ـ جذوة ت 471/4.

4- **فقهاء طرطوشة :**

تقع مدينة طرطوشة[1] في سفح جبل شمال شرق الأندلس، ولها سور حصين، وبها أسواق وعمارات وضياع، وبجبالها خشب الصنوبر الذي لا يوجد له نظير في الطول والغلظ، ومنه تتخذ الصواري والقرى وتصنع المراكب الكبار، ومن طرطوشة إلى بلنسية مسيرة أربعة أيام، وإليها ينسب عدد كبير من كبار العلماء وأعيان الفقهاء من أشهرهم الفقيه الإمام الزاهد، أبو بكر الطرطوشي الفهري[2] ومن أشهر الفقهاء المالكية الذين وجدوا بطرطوشة في القرن الثالث الهجري وأذاعوا بها مذهب الإمام مالك ونشروه :

1- الفقيه العالم أبو المطرف عبد الرحمن بن معاوية استشهد سنة 288 هـ. قال الخشني: «كان فقيها نبيلا، ولما حل الشرك من أهل برشلونة بطرطوشة وحاربوها، قتل حينئذ»[3].

2- الفقيه أبو زكرياء يحيى بن عائد بن كيسان، رحل هو وصهره طاهر بن حزم[4] فحجا جميعا ودخلا بغداد، وسمعا العلم وعمرا في الإسلام نحواً من ثمانين سنة وكانت صحبتهما واحدة، وسماعهما في رحلتيهما واحد وكانا متدينين واستشهدا جميعا في غزاة: «بيغش» في طريق برشلونة ووجد حواليهما في المعترك نحو من ثلاثين قتيلا من الروم[5].

---

1) صفة جزيرة الأندلس ص 124.

2) يكنى أبا بكر وليس أبا الوليد كما ذكر ذلك الحميري. بل الوليد اسم أبيه. فهو محمد بن الوليد بن محمد، الطرطوشي ومنها أصله. تقدم في الفقه مذهبا وخلافا، وكان مجانبا للسلطان، وله عدة تآليف وشروح. (ولد سنة 451 هـ وتوفي بعد 521 هـ) ديباج 244/2 ـ نفح الطيب 294/2.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 369 ـ تاريخ علماء الأندلس 443/1 ـ جذوة ت 615 ـ المدارك 454/4.

4) مات طاهر بن حزم الطرطوشي في المعترك سنة 285 هـ. تاريخ علماء الأندلس 358/1 ـ جذوة ت 517 ـ التكملة 542/4.

5) انظر هذه المعلومات في ت طاهر بن حزم عند ابن الفرضي في كتاب تاريخ علماء الأندلس 358/1.

المبحث الخامس : توزيع الفقهاء بالمنطقة الغربية :

1- فقهاء أشبونة :

أشبونة مدينة قديمة مطلة على بحر المحيط الأطلسي حيث تتكسر أمواجه في سورها، وهي جميلة عامرة، قال الحميري: «والمدينة في ذاتها حسنة ممتدة مع النهر لها سور وقصبة منيعة، والأشبونة على نهر البحر المظلم...»[1].

وقال ياقوت : «مدينة بالأندلس أيضا يقال لها لشبونة، وهي متصلة بشنترين قريبة من البحر المحيط يوجد على ساحلها العنبر الفائق، وهي على مصب نهر شترين إلى البحر. وينسب إليها جماعة منهم:

أبو إسحاق إبراهيم بن هارون بن خلف بن عبد الكريم بن سعيد المصمودي يعرف بالزاهد الأشبوني»[2]. وإليها ينسب الفقيه عبد الرحمن بن عبيد الله اللشبوني تلميذ الإمام مالك بن أنس رحمه الله. قال الخشني: «كان قد سمع من مالك بن أنس وكان له مكرما»[3].

2- فقهاء باجة :

أقدم مدن الأندلس بنيانا، وأولها اختطاطا، وإليها انتهى يوليش القيصر وهو الذي سماها باجة، وتفسير باجة في كلام العجم «الصلح» وهي من الكور المجندة، نزلهاجند مصر وكان لواؤهم في الميسرة بعد جند فلسطين.

«وحوز باجة وخطتها واسعة، ولها معاقل موصوفة بالمنعة والحصانة ومنها الإمام القاضي أبو الوليد الباجي، سليمان بن خلف، شارح الموطأ الفقيه الأديب، العالم المتكلم». المتوفى سنة 474 هـ[4].

---

1) صفة جزيرة الأندلس ص 16.

2) معجم البلدان ص 60 - 61.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 366 - تاريخ علماء الأندلس 438/1 - جذوة 607 - المدارك 344/3.

4) صفة جزيرة الأندلس ص 36.

وإلى مدينة باجة ينتسب عدد من أعلام المذهب المالكي أذكر من وجد منهم قبل القرن الرابع الهجري :

1- الفقيه القاضي صاحب السيرة العادلة، والذكر الجميل الخالد الإمام محمد بن بشير المتوفى سنة 198 هـ. لقي الإمام مالك بن أنس وجالسه وسمع منه. وكان يحيى بن يحيى من أشد الناس تعظيما لمحمد بن بشير وأحسنهم ثناء عليه في حياته وبعد وفاته[1].

2- إسحاق بن عبد ربه، سمع من يحيى بن يحيى وسحنون بن سعيد وامتحن بالبرص، فاحتجب، وكان مشهورا بالعلم والفضل وولي صلاة موضعه[2].

3- هشام بن عروس. من أعيان مذهب مالك، ومن أصحاب يحيى بن يحيى الليثي[3].

قال القاضي عياض في ترجمته: «كان فقيها بموضعه»[4].

3- **فقهاء بطليوس :**

بطليوس مدينة حديثة بناها عبد الرحمن بن مروان المعروف بالجليقي بإذن الأمير عبد الله. وهي مدينة جليلة في بسيط من الأرض ولها ربض كبير أكبر من المدينة، وهي على ضفة النهر الكبير المسمى الغور (آنة) بينها وبين مدينة إشبيلية ستة أيام، ومنها إلى قرطبة ستة مراحل[5].

ومع أن المدينة حديثة، فإن الفقهاء المالكية عمروها واستقروا بها في القرن الثالث الهجري لنشر الدعوة وتعليم أبنائها أحكام الشريعة الإسلامية، وأشهرهم:

---

1) قضاة قرطبة ص 73 ـ تاريخ افتتاح الأندلس 63 ـ المدارك 331/3.

2) المدارك 270/4.

3) تاريخ علماء الأندلس 2/ 891 ـ المدارك 4/ 473.

4) المدارك 473/4.

5) صفة جزيرة الأندلس ص 46 ـ معجم البلدان ص 120 .

1- الفقيه أبو علي حسين بن شرحبيل، كان جليلا فقيها، عليه مدار فتوى بطليوس. وكان جامعا للكتب، توفي قرب الثلاثمائة»[1].

2- أبو عثمان سعيد بن كرسلين توفي نحو الثلاثمائة، سمع بقرطبة من ابن وضاح، وابن باز، وابن صالح، قال القاضي عياض: «وكان شيخا فقيها فيه دعابة، وحلق بجامع بلده»[2].

1) المدارك 470/4.
2) نفس المصدر السابق.

الباب الثاني

أثر الولايات والخطط في تثبيت المذهب المالكي بالأندلس

تمهيد

إذا كان بعض الباحثين[1] المهتمين بالحضارة الأندلسية يرون عدم تصور إدارة عامة متكاملة بالأندلس في عصورها الأولى، فإن ذلك يبقى محصورا في عصر الولاة، والسبب في ذلك يرجع بالأساس إلى انشغال الأمراء الفاتحين بإخماد نار الفتن، وتهدئة الثوار، وتوفير الأمن، وبالتالي إرساء وتثبيت دعائم الدولة الإسلامية ببلاد الغرب الإسلامي.

غير أن هذا الوضع تبدل مع بداية الحكم الأموي الذي أدرك، وتنبه إلى السبب الذي عجل بزوال النظام السابق (عصر الولاة) وهو إفتقاره إلى نظام إداري قادرعلى تسيير شؤون البلاد وتوحيدها وجمع كلمتها، وهذا ما أشار إليه الأستاذ حسين مؤنس وهو يتحدث عن الإدارة العامة في عصر الولاة بالأندلس، فقال: «والنتيجة الطبيعية لهذا النظام هو فقر الإدارة المركزية وعجزها عن إدارة البلاد كلها إدارة موحدة»[2].

لذلك اهتم الأمويون بهذا الجانب وأولوه عناية خاصة، فأسسوا نظاما إداريا قويا محكما قادرا على حفظ نظام الحكم، وصون كيان المجتمع، والدفاع عن سيادته وسلامة أراضيه، وطمأنة الإنسان، وتحقيق رفاهيته، واستقراره والسهر على أمن الناس وحماية أرواحهم وأموالهم، وصيانة حقوقهم. ولا يمكن تحقيق هذا إلا إذا كان النظام الإداري يسير بخطى ثابتة، وعلى أساس من العدالة والمساواة والتكافل بين جميع أفراد المجتمع، وقد بدأ الإهتمام بالنظام الإداري عند الأمويين منذ عبد الرحمن الداخل، فبالرغم من كثرة الفتن والثورات

1) راجع ما قاله الأستاذ حسين مؤنس في هذا الباب في كتابه فجر الأندلس ص 638.

2) فجر الأندلس ص 376.

التي خاض غمارها، لم يغفل مسألة النظام الداخلي لإدارة شؤون البلاد والعباد، وكان هذا الجانب مما امتاز به عبد الرحمن بن معاوية وشهد له بذلك كثير من الباحثين والمهتمين بتاريخ الأندلس.

قال الأستاذ عبد الله عنان: «وكان عبد الرحمن يتمتع بمواهب إدارية باهرة فاستطاع خلال الإضطراب الشامل أن يوطد دعائم الحكم والإدارة وأن يقمع كثيرا من ضروب الفساد والبغي، وأن يؤيد هيبة القانون، والنظام، ولما توطد حكمه وخبا ضرام الثورة نوعا، استطاعت الأندلس أن تتمتع في ظل حكومته بأمن وطمأنينة، ورخاء لم تعرفها منذ بعيد»[1]

وتنبه مؤرخ الأندلس ابن حيان إلى هذا الجانب الهام الذي ميز شخصية «الداخل» وحنكته الإدارية فقال: «ولما ألفى «الداخل» الأندلس ثغرا قاسيا غفلا من حلية الملك عاطلا، أرهف أهلها بالطاعة السلطانية، وحنكهم بالسيرة الملوكية، وأخذهم بالآداب، فأكسبهم عَمَا قليل المروءة، وأقامهم على الطريقة، وبدأ فدون الدواوين، ورفع الأواوين[2] ، وفرض الأعطية، وعقد الألوية، وجند الأجناد ورفع العماد، وأوثق الأوتاد فأقام للملك آلته، وأخذ للسلطان عدته، فاترف له بذلك أكابر الملوك، وحذروا جانبه وتحاموا حوزته، ولما يلبث ان دانت له بلاد الأندلس، واستقل له الأمر فيها»[3].

وأهم ما ميز هذا النظام هو اعتماد أمراء بني أمية على العلماء وإشراكهم في تسيير شؤون البلاد، وجعلهم على رأس الخطط الإدارية وخاصة تلك التي تحتاج إلى فقه وعلم بالأحكام الشرعية، وسلامة تطبيقها، ودقة تعليلها وتأصيل الوقائع والنوازل التي يبنى عليها صلاح الحكم وعدالته. ولكي يتمكن الحكام من ضمان الوحدة التشريعية من جهة والإبتعاد عن كل ما من شأنه جلب الخلافات

---

1) دولة الإسلام بالأندلس 199/1.
2) الأواوين : جمع إيوان: مكان متسع من البيت له سقف وثلاثة جدران يجلس فيه عادة كبار القوم وقال الفيروزابادي: الإيوان بالكسر الصفة العظيمة.ا لقاموس المحيط ص 1521.
3) نفح الطيب 317/1 – نقلا عنه.

والإنقسامات، التي غالبا ما تؤدي إلى التنافر والتناحر وتساعد على تفكيك وحدة الأمة وسلامة الدولة، اختار أمراء بني أمية العمل بفقه الإمام مالك وألزموا الحكام باتباع مذهبه وعدم الخروج عنه في القضاء والفتيا.

ثم إن الإستعانة بالفقهاء في هذا المجال أمر ضروري لما لهذه الخطط من ارتباط وثيق بأمر الخلافة ومسؤولياتها في رعاية شؤون العباد، وضبط معاملاتهم الدينية والدنيوية، وما يتطلب ذلك من معرفة بالأحكام. وفقه في المعاملات.

قال الإمام عبد الرحمن بن خلدون في مقدمته: «إعلم أن السلطان في نفسه ضعيف يحمل أمرا ثقيلا، فلابد له من الإستعانة بأبناء جنسه، وإذا كان يستعين بهم في ضرورة معاشه وسائر مهنه فما ظنك بسياسة نوعه. ومن استرعاه الله من خلقه وعباده... ثم اعلم أن الوظائف السلطانية في هذه الملة الإسلامية مندرجة تحت الخلافة لاشتمال منصب الخلافة على الدين والدنيا كما قدمناه[1]. فالأحكام الشرعية متعلقة بجميعها وموجودة لكل واحدة منها في سائر وجوهها، لعموم تعلق الحكم الشرعي بجميع أفعال العباد. والفقيه ينظر في مرتبة الملك والسلطان وشروط تقليدها استبدادا على الخلافة وهو معنى السلطان، أو تعويضا منها وهو معنى الوزارة عندهم كما يأتي، وفي نظره في الأحكام والأموال وسائر السياسة مطلقا أو مقيدا، أو في موجبات العزل إن عرضت، وغير ذلك من معاني الملك والسلطان. وكذا في سائر الوظائف التي تحت الملك والسلطان من وزارة أو جباية أو ولاية. لابد للفقيه من النظر في جميع ذلك»[2].

ومن أجل ذلك كان الفقهاء من أمراء الأندلس يعظمون العلماء ويرفعون منزلتهم، ويعتمدون عليهم في إدارة شؤون البلاد، وكانوا لا يقدمون لولاية المناصب العليا والخطط المهمة إلا العلماء الفقهاء.

1) يشير ابن خلدون هناك إلى الفصل الذي خصه للكلام عن معنى الخلافة والإمامة. انظر المقدمة ص 576 - 577 - 578.

2) مقدمة ابن خلدون ص 663 - 664 - 665.

قال الشقندي في رسالته في فضل الأندلس والأندلسيين: «وان ملوكها كانوا يتواضعون لعلمائها، ويرفعون أقدارهم، ويصدرون عن آرائهم وأنهم كانوا لا يقدمون وزيرا ولا مشاورا ما لم يكن عالما[1]».

والدافع إلى إفراد هذا الباب بالدرس والتحليل وإدارجه ضمن هذا الرسالة هو:

أولا: الكشف عن المستوى الحضاري الراقي الذي تميز به الولاة من أتباع مدرسة الإمام مالك في هذه الفترة بالأندلس، ونضجهم الفكري البعيد عن الأهواء الفردية، والأغراض الشخصية والتقلبات المصلحية العاجلة التي قد تكون على ثوابت الأمة وأهدافها السامية. وبذلك ساد العدل، وعم الأمن والرخاء وانتشر العلم والوعي.

ثانيا: بتولي الفقهاء المالكية للخطط المهمة في الدولة، أصبح للفقه المالكي آثاره الواضحة والعميقة في جميع نواحي الحياة، حيث لا يمكن أن نفسر أي ظاهرة من تاريخ هذا البلد دون الأخذ بعين الإعتبار الوضعية الفقهية، وبذلك تمكن الفقهاء من نشر فقه إمامهم وشرح مذهبه وتطبيق أحكامه عمليا من خلال الفتاوى والأحكام.

ثالثا: بيان سر نجاح الإدارة العامة في عهد بني أمية بالأندلس وخاصة في القرون الأولى يرجع إلى كفاءة وحكمة من تولى تسيير هذه الإدارة من الفقهاء، ومدى إسهامهم في إرساء قواعدها وتطورها وازدهارها حتى اصبحوا مضرب المثل في العدل. فقد جعل محمد بن حارث الخشني القاضي أبو خالد سعيد بن سليمان القرطبي أحد القضاء الأربعة الذين اتصل بهم العدل في آفاق الأرض وهم: رحيم بن اليتيم في الشام، والحارث بن مسكين بمصر، وسحنون بن سعيد بالقيروان، وأبو خالد هذا بالأندلس»[2].

---

1) رسالة الشقندي في فصل الأندلس والأندلسيين نقلها المقري في نفح الطيب 204/4

2) أنظر قضاة قرطبة ص 135 – تاريخ علماء الأندلس 498/1.

الفصل الأول
شخصية الفقهاء المالكية في هذه المرحلة.

تمهيد

إن أهم ما يسترعي اهتمام الباحث في تاريخ الحضارة الإسلامية بالأندلس ويثير انتباهه هو ما تميز به الفقهاء المالكية من مثابرة وعزم ووعي بنظام الإسلام السياسي من جانب، وبالأوضاع العصرية ومقتضياتها من جانب آخر، فسيرتهم تمثل أرقى النماذج القيادية في ذلك العصر، فزيادة على مكانتهم العلمية، تميزوا بالنظافة الأخلاقية والمناعة السلوكية، وهما عنصران أساسيان في المسألة القيادية، لذلك أسندت لهم المهام العظام في هذه الفترة المتميزة، وتحملوا المسؤولية من أجل قيامهم بالملة وأخذهم بأحكام الشريعة، فهم الحاملون للأحكام، المقتدى بهم، فكان إكرامهم في الدولة حينئذ إكراما لذواتهم، وتعظيما لرتبهم، وهذا ما سأعمل على توضيحه في المباحث التالية:

المبحث الأول : السيرة الشخصية للفقهاء المالكية في هذه الحقبة

تميزت السيرة الشخصية للفقهاء المالكية بالأندلس وخاصة الولاة منهم بعدة خصال، ومميزات، أفضل الكلام فيها ضمن المطالب التالية :

المطلب الأول : الورع والصلاح :

اجتهد الفقهاء الولاة في إصلاح حالهم ومعالجة نفوسهم ومجاهدتها، فلم يعهد فيهم تكبر أو استعلاء أو تحيز لذوي السلطان أو ابتعاد عن العامة، بل اشتهروا بالتواضع، والصلاح، والورع، فكان كبار الولاة منهم يخدمون أنفسهم وأهليهم تواضعا. جاء في سيرة قاضي الجماعة بقرطبة الأسوار بن عقبة

النصري أنه كان من أهل التحري، والخير والتواضع، وحسن السيرة كان يحمل خبزه إلى الفرن بنفسه، ويتصرف في مهنة أهله[1].

وقال ابن حارث الخشني وهو يتحدث عن سيرة القاضي محمد بن سلمة: «كان رجلا صالحا في مذهبه، فاضلا في دينه، شديد السلامة في طبعه مع الزهادة والتنسك»[2].

ونقل عن خالد بن سعد قال : «سمعت محمد بن عمر بن لبابة يثني عليه ويصفه بالخير والفضل»[3].

وقال خالد بن سعد: أخبرني محمد بن هاشم الزاهد، قال أخبرتني امرأة صالحة من أهل الإستتار أنها أتته إلى داره في بعض الأيام وذلك قبل الظهر فقرعت عليه الباب، فخرج إليها، وكانت لا تعرفه قبل ذلك، وعلى يده أثر العجين، كما كان يعجن، فقالت له: أريد أن تكلم القاضي، فإن لي إليه حاجة فقال لها إلى المسجد الجامع، فإنه يوافيك فيه الساعة[4]. قالت: فأتيت الجامع فركعت ثم جلست أنتظر القاضي، فلم ألبث أن أتى ذلك الرجل الذي خرج إلي وبيده أثر العجين، فجعل يركع، فسألت عنه، فقيل لي: هو القاضي فلما سلم تعرضت إليه فكلمته في حاجتي، فقضاها لي[5].

وقد اعتبر ابن المناصف[6] الأندلسي هذه الخصال في كتابه «تنبيه الحكام إلى مآخذ الأحكام» من ضروريات الوالي ومما يلزمه في خاصة نفسه فقال : «واعلم أنه يجب على من تولى القضاء أن يعالج نفسه ويجتهد في صلاح حاله، ويكون ذلك من أهم ما يجعله من باله، فيحمل نفسه على أدب الشرع وحفظ المروءة وعلو الهمة، ويتوقى ما يشينه في دينه ومروءته وعقله، ويحطه عن منصبه

1) قضاة قرطبة ص 110 – المدارك 147/4
2) قضاة قرطبة ص 193.
3) نفس المصدر السابق.
4) قضاة قرطبة ص 193 – 194.
5) نفس المصدر السابق.
6) هو العلامة القاضي المالكي أبو عبد الله محمد بن عيسى بن محمد بن أصبغ الأزدي القرطبي الشهير بابن المناصف المتوفى سنة 620 هـ.

وهمته، فإنه أهل لأن ينظر إليه، ويقتدى به وليس يسعه في ذلك ما يسع غيره، فالعيون إليه مصروفة، ونفوس الخاصة على الإقتداء بهديه موقوفة، وليأخذ نفسه بالمجاهدة ويسعى من اكتساب الخير ويطلبه»[1].

ولم يكن حب المدح والثناء من شيمهم ولا اشتاقت أنفسهم للتمتع بالملذات والشهوات وركوب الفاره، بل تنبهوا لذلك، واتخذوا الحذر من دسائس النفس وقطعوا أسباب مطامعها في ذلك.

«جاء في ترجمة» الفقيه محمد بن بشير» :أنه لما أراد الأمير أن يوليه القضاء مر على صديق له من العباد الزهاد، فاستشاره في الأمر وسأله النصح، فقال له العابد: أسألك عن أشياء ثلاثة فاصدقني فيها، ثم أشير عليك بعد ذلك: فقال له محمد بن بشير: وما هي؟ فقال له: كيف حبك لأكل الطيب، ولباس اللين، وركوب الفاره؟ فقال له: والله ما أبالي ما رددت به جوعتي، وسترت به عورتي، وحملت به رجلتي، فقال له العابد: هذه واحدة. ثم قال له: كيف للتمتع بالوجوه الحسان، وما يشاكل ذلك من الشهوات؟. فقال له محمد بن بشير: هذه حالة والله ما استشرفت نفسي قط إليها، ولا خطرت ببالي، ولا اكترثت بفقدها، فقال له العابد: هذه ثانية فكيف حبك لمدح الناس وثناءهم عليك وكراهتك للعزل، وحبك للولاية؟ فقال له: والله ما أبالي في الحق من مدحني أو ذمني، وما أسر بالولاية، ولا أستوحش للعزل. فقال له العابد: فاقبل القضاء فلا بأس عليك. فولاه الأمير الحكم رحمه الله قضاء الجماعة والصلاة بقرطبة»[2].

واشتهروا كذلك بالوفاء بالعهد وأداء الأمانة، وهما خصلتان مطلوبتان في كل مسلم فضلا عن الفقيه، حتى اعتبر العلماء الفقهاء أمناء الله على خلقه قال الإمام القرافي في الإحكام تعليقا على حديث: «عن رسول الله ﷺ : «الفقهاء أمناء الله على خلقه[3]». فلا ينبغي للفقيه الخيانة في الأمانة، وإذا قصد الناس

---

1) هامش كتاب الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام، وتصرفات القاضي والإمام ص 271 - 272 - للإمام القرافي. تحقيق وتخريج وتعليق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

2) قضاة قرطبة ص 74.

3) استشهد الإمام القرافي بهذا الحديث عن أمانة الفقهاء. انظر الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام ص 259 – وعده الإمام إسماعيل بن محمد العجلوني ضمن الأحاديث التي اشتهرت على ألسنة الناس، ولفظه «الفقهاء أمناء الرسول ما لم يدخلوا في الدنيا ويتبعوا السلطان، فإذا فعلوا =

أن يجعلوه سلما للوصول للمحارم فلا يساعدهم على ذلك»[1].

ولذلك حرص الفقهاء المالكية أشد الحرص على الأمانة، حتى وصل الوفاء ببعضهم، إلى المخاطرة بأرواحهم في سبيل تحقيق هذا المبدأ وامتثال أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أداء الأمانة، والوفاء بالعهد، وان خالف في ذلك أمر الحكام، ولم تزدهم هذه المخالفة إلا رفعة وقدرا، فقد اختير الفقيه سعيد ابن محمد بن بشير لولاية قاضي الجماعة بقرطبة بسبب حرصه على أداء الأمانة للبر والفاجر، وعدم الاستجابة لنداء الأمير.

قال ابن حارث: «وكانت السبب الذي من أجله ولي القضاء سعيد بن محمد قصة دارت عليه في وديعة كانت في يديه»[2].

قال خالد بن سعد: «حدثني من أثق به من أهل العلم، عن يحيى بن زكرياء وكان من أثبت أصحاب محمد بن وضاح قال: أخبرني أصبغ بن خليل قال: كنت جالسا عند يحيى بن يحيى، حتى أتاه سعيد بن محمد بن بشير فجلس فرآه يحيى مغموما، فقال له، ما دهاك؟ فقال هم طرأ علي، قال وما هو؟ فما عليك أذن ولا عين، فقال: ان ربيع القومس أودعني مالا عظيما وهذا الهاتف يهتف: من كان عنده لربيع مال أو وديعة فلم يظهره بعد ثلاث سفكنا دمه، وأنهبنا ماله، فاستهول يحيى الخبر واستعظمه وأكب طويلا، ثم قال له وما تريد أن تصنع؟. أرى والله ألا تخفر أمانتك للحديث الذي أتى: «ان الأمانة تؤدى إلى البر والفاجر، والرحم توصل برة كانت أو فاجرة والعهد يوفى به للبر والفاجر»[3]. فنمى الحديث وفشى حتى انتهى إلى الأمير، فبعث فيه بعد ثلاث، فخرج إليه الإذن من عند الأمير فقال له: ما دعاك إلى ستر ما أودعك ربيع وقد سمعت ما هتف عنا الهاتف، وما أظهرنا من العزيمة في ذلك؟ فقال للآذن: أعلم الأمير - أصلحه الله - عني أني

= ذلك فاحذرهم». ونقل عن القضاعي وابن عساكر الحديث بلفظ «العلماء أمناء الله على خلقه». انظر كشف الخفاء ومزيل الالتباس 114/2 - الحديث رقم 1838.

1) الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام ص 259.
2) قضاة قرطبة ص 90.
3) قضاة قرطبة ص 90 - 91.

إنما فعلت ذلك للحديث الذي أتى، ثم نص الحديث حتى انتهى إلى قوله: «والأمانة تؤدى إلى البر والفاجر»[1]. ولا أفجر من ربيعة، فأنهى الفتى ذلك إلى الأمير عنه، فأوصى الأمير إلى الوزراء هذا رجل صالح، فولوه القضاء، فكان ذلك سببا لولاية القضاء».

المطلب الثاني - الجزالة[2] والفطنة وحدة الرأي :

امتاز الفقهاء الأندلسيون عامة بالذكاء العظيم، والذاكرة الواعية واللياقة، والحزم في كل الأمور، واشتهر الولاة منهم خاصة بالذكاء والفطنة، وهما خصلتان مطلوبتان في كل وال.

قال القرافي: قال العلماء: «وإذا كان معاذ أعلم بالحلال والحرام فهو أقضى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين. فما معنى قوله عليه الصلاة والسلام: «أقضاكم علي؟» أجابوا رضي الله عنهم بأن القضاء يرجع إلى التفطن لوجوه حجاج الخصوم، وقد يكون الإنسان أعلم بالحلال والحرام وهو بعيد عن التفطن للخُدع الصادرة عن الخصوم، والمكايد والتنبه لوجوه الصواب من أقوال المتحاكمين... فهذا باب آخر عظيم يحتاج إلى فراسة عظيمة، وفطنة وافرة وقريحة باهرة، ودربة مساعدة، وإعانة من الله تعالى عاضدة»[3].

وبهذه الخصال تمكن الفقهاء الولاة من التغلب على المشاكل التي اعترضت طريقهم، والقضاء على المكايد والمؤامرات التي أعدها خصومهم للتقليل من قيمتهم والنيل من كرامتهم وإقصائهم من وظائفهم. من ذلك ان جلاس الأمير عبد الرحمن رحمه الله وخواصه اتفقوا على عزل الفقيه المالكي محمد بن خالد بن نرتنيل، وكان واليا على الشرطة والسوق، وكان ينفذ حكمه عليهم،

---

1) لفظ هذا الحديث موقوف على ابن عباس، كما عزاه له ابن كثير من طريق الثوري بسند منقطع عنه بلفظ: «هي مبهمة للبر والفاجر» أثناء قوله تعالى: «ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات إلى أهلها». سورة النساء آية 58.

2) جزل – كفرح فهو أجزل، وهي جزلاء. وككرم: عظم. وجزل فلان: صار ذا رأي جيد.القاموس المحيط ص 1262 – (باب اللام فصل الجيم).

3) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ص 38 - 41.

فتآمروا ضده وزينوا للأمير عزله من منصبه، إلا أنه استطاع التغلب عليهم، والقضاء على مؤامرتهم بفضل ذكائه وفطنته.

قال محمد بن حارث في سيرته: «قال لي محمد بن غالب: وكان أصلب في أموره من الجندل، وكان لا يهاب أحدا من جلساء الأمير، وكان ينفذ عليهم من الحقوق ما ينفذه على السوق والعوام»[1].

من ذلك ما نقله الخشني فقال: «رفع إليه وثبت عنده أن رجلا من أصحاب الأمير عبد الرحمن رحمه الله يعرف بالتمار، ألم بمنكر فأرسل فيه فضربه أربع مائة سوط، ثم بعث به إلى السجن، ورفع أصحابه إلى الأمير خبره وامتعضوا فيه، وشنعوا أمره، فأرسل فيه الأمير - رضي الله عنه - فلما حضر أخرج إليه فتى فخاطبه وقال له: يقول لك الأمير ما حملك على أن تفعل بابن التمار ما فعلت فقال : لم أفعله أنا بابن التمار، إنما فعله به الأمير، لأنه إذ ولاني أمرني بتنفيذ الحق وتغيير المنكر على كل الناس، ولم يستثن علي بابن التمار ولا غيره، فلا حجة علي، فأغضى الأمير رحمه الله عنه ولم يفت في عضده، وأمر أصحابه بالتحفظ منه وأبى أن يعز له»[2].

وتظهر نباهة الفقهاء وفطنتهم في معرفة الحجج والتفطن لها وهو أمر معتبر عندهم عند الترشيح للولاية، قال الإمام القراقي: «ويقدم في القضاء من هو أعرف بالأحكام الشرعية، وأشد تفطنا لحجاج الخصوم وخدعهم». بهذا عرف الولاة المالكية بالأندلس في القرنين الثاني والثالث الهجريين فمما يذكر في سيرة الفقيه محمد بن عجلان الأزدي أنه لما ولي قضاء سرقسطة كان يحلف اليهود يوم السبت، والنصارى يوم الأحد، ولما سئل عن ذلك أجاب بقوله: «رأيتهم يرهبون ذلك»[3].

وقد أخذ ذلك من قول مالك رحمه الله: «إنهم يحلفون حيث يعظمون»[4].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 166.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 167 - المدارك 117/4 - 118.
3) المدارك 275/4.
4) تاريخ علماء الأندلس 643/2.

الخطط جميعا هي صنعة وليس كل من بلغ درجة العلم والفقه يكون مؤهلا للولاية وقادرا على تحمل المسؤولية، بل لابد من إتقان الصنعة ومعرفة دربتها.

قال ابن حيان وهو يتحدث عن خطة الكتابة ومستحقيها في عهد الأمير محمد بالأندلس: «وكان قومس مع بلاغته، وجودة رسائله، بصيرا بصناعة الكتابة الحسبانية عارفا بمعانيها العويصة مدققا لحسباناتها الصعبة»[1].

فنجاح أي عمل إداري لا يتوقف على كثرة من يعهد إليهم بأدائه بل يتوقف على الصلاحية والإستحقاق لهذه المهمة من جانب من يختاروه ويعينون لأدائها، وقد شرح القرافي في الإحكام هذه المسألة فقال: «اعلم أنه يجب أن يقدم في كل ولاية من هو أعرف بمكايد الحروب وسياسة الجيوش والصولة على الأعداء، والهيبة عليهم»[2].

وقد استحق عدد كبير من الفقهاء المالكية بالأندلس إمارة الجند لمعرفتهم بمكايد الحروب، وسياسة الجيش فلم يترددوا في أداء هذا الواجب المقدس دفاعا عن ثغر المسلمين وإعلاء لراية الإسلام، وعلى رأس هؤلاء نجد الفقيه العالم القاضي الفرج بن كنانة من أهل شذونة.

قال ابن حارث في ترجمته: «وكان من أهل العناية بالعلم والتعبد. سمع من عبد الرحمن بن القاسم، وكان في زمن الخليفة عبد الرحمن بن الحكم رضي الله عنه، فولاه قضاء الجماعة، ثم أخرجه إلى الثغر الأقصى، فقام مقام القواد، وكان جليل القدر»[3].

وقال عنه النباهي أيضا: وكان القاضي فارسا شجاعا يقود الخيل ويتصرف للسلطان في الولايات، وقد غزا مع عبد الكريم بن عبد الواحد بن

---

1) المقتبس ص 142.
2) الإحكام تمييز الفتاوى عن الأحكام ص 37 - 38 وراجع أيضا كتابه الفروق 145/2 - 147 وكتاب أدب الوزير للماوردي ص 54 - دار الفكر.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 475 - تاريخ علماء الأندلس 586/2.

مغيث معقودا على جند شذونة بلده، إلى جليقية وقدمه عبد الكريم إلى جمع النصرانية فعضّهم وقتل فيهم قتلا ذريعا، وبقي قاضيا وصاحب صلاة زمانا ثم استعفي... وكان له قدر جليل في الناس»(1).

وقال القرافي وهو يتحدث عن الاستحقاق في ولاية القضاء: «ويقدم في القضاء من هو أعرف بالأحكام الشرعية وأشد تفطنا لحجاج الخصوم وخدعهم، وهو معنى قوله عليه السلام: «أقضاكم علي» أي هو أشد تفطنا لحجاج الخصوم وخدع المتحاكمين، وبه يظهر الجمع بينه وبين قوله عليه السلام: «أعلمكم بالحلال والحرام معاذ بن جبل. «وإنه إذا كان معاذ أعلم بالحلال والحرام كان أقضى الناس غير أن القضاء لما كان يرجع إلى معرفة الحجاج والتفطن لها كان أمرا زائدا على معرفة الحلال والحرام، فقد يكون الإنسان شديد المعرفة بالحلال والحرام وهو يخدع بأيسر الشبهات»(2).

وبهذه الصفة تميز الولاة بالأندلس فكان الأمراء شديدي الحرص على مراعاة هذا الجانب عند الترشيح لأي ولاية، حتى ان القضاة كانوا يأخذون بالمراسلات القضائية، وإمضاء الأحكام مكاتبة إلا إذا صدر الكتاب عن قاض من أهل الإستحقاق. جاء في المرقبة العليا: «قال سحنون بن سعيد: «ولينظر القاضي المكتوب إليه الكتاب فإن كان القاضي الذي كتبه قد ثبت عنده أنه من أهل الإستحقاق للقضاء، لفهمه ومعرفته بأحكام من مضى وآثارهم مع فهمه في دينه، وورعه وانتباهه، وفطنته غير مخدوع في عقله، فإذا كان كذلك نظر في كتابه وعمل بما يجب فيه وإلا فلا»(3).

---

1) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ص 54.

2) الفروق ص 145/12 197 - 227 - وانظر أيضا هامش الإحكام ص 37 - للشيخ عبد الفتاح أبو غدة.

3) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ص 178.

وحرصا منهم على هذا المبدإ، نهجوا في أمر تعيين الولاة ترقية الأكفاء من أهل الصنعة، كان يرتقي كاتب القاضي إلى رتبة قاضي[1]، وقاضي إلى رتبة قاضي الجماعة[2]، وهذا كثير في سيرتهم.

المبحث الثاني : منهجهم في تطبيق الأحكام

رعاية للأوضاع الإجتماعية التي ميزت بلاد الأندلس في هذه المرحلة، وحفاظا على التوازن الإجتماعي الذي عرف خليطا من الأجناس وتعددا في الديانات، فقد اتبع الولاة المالكية نهجا متميزا في حل الخلافات وزجر المارقين عن القوانين التنظيمية والمخالفين للأحكام الشرعية وخاصة الجرائم الناتجة عن نزوات النفس وشهواتها كشرب الخمر ونحوه من المفاسد. ويتميز منهجهم هذا بالترغيب والترهيب وإسداء النصح والعفو مع القدرة على العقاب، فكان دورهم دور الأب الناصح الشفيق إذا حبس، فإنه لا يقصد الإيلام والامتهان، وإنما التقويم والإصلاح مع الموعظة والنصيحة المثلى، وكان العفو أبدر إلى لسانهم كلما سنحت لهم من أخذ المسيء بالشدة طمعا في عفو الله وثوابه، وأملا في إصلاح من خرج عن المجتمع بفعل مخالف. وهذا الأسلوب له من الآثار في نفس المسيء ما هو أبلغ من العقاب، وقد اعتبر ابن المناصف الأندلسي هذا المنهج من لوازم الوالي ومما يجب أن يجعله بباله، ويحمل نفسه عليه، قال في تنبيه الحكام: «ويستصلح الناس بالرهبة والرغبة ويشدد عليهم في الحق، فإن الله تعالى يجعل له في ولايته وجميع أموره فرجا ومخرجا، ولا يجعل حظه من الولاية المباهاة بالرياسة وإنفاذ الأمور، وأن يجتهد في إيصال الحق بالتلطف إن أمكن

1) تولى عبد الملك بن زونان الكتابة للقاضي إبراهيم بن العباس بقرطبة قبل ولايته للقضاء المدارك 111/4 – وكتب محمد بن بشير في حداثته للقاضي مصعب بن عمران، ثم ولي القضاء بعد وفاته. قضاة قرطبة ص 73.

2) ولي سعيد بن سليمان بن حبيب قضاء ماردة ثم قرطبة ثم ولاه الأمير عبد الرحمن بن الحكم قضاء الجماعة بقرطبة. قضاة قرطبة ص 135.

فهو أولى لقوله صلى الله عليه وسلم: «من أمر منكم بمعروف فليكن أمره ذلك بالمعروف»[1]*.

ذكر النباهي في سيرة القاضي يحيى بن يزيد التجيبي، وكان رجلا صالحا ورعا منقبضا قال: «كان إذا اجتمع الناس عنده للحكومة بدأ بوعظهم وتذكيرهم، فلا يزال يخوفهم الله تعالى، ويحذرهم وبال الجدال بالباطل وما يلحق المبطل من سخط الله – عز وجل – وعقوبته، ويمثل لهم مواقفهم بين يديه في القيامة، ثم يذكر ما يلزم القاضي من الحساب وما يجب عليه من التحري لإصابة الحق، والإجتهاد لتخليص نفسه، ثم يأخذ في النوح والبكاء على نفسه، فيكون ذلك دأبه، حتى لربما انصرف عنه أكثر المختصمين، باكين وجلين، قد تعاطوا الحق بينهم»[2].

واختير الفقيه خلف بن حامد بن الفرج بن كنانة، وهو من أعيان مذهب مالك لولاية القضاء بشذونة، فلم يفصل بين اثنين إلا على جهة الإصلاح لورعه وفضله»[3].

واشتهر الولاة بالأندلس في هذه المرحلة بالإعفاء عن السكارى، والرقة عليهم، وعدم أخذهم بالشدة، وهذا مما أخذ عليهم، ولعل ذلك راجع إلى طبيعة المجتمع الأندلسي وخصوصياته. وتعرض إلى هذه الخصوصية أبو عبد الله محمد بن حارث الخشني عند كلامه على سيرة الفقيه محمد بن زياد اللخمي، فقال: «ذكر لي بعض أهل العلم، قال: كان محمد بن زياد يوما يمشي مع محمد ابن عيسى الأعشى حتى لقيا رجلا يتمايد سكرا، فأمر القاضي محمد بن زياد بأخذه ليقيم عليه الحد، فأخذه أعوانه، ثم مشوا قليلا، فأتوا إلى موضع ضيق،

---

1) هامش صفحة 271 - 272 من كتاب الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام – القرافي.

*) . الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان عن عبد الله بن عمرو بن العاص دون لفظ «منكم» كما في الجامع الصغير للسيوطي – وقال المناوي في شرحه ص 405 إسناده ضعيف.

2) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ص 43.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 143 – تاريخ علماء الأندلس 245/1 – المدارك 236/5.

فتقدم القاضي وتأخر الأعشى، ففي تأخره عن القاضي التفت إلى الذي كان يمسك السكران، فقال: يقول لك القاضي، اطلقه، فأطلقه ثم افترقا جميعا، ونزل القاضي، ودعا بالسكران، فقيل له: أمرنا عنك أبو عبد الله الفقيه أن نطلقه، فقال: وفعل؟ قيل له: نعم، قال: أحسن»[1].

وفي أيام ولاية عبد الله بن عاصم للشرطة على قرطبة، مر به يوما فتى حسن الشارة يترنح سكرا، فأمر بأخذه، فوجد به رائحة الشراب، فأمر بجلده فلما جرد للجلد أقبل على ابن عاصم، فقال له: ناشدتك الله من الذي يقول:

إذا عاب شرب الغمر في الدهر عائب

فلا ذاقها من كان يوما يعيبها

فقال له ابن عاصم: أنا، وأستغفر الله منه، فقال له الفتى: فلا تستحييه عن وجهه حين تغرى بالشرب وتحض عليه ثم تكشف عنه وتعاقب فيه؟.

فأفحمه ودرأ الحد عنه[2].

ورغم ماشتهر به قاضي أبو عبد الله محمد بن عيسى من الصرامة في تنفيذ الحقوق، والصدع بالحق في الجهر، فإن له أخبارا فاشية تدل على شدة رقته وإن كان غاية في اللطف. من ذلك ما نقله المقري عن بعض اصحابه فقال: «ركبنا معه في موكب حافل من وجوه الناس، إذ عرض لنا فتى متأدب قد خرج من بعض الأزقة شكران يتمايل، فلما رأى القاضي هابه، وأراد الإنصراف فخانته رجلاه، فاستند إلى الحائط وأطرق، فلما قرب القاضي رفع رأسه وأنشأ يقول:

ألا أيها القاضي الذي عم عدله

فأضحى به بين الأنام فريدا

---

1) قضاة قرطبة ص 131.

2) المقتبس ص 187 - 188.

قرأت كتاب الله تسعين مـرة
فلـم أر فيـه للشـــروب حـــــدودا

فإن شئت جلدا لي فدونك منكبا
صبورا على ريب الزمان جليــدا

وإن شئت أن تعفو تكن لك منة
تروح بها في العالمين حميـــدا

وان أنت تختار الحديد فإن لي
لسانا على هجو الزمان حديدا[1]

فلما سمع شعره وميز أدبه، أعرض عنه، وترك الإنكار عليه ومضى لشأنه.

وقد تنبه الخشني إلى هذه الخاصية وتساءل عن هذا التغافل وعدم تنفيدهم لحد السكر وعن عذرهم في ذلك، فقال: «وما أتى عن القضاء في هذا المعنى خاصة من الإعفاء عن السكارى، والتغافل لهم، والرقة عليهم فلا أعرف لذلك وجها من الوجوه يتسع لهم فيه القول، ويقوم لهم به العذر إلا وجها واحدا، وهو أن حد السكر من بين الحدود كلها لم ينص عليه الكتاب المنزل، ولا أتى فيه حديث ثابت عن الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم، أتى برجل قد شرب، فأمر أصحابه أن يضربوه على معصيته، فضرب بالنعال وبأطراف الأردية، ومات النبي ﷺ ولم يحد في ضرب السكران حدا يلحق بسائر الحدود فلما نظر أبو بكر - رضي الله عنه - في ذلك بعد النبي ﷺ، واستشار أصحابه، قال له علي بن أبي طالب، رضي الله عنه: من شرب سكر، ومن سكر هذى، ومن هذى افترى، ومن افترى وجب عليه الحد، أرى أن يضرب الشارب ثمانين، فقبل منه ذلك الصحابة»[2].

فذكر أهل الحديث أن أبا بكر عند موته، قال: «ما شيء في نفسي منه شيء غير حد الخمر، فإنه شيء لم يفعله رسول الله ﷺ، إنما هو شيء رأيناه من بعده»[3].

1) نفح الطيب 225/2 - ونقل هذه الأبيات بألفاظ مختلف مع نقص فيها، أحمد أمين في ظهر الإسلام ج 77/3.
2) قضاة قرطبة ص 131.
3) المصدر السابق ص 132.

وكما اشتهروا بالتواضع والعفو والنصح والإصلاح بين الناس عرفوا كذلك بالجد والحزم وعدم التهاون مع من أراد المس من كرامتهم، والتقليل من شخصيتهم، فقد ذكر أحمد بن عبد الله ابن أبي خالد أنه أدرك القاضي سعيد بن سليمان، ورآه يقضي بين الناس وأنه لما أراد الأمير عبد الرحمن بن الحكم - رحمه الله - أن يوليه القضاء بقرطبة أرسل فيه رسولا، فوافقه وهو يقف على أزواج له يحرثن بفحص البلوط في ضيعته، فقال له الرسول: تركب إلى قرطبة فإن الأمير ذهب إلى توليتك القضاء... فلما قدم قرطبة ولاه الأمير - رحمه الله - القضاء، فجلس للحكم في المسجد، وعليه جبة صوف بيضاء، وفي رأسه أقروف أبيض وغفارة بيضاء من ذلك الجنس، فلما نظر الخصوم إليه احتقروه، فجاءوا في مغيبة عن المسجد بقفة مملوءة من قشر البلوط فوضعوها تحت الحصير الذي كان يصلي عليه، فلما أتى القاضي بعد ذلك،. وقام على الحصير أحس تحته شيئا يتكسر، فلما فرغ من الصلاة أخذ يرفع الحصير، فنظر إلى قشر البلوط، فقيل له: إن بعض الخصوم فعلوا ذلك، وصح عنده ما قيل له فيهم. فلما أتوه من بعد ذلك قال لهم: يا معشر الخصوم، عيّْرتموني بأني بلوطي، أنا أشهد على نفسي أني بلوطي، عود والله صليب لا تفلوه[1]، ثم حلف لهم بإثر كلامه هذا. ألا يتخاصموا عنده سنة، فكاد أن يورثهم الفقر[2].

المطلب الأول: علاقتهم بالمجتمع:

لم تحل الخطط التي تولاها الفقهاء المالكية والمسؤولية الصعبة التي تحملوها بينهم وبين عامة الناس بل زادتهم ارتباطا وتثبيتا، ومحبة ومهابة فآثروا مصالح الناس والسعي في قضاء مآربهم وحل مشاكلهم على مصالحهم الشخصية[3].

---

1) لا تفلوه : لا ينكسر من فل. قال الفيروزبادي: فله وفلله: ثلمه، فتفلل وانفل وافتل. والقوم هزمهم. فاتفلوا وتفللوا. القاموس المحيط ص 1349.

2) قضاة قرطبة ص 136 - 137

3) القاضي الفرج بن كنانة استنقذ الله بشفاعته كثيرا من أهل العلم ممن امتحنوا في فتنة الربض فاستطاع أن يصلح ما فسد بين الأمير الحكم وأهل سرقسطة عندما تولى قضاء بلدهم. قضاة قرطبة ص 93 - ابن الفرضي ج 2 ترجمة 1030.

فقد اتهم أحد جيران القاضي الفرج بن كنانة في المشاركة في حادث الهيج ولما جاء أعوان الأمير لأخذه وتطبيق حكم الإعدام في حقه خرج إليهم الفرج بن كنانة ودافع عن جاره وعاتب الأعوان على اتهام جاره بالباطل وقصد الأمير وطلب منه العفو عنه وإطلاق سراحه، فتم له ذلك[1].

والنماذج من هذا القبيل كثيرة جدا كلها تؤكد المستوى الحضاري الراقي الذي وصلت إليه الإدارة الأندلسية في هذه الفترة ودور الفقهاء في هذا الإزدهار والرقي.

جاء في البيان المغرب: «إن عاملا للأمير الحكم اغتصب جارية لرجل من جيان وصيرها إلى الأمير الحكم، ووقعت من قلبه كل موقع، فأثبت الرجل أمره عند القاضي، وأتاه ببينة تشهد على معرفة ما تظلم منه وبملكه الجارية فاستأذن القاضي على الحكم، فأذن له، فلما دخل عليه قال له: «أيها الأمير إنه لا يتم عدل في العامة، دون إقامته في الخاصة» فقضى بها لصاحبها وأمر بإخراجها من القصر[2].

المطلب الثاني : علاقتهم بالسلطة الحاكمة :

أما فيما يرجع إلى علاقتهم بالأمراء، فقد سادها الاحترام المتبادل، فالفقهاء الولاة بادروا إلى تقديم الطاعة والولاء والإخلاص في الخدمة وإسداء النصح، وإنزال الأمراء المراتب الرفيعة التي تليق بهم، أما فيما يرجع إلى مجالس الحكم، فلم يعهد فيهم تحيز أو استرضاء، أو الترخيص معهم أو مع ذويهم، وأقاربهم في الفتاوى والأحكام، بل عرفوا بالعدل والمساواة وعدم التفرقة في مجالسهم بين أبناء الأمراء وعامة الناس. حتى إن القاضي محمد بن سلمة الصدفي وهو من أعيان المالكية كان يخاطب الأمراء فلا يسود أحدا منهم[3].

---

1) قضاة قرطبة ص 94.
2) البيان المغرب 78/2 79.
3) المدارك 437/4.

والفقيه محمد بن خالد بن مرتنيل كان ينفذ حكمه على أصحاب السلطان[1] وذكر ابن عذارى أن أحد أقرباء الأمير هشام كانت له خصومة في دار فسجل عليه القاضي، وأخرجه منها، فاشتكى ذلك إلى الأمير هشام، فقال له الأمير هشام بن عبد الرحمن: «وما ذا تريد مني؟ والله لو سجل علي القاضي في مقعدي هذا لخرجت عنه»[2].

فسيرة أمثال هؤلاء الولاة كفت الحكام أمر الرعية وضمنت لهم الأمان والاطمئنان، وأشار ابن عذارى إلى هذه الخاصية فقال: «وكان للأمير الحكم قاض كفاه بورعه وعلمه وزهده، فمرض مرضا شديدا، فاغتم الحكم لمرضه، فذكر بعض خاصته أنه أرق ليلة أرقا شديدا، ويجعل يتهلهل على فراشه، فقيل له: أصلح الله الأمير ما الذي عرض؟ فقال: إني سمعت في هذه الليلة نادبة وقاضينا مريض، وما أراه إلا وقد قضى نحبه، فأين لي بمثله، ومن يقوم بالرعية مقامه؟»[3].

ونقل أبو الحسن النباهي من كتاب محمد بن حارث، حديث أحمد بن خالد قال: سمعنا محمد بن وضاح يقول: وكّل سعيد الخير ابن الأمير عبد الرحمن ابن معاوية عند القاضي محمد بن بشير وكيلا يخاصم عنه في شيء اضطر إليه، وكانت بيده فيه وثيقة، فيها شهادات من أهل القبول، وقد أتى عليهم الموت، فلم يكن فيها من الأحياء إلا الأمير الحكم بن هشام وشاهد آخر مبرز، فشهد ذلك الشاهد عند القاضي، وضربت الآجال على وكيله في شاهد ثان رجى به الخصام، فدخل سعيد الخير بالكتاب إلى الأمير الحكم، وأراه شهادته في الوثيقة (وكان قد كتبها قبل الإمارة في حياة والده) وعرفه مكان حاجته إلى أدائها عند قاضيه، خوفا من بطول حقه. وكان الحكم يعظم سعيد الخير عمّه، ويلزم مبرته، فقال له: «ياعم! إنا لسنا من أهل الشهادات، فقد التبسنا من فتن هذه الدنيا بما لا تجهله، ونخشى أن توقفنا مع القاضي موقف مخزاة، كنا نفديه بملكنا، فصر

1) المصدر السابق 117/4.
2) البيان المغرب 78/2 - 79.
3) المصدر السابق 78/2.

في خصامك إلى ما صيرك الحق إليه! وعلينا خلف ما انتقصك!» فأبى عليه سعيد الخير، وقال: «سبحان الله! وما عسى أو يقول قاضيك في شهادتك، وأنت وليته، وهو حسنة من حسناتك! ولقد لزمك في الديانة أن تشهد لي بما علمته، ولا تكتمني ما أخذ الله عليه» فقال له الأمير: «بلى إن ذلك لمن حقك كما تقول، ولكنك تدخل به علينا داخلة، فإن أعفيتنا منه، فهو أحب إلينا، وإن اضطررنا، لم يمكننا عقوقك». فعزم عليه سعيد الخير عزم من لم يشك أن قد ظفر بحاجته. وضايقته الآجال، فألح عليه، فأرسل الأمير الحكم عند ذلك عن فقيهين من فقهاء حضرته، وخط شهادته تلك بيده في قرطاس، وختم عليه بخاتمه، ودفعها إلى الفقيهين، وقال لهما: «هذه شهادتي بخطي تحت طابعي! فأدياها إلى القاضي!» فأتاه بها إلى مجلسه في وقت قعوده للسماع من الشهود فأدياها إليه، فقال لهما: «قد سمعت منكما، فقوما راشدين!» وانصرفا. وجارت دولة وكيل سعيد الخير، فتقدم إليه مدلا، واثقا بالخلاص، فقال له: «أيها القاضي قد شهد عندك الأمير - أصلحه الله - فما تقول؟» فأخذ القاضي كتاب الشهادة ونظر فيه، ثم قال للوكيل: «هذه شهادة لا تعمل بها عندي! فجيئ بشاهد عدل!» فدهش الوكيل ومضى إلى موكله، وأعلمه، فركب من فوره إلى الأمير الحكم، وقال له: «ذهب سلطاننا وأزيل بهاؤنا! ويجترئ هذا القاضي على رد شهادتك، والله تعالى قد استخلفك على خلقه، وجعل الأمر في دمائهم وأموالهم إليك! هذا ما لا ينبغي أن تحتمله عليه!». وجعل يغريه بالقاضي، ويحرضه على الإيقاع به. فقال له الحكم: «وهل شككت أنا في هذا؟ ياعم!» القاضي، والله لرجل صالح لا تأخذه في الله لومة لائم! فقال الذي يجب عليه ويلزمه، ويسد بابا كان يصعب علينا الدخول منه، فأحسن الله عنا وعن نفسه جزاءه!» فغضب سعيد الخير من قوله، وقال له: «هذا حسبي منك؟» فقال له: «نعم قد قضيت الذي كان علي، ولست والله أعارض القاضي فيما اعتاط لنفسه ولا أخون المسلمين في قبض يد مثله»[1]*.

1) المرقبة العليا ص 47 - 48.

* عوتب القاضي ابن بشير عن تصرفه هذا مع الأمير فأجاب من عاتبه بقوله: «يا عاجز» ألا تعلم أنه لابد من الإعذار في الشهادات" فمن كان يجترئ على الدفع في شهادة الأمير لو قبلتها؟ وإن لم أعذر به بخست المشهود عليه بعض حقه». وكان القاضي محمد بن بشير لا يجيز الشهادة على الخط في =

بهذا المنهج المتميز. والسيرة الحسنة يكون الفقهاء المالكية قد سلكوا في ولايتهم منهجا مطابقا للسياسة الشرعية التي تعني الحفاظ على مصالح الأمة بإبعاد ما يضرها وجلب ما ينميها، ويقوي جبهتها الداخلية بالقضاء على الظلم والرمتيازات والإستغلال، وتوفير العدل للجميع وسن أسباب الرخاء والتعاون، فملأت محبتهم القلوب وجاوزت شهرتهم الحدود، واعتبر التطاول على مقامهم والنيل من كرامتهم أمرا غير مستصاغ ولا مقبول في المروءة والدين.

المبحث الثالث أخذهم بمبدإ المشاورة :

الشورى هي من الخطط الدينية التي انفرد بها نظام الحكم بالأندلس والمغرب في العصر الأول. وهي من الخطط الضرورية واللازمة المكملة لهيكل القضاء، فلم يكن القضاة بالأندلس مع رفعة منزلتهم ونفاذ كلمتهم ليستأثروا بالرأي ويستبدوا بالحكم بمفردهم في مسألة شائكة أخذا بظاهرها بل كانوا يرجعون في كل ما ينزل بهم من قضايا ويستجد من أحداث إلى الفقهاء من أهل الشورى الذين كانوا يمدونهم بالرأي، ويناقشون معهم الواقعة ويبحثون عن الحلول المناسبة لكل نازلة، على أن يكون القاضي الترجيح في النهاية والحكم بما يراه صوابا.

المطلب الأول : خطة الشورى بالأندلس :

وخطة الشورى منصب رفيع وخطير لا يصل إليه من كمل علمه[1]. واشتهر فضله واستقامت سيرته، وهو من اختصاص الأمير، فله وحده الحق في تعيين من يراه أهلا لذلك، وليس ذلك للقاضي أو غيره من الولاة، وينحصر دور قاضي الجماعة في اقتراح الفقهاء المؤهلين لهذه المهمة، وتقديمهم للأمير.

= غير الأحباس، ولا يرى القضاء باليمين مع الشاهد. ولذلك اعتل عند شهادة الأمير الحكم في خصومة عمه سعيد الخير بما اعتل. المرقبة العليا ص 50.

1) قال الشقندي في رسالة في فضل الأندلس وأهله: «وأنهم كانوا لا يقدمون وزيرا ولا مشاورا ما لم يكن عالما». نقلا عن نفح الطيب 204/4.

قال الشيخ المرير: «كانت الدولة الأموية بالأندلس تنتقي لمجلس شورى الأحكام أكابر العلماء، وتصير لهم المراسيم بالتعيين بحيث لا يقدم لذلك إلا من صار له التعيين من الخليفة»[1].

ومما يؤكد إضافة هذه الخطة إلى اختصاص الأمير، ما ذكره ابن الفرضي في سبب تقديم عبد الأعلى بن وهب[2] إلى الشورى في عهد عبد الرحمن بن الحكم. قائلا: «كان مشاورا في الأحكام، يستفتى مع يحيى بن يحيى، وسعيد ابن حسان، وعبد الملك بن حبيب، وأصبغ بن خليل، وكان سبب تقديمه إلى الشورى، أن عبد الملك كان كثيرا ما يخالف يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، في الشورى فشهوا عند القاضي مجلس شورى، فشاورهم في قضية فأفتى فيها يحيى بن يحيى، وسعيد، وخالفهما عبد الملك بن حبيب، وادعى خلافهما رواية عن أصبغ بن الفرج، وكان عبد الأعلى قد لقي أصبغ بن الفرج، فاجتمع سعيد بن حسان فسأله عن المسألة: هل يذكر فيها عن أصبغ شيئا؟.

فأخبره فيها عن أصبغع بما وافق قوله وقول يحيى، بخلاف قول عبد الملك عن أصبغ واستظهر في ذلك بالقرطاس الذي سمع، فاجتمع سعيد ويحيى على أن يسألا القاضي إعادة الشورى في المسألة، وإحضار عبد الأعلى، وبيتا مع عبد الأعلى علي أن يكذب يحيى بن يحيى عبد الملك بن حبيب، إذا خالفهما ويستظهر بكتابه وروايته عن أصبغ، فأحضرهم القاضي، وأعاد الشورى في المسألة، وحضر عبد الأعلى بما سألهم، فأفتى يحيى وسعيد بفتياهما الأولى، وأفتى عبد الملك بخلافهما، وادعى ذلك رواية عن أصبغ، فكذبه عبد الأعلى، وأخرج كتابه، وأراه القاضي، فخرج القاضي على عبد الملك فعنفه، وخشن له، وقال له: إنما تخالف أصحابك بالهوى.

---

1) الأحكام السامية ج 179/1.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين للخشني ص 406 - تاريخ علماء الأندلس 474/1 - جنوة 409/2 - المدارك 246/4.

فرفع عبد الملك بن حبيب إلى الأمير عبد الرحمن بن الحكم كتابا يشكو فيه يحيى وسعيد بن حسان، ويغري بالقاضي، ويقول: إنه شاور عبد الأعلى بغير إذنك، فأنكر ذلك الأمير، وبعث في القاضي، وأوصى إليه في ذلك وغلظ، ثم إن عبد الأعلى رفع إلى الأمير كتابا يذكر فيه ولاءه، ومكانه من العلم، ويصف رحلته وطلبه واستشهد بالقاضي ويحيى بن يحيى وسعيد بن حسان، فأمر الأمير بإحضاره الشورى من ذلك الوقت»[1].

إن تعدد القضايا والنوازل في المجتمع الأندلسي كان شيئا طبيعيا، لما لهذا المجتمع من خصائص ومميزات متنوعة ومتعددة تكاثرت معها النوازل والوقائع واختلفت، الشيء الذي دفع إلى ضرورة إحداث مجالس للشورى يترأسها الفقهاء للنظر فيما ينزل من قضايا وأحداث، خاصة وأن المجتمع الأندلسي كان منذ الفتح الإسلامي مزيجا بين الديانات السماوية من إسلام ويهودية ومسيحية ومن عناصر سكانية مختلفة: (عرب - بربر - صقالبة - سكان أصليين). ومن مزايا المسلمين بالأندلس أنهم استفادوا من سماحة الإسلام وبعده عن التعصب، فلم يلفظوا أهل الذمة عن المجتمع الإسلامي، بل أتاحوا لهم أن يصبحوا عناصر نافعة يفيدون ويستفيدون، مع ترك الحرية لهم في عقائدهم يهودا كانوا أو نصارى بل إن الدين الإسلامي كان يرعاهم ويحفظ عليهم مصالحهم، ويرد إليهم حقوقهم أسوة بالمسلمين ماداموا يجنحون إلى السلم فلا يعادون ولا يضارون. وبحكم هذا الامتزاج وترابط المصالح وتشابكها بين المسلمين وأهل الذمة نشأت منازعات كان مرجع الفصل فيها إلى القضاء الإسلامي صاحب الأمر في تطبيق قواعد العدالة بين الناس كافة، والذي كان لا يصدر حكما إلا بعد عرض القضية أو النازلة على الفقهاء للمشاورة وإبداء الرأي، والبحث عن الحكم الشرعي ولعل النماذج التي عرضها أبو أصبغ عيسى ابن سهل في كتابه الأحكام الكبرى تعطي لنا صورة حقيقية عما كان عليه النظام

1) تاريخ علماء الأندلس 471/1 - وانظر هذه القصة مفصلة في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 406.

الإداري عامة والقضاء والشوري خاصة بالأندلس في تلك الحقبة من الزمان، وأبرز ما يستخلص منه هو: عمق الفكرة ودقة البحث، والتأهيل، وتقصي الحقيقة، والإعتدال في الترجيح، وعدم الإستئثار بالرأي، ومشورة أهل الحل والعقد من الفقهاء.

المطلب الثاني: نماذج تطبيقية من المشاورات في القرن الثالث الهجري

ومن النوازل والقضايا التي عرضت على القضاء بالأندلس في القرن الثالث الهجري، وتعد من النوازل الخاصة بالمجتمع الأندلسي لتعدد الأجناس واختلاف الديانات، والتي كان القاضي يحيلها على مجلس الشورى ويطلب من الفقهاء دراستها والإدلاء برأيهم المطابق للحكم الشرعي، ما ذكره ابن سهل: أن غلاما أسلم ثم عاد إلى النصرانية دين آبائه، قال ابن سهل: «كتب القاضي إلى عبيد الله بن يحيى». حفظك الله وأبقاك، أتاني - رضي الله عنك - غلام من النصارى يريد الإسلام، فأسلم على يدي، وكتبت إسلامه، وأشهدت عليه، فلما كان بعد أيام، أتاني فذكر أنه بدا له عن الإسلام فامتحنته فوجدته مصرا على ما قال، فانظر إليه وإلى كتاب إسلامه، وتكتب إلي برأيك فيه مفسرا إن شاء الله عز وجل».

فجاوبه: «أسأل الله أن يديم إقامة السنن بك، وأن يجزل على ذلك ثوابك والغلام - مد الله في عمرك -... مراهق ولا أظنه بلغ، فأرى أن يحمل عليه الوعيد فإن رجع إلى الإسلام فبتوفيق الله وبجميل نظرك، وإن أصر حبسته أياما، لعله يراجع أمر الله، فإن أصر خليته في سخط الله - عز وجل - فليس بأول من أغواه الشيطان والله أسأله لك أجزل الثواب وأعظم الأجر، والسلام عليك ورحمة الله»[1].

---

1) وثائق في قضاء أهل الذمة مستخرجة من كتاب الأحكام الكبرى لأبي أصبغ عيسى بن سهل الأندلسي ص 43 - دراسة وتحقيق محمد عبد الوهاب خلاف. مراجعة وتقديم. محمود علي مكي. مصطفى كامل إسماعيل.

واستشير ابن لبابة في نفس النازلة فوافق قوله فتوى عبيد الله بن يحيى[1]*. وكتب أحد القضاة في نازلة مماثلة وطلب من أهل الشورى إبداء الرأي والفرق بين هذه النازلة وما سبق هو أن الغلام في الأولى مشكوك في بلوغه. أما في الثانية فالغلام لم يبلغ الحلم، وارتد بسبب تحريض أبويه له بالعدول عن الإسلام والرجوع إلى دين آبائه.

جاء في الأحكام الكبرى: «أتاني - رحمكم الله - صبي لم يبلغ فأسلم وصارعند رجل ضمه ابتغاء ثواب الله عز وجل فيه فتردد عليه أبواه يريدان رده إلى دينهما والغلام يأبى، فلما كان البارحة أتاني والده فأعلمني أن ولده يريد الرجوع إلى والديه ودينهما فاكتبوا إلي بما يجب في ذلك»[2].

---

1) نفس المصدر.

* عد القاضي أبو أصبغ عيسى بن سهل هذه الإشارة مهلهلة وجهلا من قائلها: قال في الأحكام الكبرى: «هذه أجوبة مهلهلة في غلام يسلم وهو مشكوك في بلوغه ثم يرتد، ولا يجبر على الإسلام إلا بالوعيد والسجن أياما. هذا جهل من قائله».
واستدل على ذلك بما يلي:
قال سحنون: من أسلم قبل البلوغ ثم عقل الإسلام فارتد ومات قبل البلوغ، وهو ممن يكره على الإسلام فميراثه لأهله. ثم قال: وأشهب وعبد الملك: لو لم يمت لم يقتل، وإنما يكره على الإسلام بالضرب، وإن بلغ، والمغيرة: (I) يقتل إن تمادى بعد البلوغ، وأما من ارتد من أولاد المسلمين فليؤدب، فان تمادى حتى بلغ، فأصحابنا مجمعون على أن يقتل إذا بلغ وتمادى. ابن سحنون(II):
قال المغيرة: «ان أسلم غلام مراهق بعقل الإسلام ثم مات فلا يرثه أبواه الكافران».
وقد أجاز عمر (III) وصية غلام يضاع، وإن مات أبوه اوقف ميراثه له، فان رجع الغلام إلى دين أبيه قبل الحلم ورثه وان لم يرجع لم يرثه، من حدود النوادر.
وفي قول المغيرة هذا انظر فتدبره. وفي هذه الجملة بيان خطأ الجواب في مسألة الصبي الذي أغواه أبوه التي قبل هذه. «انتهى كلام ابن سهل.
وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة في الأندلس مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل ص 44 - 45 - 46.

I - المغيرة: هو المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي من أهل المدينة ومن الطبقة الأولى من أصحاب مالك. كان مدار الفتوى في زمان مالك وبعده على المغيرة ومحمد بن دينار ولد سنة 124 وتوفي 188 هـ.انظر ترجمته مفصلة عند القاضي عياض في المدارك 2/3.

II - ابن سحنون : هو أبو عبد الله محمد بن سحنون بن إمام القيروان ومن أشهر تلاميذه ووارثي علمه من بعده توفي سنة 252 هـ. انظر ترجمته في المدارك 4 / من 204 إلى ص 219.

III - هو عمر بن عبد العزيز بن مروان : الخليفة العادل من أئمة التابعين ومن خيار الخلفاء توفي سنة 101 هـ.

2) وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل ص 46.

قال ابن لبابة: «فهمنا ما ذكره القاضي، فإن كان الغلام قد عقل مثل أن يكون ابن عشر سنين، أم ما زاد فليتشدد عليه، ويهدد، ويوعد عليه، فإن لج في الرجوع إلى دينه يرد به إلى أبويه، ولم يبلغ به القتل ولا يكون هذا معجلا حتى يبلغ، ثم يكون الفتى على ما مضى في الجواب وأسأل الله التوفيق»[1].

فمن خلال هذه المشاورات والفتاوي التي أصدرها الفقهاء بالأندلس في مثل هذه النوازل والقضايا الشائكة يتبين لنا بوضوح مدى اختلاف البيئة الأندلسية واختصاصها بأشياء لا توجد في غيرها من دول المشرق، ومدى تأثير هذه البيئة في الإجتهاد والنظر، لذلك جاءت فتوى عبيد الله بن يحيى، وعمر بن لبابة في مسألة «الصبي المرتد» مخالفة لما عليه كبار الفقهاء المالكية بالمشرق، ومن ثم يتجلى لنا مدى استقلال المدرسة المالكية الأندلسية في التفكير والنظر والإجتهاد والعمل على إيجاد الحلول الشرعية الملائمة لمجتمعهم.

ومن القضايا التي عرضت في هذه المرحلة، على الفقهاء المالكية قصد المشاورة، قضية تتعلق بيهودي ادعى في غلام خدمه أنه مملوكه، فطلب القاضي من الفقهاء المشاورين إبداء الرأي في هذه المنازعة فأجابه الفقهاء المشاورين بما نصه: «فهمنا وفقك الله ما تنازع فيه اليهودي والغلام الذي أسلم، وأخرج من عند اليهودي فادعى الغلام أنه إنما خدمه على أنه حر ابن حرين، وأنه لما أراد الخروج عنه أمسكه حتى صاح، وأخرجه من عنده، وقول اليهودي: «هو عندي ابتعته من يهودي من أهل طليطلة منذ أربع سنين» فيجب في ذلك أن يؤجل الغلام فيما ادعاه من بينته على ما رجى له شيء ويستأنى عليه، فإذا ظهر عجزه وطلب الغلام يمين اليهودي من أنه لم يكن عنده على معنى الخدمة بالحرية، ولكن على معنى المملكة له، وجب ذلك له، فإذا حلف أمر القاضي ببيع الغلام ودفع ثمنه إلى اليهودي»[2].

قال بذلك: ابن لبابة، وابن غالب، وابن وليد[3].

---

1) نفس المصدر السابق.
2) وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل ص 52.
3) نفس المصدر السابق.

ورأي الفقهاء المشاورين فيما سبق مخالف لما في المدونة من قول ابن القاسم: «ومن كان بيده صبي صغير فقال هذا عبدي، فلما بلغ الصغير قال: أنا حر وما أنا لك بعبد لم يقبل قوله، وهو عبد إذا كانت خدمته له معروفة، وحيازته إياه معلومة»[1].

لذلك خالف أبو أصبغ عيسى بن سهل ما ذهب إليه الشيوخ في مشورتهم بشأن اليهودي فقال: «كان يجب أن يكون جواب الشيوخ في مسألة اليهودي فيقولوا: «إذا كانت خدمة الغلام له معلومة الأعوام التي ذكرها اليهودي صدق اليهودي وإذا هم إنما عولوا في تصديقهم اليهودي قول الغلام «إنما خدمتك على أني حر ابن حرين» فاعلموا إقراره له بالخدمة وكان يلزمهم كشفه عن هذه الخدمة التي أقر بخدمته فيها فلعلها لم تكن إلا الأيام اليسيرة، أو الأشهر، ومثل هذا لا يجب أن يحكم عليه بالرق، بل يجب أن يكلف البينة مدعي ملكه»[2].

وعرضت على «صاحب المدينة» قضية لم يعرف لها حكما شرعيا فعرضها على القاضي الذي أحالها من جانبه على أهل الحل والعقد في مجلس الشورى، وتتعلق القضية بثلاثة نفر ترامو في دم وسجنوا فيه، إلا أنهم اصطلحوا داخل السجن وكذبوا أنفسهم، ومثل هذه الوقائع والنوازل الشائكة المعقدة كثيرا ما كانت تحدث بالأندلس ولا يجد لها القضاة حلا إلا بعرضها على الفقهاء المالكية أهل الحل والعقد بمجلس الشورى.

جاء في الأحكام الكبرى: «حفظكم الله وأبقاكم بعث إلى صاحب المدينة[3] بثلاث نفر وقال: تنظر بينهم فكشفتهم. فقال أحدهم: إن هذين قتلا ابن عمي

---

1) المدونة الكبرى.

2) وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل.

3) يذكر الرواة «صاحب المدينة» أو «والي المدينة» كانت خطة من الوظائف الكبرى، وكان يعاون صاحب المدينة جماعة من الدرابين وهم المكلفون بالعسس والطواف بالليل في شوارع المدينة وأحيائها، ولهذا كان صاحب المدينة يسمى صاحب الليل، وكثيرا ما كان يجمع هذا الصاحب بين خطته «وخطة الشرطة». انظر كتاب قرطبة في العصر الاسلامي لأحمد فكري ص 299 - ولمعرفة اختصاص صاحب المدينة راجع «صاحب المدينة في الأندلس ص 53. لمحمد خلاف مجلة معهد التربية للمعلمين الكويت. العدد الأول، 1979 الكويت.

وقال أحد الإثنين: إن هذا قتل ابن عمي فأمرت بهم إلى الحبس حتى أعرف رأيكم، فلم يأت الليل حتى بعثوا إلي، إنا قد اصطلحنا، وإنما كان شرا وقع بيننا وقد تهادينا، واصطلحنا، فكرهت إلحاقهم لما عرفته من تحفظي وتثبتي، إلا بعد مشاورتكم، فاكتبوا إلي - رحمكم الله - برأيكم في ذلك فكتبوا: «- وفق الله القاضي - ما ذكرت وشاورت فيه والذي عندنا في أمر الثلاثة النفر، ان يطلقوا ويخلى سبيلهم، إذ قد تصالحوا وتعافوا من دعواهم، ورجعوا إلى ان ذلك كان عن شر وقع بينهم، ولم يكن لما ادعوه وجه يظهر ولا سبب يدل ولا سبيل إلى حبسهم بعد هذا والله ولي التوفيق»[1]. قاله أيوب بن يونس[2].

ونفس الرأي قال به: ابن لبابة، وعبيد الله بن يحيى، ويحي بن عبيد الله وأحمد بن بيطر، وسعد بن معاذ، وابن وليد[3].

ومن القضايا الشائكة التي كانت تعرض على القضاء بالأندلس مسألة بناء وترميم الكنائس والشنوعات من طرف أهل الذمة من يهود ونصارى فكتب بذلك أحدهم إلى الفقهاء يستشيرهم ويطلب منهم إبداء الرأي في هذه النازلة، فأجابه الفقهاء: عبد الله بن يحيى، ومحمد بن لبابة، وابن غالب، وابن وليد وسعد بن معاذ، ويحيى بن عبد العزيز، وأيوب بن سليمان، وسعيد بن خمير بما يلي: «فهمنا - وفقك الله - الشهادات الواقعة في أن الشنوعة محدثة فرأينا شهادات توجب هدمها بعد الإعذار إلى أهلها، وليس في شرائع الإسلام إحداث أهل الذمة من اليهود والنصارى كنائس، ولا شنوعات في مدائن المسلمين وبين ظهرانيهم»[4].

واستند هؤلاء الفقهاء في مشورتهم فتواهم على ما ذكره عبد الملك بن حبيب في الواضحة عن ابن الماجشون عن مالك: أن رسول الله ص قال: «لا ترفعن فيكم يهودية ولا نصرانية».

1) وثائق في أحكام القضاء الجنائي مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل ص 58.
2) نفس المصدر السابق.
3) نفس المصدر السابق.
4) وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل ص 77.

وقال ابن الماجشون: لا تبني كنيسة في الإسلام ولا في حريمه ولا في عمله إلا إن كانوا أهل ذمة منقطعين عن دار الإسلام وحريمه وليس بينهم مسلمون فلا يمنعون من بنيانها بينهم، ولا من إدخال الخمر إليهم ولا من كسب الخنازير، إن كانوا بين أظهر المسلمين منعوا من ذلك كله، ومن رمّ كنائسهم القديمة التي صولحوا عليها إذا رثت إلا أن يشترطوا ذلك في صلحهم فيوفى لهم ويمنعون من الزيادة فيها، كانت الزيادة ظاهرة أو باطنة، فإن اشترطوا ألا يمنعوا من إحداث الكنائس، وصالحهم الإمام على ذلك عن جهل منه، فنهي رسول الله ص أولى بالإتباع والإنفاذ[1].

واستشير الفقهاء في قضية كانت ومازالت في وقتنا الحاضر محط دراسة ونقاش بين القانونيين، وهي مسألة الحبس الاحتياطي والمدة التي يمكث فيها المتهم للتأكد من الجريمة وإصدار الحكم النهائي. جاء في كتاب الأحكام الكبرى: «فهمنا – وفقك الله – ما كشفت عنه من أمر الذي أتاك برجل فزعم أنه قتل وليه، وأتاك برجلين شهدا أن هذا المرمى قتل ولي هذا، ولم تعرف الرجلين، فحسبت المرمى وأمرت أن يعود إليك الشاهدان، إذا كنت على ظهر، حتى تكتب شهادتهما فلم يعد إليك ولم يعد الرامي، ولا تعرفه ولا قريبه ولا أتاك بسبب أكثر مما ذكرت، وله في حبسك أكثر من خمسة عشر يوما، وأردت معرفة الواجب فيه، فالواجب إذا لم يأت الرامي بأكثر مما ذكرت، ولا ثبت نسبه في المقتول بزعمه، فلا معنى لحبس هذا المرمى، كان متهما، أو غير متهم، وإنما قال أهل العلم بحبس المتهم الشهر، ونحوه، إذا قام بدم المقتول وليه، وثبت ذلك، فأما مثل هذا فلا كلام له.، ولا يجب به حبس من رماه»[2].

قاله: ابن لبابة، وأيوب بن سليمان، وابن الوليد، وعبيد الله بن يحيى ويحيى ابن سليمان، وابن معاذ[3].

---

1) وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة ص 78 – مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل.
2) وثائق في أحكام القضاء الجنائي مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل الأندلسي ص 43.
3) نفس المصدر السابق.

وكتب القاضي إلى أهل الحل والعقد من الفقهاء المشاورين في قضية شخص اتهم بقتل آخر فحبس بسبب هذا الإتهام، وقد شهد أشخاص عدول بأن هذا المتهم من أهل الطهارة والإستقامة والعفة، وأنه محب للخير لا تعلق فيه شبهة فيما اتهم به من قتل، وإنما كان حبسه نتيجة وشاية من شخص يحقد عليه، ويبتغي الإنتقام منه بسبب معاملات مالية وديون في ذمته لم يف منها إلا بالنزر القليل وقد دفعه إلى هذه الوشاية طمعه في النكاية بالمتهم للتخلص من ديونه له. فجاء رأي الفقهاء المشاورين على وجوب إطلاق سراح المتهم لما ثبت من استقامته وأمانته وبعده عن الشبهات ولا سيما وأن حبسه قد طال زهاء سنين في حين أن شهادة الواشي ضده، مثار شك كبير في صحتها إزاء طهارة المدعى عليه واستقامته وانتفاء الريبة عنه في ارتكاب الفعل المنسوب إليه، والذي حبس من أجله، وعدم قيام دليل على وقوع القتل فعلا، وقد رأى فقهاء الشورى وجوب إطلاق المحبوس وأنه ما كان يحل حبسه إزاء هذه الظروف[1].

وكان الفقهاء يستشارون أيضا في الوقائع التي تقع في المجتمع الأندلسي من اغتصاب، وسرقة، واعتداء، وشرب الخمر، وغيرها من الأعمال الإجرامية فيجتهدون في البحث عن الحلول الشرعية، وإيجاد العقوبات الزاجرة، لردع المجرمين وزرع الطمأنينة في النفوس، وتوفير الأمن والسلام.

جاء في الأحكام الكبري لابن سهل: أن جماعة من أهل الشر والفساد قاموا بكسر باب دار، وانتهبوا ما في الدار وتعدوا على صاحب الدار حتى أشفى على الموت، فشاور القاضي الفقهاء في النازلة، بعدما شهد عنده الشهود واعترف المتهمون بما نسب إليهم من الفساد والشر، وشرب الخمر والعياثة فكتب الفقهاء إلى القاضي جوابا عن مشورته. فقالوا: «فهمنا – وفقك الله – الشهادات الواقعة، فرأينا شهادات توجب الأدب البليغ، والحبس الطويل على الفعلة المسمّين في هذا الكتاب المشهود عليهم إن لم يكن عندهم مدفع، وان ذكروا مدفعا، حبسوا وكشفوا عن مدفعهم، وهم في الحبلس، فإن مثل هذا

1) وثائق في أحكم القضاء الجنائي مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل الأندلسي ص 52.

شنيع، لا يكون في مجمع وحاضرة، فيستحقون الأدب البليغ، ومن شهد عليه بشرب الخمر منهم، فعليه الحد، وزيادة الأدب لعظيم ما انتهكوا وأظهروا»[1]. قاله: عبيد الله بن يحيى، وابن لبابة، وابن وليد وسعد بن معاذ[2]. قال القاضي أبو الأصبغ معقبا على هذه المشاورة: سكتوا في جوابهم هذا عن الحكم على المشهود عليهم، بغرم ما انتهبوا من الدار على ما شهد به الشهود. واستدل على ما ذهب إليه بقول عبد الملك بن حبيب[3].

قال ابن حبيب في كتاب الأحكام من أسمعته: «سألت مطرفا وابن الماجشون عن القوم، يعدون على منزل الرجل، فيغيرون عليه، والناس ينظرون ففينتهبونه ويذهبون بما كان فيه من مال أو حلي أو ثياب أو طعام أو ماشية غير أن الشهود لا يشهدون على معاينة ما يذهبون به إلا أنهم يشهدون على غارتهم، وانتهابهم، قال لي مطرف: أرى ان يحلف المغار عليه على ما ادعى مما يشبه أن يكون له، وان مثله يملكه مما لا يستنكر ويصدق فيه». وقال لي ابن الماجشون: «لا أرى أن يعطى بقوله ويمينه، وإن ادعى ما يشبه حتى يقيم بينة على دعواه». وسألت عن ذلك أصبغ، فأخبرني عن ابن القاسم مثل قول ابن الماجشون، واحتج بقول مالك، فيمن انتهب صرة دنانير بحضرة شهود ثم اختلفا في عدة ما كان فيها، ولا يعرفه الشهود. قال مالك: «القول قول المنتهب مع يمينه»[4].

قال ابن حبيب: «وقول مطرف في ذلك أحب إلي وبه أقول، وقاله ابن كنانة، والظالم أحق أن يحمل عليه»[5].

---

1) نفس المصدر السابق.
2) نفس المصدر السابق
3) المصدر السابق ص 90.
4) وثائق في أحكام القضاء الجنائي مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل الأندلسي ص 90.
5) نفس المصدر السابق.

المطلب الثالث : بعض من تولى الشورى من الفقهاء المالكية :

وقد ارتقى إلى درجة المشاورة وتولى خطتها عدد كبير من كبار مؤسسي المدرسة المالكية بالأندلس، وجلسوا إلى جانب القضاة في مجلس القضاء للمشاورة والنظر في المستجدات والنوازل، والتفكير في إيجاد الحلول الفقهية لها، ومن خلال هذه الخطة يتبين لنا بوضوح ما وصل إليه الفقهاء المالكية من مكانة رفيعة في الدولة بالأندلس، وتدبيرهم لشؤونها وحل مشاكلها، ومن ثم ندرك مدى انتشار الفقه المالكي بالأندلس وتدارسه وحفظه، حتى وصل إلى منصب المشاورة عدد كبير من أعيان المذهب في مختلف أنحاء الأندلس، وأكتفي بذكر بعض من تولى هذه الخطة بمدينة قرطبة وحدها في هذه الفترة:

1- أبو عثمان سعيد بن حسان الصائغ توفي سنة 236 هـ. قال ابن الفرضي: «كان زاهدا فاضلا، فقيها في المسائل حافظا، وكان مشاورا مع يحيى ابن يحى وقاسم بن هلال، وعبد الملك بن حبيب»[1].

2- أبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى من أهل قرطبة توفي سنة 259 هـ. قال ابن الفرضي" «وكان عنده حديث كثير، والأغلب عليه الفقه. وكان مقدما في الشورى، وقد شوور في حياة يحيى بن يحيى وهو فتى»[2].

3- أبو إسحاق إبراهيم بن يزيد بن قلزوم بن إبراهيم بن مزاحم توفي سنة 268 هـ. قال ابن الفرضي: «وكان علمه المسائل والشروط وكان مشاورا»[3].

4- محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم بن محمد بن قيس توفي سنة 282 هـ. قال ابن أبي دليم : «كان له بصر بالوثائق، ونفاذ في معانيها وعلم بالفقه واللغة وكان مشاورا في الأحكام.»[4]

---

1) تاريخ علماء الأندلس 290/1 – أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 509/2 – المدارك ج 111/3.

2) تاريخ علماء الأندلس 441/1 – أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 359/1– جذوة ت 591 – المدارك 259/4

3) تاريخ علماء الأندلس 35/1 – المدارك 424/4.

4) المدارك 449/4.

5- أبو الحسن خالد بن وهب الصغير التميمي، قال ابن الفرضي: «كان شيخا كبيرا فقيها في المسائل مشاورا في الأحكام توفي أيام الأمير عبد الرحمن ابن محمد»[1].

6- أبو القاسم أحمد بن عبد الله بن فطيس، قال ابن الفرضي: «كان شيخا معتنيا بالمسائل على مذهب مالك وكان يشاور في الأحكام»[2].

7- وهب بن نافع الأسدي، قال القاضي عياض: «كان فقيها وشوور في الأحكام»[3].

8- سعد بن الفرج بن عثمان، قال القاضي عياض: «كان من علماء الأندلس وشوور»[4].

9- أبو صالح أيوب بن سليمان بن هاشم بن صالح، قال ابن حارث: «وكان مشاورا مقدما. عليه وعلى محمد بن عمر بن لبابة كانت تدور الشورى في أيامها»[5].

قال أحمد بن عبادة: «ذكر أبو صالح يوما صنعة العلم والدربة في الفتيا فقال: «أول مجلس شاورني فيه سليمان بن الأسود[6] قاضي الجماعة مادريت كيف أقول على أني قد كنت حفظت المدونة والمستخرجة الحفظ المتقن حتى ألفت نفسي وتدربت على الكلام في ذلك»[7].

---

1) تاريخ علماء الأندلس 238/1 – أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 111/1– جنوة ت 410 – المدارك 101/5.

2) تاريخ علماء الأندلس 84/1.

3) المدارك 441/4 – أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 549/2 – تاريخ علماء الأندلس 876/2 – جنوة ت 851.

4) المدارك 451/4.

5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 78/1.

6) هو سليمان بن أسود بن يعيش بن حشيب الغافقي، ولي كورة ما ردة وقت ولاية عمه سعيد بن سليمان قضاء الجماعة بقرطبة. استوطن مدينة قرطبة وولاه الأمير محمد بن عبد الرحمن رضي الله عنهما. قضاء الجماعة بقرطبة، إذ عزل عن القضاء عمر ابن عبد الله. قضاة قرطبة ص 155 – تاريخ علماء الأندلس 325/1.

7) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 78/1 – تاريخ علماء الأندلس 162/1 – جذوة ت 314 – المدارك 149/5 الديباج 303/1 – شجرة النور الزكية ص 85.

10- أبو مروان عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي توفي سنة 296 هـ. قال الخشني: «كان عاقلا وقورا، وافر الحرمة عظيم الجاه، بعيد الإسم، تام المروءة، الغزير المعروف، نهاضا بالأثقال مشاورا في الأحكام»[1].

قال محمد بن معافي في شعر يمدح به أبا مروان:

وإنك غيث آخــــر الدهــر هامــع
كما أنت بدر آخر الليل طـــالع
وقد سرني أن فزت بالمجد والعلى
وإنك للدنيا وللدين جامــــــع[2]

ورثاه أحمد بن محمد بن عبد ربه إذ مات، وذكر معروفه وعوائده وسؤدده فقال:

بموت أبي مروان ماتت عوائد
من الخير ليست بعده بعــوائــد
لقد فُجِع الإسلام منه بناصر
كما فجع الأيتام منـه بوالـــــد
وقل للحود الأرض حطوا رحالكم
فقد غيبوا في الأرض بحر الفوائد
بكته اليتامى والأيامى وعولت
عليه الأسارى داميات السواعد[3]

---

1) تاريخ علماء الأندلس 429/1 – جذوة ت 581 – المدارك 421/4 – سير أعلام النبلاء 531/13 – الديباج 462/2.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 346/1.

3) أخبار الفقها والمحدثين بالأندلس 347/1.

11- أحمد بن يحيى بن يحيى الليثي توفي سنة 297 هـ. قال ابن الفرضي: «كان في جملة المشاورين بقرطبة في أيام الأمير عبد الله بن محمد رحمه الله»[1].

12- أبو عبد الله يحيى بن عبيد الله بن يحيى بن يحيى الليثي، قال ابن الفرضي: «كان يشاور مع أبيه، ويستفتى، وكان مبجلا»[2].

13- أبو القاسم أحمد بن بيطر، قال ابن الفرضي: «كان حافظا للفقه عاقدا للشروط، مشاورا في الأحكام، توفي في الطاعون سنة ثلاث وثلاثمائة»[3].

1) تاريخ علماء الأندلس 62/1 - بغية الملتمس ت 477 - وثائق في أحكام قضاء أهل الذمة مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل ص 50.
2) تاريخ علماء الأندلس 910/2.
3) تاريخ علماء الأندلس 69/1 - وثائق في أحكام القضاء الجنائي مستخرجة من الأحكام الكبرى لابن سهل ص 59.

الفصل الثاني
أهم الولايات والخطط التي أرست قواعد المذهب المالكي بالأندلس

تمهيد

أدرك أمراء بني أمية بالأندلس أن دولتهم التي أصبحت ثوية راسخة الجذور، لا يمكن أن تستمر ويستقر لها حال، إلا بوجود نظام إداري قوي محكم يضمن هذا الإستقرار، ويمكنها من التطور والإزدهار، لذلك اهتموا بتنظيم الإدارة العامة فقسموا الولايات، ووزعوا الوظائف حسب متطلبات وحاجيات المجتمع الأندلسي المسلم الفتي فتعددت بذلك الخطط وتنوعت تبعا لما تفرضه طبيعة البيئة الأندلسية. ثم إن الوظائف في مجملها تنقسم إلى قسمين وظائف سلطانية، ووظائف دينية[1]، ولأهميتها ومكانة متوليها جعل الأمراء أمر تعيين ولاتها قاصرا عليهم ومن اختصاصهم، لا يشاركهم فيه أحد.

أما الخطط السلطانية وهي حجابة، والوزارة، والكتابة، وما تفرع منها فإنها كانت مقصورة على عائلات معينة عرفت بولائها وخدمتها للبيت الأموي وخاصة أبناء الموالي.

قال المقري: «وأما قاعدة الوزارة بالأندلس فإنها كانت في مدة بني أمية مشتركة في جماعة يعينهم صاحب الدولة للإعانة؛ والمشاورة ويخصهم بالمجالسة. ويختار منهم شخصا لمكان النائب المعروف بالوزير فيسميه بالحاجب، وكانت هذه المراتب لضبطها عندهم كالمتوارث في البيوت المعلومة لذلك».[2]

---

1) انظر تقسيم ابن خلدون في المقدمة من ص 624 – إلى ص 685.

2) نفح الطيب 204/1.

وإلى هذا المعنى أشار ابن خلدون وهو يتحدث عن مراتب الملك والسلطان وألقابها فقال: «ثم إن الإستعانة إذا كانت بأولي القربى من أهل النسب أو التربية أو الإصطناع القديم للدولة كانت أكمل، لما يقع في ذلك من مجانسة خلقهم لخلقه فتتم المشاكلة في الإستعانة»[1].

وتوريث الخطط السلطانية لأبناء الموالي وأهل الخدمة جعل اشتراط العلم غير ضروري في متوليها، وإنما المهم هو جعل المجتمع يسير وفق ما رسمه له الأمير من سياسة الانقياد والطاعة والانفراد بالمجد، فقد يتولى خطة الكناية الكبرى مثلا من لا يحسن الأدب والبلاغة وما يشترط في صاحبها من معرفة بأدوات الكتابة، وهذا ما حدث فعلا في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن.

قال ابن حيان القرطبي وهو يتحدث عن سيرته: «مما يؤثر من كريم أفعال الأمير محمد في مواليه وأهل خدمته، وركوبه سنن سلفه في إحياء بيوتات الشرف في دولتهم، وإجراء الأيادي عندهم، انه لما توفي الوزير الكاتب حامد بن محمد الزجالي تشوف إلى خطة الكتابة العليا التي كانت في يده قوم من جلة الموالي من الوزراء وغيرهم، وخاطبه كثير منهم يعرضون عليه أنفسهم لتقلدها فأعرض عنهم، وأمر في البعثة في عبد الله بن أمية، فقلده الكتابة ولم يكن يكمل لها، فاعتدى به الوزير هاشم بن عبد العزيز أثير الأمير محمد من وزراته لفضل تحككه بأصاحبه وبغيه على مناوأته، فقدح فيه عند الأمير وكره إليه استكتا به على قلة أدبه، ووصفه بالتعري من البلاغة وقلة المعرفة بأدوات الكتابة، وكثر عليه في تنقصه. فقال له: مهلا يا هاشم! فقد علمنا أنك ما قلت إلا بالنصيحة لنا والرغبة في رفعة خدمتنا، غير أن مذهبنا يقصر لخططنا هذه النبيهة على أبناء موالينا وأهل السوابق في خدمتنا ، وان نخلفكم فيمن بعدكم بما خلفنا به فيكم من قبلكم، ولو كنا فارقنا هذا المذهب لما اتصلت النعم في صلحاء موالينا وذوي القدمة في خدمتنا»[2].

هكذا كان تعيين الولاة على الخطط السلطانية يعتمد أساسا على الإخلاص في خدمة البيت الحاكم، وتقديم الطاعة والولاء، لذلك توارث أبناء الموالي وأهل

---

1) مقدمة ابن خلدون ص 663.

2) المقتبس ص 143.

الخدمة هذه المناصب، غير أن هذا لا يعني إعفاء أصحاب هذه الخطط من معرفة الأحكام الشرعية والعلوم الدينية، بل لابد له من التفقه في الدين لتعلق الحكم الشرعي بجميع أفعال العباد. وإلى هذا أشار العلامة ابن خلدون في الفصل الخاص بمراتب الملك والسلطان وألقابها، فقال: «ثم اعلم أن الوظائف السلطانية في هذه الملة الإسلامية مندرجة تحت الخلافة لإشتمال منصب الخلافة على الدين والدنيا... فالأحكام الشرعية متعلقة بجميعها وموجودة لكل واحدة منها في سائر وجودها لعموم تعلق الحكم الشرعي بجميع أفعال العباد»[1].

أما الخطط الدينية[2] وهي الصلاة والفتيا والقضاء والجهاد والحسبة ونحوها، فإن اشتراط العلم في متوليها أمر ضروري، لأن صاحبها موكول إليه بتنفيذ الأحكام الشرعية المتلقاة من الكتاب والسنة. وحتى لا تسند هذه الوظائف لغير مستحقيها فإن الأمراء أوكلوا أمرها إلى الفقهاء لجمعهم لأدواتها وتوفرهم على شروطها. ومن خلالها استطاع الفقهاء من بسط نفوذهم ونشر علمهم، وحمل الناس على اتباع مذهب إمامهم، واعتقاد ما يرونه صوابا ويظهر هذا جليا واضحا من خلال تولي الفقهاء المالكية للخطط الدينية بالأندلس في القرن الثاني والثالث الهجريين، والدور الذي قاموا به في نشر وتثبيت المذهب المالكي بهذه الربوع.

وسأقتصر في هذا الفصل على توضيح أثر بعض الخطط الدينية وبيان أثرها في نشر المذهب المالكي. وهذ الخطط جمعها ابن سهل في قوله: «واعلم أن للحكام الذين تجري على أيديهم الأحكام ست خطط. أولها القضاء، وأجلها قاضي الجماعة، والشرطة الكبرى، والشرطة الوسطى والشرطة الصغرى، وصاحب المظالم. وصاحب الرد، وهو كصاحب شرطة يسمى صاحب رد بما رد إليه من الأحكام، وصاحب مدينة، وصاحب سوق»[3].

---

1) مقدمة ابن خلدون ص 644.

2) قال في المقدمة ص 625 : «فاعلم أن الخطط الدينية الشرعية من الصلاة والفتيا والقضاء. والجهاد والحسبة كلها مندرجة تحت الإمامة الكبرى التي هي الخلافة، فكأنها الإمام الكبير والأصل الجامع، وهذه كلها متفرعة عنها وداخلة فيها العموم نظرا الخلافة وتصرفها في سائر أحوال الملة الدينية والدنيوية، وتنفيذ أحكام المشرع فيها على العموم».

3) المعيار المعرب 77/10 – المرقبة العليا ص 5.

المبحث الأول: أثر ولاية القضاء

لما كانت ولاية القضاء عظيمة الخطر، رفيعة القدر، لما لصاحبها من تنفيذ القضايا، والأحكام في الدماء، والفروج، والأموال، والأعرض، وما يتصل بذلك؛ وأيضا لما ينتظر صاحبها عند الله من عقبي فظيعة المقام هائلة الموقف، فإن العلماء هابوها، واعتبروها من أخطر الولايات وأعظمها قدرا.

قال ابن سهل: «فإليها المرجع في الجليل والحقير بلا تحديد، وعلى القاضي تدور الأحكام، وإليه النظر في جميع وجوه القضاء مع رفع التهارج ورد الذوائب، وقمع المظالم، ونصر المظلوم، وقطع الخصومات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»[1].

وهي وظيفة قديمة كانت في زمن النبي ص، فقد ولّى القضاء باليمن علي بن أبي طالب، ومعاذ بن جبل، وأبا موسى الأشعري وأن أبا بكر رضي الله عنه ولّى عمر بن الخطاب على القضاء[2].

وبعث رسول الله ﷺ معاذ بن جبل قاضيا إلى اليمن فقال له: بم تقضي؟، فأجابه: بكتاب الله، قال: فإن لم تجد؟ قال بسنة رسول الله ﷺ، قال: فإن لم تجد؟، قال: أجتهد رأي ولا آلوا...»[3].

---

1) مختصر الأحكام الكبرى لأبي أصبغ عيسى بن سهل. مخطوط.

2) انظر الأحكام السلطانية للماوردي ص 67 – والأحكام السلطانية لأبي يعلي الحنبلي ص 61.

3) الحديث أخرجه أبو داود في سننه باب الإجتهاد الرأي في القضاء، عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ. وقال شيخ خليل أحمد السهار نفوري: هذا الحديث أورده الجوزقاني في الموضوعات، وقال هذا حديث باطل، رواه جماعة عن شعبة، وقد تصفحه عن هذا الحديث في المساند الكبار والصغار، وسألت من لقيته من أهل العلم بالنقل عنه فلم أجد له طريقا غير هذا، والحارث بن عمرو، مجهول، وأصحاب معاذ لا يعرفون، ومثل هذا الإسناد لا يعتمد عليه في أصل من أصول الشريعة. فإن قيل: ان الفقهاء قاطبة أوردوه في كتبهم، واعتمدوا عليه، قيل: هذه طريقة الخلف قلد فيه السلف، فإن اظهروا طريقا غير هذا مما يثبت عند أهل النقل رجعنا إلى قولهم، وهذا مما لا يمكنهم البتة. انتهى بذل المجهود في حل أبي داود ج 269/15 – 240.

واختلف في معنى القضاء، فقيل معناه: إحكام الشيء والفراغ منه، ومنه قوله تعالى: ﴿**وقضينا إلى بني إسرائيل في الكتاب**﴾[1] أي وفرغنا لهم منه، وقيل معناه القطع، يقال: قضى الشيء إذا قطعه، ومنه قوله تعالى: ﴿**فاقض ما أنت قاض**﴾[2].

وسمي القاضي بذلك لأنه يقطع الخصومة بين الخصمين بالحكم.

نشأة القضاء وتطوره بالأندلس:

في بداية الفتح الإسلامي للأندلس كان القضاة يسمون «قضاة الجند» حتى جاء عبد الرحمن الداخل فأصبح القاضي في عهده يسمى قاضي الجماعة، وكان أول قاض للجماعة ببلاد الأندلس هو يحيى بن يزيد التجيبي ثم تلاه معاوية بن صالح، وكان يسمى رسميا بقاضي الجماعة[3].

قال ابن حارث الخشني: «حكم محمد بن بشير قاضي الجند بقرطبة، وأن تسمية القاضي بقاضي الجماعة إسم محدث لم يكن في القديم»[4].

وقال أيضا: «سمعت من أهل العلم سماعا فاشيا أن عبد الرحمن بن معاوية الإمام دخل قرطبة، وقام بالإمامة، والقاضي يومئذ يحيى بن يزيد التجيبي[5]، فأثبته على القضاء، ولم يعزله، وكان من قبل ذلك يقال له وللقضاة قبله «فلان قاضي الجند» فلما امتنع الفهري (يريد يوسف الفهري) بغرناطة واضطره الأميرعبد الرحمن رحمه الله إلى النزول واشترط أن يكون التنازل بحضور القاضي يحيى، فحضر وكتب في كتاب المقاضاة‹ «وذلك بحضور يحيى بن يزيد قاضي الجماعة»[6].

ويرى ابن القوطية أن عمرو بن عبد الله هو أول من تسمى بقاضي الجماعة ولم يكن من الجند.

1) سورة الإسراء الآية رقم 4.
2) سورة طه الآية رقم 72.
3) قضاة قرطبة صفحة 48 - 49 المرقبة العليا ص 21.
4) قضاة قرطبة.
5) قضاة قرطبة، تاريخ علماء الأندلس 895/2.
6) قضاة قرطبة ص 48 - فجر الأندلس 645.

قال في تاريخه: «ثم استقضي عمرو بن عبد الله على سرقسطة، فأقام بها أعواما حتى كتب يذكر وصول الضيعة إلى أهله وولده وضياع ما تخلفه فأمر بالإقبال إلى قرطبة، فلما قدمها عزل سليمان بن أسود، وأعيد إلى قضاء الجماعة، وهو أول من تسمى بقرطبة قاضي الجماعة، إذ لم يكن من الجند فينسب إليهم، وكان القضاء قبلهم من أجناد العرب فكان قاضيا إلى أن توفي الأمير محمد»[1].

ومن خلال تتبعي لتاريخ نشأة القضاء بالأندلس لاحظت أن هذا التطور في منصب القاضي طبيعي، وضروري. ففي فترة الولاة، حيث الفتوحات، وعدم الاستقرار كان يتولي منصب القاضي أحد الجنود من بين فقهاء المسلمين الفاتحين، ولهذا كان القاضي قاضيهم. وبعدما قامت الدولة الإسلامية الأموية بالأندلس واجتمع الناس حولها، واستقرت الأوضاع وهدأت، أصبح القاضي يسمى قاضي الجماعة.

غير أنه يجب أن نفرق بين «قاضي الجند» و«قاضي العسكر»، فوظيفة قاضي العسكر نشأت بعد تسمية قاضي الجند بقاضي الجماعة، واستقراره في العاصمة، ودار الملك، إذ مست الحاجة إلي إقامة قاض خاص بالعسكر يخرج معهم في الغزوات، ويعود بعودتهم. وبالنسبة لبلاد الأندلس عرف منصب القاضي مرحلة انتقالية تدريجية، فقد كان التجيبي قاضيا للجند ثم صار قاضيا للجماعة مع احتفاظه بقضاء الجند. فكان يخرج مع الأمير في الغزوات واستمر ذلك أثناء قضاء معاوية بن صالح ثم اختص قاضي الجماعة بالحاضرة، وأناب عنه قاضيا آخر للعسكر.

وزيادة على تفرع القضاء إلى «قاضي الجند»، و«قاضي العسكر و«قاضي الجماعة»، وجد للقضاء بالأندلس فروع أخرى فرضتها ضرورة الحياة الإجتماعية أهمها قاضي المظالم وقاضي الرد.

---

1) تاريخ افتتاح الأندلس ص 88.

ولاية المظالم:

عـرف العــرب في الجـاهليـة ولاية المظالم، فكانت قـريش تتـحـالف من أجل إنصـاف المظلوم، ورفع يد الظـالم، وهذا مـا سـمـاه علمـاء السـيـرة بحلف الفضـول الذي تعـاهدت بموجبه بطون قريش على رد المظالم، وقد شـهده النبي ﷺ وهـو فـي الخامسة والعشرين من عمره[1]. وبعـد البـعـثـة نظر رسـول الله ﷺ في المـظـالم بنفسـه، ومن ذلك تنـازع الزبيـر بن العـوام مع رجل من الأنـصـار في شرب يسـقـون منه، وقد أمر رسول الله ص أن يسقي الزبير ثم يرسل الماء إلى جاره[2].

واهتم الخلفاء الراشدون بولاية المظالم وأولوها العناية الضـرورية، فقد كتب عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري يحثه وينبهه إلى الجلوس للمظالم لنفسه وقـال له: «أقم الحـدود، واجلس للمظالم ولو سـاعـة من نهـار، وأخف الفـسـاق، واجعلهم يدا يدا، ورجلا رجلا»[3].

ولما كثر ظلم الولاة والعمال في عهد بني أمية جلس بعض الخلفاء للنظر في المظالم، وأول من فعل ذلك هو عبـد الملك بن مـروان الذي خـصص يومـا للمـظالم، بالتعـاون مـع قـاضيـه أبي إدريس الأودي[4]. ثم سلك نهـجـه الخليفـة العـادل عمر بن عبد العزيز الذي رد مظالم الأمويين بعد ما عجز القضاة عن إنصاف الرعية، فكان عـمر بن عـبد العـزيز أول من ندب نفسـه للنظر فـيـهـا فردهـا، وراعى السنن العـادلة وأعادها[5].

واهتم الخلفـاء العبـاسيـون بولاية المظالم، حتى إن الخليفـة المـهتدي[6] بنـى قبة لـهـا أربعـة أبواب، وسـمـاهـا «قبـة المظالم»، وجلس فيـهـا للنظر في مظالم الرعيـة

---

1) سيرة ابن هشام ج 96/1.
2) الأحكام السلطانية للماوردي ص 97 – 98. والحديث أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، من كتاب الشرب والمساقاة باب سكر الأنهار وفي غيره من الكتب ح 2359. ج 42/5 فتح.
3) العقد الفريد ج 107/1 – لابن عبد ربه الأندلسي.
4) الأحكام السلطانية ص 98.
5) نفس المصدر السابق.
6) هو أبو عبد الله محمد بن الواثق الملقب بالمهتدي بالله. كانت ولاية إحدى عشر شهرا من سنة 255 إلى سنة 256 هـ. انظر الكامل في التاريخ ج 201/6، 220.

خاصهم وعامهم. ثم تطور الأمر فجلس لهذه الخطة الوزراء، ثم أخذوا يعينون لها ولاة مختصين بها. وحدد الماوردي اختصاص صاحب المظالم في عشرة مجالات وهي:[1]

1- النظر في تعدي الولاة على الرعية.

2- جور العمال على الرعية فيما يجبونه من أموال.

3- مراقبة كتاب الدواوين في الدخل والمنصرف.

4- النظر في نظم المسترزقة من نقص أو تأخير أرزاقهم.

5- رد الغصوب إلى أربابها.

6- مشارفة الوقوف – وهي الأحباس.

7- تنفيذ ما عجز القضاة عن تنفيذه.

8- النظر فيما عجز عنه الناظرون في الحسبة من المصالح العامة.

9- مراعاة العبادات الظاهرة، كالجمع، والأعياد، والحج، والجهاد من تقصير فيها وإخلال بشروطه.

10- النظر بين المتشاجرين والحكم بين المتنازعين.

ولخص القرفي اختصاصات صاحب المظالم بقوله: «وله ما للقضاة غير أنه أفسح مجالا منهم، لأن له الأخذ بالقرائن. وشواهد الأحوال، ما لا يأخذ به القضاة، وله وجوه كثيرة، اختص بها عن القضاة مبسوطة في الفقه»[2].

ووضع ابن خلدون لصاحب المظالم شروطا لابد من توفرها في شخصه وهي أن يجمع في شخصيته بين سطوة السلطنة، ونصفة القضاة، وأن يكون نافذ الأمر في الجهتين[3].

---

1) الأحكام السلطانية ص 67 – 104.
2) الأحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص 163.
3) مقدمة ابن خلدون ج 631/2.

ولاية المظالم بالأندلس :

أما خصة المظالم بالأندلس فهي من الخطط الدينية التي تكفل لصاحبها حق إصدار الأحكام، واعتبرها ابن سهل من الخطط الست المندرجة في القضاء[1].

وكان أمر خطة المظالم بالأندلس راجعا إلى الأمير، فأحيانا كان يمارس هذا الإختصاص بنفسه وتارة يفوض ذلك للقاضي، وأحيانا كان يعين من يشغل هذه المهمة بصفة دائمة.

وهكذا أصبحت ولاية المظالم خطة مستقلة في عهد الأمير الحكم بن هشام فهو أول من حدد لها راتبا وخول لصاحبها جميع اختصاصاته وأعطاه حق الممارسة، وعين عليها مسرة الخصي[2]. ثم جاء ابنه عبد الرحمن من بعده فأوكل ولاية المظالم إلى وزيره عيسى بن شهيد[3].

ويرى بروفنسال أن نظام المظالم في الأندلس على عهد الدولة الأموية قد صادفه تطور جعله يختلف اختلافا بينا عما كان معمولا به في الوقت ذاته في الشرق العباسي، فقد كان قضاءً عاليا وغير عادي، ويتمتع باختصاص مطلق لا حدود له يتسع مداه في محيط الفكر الديني[4].

وكان الأمير عبد الرحمن الداخل يجلس للمظالم بنفسه. فيصل إليه الضعيف ويرفع إليه مظلمته دون مشقة، ومن ذلك ما ذكره المقري أن أحد المظلومين تصدى للأمير أثناء عودته من جنازة فطلب منه التدخل من أجل رفع ظلم القاضي، فدعا القاضي وأمره بإنصافه[5].

---

1) مختصر الأحكام الكبرى لأبي الأصبغ عيسى بن سهل مخطوط.
2) القضاء في الأندلس ص 542 انظر المقتبس ص 17 ففيه ذكر سجنه مع أخيه في سنة 237 هـ.
3) المقتبس ص 26.
4) تاريخ إسبانيا الإسلامية 149/3.
5) نفح الطيب 37/3.

ولما تولى الأمير هشام بن عبد الرحمن الخلافة سرح السجن ورد المظالم إلى أصحابها، وكان يجلس للعامة ويسمع منهم وينظر بنفسه فيما بينهم فيصل إليه جميع المظلومين ويرد إليهم حقوقهم[1].

وكان الأمير هشام، يبعث ثقاته سرا إلى البلاد للسؤال عن سيرة عماله، وصاح به رجل متظلم من أحد عماله، فأحضره وقال له: إحلف على كل ما ظلمك فيه، فإن كان ضربك فاضربه، وإن كان هتك له سترا فاهتك ستره، إلا أن يكون أصاب منك حدا من حدود الله تعالى: فجعل الرجل لا يحلف على شيء إلا أقاده منه[2].

ومن خلال النصوص التي بين أيدينا يتضح أن ولاية المظالم في الأندلس في القرنين الثاني والثالث الهجريين كانت موكولة إلي قاضي الجماعة ضمن اختصاصه، ويؤيد هذا القول كثرة النوازل التي حكم فيها قاضي الجماعة وهي من اختصاص صاحب المظالم. فقد أتى رجل إلى قاضي الجماعة معاذ بن عثمان الشعباني متظلم من الحاجب ابن رستم، فأمر القاضي الشعباني الحاجب برد المظلمة إلى صاحبها، فأعطى الرجل حقه[3].

خطة الرد :

تعد ولاية الرد إحدى فروع القضاء، وهي من الخطط الدينية التي انفردت بها بلاد الأندلس والمغرب، ومع ان المصادر التاريخية لا تحدد لنا اختصاص صاحب الرد في هذه المرحلة، ولا دائرة نفوذه، غير أنه يمكن استنتاج ذلك من خلال تتبع تراجم علماء الأندلس وخاصة الذين تولوا القضاء وأيضا من خلال تحديد أبي الأصبغ عيسى ين سهل لمهمة صاحب الرد بما رد إليه من الأحكام[4]

1) المصدر السابق 332/1.
2) أخبار منوعة ص 121 – لمؤلف مجهول.
3) المقتبس ص 68 – 71 – وصفحة 479.
4) مختصر الأحكام الكبرى لأبي سهل.كتاب القضاء في الأندلس ص 518 – لمحمد عبد الوهاب خلاف.

فصاحب الرد له مكانة رفيعة، وسلطة نافذة، فإليه تعود القضايا التي عجز القضاة على إمضائها، أو تبدو للقاضي محل شك فيتخلى عنها، وهذا التحديد لمهمة صاحب الرد، مستنبط مما سمعه ابن سهل من شيوخه ونقله لنا بقوله: «بأنه يحكم فيما استرابه القضاة وردوه عن أنفسهم، هكذا سمعته عن بعض من أدركته»[1].

وهذا النوع من النظام القضائي لم يعمر طويلا في بلاد الأندلس فعوض قاضي المظالم، وهذا ما أكده بروفنسال بقوله: «ويؤخذ مما اتصل بعلمنا أن نظام الرد كان قد هجر في الأندلس إزاء نظام المظالم الذي قامت الشواهد الأندلسية اللاحقة عليه»[2]. والحقيقة أن بروفنسال لم يقف على حقيقة وظيفة صاحب الرد ولم يتمكن من معرفة اختصاصه، ويظهر هذا من خلال تساؤله التالي:«هل تنحصر في أمثال هذه الحالات اختصاصات صاحب الرد التي أحيلت عليه القضية؟ وهل له سلطة القضاء، أم أن دوره يقتصر على القيام بالواسطة عن طريق إحالته القضية المعلقة إلى قاض آخر؟». وانتهى بروفنسال بقوله: «ليس بوسعنا الآن – كما يبدو – أن نجيب على السؤال إجابة مقنعة»[3].

والذي يظهر من خلال تساؤل بروفنسال أنه لم يقف على نوازل ابن سهل الذي حدد وظيفة قاضي الرد وجعله ضمن الولاة الذين تجري على أيديهم الأحكام، وأن اختصاصه هو الحكم فيما إسترابه القضاة وردوه عن أنفسهم. وقد ذكرت كتب التراجم عددا كبيرا ممن تولوا خطة الرد.

وحاول الأستاذ علال الفاسي رحمه الله تقريب مفهوم الرد وشبهه بمهمة محكمة النقض في الأنظمة المعاصرة، فقال: «ويستفاد من ترجمة الجذامي أن الرد وظيفة مهمة تفوق الشرطة الصغرى، ودون الشرطة الكبرى، وأن قضاء الجماعة أكبر منها جميعا، لأنه وزارة العدل، فتكون ولاية الرد بمثابة محكمة النقض في الأنظمة العصرية»[4]

1) مختصر الأحكام الكبرى لأبي سهل.
2) تاريخ إسبانيا الإسلامية ج 149/3 – نقلا عن القضاء في الأندلس ص 518.
3) نفس المرجع السابق.
4) الخطط الشرعية. بحث للأستاذ علال الفاس نشر لمجلة «البينة» ص 90 عدد 6 أكتوبر 1962 الرباط. انظر القضاء في الأندلس ص 520.

ومما ميز هذه الوظيفة بالأندلس في القرن الثالث الهجري هو جمع صاحب الرد بينها وبين الشرطة الصغرى، وفي ذلك من الفوائد الشيء الكثير أهمها سرعة تنفيذ الأحكام.

وذكر الأستاذ علال الفاسي: «أن القاعدة التي كانت متبعة في الإسلام أن الإمام أو القاضي يمكن أن ينقض حكم غيره متى عرض عليه وكان مخالفا للاجتا ع أو القواعد أو القياس الجلي أو النص الصريح... أما في الأندلس كان يقض برفع هذه المسائل إلى والي لرد، ليرى هل من الممكن تطبيق مقتضيات النقض عليها أم لا، وفي غير البلاد التي تملك محاكم الرد كان ولي الأمر يأمر بجمع العلماء وعرض ما يستراب فيه أو يشتكى منه، وحينئذ يصدر الإمام أو الأمير نفسه حكم النقض أو الإبرام»[1].

ونظرا لخطورة هذه الخطة وأهميتها. وما يجب أن يتحلى به صاحبها من الفطنة، والذكاء والحكمة، والصلاح، والعفة، وقلة الطمع، والعلم بكتاب الله، وسنة رسوله، وحفظ الفقه ومسائله. فإن هذه المهمة أسندت لكبار أئمة المذهب المالكي بالأندلس، فتولاها بقرطبة الفقيه محمد بن سعيد الموثق المعروف بابن الملون في خلافة الأمير عبد الله وجمع بينها وبين الشرطة، قال ابن أبي دليم في ترجمته: «وكان فقيها بمذهب مالك حافظا له ولم تكن له درجة في الرواية، وكان عالما بالوثائق من أبصر الناس بها، له فيها تأليف حسن مشهور، ولي الشرطة والرد»[2].

وقال ابن حارث في سيرته: «وولي للخليفة عبد الله الشرطة والرد، وكان له ذكر وصلاية»[3].

وتولى خطة الرد مع الشرطة الصغرى الفقيه المفتي حارث ابن أبي سعيد جد بني حارث الذين كانت فيهم الخطط.

قال ابن حيان: «وكان على الشرطة والرد حارث بن أبي سعيد[4] أي في عهد

---

1) نفس المصدر السابق.

2) عن المدارك 452/4.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 235.

4) المقتبس ص 31 – ص 80 – تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي ت 326.

الأمير عبد الرحمن بن الحكم (206 - 238 هـ).

ووصل إلى خطة الرد على قلة علمه أبو الوليد محمد بن محمد من نسل الفقيه المالكي عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى جد بني أبي زيد بالأندلس.

قال القاضي عياض: «محمد بن محمد يكنى بأبي الوليد، ولي خطة الرد وكان قليل العلم»[1].

وخلف محمد هذا على خطة الرد يحيى بن إسحاق الطبيب وجمع بينها وبين الشرطة الصغرى وذلك سنة 304 هـ[2].

الترشيح للقضاء:

يتم الترشيح للقضاء عن طريق استشارة كبار العلماء والفقهاء من رجالات الدولة وأعيانها من أهل الحل والعقد لمعرفتهم الشاملة بأحوال الناس والمجتمع، ظاهرها وباطنها، فزيادة على شهادتهم بالعلم والفقه فيمن يريد اعتلاء كرسي القضاء لابد من شهادتهم له بحسن الأخلاق واستقامة السيرة، وغالبا ما كان الأمراء يستشيرون في مثل هذا الأمر كبار العلماء من مؤسسي المدرسة المالكية بالأندلس أمثال عبد الملك بن حبيب، وعيسى بن دينار ويحيى بن يحيى، وغيرهم. وكان هؤلاء المستشارون لا يقدمون إلا من كمل علمه وظهر صلاحه وفضله، وتمسك بفقه مالك في قضائه وفتواه، وذلك بطول الاختبار، وعقد المجالس والمذاكرة[3] قال الخشني: «إنه ليس يقبل بقرطبة إلا من أشار يحيى بن يحيى بتوليته»[4].

وقال الإمام ابن حزم، وهو يتحدث عن أسباب انتشار مذهب مالك رحمه الله بالأندلس: «فإن يحيى بن يحيى كان مكينا عند السلطان مقبول القول في القضاء، وكان لا يلي قاضي في أقطار بلاد الأندلس إلا بمشورته واختياره ولا يشير إلا بأصحابه ومن كان على مذهبه»[5].

---

1) المدارك 258/4.
2) القضاء في الأندلس ص 520 – وانظر ترجمة يحيى بن إسحاق الوزير الطبيب في المقتبس ص 190.
3) انظر ما قاله المقري في كيفية تعيين الولاة بالأندلس. نفح الطيب 204/1 – 206/4.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 586/2.
5) نفح الطيب 221/1.

وقال الشقندي في فضل الأندلس والأندلسيين: «وأنهم كانوا لا يقدمون وزيرا ولا مشاورا ما لم يكن عالما»[1].

نموذج من ظهير تعيين القضاة بالأندلس.

بعد اختيار المرشح من طرف أهل الحل والعقد، تعقد له مجالس المذاكرة، وبعد ذلك يوقع الأمير ظهير التعيين، وهو عبارة عن وثيقة ترسم للقاضي الخطوط العريضة الواجب اتباعها، والنصائح التي يجب التزود بها وهي عبارة عن أوامر ونواهي تحث الوالي على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتمسك بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ.

وقد نقل لنا أبو الحسن النباهي نموذجا من هذه الظهائر، ويتعلق بتعيين القاضي محمد بن سليم، وهذا نص الظهير كما أورده:

بسم الله الرحمن الرحيم! هذا كتاب أمر به أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله محمد بن إسحاق بن السليم، ولاه به خطة القضاء، واختاره للحكم بين جميع المسلمين ورفعه إلى أعلى المراتب عنده في تنفيذ الأحكام، غير مطلق يده إلا بالحق، ولسانه إلا بالصدق».

قال النباهي: «ورسم له في كتابه رسوما بدأ فيه بأمانة الله عز وجل وجعل الله الشهيد بها عليه، وأمره بتقوى الله العظيم الذي يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، وأن يجعل كتاب الله أمامه ينظر فيه نظر المتفكر المعتبر، فإنه عهد الله الذي بعث به نبيه ﷺ فأحل حلاله وحرم حرامه، وأمضى أحكامه، وفارق الأمة، على أنهم لن يضلوا ما تبعوه، فهو العروة الوثقى، والطريقة المثلى، والنهج المنير ودين الله القويم.

وأمره أمير المؤمنين أن يقتدي بسنة رسول الله ص، التي بها عملت الأمة، وعليها اتفقت الأمة، فالحق معروف، والباطل مكشوف وبينهما مشتبهات فيها يحمد التوقف، وعندها يشكر التثبت، ففي كتاب الله تعالى اسمه، وسنة نبيه ﷺ،

---

1) رسالة الشقندي في فضل الأندلس والأندلسيين نقلها المقري في نفح الطيب 204/1.

أصل الدين وفرعه ودليله، وتأويله ومن يرد الله به خيرا يوفقه للإقتداء بهما والإقتباس منهما.

وأمره أن يصلح سريرته فيها، يصلح الله علا نيته، وأن يبرأ من الهوى فإنه مضلة عن طريق الحق، وأن يجعل الناس في نفسه سواء، إذا جلس للحكم بينهم حتى لا يطمع في الشريف، ولا ييأس منه الضعيف.

وأمره أن يعتبر أمره وما قلده، فيعلم أنه راكب طريقا منتهاها إلى الجنة أو إلى النار: ليس عن أحدهما مصرف، ولا بينهما موقف، فحق لمن أراد النجاة أن يستكثر من الحسنات، ويمنع دينه ممن أراد أن يؤنسه في الشبهات، ويعلم أنه حاكم في ظاهره، محكوم عليه في باطنه، تطوى كل يوم صحيفته على ما أودعها، حتى ينظر فيها غدا بين يدي الله عز وجهه. **﴿ثم توفى كل نفس ما كسبت وهم لا يظلمون﴾**[1]. فمن حاسب نفسه في الدنيا كان أيسر حسابا في الآخرة.

وأمره أن يتحفظ في حين وقوع الشهادات عنده، فلا يقضي بين المسلمين منها إلا بما أقامه به من التحقيق على ألسنة العدول ذوي القبول، وإن استراب في شهادة أحدهم وقتا ما، أن يبحث عنها. فإن ثبت أنه ارتشى أو شهد بالهوى فعليه أن يسقط شهادته ويحل عدالته، تنكيلا له وتشديدا لمن خلفه، وان يحمل على الناس معاريض الوكلاء على الخصومات، ويطرح أهل اللدد الظاهر منهم، ولا يحمل فضل حجاجهم عمن لا يقوم بهم. وأمره أن يحترس بأموال اليتامى، ولا يولي عليهم إلا أهل العفاف عنها وحسن الظن فيها، وأن يجدد الكشف والإمتحان عن أموال الناس والأحباس واليتامى، يمنع من قبالتها إلا على وجوهها مما لابد منه من التنفيد فيها وطلب الزيادة عند ذوي الرغبة في قبالتها.

وأمره أن يختبر كاتبه وصاحبه وخدمته ويتفقد عليهم أحوالهم إذا غابوا عن بصره.

وأمره أن لا يعجل في أحكامه، فمع العجل، لا يؤمن الزلل، وأن يرفع إلى

---

1) سورة البقرة الآية 281 - وسورة آل عمران الآية 161.

أمير المؤمنين، ما أشكل عليه الفصل فيه، ليصدر إليه رأيه ما يعتمد عليه إن شاء الله، والله يسأل أمير المؤمنين التوفيق بمنه وفضله»[1].

أهمية القضاء بالأندلس :

كان للقضاء أهمية خاصة بالأندلس والمغرب وربما لم يبلغ القضاة في بلد من بلاد الإسلام ما بلغوه من علو المكانة ووفرة السلطان وبعد الجاه، ولقد أشار المقري إلى هذه الأهمية العظيمة فقال: «وأما خطة القضاء بالأندلس فهي أعظم الخطط عند الخاصة والعامة، لتعلقها بأمور الدين وكون السلطان لو توجه عليه حكم حضر بين يدي القاضي، هذا وصفها في زمان بني أمية، ومن سلك مسلكهم»[2]. لذلك اهتم العلماء بهذا الموضوع أكثر من غيره فأفردوه بالتأليف والتصنيف، وأشهر من جمع أخبار القضاة بالأندلس:

- أبو عبد الله محمد بن حارث الخشني في كتابه قضاة قرطبة.
- وأبو أصبغ عيسى بن سهل في كتابه الأحكام الكبرى.
- وأبو الحسن علي بن عبد الله النباهي في كتابه المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا.

وأورده ابن سعيد في كتابه «المغرب» تاريخا لقضاء الأندلس يكاد يكون كاملا، ومعظم من نجد أسماءهم في تراجم علماء الأندلس إنما كانوا قضاة، أو لهم بالقضاء صلة كالحسبة والشورى، وما إلى ذلك. وبعض هذه الكتب تناول موضوع القضاء والقضاة في فصول مطولة وبهذا تكون مادة القضاء بالأندلس متوفرة.

ومما اشتهر به علماء الأندلس اعتناؤهم بتدريس أحكام القضاء وفقهه، ويبدؤون في هذا الباب بمعرفة الأحكام اللازمة للقاضي في سيرته والآداب التي لا

1) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ص 75 – 76.
2) نفح الطيب 206/1

يسعه تركها، وما جرى من عمل الحكام بالأخذ به، ويبدؤون بذكر رسالة أمير المؤمين عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه المعروفة برسالة القضاء لأهميتها ومكانتها عند العلماء[1].

قال ابن سهل: «وهذه الرسالة أصل فيما تضمنته من فصول ومعاني الأحكام وعليها احتدى قضاة الإسلام، وقد ذكرها كثير من العلماء وصدروا بها كتبهم منهم عبد الملك بن حبيب وهي: «بسم الله الرحمن الرحيم من عمر أمير المؤمنين إلى أبي موسى الأشعري سلام الله عليك فإني أحمد الله الذي لا إله إلا هو. أما بعد! فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة، فافهم إذا أدلي إليك، وأنفذ إذا تبين لك، فإنه لا ينفع تكلم بحق لانفاذ له وسوّ بين الناس في مجلسك، ووجهك وعدلك حتى لا ييأس الضعيف من عدلك، ولا يطمع الشريف في حيفك، البينة على المدعي واليمن على من أنكر، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا، لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك ان تراجع الحق فإن الحق ومراجعته خير من الباطل والتمادي فيه، الفهم فيما تلجلج في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة. اعرف الأمثال والأشباه

---

1) يعتبر كتاب عمر بن الخطاب لأبي موسى الأشعري دستورا قويما في نظام القضاء والتقاضي ومصدرا من مصادر أصول المحاكمات، تلقاه العلماء بالقبول وعني به المؤلفون والكتاب والمؤرخون والأدباء، واهتم الفقهاء بتفسيره والتعليق عليه، وعلى رأسهم الإمام ابن قيم الجوزية الذي أفاض في شرحه، وعلق عليه بقوله: «وهذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول وبنوا عليه أصول الحكم والشهادة، والحاكم والمفتي أحوج شيء إليه وإلى تأمله والتفقه فيه». راجع كتابه أعلام الموقعين 65/1.
وقلما يوجد مؤلف قديم أو حديث في الموضوع إلا عرض لهذا الكتاب وأشار إليه، يقول السيد المرير: «ومن العجيب أن هذه الرسالة يرويها المحدث في جامعه، ويعتمد عليها الفقيه في أحكامه ومسائله، ويستدل بها الأصولي لتأسيس حججه ودلائله، ويجعلها الأديب نمونجا لنسخ خطبه ورسائله». الأبحاث السامية ج 118/1. ولأهميته البالغة ترجم إلى عدة لغات فترجمه إلى الفرنسية إميل تيان في كتابه: «تاريخ التنظيم القضائي في بلاد الإسلام». وترجمه إلى الإنجليزية هنري كتن، وإلى الألمانية هامر الألماني. وطعن عدد من العلماء في الكتاب وشككوا في صحته متنا وسندا وعلى رأسهم الإمام الأندلسي ابن حزم الظاهري. إلا أن العلماء تصدوا لهذه الطعون وردوا هذه الشكوك ردا علميا، ودفعوا كل الشبهات والاعتراضات، سواء من جهة المتن أو من جهة السند، وأجمع كتاب في هذا الباب هو ما كتبه الدكتور سعود بن سعد دريب» رسالة الفاروق لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما والمبادئ العامة في أصول القضاء».
وقد تتبع مواضع ورود هذا الكتاب فأوصلها إلى أكثر من ثلاثين مصدرا.

وقس الأمور عندك واعمد إلى أحب الأمور إلى الله تعالى وأشبهها بالحق فيما ترى واجعل للمدعي حقا غائبا أو بينة، أجلا ينتهي إليه، فإن أحضر بينة أخذ بحقه وإلا وجهت عليه القضاء، فإن ذلك أجلى للعمى وأبلغ في العذر، والمسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلودا في حد أو مجربا عليه شهادة الزور أو ظنينا في ولاء أو نسب فإن الله تعالى تولى منكم السرائر ودرأ عنكم بالبينات والأيمان، وإياك والقلق والضجر والتأذي بالناس والتنكر للخصوم في مواطن الحق التي يوجب الله بها الأجر ويحسن بها الذخر فإنه من يصلح بينه وبين الله ولو على نفسه، يكفه الله ما بينه وبين الناس، ومن يزين للناس بغير ما يعلم الله منه، شانه الله، فما ظنك بثواب الله تعالى في عاجل رزقه وخزائن رحمته والسلام»[1].

ولما كانت خطة القضاء بهذا القدر من الخطورة وأنها من أسنى الخطط وواجب على المسلمين إقامتها لضمان الإستقرار وحفظ المصالح. اشترط العلماء في متوليه من شروط الصحة والكمال وما عز وجوده واستبعد حصوله في عهد السلف الصالح. فقد نقل عن مالك رحمه الله أنه كان يقول في الخصال التي لا يصلح القضاء إلا بها: «لا أراها تجتمع اليوم في أحد فإذا اجتمع منها في الرجل خصلتان العلم والورع قدم»[2].

قال عبد الملك بن حبيب: «وإن لم يكن علم فعقل وورع! فبالعقل يسأل وبه تحصل خصال الخير كلها، وبالورع يعف، وإن طلب العلم وجده وإن طلب العقل إذا لم يكن عنده لم يجده»[3].

وأمام هذا الخطر العظيم تباينت وجهات نظر الفقهاء، واختلفت مواقفهم في تولي منصب القضاء. فرفض قبوله نفر منه عدد كبير من كبار العلماء رهبة من مكروه الآجلة، وخوفا من الله فيما يكون منهم وعلى أيديهم، وقبله آخرون رغبة في شرف العاجلة واتكالا على عفو الله ومغفرته ومعونته على تحقيق المقصود منه.

---

1) تبصرة الحكام 21/1 - نقلا عنه.
2) المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ص 2.
3) قضاة قرطبة ص 25 - 26 - المرقبة العليا ص 2.

قال أبو عبد الله الخشني: «لما كان القاضي أعظم الولاة خطرا بعد الإمام الذي جعله الله زماما للدين، وقواما للدنيا، لما يتقلده القاضي من تنفيذ القضايا وتخليد الأحكام في الدماء والفروج والأموال والأعراض، وما يتصل بذلك من ضروب المنافع ووجوه المضار، وكانت العقبى من الله في ذلك فظيعة المقام هائلة الموقف، مخوفة المطلع، اختلفت في ذلك الهمم من عقلاء الناس وعلماءهم، فقبل كثير منهم القضاء، رغبة في شرف العاجلة ورجاء لمعونة الله عليه، واتكالا على سعة عفوه فيه، ونفر آخرون منه رهبة من مكروه الآجلة، وحذارا من الله فيما قد يكون منهم وعلى أيديهم»[1].

الفقهاء المالكية الذين رفضوا القضاء بالأندلس:

وقد هاب القضاء عدد كبير من أعلام المذهب المالكي بالأندلس ورفضوا توليه بعدما دعوا إليه من طرف الأمراء فلم يجيبوا، وندبوا إليه فلم ينتدبوا، وأجبروا فهربوا خوفا ورهبة مما حذرته أنفسهم في منتظر العاقبة وعلى رأس هولاء بعض تلامذة الإمام مالك رحمه الله:

1- زياد بن عبد الرحمن «شبطون»: فقد أراد الأمير هشام حمل زياد وإجباره على تولي القضاء، فخرج هاربا بنفسه. فقال هشام بن عبد الرحمن: «ليت الناس كزياد حتى أكفي حب أهل الرغبة». وأمنا فرجع إلى مسكنه[2].

2- الفقيه يحيى بن يحيى الليثي: فقد دعي إلى القضاء فرفضه.

قال ابن حارث: «لما ولي الأمير عبد الرحمن بن الحكم رضي الله عنهما ألح عليه في القضاء، وكان صاحب الرسالة في ذلك طرفة فقلت له: (أي يحيى بن يحيى) المكان الذي أنا به لما تريدون خير لكم، إنه إذا تظلم الناس من قاض، أجلستموني فنظرت عليه، وإن كنت القاضي، فتظلم الناس مني من تجلسون للنظر علي؟ من هو أعلى مني أو من هو دوني في العلم! فقبل ذلك مني وعافاني»[3].

---

1) قضاة قرطبة ص 25.

2) قضاة قرطبة ص 28 – أخبار الفقهاء والمحدثين 148/1 – تاريخ علماء الأندلس 289/1 – المدارك 116/3 – جذوة 338/1. نفح الطيب 45/2 – المرقبة العليا ص 12.

3) قضاة قرطبة ص 30.

3- الفقيه محمد بن عيسى الأعشى رفض تولي القضاء، وقال لمبعوث الأمير الذي جاءه بأمر القضاء: «أما القضاء فإني والله لا أقبله ألبتة، ولو فعل بي وفعل، فلا يحتاج الأمير – أبقاه الله – ان يكشف إلى وجهه في ذلك»[1].

4- الفقيه إبراهيم بن محمد بن باز كان فاضلا زاهدا حافظا للمذهب متقنا له. وكان الأمير محمد بن عبد الرحمن أحسن الظن به فعرض عليه قضاء الجماعة وأرسل إليه بذلك هاشم بن عبد العزيز فأبى قبولها، فأعاد إليه الأمير هاشما: إذا لم تقبل القضاء فكن أحد الداخلين علينا الذين نشاورهم في أمورنا، فقال إبراهيم لهاشم: يا أبا خالد: إن ألح علي الأمير في شيء من هذا هربت بنفسي عن هذا البلد، فأعرض الأمير محمد رحمه الله عنه وعين غيره[2].

5- الفقيه محمد بن عبد السلام الخشني جاهر بالإصرار على الإباءة من القضاء، فقد أمر الأمير محمد بتوليه على قضاء كورة جيان، فأرسل فيه الوزراء وقالوا له: «إن الأمير يستقضيك على كورة جيان، فأبى ونفر من ذلك نفورا شديدا فعولج ولوطف، فلم يزدد إلا نفورا وإباءة، فكتبوا إلى الأمير بخبره وأنه لج في ألا يقبل، فوقع إليهم الأمير توقيعا غليظا، معناه: ان عاندنا فقد عرض بنفسه ودمه. فلما سمع الخشني ذلك نزع قلنسوته من رأسه ومد عنقه وجعل يقول: «أبيت كما أبت السماوات والأرض إباءة إشفاق لا إباءة عصيان ونفاق»[3].

فكتبوا إلى الأمير بلفظه، فكتب: «ان سلموه أمره. وأخرجوه عن أنفسكم»[4].

ومن الفقهاء من أجبر على القضاء ووكل به الحراس لحراسته فهرب ليلا، ورد في ترجمة أبان بن عيسى بن دينار أن الأمير محمد أمر الوزراء أن يرسلوا في أبان بن عيسى بن دينار، وأن يولوه قضاء جيان، فلما أرسلوا إليه وعرضوا ذلك عليه، استعفى وأبى، فأمر الأمير محمد بن عبد الرحمن أن يوكل عليه الحرس حتى يبلغ جيان ويجلس بها مجلس القضاء والحكم بين الناس، فوكل عليه الوزراء

---

1) قضاة قرطبة ص 29 – تاريخ علماء الأندلس 633/2 – جذوة 125/1 – المدارك 114/4.
2) قضاة قرطبة ص 33 – تاريخ علماء الأندلس 9/1 – المدارك 443/4 – المرقبة العليا ص 12.
3) قضاة قرطبة ص 34.
4) قضاة قرطبة ص 34 – أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 200/1 – تاريخ علماء الأندلس 648/2 – جذوة 118/1 – تذكرة الحفاظ 649/1 – سير أعلام النبلاء 459/13 – طبقات الحفاظ 284 – طبقات النحويين واللغويين 268.

الحرس وساروا به، وأقعدوه فحكم بين الناس يوما واحدا، فلما أتى الليل هرب فأصبح الناس يقولون: هرب القاضي، فرجع الخبر إلى الأمير رحمه الله، فقال: «هذا رجل صالح، ولكن يطلب حتى يعرف موضعه». فطلب فلما عرف مكانه رضي الأمير عنه.

إن عدم قبول هؤلاء الأعلام لولاية القضاء والحكم بين العباد لا يعني أن كل من تولى هذه الخطة فقد سهل عليه دينه وألقى بنفسه إلى التهلكة، وباع آخرته بدنياه، بل هو منصب شريف، وواجب على الأمة القيام به فلا شرف في الدنيا بعد الخلافة أشرف من القضاء، وبه بعث الأنبياء والرسل، ومن قبل تولاه كثير من الصحابة والتابعين رضي الله عنهم ومن ثم قيل: «قد دخل في القضاء قوم صالحون وترك الدخول فيه قوم صالحون حسب تقدير كل من هؤلاء وأولئك للظروف والأحوال والإعتبارات التي أملت عليهم القبول أو الامتناع»[1].

قال ابن فرحون في التبصرة: «اعلم أن أكثر المؤلفين من أصحابنا وغيرهم بالغوا في الترهيب والتحذير من الدخول في ولاية القضاء، وشددوا في كراهية السعي فيها، ورغبوا في الإعراض عنها والنفور والهروب منها حتى تقرر في أذهان كثير من الفقهاء والصلحاء أن من ولي القضاء فقد سهل عليه دينه وألقى بيده إلى التهلكة، ورغب عما هو الأفضل، وساء اعتقادهم فيه، وهذا غلط فاحش يجب الرجوع عنه والتوبة منه والواجب تعظيم هذا المنصب الشريف ومعرفة مكانته من الدين، فبه بعثت الرسل، وبالقيام به قامت السماوات والأرض، وجعله النبي ﷺ من النعم التي يباح الحسد عليها، فقد جاء من حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «لا حسد إلا في اثنتين: رجل آتاه الله مالا فسلطه على هلكته في الحق. ورجل أتاه الله الحكمة فهو يقضي بها ويعمل بها»[2] وجاء في حديث عائشة[3] رضي الله تعالى عنها أنه ﷺ قال: «هل تدرون من السابقون إلى ظل الله يوم القيامة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم! قال: الذين إذا أعطوا الحق قبلوه، وإذا سألوه بذلوه، وإذا حكموا للمسلمين حكموا كحكمهم لأنفسهم»[4].

---

1) العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية. عبد الخالق نوري ص 217.
2) حديث متفق عليه أخرجه البخاري في عدة مواضع من صحيح منها العلم 15- الزكاة 5 - الأحكام 3 - ومسلم كتاب المسافرين الحديث رقم 268 - واللفظ للبخاري.
3) الحديث أخرجه الإمام أحمد في مسنده 67/6 - 69.
4) تبصرة الحكام ص 93.

ولما كان القضاء من حيث الحاجة إليه ظاهرة طبيعية في المجتمع وضرورة من ضرورات حياته، وكان الدين الإسلامي دين الحنيفية السمحة جاء بالأحكام التي تتفق مع الفطرة السليمة وتتلاءم مع الأوضاع الإجتماعية الطبيعية التي تتطلبها ضرورات الحياة الطبيعية والتي لا غنى للإنسان عنها في حياة اجتماعية مشتركة تقتضي التعامل وتؤدي إلى نشوء علاقات وارتباطات تحتاج إلى تنظيم، كان القضاء فرضا دينيا يجب على إمام المسلمين إقامته ويجب على المسلمين أن يعينوه في إقامة صرحه شامخا قوي البنيان.

وقد تعاون الفقهاء المالكية مع الأمراء في إقامة هذا الفرض المحكم فتولى خطة القضاء كبار مؤسسي المدرسة المالكية بالأندلس فأقاموا العدل ودفعوا الظلم، وثبتوا أركان الأمن في جميع أنحاء المجتمع.

خصائص ومميزات خطة القضاء بالأندلس:

إن الباحث في هذا الموضوع يلاحظ ان خطة القضاء بالأندلس تميزت في هذه المرحلة بخاصيتين بارزتين:

الخاصية الأولى: توارث خطة القضاء في بعض العائلات الأندلسية:

مما تميزت به خطة القضاء بالأندلس هو: أن بعض العائلات الأندلسية اختصت بالقضاء فتعلمت أحكامه وعلمته أبناءها وأتقنته وتدارسته، ومن ثم توارثت هذه الخطة في أبنائها أبا عن جد.

قال المقري:" «وكانت هذه المراتب لضبطها عندهم كالمتوارثة في البيوت المعلومة لذلك»(1). وهذه بعض العائلات الأندلسية المنتسبة لمذهب مالك ممن توارثوا خطة القضاء:

أولا: عائلة آل الباهلي من طليطلة: فأحمد بن الوليد بن عبد الخالق الباهلي من أهل طليطلة، ولي قضاء جيان وطليطلة، وبيته بيت جلالة قال ابن حارث الخشني: «وكان قاضيا بن قاض بن قاض، وكان قد رحل إلى المشرق فروى عن سحنون بن سعيد وروى بالأندلس عن عيسى بن دينار الغافقي، ويحيى بن يحيى الليثي وعن نظرائهم من شيوخ الأندلس»(2).

قال القاضي عياض: «هو قاض ابن قاض، ابن قاض، ابن قاض، ولي

1) نفح الطيب 204/1.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 49/1 – المدارك 143/4 – وانظر كذلك تاريخ علماء الأندلس 62/1 – جنوة 230/1.

جميعهم قضاء طليطلة، الأربعة في نسق»[1].

ثانيا: عائلة ابن عميرة الكناني العتقي من تدمير: ولي أبو سعيد الفضل بن عميرة قضاء تدمير في إمرة الحكم بن هشام إلى أن توفي سنة سبع وتسعين ومائة ثم ولي مكانه بها إبنه عبد الرحمن ويكنى أبا مطرف (توفي سنة 227 هـ)[2].

وتولى قضاء تدمير أيضا فضل بن فضل بن عميرة (توفي سنة 265 هـ) قال القاضي عياض: «وكان أبوه مات وتركه حملا فسمي باسمه، وكني بكنيته، وولي القضاء ببلده»[3].

ثالثا: عائلة ابن ناصح الثقفي من أهل الجزيرة: قال ابن محارث الخشني في ترجمة عباس بن ناصح الثقفي: «إن الحاجب عبد الكريم أشار به لقضاء شذونة والجزيرة، فاستقضي عليهما إلى أن مات قاضيا ثم استقضى الخليفة محمد رضي الله عنه ابنه عبد الوهاب[4] عليهما إلى أن توفي ثم استقضى الخليفة محمد ابنه محمد[5] بن عبد الوهاب عليهما إلى أن توفي»[6].

قال ابن حارث الخشني: «فليس في الأرض ثلاثة قضاة في نسق واحد غيرهم وغير بلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري»[7].

وقال القاضي عياض: «فهم ثلاثة قضاة على نفس أدباء - شعراء - علماء»[8].

رابعا: عائلة ابن عجلان الأزدي من سرقسطة: اشتهر محمد بن عجلان الأزدي بالفضل والخير والعلم. وولي قضاء بلده سرقسطة[9] وتوارث ابناه يحيى ومحمد خطة القضاء من بعده وورثا عنه أيضا الفهم والفضل والخير والصلاح واشتهر بالتفنن في شتى أنواع العلوم.

---

1) الديباج 147/1.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 477/2 - تاريخ علماء الأندلس 591/2 - جذوة 561/2 - المدارك 143/4.
3) المدارك 267/4 - وانظر كذلك أخبار الفقهاء والمحدثين 479/2 - تاريخ علماء الأندلس 591/2 - جذوة 521/2
4) تاريخ علماء الأندلس 486/2.
5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 251/1 - تاريخ علماء الأندلس 694/2 - المدارك 269/4.
6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 459/2 - تاريخ علماء الأندلس 505/2 - المدارك 268/4 - طبقات النحويين واللغويين لأبي الفضل إبراهيم ص 262 - نفح الطيب 343/1 - الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة ص 105.
7) أخبار الفقهاء والمحدثين 459/1.
8) المدارك 269/4.
9) تاريخ علماء الأندلس 643/2 - المدارك 274/4.

وقال في ترجمة أخيه أحمد: «ولي قضاء سرقسطة بعد أخيه يحيى»[1].

خامسا: عائلة ابن كنانة من شذونة: كان الفرج بن كنانة من أهل العناية بالعلم والتعبد، وولاه الأمير الحكم بن هشام بن عبد الرحمن قضاء قرطبة فكان قاضيا أيام فتنة الربض فاستنقذ الله بشفاعته كثيرا[2].

قال ابن حارث الخشني: «كان في زمن الخليفة عبد الرحمن بن الحكم رضي الله عنهما فولاه قضاء الجماعة بقرطبة»[3].

ورشح الأمير عبد الله، خلف بن حامد بن الفرج بن كنانة لقضاء الجماعة بقرطبة، ولما ولي الأمير عبد الرحمن بن محمد ولاه قضاء شذونة، حيث توفي وهو على الخطة[4].

قال عبد الملك بن أيمن: «عقب الفرج بن كنانة بشذونة كثير وقد أدركت من ولده أبا العباس، يطلب العلم معنا عند الشيوخ ببلدنا، ثم ولاه أمير المؤمنين أعزه الله قضاء شذونة»[5].

قال في المدارك: «وتردد القضاء في عقبه ببلده مدة طويلة، ولم يزل القضاء مترددا في ولده بشذونة»[6].

سادسا: عائلة ابن بشير المعافري: طلب محمد بن بشير المعافري العلم بقرطبة وأخذ منه بحظ وافر، وكتب في حداثته للقاضي المصعب بن عمران، ولما توفي القاضي مصعب بن عمران ولاه الأمير الحكم رحمه الله قضاء الجماعة والصلاة[7].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 51/1 – تاريخ علماء الأندلس 62/1 – المدارك 465/4 – الديباج 168/1.

2) قضاة قرطبة ص 93 – أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 586/2 – المقتبس لابن حيان ص 111 – المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ص 53.

3) قضاة قرطبة ص 93.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 143/1 – تاريخ علماء الأندلس 245/1 – جنوة 322/1.

5) قضاة قرطبة ص 98.

6) المدارك 144/4.

7) قضاة قرطبة ص 73– المدارك 327/3 – المرقبة العليا ص 48.

وتولى القضاء في عقبه بمدينة قرطبة، فبعد وفاته اعتلى كرسي قاضي الجماعة ابنه سعيد، واشتهر بالصلاح والفضل وأداء الأمانة[1]

الخاصية الثانية: تولي أهل البلد لخطة القضاء :

وفي هذه الخاصية من الفوائد ما لا يخفى، فإن القاضي إذا كان من أهل البلد يكون على علم واطلاع تام بأحوال بلده، ومعرفة عميقة بعاداته وتقاليده التي غالبا ما تختلف من منطقة إلى أخرى، ومن ثم يعمل على مراعاتها عند النوازل القضائية التي تعرض عليه، كما أن عدم اعتبار هذه الخاصية عند التعيين وتولية غير أهل البلد لخطة القضاء غالبا ما يكون سببا في عدم نجاح القاضي في مهامه ويعجل بعزله، وكثيرا ما حدث هذا بالأندلس لكبار الفقهاء، فالفقيه يحيى بن معمر من أهل إشبيلية كان ورعا، زاهدا، فاضلا، ولاه الأمير عبد الرحمن بن الحكم قضاء قرطبة بعد سعيد بن محمد بن بشير، وكان قليل الرضى على طلبة قرطبة شديد التقضي عليهم لا يلين لهم في شيء مما يريدون ولا يذعن لهم، وبلغ من تجاهله عليهم أن سجل بالسخطة على تسعة عشر منهم، فنفروا منه بأجمعهم، ونشأ بينه وبين يحيى بن يحيى لأجل ذلك عداوة، فسعى في عزله عن الأمير، وأقام عليه بما زعمه الشهود فعزل[2].

وكذلك أبو زكرياء يحيى بن إبراهيم بن مزين توفي سنة 259 هـ[3]. عده ابن لبابة أفقه أهل الأندلس في علم مالك وأصحابه،

وكان جميع الشيوخ يصفونه بالفضل والنزاهة والدين والحفظ، ومعرفة مذاهب أهل المدينة، إلا أنه رحل عن طليطلة ولم يستوطنها بسبب الهيج وأقام

---

1) انظر قصة تولي سعيد بن محمد بن بشير القضاء والسبب في ذلك عند ابن حارث في قضاة قرطبة ص 93 - وذكر القصة ابن حيان في المقتبس ص 41 - وسبقت الإشارة إلى هذه القصة في صفحة - من ذلك البحث. وانظر ترجمة سعيد بن محمد بن بشير في المدارك 119/4.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 596/2 - تاريخ علماء الأندلس 877/2 - جذوة 605/2 - المدارك 146/4 - المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا ص 45.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين 611/2 - تاريخ علماء الأندلس 901/2 - جذوة 595/2 - المدارك 238/4 - الديباج 351/2 - تاريخ الفكر الأندلسي ص 350 - شجرة النور الزكية ت 111 - معجم المؤلفين 182/13.

بقرطبة مركز الخلافة ثم ولاه الأمير قضاء طليطلة فنال منه أهلها ولم يقبلوه فترك القضاء وخرج منها.

قال القاضي عياض في ترجمته: «طالبه أهل طليطلة ونالوا منه فخرج عنهم بأهله وولده ثم التفت إلى طليطلة وقال: «ما آواك لظالم وأطردك لمؤمن»[1].

أما إذا كان القاضي من أهل البلد فغالبا ما يكون ذلك سببا في نجاحه واستمراره في أداء مهامه إلى آخر لحظة من عمره، ومن ثم فإن ابن البلد يسعى دائما في حل جميع المشاكل المتعلقة بأهل بلده وإن كانت خارج اختصاصه وولايته، وذلك باستعمال نفوذه واستغلال مركزه الإداري لتوفير الأمن والسلم والرخاء لأهل بلده، ولذلك لما أراد الأمير عبد الرحمن بن الحكم إخماد الفتن التي حدثت في عهده كان كثيرا ما يراعي هذا الجانب أثناء تعيين الولاة، وإلى هذا أشار ابن حيان في المقتبس صراحة عند حديثه عن قضاة عبد الرحمن بن الحكم، حين عين الفرج بن كنانة على قضاء سرقسطة فقال «إذ هو منهم»[2].

فالفقيه سعيد بن عبدوس المتوفى سنة 180 هـ من أهل طليطلة، عده القاضي عياض من أعلام مذهب مالك بالأندلس، وكان من أهل العلم والفقه وكان مفتي بلده، قال ابن حارث في ترجمته متحدثا عن أبيه عبدوس: «وهو الذي دخل من أهل طليطلة زمن الخليفة الحكم رحمه الله مرة بعد مرة وجرى لهم على يده الأمان والسلم»[3].

وكذلك القاضي فرج بن كنانة استنقذ الله بشفاعته كثيرا من أهل العلم والزهد وعامة الناس، وكان كثير السعي في مصالح أهل بلده وجيرانه[4]. من ذلك ما ذكره الخشني: «أن رجلا من أهل الزهد من آل الفرج بن كنانة اتهم بالحركة

---

1) المدارك 238/4.
2) المقتبس لابن حيان ص 95.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 508/2 وقارن بالمدارك 113/3.
4) قضاة قرطبة ص 94 – أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 2475 – تاريخ علماء الأندلس 586/2 – المدارك 144/4 – المرقبة العليا ص 53.

في الهيج، فتسور عليه الأعوان ليقتلوه، فصرخ النساء فقال: ما هذا؟ فقيل له: جارك فلان أتاه الأعوان فهجموا عليه ليقتلوه، فخرج الفرج إلى باب الدار فاجتمع مع الأعوان، فقال إن جاري هذا سليم الناحية، وليس فيه مما تظنون شيئا. فقال له المرسل مع الأعوان، وكان رئيسهم: ليس هذا من شأنك، ولا مما عصب بك، انظر في أحباسك، وأحكامك، ودع مالا يعنيك، فغضب الفرج بن كنانة عند ذلك، فمشى إلى الأمير الحكم رضي الله عنه، واستؤذن له عليه، فلما دخل سلم. ثم قال: أيها الأمير أصلحك الله، إن قريشا حاربت النبي ﷺ ناصبته العداوة ثم إنه صفح عنهم، وأحسن إليهم وأنت أحق الناس بالاقتداء به، لقرابتك منه ثم حكى له القصة وما عرض له، فأمر بضرب الناظر في ذلك الشغب، وعفى عن بقية أهل قرطبة، وبسط الأمان لجماعتهم، واستألفهم إلى أوطانهم»[1].

ولما ولى قضاء سرقسطة أيام الفتنة (هيج الربض) استطاع أن يجمع ما تفرق من كلمتهم، ويصلح ما فسد بين أهلها والأمير الحكم[2].

ومن بين أعلام المذهب المالكي الذين تولوا خطة القضاء بمواطنهم فحسن مذهبهم وحمدت سيرتهم :

1- الفقيه شبطون بن عبد الله الأنصاري من أهل طليطلة (توفي سنة 212 هـ) رحل شبطون إلى المشرق وجالس الإمام مالك بن أنس رحمه الله وسمع منه الموطأ قال القاضي عياض: «ولي القضاء ببلده»[3].

2- الفقيه أسوار بن عقبة القاضي من أهل قرطبة (توفي سنة 213 هـ) قال ابن الفرضي: «كان رجلا فاضلا عاقلا استقضاه عبد الرحمن بن الحكم بقرطبة بعد يحيى بن معمر فلم يزل قاضيا إلى أن توفي» [4].

---

1) قضاة قرطبة ص 94 – 95.
2) نفس المصدر السابق.
3) المدارك 344/3 – أخبار الفقهاء والمحدثين ص 533 – تاريخ علماء الأندلس 347/1 - جذوة 371/1– الديباج 401/1.
4) تاريخ علماء الأندلس 167/1.

3- الفقيه منذر بن الصباح بن عصمة من أهل قبرة (توفي سنة 255 هـ) قال القاضي عياض: «له رحلة وعناية بالفقه والحديث واستقضي بموضعه»[1].

4- الفقيه عبد الوهاب بن عباس بن ناصح من أهل الجزيرة، قال ابن الفرضي: «رحل فسمع بالقيروان من سحنون بن سعيد، وبمصر من أصبغ بن الفرج، وشارك ابن مزين، وابن مطروح في رجالها، وانصرف إلى الأندلس فولي قضاء الجزيرة»[2].

5- الفقيه عبد السلام بن وليد من أهل وشقة من أهل التفنن، وكان من أهل الوجاهة، ولاه الخليفة الحكم بن هشام رحمهما الله القضاء بوشقة وما حولها»[3].

قال ابن الفرضي: «استقضاه الأمير الحكم بن هشام في موضعه»[4].

6- الفقيه عبد الله بن النعمان من سرقسطة (توفي سنة 265 هـ وقيل 275 هـ) قال ابن الفرضي: «ولي قضاء بلده سرقسطة، وذكر عنه الفضل والخير، وكان مشهورا بالعلم»[5].

7- أبو عبد الله محمد بن سلمة بن حنين بن قاسم الصدفي من أهل تطيلة. قال ابن حارث الخشني: «كان قاضيا بموضعه»[6].

وقال القاضي عياض: «كان حافظا للمسائل، أحد الأبدال، بعيد الصوت في الخير جدا استقضي ببلده»[7].

8- الفقيه حوشب بن سلمة بن عبد الرحمن الهذلي (توفي سنة 271 هـ) من أهل تطيلة. كان من المشاهير في العلم والفضل والخير والزهد، وكان ذا قدر

---

1) المدارك 273/4 – أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 299/1 – تاريخ علماء الأندلس 845/2 – جذوة 355/2

2) تاريخ علماء الأندلس 486/2.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 427 – تاريخ علماء الأندلس 488/2 – جذوة 462/2.

4) تاريخ علماء الأندلس 488/2.

5) المصدر السابق 374/1 – المدارك 275/4.

6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 278/1.

7) المدارك 473/4.

عظيم، ومال عريض، وجاه جليل، وولاه الأمير محمد رضي الله عنه قضاء تطيلة[1].

9- الفقيه عامر بن معاويةبن عبد السلام بن زياد اللخمي (توفي سنة 277 هـ) من أهل رية قال أحمد بن عبد البر: «وولي الصلاة مع القضاء، وكانت في خطبته ر قة تستميل القلوب، وكان مداره في شوراه على بقي بن مخلد، وقد ولي قضاء كورة رية بلده أيام الأمير محمد»[2].

10- الفقيه إبراهيم بن هارون بن سهل السرقسطي (توفي سنة 296 هـ) قال ابن أبي دليم: «سمع بالأندلس وولي قضاء بلده»[3].

المبحث الثاني: أثر ولاية الفتيا :

تعد ولاية الفتيا من المهام الخطيرة الجليلة لأن صاحبها مبلغ عن الله تعالى، فالمفتي في مسائل الأحكام إنما هو مخبر عن الله تعالى بأن للمكلف فعل ذلك أو ليس له ذلك، وأن ذمته تعمرت أو ما تعمرت، وإلا فلا معنى للفتيا غير قولنا هذا حلال وهذا حرام، هذا واجب وهذا غير واجب، هذا مأذون فيه وهذا غير مأذون فيه، إلى غير ذلك مما هو من اختصاص المفتي.

ولما كانت الفتوى باب احتياط لما لصاحبها من الإجتهاد والنظر في مصالح المسلمين في دينهم ودنياهم، وجب على الأمير مراعاتها وردها إلى أهل العلم والصلاح والتقى حتى لا يتجرأ عليها من لا يتوفر على أهليتها.

قال ابن خلدون في المقدمة: «وأما الفتيا فللخليفة تصفح أهل العلم والتدريس، ورد الفتيا إلى من هو أهل لها وإعانته على ذلك، ومنع من ليس أهلا

---

1) أخبار الفقهاد والمحدثين بالأندلس 140/1 - تاريخ علماء الأندلس 234/1 - جنوة 313/1.

2) المدارك 450/4 - تاريخ علماء الأندلس 366/1 - الخشني عن محمد بن أيمن ان عامر بن معاوية قدم قرطبة في آخر أيام محمد فأشار عليه بقي بن مخلد أن يوليه القضاء والصلاة فكان قاضيا أيام الخليفة المنذر. أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 450.

3) المدارك 465/4 - نقلا عنه، وانظر تاريخ علماء الأندلس 18/1 - جنوة 245/1.

وزجره، لأنها من مصالح المسلمين في أديانهم، فتجب عليه مراعاتها، لئلا يتعرض لذلك من ليس له بأهل فيضل الناس»[1].

وعلى هذا فلا يجوز لمن لم يتفقه فيما قرأ أن يستفتي ولا يحل له أن يفتي لأن اتباع الهوى في الحكم والفتيا حرام بالإجماع. قال الله تعالى: **﴿ولا تقف ما ليس لك به علم﴾**[2] وقال رسول الله ﷺ: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد ولكن يقبض العلم بقبض العلماء حتى إذا يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا.»[3]

قال ابن القيم: «وقد حرم الله سبحانه القول عليه بغير علم في الفتيا والقضاء، وجعله من أعظم المحرمات، بل جعله في المرتبة العليا منها، فقال تعالى: **﴿قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والإثم والبغي بغير الحق، وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا،وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون﴾**[4]. فرتب المحرمات أربع مراتب، وبدأ بأسهلها وهي الفواحش ثم ثنى بما هو أشد تحريما منه وهو الإثم والظلم، ثم ثلث بما هو أعظم تحريما منهما، وهو الشرك به سبحانه، ثم ربع بما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا يهم القول عليه سبحانه بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه، وقال تعالى: **﴿ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الكذب إن الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون، متاع قليل ولهم عذاب أليم﴾**[5]. فتقدم إليهم سبحانه بالوعيد على الكذب عليه في أحكامه وقولهم لما لم يحرمه هذا حرام، ولما لم يحله هذا حلال، وهذا بيان منه سبحانه أنه لا يجوز للعبد أن يقول هذا حرام إلا بما علم أن الله سبحانه أحله وحرمه»[6].

---

1) مقدمة ابن خلدون ص 626.

2) سورة الإسراء الآية 36.

3) اخرجه البخاري في صحيحه من كتاب العلم باب 34 – ح 100 – ج 234/1 فتح – ومسلم من العلم ج 225/16 النووي.

4) سورة الأعراف الآية 31.

5) سورة النحل الآية 117.

6) إعلام الموقعين عن رب العالمين 38/1.

الفرق بين المفتي والحاكم :

إذا تتبعنا الشروط اللازم توفرها في المفتي والحاكم فإننا لن نجد فرقا في الأدوات والشروط اللازم توفرها فيهما، فيشترط في المفتي ما يشترط في الحاكم، ولذلك جمع بعض الفقهاء شروط المفتي مع شروط الحاكم[1] والفرق بينهما يتجلى فيما يلي :

أولا: ما يصدره المفتي من أحكام وفتاوي ليست ملزمة وأما حكم الحاكم فملزم.

قال ابن الصلاح: «لا فرق بين المفتي والحاكم إلا أن المفتي مخير والحاكم ملزم»[2].

ثانيا: الحاكم يعتمد في حكمه وقضائه على الحجج. والحجاج هي: البينة والإقرار، والشاهد، واليمين، ونحوها[3]. أما المفتي فيعتمد على الأدلة وهي الكتاب والسنة والقياس والإجماع ونحوها[4].

ثالثا: إن المفتي ليس له إنشاء الحكم فليس له نقضه، وإنشاء الحكم إنما هو من اختصاص الحاكم، فكذلك النقض والفسخ إنما هو له. قال الإمام القرافي

---

1) انظر شروط المفتي عند الإمام الشافعي رحمه الله كما نقلها عنه الخطيب البغدادي في كتابه الفقيه والمتفقه، ونقل هذه الشروط ابن القيم في إعلام الموقعين 46/1 - وانظر أيضا أدوات المفتي وشروطه عند الإمام شهاب الدين القرافي في كتابه: الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام، وخاصة السؤال رقم 24 - 40 ص 84 ، و214 - وعند الإمام ابن القيم الجوزية في كتابه إعلام الموقعين عن رب العالمين 44/1 - (فصل في كلام الأئمة في أدوات الفتيا وشروطه) والإمام أبي العباس أحمد بن يحيى الونشريسي في كتابه المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى أهل إفريقية والأندلس والمغرب 39/10 - 110/11 - والإمام برهان الدين إبراهيم بن فرحون المالكي في تبصرة الحكم في أصول الأقضية ومناهج الحكام 53/1 - ومحمد خليل الأزدي في كتابه عرف البشام فيمن ولي فتوى دمشق الشام من ص 12 إلى ص 14.

2) المعيار المعرب 40/10.

3) انظر الفرق السابع عشر بين قاعدة الأدلة وبين قاعدة الحجاج من كتاب الفروق 129/1 - للإمام القرافي.

4) انظر أيضا الفرق السادس عشر بين قاعدة أدلة مشروعية الأحكام وبين قاعدة أدلة وقوع الأحكام. قال القرافي: «فأدلة مشروعية الأحكام محصورة شرعا تتوقف على الشارع وهي نحو العشرين» كتاب الفروق 128/1 - وانظر أيضا الإحكام في تميز الفتاوى عن الأحكام ص 30 - للقرافي.

في الإحكام: وأما المفتي من حيث هو مفتي فليس له أن ينشئ حكما على الوجه الذي فوض للحكام ألبتة في صور من الصور فلا يكون له النقض في صورة من الصور. وما هو إلا مثل ان المرأة ليس لها أن تزوج نفسها في صورة من الصور، فليس لها الطلاق في صورة من الصور[1].

واختلفت أيضا في مسؤولية المفتي والحاكم أيهما أشد وأعظم؟.

فذهب أبو عثمان الحداد إلى أن القاضي أيسر مأثما وأقرب إلى السلامة من الفقيه (يريد المفتي) لأن الفقيه من شأنه إصدار ما يرد عليه من ساعته بما حضره من القول، والقاضي شأنه الأناة والتثبت، ومن تأنى وتثبت تهيأ له من الصواب ما لا يتهيأ لصاحب البديهة[2].

وقال غيره: المفتي أقرب إلى السلامة من القاضي، لأنه لا يلزم بفتواه وإنما يخبر بها من استفتاه، فإن شاء قبل قوله، وإن شاء تركه، وأما القاضي فإنه يلزم بقوله، فيشترك هو والمفتي في الإخبار عن الحاكم، ويتميز القاضي بالإلزام والقضاء، فهو من هذا الوجه خطره أشده[3].

قال ابن القيم: «فكل خطر على المفتي فهو على القاضي، وعليه من زيادة الخطر ما يختص به، ولكن خطر المفتي أعظم من جهة أخرى. فإن فتواه شريعة عامة تتعلق بالمستفتي وغيره. وأما الحاكم فحكمه جزئي خاص لا يتعدى إلى غير المحكوم عليه وله، فالمفتي يحكي حكما عاما كليا، أن من فعل كذا ترتب عليه كذا، ومن قال كذا لزمه كذا، والقاضي يقضي قضاء معينا على شخص معين، فقضاؤه خاص ملزم، وفتوى العالم عامة غير ملزمة، فكلاهما أجره عظيم وخطره كبير[4].

---

1) نفس المصدر السابق ص 126.

2) اعلام الموقعين عن رب العالمين 36/1 – نقلا عنه.

3) نفس المصدر السابق. انظر كذلك " العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية ص 220– عبد الخالق النوري.

4) أعلام الموقعين عن رب العالمين 38/1.

ولاية الفتيا بالأندلس :

ظل أهل الأندلس متمسكين في أحكامهم وفتاويهم بمذهب الأوزاعي وأهل الشام إلى سنة 170 هـ حيث أخذ أمير الأندلس آنذاك هشام بن عبد الرحمن بن معاوية الناس جميعا بالتزام مذهب مالك وصير القضاء والفتيا عليه، وعلى هذا فإن أهل الأندلس التزموا مذهب مالك واعتمده القضاة والمفتون والإمام مالك مازال على قيد الحياة[1].

وفي هذه المرحلة بدأ نجم الأوزاعية في الأفول وسطع نجم المالكية، حيث إن كثيرا ممن كانوا يأخذون بفقه الأوزاعي انتقلوا إلى مذهب مالك ومن بينهم عبد المالك بن الحسن بن محمد بن رزيق يعرف بزونان.

قال ابن الفرضي في ترجمته: «وكان مفتيا في أيام الأمير هشام بن عبد الرحمن، وأيام عبد الرحمن بن الحكم... وكان يذهب أولا مذهب أبي عمرو الأوزاعي ثم رجع إلى مذهب المدنيين»[2].

واعتنى أهل الأندلس بالفتيا عناية شديدة لما لصاحبها من النظر في مصالح المسلمين وتنظيم حياتهم الإجتماعية في جميع مرافقها من بيع وشراء وعقد نكاح وغيرها من الأشياء التي تحتاج إلى إصدار فتوى لمعرفة حكم الله فيها.

وحرصا منهم على إحقاق الحق والبعد عن الزيغ والهوى. اعتمد الفقهاء في إصدار فتاويهم على الكتب الفقهيه المعلومة الصحيحة المشهورة شهرة أبعدتها عن التحريف والتزوير، وحرموا على أنفسهم ومن دخل في حضرتهم الفتوى من الكتب الغريبة التي لم تشتهر.

قال المقري: «وباب الفتوى باب احتياط، فلابد للمفتي من مباشرة الكتب

1) المقتبس ص 42 – ذكر ابن حيان عددا من أعلام مذهب مالك ممن دارت عليهم الفتيا آنذاك وراجع الفصل الأول من هذه الرسالة المبحث الأول ص 26.

2) تاريخ علماء الأندلس 458/1 – المدارك 110/4 – الديباج 19/2.

المروية والأمهات الأصلية، ولا ينبغي له الاقتصار على الواسطة، إذ لا يؤمن من خلل أو تصحيف لفقد ملكة التأليف»[1].

فعلى الفقيه المرشح لولاية الإفتاء ان يكون قرأ أمهات الكتب الفقهية وتدارسها وتفقه فيها على الشيوخ وفهم معانيها، وعرف الأصول التي بنيت عليها مسائلها من الكتاب والسنة والإجماع، وأحكم وجه النظر والقياس، ولم يخف عليه ناسخ القرآن ومنسوخه، ولا ضعيف السنة من صحيحها ومعرفته باللسان العربي الذي به يفهم معنى الخطاب، إلى غير ذلك من الأدوات اللازم توفرها عند المفتي. مع الذكاء، وفطنة وحسن التمييز.

وقسم الإمام أبو الوليد بن رشد المفتين إلى ثلاثة أنواع:

الأول : المفتي النظار، والحائز على هذه الرتبة هو الذي يمكنه استظهار الأحكام الشرعية واستخراجها من الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس.

الثاني: المفتي المقلد: فهو الفقيه الحافظ الذاكر لما في أمهات مسائل مذهبه من الأحكام الشرعية. وهو المعروف بالفقيه المقلد. وقد اختلف العلماء في جواز فتواه. وذلك بشرط أن يكون له من الذكاء، والفطنة، وسلامة القريحة، ما يميز به، فيما هو موجود في أمهات مسائل مذهبه، بينما هو من المذهب، وما ليس من المذهب، وبالجملة، فالمقصود أن يحصل عنده أصل المذهب منقولا بوجه صحيح وأن يحصل له في كل ما له أن يفتي به من المذهب يقين، أو ظن غالب.

الثالث : المفتي المقلد المحروم الكفاءة: وهو الفقيه المقلد الذي ليس له من الذكاء والفطنة، وكمال القريحة، والفطرة ما يميز به في المذهب بين ما هو مجمل، وما هو مفسر، وفي الروايات بين ما هو خلاف قول، وما هو خلاف حال، وما هو خلاف لفظ، وبين ما ينبني من الروايات وما لا ينبني فمن كانت هذه حاله ليس له للفتوى طريق ولا له في أربابها فريق[2].

---

1) أزهار الرياض في أخبار عياض للمقري 29/3 - جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر 53/2
2) مسائل ابن رشد ج 1321/1 - 1322 تحقيق الدكتور محمد التجكاني.

وسئل ابن رشد الجد عن الفقهاء المالكية الذين وصلوا من الإجتهاد داخل المذهب درجة تمكنهم من الافتاء، قسمهم إلى ثلاث طوائف:

الطائفـــة الأولى : اعتقدت صحة مذهب مالك تقليدا بغير دليل، فأخذت نفسها بحفظ مجرد أقواله، وأقوال أصحابه في مسائل الفقه دون أن تتفقه في معانيها فتميز الصحيح منها من السقيم وأصحاب هذه الطائفة لا يجوز لهم الإفتاء، قال ابن رشد: «فأما الطائفة الأولى فلا تصح لها الفتوى بما علمته وحفظته من قول مالك، أو قول أحد أصحابه، إذ لا علم عندها بصحة شيء من ذلك، وإذ لا تصح الفتوى بمجرد التقليد من غير علم، ويصح لها في خاصتها، إن لم تجد من يصح لها أن تستفتيه، ان تقلد مالكا، أو غيره من أصحابه، فيما حفظته من أقوالهم[1].

الطائفة الثانية: اعتقدت صحة مذهب مالك بما لها من صحة أصوله الذي بناه عليها، فأخذت نفسها أيضا بحفظ مجرد أقواله وأقوال أصحابه، في مسائل الفقه وتفقهت في معانيها، فعلمت الصحيح منها الجاري على أصوله من السقيم الخارج عنها إلا أنها لم تبلغ درجة التحقق بمعرفة قياس الفروع على الأصول. وهذه يصح لها أن تفتي بما علمته من قول مالك وأصحابه إذا بانت لها صحته.

قال ابن رشد : «وأما الطائفة الثانية فيصح لها أن تفتي إذا استفتيت بما علمته من قول مالك وقول غيره من أصحابه إذا كانت قد بانت لها صحته، كما يجوز لها في خاصتها الأخذ بقوله إذا بانت لها صحته، ولا يصح لها أن تفتي بالإجتهاد فيما لا تعلم فيه نصا من قول مالك أو قول غيره من أصحابه، وقد بانت لها صحته، إذ ليست ممن كمل لها آلات الإجتهاد التي يصح لها بها قياس الفروع على الأصول»[2].

الطائفة الثالثة: اعتقدت صحة مذهب مالك بما لها أيضا من صحة أصوله

1) انظر شروط الإفتاء في حالتي الإجتهاد والتقليد في مسائل ابن رشد ج 1139/2.
2) المصدر السابق 1326/2 – والمعيار 34/10.

فأخذت نفسها بحفظ مجرد أقواله وأقوال أصحابه في مسائل الفقه ثم تفهمت في معانيها فعلمت الصحيح منها الجاري على أصوله من السقيم الخارج عنها، وبلغت درجة التحقق بمعرفة قياس الفروع على الأصول لكونها عالمة بأحكام القرآن، عارفة بالناسخ منها من المنسوخ، والمفصل من المجمل، والخاص من العام، عالمين بالسنن الواردة في الأحكام، مميزة بين صحيحها من معلولها، عالمة بأقوال العلماء من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من فقهاء الأمصار، وما اتفقوا عليه واختلفوا فيه، وعالمة من علم اللسان ما تفهم به معاني الكلام، بصيرة بوجوه القياس عارفة بوضع الأدلة فيها مواضعها[1]. وهذه تصح لها الفتوى عموما.

قال ابن رشد: «وأما الطائفة الثالثة فهي التي تصح لها الفتوى عموما بالإجتهاد والقياس على الأصول التي هي الكتاب والسنة وإجماع الأمة بالمعنى الجامع بينهما وبين النازلة، أو على ما قيس عليها إن عدم القياس عليها أو على ما قيس عليها»[2].

وتقسيم ابن رشد هذا للمفتين بالأندلس أشار إليه المازري في كتاب الأقضية، وقال بأن هذا مما بسطه المتأخرون في كتبهم، وأشار إليه من تقدم من أصحاب مالك في روايتهم[3].

وحدد المازري في كتابه الأقضية مراتب المفتين وجعل أقل مراتبه في نقل المذهب هو أن يكون قد استبحر في الإطلاع على روايات المذهب، وتأويل الأشياخ لها، وتوجيههم لما وقع فيها من اختلاف ظواهر، واختلاف مذاهب، وتشبيههم مسائل بمسائل قد سبق إلى النفس تباعدها، وتفريقهم بين مسائل ومسائل قد يقع في النفس تقاربها وتشابهها إلى غير ذلك مما ببسطه المتأخرون في كتبهم وأشار إليه من تقدم من أصحاب مالك رضي الله عنهم في كثير من رواياتهم[4].

وهذا كله يتفاوت في التحقيق بالمعرفة به تفاوتا بعيدا، وتتفرق أحوالهم

1) مسائل ابن رشد 1327/2.
2) نفس المصدر. انظر المعيار 33/10.
3) تبصرة الحكام 54/1.
4) نفس المصدر السابق.

أيضا في جودة الفهم لذلك وحدة الذهن فيه افتراقا بعيدا، إذ ليس العلم الذي هو الفقه في الدين بكثرة الرواية والحفظ، وإنما هو نور يضعه الله حيث يشاء[1]، فمن اعتقد في نفسه أنه ممن تصح له الفتوى بما أتاه الله عز وجل من ذلك النور المركب على المحفوظ المعلوم، جاز له إن استفتي أن يفتي[2]، وقد قيل كثير العقل مع قليل العلم أنفع من كثير العلم مع قليل العقل[3].

خصائص ومميزات الفتيا بالأندلس :

امتاز المجتمع الأندلسي في هذه المرحلة بتعدد العناصر المكونة لحياته الثقافية والمذاهب الفقهية، فلم يكن المذهب المالكي هو المذهب الفقهي الوحيد بل وجدت اتجاهات فقهية أخرى أشرنا إليها في المبحث الخاص بها. كما أن أتباع المذهب المالكي نفسه تعددت مواهبهم الفقهية وتنوعت بتعدد الشيوخ الذين أخذوا عنهم من أصحاب مالك رضي الله عنه،. فمنهم من اختار قول ابن القاسم ومنهم من اختار قول أشهب بن عبد العزيز[4]. ومنهم من اختار قول أصبغ بن الفرج عند تعارض الأقوال وهذا التعدد والتنوع جعل ولاية الفتيا بالأندلس تمتاز بخصائص ومميزات قل نظيرها في غير الأندلس من المجتمعات الإسلامية وأهمها :

أولا : اعتماد أهل الأندلس في فتاويهم بعد قول مالك رحمه الله على قول ابن القاسم عند التعارض.

من المعلوم أن الذي يجب الإعتماد عليه عند تعارض نصين في المذهب أن ينظر إلى التاريخ فيعمل بالمتأخر، فإذا التبس التاريخ عليه وكان من أهل الفتيا، فهو يعرف أصول مذهبه ومأخذه وما ينبنى عليه، فيغلب على ظنه المتقدم من المتأخر لإطلاعهم على المذهب وأصوله المعتمدة، وهذا ما أشار إليه ابن فرحون

---

1) نقل عن ابن مسعود أنه قال: «ليس العلم بكثرة الرواية والحفظ وإنما العلم نور يضعه الله في القلوب
2) المعيار المعرب 34/10.
3) «المرقبة العليا ص 3.
4) قال ابن الفرضي في ترجمة سعيد بن حسان الصائغ: كان الأغلب عليه حفظ رأي أشهب وفقهه وروايته عن مالك. المدارك 114/4.

في التبصرة فقال: «والذي يجب الإعتماد عليه إذا تعارض نصان لمالك رضي الله تعالي عنه أو لغيره من المجتهدين أن ينظر إلى التاريخ فيعمل بالمتأخر فإذا التبس التاريخ عليه يعني وكان من أهل الفتيا، وقد تقرر أنه لا يفتي في مذهب الإمام إلا من كان مجتهدا في ذلك المذهب كمحمد بن المواز، والقاضي إسماعيل، وأبي محمد بن أبي زيد، ونظرائهم من المجتهدين في مذهب مالك رضي الله تعالى عنه، فمثل هؤلاء إذا أشكل عليهم التاريخ في مذهب مالك رضي الله عنه فهم يعرفون أصول من اجتهدوا في مذهبه ومأخذه، وما ينبني عليه مذهبه فيغلب على ظنهم المتقدم من المتأخر لاطلاعهم على المذهب ومأخذه ومعرفتهم أن أحد المَأخَذَين أرجح من الآخر فيغلب على الظن أن الحكم الذي دل عليه المأخذ هو الراجح، وأما من لم يبلغ رتبة الإجتهاد في المذهب، ورأى قول ابن القاسم رواية عن مالك رضي الله تعالى عنه، وروايته غيره عن مالك أيضا فليس له أن يجزم بقول ابن القاسم أنه المتأخر لأنه ليس له رتبة الإجتهاد في المذهب»[1].

اعتمد المفتون بالأندلس على قول عبد الرحمان بن القاسم ورجعوا إليه ورجّحوه عند التعارض. وتقرير هذه الطريقة هو أن قول ابن القاسم هو روايته عن مالك رضي الله تعالى عنه فيما يغلب على الظن، وبيان ذلك أن ابن القاسم لزم مالكا رضي الله تعالى عنه أزيد من عشرين سنة، ولم يفارقه حتى توفي، وكان لا يغيب عن مجلسه إلا لعذر، وكان عالما بالمتقدم من المتأخر، وأن الأول متروك والمتأخر معمول به، وهو قد نقل مذهبه للناس ليعملوا به والذي يعمل به هو المتأخر دون المتقدم.

وإذا كانت الاعتبارات السابقة الموجبة لتقديم قول ابن القاسم عند التعارض هي اعتبارات عامة مشتركة، فإن أهل الأندلس لهم اعتبارات أخرى زائدة على هذه جعلتهم يثقون بعبد الرحمن بن القاسم أكثر من غيرهم، ويحسنون الظن به ويعولون على فقهه، وهذه الاعتبارات هي ثمرة المعاملة المتميزة التي عامل بها ابن القاسم الطلبة الأندلسيين أثناء رحلتهم إلى المشرق وتلقيهم عن الشيوخ، من

---

1) تبصرة الحكام 47/1.

مد يد العون والمساعدة ورعايتهم بالهداية والنصح، ويعتبر الفقيه عيسى بن دينار أول من أدخل رأي ابن القاسم إلى بلاد الأندلس وعرفهم به.

قال الخشني في ترجمته: «وكان ابن القاسم يقول: أتانا عيسى فسألناه سؤال عالم، وشيعه ابن القاسم في حين صدره إلى الأندلس ثلاثة فراسخ فقيل لابن القاسم في ذلك، فقال: «كيف لا أشيع من لم يترك وراءه أفقه منه ولا أورع»[1].

وحدث هارون بن سالم عن عيسى بن دينار، قال: «لما ودعت ابن القاسم قال لي: عليك بعظم مدائن الأندلس فانزلها، ولا تنزل بموضع تضيع فيه ما حملته»[2].

وقال أصبغ بن خليل: «وهو (أي عيسى بن دينار) أول من أدخل الأندلس رأي ابن القاسم»[3].

واستمرت هذه العلاقة المتميزة متصلة بعد عودة الأندلسيين إلى وطنهم ولم تزدها الفرقة وبعد المشقة إلا محبة وارتباطا. فكان فقهاء الأندلس يراسلون ابن القاسم ويكتبون إليه يسألون عما أشكل عليهم وغمض. مما نزل بهم من قضايا لا علم لهم بحكمها. وكان ابن القاسم يعتني بمسائلهم ويسرع في إجابتهم.

قال القاضي عياض: «ولما أصلح سحنون على ابن القاسم كُتُب أسد، وكان عيسى قد أتى بها، وحضر سؤال أسد لها لابن القاسم، فكتب عيسى إلى ابن القاسم في رجوعه عما رجع عنه من ذلك مما بلغه، وسأله إعلامه بذلك فكتب إليه ابن القاسم: «إعرض على عقلك، فما رأيته حسنا فامضه وما أنكرته فدعه»[4].

قال يحيى بن يحيى: «ولقد طلبت هذا الأمر يوم طلبته وما أريد به إلا نفسي،

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 431/1 - تاريخ علماء الأندلس 556/2 - وانظر ثناء عبد الرحمن بن القاسم على عيسى بن دينار في المقتبس لابن حيان ص 78 - الديباج 65/2.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 431/1.

3) المدارك 107/4.

4) المدارك 109/4.

حتى هيأ الله لي ما هيأ، فعلمت أن الناس يحتاجون إلي، ولقد تقت إلى النساء أيامي مع ابن القاسم بمصر فاشتريت جارية بها، فوالله ما رأيت لها وجها نهارا طول ما أقامت عندي حتى بعتها، اشتغالا بابن القاسم وعلمه وكان ابن القاسم موضع ذلك وأهله في ورعه وإمامته»[1].

فمن خلال هذه النصوص تتبين لنا المكانة الرفيعة التي نالها أهل الأندلس عند ابن القاسم وأيضا مدى اهتمامهم بفقهه، ولذلك قدموه على غيره من أصحاب مالك في الفتوى.

قال يحيي بن يحيى: وهكذا التزم فقهاء الأندلس رأي ابن القاسم بالدرجة الأولى ولم يخرجوا عنه في أحكامهم وفتاويهم إلى رأي غيره من كبار تلامذة الإمام مالك رحمه الله، حتى أصبح ذلك عرفا ساريا وما جرى به العمل بالأندلس»[2].

وطلب عبد الملك بن حبيب من القاضي يحيى بن معمر وكان مستشاره الخاص ومفتيه على أن يحكم في قضية ما برأي أشهب، فامتنع ورفض الخروج عما عليه أهل الأندلس من الأخذ بقول عبد الرحمن بن القاسم.

قال الخشني: «ولقد أخبرني محمد بن عبد الملك بن أيمن عن عمه وكان قريب الخاصة بابن معمر، أنه كان حاضرا في بيته، فاستأذن عليه ابن حبيب فأذن له، فلما أخذ مجلسه قال له: «قضية فلان أحب أن تنفذ فيها ما أنفذت به عليك فإنه وجه الحق فقال: «لا والله ما أنفذ ولا أخالف ما وجدت عليه أهل هذا البلد من الأخذ بقول ابن القاسم، وكان أفتاه ابن حبيب برأي أشهب»[3].

ومعلوم أن القاضي يحيى بن معمر يعد من تلامذة أشهب بن عبد العزيز واشترط على الأمير قبول العودة إلى القضاء ثانية ألا يستشير في أحكامه يحيى بن يحيى، وسعيد بن حسان، وزونان، واقترح على الأمير تعويضهم بعبد الملك بن

---

1) ترتيب المدارك 386/3

2) نفس المصدر السابق.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 599/2.

حبيب، فاستغنى به عنهم، فكان المنفرد بفتياه. ومع ذلك نلاحظ يحيى بن معمر، يرفض مشورته لأنها خرجت عما عليه أهل البلد من الأخذ بقول ابن القاسم[1].

قال أحمد بن خالد: «كان أصبغ بن خليل حافظا للفقه عالما بالوثائق وعللها ورعا في الفتيا، قال: «ودخلت عليه يوما فقال لي، يا أحمد، تبصر هذه الكوة – وأشار إلى كوة في بيته – والله الذي لا إله إلا هو لقد رددت منها ألفي درهم وأربع مائة درهم صحاحا، بذلت لي على أن أفتي في مسألة بغير قول ابن القاسم، مما قاله أصحاب مالك، رحمه الله ورضي عنهم، فما رأيت نفسي في سعة أن أفتي بذلك، إذا كان الحق عندي في قول ابن القاسم رحمه الله»[2].

ثانيا اختبار المرشحين للإفتاء قبل توليهم الفتيا:

لما كانت ولاية الفتيا من المهام الخطيرة الجليلة القدر، وبابها باب احتياط لما لصاحبها من النظر والحكم في مصالح المسلمين الدينية، اهتم بها الولاة بالأندلس اهتماما خاصا، فكانوا لا يقدمون أحدا للفتيا حتى يطول اختباره وتعقد له مجالس المذاكرة، ويراه الناس أهلا لذلك.

قال المقري: وكانوا لا يقدمون أحدا للفتوى ولا لقبول الشهادة حتى يطول اختباره وتعقد له مجالس المذاكرة»[3].

وقال في المعيار: «لا يفتي العالم حتى يراه الناس أهلا، ويرى هو نفسه أهلا لذلك»[4].

وقال مالك (رحمه الله): «لا ينبغي للعالم أن يفتي حتى يراه الناس أهلا لذلك ويرى هو نفسه أهلا لذلك»[5]. وشرح الونشريسي كلام الإمام مالك فقال: «يريد تثبيت أهليته عند العلماء، ويكون هو يطلق مطلقا على ما قاله العلماء في حقه من

1) انظر ترجمة يحيى بن معمر في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 596 – تاريخ علماء الأندلس ت 1553 – قضاة قرطبة ص 44 – جذوة 904.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 81 – نقلا عنه.
3) نفح الطيب 204/4.
4) المعيار المعرب والجامع المغرب 39/10.
5) نفس المصدر السابق.

الأهلية. لأنه قد يظهر من الإنسان أمر على خلاف ما هو عليه، فإذا هو مطلع على ما وصفه به الناس حصل اليقين في ذلك. وما أفتى مالك حتى أفتاه أربعون محنكا، لأن التحنك وهو اللثام تحت الحنك شعار العلماء، حتى إن مالكا سئل عن الصلاة فقال: «(كذا) لا بأس بذلك وهذه إشارة إلى تأكد التحنك، وهذا شأن الفتيا في الزمان القديم»[1].

ثالثا: إلتزام غير المالكية من الفقهاء في فتاويهم بمذهب مالك :

أنجب المجتمع الأندلسي عددا كبيرا من الفقهاء عرفوا بالإجتهاد وعدم التقليد، وكانوا يذهبون مذهب النظر والحجة، وعلم الخلاف، ومنهم من كان يميل في مذهبه إلى غير المذهب المالكي، بل كان يعتقد الصواب مع الإمام الشافعي، وغيره من الأئمة، إلا أن هؤلاء الفقهاء تميزوا بعدم التعصب المذهبي، واحترام ما عليه أهل البلد من الأخذ بمذهب مالك، فكانوا إذا سئلوا عن نازلة، أو قضية، أفتوا فيها برأي الإمام مالك دون غيره من الأئمة ممن يعتقدون صحة مذهبه، فهذا قاسم ابن محمد بن سيار المتوفى سنة 276 هـ كان مذهبه مذهب الشافعي، وله كتب حسنة ألفها على أصحابه القرطبيين من شاكلة رد الشافعي على أصحاب مالك، وكان يوصف بالرسوخ في العلم والفضل على من أدرك من المشايخ، وكان الأعناقي يذهب به كل مذهب[2].

قال أبو عبد الله الخشني: «قال لي أحمد بن سعيد: قا لي أحمد بن خالد كان قاسم بن محمد ربما اعتقد أن الصواب في بعض المذاهب التي تخالف مذهب مالك رحمه الله، فإذا أتاه المستفتي أفتاه بمذهب مالك، فأعاتبه في ذلك فيقول: إنما يسألني عن مذهب صاحبه، والسلطان لا يريد ذكر ذلك أيضا فإنما نحكي لهم مذهب مالك، ونخبرهم به، ولا نتقلد لهم شيئا»[3].

وهذه الخاصية جعلت من فقهاء الأندلس أعلاما في شتى المذاهب الفقهية

---

1) نفس المصدر السابق.
2) أحبار الفقهاء والمحدثين 489/2.
3) نفس المصدر السابق.

فالذين اعتقدوا الصواب مع المذاهب الأخرى غير المالكية، ملزمين بدراسة المذهب المالكي الذي عليه أهل البلاد أولا ثم الإنتقال إلى غيره واختيار ما يرونه صوابا.

ومما يدل على مدى تمكن الفقهاء المالكية الأندلسيين من الإطلاع على المذاهب الأخرى وحفظها ما جاء في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس: أن قاسم بن محمد ناظر محمد بن عبد الله بن الحكم، وذلك بين العشائين في مسألة من العلم، فتقلد محمد بن عبد الحكم مذهب الشافعي، وتقلد قاسم بن محمد مذهب مالك، وظلت المناظرة بينهما حتى أذان العشاء الأخيرة فخشي قاسم بن محمد من أن تغلق عليه أبواب الدرب، فقام وانصرف، فلما انصرف قال له ابن عبد الحكم: «الساعة ظهر لي أن ما قلته هو الصواب وأن ما قلته هو خطأ»[1].

رابعا: أخذهم بالأشد في الفتوى وحملهم على الأحوط :

اشتهر الفقهاء المفتون بالأندلس بالإخلاص، وعدم التلاعب، أو المداهنة، كأن يفتي للعامة بالتشديد، والخواص من ولاة الأمور بالتخفيف، بل كانوا يعدون ذلك من الفسوق، والخيانة في الدين، والتلاعب بالمسلمين ودليل فراغ القلوب من تعظيم الله، واجلاله وتقواه، وعمارته باللعب وحب الرياسة والتقرب إلى الخلق دون الخالق، نعوذ بالله من صفات الغافلين: بل كانوا يحملون في فتواهم على الأشد حتى لا يعود الناس لمثله وقطع الطريق أمام كل من سولت له نفسه الاستخفاف بالأحكام الشرعية مهما بلغ قدره، وما فتوى يحيى بن يحيى للأمير عبد الرحمن بن الحكم بصيام شهرين متتابعين إلا دليلا قاطعا على عدم خشية هؤلاء الفقهاء المالكية في الحق لومة لائم.

قال القاضي عياض: «ووقع الأمير عبد الرحمن على جارية له في يوم رمضان، ثم ندم، وبعث في يحيى وأصحابه فسألهم، فبادر يحيى وقال: يصوم الأمير - أكرمه الله - شهرين متتابعين. فلما قال ذلك يحيى سكت القوم، فلما

---

1) أخبار الفقاء والمحدثين 490/2.

خرجوا سألوه: لم خصه بذلك دون غيره مما هو فيه مخير من الطعام والعتق؟.

فقال: «لو فتحنا له هذا الباب، وطأ كل يوم، وأعتق، فحمل على الأصعب عليه لئلا يعود»[1].

ورفض عبد الملك بن حبيب، وأصبغ بن خليل التساهل مع أبي زكرياء ابن أخي عجب، عمة الأمير عبد الرحمن، الذي تكلم بعبث من القول في يوم مطر، ووصف الإله بما لا يليق بمقام الربوبية فأفتيا بإهدار دمه وقتله رغم الإغراءات المادية التي عرضت عليهما، وتساهل بعض الفقهاء ممن أفتوا باستتابته وتأديبه! وتوقفوا عن سفك دمه[2].

زيادة على الخصائص والمميزات السالفة الذكر اشتهر الولاة عامة والمفتون خاصة بالأندلس، بالذكاء، والفطنة، والنباهة، والحرص الشديد على معرفة حقيقة السؤال، ومقصود المستفتين، والتفطن لما يريده من فتواه ولا يتأتى ذلك إلا بالإطلاع التام على عادات وأعراف المجتمع الأندلسي في هذه الفترة، فكان المفتون يبتعدون عن ذكر الخلافات في المسألة ويهولون فيما يقتضي التهويل، ويقتصرون على الشروط والتفاصيل القريبة ويمتنعون عن الخوض والإفتاء فيما لا فائدة فيه، أو ماله علاقة بذات الله تعالى وصفاته وأفعاله.

من ذلك أن محمد بن يوسف بن مطروح سئل عن جهنم هل تخرب؟ فقال: «ما أشقاك إذا اتكلت على خرابها»[3].

قال الإمام القرافي: «فينبغي للمفتي إذا جاءته فتيا في شأن رسول الله ص، أو فيما يتعلق بالربوبية، يسأل فيها عن أمور لا تصلح لذلك السائل لكونه من العوام الجلف، أو يسأل عن المعضلات، ودقائق أصول الديانات، ومتشابه الآيات

---

1) المدارك 388/3.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 382/1 - المدارك 132/4.

3) تاريخ علماء الأندلس 11/1 - المدارك 141/3 - الديباج 222/2.

والأمور التي لا يخوض فيها إلا كبار العلماء ويعلم أن الباعث له على ذلك إنما هو الفراغ والفضول والتصدي لما لا يصلح له، فلا يجيبه أصلا. ويظهر له الإنكار على مثل هذا ويقول له إشتغل بما يعنيك من السؤال عن صلاتك وأمور معاملتك، ولا تخض فيما عساه يهلكك لعدم استعدادك له»[1].

وكتب أمية بن الحكم بن هشام إلى يحيى بن يحيى يسأله عن مسألة حنث جرت في مجلس راحة له، فكتب إليه: «لا ينبغي للأمير أن يسأل العلماء عن كل ما خطر في مجلسه، مما لا ينبغي أن يخرج عنه، فإنه أزين به»[2].

وهذه الخاصية (الفطنة) تعد من الأدوات اللازم توفرها في الولاة عامة والقضاة والمفتين خاصة، وقد جمع الإمام القرافي في كتابه الإحكام عشرة تنبيهات، فصل فيها الكلام، وعدها من الأشياء الضرورية التي لا غنى للمفتي عنها، ولابد له من التفطن لها .

ولأهميتها أذكرها مختصرة:

أولا : التفطن للفرق بين النية المخصصة والنية المؤكدة فضابط المؤكدة ما وافق اللفظ، والمخصصة ما خالف اللفظ[3].

ثانيا: تنبه المفتي إذا كان المستفتي غير مالكي وسأله عن مسألة في مذهب مالك وأنه أراد الانتقال إليها. فإن ما عليه مذهب مالك هو إمتناع انتقال المالكي لمذهب الشافعي في مسألة، وكذا انتقال الشافعي إلى مذهب مالك في مسألة[4].

ثالثا: على المفتي أن يعرف عادة المستفتي وتقاليد بلده[5].

رابعا: انتباه المفتي حتى لا يقع في التلفيق في المسألة بما يأباه كل من

1) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص 282.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 580.
3) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام ص 244 – للإمام القرافي وانظر أيضا ما كتبه المؤلف في كتاب الفروق 178/1 – الفرق التاسع والعشرون فقد توسع في بيان هذا الفرق.
4) الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام ص 247.
5) المصدر السابق ص 249 – وكتاب الفروق للقرافي 46/1 –تبصرة الحكام للماوردي 64/2

المذهبيين[1].

خامسا: أن يتبين المفتي مراد العامة من كلامه، فلا يأخذ بظاهر لفظ المستفتي العامي حتى يتبين مقصوده[2].

سادسا: ينبغي للمفتي الاعتناء بما يكتبه من الفتاوى بحيث يقطع الطريق على المتلاعبين والدساسين فيها[3].

سابعا: انتباه المفتي لمواطن الريبة في الاستفتاء قبل أن يفتي وألا يفتي إلا عن المسؤول عنه دون زيادة منه في الاستفتاء[4].

ثامنا: يجب على المفتي إيضاح النظر في المسألة غير المنصوص عليها عند تخريجها حتى لا يقع في الخطأ، وليس كل مفتي أهلا لذلك[5].

تاسعا: تنبيه المفتي إلى طريقة كتابة الفتيا وإثبات توقيعه ومكان جوابه مع جواب غيره، أو جواب من لا يصلح للفتيا، وبعده عن التوسع فيما لا يفيد المستفتي[6].

عاشرا : تنبيه المفتي إلى الاعتناء بزيه وأن يكون على الوضع الشرعي، فإن الخلق مجبولون على تعظيم الصور الظاهرة، وان يكون حسن السيرة والسريرة،

---

1) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص 250.

2) المصدر السابق ص 252.

3) المصدر السابق ص 254 - تبصرة الحكام 107/1 - 208 - 209 - قال الإمام الماوردي: «وينبغي له أن يتحفظ من التزوير عليه في الخط فقد هلك خلق عظيم».

4) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام للإمام القرافي ص 257.

5) المصدر السابق ص 260 - قال الإمام القرافي: «كان الأصل يقتضي ألا تجوز الفتيا ألا تجوز الفتيا إلا بما يرويه العدل عن العدل عن المجتهد الذي يقلده المفتي حتى يصح ذلك عند المفتي كما تصبح الأحاديث عند المجتهد، لأنه نقل لدين الله تعالى في الوصفين، وغير هذا كان ينبغي ان يحرم». ونقل الإمام ابن فرحون هذه المسألة بتمامها في كتابه تبصرة الحكام 55/1.

6) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص 264 - ومن كلام أبي حنيفة في مسألة : إذا كثر الجواب ضاع الصواب. ومن وصيته لتلميذه أبي يوسف «ومن جاء يسفتيك في المسائل فلا تجبه إلا عن سؤاله، ولا تضم إليه غيره، فإنه يشوش عليك جواب سؤاله». الأشباه والنظائر لأبي نجيم ص 171.

فمن أسر سريرة كساه الله رداءها[1].

بعض من تولى الفتيا من أعيان مذهب مالك في الأندلس :

ارتقى إلى درجة الإفتاء عدد كبير من أعيان مذهب مالك وتفرقوا في مختلف المدن والقرى الأندلسية، فلا تجد منطقة من الأقاليم الأندلسية إلا وبها فقيه مفتي يرشد الناس إلى شرع الله، ويحل مشكلاتهم ويدارسهم الأحكام الفقهية وفق كتاب الله تعالى وسنة رسوله ص، قال محمد بن عمر بن لبابة: «أدركت بهذا البلد ستة وأبعين مفتيا منهم ستة عشر بالمشرق، والآخرون مثل محمد بن أحمد العتبي، وعبد الله بن خالد، وهذا الضرب، وكانوا صالحين لهم فقه وعلم»[2].

ولن أذكر هنا شيوخ الفتوى من كبار مؤسسي المدرسة المالكية ببلاد الغرب الإسلامي، كزياد، وقرعوس، وأبي موسى الهواري، وعيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى، وابن حبيب، وغيرهم ممن كانت لهم الرياسة في الفتيا، في القرن الثاني والثالث الهجريين، بل سأكتفي بذكر بعض المغمورين من أعلام مذهب مالك، الذين تولوا الفتيا في هذه الحقبة وساهموا في تثبيت قواعد الفقه المالكي وترسيخه ببلاد الأندلس:

1- حارثابن أبي سعيد مولى الأمير عبد الرحمن بن معاوية توفي سنة 222 هـ رحل وسمع من ابن القاسم، وابن كنانة، وغيرهما من المدنيين والمصريين، وكان يفتي في أخر أيام الحكم بن هشام[3].

2- إسماعيل بن البشير. كان مفتيا آخر أيام الأمير الحكم بن هشام وابنه عبد الرحمن، وولي الصلاة لعبد الرحمن[4].

---

1) الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام ص 271 - تنبيه الحكام علي مآخذ الأحكام للقاضي المالكي أبي عبد الله محمد بن عيسى الأزدي القرطبي الملقب بابن المناصف. انظر حاشية تحقيق الإحكام لأبي غدة ص 273.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 219/1.

3) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 194/1 - المدارك 113/4.

4) تاريخ علماء الأندلس 205/1 - قال الحميدي في ترجمته: «من طبقة يحيى بن يحيى وعيسى بن دينار» جذوة 250/1 - المدارك 117/4

3- موسى بن الفرج قرطبي. كان فقيها في المسائل على مذهب مالك، وكان من أهل الفتيا موصوفا بالفقه[1].

4- عبد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى توفي سنة 258 هـ كان صدرا فيمن يستفتى[2].

5 - 6- محمد وقاسم إبنا أسباط بن الحكم المخزومي من أهل قرطبة كانا من أهل العبادة والورع[3].

قال ابن أبي دليم: «وكانت لهما حلقة، بجامع قرطبة يجلسان فيها للفتيا[4].

7- حفص بن عمر من أهل وادي الحجارة توفي سنة 288 هـ كان معتنيا بالمذهب حافظا له، مفتي بلده[5].

8- محمد بن زكريا بن قطام من طليطلة توفي سنة 276 هـ وقيل سنة 296 هـ كان من أهل العلم والفتوى وعليه مدار بلده في أحكامهم[6].

9- محمد بن جنادة توفي سنة 296 هـ كان مقدما في الفتوى ومن وجوه أهل العلم. قال ابن الفرضي: «وكان يرحل إليه إلى اشبيلية للسماع منه»[7].

10- جابر بن نادر طليطلي: كان صاحب فتيا ومسائل وتوفي قرب ثلاثمائة[8].

11- محمد بن زيد الخرار طليطلي: كان فاضلا متدينا صاحب مسائل وفتيا[9].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 288/1 – تاريخ علماء الأندلس 850/2 – جنوة 538/2 – المدارك 143/4.

2) تاريخ علماء الأندلس 441/1 – جنوة 428/2.

3) تاريخ علماء الأندلس 644/2 – المدارك 426/4 – قال ابن الفرضي توفي محمد بن أسباط ليلة الجمعة لست خلون من المحرم سنة تسع وسبعين ومائتين.

4) المدارك 426/4.

5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 134/1 – تاريخ علماء الأندلس 216/1 – جنوة 306/1 – المدارك 470/4.

6) جذوة 99/1 – المدارك 458/4.

7) تاريخ علماء الأندلس 659/2 – جنوة 85/1 – المدارك 468/4.

8) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 126/1 – تاريخ علماء الأندلس 313/1 – المدارك 458/4 – وجعل الحميدي اسم أبيه زياد بدل نادر. انظر الترجمة رقم 356 – جذوة.

9) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 281/1 – تاريخ علماء الأندلس 1201/2 – المدارك 489/4.

12- زقنون بن عبد الواحد طليطلي: قال ابن أبي دليم: كان من أهل العلم والجمع للكتب، والتفنن في المذهب والورع.

قال ابن حارث: «كان صاحب فتيا ومسائل، توفي قريبا من ثلاثمائة»[1].

13- أبو إسحاق إبراهيم بن عيسى بن برون النسائي : من طليطلة كان مفتيا في وقته[2].

14- أبو حفص عمر بن زيد بن عبد الرحمن من أهل طليطلة: قال ابن حارث: كان صاحب رواية وفتيا[3].

15- محمد بن عوف العكي من أهل رية قال ابن أبي دليم: كان ذا سمت ووقار، عني بالرأي، وأخذ نفسه بحفظ المستخرجة، وكان يفتي بموضعه[4].

16- أبو محمد قاسم بن حامد الأموي من أهل رية، كان عليه مدار الفتيا في وقته ببلده وعلى صاحبه محمد بن عوف[5].

17- حامد بن أبي طلة من أهل أشونة كان من أهل العناية بالعلم وكان مفتيا بموضعه[6].

18- أبو علي حسن بن شرحبيل، توفي قرب ثلاثمائة من أهل بطليوس. كان جليلا فقيها عالما، عليه مدار فتوى بلده[7].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 158/1 - تاريخ علماء الأندلس 287/1 - جذوة 343/1 - المدارك 459/4.

2) تاريخ علماء الأندلس 45/1 - المدارك 459/4.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 441/2 - تاريخ علماء الأندلس 541/2 - المدارك 461/4.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 228/1 - تاريخ علماء الأندلس 239/2 - جذوة 130/1 - المدارك 466/4.

5) تاريخ علماء الأندلس 605/2 - المدارك 466/4.

6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 138/1 - تاريخ علماء الأندلس 195/1 - المدارك 466/4 - وورد اسم أبيه: «هلة» و«صلة».

7) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 128/1 - تاريخ علماء الأندلس 199/1 - جذوة 296/1 - المدارك 470/4.

المبحث الثالث: أثر ولاية السوق (الحسبة)[1]:

الحسبة وظيفة دينية، وتدخل في الولايات التي يحق لصاحبها إصدار الأحكام، وحمل الناس على المصالح العامة[2].

وخطة الحسبة هي تراتيب شرعت لإدارة المؤسسات المستحدثة بما استلزمته من وسائل وأدوات، ولتسيير مصالح مجتمع اتسعت فيه المعايش والأغراض، وتولدت عن تعريفها أسماء ومصطلحات أضفت على الحسبة بفرعيها الفقهي والعلمي إسم «علم» بمفهومه المتعارف، من أصوله إلى موضوعه إلى فائدته المتميزة وإصطلاحاته الخاصة، مما جعل الباحثين يعنونون الفصل الخاص بهذه الخطة باسم «علم الحسبة» قال صاحب كشف الظنون: «علم الاحتساب، وهو علم باحث عن الأمور الجارية بين أهل البلد من معاملاتهم التي لا يتم التمدن بدونها من حيث إجراؤها على قانون العدل، بحيث يتم التراضي بين المتعاملين، وعن سياسة العباد بنهي المنكر وأمر المعروف، بحيث لا يؤدي إلى مشاجرات وتفاخر بين العباد بحسب ما رآه الخليفة من الزجر، والمنع. ومبادئه بعضها فقهي وبعضها أمور استحسانية ناشئة من رأي الخليفة، والغرض منه تحصيل الملكة في تلك الأمور وفائدته إجراء أمور المدن في المجاري على الوجه الأتم.. وهذا العلم من أدق العلوم، ولا يدركه إلا من له فهم ثاقب وحدس صائب، إذ الأشخاص والأزمان والأحوال ليست على وتيرة واحدة، فلابد لكل واحد من الأزمان والأحوال سياسة خاصة، وذلك من أصعب الأمور فلذلك لا يليق بمنصب الاحتساب إلا من له

---

1) الحسبة: لغة: الأجر إسم من الإحتساب والحسبة حسن التدبير، واحتسب عليه أنكر عليه، ومنه المحتسب واحتسب بكذا أجرا عند الله: عنده ينوي وجه الله. لسان العرب 314/1 – وانظر القاموس المحيط ص 95.

2) انظر خطة الحسبة عند يحيى بن عمر في كتابه «أحكام السوق» بتحقيق محمود علي مكي طبع مع صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية بمدريد المجلد الرابع العدد 1 – 1656 – رسائل في الحسبة لابن عبدون. تبصرة الحكام لابن فرحون 13/1 – الأحكام السلطانية للماوردي ص 242 – نهاية الرتبة في طلب الحسبة للشيرازي، مقدمة ابن خلدون ص 636 – وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس مستخرجة من الأحكام الكبرى لأبي أصبغ عيسى بن سهل.

قوة قدسية مجردة عن الهوى كعمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، ولذلك كان عالما بهذا الشأن»[1].

وعن مهام المحتسب ومدى حاجة المجتمع المدني لهذه الخطة، قال ابن عبدون: «إن المحتسب يكفي القاضي أمورا كبيرة مما عسى أن يكون نظرها للقاضي، فهو لسانه والحاجة إليه ضرورية، لأن الناس معوجون مخالبون أشرار، فبإهمالهم وتضييع أمورهم تفسد السياسة، وتفتح أبواب من المفاسد كثيرة، والقاضي يعضد أفعاله ويحميه»[2].

ثم حدد ابن عبدون الأهداف العامة لخطة الحسبة فقال: «الإحتساب أخو القضاء وخطة الاحتساب ضرورية لاستقرار الأحوال الداخلية في المجتمع»[3].

واشترط العلماء على من يتولى الحسبة أن يكون من أهل العلم والعدالة والفطن، ذا مهابة ونزاهة وحلم وتيقظ، وأن يكون فهما عارفا بجزئيات الأمور، ولا يميل، ولا يرتشي، فتسقط هيبته، ويستخف به، وأن يُمحّص نفسه، ويترك شهوته، ويتبع الغرض، ويحكم بالسنة، ولا يكون ممن أمر غيره ونهاه وأهمل نفسه واتبع هواه، وأن يستعمل اللين من غير ضعف، والشدة من غير عنف، وأن يحمل نفسه باتباع سنة رسول الله ﷺ، من قص الشارب، وتقليم الأظافر، ونظافة الثياب وتقصيرها، والتعطر بالمسك، ونحوه وجميع سنن الشرع[4].

والحسبة من الولايات التي يشرف عليها الأمير بنفسه وهو الذي يصدر ظهائر التعيين لمن يقوم بها ممن يراه أهلا لها.

وعلى المحتسب أن يتخذ لنفسه أعوانا يعينونه على إقامتها، خاصة وأن مهامه في مراقبة الأسواق غير محدودة، وأوجه الغش لا يمكن حصرها فالغش قد

---

1) كشف الظنون في أسامي الكتب والفنون 15/1 - لحاجي خليفة.
2) رسالة ابن عبدون في الحسبة والقضاء ص 20 - وانظر القضاء في الأندلس ص 381.
3) رسالة ابن عبدون في الحسبة ص 20.
4) انظر ما كتبه الإمام الشيرازي فيما يجب على المحتسب من شروط ولزوم مستحباتها. الرتبة ص 6. رسالة ابن عبدون في الحسبة والقضاء ص 21.

يقع في عملية الصناعة، وفي جوهر المادة موضوع الصناعة، وقد يقع بخلط السلعة المعروضة للبيع، أو بإنقاص وزنها، أو كيلها.

فمهمة المحتسب تكمن في حمل الناس على المصالح العامة في المدينة، فيبحث عن المنكرات، ويعزر ويؤدب على قدرها، ويأمر بالجمعة والجماعات وبصدق الحديث، وأداء الأمانات، وينهى عن المنكرات، من الكذب والخيانات ومايدخل في ذلك من المبيعات، والمنع من المضايقات في الطرقات، ونحو ذلك، حتى إن ابن عبدون جعل صالح المجتمع وفلاحه دينا ودنيا متوقف على إحكام باب الإحتساب و إتقانه، قال في رسالته: «إن هذا الباب إذا أحكم ربطه صلح به العالم، والرئيس، والناس أجمعون. لأنه في هذا الباب تدخل إقامة أبواب من الدين، من الفرائض والسنن، ومن عمل الأبدان والصناعات، ومما يعيش منه الإنسان، وهذه هي أحوال الناس كلهم لأن حكمه ونظره ليس في رفات الأمور، وفي باب من الخصام، إلا فيما يلزم الإنسان من شريعة الإسلام»[1].

وموضوعها مستقر على الرهبة المختصة بسلاطة السلطة وقوة الصرامة والتعرض فيها لأسباب المصالح والتطلع إلى إنكار العدوان الظاهر.

قال الإمام الماوردي: «للناظر في الحسبة من سلاطة السلطة، واستطالة الحماة فيما يتعلق بالمنكرات، ما ليس للقضاة، لأن الحسبة موضوع الرهبة»[2].

الفرق بين الحسبة وولاية المظالم :

بين الحسبة وولاية المظالم أوجه اتفاق واختلاف، بينها الإمام الماوردي فقال: «وأما بين الحسبة والمظالم فبينهما شبه مؤتلف وفرق مختلف. فأما الشبه الجامع بينهما فمن وجهين:

أحدهما: أن موضوعهما مستقر على الرهبة المختصة بسلاطة السلطنة وقوة الصرامة.

---

1) رسالة ابن عبدون في الحسبة والقضاء ص 21.
2) الأحكام السلطانية 242.

والثاني: جواز التعرض فيهما لأسباب المصالح والتطلع إلى إنكار العدوان الظاهر.

أما الفرق بينهما فمن وجهين:

أحدهما: أن النظر في المظالم موضوع لما عجز عنه القضاء، والنظر في الحسبة موضوع لما رفه عنه القضاة، ولذلك كانت رتبة المظالم أعلى ورتبة الحسبة أخفض، وجاز لوالي المظالم أن يوقع إلى القضاة والمحتسب ولم يجز للقاضي أن يوقع إلى والي المظالم، وجاز له ان يوقع إلى المحتسب، ولم يجز للمحتسب أن يوقع إلى واحد منهما[1].

والثاني: أنه يجوز لوالي المظالم أن يحكم، ولا يجوز لوالي الحسبة أن يحكم»[2].

واعتبر السقطي خطة الحسبة واسطة بين ولاية المظالم، وخطة القضاء لعموم مصلحتها فقال: «إنها وسيلة بين خطة القضاء وخطة المظالم تجاذبهما من وجوه، وتشاركهما وتماثلهما في أمور، وتشابكهما، فتجمع بين نظر شرعي وزجر سلطاني موقوفة على هيئة متقلدها، وتنفيذ الحقوق المعترف بها، وكان خلفاء الصدر الأول يباشرونها بأنفسهم لعموم مصلحتها وعظيم ثواب الله عليها»[3].

ومن العلماء من جعلها واسطة بين خطة القضاء والشرطة، فقد ذكر المجيلدي في كتابه التيسير في أحكام التسعير: ان الحسبة بين خطة القضاء وخطة الشرطة جامعة بين نظر شرعي ديني، وزجر سياسي سلطاني»[4].

---

1) نفس المصدر السابق.
2) الأحكام السلطانية ص 240 – 244.
3) آداب الحسبة ص 2 – للسقطي.
4) التيسير في أمور التسعير ص 42 – نقلا عن القضاء في الأندلس ص 382 – لمحمد عبد الوهاب خلاف.

ولاية السوق بالأندلس :

لفظ الحسبة ومشتقاتها كان هو السائد في بلاد المشرق، أما في الأندلس فيطلق على هذه الخطة «ولاية السوق» وصاحبها يعد من الحكام الستة الذين تجري على أيديهم الأحكام، ويسمى «صاحب السوق» وهذه التسمية هي السائدة في كتب التراجم التي اهتمت بعلماء الأندلس، كما أن ابن حيان القرطبي زاد هذه التسمية وضوحا حينما تحدث عن عبد الله بن حسين بن عاصم، والمهام التي تصرف فيها فقال: «والحسبة المعروفة عندنا بولاية السوق»[1].

وقال الونشريسي: «وصاحب السوق كان يعرف بصاحب الحسبة لأن أكثر نظره إنما كان فيما يجري في الأسواق من غش وخديعة ودين وتفقد مكيال وميزان وشبهة»[2]. ووظيفة المحتسب فيما يتعلق بمشاكل الأسواق كانت تتضمن اختصاصات وصلاحيات واسعة متشعبة لا تغادر صغيرة ولا كبيرة مما يقع في الأسواق إلا وشملتها، وأولى هذه المشاكل أعمال الغش والتلاعب من جانب الصناع والتجار في السوق، وهم فئة كبيرة لم يكن من السهل السيطرة عليها، وإحكام الرقابة على أعمالها وتصرفاتها إلا بمنح صاحب السوق سلطات غير محدودة، ولذلك خول الأمراء في الأندلس لصاحب السوق الجمع بينها وبين خطة الشرطة ليتمكن من تنفيذ الأحكام وزجر المخالفين دون انتظار إذن القاضي وموافقته، وكسب المهابة اللازمة.

ولما كانت ولاية السوق بالأندلس منظمة، ومضبوطة ضبطا محكما، وأن صاحبها لا تميل به الأهواء، وله من العلم والفطانة ما يتمكن به من مواجهة التجار والصناع، فإن فئة من الغشاشين كانت تناوئ المحتسب، وتتكتل ضده وتتهمه بمزاعم باطلة، وبسوء المعاملة، وبالإستغلال قصد الإطاحة به وتنحيته من السوق. وهذا النوع من الصراع بين المحتسب ومن هم خاضعون لمراقبته لم يغفله العلماء واهتموا بتدوين وقائعه وعلى رأسهم ابن سهل الذي ساق في نوازله حادثة تتعلق

---

1) المقتبس ص 186.

2) المعيار المعرب والجامع المغرب ج 77/10.

بتـألب الخـرازين على صـاحب السـوق ومـحـاولة إخـراجـه من السـوق، ومنعـه من التصرف والنظر في معاملتهم التجارية، وأظهروا عقدا يزعمون فيه إذاية المحتسب لهم وإضـراره بهم، وتسلطه عليـهم، وأنـه أهل ان يخـرج من السـوق، وشـاور الوزير صاحب الأحكام، ابن الليث في ذلك الفقهاء، هل يباح لهم ويسمع منهم فيه؟ فأفتى ابن عتـاب: أنه لا سبيل لهم إليه، ولا يبـاح لهم القيـام عليـه، ولا يسـمـع منهم فيـه، والمعترض له أولى منه بالإخراج من السوق، وأن تخرق أعمالهم الفاسدة لغشهم بها واستحلالهم أموال المسلمين فيها»[1].

ومـهمة صـاحب السوق بالأندلس تجاوزت تنظيم الأسـواق، والأمـر بالمعروف والنهي عن المنكر، وردع الإنـحـرافـات الدينية، ومـراقبـة الحـمـامـات والطرقـات إلى الانتصاب لقراع المذاهب الفقـهية وقمعـهـا، وإلى اعتـراض موجات بعض النحل الهـدامـة، ولتـحـقيق هذا الغـرض وزّع اختـصـاص المـحـتسب أو صـاحب السـوق بالأندلس بين منصبين.

منصب خـاص يطلق عليـه «خطة السـوق»، ومنصب ثابت يطلق عليـه: «خطة تغـيير المنكر». ويظهر هذا واضـحـا من خـلال نص لابن حيـان في معـرض كـلامه على الوزراء والعـمـال قـال: «وعـزل حـسـين بن أحـمـد بن عـاصم عن خطة السـوق بحـفص بن سـعـيد بن جـابر، وقـدم حـسـين بن أحـمـد بن عـاصم إلى خطة تغـيير المنكر»[2].

ومـهمة صـاحب خطة تغيير المنكر ا لأسـاسية هي مـحـاربة من يتصـدى لعلم الشـرع، وليس من أهله حـتى لا يغـتـر النـاس به، قـال المـاوردي: «ومن مـهـام المـحـتسب في النهي عن المنكر أنه إذا وجد من يتصدى لعلم الشـرع وليس من أهله من فقيه أو واعظ ولم يأمن اغترار الناس به في سوء تأويله أو تحريف جواب، أنكر عليه التصدي لما ليس هو من أهله وأظهر أمره لئلا يغتر به ومن أشكل عليه أمره لم يقدم عليه بالإنكار إلا بعد الاختبار.

---

1) وثائق في شؤون الحسبة في الأندلس ص 52 – مستخرجة من مخطوط الأحكام الكبرى لأبي أصبغ عيسى بن سهل.

2) المقتبس ص – لابن حيان.

وغالبا ما كان الولاة في بلاد الأندلس يجمعون بين ولاية السوق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، زيادة على بعض الخطط الأخرى التي لها صلة بهذا الميدان، كالشرطة وغيرهما، ولا يتم هذا إلا إذا كان صاحب الخطة عالما فقيها بالأحكام الشرعية مطلعا على أنواع العلوم وفنونه، وإذا ما اختلت هذه الشروط ولم تعتبر عند التعيين فإن صاحب هذه الخطة سرعان ما ينكشف جهله وقلة علمه بسبب وقوعه في أخطاء يجب أن لا يقع فيها من يتولى هذا المنصب الهام، وهذا ما حصل لصاحب السوق: «محمد بن حارث» حيث عنف الفقيه العالم محمد بن عبد السلام الخشني، وسجنه بسبب إدخاله وتدريسه لكتاب الناسخ والمنسوخ لأبي عبيد في الأندلس، فلما بلغ ذلك الأمير محمد رحمه الله عنفه ووصفه بالجهل وقلة الفقه[1].

وهكذا لو ابتدع بعض المنتسبين إلى العلم قولا خرق به الإجماع، وخالف فيه النص ورد قول علماء عصره أنكره، وزجره عنه.

وإذا تعرض بعض المفسرين لكتاب الله تعالى بتأويل عدل فيه عن ظاهر التنزيل إلى باطن بدعة، أو تفرد بعض الرواة بأحاديث مناكير تنفر منها النفوس أو يفسد بها التأويل، كان على المحتسب إنكار ذلك والمنع منه. وأهل الأندلس كانوا يعظمون صاحب السوق، ويرفعون من قدره، لفقهه وعلمه، فإليه المفزع والمرجع لما ينزل بالناس من نوازل وقضايا فهو يسأل دائما باعتباره فقيها عالما، ولنا في كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر، ورسالة ابن عبدون في الحسبة والقضاء، ونوازل أبي أصبغ عيسى بن سهل عدة نماذج من هذا القبيل، فقد سأل سائل يحيى بن عمر عن المكيال والميزان والأمداد والأقفزة والأرطال والأواقي، وختم سؤاله بقوله: «فانظر رحمك الله فيما يجوز في ذلك فأفتنا به، وأوضح لنا تفسير ما فضلك الله به»[2].

1) المقتبس لابن حيان ص 252.

2) أحكام السوق يحيي بن عمر الأندلسي نشر في صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية مدريد ص 104.

وختم سائل آخر مسألته بقوله: «فما كتبنا إليك بما غمنا وخفي علينا فأوضحه لنا أيضا ماء شافيا نفعك الله بعلمك»[1].

مميزات ولاية السوق بالأندلس:

من خلال تتبعنا لجل ما يتصل بالحسبة عامة في هذه الفترة، وجدنا أنها تميزت بخصائص متعددة أهمها:

أولا: إن هذه الخطة تعد من الخطط الدينية الهامة المنظمة التي تضبطها قوانين تدرس كما يدرس الفقه.

قال المقري وهو يتحدث عن الحسبة بالأندلس: «ولهم في أوضاع الاحتساب قوانين يتداولونها ويتدارسونها كما تتدارس أحكام الفقه لأنها عندهم تدخل في جميع المبتاعات، وتتفرع إلى ما يطول ذكره»[2].

وهي في نفس الوقت مهمة خطيرة وجليلة فيجب على متوليها تصحيح النية لله تعالى وأن يتجنب كل شبهة قد تؤدي إلى اتهامه وعزله، مثل ما حصل لأبي صالح أيوب بن سليمان أحد أعلام مذهب مالك بالأندلس وممن كانت تدور عليه فتوى بلده، غير أنه دفعته الحمية والضرورة إلى قبول خطة السوق بسبب ذلة نالته، فلم ينجح في مهامه وعزل عنها. وقد أورد القاضي عياض قصته مفصلة فقال: «كان إماما في رأي مالك وأصحابه، متقدما في الشورى، كانت الفتيا دائرة عليه وعلى محمد بن عمر بن لبابة وكان متصرفا في علم النحو والشعر والعروض منسوبا إلى البلاغة وطول العلم وكان ورعا عفيفا متعاونا، وكان في أول أمره مجانبا لأهل السلطان ينهى عن القرب إليهم، وتولي وظائفهم، وله في ذلك القول المشهور:

وان أرادوك يوما ما لحاجتهم

كل التراب ولا تعمل لهم عملا[3].

1) نفس المصدر السابق.
2) نفح الطيب 207/4.
3) المدارك 150/5.

ثم دعته الضرورة والحمية إلى ولي خطة السوق ثم عزل عنها كراهية من أهلها، واختلف المؤرخون في سبب عزله. فابن حارث الخشني يرجع السبب في ذلك إلى ختن له جعل إليه نصيبا من أمور السوق، فكان ذلك سبب عزله ووقف يوم عزل موقعا صعبا[1]. ويرى القاضي عياض أن عزله كان بسبب الضرورة والحمية فقال: «ثم دعته الضرورة والحمية إلى تولي خطة السوق وذلك لذلة نالته من بعض العامة وقيل من فران رفضه ثم عزل عنها كراهية من أهلها»[2].

ثانيا: ولاية السوق في الأندلس كانت تقوم على نظام محكم بديع، وتتضح هذه الخاصية عند مقارنة الحسبة في الأندلس بمثيلتها بالمشرق، وهذا النظام المحكم وصفه لنا المقري فقال: «وأما خطة الإحتساب فإنها عندهم موضوعة في أهل العلم والفطن، وكان صاحبها قاض والعادة فيها أن يمشي بنفسه راكبا على الأسواق، وأعوانه معه وميزانه الذي يزن به الخبز في يد أحد الأعوان لأن الخبز عندهم معلوم الأوزان. للربع من الدرهم رغيف على وزن معلوم، وكذلك للثمن، وفي ذلك من المصلحة ان يرسل المبتا ع الصبي الصغير أو الجارية الرعناء فيستويان فيما يأتيان به من السوق مع الحاذق في معرفة الأوزان، وكذلك اللحم تكون عليه ورقة بسعره. ولا يحسر الجزار أن يبيع بأكثر أو دون ما حد له المحتسب في الورقة، ولا يكاد تخفى خيانته فإن المحتسب يدس عليه صبيا أو جارية يبتا ع أحدهما منه، ثم يختبر الوزن المحتسب، فإن وجد نقصا قاس على ذلك حاله مع الناس، فلا تسأل عما يلقى وإن كثر ذلك منه، ولم يتب بعد الضرب والتجريس[3] في الأسواق نفي من البلد»[4].

فإذا كان صاحب السوق بالأندلس يستعمل محتلف الوسائل والحيل لضبط المخالفات ومحاربة الغش، فيدس على الباعة في الأسواق من يأتيه بأخبارهم وفضح مكائدهم وغشهم، فإن المحتسب في مصر وهي البلاد التي تأصلت فيها

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 78.

2) المدارك 150/5.

3) التجريس : الفضح والتشهير، وأصل هذه المادة الجرس المعروف، قال في القاموس والتجريس بالقوم التسميع بهم – القاموس المحيط ص 689.

4) نفح الطيب 207/1.

خطة الحسبة يخرج في موكب وأعوانه يقرعون الأجراس لتنبيه الناس إلى مقدم موكب المحتسب. وكان المحتسب يجمع في يده عدة سلط منها الوزارة، المالية، التموين، والداخلية، لكن هذه السلطة الواسعة سرعان ما تقلصت وتقهقرت حتى أصبح المحتسبون مجرد أمناء يقيمون في الأسواق بمهمة عرفاء بعض الحرف، وزاد من انحطاط هذه الخطة بالمشرق ان المحتسب أصبح يتقاضى أجرته من تجار الأسواق على نسبة معينة من المبيعات، وهذا يفتح لمتولي هذه الخطة باب الإستغلال، وخرج «بالحسبة الشريفة» كما يسميها أهل الشام، عن أصالة النزاهة والعفة المشروطة فيها أساسا عن الفقهاء[1].

أما ولاية السوق (أي الحسبة) بالأندلس فقد ازدهرت عند نشأتها بفضل عناية من تولاها من الفقهاء وحسن إدارتهم وانتهت بازدهار حتى ان ملوك الإسبان احتفظوا بهذا النظام الإسلامي وتمسكو به بعد خروج المسلمين من الأندلس.

ثالثا: اجتهاد الفقهاء الولاة فيما لا نص فيه. والبحث عن الحل الشرعي لما ينزل من وقائع، ويحدث من منازعات خاصة تلك التي لها علاقة بأحكام السوق، وتنظيم التجارة، فيبحثون عن كيفية لضمان المواد الضرورية واستقرار الأسعار، وجعلها في متناول المواطنين، وبالتالي منازلة الباعة وحصر شططهم.

فمسألة التسعير مثلا وهي من المسائل التي شغلت اهتمام الباحثين والفقهاء في مجال التشريع الإسلامي منذ القديم – فقد جاء رجلان إلى رسول الله ﷺ وطلبوا إليه أن يسعر لهم فأبى وقال: «إني أرجو أن ألقى الله وليست لأحد عندي مظلمة»[2]. – نجد فقهاء الأندلس وجدوا لها حلا في أسواقهم. فقد اهتم الفقهاء المالكية منذ العصور الأولى بهذه المسألة، وأولاها علماء الأندلس عناية خاصة. من ذلك ما نقله ابن عبد الرؤوف عن ابن حبيب أن القاسم بن محمد

---

1) انظر بحثا عن الحسبة في الأندلس بمجلة المناهل العدد 20 مارس 1981 – الأستاذ عبد الرحمن الفاسي.

2) الحديث أخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع الحديث رقم 49 – الإمام أحمد في المسند 337/2 372.

وسالما (من شيوخ مالك رحمه الله) نهيا عن التسعير بينما رخص فيه ربيعة الرأي ويحيى بن سعيد، وسعيد بن المسيب وقد أورد ابن حبيب الصورة التي يجوز بها التسعير المباح فقال: «إن ذلك يكون بجمع الإمام لأهل السوق وغيرهم من الموثوق بأمانتهم، فيسألهم كيف يشترون ويبيعون فإن رأى من البائعين اشتطاطا في الأسعار نازلهم على ما فيه لهم، وللعامة صلاح وسداد حتى يرتضوا به ثم يتعاهد ذلك منهم بين حين وآخر، فمن وجده قد زاد في الثمن أمره بأن يبيع كبيع أصحابه وإلا أخرجه من السوق وأدبه، ولا يحل التسعير إلا عن تراض وعلى هذا أجازه من أجازه أماإكراه الناس على التسعير فخطأ»[1].

وسئل الفقيه الأندلسي يحيى بن عمر عن التسعير هل هو مباح؟ فأجاب جوابا شافيا يدل على علم الرجل وفقه؛ جاء في أحكام السوق: قيل ليحيى بن عمر: أوضح لنا القيمة التي تقام على الخبازين، وغيرهم من أصحاب الحوانيت الذين يبيعون السمن والعسل والزيت والشحم فإنهم إن تركوا بغير قيمة أهلكوا العامة لخفة السلطان وضعفه، وان جعلت لهم قيمة فهل ترى ذلك جائزا؟ فإن كان جائزا فما يجب للسلطان أن يفعل فيمن نقص من القيمة؟ وفوز من عندك بحجة ظاهرة وأمر بين، وتدبر ما كتبنا به إليك فما كتبنا إليك إلا بما غمنا، وخفي علينا فأوضحه لنا أيضا ماء شافيا، نفعك الله بعلمك»[2].

أجاب الفقيه يحيى بن عمر بقوله: «وأما قولك أن نكتب إليكم القيمة التي تقام على الجزارين والبقالين وأهل الأسواق مما يحتاج إليه العامة إن كانت جائزة، وزعمت أن الناس إذا تركوا من غير قيمة أهلكوا العامة.

فالجواب على جميع المسلمين الإعتصام بالسنة واتباع سيد العالمين، وإمام المتقين صلوات الله عليهم، فإذا فعلوا ذلك ووفقوا له، جاءهم من الرب الكريم ما يحبون، وقد أبان لنا ذلك ربنا جل ذكره في كتابه إذ يقول جل جلاله و تقدست

---

1) انظر ثلاثة رسائل أندلسية في الحسبة نشر ليفي بروفانسال وخاصة رسالة ابن عبد الرؤوف. وانظر كذلك المنتقى ج 17/5 – فقد فصل أبو الوليد الباجي الكلام في مسألة التسعير.

2) أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي ص 106.

أسماؤه وتعالى علوا كبيرا ﴿**ولو أن أهل القرى آمنوا واتقوا لفتحنا عليهم بركات من السماء والأرض ولكن كذبوا فأخذناهم بما كانوا يكسبون**﴾[1]. وقال جل ذكره: ﴿**ولو أنهم أقاموا التوراة والإنجيل وما أنزل إليهم من ربهم لأكلوا من فوقهم ومن تحت أرجلهم**﴾[2]. وقال مالك لما خير التسعير على الناس: «ومن حط من سعر الناس أقيم». وقال في سماع أشهب: «ان قال صاحب السوق بيعوا على ثلث رطل من الفان ونصف رطل من الإبل، قال مالك – ما أرى به بأسا، ورذا سعر عليهم شيئ يكون فيه ربح يقوم لهم في غير اشتطاط»[3].

وتطرق إلى تفصيل هذه المسألة الإمام الباجي في المنتقى وجلال الدين السيوطي في تنوير الحوالك عند شرح حديث عمر بن الخطاب الذي أخرجه الإمام مالك في موطئه من طريق سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب مر بحاطب ابن أبي بلتعة وهو يبيع زبيبا له بالسوق فقال له عمر بن الخطاب: «إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا»[4].

قد نقل الإمام الباجي عن الفقيه الأندلسي عيسى بن دينار أن حاطبا كان يبيع دون سعر الناس فأمر عمر بأن يلحق بالسعر المتبع في السوق وإلا أقيم منه[5].

وتصدى الفقهاء الولاة لمحاربة الغش وفساد المواد التجارية في الأسواق وخاصة الإستهلاكية منها كالخبز واللبن والعسل وغيرها من المواد الغذائية التي لا غنى للإنسان عنها، فالولاة كانوا يجتهدون ويبحثون عن الأحكام الشرعية لتنظيم الأسواق ومحاربة الفساد وقمع الغشاشين، وغالبا ما كانت اجتهاداتهم تخالف ما عليه كبار المالكية من المدنيين والقيروانيين من فتوى فكانوا يصدرون أحكاما توافق أهل الأندلس وتتمشى وطبيعة المجتمع الأندلسي المتميزة.

---

1) سورة الأعراف الآية 96.
2) سورة المائدة الآية 68.
3) كتاب أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي ص 106.
4) موطأ الإمام مالك كتاب البيوع. باب ما جاء في الحكرة ج 356/1 – الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني. تحقيق بشار عواد . محمود خليل.
5) المنتقى للباجي 17/5.

فقد سئل يحيى بن عمر الأندلسي عن الخبز إذا نقص، وقد تقدم إليه فلم ينته أن ينصف به ويقام من السوق، وهي فتوى مطابقة لما أفتى به الفقيهان المدنيان مطرف وابن الماجشون، وهما من تلامذة الإمام مالك، وقد أضاف ابن حبيب كما أورد ذلك في كتابه الواضحة إلى أن الخبز الناقص يتصدق به إذا كان قليلا، أما إذا كان كثيرا فإنه يكسر ويترك للبائع»[1].

قال ابن حبيب: قلت لمطرف وابن الماجشون، فما الصواب عندكم فيمن يغش أو ينقص من الوزن، قالا: «الصواب والأوجه عندنا في ذلك أن يعاقبه السلطان بالضرب والسجن والإخراج من السوق، وإن كان قد عرف بالغش والفجور في عمله، ولا أرى أن ينتهب متاعه، ولا يفرق إلا ما خف قدره من الخبز إذا نقص، واللبن إذا شيب بالماء، فلم أر بأسا أن يفرق على المساكين تأديبا له، مع الذي يؤدبه من الضرب والسجن والإخراج من السوق إذا كان معتادا للفجور فيه بالغش. فأما ما كثر من اللبن أو الخبز أو غش من المسك والزعفران، فلا يفرق ولا ينتهب»[2].

قال عبد الملك بن حبيب: «ينبغي للإمام أن لا يرد إليه ما غش من المسك والزعفران وغير ذلك مما عظم قدره، يبيع ذلك عليه من أهل الطيب على بيان ما فيه من الغش ممن يؤمن أن يغش به وممن يستعمله في وجوه مصارفه من الطيب، لأنه إذا أسلم إلى ذلك غشه أو يبيع من مثله من أهل الإستحلال للغش، فقد أبيح لهم العمل به، وما كثر من اللبن والشحم والسمن والعسل إذا غش والخبز إذا نقص فلا أرى أن ينتهب، ولكن يكسر الخبز ثم يسلم إلى صاحبه، ويباع عليه السمن واللبن والعسل على بيان ما فيه من الغش ممن يأكله وممن يؤمن أن يبيعه، ولا يسلم إلى الذي غشه ولا يباع لهم من مثله، فيباح لهم أن يغشوا به المسلمين»[3].

1) انظر ثلاث رسائل أندلسية في الحسبة نشر ليفي بروفانسال وخاصة رسالة ابن عبد الرؤوف ص 90 - وانظر كذلك أحكام السوق ليحيى بن عمر ص 109.
2) أحكام السوق ليحيى بن عمر الأندلسي ص 133 - 134.
3) نفس المصدر السابق.

ونقل ابن فرحون أقوال أئمة المذهب في مسألة الغش في الأسواق وخلط السلع فقال: «(مسألة) ومن غش في سلعته أهل السوق؟.

فقال مالك: «أرى أن يتصدق بها على المساكين بغير ثمن إذا كان البائع هو الذي غش في السلعة، فقيل له فالزعفران والمسك أتراه مثله؟ قال: ما أشبهه بذلك إذا كان هو الذي غشه فأراه مثل اللبن المغشوش يعني يتصدق به»[1].

وسئل ابن القاسم عن هذا فقال: «أما الشيء الخفيف من ذلك فلا أرى به بأسا وأما إذا كثر ثمنه فلا أرى ذلك وأرى على صاحبه العقوبة لأنه قد تذهب في ذلك أموال عظام»[2]. وأفتى ابن القطان القرطبي في الملاحم الرديئة النسج بالإحراق بالنار. وأفتى ابن عتاب بتقطيعها خرقا وإعطائها للمساكين إذا تقدم إلى مستعمليها فلم ينتهوا عن ذلك»[3].

ومن أبرز الفقهاء المالكية الذين تولوا ولاية السوق في القرن الثاني والثالث الهجري بالأندلس:

– حسين بن عاصم بن مسلم بن كعب من قرطبة توفي سنة 180 هـ ذكره عبد الملك بن حبيب في طبقة رجال الأندلس وفقائها – وكانت له رحلة لقي فيها أصحاب مالك رحمه الله، قال محمد بن عبد الملك بن أيمن: وولي السوق وغيرها من الخطط[4].

قال ابن حارث الخشني: ومررت بحكاية لابن وضاح رواها عنه أحمد بن زياد، دلتني على أن حسين بن عاصم ولي الحكومات، ذكر ابن وضاح أنه قال: قلت لسحنون بن سعيد: إن ابن عاصم يحلف الناس بالطلاق، فقال من أين أخذ هذا؟ قلت: من قول مالك رحمه الله، يحدث الناس فتحدث لهم أقضية»[5].

---

1) تبصرة الحكام 134/2.
2) نفس المصدر السابق.
3) نفس المصدر السابق.
4) انظر ترجمة حسين بن عاصم في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 131/1 تاريخ علماء الأندلس ترجمة 351 – جذوة 299/1 – المقتبس ص 76 – 77 – المدارك 120/4.
5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 132/1.

نقل ابن الفرضي في ترجمته: «وولي السوق في أيام الأمير محمد، وكان شديدا على أهلها في القيم يضرب على ذلك ضربا مبرحا ينكر عليه، فكأنه سقط بذلك من أن يروي الناس عليه»[1]*.

وغالبا ما كان صاحب السوق يجمع بينها وبين خطة الشرطة وذلك لاشتراكهما في حمل الناس على المصالح العامة وإنكار العدوان الظاهر إلا أن صاحب الشرطة له من الوسائل والأعوان ما يمكنه من تنفيذ الأحكام دون حاجة إلى القاضي وعند جمعه بين الخطتين يستطيع بسط هيبته وحمل الناس على احترام أحكام السوق وتطبيقها. وسنذكر عددا من الفقهاء الذين جمعوا بين ولاية السوق وخطة الشرطة في المبحث الخاص بالشرطة.

المبحث الرابع: أثر ولاية الشرطة :

تعد ولاية الشرطة من الخطط الهامة الكبرى في الأندلس استحدثها الأمير عبد الرحمن الأوسط، واقتطع اختصاصاتها من خطة السوق، وكانت تسمى في عهده أحكام السوق، وتنقسم إلى قسمين: شرطة كبرى، وشرطة صغرى، وأضاف إليها الخليفة عبد الرحمن الناصر قسما ثالثا كان يسمى : الشرطة الوسطى.

1) تاريخ علماء الأندلس 206/1.
ذهب ابن حارث الخشني إلى أن حسين بن عاصم توفي سنة 180 هـ. وأن عبد الملك بن حبيب ذكر في كتابه المؤلف في علماء الأندلس وفقهائها. ومعلوم أن وفاة عبد الملك بن حبيب كانت سنة 238 هـ وهي السنة التي توفي فيها الأمير عبد الرحمن وخلفه ابنه محمد. وقد حكم الأمير محمد من سنة 238 إلى سنة 272 هـ، وعلى هذا فما ذهب إليه ابن الفرضي من ان الفقيه حسين بن عاصم ولي خطة السوق أيام الأمير محمد لا يستقيم خاصة وأنه ذكر شيوخه الذين أخذ عنهم بالمشرق وعلى رأسهم ابن القاسم وأشهب. فما ذهب إليه ابن الفرضي يحتاج إلى تصحيح. وذكره ابن حيان القرطبي في المقتبس ضمن المتوفى سنة 208 هـ. ونقل ما قاله ابن الفرضي في ترجمته بنصه، دون أن يعقب عليه فمعلوم أن الأمير محمد ولي الخلافة سنة 238 هـ ولم يكن أميرا قبل سنة 208 هـ. كما أن الأستاذ الفاضل محمود علي مكي لم ينتبه إلى هذا الخلط.

وصاحب الشرطة هو أحد الولاة الذين تجري على أيديهم الأحكام[1]. قال المقري: «أما خطة الشرطة بالأندلس فإنها مضبوطة إلى الآن معروفة بهذه السمة، ويعرف صاحبها في ألسن العامة بصاحب المدينة وصاحب الليل»[2].

وهكذا عرف نظام الشرطة بالأندلس مراتب ثلاثة: شرطة كبرى ووسطى وصغرى زيادة على صاحب الليل، ومهمته حراسة الدروب بالليل إلا أن هذه الأخيرة لا يتولاها الفقهاء والعلماء.

الشرطة الكبرى أو العليا:

كانت تختص بالخاصة والدهماء وجعل لصاحبها الحكم على أهل المراتب السلطانية من كبار رجالات الدولة.

قال ابن خلدون وهو يتحدث عن خطة الشرطة: «ثم عظمت نباهتها في دولة بني أمية بالأندلس ونوعت إلى شرطة كبرى وشرطة صغرى وجعل حكم الكبرى على الخاصة والدهماء، وجعل له الحكم على أهل المراتب السلطانية والضرب على أيديهم في الظلمات، وعلى أيدي أقاربهم ومن إليهم من أهل الجاه... ونصب لصاحب الكبرى كرسي بباب دار السلطان ورجال يتبوأون المقاعد بين يديه، فلا يبرحون عنها إلا في تصريفه وكانت ولايتها للأكابر من رجالات الدولة حتي كانت ترشيحا للوزارة والحجابة»[3].

الشرطة الصغرى:

وهي خاصة بعامة أبناء المجتمع الأندلسي، قال ابن خلدون: «وجعل لصاحب الصغرى (أي الشرطة الصغرى) مخصوصا بالعامة»[4].

أما الشرطة الوسطى فلم أقف على تحديد لاختصاصاتها عند المهتمين بالنظم الإدارية بالأندلس، غير أننا نجد بعض الإشارات إلى هذه الخطة عند الكلام

---

1) المعيار للونشريسي 77/10 - المرقبة العليا ص 5.

2) نفح الطيب 206/11 - و انظر كذلك قرطبة في العصر الإسلامي ص 300.

3) مقدمة ابن خلدون 687/2.

4) مقدمة ابن خلدون 688/2.

على بعض من تولاها من علماء الأندلس، كسعيد بن سعيد ابن حدير الذي يعد أول من عين بهذا المنصب وذلك سنة 317 هـ / 969 م بعد ان استحدثها الخليفة عبد الرحمن بن محمد الملقب بالناصر لدين الله وجعلها وسطا بين الشرطة العليا والصغرى، وقد أشار إلى هذا التقسيم لخطة الشرطة ابن حسان فقال : «إن الناصر لدين الله اخترع في خطط الملك خطة الشرطة الوسطى بين الشرطة العليا والصغرى، ولم تكن قبله، فكان أول من رسمها وثلث عددها، ولم يكن قبله سوى إثنتين الكبرى والصغرى، فتعرفت في دولته واستمرت بعده وترتب رزقها وسطا بين رزقي العليا والصغرى وولاها يومئذ سعيد بن سعيد بن حدير، فكان أول من تقلدها»[1].

اختصاصات صاحب الشرطة:

مهمة صاحب الشرطة هو النظر في جميع أنوا ع الجرائم، وإقامة الحدود الثابتة في محالها. ويحكم في القود والقصاص، ويقيم التعزير. والتأديب في حق من لم ينته عن الجريمة[2].

قال المقري «وإذا كان (صاحب الشرطة) عظيم القدر عند السلطان كان له القتل لمن وجب عليه دون استئذان السلطان، وذلك قليل، ولا يكون إلا في حضرة السلطان الأعظم، وهو الذي يحد على الزنا وشرب الخمر، وكثير من الأمور الشرعية راجع إليه»[3].

يتضح لنا من خلال هذه النصوص أن مهمة صاحب الشرطة مهمة عظيمة جليلة القدر، وأن صاحبها ملزم بمعرفة الأحكام الشرعية، فلابد له من الفقه لإقامة الحدود، ولذلك كان الأمير يشرف على تعيين صاحب هذه الخطة بنفسه فيصدر ظهيرا بذلك يحدد فيه اختصاصاته كما يعين القاضي، وقد عثرنا على نموذج من ظهائر تعيين أصحاب الشرطة بالأندلس عند لسان الدين ابن الخطيب حدد من

---

1) المقتبس الجزء الخامس ص 252 – لابن حيان، وانظر بعض من تولى هذا النوع من الشرطة في القضاء في الأندلس ص 478.

2) مقدمة ابن خلدون 632/2.

3) نفح الطيب 206/1.

خلاله الأمير اختصاصات، ومهام صاحب الشرطة، ورسم له الخصوط العريضة التي ينبغي له أن يتبعها، ونصحه بمراقبة الله تعالى في جميع أحواله. وهذا نص الظهير كما ورد في الإحاطة.

نموذج من ظهائر تعيين صاحب الشرطة:

جاء في كتاب الإحاطة لابن الخطيب: «كتاب تأكيد اعتناء، وتقليد ذي منة، وغناء، أمر بإنفاذه فلان، أيده الله، لفلان بن فلان صانه الله ليتقدم لولاية المدينة، بفلانة وجهاتها، ويضرح[1] ما تكاثف من العدوان في جنباتها، تنويها أحظاه بعلائه، وكساه رايق ملائه[2]، لما علمه من سناية وتوسمه من غناية، ورجاه من حسن منابه، وتحققه من طهارة ساحته وجنابه، وتيقن أيده الله، أنه مستحق لما ولاه مستقل بما تولاه، لا يعتريه الكسل، ولا يثنيه عن إمضاء الصوارم[3] والأسل[4]، ولم يكل الأمر منه إلى وكل، ولا ناطه مناط عجز ولا فشل، وأمره أن يراقب الله تعالى في أوامره ونواهيه وليعلم أنه زاجره عن الجور وناهيه، وسايله عما حكم به وقضاه وأنفذه وأمضاه، «**يوم لا تملك نفس لنفس شيئا. والأمر يومئذ لله**»[5] فليتقدم لذلك بحزم لا يخمد توقده، وعزم لا ينفذ تفقده، ونفس مع الخير ذاهبة، وعن سنن البر والتقوى راكبة ويقدم لاحتراص من عرف اجتهاده، وعلم أرقه[6] في البحث وسهاده[7]، وحمدت أعماله، وأمن تفريطه وإهماله، ويضم إليهم من يحذو حذوهم، ويقفو شأوهم، ممن لا يستراب بمناحيه، ولا يصاب خلل في ناحية من نواحيه، وإن يذكى العيون على الجناة، وينفى عنها لذيذ السنات،

1) يضرح : الضرح التنحية. وقد ضرحه أي نحاه ودفعه. فهو مضروح لسان العرب 525/2.
2) ملائه: جمع ملاءة بالضم والمد، الربطة أي الملحفة. وفي حديث الاستسقاء «فرأيت السحاب يتمزق كأنه الملاء حين تطوى». شبه تفرق الغيم واجتماعه بعضه إلى بعض في آخر السماء، بالإزار اذا جمعت أطرفه وطوي: لسان العرب 100/1.
3) الصوارم : جمع صارم وهو السيف القاطع. لسان العرب 355/1.
4) الأسل. أصله نبات له أغصان كثيرة «دقاق بلا ورق». ثم أطلق مجازا على الرماح – لسان العرب 15/ 11.
5) سورة الانفطار الآية 19.
6) الأرق : السهر. يقال أرقت بالكسر أي سهرت – لسان العرب 4/10.
7) السهاد: نقيض الرقاد: قال الجوهري: السهاد الأرق، وسهد بالكسر يسهد، سهدا وسهدا وسهادا لم ينم – ورحل سهد قليل النوم – لسان العرب 224/3.

ويفحص عن مكامنهم حتى يغص بالروع نفس آمنهم، فلا يستقر بهم موضع، ولا يقر منهم مخب[1] ولا موضع، فإذا ضفر منهم بمن ضفر بحث عن باطنه، وتبث السؤال عن مواضع تصرفه ومواطنه، فإن لاحت شبهة أبداها الكشف والاستبراء وتعداها للبغي والإفتراء، نكله بالعقوبة أشد نكال وأوضح له منها ما كان ذا إشكال، بعد أن يبلغ أناه، ويقف على طرق مداه، وحد له ألا يكشف بشرة إلا في حد يتعين، وإن جاءه فاسق أن يتبين وأن لا يطمع في صاحب مال موفور، وأن لا يسمع من مكشوف في مستور وأن يسلك السنن المحمود، وينزه عقوبته من الإفراط، وعفوه من تعطيل الحدود، وإذا انتهت إليه قصة مشكلة أخرها إلى غده، فهو على العقاب أقدر منه على رده، فقد يتبين في وقت ما لا يتبين في وقت، والمعاجلة بالعقوبة من المقت، وأن يتغمد[2] هفوات ذوي الهيآت، وأن يستشعر الإشفاق ويخلع التكبر، فإنه من ملابس أهل النفاق، وليحسن لعباد الله اعتقاده، ولا يرفض زمام العدل ولا مقاده[3]، وأن يعاقب المجرم قدر زلته، ولا يعتز عند ذلته وليعلم أن الشيطان أغواه، وزين له مثواه فيشفق من عثاره، وسوء آثاره وليشكر الله على ما وهبه من العافية واكسبه من ملابسها الضافية، ويذكره جل وتعالى في جميع أحواله، ويفكر في الحشر وأهواله، ويتذكر وعدا ينجز فيه، ووعيدا **﴿يوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضرا، وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا﴾**[4]، والأمير أيده الله، ولي له ما عدل وأقسط وبرئ منه إن جار وقسط. فمن قرأه فليقف عند حده ورسمه، وليعرف له حق قطع الشر وحسمه، ومن وافقه من شريف أو مشروف وخالفه في شيئ منكر أو أمر بمعروف، فقد تعرض من العقاب

---

1) مخب : بطن الوادي. لسان العرب 342/1.

2) تغمد : تستر. يقال تغمدت فلانا: سترت ما كان منه وغطيته. قال أبو عبيد ولا أحسب هذا مأخوذا إلا من غمد السيف وهو غلافه، لأنك إذا اغمدته فقد ألبسته إياه وغشيته به لسان العرب 326/3 – المصباح ص 172.

3) مقاده: من القود تقول قدت الفرس وغيره أقوده قودا ومقادة. وقاد البعير واقتاده معناه جره خلفه – لسان العرب 370/3 – المصباح ص 198.

4) سورة آل عمران الآية رقم 30.

لما يذيقه وبال خبله[1] ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله. وكتب في كذا»[2].

ولما كان صاحب الشرطة هو المسؤول عن إقامة الحدود والنظر في جميع أنواع الجرائم وتطبيق الأحكام الشرعية والحفاظ على الأمن وبسط هيبة الدولة على المجتمع، فقد أسندت مهمتها إلى كبار أعلام المذهب المالكي ممن توفروا على الشروط المرسومة في ظهير التعيين من العلم والفضل والصلاح مع العزم والحزم، ونفس مع الخير ذاهبة وعلى سنن البر والتقوى راكبة، وأول من أحدثت له هذه الخطة هو الفقيه العالم حارث ابن أبي سعيد من أهل قرطبة (توفي سنة 221 هـ) وهو جد بني حارث الذين كانت فيهم الخطط. قال ابن حارث الخشني: «وكان أحد من تدور عليه الفتيا في زمانه، وولاه الخليفة رحمه الله الشرطة الصغرى، وهو أول من وليها وأول من أحدثت له، وأمر الخليفة رحمه الله أن يبتني له المشبك في سقيفه الجامع مع مشبك القضاء فيجلس فيه للحكم، ولم يزل مثبتا في خطته حتى مات الخليفة الحكم رضي الله عنه فأقره عبد الرحمن بن الحكم، ولم يعزله حتى مات وهو غير معزول»[3].

بعض من جمع بين الشرطة والسوق من الفقهاء المالكية :

وغالبا ما كانت تسند منهمة الشرطة إلى صاحب السوق (أي المحتسب) فيجمع بينهما، وهذا المزج بين الخطتين يعد من حسنات النظام الإداري في عهد بني أمية بالأندلس لأنه يساعد على تنفيذ الأحكام في وقتها، وعدم التماطل والتأخير ورد المظالم إلى أصحابها في حينها، واشتهر أصحاب هذه الخطط وخاصة الفقهاء المالكية بالتواضع والين مع العامة والصلابة والشدة والحزم في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر غير مبالين بما قد يلحقهم من أذى فكانوا لا يميزون في تنفيذ الأحكام بين أصحاب الجاه والمناصب العالية في الدولة من

---

1) خبله : أخبل بالتسكين الفساد والجنون وشبهه كالهوج والبله، وقد خبله الخرف إذا أذهب فؤاده – لسان العرب 197/11 – المصباح ص 62.

2) الإحاطة في أخبار غرناطة – 251/4 - 252 - 253.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 139/1 – وانظر كذلك : تاريخ علماء الأندلس 195/1 – المدارك113/4 – المقتبس لابن حيان ص 80.

أصحاب السلطان وبين عامة أبناء المجتمع، وهذا من خصوصيات المدرسة الفقهية المالكية بالأندلس ومميزاتها، ومن الفقهاء المالكية الذين جمعوا بينهما:

1- أبو إسحاق إبراهيم بن حسين بن عاصم (توفي سنة 256 هـ) من عائلات مدينة قرطبة الذين توارثوا الخطط، كان أبوه قد تولى خطة السوق للأمير محمد، وتصرف إبراهيم هذا للأمير محمد في أحكام الشرطة والسوق، قال القاضي عياض: «فغلب على أهل الشر وقتل وصلب كثيرا بلا مشاورة سلطان، ولا فقيه، قصد بذلك التشديد على الجماعة، لما كثر من تطاول أهل الشر، وكثر عليه من الحكام استطلاع رأيه في الصلب والقطع وشبهه فولاه السوق، وعهد إليه التحفظ، وأذن له في العقوبات بلا مؤامرة»[1].

2- أبو عبد الله محمد بن خالد بن مرتنيل:من أهل قرطبة توفي 220 هـ) من الفقهاء المالكية الموصوفين بالورع والعقل والنباهة وجمع بين الشرطة والسوق.[2]

قال محمد بن حارث الخشني في ترجمة محمد بن خالد بن مرتنيل : «كان قد ولي الصلاة والشرطة والسوق وكان غاية في الصلابة»[3].

قال الصدفي: «قيل إنه كان يخطب عند باب المقصورة من خارج وبيده عصا، وكان صلبا في أحكامه، ورعا فاضلا، لا تأخذه في الله لومة لائم فحمدت سيرته ولم يزل على وثيرة إلى أن توفي، وكان ينفذ حكمه على أصحاب السلطان»[4].

قال محمد بن غالب: «وكان أصلب من أموره من الجندل، وكان لا يهاب

---

1) تاريخ علماء الأندلس 34/1 - جنوة 238/1 - المدارك 254/4.

2) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 166/1 - تاريخ علماء الأندلس 632/2 - جنوة 95/1 - المدارك 117/4 - الديباج 163/2.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 166/1.

4) المدارك 117/4.

أحدا من جلساء الأمير، وكان ينفذ عليهم من الحقوق ما ينفذ على السوق والعوام»[1]. قال أبو عبد الله الخشني: «ورفع إليه وثبت عنده أن رجلا من أصحاب الأمير عبد الرحمن رحمه الله يعرف بالتمار ألم بمنكر، فأسل فيه فضربه أربع مائة سوط ثم بعث به إلى السجن، ورفع أصحابه إلى الأمير خبره، وامتعضوا فيه وشنعوا أمره، فأرسل فيه الأمير رضي الله عنه، فلما خضر أخرج إليه فتى فخاطبه وقال له: يقول لك الأمير: ما حملك على أن تفعل لابن التمار ما فعلت؟ فقال: «لم أفعله أنا بابن التمار، إنما فعله الأمير لأنه إذ ولاني أمرني بتنفيذ الحق، وتغيير المنكر على كل الناس، ولم يستثن علي بابن التمار، ولا غيره فلا حجة علي»، فأغضى الأمير رحمه الله عنه ولم يفت في عضده، وأمر أصحابه بالتحفظ منه وأبى أن يعزله[2].

3- أبو عبد الله محمد بن حارث ابن أبي سعيد (توفي سنة 260 هـ) عده القاضي عياض من أعلام الفقه المالكي بالأندلس، روى عن أبيه الذي ولي أيضا خطة الشرطة الصغرى، وبعد وفاته ولاه الأمير مكان أبيه فورث عنه العلم وفن الولاية، وروى عن يحيى بن يحيى، وعبد الملك بن حبيب، وحج فسمع بمكة ومصر من غير واحد[3].

قال ابن حارث الخشني وهو يتحدث عن ولاية بن حارث للشرطة: «لما مات أبوه حارث ولاه الخليفة عبد الرحمن رحمه الله مكان أبيه في الشرطة الصغرى، فاستعمد محمد بن حارث إلى نصر، وهدم فندقا كان له بشقندة يباع فيه المسكر، فلما اشتدت علة الخليفة عبد الرحمن رضي الله عنه عزله نصر عن الشرطة، وولي عليه صنيعة كان له يسمى مفورا، فلما أفاق الخليفة رضي الله عنه طلب صاحب الشرطة فدخل عليه مفورا، فأنكره الخليفة من بعد، وأمر بصرفه وعزله، وأعاد محمد بن حارث إلى الشرطة»[4].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 166/1.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس 166/1.
3) انظر ترجمته في : أخبرا الفقهاء والمحدثين بالأندلس 211/1 - تاريخ علماء الأندلس 637/2 - ترتيب المدارك 262/4 - المقتبس لابن حيان القرطبي ص 252.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين 211/1.

قال ابن القرضي: «ولاه الأمير عبد الرحمن بن الحكم أحكام الشرطة الصغرى التي كانت بيد أبيه، وكان شديدا على العصاة ثم مات عبد الرحمن الحكم، وولي الأمير محمد، فأقره على الشرطة، وولاه السوق، فلم يزل عليها إلى أن مات»[1].

ويبدو أن محمد بن حارث هذا كان قليل الفقه[2] يجهل من العلم والأحكام الشرعية مالا يعذر بجهله آنذاك، ومن كانت هذه صفته وحاله لا يمكن أن يجمع بين هذين المنصبين الخطيرين، لأن العلم والفقه شرط ضروري فيهما، لذلك وقع محمد بن حارث فيما لا ينبغي أن يقع فيه مسؤول مثله، ولا يعذر بجهله فيه، فقد سجن الفقيه العالم محمد بن عبد السلام الخشني بسبب جهله بعلم الناسخ والمنسوخ. وقدنقل لنا ابن حيان القرطبي هذه الواقعة في المقتبس عن أحمد بن محمد الرازي قال: «لما سعي بالفقيه أبي عبد الله الخشني إلى ما نسب إليه، فأدرج في طي المطالبة معه، وأخيف على سجنه إخافة بقي[3] التي أدته إلى الاستخفاء، لم يقتد به في ذلك لصرامته وإباء نفسه ومناقبه وأبى أن يستخفي، وقال: «ما كنت أستخفي لقول الحق ولا أخشى في الله أحدا، وأن أصب في الله فطريق الخير سلك بي فميل في الطلب عليه وأسيء القول فيه، وكثر على السلطان في شأنه، حتى أمر محمد بن حارث متقلدا أحكام السوق بإحضاره ووقفه على ما ينسب إليه، ومعرفة ما عنده، وكان ابن حارث متقلدا أحكام السوق موصوفا بالأفن والجهالة، فأحضر الخشني معنوتا به، فلما مثل بين يديه خشن في سؤاله، وقال له: «إيه يا عدو الله وعدو نفسه؛ أنت القائل إن في القرآن ناسخا ومنسوخا؟

---

1) تاريخ علماء الأندلس 637/2.

2) قال ابن حارث الخشني في ترجمته: وكان قليل العلم «أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 210 – ونقل القاضي عياض عن أحمد بن عبد البر وهو يصف محمد بن حارث : «كان قليل الفقه» المدارك 262/4.

3) يعد محمد بن حارث هذا أحد الثلاثة الذي طلبوا بقي بن مخلد. قال القاضي عياض إلا أنه كان أجملهم عليه. انظر المدارك 262/4.

فقال الخشني: «ان الله تعالى يقول في محكم كتابه **﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾**[1] ثم أمر بسجنه، ثم أعلم الأمير محمد بما أحدثه صاحب الشرطة محمد بن حارث على محمد بن عبد السلام، وحكى له قوله، فضحك محمد حتى وضع كمه على وجهه، ثم قال: يا وليد. لقد لقي الخشني من ابن حارثنا عنتا، لكأني أنظر إليه أعرابيا في شملته[2] بدويا في لهجته يكلمه بما لا يفهمه، أخرج الساعة إلى الجاهل المائن[3] ابن حارث فعنفه أشد التعنيف، وأعلمه أنه لولا عذرنا إياه لجهله بهذا الشأن الذي ليس بعذر لنا في تولية مثله لعاقبناه على فعله، ومر بإطلاق محمد بن عبد السلام ثم اعتذر عنا إليه لما نيل منه، وقل له: فَلْيطمئن جأشه، ويعمر مجلسه وينشر علمه. فكان الخشني إذا عقد للإسماع ابتدأ القارئ عليه بالدعاء للأمير محمد، وإذا فرغ ختم به[4].

4- عبد الله بن حسين بن عاصم، قال ابن حيان: «تصرف عبد الله هذا للأمير محمد في أعمال رفيعة من ولاية الخزانة والشرطة والحسبة المعروفة عندنا بولاية السوق، وكان عسوفا فيها متمردا على الغاشين من التجار والصناع. له في ذلك أخبار معروفة»[5].

ووجد من الفقهاء المالكية من تولى خطة الشرطة وحدها ولم يجمع بينها وبين غيرها من الخطط منهم:

---

1) سورة البقرة آية 106.

2) شملته: قال ابن منظور : الشملة الطماء التي ليست تحتها قميص، ولا سراويل، وكرهت الصلاة فيها كما كره أن يصلي في ثوب واحد ويده في جوفه. والشمالة : كساء دون القطيفة يشتمل به، وجمعها شمال: لسان العرب 368/11.

3) المائن : قال ابن الليث: المائنة : إسم ما يمون أي يتكلف من المؤونة. وقال الفراء: هي مفصلة من الأين : وهو التعب والشدة لسان العرب 396/13.

4) المقتبس لابن حيان القرطبي ص 252 – تحقيق محمود علي مكي.

5) نفس المصدر السابق ص 186.

* الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن حسين بن خالد (توفي سنة 249 هـ) من أهل قرطبة قال ابن الفرضي: «كان حافظا للفقه، وولي أحكام الشرطة للأمير محمد بن عبد الرحمن رحمه الله»[1].

* أبو عبد الله مهاجر بن زبيل القيسي من أهل سرقسطة، كان من أهل الخير والفضل والعناية بالعلم، وكان حافظا، وطال عمره فرحل الناس إليه للسماع منه، وولي الشرطة بسرقسطة[2].

---

1) تاريخ علماء الأندلس 33/1 – وانظر ترجمته في : أخبار الفقهاء والمحدثين 45/1 – جذوة 242/1 – المدارك 242/4 – الديباج 259/1.

2) تاريخ علماء الأندلس 862/2 – جذوة 562/2 – المدارك 465/4.

الباب الثالث
خصائص ومميزات المدرسة الفقهية المالكية بالأندلس

تمهيد

ما أن انتهى القرن الثالث الهجري حتى كان المذهب المالكي قد استقر بالأندلس وأصبح له أئمة وأعيان، بلغوا من الاجتهاد مرتبة عالية مكنتهم من الانفراد بآراء واجتهادات فقهية، ميزتهم عن غيرهم من أعلام مذهب مالك بالأقطار الأخرى، وهذه الاجتهادات هي عبارة عن مخالفات استقل بها أئمة الأندلس عن رأي الإمام مالك، ورأي كبار أصحابه كابن القاسم، فأصبحت هذه الآراء هي المعتمدة والمتبعة بسائر بلاد الأندلس والمغرب، وعليها جرى العمل في القضاء والفتيا.

وهذا الاستقلال والانفراد بالرأي يبين لنا المكانة العلمية الرفيعة التي وصل إليها أتباع مذهب مالك بالأندلس في هذه الفترة، الشيء الذي أهلهم ومكنهم من جمع مروياتهم وآراءهم الفقهية في مصنفات جليلة، تلقاها العلماء بالقبول، فأصبحت هذه المصنفات عمدة وأصلا من أمهات كتب الفقه المالكي وخاصة الواضحة والمستخرجة.

ونظرا لما تكتسيه هذه الخصائص والمميزات من أهمية بالغة في دراسة المذهب المالكي، بحيث لا يجوز لأي باحث في هذا الموضوع التغافل عنها أو الإشارة إليها بإيجاز، فقد خصصت هذا الباب لتفصيل هذه المسائل وتوضيحها وبيان آراء العلماء فيها، وقسمت ذلك إلى فصلين :

الفصل الأول

استقلال أئمة الأندلس عن مذهب مالك في بعض الفروع الفقهية

اعتبر العلماء المذاهب الفقهية السنية كلها طرقا إلى الخيرات ومسالك موصلة إلى الجنة، فالتمسك بإحداها واتباع أئمتها فيه نجاح وفلاح، غير أنهم اختلفوا في مسألة الانتقال من مذهب إلى آخر بعد عصر الأئمة، والأغلب على جوازه بالنسبة لغير العامي الذي لا يشتهي التلفيق[1].

ومنذ أن اختار علماء الأندلس وأمراؤها مذهب مالك وقدموه على غيره من المذاهب، وحكامها ملتزمون بفقهه في القضاء والفتيا ؛ غير أن الباحث في هذا الميدان يلاحظ خروج أئمة الأندلس عن مذهب مالك في بعض المسائل الفقهية استقلالا، وأخذهم برأي غيره من الأئمة المجتهدين من غير تلفيق ولا تتبع للرخص، حتى أصبحت هذه المخالفات عرفا متبعا ببلاد الأندلس، ودرج عليها علماء المغرب، وهي ما اصطلح على تسميتها بعمل أهل قرطبة، وفي هذا دليل على مدى تفتح فقهاء الأندلس على غيرهم من المذاهب وعدم الجمود في إطار المذهب، ونبذ التعصب.

وقبل الشروع في تفصيل هذه المسائل التي خالف فيه أهل الأندلس مذهب الإمام مالك وبيان مستندهم في ذلك، أرى من المفيد التطرق بإيجاز إلى بيان مذاهب العلماء في جواز الانتقال من مذهب إلى آخر ومنعه، وفي ذلك سبعة مذاهب ذكرها الإمام الزركشي في البحر المحيط فقال . «فلو التزم مذهبا معينا كمالك والشافعي واعتقد رجحانه من حيث الإجمال، فهل يجوز أن يخالف إمامه في بعض المسائل، ويأخذ بقول غيره من مجتهد آخر؟ فيه مذاهب :

---

1) قال الإمام أحمد في مسألة التلفيق : "لو أن رجلا عمل بكل رخصة. بقول أهل الكوفة في النبيذ، وأهل المدينة في السماع. وأهل مكة في المتعة كان فاسقا. "عن البحر المحيط ج 325/6.

ـ **أحدها** : المنع، لأن قول إمام مستقل بآحاد الوقائع، فلا ضرورة إلى الانتقال إلا التشهي، ولما فيه من اتباع الترخص والتلاعب بالدين[1].

ـ **الثاني** : الجواز، لأن الصحابة لم يوجبو على العوام تعيين المجتهدين، لأن السبب، وهو أهلية المقلد للتقليد عام بالنسبة إلى أقواله، وعدم أهلية المقلد مقتض لعموم هذا الجواب، ووجوب الاقتصار على مفت واحد بخلاف سيرة الأولين، بل يقوي القول بالانتقال في صورتين :

إحداهما : إذا كان مذهب غير إمامه يقتضي تشديدا كالحلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء ثم فعله ناسيا أو جاهلا، وكان مذهب مقلده عدم الحنث، فخرج منه لقول من أوقع الطلاق، فإنه يستحب له الأخذ بالاحتياط والتزام الحنث قطعا، ولهذا قال الشافعي : إن القصر في سفر جاوز ثلاثة أيام أفضل من الإتمام.

والثانية : إذا رأى للقول المخالف لمذهب إمامه دليلا صحيحا ولم يجد في مذهب إمامه دليلا قويا عنه ولا معارضا راجحا عليه، فلا وجه لمنعه من التقليد حينئذ محافظة على العمل بظاهر الدليل. وأما ما نقله بعض الأصوليين من الإجماع على منع رجوع المقلد عمن قلده فهو ـ إن صح ـ محمول على تلك المسألة بعينها بعد أن عمل بقوله فيها[2].

ـ **الثالث** : أنه كالعامي الذي لم يلتزم مذهبا معينا، فكل مسألة عمل فيها بقول إمامه ليس له تقليد غيره، وكل مسألة لم يعمل فيها بقوله فلا مانع فيها من تقليد غيره[3].

ـ **الرابع** : إن كان قبل حدوث الحوادث فلا يجب التخصيص بمذهب، وإن حدث وقلد إماما في حادثة وجب عليه تقليده في الحوادث التي يتوقع وقوعها في حقه، واختاره إمام الحرمين[4].

---

1) البحر المحيط 320/6ـ 321 بهذا القول جزم الجبلي في الإعجاز.
2) البحر المحيط 320/6ـ 321 هذا القول صححه الرافعي.
3) نفس المصدر السابق.
4) نفس المصدر السابق.

ـ **الخامس** : إن غلب على ظنه أن بعض المسائل على مذهب غير مقلده أقوى من مقلده جاز. قاله القدوري الحنفي[1].

ـ **السادس** : اختاره ابن عبد السلام في «القواعد»، التفصيل بين أن يكون المذهب الذي أراد الانتقال عنه بما ينقض الحكم أولا، فإن كان الأول فليس له الانتقال إلى حكم يجب نقضه، لبطلانه، وإن كان المأخذان متقاربين جاز التقليد والانتقال، لأن الناس لم يزالوا كذلك في عصر الصحابة، إلى أن ظهرت المذاهب الأربعة، من غير نكير من أحد يعتبر إنكاره، ولو كان ذلك باطلا لأنكروه[2].

ـ **السابع** : واختاره ابن دقيق العيد : الجواز بشروط :

أحدها : أن لا يجتمع في صورة يقع الإجماع على بطلانها، كما إذا قصد ومس الذكر وصلى.

الثاني : ألا يكون ما قلد فيه مما ينقض فيه الحكم لو وقع به.

الثالث : انشراح صدره للتقليد المذكور وعدم اعتقاده لكونه متلاعبا بالدين متساهلا فيه، ودليل اعتبار هذا الشرط قوله : «والإثم ماحاك في نفسك[3]». فهذا تصريح بأن ما حاك في نفسك ففعله إثم.

قال الإمام الزركشي : «بل أقول إن هذا شرط جميع التكاليف وهو ألا يقدم الإنسان على ما يعتقده مخالفا لأمر الله[4]».

واشترط الإمام يحيى الزناتي للانتقال من مذهب إلى آخر ثلاثة شروط :

أحدها : ألا يجمع بينها على صورة تخالف إجماع المسلمين. كمن تزوج بغير صداق، ولا ولي ولا شهود.

الثاني : أن يعتقد فيمن يقلده الفضل بوصول أخباره إليه، ولا يقلده رميا في عماية.

1) نفس المصدر السابق.

2) البحر المحيط 322/16.

3) الحديث أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن النواس بن سمعان الأنصاري قال : سألت رسول الله ﷺ عن البر والإثم فقال : البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس». صحيح مسلم كتاب البر والصلة والأدب، جـ 1010/16 ـ النووي والترمذي في جامعه بلفظ : "نفسك" بدل "صدرك" جامع الترمذي ج 64/7 تحفة

4) البحر المحيط 323/6.

الثالثة : أن لا يتتبع رخص المذاهب[1].

وللمالكية تفصيل في المسألة فهم يميزون بين العامي وغيره، فمنعوا العامي من الخروج عن المذهب، والعدول عن المشهور، وما رجحه شيوخ المذهب وعدوا ذلك من قلة الدين، ونقل ذلك الونشريسي عن الشيخ ابن أبي زيد وحجة الإسلام الغزال، والمازري، فقال : «ونص (أي المازري) على أن العدول عن المشهور وما رجحه شيوخ المذهب المالكي من ضعف العلم وقلة الدين، وهذا هو الحق والتحقيق، ومن سلك سبيلا غير ذلك في القضاء والفتيا فقد احتج هواه، وسلك في بينات الطريق، فالعمل بالراجح متعين عند كل عالم متمكن، وإذا اطلع المقلد على خلاف في مسألة تخصه وفيها قول راجح بشهرة أو عمل أو غيرهما تعين عليه العمل على الراجح ولا يفتي لغيره إلا لضرورة فادحة، واستلزام مفسدة راجحة[2]».

أما بالنسبة لغير العامي الذي يعتقد رجحان ما خالف فيه مذهبه، فهو جائز عندهم. وإلى هذا أشار الشيخ الورديغي عند تفصيله للكلام عن مسألة الانتقال من مذهب إلى آخر بقوله : «اعلم - أيدني الله وإياك - بروح منه أن الانتقال من مذهب إلى آخر جائز في سائر الأمصار، وفيما تقدم من الأعصار، إلا فيما نقل في بعض الأقطار، وحكمه الجواز، ولا قائل بمنعه إلا جاهل أو متعصب[3]».

واستدل على ذلك بما كان عليه أهل المغرب والأندلس قبل الانتقال إلى مذهب مالك رحمه الله.

ولتفصيل الكلام في المسائل التي خرج فيها أهل الأندلس عن رأي الإمام مالك، ومخالفتهم للراجح والمشهور من المذهب، نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الاستقلال الفردي عن مذهب مالك.

المبحث الثاني : الاستقلال الجماعي عن رأي الإمام مالك.

---

1) شرح تنفيح الفصول في اختصار المحصول من الأصول ص 432 - للإمام القرافي.

2) المعيار المعرب 46/12.

3) سعد الشموس والأقمار ص 259.

المبحث الثالث : مخالفتهم لرأي ابن القاسم والقول الراجح والمشهور في المذهب.

المبحث الأول : الاستقلال الفردي عن مذهب مالك.

اشتهر عدد من أعيان المذهب المالكي ومؤسسي مدرسته بالأندلس بالخروج عن المذهب ومخالفة رأي الإمام مالك، والأخذ بما عليه غيره من الأئمة المجتهدين، وفي هذا دلالة واضحة على الاطلاع الواسع لهؤلاء الفقهاء على آراء غيرهم من الأئمة واجتهاداتهم الفقهية، وتوسعهم في المعرفة وبعدهم عن التعصب المذهبي والتمسك بالدليل، ويأتي على رأس الفقهاء الذين خالفوا مذهب مالك :

* الإمام يحيى بن يحيى الليثي، الذي اختار رأي الإمام الليث بن سعد في مسألة القنوت، فكان لا يرى القنوت في صلاة الصبح ولا غيرها، وهو خلاف مذهب مالك.

قال ابن الفرضي : "أخبرنا العباس بن أصبغ : قال : نا محمد بن خالد بن وهب قال : أنا ابن وضاح قال : سمعت يحيى بن يحيى يقول : سمعت الليث بن سعد يقول : سمعت يحيى بن سعيد[1] يقول : إنما قنت رسول الله ﷺ نحوا من أربعين يوما يدعو على قوم ويدعو لآخرين، ثم ترك القنوت"[2].

قال : فلي منذ سمعت هذا الحديث من يحيى بن سعيد نحو من أربعين سنة لم أقنت". قال يحيى : ولي أنا أيضا منذ سمعت هذا الحديث من الليث بن سعد نحوا من أربعين سنة لم أقنت"[3].

* وخالف يحيى بن يحيى أيضا مذهب مالك في كفارة من أفطر متعمدا في رمضان، فمذهب مالك على التخيير بين العتق، وصوم شهرين متتابعين وإطعام ستين مسكينا.

---

1) الحديث بهذا السند معضل.

2) انظر الأحاديث الواردة في القنوت، في الأصول الستة، ونيل الأوطار شرح منتقى الأخبار ج 2 ص 345 ـ 346 ـ 347.

3) تاريخ علماء الأندلس 2/176 ـ 177. المدارك 3/383.

قال ابن عبد البر : "وأي هذه الثلاثة فعل أجزأه، واستحب مالك الإطعام في ذلك[1]".

غير أن يحيى بن يحيى خالف مذهب مالك في التخيير وألزم الأمير عبد الرحمن بن الحكم بصيام شهرين متتابعين بسبب مواقعته لزوجته في رمضان متعمدا.

قال المقري : جمع الأمير عبد الرحمن بن الحكم الفقهاء في قصره، وكان وقع على جارية يحبها في رمضان، ثم ندم أشد الندم، فسألهم عن التوبة والكفارة، فقال يحيى : تكفر بصوم شهرين متتابعين، فلما بادر يحيى بهذه الفتيا سكت الفقهاء حتى خرجوا، فال بعضهم له : لم لم تفت بمذهب مالك بالتخيير ؟ فقال : لو فتحنا له هذا الباب سهل عليه أن يطأ كل يوم ويعتق رقبة، ولكن حملته على أصعب الأمور لئلا يعود[2]".

* وحصر عبد المالك بن حبيب العدد الذي تنعقد به الجمعة في عشرين رجلا، بينما لم يشترط الإمام مالك لذلك عددا معينا، قال ابن أبي زيد : "ولا حد للجماعة عند مالك..."[3].

واختار ابن عبد البر قول ابن حبيب في عدد الذي تنعقد به الجمعة فقال : "وعدد تقام به الجمعة عشرون ولم يحدد مالك في ذلك شيئا[4]".

* وخالف عبد الملك بن حبيب أيضا مذهب مالك فيمن وطأ الأمة قبل قسمة الغنائم في الجهاد، فأخذ في المسألة برأي الإمام الشافعي.

قال القاضي عبد الوهاب المالكي : "من وطأ من الغانمين أمة من المغنم، قبل القسم فذلك زنى يحد به، وقال عبد الملك : لا حد عليه، وهو قول الشافعي، وكذلك لو سرق منه لقطع وقال عبد الملك : لا يقطع"[5].

---

1) الكافي في فقه أهل المدينة ص 164.
2) نفح الطيب 222/2.
3) الرسالة ص 77 مع مسالك الدلالة.
4) الكافي ص 70 - وانظر فتح الباري للحافظ ابن حجر كتاب الجمعة ج 490/2.
5) المنتقى 197/3.

وكذلك في مسألة البراذين والهجن فقد اشترط الإمام مالك إجازة الوالي لمشاركتها في الجهاد إلى جانب الخيل. وخالفه ابن حبيب فلم يشترط إجازة الوالي لها. قال الإمام الباجي : "اشترط الإمام مالك إجازة الوالي للبراذين، والهجن لاعتبارها من الخيل ولم يشترط ابن حبيب إجازة الوالي، وقال : إذا أشبهت الخيل في الفتيا عليها والطلب بها أسلم لها، ولم يشترط ابن حبيب إجازة الوالي لها"[1].

* وخالف محمد بن عمر بن لبابة مذهب مالك في اشتراط المسجد للاعتكاف وأجازه في كل مكان" قال الإمام الزرقاني : اتفق العلماء على مشروطية المسجد للاعتكاف إلا محمد بن عمر بن لبابة، فأجازه في كل مكان"[2].

* وخالف ابن لبابة أيضا مذهب مالك في استتابة الزنديق، واحتج بحديث : "أولئك الذين نهاني الله عنهم"[3].

قال الحميدي نقلا عن خالد بن سعد قال : "سمعت محمد بن عمر بن لبابة يحتج بحديث النبي ﷺ الذي فيه " أولئك الذين نهاني الله عنهم" ويذهب إلى ألا يقتل الزنديق حتى يستتاب، وكان ابن لبابة يخالف قول مالك في ذلك"[4].

ونقل القاضي عياض عن الفقيه محمد بن سعيد بن الملون أنه كان يفتي أيضا باستتابة الزنديق، وهو خلاف مذهب مالك الذي يرى قتله دون استتابة[5].

وكان الفقيه أحمد بن سليم القروي يخرج عن مذهب مالك في فتاويه ويختار مذهب أهل العراق.

قال ابن حارث : "وكان حافظا للفقه إلا أنه كان يميل في الفتيا إلى مذهب العراقيين على الاختيار[6]".

---

1) المنتقى 197/3.

2) شرح الموطأ للزرقاني 206/2 ـ وانظر صحيح البخاري كتاب الاعتكاف، الباب الأول ج 319/4ـ مع فتح الباري.

3) الحديث أخرجه ابن عبد البر في التمهيد مرسلا عن ابن جريج، ووافق ابن جريج على إرساله سفيان ابن عيينة. انظر التمهيد 160/10.

4) جذوة 104/1.

5) المدارك 452/4.

6) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 52.

* وعرف الفقيه المتفنن محمد بن سليمان المعافري رأس فقهاء الثغر بمخالفته لمذهب مالك في الأشربة، ويختار مذهب أهل العراق[1].

قال ابن حارث : "كان محمد هذا من أهل الحلول والتفنن في العلوم، برع في ديانته، وكان مفتي أهل زمانه والمقصود إليه في العلم، وكان يذهب في الأشربة مذهب أهل العراق"[2].

ومن الذين اشتهروا باستعمال الرأي وعدم التعصب للمذهب واتباع الدليل من خارج المذهب إبراهيم بن حسين بن خالد بن مرتنيل المتوفى سنة 249 هـ. ذهب رحمه الله إلى أن الشاة إذا بقر بطنها ولم يطمع لها في الحياة، وأدركت ذكاتها أنها تؤكل، وحاج في ذلك سحنون، وأعجب ابن لبابة ذلك وحكى أنه مذهب إسماعيل القاضي[3].

* وكان يجيز النكاح على أن يكون الصداق إجارة، وناظر في ذلك يحيى بن يحيى قال القاضي عياض : "وكان يجيز النكاح على أن يكون الصداق إجارة، وناظر في ذلك يحيى بن يحيى في جنازة فقال يحيى : لا يجوز.

فقال إبرهيم : أن الله قد حكاه في كتابه عن نبيين، موسى وشعيب، فقال يحيى : قال الله تعالى: ﴿**لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا**﴾[4] فلا يلزمنا شرعهما. فقال إبراهيم : ذلك إذا أتى عن نبينا نسخ ذلك، وإلا فعلينا الاقتداء بهم. قال الله تعالى : ﴿ **فبهداهم اقتده**[5] ﴾ فسكت يحيى"[6].

---

1) مذهب الكوفيين وأهل العراق أن الخمر لا يكون إلا من العنب، فالخمر عندهم لا تكون إلا مما يعصر لا مما ينبت. ومذهب أهل المدينة وسائر الحجازيين، وأهل الحديث على أن كل مسكر خمر. وحكمه كحكم ما اتخذ من العنب، انظر تفصيل المسألة عند ابن عبد البر في التمهيد ج/3 من 206 ـ إلى 222 ـ والإمام الشوكاني في نيل الأوطار 62/1 فما بعدها.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 259.

3) هو القاضي إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم البغدادي أحد أقطاب مذهب مالك بالعراق توفي سنة 282 هـ انظر ترجمته مفصلة في المدارك 278/4.

4) سورة المائدة ـ الآية 48.

5) سورة الأنعام ـ الآية 90.

6) المدارك 243/4.

* وحضر جنازة مع يحيى بن مزين فسئل يحيى عن ذبيحة رميت عقدة حلقها إلى الأسفل.

فقال : "حرام لا تؤكل.

فقال له ابراهيم : لا تقل حرام. إنما الحرام ما حرم الله ورسوله، وأما ما اختلف العلماء فيه فلا. وقد سمعت مطرف بن عبد الله يقول : لا بأس بأكلها"[1].

* وخرج الفقيه محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة عن مذهب مالك وأخذ بمذهب أهل العراق في جواز بيع الحبس[2].

وإذا أردنا تتبع خروج فقهاء المذهب المالكي وأعيانه بالأندلس في نازلة خاصة مع البقاء على تقليد مذهب مالك فيما عداه لطال بنا البحث لكثرتها خاصة في القرنين الثاني والثالث الهجري لوجود الفقهاء المجتهدين، علما بأن بعض هذه المخالفات جاءت مخالفة للنصوص الصريحة وخارجة عن إجماع العلماء، الشيء الذي دفع ببعضهم إلى إنكارها وعدم قبولها، كاستبدال يحيى بن يحيى للحكمين اللذين أمر الله ببعثهما لإصلاح ما فسد بين الزوجين بامرأة أمينة.

* قال ابن الفرضي : "وكان (أي يحيى بن يحيى) لا يرى بعثة الحكمين عند تشاجر الزوجين، وكان ذلك ينكر عليه"[3].

وقال القاضي عياض : "وقضى (أي يحيى بن يحيى) بدار أمين إذا لم يوجد من أهل الزوجين حكمان"[4].

ومثل هذه المخالفات التي لا تستند إلى دليل قاطع دفع ببعض المبتدعة من الروافض اتباع ابن مسرة بالأندلس إل اتهام الفقهاء بتعطيلهم لآيات محكمات

---

1) المدارك4 244.

2) المصدر السابق 90/6 - سبق ذكر سبب مخالفة محمد بن يحيى الفقهاء المالكية في جواز بيع الحبس للأمير في المبحث الخاص بقوة الفقهاء ص 74 وانظر القصة مفصلة في المدارك ج 90/6.

3) تاريخ علماء الأندلس 899/2.

4) المدارك 383/3.

وأحاديث ثابتة عن رسول اللهﷺ ، واتباع الهوى، وقد حاول بعض الفقهاء إبطال دعوى المسرية، والدفاع عن موقف سلفهم من الفقهاء وتبريره بدعوى كثرة الشقاق، والخصومات بين الزوجين، وندرة وجود حكمين عالمين فقيهين ذكيين ورعين، كما اشترط العلماء في صفتهما، فقد سئل الشيخ أبو ابراهيم إسحاق بن ابراهيم عن هذه المسألة فأجاب بقوله : "أما ما ذكرت من أمر الحكمين فأهل الإسلام مجمعون بحمد الله على أنها محكمة لا اختلاف بينهم فيها. وهذه وأخواتها من نعي هذه الفئة الباغية على أهل الملة ومنابذتهم لهم بتحريفهم الكلام عن مواضعه، والحق عن طرائقه مساعدة منهم للشيطان، واستمرارا منهم على الإثم والبهتان، فما بالحكام ولا بأهل العلم رغبة عن هذه الفريضة، ولكن ضاق عليهم شرط الله في أن يجدوا حكما من أهله وحكما من أهلها في كل من دمهم بهذا الشقاق ما بين طرفي يوم فكيف ما بين طرفي شهر. وقد اجمعت العلماء على أن الحكمين إنما يتخيران عالمين فقيهين ذكيين ورعين، وإلا فمن لنا بهما في كل يوم؟ فلما عز هذا المطلب لجأ الحكام فيمن لم يجد من هذه صفتهما من أهل المتشاقين إلى إخراجهما إلى من يوثق بدينه وصلاح حاله من الرجال والنساء لتعرف أحوالهما والاطلاع عليهما إلى ما يرجى أن يصلح بينهما، فكثيرا ما يكون ذلك بينهما لا على وجه التحكيم لمن عنده من امرأة أو رجل ولا على وجه الفصل بهم، ولا رأيت قط فيما شاهدت قديما وحديثا أحدا قضى على متشاقين بشهادة أمين ولا أمينة. ولكنهم يحبسون المصوف بالظلم منهما، فربما رجعا عنذلك، وربما تتاركا، وربما لم يعودوا إليه وهم الأكثرون. ومن زعم أن عندهم ما هو أحسن من هذا النظر فليدل عليه مأجورا، فقد مضت الضرورة إلى الخضوع لمن دل على ما هو أفضل من هذا النظر، وليس بواجده، ولا دال عليه، لكن يأبى الله لهم إلا التمادي في الغي والاستعجال في البغي"[1].

---

1) المعيار المعرب 2/443- 444.

المبحث الثاني : الاستقلال الجماعي عن مذهب مالك[1].

لم تقف حركة خروج الفقهاء المالكية الأندلسيين من دائرة المذهب في بعض الفروع على أشخاص معينين بل امتدت إلى نطاق واسع، وعمل بها جميع أبناء الأندلس، وبعض هذه المخالفات تجاوز الحدود الجغرافية للأندلس إلى المغرب[2]، حتى أصبحت هذه المسائل الفقهية من الأشياء الضرورية التي لا يستطيع أن يردهم عليها راد، خاصة إذا كانت هذه المخالفات من باب الاستقلال والانتقال في بعض المسائل من غير تلفيق. لذلك اهتم العلماء قديما بهذا الموضوع، فأحصوا المسائل الفقهية الفرعية التي خالف فيها فقهاء الأندلس رأي الإمام مالك بن أنس، فحصرها الإمام أبو اسحاق الغرناطي في ستة مسائل ذكرها في وثائقه[3]، ونظمها ابن غازي في أرجوزته المشهورة فقال :

قد خولف المذهب في أندلس
في ستة منهن سهم الفرس
وغرس الأشجار لدى المساجد
والحكم باليمين قل والشاهد
وخلطة والأرض بالجزء تلي
ورفع تكبير الآذان الأول

ومن الباحثين المعاصرين الذين اهتموا بهذه المخالفات الدكتور أحمد يوسف من جامعة القاهرة، فأحصى جميع المسائل الفقهية وجمعها في كتابه "ما خالف

1) انظر ما خالف فيه أهل الأندلس مذهب مالك، في تكميل التقييد لابن غازي، مخطوط بالخزانة الحسنية رقم 8305 ـ والخزانة العامة رقم 904 ـ ق. وثائق الغرناطي طبعة حجرية غير مرقمة بمكتبة عبد الله كنون بطنجة تحت رقم 10108 ـ المفيد للحكام لابن هشام مخطوط بمكتبة عبد الله كنون رقم 10214ـ حاشية الطالب حمدون بن الحاج على شرح ميارة 162/1 ـ سعد الشموس والأقمار ص 259 ـ لعبد القادر الورديغي.

2) أخذ أهل المغرب في مسألة كراء الأرض بجزء مما يخرج منها، وغرس الأشجار بالمساجد بمذهب أهل الأندلس. وعلى هذا أهل المغرب اليوم. وخاصة في المناطق الشمالية، انظر كتاب الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي ص 148.

3) كتاب الوثائق. لأبي القاسم محمد بن أحمد الغرناطي. مكتبة عبد الله كنون رقم 10108.

الأندلسيون فيه مذهب مالك. "وتعهد في مقدمة كتابه بدراسة هذه المخالفات دراسة فقهية مقارنة، وجميع ما وصل إليه في بحثه ثماني مخالفات ؛ ست منها هي التي نظمها ابن غازي في أرجوزته، ومسألتان ذكرتهما كتب الطبقات عند ترجمتها ليحيى بن يحيى، غير أن الدكتور أحمد يوسف، فاته الشيء الكثير من المسائل الفقهية الفرعية التي خرج فيها أهل الأندلس عن مذهب مالك، كما أن الباحث جانب فهمه الصواب فلم يفهمها فهما يوافق مقصود السادة المالكية للمسألة. فالخلطة مثلا اعتبرها خلطة الأموال في الزكاة، مثل ضم ماشية شخصين أو أكثر بعضها إلى بعض، وأثر ذلك في الزكاة، بينما المراد بها عند أهل الأندلس الخلطة المعتبرة في اليمين، وكذلك في مسألة رفع تكبير الآذان الأول، ظن الباحث أن المقصود به هناك هو عدم إسكان الراء، والنطق بها على الرفع، بينما المقصود عندهم هو مد الصوت ورفعه وعدم إخفائه[1].

ولأهمية هذه المخالفات سأعمل على تفصيلها مع بيان الدليل الذي تمسك به أهل الأندلس، وما به العمل في المذهب.

أولا : سهم الفرس :

ذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية، والحنابلة، أنه يسهم للفرس سهمان وللفارس سهم واحد. واستدل الإمام مالك على ما ذهب إليه بما بلغه عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول : "للفرس سهمان، وللراجل سهم. "قال مالك ولم أزل أسمع ذلك"[2].

قال الإمام الباجي : "يريد للفرس سهم يخصه، وهذا يقتضي أن للفارس ثلاثة أسهم، وللراجل سهم واحد، لأنه إذا كان للفرس خاصة سهمان وللراجل الذي يركبه سهم، كالراجل المفرد، فإنه يكون للفارس ثلاثة أسهم، وبهذا قال الشافعي"[3].

1) انظر كتاب " ما خالف الأندلسيون فيه. مذهب مالك" للدكتور أحمد يوسف.
2) موطأ الإمم مالك كتاب الجهاد. القسم للخيل في الغزو. ج 26/3 ـ مع شرح الزرقاني.
3) المنتقى 196/3.

قال ابن عبد البر : "والقسمة للفارس ثلاثة أسهم، له سهم ولفرسه سهمان وللراجل سهم"[1].

وخالف أهل الأندلس الإمام مالك في هذه المسألة فأعطوا للفارس سهما واحدا ولفرسه سهما فيكون للفارس سهمان وليس ثلاثة، وللراجل سهم واحد وهو مذهب أبي حنيفة[2].

ثانيا : غرس الأشجار بالمساجد :

أجاز فقهاء الأندلس غرس الأشجار بالمساجد خلافا لمذهب مالك الذي يمنع غرسها بالمساجد، وإن غرس فيه شيء قلع.

وبدأ غرس الأشجار بالمساجد أيام سيادة الأوزاعية بالأندلس، وبالضبط أيام ولاية الفقيه صعصعة بن سلام الشامي للصلاة بقرطبة حيث غرس الشجر بالمسجد الجامع، وبقي أهل الأندلس على ذلك رغم انتقالهم إلى مذهب مالك.

قال ابن الفرضي في ترجمة صعصعة بن سلام : "وكانت الفتيا دائرة عليه بالأندلس أيام عبد الرحمن بن معاوية، وصدر من أيام هشام بن عبد الرحمن وولي الصلاة بقرطبة، وفي أيامه غرست الشجر في المسجد الجامع، وهو مذهب الأوزاعي والشاميين، ويكرهه مالك وأصحابه"[3].

وليس للمالكية فيما ذهبوا إليه من المنع مستند سوى أنهم لم يشهدوا لهذا نظيرا في الأمصار، وعلل القاضي أبو أصبغ عيسى بن سهل نهيهم عن ذلك كون المساجد مخصصة للعبادة وإقامة شعائر الدين، ولا يجوز استغلالها كمزارع للغرس.

قال في الأحكام الكبرى : "وقد حدث في أيام صعصعة بن سلام عند ما ولي الصلاة بجامع قرطبة أن غرست شجرة في صحن الجامع جريا على مذهب

1) الكافي في فقه أهل المدينة ص 214.

2) استدل أبو حنيفة إلى ما ذهب إليه بحديث مجمع بن جارية الأنصاري يوم الحديبية أن رسول الله ﷺ، قسم خيبر على أهل الحديبية فأعطى الفارس سهمين وأعطى الراجل سهما. راجع الحديث بالتفصيل في بذل المجهود في حل أبي داود ج 340/12 - وراجع هذه المسألة وأقوال العلماء فيها في المنتقى للباجي 196/3 - وبداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد مع تخريج الهداية لأحمد بن الصديق 62/6.

3) تاريخ علماء الأندلس 354/1.

الأوزاعي والشاميين ولكن مالكا وأصحابه كانوا يكرهون ذلك. وإذا كان من سلف ذكرهم ممن أنكروا غرس الأشجار في صحون المساجد، وكرهوه لم يبدوا سببا للتحريم الذي انتهوا إليه، سوى أنهم لم يشهدوا لهذا نظيرا في الأمصار من قبل، فإنه يمكن تعليل هذا الرأي بأن الأصل في المساجد أنها دور للعبادة وإقامة شعائر الدين على أن تخصص تماما للعبادة، فلا تستغل المساجد كمزارع للغرس على وجه يخرجها عن غرضها الأصلي، ويصرف الأذهان عن التفكير في أمور العبادة إلى الاشتغال برعاية هذا الغرس وسقيها وترقب ثمارها، بما يستتبعه ذلك من جهد في حرث الأرض، وتهيئتها، وتسميدها، مما لا علاقة له بشؤون العبادة، كما من آثاره صرف الاهتمام بالعبادة إلى الاهتمام بالأشجار وثمارها والتهافت عليها واقتسامها وما إلى ذلك مما يخرج عن أغراض العبادة، فضلا عن التلوث واستنفاذ الماء"[1].

وسئل ابن عتاب عما إذا كان غرس الأشجار في صحون المساجد أمرا مباحا أم غير مستحب؟ فأجاب بعدم جواز غرس الأشجار في صحون المساجد، وعدم غرس أي شيء آخر ينبت، وكان ينكر ذلك ويمنعه"[2].

ونقل الونشريسي عن ابن لب أنه سئل عن الغرس في المسجد فأجاب: "مذهب مالك المنع من ذلك وإن غرس فيه شيء قلع، ومذهب الأوزاعي جواز ذلك"[3].

ثالثا : الحكم باليمين مع الشاهد :

القضاء باليمين مع الشاهد من المسائل الفقهية الفرعية المختلف فيها بين العلماء، فقد أجازه المالكية في الأموال خاصة، واستدل الإمام مالك على ما ذهب إليه بحديث جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ قضى باليمين مع الشاهد، وبالآثار الواردة عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن ابن زيد بن الخطاب، وهو عامله على الكوفة أن أقض باليمين مع الشاهد.

---

1) وثائق في شؤون العمران في الأندلس نقلا عن الأحكام الكبرى لابن سهل. صفحة 15 - دراسة وتحقيق محمد عبد الوهاب خلاف.

2) نفس المصدر السابق.

3) المعيار العرب ج 11-12.

قال في الموطأ : "مضت السنة في القضاء باليمين مع الشاهد الواحد، يحلف صاحب الحق مع شاهده، ويستحق حقه"[1].

وقال الإمام مالك . "إنما يكون ذلك في الأموال خاصة، ولا يقع ذلك في شيء من الحدود ولا في النكاح، ولا في الطلاق، ولا في العتاقة، ولا في السرقة ولا في الفرية"[2].

وقيد ابن عبد الحكم جواز القضاء بالشاهد مع اليمين إذا كان الشاهد عدلا بين العدالة أما غيره فلا. قال الونشريسي : "ولكن قال ابن عبد الحكم : إنما ذلك في الشاهد العدل البين العدالة، وحمل على التفسير للمذهب، وقد كان القاضي أبو بكر هذا لا يحكم به إلا مع شاهد مبرز، ولا يأخذ به مع غيره"[3].

ومن الفقهاء من تمسك بظاهر الآية، فلم يجز القضاء باليمين مع الشاهد وإليه أشار الإمام مالك بقوله : "ومن الناس من يقول : لا تكون اليمين مع الشاهد الواحد، ويحتج بقول الله تبارك وتعالى وقوله الحق : ﴿ **فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء** ﴾[4].... فإن لم يأت برجل وامرأتين فلا شيء له، ولا يحلف مع شاهده"[5].

وإلى هذا الرأي الأخير مال فقهاء الأندلس وأخذوا به عملا بمذهب الليث بن سعد، فخرجوا بذلك عن رأي الإمام مالك وخالفوا مذهبه بمنعهم القضاء بالشاهد مع اليمين.

قال ابن عبد البر : "ولم يختلف عنه في القضاء باليمين مع الشاهد، ولا عن أحد من أصحابه بالمدينة ومصر وغيرها، ولا يعرف المالكيون في كل بلد غير ذلك من مذهبهم إلا عندنا بالأندلس، فإن يحيى بن يحيى تركه، وزعم أنه لم ير الليث بن سعد يفتي به ولا يذهب إليه، وخالف يحيى مالكا في ذلك مع خلافه السنة والعمل بدار الهجرة"[6].

---

1) موطأ الإمام مالك بشرح الزرقاني 3/390.
2) نفس المصدر السابق.
3) المعيار المعرب 10/176.
4) سورة البقرة آية 282.
5) موطأة الإمام بشرح الزرقاني 3/396.
6) التمهيد 2/154.

وهذه أيضا هي إحدى المسائل التي تمسك بها الرافضة من أتباع ابن مسرة، واحتجوا على من عابهم بعدم تمسك الفقهاء المالكية بالسنة الصحيحة ورفضهم العمل بها، وقد حاول بعض الأندلسيين الدفاع عن موقف أسلافهم وتبرئتهم مما اتهم به المسرية، فسجل لنا ذلك الونشريسي فقال : "وسئل أبو ابراهيم إسحاق بن ابراهيم عما تشعب به الرافضة من أتباع ابن مسرة على فقهائنا بالأندلس وقولهم أنهم تركوا فريضة وسنة لا مدفع فيهما، فأما الفريضة : الحكمان اللذان ذكر الله عز وجل في محكم كتابه، فرأوا في مقامهما أمينة وأبطلوا الحكمين، وأما السنة فإنه ثبت عن النبي ﷺ، أنه قضى باليمين مع الشاهد فرأوا ترك ذلك إذ الزمان قد فسد، وكأنهم احتاطوا وتركوا سنة قائمة، وكأنهم أرحم بهذه الأمة من نبيها، فقد علم صلى الله عليه وسلم أن الذين سيعود إلى فساد، فهل لا قال إلا في آخر هذا الزمان فإنه لا يقضي بهذا الحديث. قال والله ما ضيع رسول الله ﷺ ، هذا قول المسرية، فعرفني رحمك الله إن كان ما يزعمون حقا، وإن كانت مسائل متعلقة يلبسون على الناس"[1].

فأجاب أبو إبراهيم على المسألتين وأكد على أن ما ذهب إليه أهل الأندلس من عدم قبولهم في القضاء الأخذ باليمين مع الشاهد، ليس فيه تعطيل لسنة ثابتة وابتعاد عن هدي الرسول ﷺ، والصحابة، والتابعين واتباع الهوى، إنما هو مذهب أهل العراق وجماعة من جلة العلماء العظماء، وحجتهم في ما اختاروه غير مدافعة. فقال : "وأما ما ذكرت من طعنهم على مشايخنا رضي الله عنهم في تركهم : "الأخذ باليمين مع الشاهد"، وإن رأيهم عليهم في احتياطهم بما احتاطوا به على المسلمين من ذبهم عنهم من لا يومن عليهم، فهذا أيضا مما حرفوه من الانصاف الذي لم يجعلهم الله أهله إذا هو من أعز الأعمال، نعم إنما سنة استفاضت عند أهل المدينة، وأهل الحجاز بالعمل لا بصحة الإسناد، إذ لا يوجد فيها إسناد صحيح للنبي ﷺ ولا لأبي بكر، ولا لعمر ولا لعثمان ولا لعلي، وإنما الغرض الأخص فيه عند أهل المدينة والحجاز أن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عبد الحميد بن عبد الرحمن : اقض باليمين مع الشاهد، وروي ذلك عن المشايخ السبعة ومن

---

1) المعيار المعرب 2/443.

استند إليهم من الاقتداء بعمر بن عبد العزيز في ذلك فقد آوى إلى ركن شديد، مع الاستظهار في ذلك بالأحاديث المرفوعة إلى النبي ﷺ، وإن كانت أسانيدها كلها موهونة فإنها تكاد أن تقوى بما مضى من عمل من سمينا، غير أن أهل الجهل من أهل العراق أبوا من ذلك واحتجوا بأن ليس ذلك موجودا في كتاب الله ولا صحيحا عن رسوله ﷺ ولا عن الخلفاء من صحابته رضي الله عنهم، وقالوا : لا سبيل إلى مفارقة كتاب الله في قوله : ﴿ **واستشهدوا شهيدين من رجالكم. فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرتان** ﴾[1]. وفي قوله : ﴿ **وأشهدوا ذوي عدل منكم** ﴾[2]. فلا نفارق هذا من قوله عز وجل إلا إلى سنة قائمة ثابتة في اليمين مع الشاهد، فإن لم يكن ذلك فإلى حكم ثابت به من أحد الخلفاء من صحابة رسول الله ﷺ إذا كانوا ما قضوا به بين أظهر الصحابة فلم يكن إلا عن سنة معلومة عندهم، وأنهم كانوا إذا سمعوا شيئا ينكرونه لم يكن لهم بد من الاعتراض فيه، فلم يأتنا بشيء في ذلك إلا شيء لا يصح عن علي أنه قضى به بالكوفة، ومثله عن معاوية أنه قضى به بالشام كلاهما غير ثابت عنه، فهذا ما عليه الجلة العظماء من أهل العراق وحجتهم غير مدافعة، وإلى ما ذهب إليه أهل العراق كان يذهب الزهري والليث بن سعد، وهما من هما لا سيما الزهري في علمه بالحديث وقربه من الصحابة، فإنه كان النجم الذي يطلع فيه إليهم في زمانه، وهذا الدليل أنه لم يصلح عنده في اليمين مع الشاهد شيء يأخذ به فيه، ولو صح فيه لما خالفه، فهل على من أخذ بهذا من مذهبهم درك في دين أو نقيصه في علم، لو لم يظهر من سوء الأحوال التي أنكروا به احتياط من احتاط فيها فيما احتاط ما ظهر؟ فكيف مع الذي ظهر من أهل الزور والجور والاستخفاف بوعد الله ووعيده في ذلك. فمن لم ير أن من فزع إلى الاستظهار بما ذهب إليه من سمينا الانقطاع إلى كتاب الله، إذ لا سنة قائمة من رسول الله ﷺ، ولا حكم ثابت عن أحد من الخلفاء والصحابة فلا علم له ولا إنصاف لديه، ولا رأفة من يضعف عن حقه بأسر من يأسره بزوره"[3].

---

1) سورة البقرة آية 282.

2) سورة الطلاق آية 2.

3) المعيار المعرب 2/444 ـ 445.

واعتبر ابن عبد البر الأندلسي عدم أخذ فقهاء بلده في حكمهم بالشاهد مع اليمين، ومخالفتهم للإمام مالك هو خلاف غير جائز لمخالفته للآثار الصحيحة المتواترة، واتباع للرأي بغير بينة.

قال أبو عمر : "قال مالك وأصحابه : يقضى باليمين مع الشاهد في كل البلاد، ويحمل الناس عليه، ولا يجوز خلاف ما قالوه من ذلك لتواتر الآثار به عن النبي ﷺ، وقد ذكرنا الآثار في كتاب التمهيد[1] ولم يلجأ شيوخنا فيه إلى أصل من أصول أهل المدينة، وسلكوا فيه سبيل أهل العراق، واستتروا فيه بالليث بن سعد، وهم يخالفونه كثيرا إلى رأيهم بغير بينة، ولا يرونه حجة والله المستعان"[2].

رابعا : عدم اعتبار الخلطة في اليمين :

ذهب الإمام مالك إلى عدم اعتبار يمين المدعى عليه للمدعي بمجرد الدعوى. ولا تجب إلا إذا كانت بينهما مخالطة بالبيع والشراء، واستدل على ما ذهب إليه بأن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه كان لا يوجب اليمين على المدعى عليه إلا إذا كانت بينهما مخالطة أو ملابسة، وإن لم يكن بينهما شيء من ذلك لم يحلفه.

قال في الموطأ : "كان عمر بن عبد العزيز، وهو يقضي بين الناس، فإذا جاءه، الرجل يدعي على الرجل حقا نظر، فإن كانت بينهما مخالطة أو ملابسة أحلف الذي ادعي عليه، وإن لم يكن شيء من ذلك لم يحلفه. قال مالك : وعلى ذلك الأمر عندنا أنه من ادعى على رجل بدعوى نظر فإن كانت بينهما مخالطة أو ملابسة أحلف المدعى عليه، فإن حلف بطل ذلك الحق عنه، وإن أبى أن يحلف ورد اليمين على المدعي فحلف طالب الحق أخذ حقه"[3].

وعلل أصحاب الإمام مالك اشتراطه للخلطة في يمين المدعى عليه حتى لا تقع مفسدة بتحليف أهل السفه لأهل الفضل مرارا.

---

1) انظر تخريج الحديث في التمهيد 134/2 ـ إلى 157 ـ فقد أجاد ابن عبد البر وأفاد في هذه المسألة.

2) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص 395.

3) موطأ الإمام مالك برواية يحيى بن يحيى مع شرح الزرقاني 396/3.

قال الإمام الزرقاني : "حمله مالك وموافقوه على ما إذا كانت خلطة لئلا يبتذل أهل السفه أهل الفضل بتحليفهم مرارا في اليوم الواحد، فاشترطت الخلطة لهذه المفسدة"[1].

ولم يعتبر أهل الأندلس هذه المفسدة فلم يشترطوا الخلطة في اليمين، وأخذوا بقول الليث بن سعد في توجيه اليمين على المدعى عليه سواء كانت بينهما خلطة ببيع أو شراء أم لا، لعموم حديث ابن عباس في الصحيحين" أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه"[2].

وإلى هذه أشار الشيخ الورديغي وهو يتحدث عن المسائل التي يجوز فيها الانتقال من مذهب إلى مذهب من غير تلفيق، فذكر توجيه فقهاء الأندلس لليمين بمجرد الدعوى من غير ثبوت خلطة[3].

خامسا : كراء الأرض بالجزء مما يخرج منها :

مذهب الإمام مالك وسائر أصحابه ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب ومطرف، وابن الماجشون، وابن عبد الحكم هو عدم جواز كراء الأرض بشيء مما يخرج منها أكل أو لم يؤكل، ولا بشيء مما يؤكل ويشرب خرج منها أو لم يخرج منها، ويجوز كراؤها عندهم بالذهب والفضة وغيرها مما ينبته الله فيها، ولا دخل لآدمي فيه، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بحديث رافع بن خديج : أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء المزارع قال حنظلة : "فسألت رافع بن خديج بالذهب والورق فقال : أما بالذهب والورق فلا بأس".[4]

قال ابن عبد البر : "لا يجوز كراء الأرض عند مالك وجمهور أصحابه مما تنبت تلك الأرض أو غيرها طعاما كان أو غيره مثل العصفر - والزعفران، والقطن، والكتان، ولا بشيء من الطعام ولادام، وسواء كان ذلك مما تنبته أو لا تنبته،

---

1) شرح الزرقاني ج 396/3.

2) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، باب اليمين على المدعي عليه في الأموال والحدود. وساق كتاب ابن عباس لابن أبي مليكة. انظر صحيح البخاري. كتاب الشهادات ج 330/5 - فتح. ورواه الإمام مسلم من كتاب الأقضية، الحديث رقم 2 - وأبو داود، في سننه من كتاب الأقضية الحديث رقم 23.

3) سعد الشموس ص 259 - وراجع الكافي في فقه أهل المدينة ص 478.

4) موطأ الإمام مالك رواية يحيى بن يحيى بشرح الزرقاني 374/3- التمهيد 318/2 - المنتقى 149/5.

ويجوز كراؤها عندهم بكل ما ينبته الله فيها من الجواهر وغيرها مما لا صنع فيه لآدمي نحو الذهب والفضة، والرصاص والقصدير والحديد، والنحاس، والخشب، والطيب كله، والأدوية معجلا كان أو مؤجلا"[1].

وأهل الأندلس على خلاف مذهب مالك في هذه المسألة، فقد جرى العمل بالأندلس على جواز كراء الأرض بالجزء منها بناء على حديث ابن عمر في إعطاء رسول ﷺ يهود خيبر النخل والأرض على أن يعملوها ويزرعوها بشطر مما يخرج منها، وقالوا : إنه حديث صحيح أصح من أحاديث رافع بن خديج لأنها مضطربة المتون[2].

وعلى هذا الأمر صار أهل الأندلس منذ فتحت، وتبعهم في ذلك عامة أهل المغرب حتى أصبح عندهم من الضروريات التي لا يستطيع أحد ردهم عليها، قال أبو بكر بن العربي رحمه الله : "وأما كراء الأرض بما يخرج منها فهو مذهب وردت فيه أحاديث كثيرة والمقنع فيها قوي وذلك أنا رأينا الله تبارك وتعالى قد أذن لمن كان له نقد أن يتصرف في طلب الربح ويعطيه لغيره يتصرف فيه بجزء معلوم، فالأرض مثله، وإلا فأي فرق بينهما وهذا قوي ونحن نفعله"[3].

واعتبر الشيخ عبد القادر الورديغي هذه المخالفة من الجائزات التي أصبحت ضرورة عند أهل الأندلس والمغرب ولا يمكنهم العدول عنها بحال مع أنها مخالفة لما عليه الإمام مالك في منع كراء الأرض بما يخرج منها وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

والأرض لا تكرى بجزء تخرجه

أو بطعام هب بما لا تنبته

كذا بما لا تنبته غير الخشب

وإن يفت فخرج مثل قد وجب[4].

---

1) الكافي في فقه أهل المدينة المالكي ص 477.

2) انظر الحديث في صحيح البخاري كتاب الحرث والمزارعة 5/28 فتح.

3) نقلا عن سعد الشموس للشيخ الورديغي ص 259.

4) نفس المصدر السابق.

ثم قال : "ومذهب الليث الجواز بما يخرج منها، وبه أخذ أهل الأندلس، وعليه عامة الناس اليوم، ولا يستطيع أن يردهم عن ذلك راد"[1].

سادسا : رفع تكبير الآذان الأول :

الآذان عند المالكية سنة مؤكدة للصلوات المكتوبة على أهل المصر وحيث الأمراء، والخطباء، والجماعات، واختلف العلماء في كيفية الأذان والإقامة، فذهب مالك والشافعي إلى أن الآذان مثنى مثنى، والإقامة مرة مرة، إلا أن الشافعي يقول في الأذان الله أكبر أربع مرات ومالك مرتين.

قال الحافظ ابن عبد البر : "واتفق مالك والشافعي على الترجيع في الآذان... ولا خلاف بين مالك والشافعي في الآذان إلا في التكبير في أوله"[2].

وقال أبو عبد الله الحطاب في شرحه لقول الشيخ خليل : "لا بأرفع من صوته" يحتمل أن يكون يريد بأرفع من صوته في أول الآذان فيكون التكبير في أول الأذان بغير رفع، وكلا الوجهين روي عن مالك. وتؤولت عليه المدونة، والأول هو المشهور، كما صرح بذلك القاضي عياض، وابن الحاجب، والأبي، وغيرهم. وقال ابن بشير : إنه صحيح، وقال في التوضيح إن الثاني هو ظاهر المدونة والرسالة، والجلاب، والتلقين"[3].

يستفاد من هذا أن مشهور المذهب هو إخفاء الصوت في أول الآذان والرفع في الترجيع، وما جرى به العمل بالأندلس هو خلاف مذهب مالك في هذه المسألة، فهم يرفعون صوت المؤذن في التكبير الأول، وإليها أشار ابن غازي بقوله : "ورفع تكبير الأذان الأول"[4].

وقد أشار إلى هذه المخالة الفقيه محمد بن حمدون بن الحاج في حاشيته على شرح ميارة لقول الشيخ خليل : "مرجع الشهادتين بأرفع من صوته أولا مجزوما بلا فصل[5]" . فقال : وقوله بأرفع من صوته إلخ، عائد إلى الشهادتين،

1) سعد الشموس للشيخ الورديغي ص 259.
2) التمهيد 24-28.
3) مواهب الجليل 1/426.
4) تكميل التقييد لابن غازي، مخطوط.
5) مختصر العلامة خليل ص 34.

فيكون التكبير برفع الصوت، وعليه عمل الناس ومذهب مالك الإخفاء، وهذه إحدى المسائل التي خالف فيها أهل المذهب المشار إليه بقول ابن غازي : "قد خولف المذهب بالأندلس... إلى قوله ورفع تكبير الآذان الأول"[1].

وإلى هذا الرأي مال الشيخ الدردير في شرحه فقال : "والحاصل أن المؤذن يرفع صوته بالتكبير لمنتهاه ثم يخفضه بالشهادتين دون التكبير بحيث يسمع الناس، ثم يرفع صوته بهما بحيث يساوي رفعه بالتكبير أولا"[2].

المبحث الثالث : مخالفتهم لرأي ابن القاسم والقول الراجح والمشهور في المذهب :

يعد ابن القاسم ثاني رجل في المذهب المالكي بعد الإمام مالك بن أنس رحمه الله، فقد لازمه عشرين سنة، وأنفق كل ما ورثه عن أبيه في طلب العلم، حتى صار أحفظ الناس لفقه مالك ومسائله وأعلمهم برأيه، وآمنهم عليه، وروايته للموطأ تعد من أصح الروايات وأضبطها، وليس لأحد من أصحاب مالك عنده من المسائل ما لابن القاسم فقد بلغت نحو ثلاثمائة مجلدا، وهي التي أخذها عنه سحنون فهذبها وبوبها ودونها، وأصبحت أصل المذهب وعمدته، والمرجح روايتها عند المغاربة، حتى إن أهل قرطبة اشترطوا في سجلاتهم ألا يخرج القاضي عن قول ابن القاسم ما وجده[3]. ولهذا أيضا رجح القاضي أبو محمد عبد الوهاب البغدادي مسائل المدونة لرواية سحنون لها عن ابن القاسم، وانفراد ابن القاسم بمالك وطول صحبته له، وأنه لم يخلط به غيره إلا في شيء يسير[4].

ومع ذلك يجد المتتبع لنشأة المذهب المالكي بالأندلس وتطوره أن فقهاء الأندلس، خرجوا عن مذهب ابن القاسم، وخالفوا رأيه في عدة مسائل حتى أصبحت هذه المخالفات هي المعتمدة، وبها جرى العمل في الفتوى والقضاء.

---

1) حاشية الطالب محمد بن حمدون بن الحاج على ميارة 162/1.
2) الشرح الكبير للشيخ أحمد الدردير 193/1. مع حاشية الدسوقي.
3) الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي 439/1- المعيار المعرب 20/12.
4) المدارك 246/3 - وانظر كذلك الديباج 466/1.

وقبل الشروع في بيان المسائل الفقهية التي خالف فيها أهل الأندلس ابن القاسم أرى من المفيد إعطاء نظرة موجوزة عن حياة هذا الإمام العظيم، وبيان مكانته وثناء كبار الأئمة عليه.

التعريف بالإمام ابن القاسم[1] :

هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم بن خالد بن جنادة العتقي، أصله من الشام من فلسطين مدينة الرملة، ولد بمصر سنة 132 هـ. وبها نشأ، شرع في طلب العلم وهو كبير ولم يخرج للقاء مالك حتى سمع من المصريين، وأنفق في سفرته إلى الإمام مالك ألف مثقال، ونقل سحنون عنه قال : "ما خرجت إلى مالك إلا وأنا عالم بقوله. "وتكفل ابن القاسم بنفسه نقل كيفية بداية طلبه العلم، وحيث جلس إلى ابنه موسى يحدثه عن ذلك[2].

واشتهر ابن القاسم بحرصه الشديد على التحصيل وطلب العلم، فكان يأتي الإمام مالكا كل يوم غلسا فيسمع منه ثلاثة أحاديث سوى ما يسمعه مع بقية الطلبة.

فقد نقل القاضي عياض عن ابن القاسم قال : "كنت آتي مالكا غلسا فأسأله عن المسألتين، ثلاثة، أربعة، وكنت أجد منه في ذلك الوقت انشراح صدر"[3].

وعرف ابن القاسم ببعده عن الولاة ومجانبة السلطان، واشتهر بالزهد والورع وعدم قبول جوائز السلطان، وكان يقول : "اللهم امنع الدنيا عني وامنعني عنها بما منعت به صالح عبادك"[4].

مكانته العلمية وثناء الأئمة عليه .

كان ابن القاسم رجلا صالحا مقلا صابرا، حافظا للموطأ، عالما بمسائل مالك وأقواله، قليل الخطأ، شهد له مالك بالفقه، ومثله بالجراب المملوء مسكا[5].

---

1) انظر ترجمة عبد الرحمن بن القاسم : عند القاضي عياض في المدارك 244/3 ـ سير أعلام النبلاء 120/9 ـ تذكرة الحفاظ 356/1 ـ الديباج 465/1 ـ شجرة النور الزكية ص 150 ـ الفكر السامي 439/1.

2) المدارك 248/3.

3) نفس المصدر السابق.

4) المصدر السابق 251/3.

5) المصدر السابق 245/3.

وكان عالما بالحديث ثقة مأمونا جاوز القنطرة من حيث الجرح والتعديل. قد أخرج له البخاري[1] وغيره من كبار المحدثين. وشهد له بالعدل كبار أئمة الجرح والتعديل:[2] قال النسائي : "ابن القاسم ثقة رجل صالح، سبحان الله، ماأحسن حديثه وأصحه عن مالك، ليس يختلف في كلمة، ولم يرو أحد الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم، وليس أحد من أصحاب مالك عندي مثله.

قيل : ولا أشهب؟

قال : ولا أشهب ولا غيره، هو عجب من العجب، الفضل، والزهد، وصحة الرواية، وحسن الدراية، وحسن الحديث، حديثه يشهد له"[3].

ابن القاسم والمدونة الكبرى

إن انفراد عبد الرحمن بن القاسم بفقه مالك، وحفظه لرأيه وجمعه لمسائله، جعل الأنظار تتجه إليه وخاصة بعد وفاة الإمام مالك، فشدت إليه الرحلة، وقصده طلبة العلم لسماع ما ورثه عن مالك، ويأتي أسد بن الفرات على رأس هذه النخبة من الطلبة، فقد دخل أسد المدينة المنورة قادما إليها من العراق، وكان قد جمع بالعراق مسائل عن مذهب أبي حنيفة، سأل عنها محمد بن الحسن الشياني، فسأل ابن القاسم عنها، فأفتاه على مذهب مالك بن أنس، فدون أسئلته عليها من حفظ ابن القاسم عن مالك، ومن اجتهاده، فدخل بها أسد القيروان فحصلت له بها رئاسة، فكان هذا أصل المدونة الكبرى في الفقه المالكي.

قال أبو إسحاق الشيرازي : "لما قدم أسد مصر أتى إلى ابن وهب فقال هذه كتب أبي حنيفة، وسأله أن يجيب فيها على مذهب مالك، فتورع ابن وهب وأبى، فذهب إلى ابن القاسم فأجابه إلى ما طلب، فأجاب فيما حفظ عن مالك بقوله، وفيما شك قال : أخال، وأحسب، وأظن، ومنها ما قال فيه : سمعته يقول في مسألة كذا كذا، ومسألتك مثله، ومنه ما قال فيه باجتهاد على أصل قول مالك، وتسمى تلك الكتب الأسدية"[4].

---

1) أخرج له الإمام البخاري حديثا واحدا في تفسير سورة يوسف، انظر البخاري مع الفتح 216/8.

2) انظر أقوال العلماء من حيث الجرح والتعديل مفصلة في المدارك 248/3.

3) عن ترتيب المدارك 245/3 ـ وانظر أيضا الديباج المذهب 466/1.

4) عن ترتيب المدارك 296/3ـ نقلا عنه.

وقال أسد بن الفرات : كنت أكتب الأسدية بالليل في فنادق من أسئلة العراقيين على قياس قول مالك، وأغدو عليه بها فأسأله عنها، فربما اختلفنا فتناظرنا على قياس قول مالك، فأرجع إلى قوله أو يرجع إلى قولي، ولما أردت الخروج إلى إفريقية، دفع إلي ابن القاسم سماعه من مالك وقال لي : ربما أجبتك وأنا على شغل، ولكن انظر في هذا الكتاب، فما خالفه مما أجبتك فيه فأسقطه، ورغب إلى أهل مصر في هذه الكتب فكتبوها مني... وهي الكتب المدونة وأنا دونتها"[1].

غير أن مدونة أسد بن الفرات لم يكتب لها البقاء والذيوع والانتشار، بسبب عصيان أسد لأمر شيخه ابن القاسم، وعدم الاستجابة لطلبه بإصلاح المدونة ومقابلتها برواية سحنون المحققة، (وكان ابن القاسم قد رجع عن أشياء كثيرة مما نقلها عنه أسد)، فبلغ ذلك ابن القاسم فدعا عليه بعدم القبول والبركة، فلم يقبلها الناس، وتراجعوا عن دراستها شيئا فشيئا حتى انقرضت. قال ابن حارث الخشني : : ثم قدم أسد بن الفرات بها إلى إفريقية، وبها سحنون بن سعيد، فاحتيج إلى أسد، وكتبوا عنه تلك الكتب التي سأل عنها، قال سحنون : "كنت أختلف إليه فسألته عن بعض تلك الكتب فأبى علي، واحتملت على كتبها عن بعض من كتبها عنه، ثم قلت له : إن هذا لعجز، أن يكون ابن القاسم بمصر وأحتاج إلى أسد بن الفرات، فرحلت إلى ابن القاسم بتلك الكتب ووقفته عليها وقلت له : إنها قد أخذت الدنيا، وكتبت عنك وسارت في الأمصار، فالواجب عليك تصفحها، فأخذ الكتب مني ونظر إليها وتصفحها وضرب على كثير منها، وأبدل كثيرا، فلما تمت لي، انصرفت إلى افريقية، وكتب معي إلى أسد بن الفرات يأمره أن يرد روايته إلى روايتي، وأتيت إفريقية والناس عند أسد، فأوصلت إليه كتاب ابن القاسم، فأبى من الرجوع عن روايته، ولم يزل الرجل، والرجلان، والثلاثة، من أهل الطلب يسألونني ويكتبون عني حتى عرفوا فضلها على كتب أسد ومالوا إلي، وتركوا أسد بن الفرات"[2].

---

1) ترتيب المدارك 297/3.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 433.

ونقل لنا القاضي عياض بعض ما جاء في كتاب ابن القاسم إلى أسد، ورد أسد على كتاب ابن القاسم فقال : "إن ابن القاسم كتب إلى أسد أن عارض كتبك بكتب سحنون، فإني رجعت عن أشياء مما رويتها عني. فغضب أسد وقال : قل لابن القاسم : أنا صيرتك ابن القاسم، أرجع عما اتفقنا عليه إلى ما رجعت أنت الآن عنه ؛ فترك أسد إسماعها"[1].

وكان أسد بن الفرات هم بإصلاحها فرده عن ذلك بعض أصحابه وقال له : "تضع قدرك؟ تصلح كتبك من كتبه وأنت سمعتها قبله؟ فترك ذلك"[2].

قال القاضي عياض : "فذكر أن ذلك بلغ ابن القاسم فقال : "اللهم لا تبارك في الأسدية[3]".

قال الشيرازي : "فهي مرفوضة إلى اليوم"[4].

ومنذ ذلك الحين اقتصر الناس على دراسة مدونة سحنون بن سعيد، فاجتمع له مع ذلك فضل الدين والعقل، والورع، والعفاف والانقباض، فبارك الله فيه للمسلمين، فمالت إليه الوجوه وأحبته القلوب حتى أصبحت المدونة عمدة الراغبين في التفقه على مذهب مالك.

قال القاضي عياض : "فصار زمانه كأنه مبتدأ، قد أمحى ما قبله، فكان أصحابه سرج أهل القيروان"[5].

ولما رأى سحنون ما وصلت إليه المدونة من رفعة ومكانة علمية عمد إلى النظر فيها فهذبها، وبوبها، ودونها، وألحق فيها من أقوال كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره، وذيل أبوابها بالحديث والآثار تأييدا لبعض المسائل الفقهية بالدليل، ما عدا كتبا منها مفرقة بقيت على أصل اختلاطها في السماع، وكان سحنون يحث الناس على دراستها ويقول : "عليكم بالمدونة فإنها كلام رجل صالح روايته"[6].

1) المدارك 299/3.
2) المدارك 299/3.
3) نفس المصدر السابق.
4) نفس المصدر السابق نقلا عنه.
5) المصدر السابق 51/4.
6) المصدر السابق 301/3.

المسائل الفقهية الفرعية التي خالف فيها أهل الأندلس ابن القاسم :

رغم أهمية المدونة ومكانتها المتميزة بين أمهات كتب الفقه المالكي باعتبارها نقلت عن أفقه الناس بمذهب مالك وآمنهم عليه، ورغم الثقة التي نالها ابن القاسم عند المغاربة حتى أصبح قول المدونة هو المشهور في اصطلاح المغاربة، فإن مالكية الأندلس خرجوا عن مذهب المدونة واستقلوا عن رأي ابن القاسم في عدة مسائل فقهية، واختاروا قول غيره من كبار الأئمة المعتمدة أقوالهم، وأصبحت هذه المخالفات هي المعتبرة، وبها جرى القضاء والفتيا بالأندلس، ولأهميتها العلمية تتبعها العلماء بالجمع والإحصاء ودونوها في كتبهم، ويأتي أبو الوليد هشام بن هشام[1] في مقدمتهم فقد جمع المسائل التي خالف فيها أهل الأندلس رأي ابن القاسم فأوصلها إلى ثماني عشرة مسألة. قال في المفيد بعد ما ذكر المسائل التي خرج فيها فقهاء الأندلس عن رأي الإمام مالك: "وخالفوا مذهب ابن القاسم في ثماني عشرة مسألة"[2].

واهتم بهذه المخالفات أيضا أبو القاسم محمد بن أحمد الغرناطي فأشار إليها في وثائقه[3]. والمكناسي في مجالسه[4] وعليها درج ابن عاصم في التحفة، ولأهمية هذه المخالفات سأذكرها مفصلة حسب ترتيب ابن هشام في المفيد :

1 ـ مراعاة الكفاءة في النكاح، في المال، والحال :

مذهب المدونة هو عدم اعتبار الكفاءة شرطا في النكاح، وهذ ما أكده أبو الحسن التسولي نقلا عن البرزلي فقال : "وفي البرزلي عن المدونة ليست الكفاءة بشرط في النكاح خلافا لسفيان"[5].

---

1) هو أبو الوليد هشام بن هشام بن أحمد بن هشام الهلالي الغرناطي، كان إماما فقيها، تولى القضاء والفتوى ببلده، ومن أبرز شيوخه أبو الوليد الباجي، وأبو العباس العذري، وأخذ عنه القاضي عياض وغيره، ولد سنة 444 هـ وتوفي سنة 530 هـ من أهم مؤلفاته :كتاب "المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام" وعليه عول الشيخ ابن عاصم الأندلسي في أرجوزته المسأة" تحفة الحكام "فقال في المقدمة "فضمنه المفيد والمقيد" والكتاب ما زال مخطوطا، وقد اعتمدت على المخطوط الموجود بمكتبة عبد الله كنون بطنجة تحت رقم 10355. انظر الديباج ج 348/2ـ شجرة النور الزكية ص 132.

2) انظر المفيد لابن هشام، آخر ورقة من المخطوط.

3) انظر وثائق أبي القاسم محمد بن أحمد الغرناطي. طبعة حجرية غير مرقمة بمكتبة عبد الله كنون بطنجة تحت رقم 10108.

4) المجالس المكناسية مخطوط بمكتبة عبد الله كنون بطنجة رقم 10114.

5) البهجة في شرح التحفة ج 485/1.

وقد تباينت آراء الفقهاء، واختلفت في الكفاءة المعتبرة، فقد نقل صاحب الوثائق المجموعة، ومختصر المتيطية أن الكفاءة المعتبرة عند ابن القاسم، في الحال والمال، وبه القضاء. وهو ما اختاره أهل الأندلس[1].

واعتبر ابن الماجشون الكفاءة المعتبرة في المال والحال والدين[2].

وجمع الإمام القصار شروط الكفاءة في ستة، ونظمها في أرجوزته فقال :

شرط الكفاءة ستة قد حررت

ينبيك عنها بيت شعر مفرد

نسب ودين، صنعة، حرية

فقد العيوب وفي اليسار تردد[3].

والمشهور في المذهب على ما نقله الشيخ خليل أن الكفاءة : الدين والحال وهو قول مالك. قال في المختصر : "والكفاءة : الدين، والحال ولها وللولي تركها... والمولى والغير الشريف، والأقل جاها كفء وفي العبد تأويلان"[4].

وقال ابن عرفة : "الكفاءة : المماثلة والمقاربة المطلوبة بين الزوجين"[5].

ونقل أبو الحسن التسولي عن ابن رحال في شرحه لقول خليل في الكفاءة : "والمولى وغير الشريف، والأقل جاها كفء فقال : "هو الذي صرحوا بتشهيره، لكن المعتبر هو المعرة بحسب العادة في البلد والأشخاص والأزمان، وإذا ثبت ذلك فالمولى وهو المسمى في عرفنا بالحرطاني في تزويجه معرة عظيمة، فلا يكون كفأ قطعا، وأحرى العبد، فليتنبه الفقيه لهذه القاعدة فهي المعتمدة المشهورة، وكذا من قرب إسلامه أو إسلام أبيه فإن في ذلك عند الأكابر معرة، وكذا الفقير باعتبار الأغنياء والتجار، وكذا أهل الحرف الدنيئة كالمداحين في الأسواق والذين يتكلمون بالملحون في الولائم المسمون بالشعراء ونحو ذلك"[6].

---

1) انظر مسألة الكفاءة في النكاح مفصلة في البهجة في شرح التحفة لأبي الحسن التسولي ج 485/1 - 488.

2) نقلا عن المصدر السابق 487/1.

3) نفس المصدر السابق.

4) مختصر العلامة خليل بن اسحاق المالكي ص 116.

5) البهجة شرح التحفة 488/1.

6) نفس المصدر السابق.

2 - إنّ ما التزمته المالكية أمر نفسها في الخلع من نفقة ابنها بعد الحولين لازم لها وهما قولا المخزومي[1].

رواية ابن القاسم عن مالك أنه لا يجوز الخلع باشتراط النفقة بعد الحولين، ويسقط الزائد على ذلك.

قال في المدونة : قلت : أرأيت أن اختلعت المرأة من زوجها على أن نفقة الزوج عليها ونفقة الولد؟ قال : سمعت مالكا يقول : إذا اختلعت المرأة من زوجها على أن ترضع ولده سنتين وتنفق عليه إلى فطامه فذلك جائز، وإن ماتت كان الرضاع والنفقة من مالها، فإن اشترط عليها نفقة الولد بعد الحولين وضرب لذلك أجلا أربع سنين أو ثلاث سنين فذلك باطل، وإنما النفقة على الأمر والرضاع في الحمل، وفي الحولين فإما ما بعد الحمل والحولين فذلك موضوع عن المرأة وإن اشترطه عليها الزوج، قال : وأفتى مالك بذلك في المدينة وقضى به"[2].

وهذا هو المشهور في المذهب، وإن كان العمل جرى على خلافه، وعليه درج الشيخ خليل فقال : "وجاز شرط نفقة ولدها مدة رضاعه، فلا نفقة للحمل، وسقطت نفقة الزوج أو غيره"[3].

وأهل الأندلس على خلاف مذهب المدونة في هذه المسألة، فهم يجيزون الخلع على أن تلتزم المرأة النفقة على ولدها ولو بعد الحولين شريطة تحديد المدة وبه جرى القضاء عندهم.

قال ابن عاصم :

والخلع بالإنفاق محدود الأجل

بعد الرضاع بجوازه العمل[4].

---

1) هو المغيرة بن عبد الرحمن بن الحرث المخزومي من الطبقة الأولى من أصحاب مالك من أهل المدينة، مولده سنة 124 هـ وتوفي سنة 188هـ. انظر ترجمته مطولة في المدارك 2/3 ـ الديباج 343/2ـ شجرة النور ص 56 ـ طبقات الفقهاء للشيرازي ص 146.

2) المدونة الكبرى 345/2.

3) مختصر خليل بن اسحاق ص 135.

4) تحفة الحكام لابن عاصم مع البهجة 652/1.

قال الشيخ التاودي في شرح التحفة : "والخلع بالإنفاق على ولدها منه حال كونه محدود الأجل، كأربع سنين مثلا أو بعد الرضاع أو إلى البلوغ فيه خلاف مذهب المدونة، وقول ابن القاسم وروايته عدم الجواز، ويسقط الزائد على الحولين[1].

وقال أبو الحسن التسولي : "والمعنى أن العمل جرى بجواز الخلع بالإنفاق المحدود الأجل كأربع سنين أو خمس بعد مدة الرضاع، أو إلى حد سقوط الفرض عنه شرعا ونحو ذلك... وقوله بعد الرضاع" يقتضي أن هذا في خصوص الولد الذي ترضعه وليس كذلك، بل لو شرط عليها نفقة نفسه أو نفقة بنين له منها أو من غيرها أعواما معلومة كخمس عشرة سنة ونحوها لجاز ذلك أيضا على ما به العمل"[2]. ويجوز الخلع بالإنفاق بعد الحولين قاله المغيرة، وسحنون، وأشهب، وابن الماجشون. قال التسولي : "وهو الصواب عند الشيوخ حتى قال ابن لبابة : الخلق كلهم على خلاف قول ابن القاسم وروايته"[3].

3 - لا يلزم الأخذ إلا في ذوات الحال[4].

ويه جرى العمل بالأندلس وهو قول ابن الماجشون[5].

4 - وأجازوا أخذ الإجارة على الإمامة في الفريضة والنافلة[6].

اختلف الفقهاء المالكية في مسألة أخذ الأجرة على الإمامة في الصلاة، والمشهور منعها إذا كانت مفردة، وجوازها إذا كانت مع الأذان والإقامة. قال في

---

1) حلى المعاصم لفكر ابن عاصم لأبي عبد الله محمد التاودي 651/1. بهامش البهجة.
2) البهجة شرح التحفة 652/1.
3) المصدر السابق نقلا عنه. 651/1- وهذه المسألة متعلقة بما قبلها في الخلع.
4) مفيد الحكام لابن هاشم آخر ورقة من المخطوط. وثائق الغرناطي حجرية غير مرقمة.
5) هو أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة. مفتي أهل المدينة في زمانه، سمي بابن الماجشون نسبة إلى جده. أبو سلمة. واختلف بسبب هذه التسمية. عده القاضي عياض من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك. وأثنى العلماء عليه كثيرا. توفي سنة 216 هـ. انظر ترجمته مفصلة ومطولة في المدارك 138/3 - إلى 147 - الديباج 6/2 - شجرة النور ص 56- طبقات الفقهاء ص 148.
6) مفيد الحكام لابن هشام مخطوط. وثائق الغرناطي طبعة حجرية - وراجع أقوال العلماء مفصلة في هذه المسألة في مواهب الجليل 454/1.

المدونة : "مالك يكره الإجارة في الحج، فكيف لا يكره الإجارة في الصلاة؟ أرأيت إن استأجروه على أن يصلي بهم المكتوبة. قال : كرهه مالك في النافلة فهو في المكتوبة عندي أشد كراهية، قلت : أرأيت إن استأجروا رجلا على أن يؤذن لهم ويقيم، قال : قال مالك : إن استأجروه على أن يؤذن لهم ويقيم ويصلي بهم صلاتهم فلا بأس به. قال : وإنما جوز مالك هذه الإجارة لأنه إنما وقع الإجارة في هذه على الأذان والإقامة، وقيامه على المسجد ولم يقع من الإجارة على الصلاة بهم قليل ولا كثير"[1].

وكان مالك رحمه الله يكره أن يعمل الإنسان عملا لله إجارة، وكان ينهى عن ذلك، فقد نقل عنه أنه كان يقول : "يأجر نفسه في سوق الإبل أحب إلى من أن يعمل عملا لله بإجارة"[2].

وكان الإمام سحنون يقول : لأن أطلب الدنيا بالدف والمزمار أحب إلي من أن أطلبها بالدين"[3].

ومنع الفقيه عبد الملك بن حبيب الإجارة على الأذان والإمامة في الصلاة مطلقا، مخالفا في ذلك المشهور من المذهب وخارجا عما عليه القضاء والفتوى ببلده الذي يجيز أخذ الإجارة على الإمامة.

قال الشيخ الحطاب : قال ابن حبيب : "لا تجوز الإجارة على الأذان وعلى الإمامة في الصلاة[4] وأجاز ذلك ابن عبد الحكم"[5].

---

1) المدونة الكبرى 420/4.

2) التاج الأكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله المواق. طبع بهامش مواهب الجليل 454/1.

3) نفس المصدر السابق. نقلا عنه.

4) مواهب الجليل 455/1 - وراجع هذه المسألة في مسائل أبي الوليد ابن رشد 182/1 - والمعيار المعرب 130/1.

5) ابن عبد الحكم : هو أبو محمد عبد الله بن عبد الحكم بن أعين بن الليث، مولى عميرة امرأة من موالي عثمان بن عفان، ويقال مولى نافع مولى عثمان بن عفان. سمع من مالك والليث، وبكر بن مضر، وعبد الرزاق، والقعنبي، وابن لهيعة، وابن علية، وإسماعيل بن أبي عياش، ويعقوب بن عبد الرحمن الزهري، والعطاف بن خالد وابن عيينة : بلغ مبلغ الأكابر في العلم وتحقق من مذهب مالك حتى أصبح شيخ مصر، قال ابن عبد البر "كان ابن عبد الحكم رجلا صالحا ثقة متحققا بمذهب مالك : "وإليه أفضت الرئاسة بمصر بعد أشهب، وله مؤلفات في الفقه منها، المختصر الكبير، يقال إنه نحا به اختصار كتب أشهب والمختصر الأوسط، والمختصر الصغير، قصره على علم الموطأ. وبلغ بنو عبد الحكم بمصر من الجاه والتقدم ما لم يبلغه أحد. ولد بمصر سنة 155 هـ. السنة التي ولد فيها الحارث بن مسكين. وتوفي بها سنة 214هـ. راجع ترجمته مفصلة في المدارك 363/3. الديباج 419/1 - شجرة النور ص 59.

واختار أهل الأندلس مذهب ابن عبد الحكم فأجازوا أخذ الأجرة على الإمامة فريضة كانت أو نافلة. وإليها أشار ابن هشام بقوله : "وأجازوا أخذ الإجارة في الإمامة على الفريضة والنافلة"[1].

5 - وأباحوا بيع كتب الفقه : وهو قول أكثر أصحاب مالك[2].

كره الإمام مالك بيع كتب الفقه، وأجاز بيع المصحف الكريم، وكان لا يرى في ذلك بأسا، وعلى هذا الرأي الأخير قاس ابن القاسم جواز إجارة المصحف لرجل يقرأ فيه، وكره بيع كتب الفقه، والإجارة على تعليمه.

قال في المدونة في إجارة المعلم : أرأيت إن استأجرت رجلا يعلم ولدي الفقه والفرائض، أتجوز هذه الإجارة أم لا ؟ قال : ما سمعت منه فيه شيئا، إلا أنه كره بيع كتب الفقه، فأنا أرى الإجارة على تعليم ذلك لا تعجبني، والإجارة على تعليمها أشر"[3].

وقال في إجارة دفاتر الشعر والغناء قلت : "أرأيت إن استأجرت دفاتر فيها شعر ونوح وغناء يقرأ فيها؟ قال : لا يصلح هذا. قلت لم؟ قال لأن مالكا قال لا تباع دفاتر فيها الفقه وكره بيعها، وما أشك أن مالكا إذا كره بيع كتب الفقه أنه لبيع كتب النوح والشعر والغناء أكره، فلما كره مالك بيع هذه الكتب كانت الإجارة فيها على أن يقرأ فيها غير جائزة، لأن ما لا يجوز بيعه عند مالك لا تجوز الإجارة فيه"[4].

يتبين لنا من خلال هذه النصوص أن الإمام مالك كره بيع كتب الفقه وهو ما اختاره ابن القاسم في المدونة : وأهل الأندلس على خلافه إذ يجيزون بيع كتب الفقه كما أكد ذلك ابن هشام في المفيد[5] و الغرناطي في وثائقه[6].

---

1) المفيد للحكام لابن هشام.
2) نفس المصدر السابق.
3) المدونة الكبرى 419/4.
4) المصدر السابق 421/4.
5) المفيد للحكام. لابن هشام.
6) وثائق الغرناطي.

6 ـ وأجازوا فعل السفيه إذا لم يول عليه :

قاله مالك، وهو دليل قوله في كتب الديات فيمن باع أو ابتاع منه بعد ذلك فهو مردود[1].

فعل السفيه كله رد على مذهب ابن القاسم سواء كان فعله فيه غبن أم لا، كان له ولي أم لا، لأنه محجور شرعا، وعليه فلا يجوز إمضاء شيء من أفعاله ولو وافقت الصواب، وعلى هذا الرأي جرى العمل وهو المشهور في المذهب، وبه أخذ ابن عاصم في أرجوزته فقال :

والبالغ الموصوف بالإهمال
معتبر بوصفه في الحال
فظاهر الرشد يجوز فعله
وفعل ذي السفيه رد كله
وذاك مروي عن ابن القاسم
من غير تفصيل له ملائم[2]

قال الشارح في البهجة : "وبهذا القول (أي قول ابن القاسم) القضاء وعليه العمل إلى الآن، ولذا صدر به الناظم[3].

ويرى مطرف[4] وابن الماجشون (الأخوين*) أن من اتصل سفهه من حين بلوغه إلى وقت تصرفه ببيع أو شراء ونحوه، فلا يجوز ما فعل ويرد بيعه وابتياعه، ويفسخان، ويقضى عليه برد الثمن في الابتياع، والثمن في البيع إن بقيا بيده. أما

1) المفيد للحكام لابن هشام.
2) تحفة الحكام لابن عاصم الغرناطي مع البهجة 298/2.
3) البهجة شرح التحفة 298/2.
4) هو أبو مصعب مطرف بن عبد الله بن مطرف بن سليمان بن يسار اليساري الهلالي. كان جد أبيه سليمان مشهورا مقدما في العلم والفقه، وكان مطرف قد صحب مالكا سبع عشرة سنة فتفقه به، وأخذ عن عبد العزيز بن الماجشون، وابن أبي حازم، وابن دينار، وابن كنانة، والمغيرة، وكان ثقة. ولد سنة 139 هـ. وتوفي بمدينة رسول الله ﷺ سنة 220 هـ. انظر ترجمته في المدارك 133/1 ـ الديباج 340/2 ـ شجرة النور الزكية ص 58.

* أطلق ابن عرفة على مطرف وابن الماجشون الأخوين إذ كثيرا ما يتفق قولهما. (انظر البهجة 298/2).

إذا كان سفهه بعد أن أنس منه الرشد، فهذا أفعاله جائزة ولازمة وليس له من رد ما لم يبع من خادع[1].

وإلى هذا الرأي أشار ابن عاصم في أرجوزته :

وعن مطرف أتى من اتصل

سفهه فلا يجوزها فعل

وإن يكن سفهه بعد الرشد

ففعله ليس له من رد

مالم يبع من خادع فيمنع[2].

ومذهب أهل الأندلس على خلاف المشهور من قول ابن القاسم في المدونة، فهم يجيزون أفعال السفيه الذي لم يول عليه بعد البلوغ من غير نظر إلى كونه رشيدا، أو سفيها معلنا بالسفه أولا، اتصل سفهه بالبلوغ أو عرض له بعد البلوغ، وهذا هو المختار من قول الإمام مالك رحمه الله الذي يجيز كل ما صدر عنه بعد البلوغ من غير نظر، ويراه نافذا، وعلل أبو الحسن التسولي اختيار الإمام مالك في هذه المسألة كون رد الأفعال مرهون بوجود الولاية وحيث لم توجد فلا رد[3]، وعلى هذا الرأي درج الشيخ خليل في مختصره فقال : "وتصرفه قبل الحجر على الإجازة عند مالك لا ابن القاسم"[4].

7 - وأجازوا التفاضل في المزارعة إذا سلم المتزارعان من كراء الأرض بالطعام أو ببعض ما يخرج منها :

المزارعة هي الشركة في الحرث. أجازها ابن القاسم شريطة عدم التفاضل، والعمل بالأندلس على خلافه، فهم يجيزون المزارعة وإن كانت قيمة العمل لا تعادل قيمة كراء الأرض وبالعكس. وعلى هذا درج ابن عاصم فقال :

---

1) انظر البهجة شرح التحفة 2 :298.

2) تحفة الحكام لابن عاصم مع البهجة 2 :298..

3) انظر البهجة شرح التحفة2/298..

4) مختصر العلامة خليل ص 205.

إن عمل العامل في المزارعة
والأرض من ثان فلا مما نعة
إن أخرجا البذر على نسبة ما
قد جعلاه جزءا بينهما
كالنصف أو كنصفه أو السدس
والعمل اليوم به في الأندلس[1]

قال أبو الحسن التسولي : "وظاهره الجواز، ولو كانت قيمة العمل لا تعادل قيمة كراء الأرض وبالعكس، وهو كذلك على القول الذي لا يشترط السلامة من التفاوت في المزارعة، وعليه فتجوز ولو لم يقوما العمل، ولا عرفا كراء الأرض، وهو قول عيسى بن دينار، وعليه العمل كما في المفيد، والجزائري، وابن مغيث، وتبعهم الناظم فقال: "والعمل اليوم به في الأندلس: أي بالقول الذي لا يشترط السلامة من التفاوت، بل وكذلك في مغربنا لأن عملنا تابع لعملهم"[2].

8 ـ ولا تنعقد المزارعة إلا بالشروع في العمل[3].

كما خرج أهل الأندلس عن مذهب ابن القاسم في جواز التفاضل في المزارعة، خالفوه أيضا في عقد المزارعة. فالمشهور في المذهب أن المزارعة لا تلزم بالعقد ولا بالشروع، وإنما تلزمهما فيما قام بزرعه قل أو كثر، وهذا هو قول ابن القاسم في المدونة، وعليه اقتصر الشيخ خليل فقال : "لكل فسخ المزارعة إن لم يبذر صحت إن سلمت من كراء الأرض بممنوع"[4].

وجمع ابن عاصم في التحفة بين ما جرى به العمل بالأندلس والقول المشهور في المذهب فقال :

---

1) تحفة الحكام لابن عاصم ـ مع البهجة 298/2.
2) البهجة شرح التحفة 298/2.
3) المفيد للحكام لابن هشام.
4) مختصر العلامة خليل بن اسحاق المالكي ص 215.

والتزمت بالعقد كالإجارة

وقيل : بل بالبدء للعمارة[1]

يفهم من كلام ابن عاصم في المزارعة مسألتان :

أولا : إن المزارعة جائزة بمجرد العقد كالإجارة، وهو قول ابن الماجشون وسحنون، وابن القاسم، وغيره من أئمة المالكية، وبه وقع الحكم، وعليه اعتمد ابن رشد في فتواه. وبناء على هذه الأقوال يكون عقد المزارعة لازم قبل البذر[2].

ثانيا : أنها تلزمهما فيما قام ببذره، وهو المشار إليه في التحفة :بل بالبدء للعمارة"[3] وعليه يحق منهما متى وجد نفسه عاجزا عن إتمام المزارعة ولو بعد البذر.

واختار أهل الأندلس مذهبا مخالفا للمشهور وخارجا عن مذهب المدونة فقالوا : إن المزارعة لا تلزم إلا بالشروع في العمل، وهو قول أبي عمرو عثمان بن عيسى بن كنانة[4] في المبسوط وبه جرت الفتوى بقرطبة[5].

9 - **ولم يجيزوا القسمة في الدار حتى يصير لكل واحد من الشركاء من البيوت والساحة ما ينتفع به. ويستتر فيه عن صاحبه** [6]:

يرى الإمام مالك رحمه الله جواز القسمة في ا لدور والعقار ولو لم يصر لصاحب الحظ القليل ما ينتفع به[7].

---

1) تحفة الحكام لابن عاصم الغرناطي 384/2- مع شرح البهجة.

2) انظر تفصيل هذه المسألة في البهجة 384/2

3) المصدر السابق 384/2

4) هو أبو عمرو عثمان بن عيسى بن كنانة، وكنانة مولى عثمان بن عفان. كان من فقهاء المدينة، أخذ عن مالك وغلب عليه الرأي. وكان مالك يحضره لمناظرة أبي يوسف عند الرشيد، وهو الذي جلس في حلقة مالك بعد وفاته. توفي سنة 286 هـ.

انظر ترجمته في المدارك 21/3- طبقات الفقهاء للشيرازي ص 146.

5) راجع البهجة شرح التحفة 384/2- وحلى المعاصم شرح أرجوزة ابن عاصم لأبي عبد الله محمد التاودي على هامش البهجة 348/2.

6) المفيد للحكام لابن هشام. وثائق الغرناطي.

7) راجع هذه المسألة مفصلة في المدونة الكبرى ج 265/5.

وسئل ابن القاسم عن قسمة البيوت والغرف والسطوح والساحة وماذا يقول الإمام مالك فيها؟ جاء في المدونة: "أرأيت البيت إذا كان نصيب أحدهم إذا قسم لم ينتفع به، أيقسم في قول مالك ؟ قال : قال مالك : يقسم لأن الله تبارك وتعالى يقول :﴿ **مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا**[1] ﴾ قلت : فيكون لصاحب هذا النصيب القليل الذي لا يقدر على أن يسكنه، أو يرتفق من الساحة في حوائجه بمثل ما يرتفق به الكثير النصيب في حوائجه. قال : إن سكن معهم فله أن يرتفق، وإن لم يسكن معهم فأراد أن يرتفق بالساحة وهو ساكن في دار أخرى فأرى ذلك له"[2].

قال ابن القاسم : "وأنا أرى أن كل مالا ينقسم من الدار، والمنازل والأرضين، والحمامات، وغير ذلك مما لا يكون في قسمته الضرر، ولا يكون فيما يقسم منه منتفع، فأرى أن يباع ويقسم ثمنه على الفرائض، لأن رسول الله ﷺ قال : «لا ضرر ولا ضرار»[3]. وهذا ضرر[4].

وفرق أهل الأندلس في القسمة بين ما ينتفع به الدور والحائط، وبين ما ينتفع من غلته كالرحى والحمام، وإلى هذه التفرقة أشار ابن عاصم في قوله :

ومن دعا لبيع مالا ينقسم

لم يسمع إلا حيث إضرار حتم

مثل اشتراك حائط أو دار

لا كالرحى والفرن في المختار[5]

فالدور والحائط والبساتين تتخذ للانتفاع بعينها، أما الفرن وما شابهه فينتفع بغلته، وعلى هذه التفرقة أجاز فقهاء الأندلس الشفعة فيما لا ينقسم، خلافا لمذهب ابن القاسم كما سيأتي.

---

1) سورة النساء آية 7.

2) المدونة الكبرى 523/5.

3) أخرجه الإمام مالك مرسلا 467/2 الموطأ برواية أبي مصعب. والحاكم 57/2 متصلا، عن أبي سعيد الخدري. وقال : "صحيح الإسناد على شرط مسلم، ووافقه الذهبي. وانظر كتاب الهداية في تخريج أحاديث بداية المجتهد لأحمد بن الصديق 10/8.

4) المدونة الكبرى 523/5.

5) تحفة الحكام 240/2 مع البهجة . راجع شرح هذه المسألة وأقوال الفقهاء في كتاب حلى المعاصم لفكر ابن عاصم 240/2. بهامش البهجة.

10 - وأوجبوا الشفاعة فيما لا ينقسم : قاله مالك وأوجبوها في الأموال التي وضفت[1]. قاله أشهب*.

اتفق الفقهاء على جواز الشفعة للجار قريبا كان أو بعيدا في المشاع من العقار كله الدور والأرضين وكل ما يصح فيه القسم، واختلفوا في جواز الشفعة فيما لا ينقسم، فمذهب ابن القاسم في المدونة وهو المشهور عدم جواز الشفعة فيما لا ينقسم.

أما فقهاء الأندلس فخالفوا رأي ابن القاسم، وتمسكوا بقول الإمام مالك صاحب المذهب الذي يجيز الشفعة فيما لا ينقسم، إلا في فحل النخل والطريق.

قال أبو عمر يوسف بن عبد البر : "واختلف عن مالك في الشفعة في الحمامات، وفيما لا يحتمل القسمة أو يحتملها هي ضرر أحد المتقاسمين من صغار الحوانيت، والدور، والبيوت، وسائر الرباع، والأشهر عن مالك إيجابه الشفعة في الحمام، وفي ذلك كله، وهو الصحيح على أصله، لأنه لم يختلف قوله في وجوب القسمة ذلك كله صغيرا كان أو كبيرا، كان في قسمة ذلك ضرر على أحد المتقاسمين أو لم يكن، وقال بقول مالك في ذلك طائفة من أصحابه، وطائفة منهم تأبى ذلك، وهو مذهب ابن القاسم، وعلى مذهب ابن القاسم في إبايته من قسمة ما يدخله الضرر على أحدهما لا يجب في ذلك شفعة لأنه يبطل الحمام بقسمته فلا يكون حماما، وقوله في النخلة بين الرجلين يبيع أحدهما حصته منها إنه لا شفعة فيها لأنها لا تنقسم، وأكثر أصحاب مالك يرون الشفعة في ذلك"[2].

وخالف ابن دينار ما عليه العمل ببلده في جواز الشفعة فيما لا ينقسم، فمنع الشفعة في الرحى، والحيوان، والعروض كلها، والثياب، والسفن، وما أشبهها،

---

1) المفيد للحكام، وثائق أبي القاسم الغرناطي، وانظر هذه المسألة في البهجة 204/2 وحاشي ابن رحال على التحفة بهامش ميار عليها "فصل في الشفعة" 40/2.

* هو أبو عمرو وأشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القيسي العامري الجعدي، من ولد جعدة بن كلاب بن ربيعة بن عامر. اسمه مسكين. وأشهب لقب. روى عن مالك والليث والفضيل بن عياض، وسليمان بن بلال وابن لهيعة، ويحيى بن أيوب، وبكر بن مضر، والداروردي، والمنذر بن عبد الله الخزامي. انظر ترجمته في المدارك 262/2 - الديباج 308/1 - طبقات الفقهاء للشيرازي ص 150 - شجرة النور ص 59.

2) الكافي في فقه أهل المدينة ص 436.

وكذلك الجواهر. فقد نقل ابن عبد البر عن ابن دينار أنه قال : لا شفعة في الرحى على حال من الأحوال إلا أن تباع حولها أرض مشتركة، وتباع الرحى معها، فتدخل مع الأرض في الشفعة، وأما هي وحدها فلا شفعة فيها، ولا شفعة في شيء من الحيوان، والعروض كلها، من الثياب والسفن، وما أشبهها، وكذلك الجواهر كلها، والعين"[1].

11 - **ولم يوجبوا الحميل بالحق إلا بالشاهدين**[2] :

الحمالة، والضمان، والكفالة، أسماء مترادفة، معناها واحد، فمن قال لشخص أنا كفيل بمالك على فلان من دين، أو أنا حميل، أو أنا زعيم، فهو ضامن[3].

قال ابن عاصم :

وسمي الضامن بالحميل

كذلك بالزعيم والكفيل[4].

ويكون الضمان في الحقوق الثابتة كلها، وإن لم يكن الحق ثابتا لازما لم يجز الضمان فيه، ولا تجوز الحمالة في شيء من الحدود، والقصاص، ولا الجراح التي فيها قصاص، ما عدا بعض الجراح التي يؤول حكمها إلى مال.

ومسألة الكفالة أو الحمالة هي أيضا من المسائل التي خالف فيها أهل الأندلس رأي ابن القاسم، وأخذوا بقبول سحنون الذي لا يجيز الحميل بالحق إلا بشاهدين، وإليها أشار ابن عاصم في أرجوزته :

والشاهد العدل القائم بحق

إعطاء مطلوب به الضامن حق[5].

1) نفس المصدر السابق.
2) المفيد للحاكم لابن هشام.
3) راجع هذه المسألة في الكافي في فقه أهل المدينة ص 398 - كتاب الحمالة والكفالة.
4) تحفة الحكام مع شرح ميارة الفاسي 119/1.
5) شرح ميارة الفاسي على التحفة 127/1.

قال الشيخ ميارة الفاسي في شرحه : "يعني أن من ادعى دعوى وأقام عليها شاهدا واحدا عدلا فإن من حقه أن يأخذ من المطلوب المدعى عليه ضامنا بذلك الحق، لأن الحكم قد قارب أن يتوجه، إما بإضافة شاهد ثان للأول، وإما بيمين القائم مع شاهد، وأياما كان فيجب الحكم به، والضامن في هذا الموضوع مما يتعين على المضمون عنه، ويظهر أن هذا إنما يكون من عند من يجيز الحكم بالشاهد واليمين"[1].

وبما أن أهل الأندلس لا يجيزون القضاء باليمين والشاهد فإنهم تمسكوا بقول الإمام سحنون[2] في جواز الضمان بالمال مع شاهدين، وبه جرى العمل بالأندلس خلافا لابن القاسم الذي يجيز الضامن بالمال مع شاهد واحد.

12 - وأوجبوا الحميل على من لا تعرف عينه لتشهد البينة على عينه وإن عجز عنه وكانت البينة غائبة سجن[3] :

هذه أيضا مسألة ثانية تتعلق بالحمالة. وقد خرج فيها فقهاء قرطبة على القول المشهور من قول ابن القاسم، ويتعلق الأمر بضمان الوجه، كمن ادعى دعوى ولا مصدق له من شاهد ولا غيره، وزعم أن له أجلا يتمكن فيه من إحضار البينة التي تثبت دعواه، شريطة أن يكون هذا الأجل غير ضار بالمدعي، ويأمر المدعى عليه بإحضار ضمان بالوجه خشية أن لا يجده إذا أتى ببينة، فإن لم يجد ضامنا فمذهب ابن القاسم يرى أن يقول له : لازمه حتى يجد حجته ولا يسجن بمجرد الدعوى، ومذهب أهل الأندلس هو أن يسجن في حالة عدم وجود ضامن الوجه، وهو قول أشهب بن عبد العزيز، وبه جرى العمل وإليه أشار ابن عاصم في أرجوزته[4] :

---

1) المصدر السابق 119/1.

2) هو أبو سعيد سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي. الإمام الثقة. اجتمعت فيه خلال قلما اجتمعت في غيره. الفقه البارع، والورع الصادق، والصرامة في الحق، والزهادة في الدنيا، والتخش في الملبس والمطعم، والسماحة. وكان لايقبل من السطلاين شيئا. وهو صاحب المدونة الكبرى، وإليه تنسب بعدما انقرضت رواية أسد بن الفرات، وتوفي سحنون سنة 240 هـ. المدارك 45/4.

3) المفيد للحكام لابن هشام، آخر ورقة من ا لمخطوط.

4) راجع هذا الخلاف في البهجة شرح التحفة 368/1- حلى المعاصرة لفكر ابن عاصم مع البهحة. ميارة الفاسي على تحفة الحكام 128/1 - حاشية سيدي الحسن بن رحال مع ميارة.

وضامن الوجه على من أنكرا

دعوى امرئ خشية أن لا يحضرا

من بعد تأجيل لهذا المدعي

بقدر ما استحق فيما يدعي

وقيل إن لم يلق من يضمنه

للخصم لازمه ولا يسجنه

وأشهب بضامن الوجه قضى

عليه حتما وبقوله القضا[1].

ولخص أبو الحسن التسولي وجه الخلاف في هذه المسألة في قوله : "وهذا لا يظهر فيه أثر الخلاف، لا تفاقهما على القضاء عليه بضامن الوجه، وإنما يظهر أثره في السجن عند العجز عنه"[2].

13 - إن الشيء المستحق يدخل ضمان المستحق منه وتكون له الغلة، ويجب توفيقه وقفا يحال بينه إذا ثبت بشاهدين[3].

14 - ولم يجيزوا الشهادة على خط الشاهد إلا في الأحباس المعقبة :

قاله مالك في الموطأ وقاله المغيرة في المدونة[4].

ما جرى به العمل في الأندلس هو عدم جواز الشهادة على الخط في شيء من الأشياء، لتشابه الخطوط ماعدا في الأحباس القديمة، وهو خلاف المشهور من قول ابن القاسم الذي يجيز الشهادة على خط الشاهد الغائب أو الميت شريطة أن تكون الشهادة على القطع، بحيث يكون الشاهد يعرف خط المشهود له كمعرفة

1) تحفة الحكام لابن عاصم الغرناطي مع شرح ميارة 128/1.

2) البهجة 368/1

3) المفيد للحكام لابن هشام. الوثائق الغرناطية. وانظر هذه المسألة في كتاب حلى المعاصم لفكر ابن عاصم لأبي عبد التاودي بهامش البهجة 368/1.

4) المفيد للحكام لابن هشام. وأفرد ابن فرحون هذه المسألة بالدراسة في باب خاص لأهميتها. انظر التبصرة 284/1.

الحيوان والثياب وسائر الأشياء"[1].

وإليها أشار ابن عاصم بقوله :

وخط عدل مات أو غاب اكتفى

فيه بعدلين والمال اقتضى[2].

ويظهر أن الخلاف في هذه المسألة غير مقصور على ابن القاسم وفقهاء الأندلس بل حتى بين الأندلسيين أنفسهم. فالإمام الباجي رحمه الله يرى أن المشهور وما به العمل هو عدم جواز الشهادة على الخط في شيء من الأشياء، واحتج على ما ذهب إليه من تشابه الخطوط، وقد يحصل للعقل غلط في ذلك.

قال التسولي : "ولما كانت الخطوط تتشابه به قال بعضهم : لا تجوز على الخط في شيء من الأشياء لأنه قد يحصل غلط للعقل بذلك، وعزاه الباجي للمشهور"[3].

وذهب ابن حارث إلى إجازة الشهادة على خط الشاهد، وقال : "جرى العمل من القضاة ببلدنا يعني قرطبة بإجازة الشهادة على خط الشاهد، ولا أعلم أحدا من أهل العلم فرق في ذلك بين الأحباس وغيرها في حال من الأحوال"[4].

ونقل أبو الحسن التسولي عن ابن الهندي قال : "وبجوازها في الأموال والأحباس جرى العمل، وقال : ويلزم من أجازها في الأحباس أن يجيزها في غيرها لأن الحقوق عند الله سواء"[5].

وقال أبو علي الحسن بن رحال في حاشيته : "الشهادة على خط الغائب أو الميت فالمشهور جوازها في كل شيء، وعند أهل قرطبة لا تعمل إلا في الأحباس

---

1) راجع هذه المسألة في شرح ميارة الفاسي على تفحة ابن عاصم 65/1.
2) نفس المصدر السابق.
3) البهجة شرح التحفة 197/1.
4) نفس المصدر السابق نقلا عنه.
5) نفس المصدر السابق.

خاصة"[1].

15 - وأوجبوا القسامة♥ مع شهادة غير العدول من اللفيف*[2].

القسامة مصدر أقسم، والمراد بها الأيمان، وهي أن يحلف أولياء الدم خمسين يمينا أن هذا هو القاتل. اختلف في شهادة غير العدل، وفي شهادة الجماعة إذا لم يكونوا عدولا. فذهب مالك والليث إلى ثبوت القسامة بالرغم من أن الشهود غير عدول. لكن الاندلسيين أو جبوا القسامة على شهادة غير العدول من اللفيف.

والحاصل كما قال الشوكاني : "إن أحكام القسامة مضطربة غاية الاضطراب والأدلة فيها واردة على أنحاء مختلفة، ومذاهب العلماء في تفاصيلها متنوعة إلى أنواع، ومتشعبة إلى شعب، فمن رام الإحاطة بها فعليه بكتب الخلاف ومطولات شروح الحديث[3].

16 - ومنعوا الوصي من النظر لأولاد محجوره إلا بتقديم مستأنف[4]:

المشهور من قول ابن القاسم أنه يجيز الوصي في أولاد محجوره سواء كانوا موجودين وقت الإيصاء أو جاءوا بعده، وأهل الأندلس على خلاف رأي ابن القاسم في هذه المسألة، فهم لا يجيزون نظر الوصي لأولاد محجوره إلا بعد حصوله على تقديم آخر من طرف القاضي.

قال ابن عاصم في أرجوزته :

ونظر الوصي في المشهور
منسحب على بني المحجور[5].

---

1) حاشية الحسن بن رحال على ميارة الفاسي في شرح التحفة 64/1.

* هي شهادة عدد كثير من الناس لا تتوفر فيهم شروط العدالة المقررة، بحيث يحصل بها العلم على وجه التواتر. وصورة العمل باللفيف : أن يأتي المشهود له باثني عشر رجلا كيف ما اتفق من اجتماع أو افتراق إلى عدل منتصبا لشهادة فيؤدون شهادتهم عنده. انظر العرف والعمل في المذهب المالكي ص 495 للدكتور عمر الجيدي.

2) المفيد للحكام لابن هشام. وثائق الغرناطي. وانظر القسامة في القوانين الفقهية ص 298. ونيل الأوطار 35/7 - 39.

3) نيل الأوطار 39/7. وانظر القسامة في القوانين الفقهية ص 298.

4) المفيد للحكام لابن هشام.

5) تحفة الحكام لابن عاصم مع البهجة 305/2.

قال التسولي في شرحه :"ونظر الوصي في المشهور الذي به القضاء والعمل... منسحب على بني المحجور وبناته تبعا له، وظاهره كانوا موجودين وقت الإيصاء أو حدثوا بعده"[1]. وخالف ابن زرب فقال : لا نظر للوصي على بني محجوره إلا بتقديم من القاضي"[2]. وعلى هذا جرى العمل في القضاء ببلاد الأندلس.

17 - وأوجبوا الشفاعة في الأموال الموظفة قاله أشهب[3].

18 - وأوجبوا على الحالف إذا وجبت عليه اليمين أن يحلف قائما متوجها للقبلة[4].

"اتفق فقهاء المالكية على أن الحالف يجب عليه الوقوف، فإن حلف جالسا، أو مضطجعا، أو منحنيا، لغير عذر، لا تجوز يمينه، وخالفهم في ذلك ابن كنانة فلم يشترط الوقوف.

والخلاف الحاصل بين فقهاء الأندلس وابن القاسم إنما هو في استقبال القبلة، فالمشهور من المذهب عدم الاستقبال، وعليه درج خليل في المختصر فقال : "وبالقيام لا بالاستقبال[5]" أما ما جرى به العمل فهو خلاف المشهور، وإليه أشار ابن عاصم بقوله :

وقائما مستقبلا يكون

من استحقت عنده اليمين[6].

يفهم من كلام الناظم أنه اختار ما عليه العمل بالأندلس وهو أن من وجبت له يمين في ربع دينار فأكثر فإن له أن يقتضيها في المسجد الجامع الذي تصلى فيه الجمعة، ويقضى على الذي توجهت عليه بذلك إلاإذا رضي صاحب الحق بالحلف في غير المسجد الجامع، ويجب أن يكون قائما مستقبلا للقبلة. قال أبو الحسن

---

1) البهجة شرح التحفة 305/2 بتصرف.
2) نفس المصدر السابق.
3) المفيد الحكام لابن هشام. سبق شرح هذه المسألة مع المخالفة رقم 10 انظر صفحة 324 من هذه الرسالة.
4) المفيد للحكام لابن هشام. مخطوط، الوثائق الغرناطية.
5) مختصر العلامة خليل ابن اسحاق المالكي.
6) تحفة الحكام لابن عاصم الغرناطي مع شرح ميارة الفاسي 94/1.

التسولي في شرحه : "أما القيام فلا بد منه فإن حلف جالسا، أو مضطجعا، أو منحنيا، لغير عذر لم تجزه على المشهور، خلافا لابن كنانة في عدم اشتراط القيام... وأما الاستقبال فصرح في المدونة بأنه لا يجب، وعليه عول الشيخ خليل... وروى الأخوان وجوبه لأنه يحصل الإرهاب، وهو ما اختاره ابن عاصم، لأنه المعمول به في بلده.

وهذا حيث وجبت اليمين في الجامع، فإن لم تجب فيه لكون الحق أقل من ربع دينار، لم يجب قيام، ولا استقبال، بل يحلف في أي موضع حكم عليه فيه"[1].

1) البهجة في شرح التحفة 283/1- وانظر حلى المعاصم لفكر ابن عاصم لأبي عبد الله محمد التاودي مع البهجة 283/1 - ميارة الفاسي على تحفة ابن عاصم، 94/1- حاشية أبي على الحسن بن رحال على ميارة 94/1.

الفصل الثاني
تميز المدرسة الأندلسية في هذه الفترة المبكرة بالموسوعية، وجمع فقهائها بين مختلف العلوم.

تمهيد

تميزت هذه الحقبة بمشاركة علماء الأندلس في مختلف أنواع الإنتاج الفكري، مع التجويد والإتقان، وظهور البواكر الأولى للتدوين والكتابة، وجمع العلوم في مؤلفات تحفظ ما توصلوا إليه من إنتاج علمي في شتى أنواع المعرفة، وخاصة العلوم الشرعية. وهذا ما أكده الإمام ابن حزم في رسالته فقال : "وكان أهلها من التمكن في علوم القرآن والروايات وحفظ كثير من الفقه، والبصر بالنحو، والشعر، واللغة، والخبر، والطب، والحساب والنجوم، بمكان رحب الفناء واسع العطن[1]، متنائي الأقطار، فسيح المجال"[2].

ويمكن إجمال العلوم التي كانت سائدة آنذاك بالأندلس في ثلاثة أنواع :

أولا : العلوم الشرعية : وأصلها الكتاب والسنة، ويتعلق بالقرآن القراءات والتفسير ويتعلق بالسنة علمان : متن الحديث، ومعرفة رجاله، ويتفرع من الكتاب والسنة علمان هما : أصول الدين وفروع الفقه، واعتبر ابن جزي علم التصوف من سلك الفقه، لأنه في الحقيقة فقه الباطن، وعلم الفقه يتعلق بأحكام الظاهر[3].

ثانيا ـ علوم آلات الشريعة : وقسمها ابن جزي إلى قسمين علم أصول الفقه وعلوم اللسان[4].

أما علم أصول الفقه فلم يوجد له في هذه الفترة رجال، وإنما بدأت فيه

---

1) العطن = قال الفيروزبادي : "ورحب العطن : ... كثير المال، واسع الرحل، رحب الدراع." القاموس المحيط ص 1569.

2) رسالة ابن حزم في فضل الأندلس وذكر رجالها ج 174/2.

3) القوانين الفقهية ص 361ـ لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزي الغرناطي توفي سنة 741 هـ.

4) نفس المصدر السابق.

المحاولات الأولى التي كانت بمثابة اللبنات الأولى التي قام عليها علم أصول الفقه فيما بعد[1].

وأما علم اللسان فهو من بين العلوم التي أتقنها أهل الأندلس وتفننوا في مختلف فروعها.

ثالثا : علوم ليست بشرعية ولا آلات للشريعة : كالأنساب، والتنجيم والفلسفة، ولم يكن للأندلسيين كبير اهتمام بهذا النوع. ومع ذلك وجد من اعتنى بعلم الأنساب كسلميان بن محمد بن تليد السرقسطي الذي اشتهر بمعرفة الأنساب، كما أكد ذلك ابن الفرضي في ترجمته فقال : كان من أهل العناية بالعلم والطلب، بصيرا بالأنساب"[2].

واشتغل عثمان بن محمد بن يوسف الأزدي بعلم التنجيم حتى نسب إليه. قال ابن الفرضي : "كان علمه الذي ينسب إليه ويغلب عليه التنجيم"[3]. أما علم الفلسفة فلم يوجد له في هذا الزمان أهل، بل هو علم ممقوت عندهم لا يستطيع صاحبه من إظهاره.

اشتهار فقهاء الأندلس بإتقانهم لعدة علوم :

تبرز شخصية الفقهاء المالكية الأندلسيين في كثرة الإنتاج والمشاركة الفعالة في مختلف أنواع العلوم، فزيادة على براعتهم في علم الفقه، وحفظ المسائل، والرأي، اشتهروا بإتقانهم لعلم القراءات، والتفسير، والحديث، والعربية، والأدب، والشعر، وتقدموا في علم الوثائق ومعرفة الشروط، وأتقنوا علم الفرائض والحساب.

وبذلك تكون المدرسة الفقهية المالكية الأندلسية مدرسة جامعة موسوعية اشتهر أتباعها، وتميزوا بإتقانهم لعلوم شتى. فقد جمع عبد الملك بن حبيب بين الفقه، والأدب، والطب، والشعر، والتاريخ، ولا أدل على ذلك من كثرة مؤلفاته واختلافها، وكثرة الطلاب، وازدحامهم على بابه للسماع منه حتى إن الطالب لا

---

1) من المؤلفات التي صنفها العلماء في علم أصول الفقه في هذه الحقبة : كتاب الناسخ والمنسوخ لابن حبيب، وألف يحيى بن عمر كتابا في الرد على الشافعي". الديباج 355/2.

2) تاريخ علماء الأندلس 328/1.

3) المصدر السابق 519/2.

يصل إليه إلا جهدا، فقد كان على بابه نحو من ثلاثين دولة.

قال أبو عبد الملك بن عبد البر "كان جماعا للعلم، كثير الكتب، طويل اللسان، فقيه البدن، نحويا، عروضيا، شاعرا، نسابة، أخباريا"[1].

ونقل القاضي عياض عن بعض المشيخة أن ابن حبيب لما دخل مصر في رحلته أصاب جماعة من أهلها بارزين لتلقي الرفقة على عادتهم، فكلما أطل عليهم رجل له هيأة ومنظر رجموا الظن فيه، وقضوا بفراستهم عليه. حتى رأوه، وكان ذا منظر جميل، فقال قوم : هذا فقيه، وقال آخرون : بل شاعر، وقال آخرون : طبيب، وقال آخرون : خطيب، فلما كثر اختلافهم تقدموا نحوه، وأخبروه باختلافهم فيه، وسألوه عما هو؟.

فقال لهم : "كلكم قد أصاب، وجميع ما قررتهم أحسنه، والخبرة تكشف الخبرة. والامتحان يجلي عن الإنسان"[2].

فلما حط رحله ولقي الناس، شاع خبره فقصد إليه كل ذي علم يسأله عن فنه وهو يجيبه جواب متحقق، فعجبوا من ثبوت علمه[3].

ومن الفقهاء الذين اشتهروا بالموسوعية والتفنن في شتى أنواع العلوم في القرنين الثاني والثالث الهجريين :

* حفص بن عبد السلام السلمي : قال ابن الفرضي في ترجمته : "وكان حفص متفننا في العلوم بليغا حاذقا"[4].

* عبد الله بن يحيى الحساب. قال ابن حارث الخشني : "كانت له رحلة وعناية، وكان مشهورا في العلم والفضل، وتفنن في العلوم، وبرع في كل صنف منها"[5].

---

1) المصدر السابق 460/1 - وانظر أيضا المدارك 124/4.
2) المدارك 125/4 - 126.
3) نفس المصدر السابق.
4) تاريخ علماء الأندلس 245/1.
5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 330.

* عبد الله بن محمد بن إبراهيم. قال ابن الفرضي : "كان حافظا للمسائل متقدما فيها، كان مع بصره بالفقه بصيرا باللغة والشعر متفننا في العلوم"[1].

* سعدون بن إسماعيل الجذامي. كان من أهل العناية بالعلم برع في مختلف أنواع الفنون والعلوم وخاصة علم العربية، قال ابن حارث الخشني في ترجمته "وكان كامل العلم في كل فن"[2].

وذكر القاضي عياض في ترجمة أيوب بن سليمان المعافري فقال : "وذكر أنه عكف مدة على كتاب العروض حتى حفظه، فقيل له في ذلك فقال : "حضرت قوما يتكلمون فيه، فأخذني ذل في نفسي أن يكون باب من العلم لا أتكلم فيه"[3].

منهج أهل الأندلس في تحصيل العلوم :

إن التوسع المعرفي الذي امتاز به أتباع الإمام مالك بالأندلس هو نتيجة لمنهجيتهم المتميزة في تحصيل العلوم، فطريقتهم في التدريس تختلف عن غيرها من الأقطار الإسلامية، فهي تعتمد على تعليم القرآن أولا باعتباره أصلا لجميع العلوم، ثم يتبعونه تعليم الأطفال قوانين العربية ورواية الشعر والترسل، وتجويد الخط والكتابة، حتى إذا بلغ الطالب سن الشباب يكون قد أخذ من العلوم الضرورية ما يمكنه من مواصلة طريق التعليم والتبصر في مختلف الفنون والعلوم، وهذه الطريقة أشار إليها العلامة ابن خلدون بقوله :"وأما أهل الأندلس فمذهبهم تعليم القرآن والكتاب من حيث هو، وهذا هو الذي يراعونه في التعليم. إلا أنه لما كان القرآن أصل ذلك وأسه ومنبع الدين والعلوم، جعلوه أصلا في التعليم، فلا يقتصرون لذلك عليه فقط، بل يخلطون في تعليمهم للولدان رواية الشعر في الغالب والترسل، وأخذهم بقوانين العربية وحفظها وتجويد الخط والكتاب، ولا تختص عنايتهم في التعليم بالقرآن دون هذه، بل عنايتهم فيه بالخط أكثر من جميعها، إلى أن يخرج الولد من عمر البلوغ إلى الشبيبة وقد شدا بعض الشيء في العربية والشعر والبصر بهما، ويرز في الخط والكتابة، وتعلق بأذيال العلم على الجملة ولو

1) تاريخ علماء الأندلس 388/1.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 527.
3) المدارك ج 152/5.

كان فيها سند لتعليم العلوم، لكنهم ينقطعون عند ذلك لانقطاع سند التعليم في آفاقهم، ولا يحصل بأيديهم إلا ما حصل من ذلك التعليم الأول، وفيه كفاية لمن أرشده الله تعالى واستعداد إذا وجد المعلم"[1].

وحاول أبو بكر ابن العربي الاتيان بمنهجية جديدة في التعليم يخالف بها طريقة أهل بلده في التلقين، فاقترح تقديم العربية والشعر على سائر العلوم لأن الشعر ديوان العرب، ثم ينتقل المتعلم إلى الحساب، وبعده يبدأ في حفظ القرآن ودراسته، واستحسن ابن خلدون طريقة ابن العربي غير أن الأصول والعوائد وواقع التعليم آنذاك لا يسمح بتطبيق هذه المنهجية، ثم إن الطفل قد يكبر فيفوته حفظ القرآن. قال ابن خلدون : "ولقد ذهب القاضي أبو بكر ابن العربي في كتاب رحلته: إلى طريقة غريبة في وجه التعليم، وأعاد في ذلك وأبدأ، وقدم تعليم العربية والشعر على سائر العلوم كما هو مذهب أهل الأندلس، قال : "لأن الشعر ديوان العرب ويدعو إلى تقديمه وتعليم العربية في التعليم ضرورة فساد اللغة. ثم ينتقل منه إلى الحساب فيتمرن فيه حتى يرى القوانين، ثم ينتقل إلى درس القرآن فإنه يتيسر عليه بهذه المقدمة". ثم قال :"وما غفلة أهل بلادنا في أن يؤخذ الصبي بكتاب الله في أول أمره، يقرأ ما لا يفهم، وينصب في أمر غيره أهم عليه". ثم قال :"ينظر في أصول الدين، ثم أصول الفقه، ثم الجدل، ثم الحديث وعلومه". ونهى مع ذلك أن يخلط في التعليم علمان، إلا أن يكون المتعلم قابلا بذلك بجودة الفهم والنشاط". هذا ما أشار إليه القاضي أبو بكر رحمه الله، وهو لعمري مذهب حسن إلا أن العوائد لا تساعد عليه، وهي أملك بالأحوال، ووجه ما اختصت به العوائد من تقدم دراسة القرآن إيثارا للتبرك والثواب، وخشية ما يعرض للولد في جنون الصبا من الآفات والقواطع عن العلم، فيفوته القرآن، لأنه ما دام في الحجر، منقاد للحكم، فإذا تجاوز البلوغ وانحل من ربقة القهر فربما عصفت به رياح الشبيبة فألقته بساحل البطالة، فيغتنمون في زمان الحجر وربقة الحكم تحصيل القرآن لئلا يذهب خلوا منه، ولو حصل اليقين باستمراره في طلب العلم وقبوله التعليم لكان هذا المذهب الذي ذكره القاضي أولى مما

---

1) مقدمة ابن خلدون3/1250.

أخذ به أهل المغرب والمشرق، ولكن الله يحكم ما يشاء، لا معقب لحكمه سبحانه"[1].

ومما ساعد علماء الأندلس على التوسع في المعرفة هو تميزهم بالحفظ التام المتقن حتى إن بعضهم كانت تضيع كتبه فيعيد كتابتها من صدره، وهذه الصفة هي إحدى خصائص ومفاخر المدرسة الفقهية المالكية بالأندلس. قال أبو موسى الهواري لما ضاعت كتبه : "إذ ذهب الخرج فقد بقي الدرج"[2].

وكان الطلبة يمتحنون حفظ شيوخهم لمعرفة مدى قدرته على الحفظ والضبط من ذلك : إن أحد الطلبة حاول امتحان حفظ الغازي بن قيس فكان يؤخر ويقدم في أبواب الموطأ، فتنبه له الغازي ونصحه بعدم تكرار ذلك إن هو أراد الاستمرار في سماع العلم.

قال ابن الجزري في وصف الغازي بن قيس :"وهو أول من أدخل قراءة نافع وموطأ مالك إلى الأندلس، فيقال، إنه كان يحفظه بحيث لا يسقط منه ياء ولا واو"[3].

واشتهار فقهاء الأندلس بالحفظ المتقن، واستظهار العلوم دفع ببعض المتفقهة بمصر إلى اختبارهم ومحاولة تعجيزهم، فكانوا يعدون بعض المسائل الفقهية يقتنصون بها من قدم عليهم من علماء الأندلس، ومن الفقهاء المالكية الذين تعرضوا لهذا الامتحان عبد الملك بن حبيب فور وصوله إلى مصر. قال القاضي عياض : "وقصدته (أي ابن حبيب) طائفة من المتفقهة وقد اعدوا له مسائل من الحج لا يزالون يقتنصون بها متفقهة الأندلس، ففطن لمرادهم، وكان عهده بعيدا بمطالعة كتب الحج، فلما فاتحوه بها آخر مجلسهم اعتذر بقيامه فيما لابد للغريب منه، ووعدهم لغد يومه، وأتى رحله، وسهر ليلته على مطالعة مسائل الحج حتى أحكم النظر فيها، فلما كان من الغد تهافتوا على مطارحته صعابه فأجابهم عنها جواب عالم"[4].

1) مقدمة ابن خلدون 1252/3.
2) المدارك 343/3.
3) غاية النهاية في طبقات القراء 2/2.
4) المدارك 126/4.

وكذلك اشتهروا بحفظهم وضبطهم لأمهات كتب الفقه المالكي. فلا يستطيع أحد من زيادة أو نقصان ولو حرف واحد، قال ابن أبي دليم في وصف حفظ الفقيه إبراهيم بن محمد بن باز المتوفى سنة 274 هـ : "كان حافظا للمذهب متقنا له، ربما قرئت عليه المدونة والأسمعة فيرد الواو والألف"[1].

وشهد لهم بهذه المزية وأثنى عليهم كبار علماء المشرق، من ذلك شهادة الحزامي لأبي زيد عبد الرحمن بن سعيد القرطبي بحفظه لمسائل الإمام مالك. قال ابن حارث الخشني : "وسمعت من يحكي أن أبا زيد كان في مجلس الحزامي[2] حتى استفتي في مسألة فلم يفهم الكلام فيها، فقال له أبو زيد : مالك بن أنس يقول فيها كذا وكذا، فاسترجع الحزامي السائل، وقال له : إن صاحبنا هذا المغربي يحفظ في مسألتك رأيا لمالك، فاسمع منه"[3].

واعتناء علماء الأندلس بالحفظ وتقديمه على الكتاب، دفع ببعض العلماء إلى اتهامهم بالتقصير والتفريط في تدوين العلوم وفضائل بلدهم ومآثرهم في كتب الدواوين، وبعدهم عن التأليف مخافة المخالفة والتعنيف، وقد أعلن عن ذلك صراحة أبو علي الحسن بن محمد القيرواني في رسالته إلى أحد الأندلسيين، يذكر فيها إن علماء الأندلس وإن كانوا على الذروة العليا من التمكن بأفانين العلوم وفي الغاية القصوى من التحكم على وجوه المعارف فإن هممهم قد قصرت عن تخليد مآثر بلدهم ومكارم ملوكها، ومحاسن فقهائهم ومناقب فضلائهم، ومفاخر كتابهم وفضائل علمائهم، ثم تعدى ذلك إلى أن أخلى أرباب العلوم من أهل الأندلس من أن يكون لهم تأليف يحيي ذكرهم ويبقي علمهم، بل انقطع خبرهم لأن كل واحد منهم قد مات فدفن علمه معه[4].

---

1) الديباج 261/1.

2) هو إبراهيم بن المنذر أبو اسحاق الحزامي الأسدي المدني، سمع من سفيان بن عيينة، والوليد بن مسلم، وابن وهب، وعنه البخاري، وابن ماجة، وبقي بن مخلد، ومحمد بن ابراهيم، ومطين، وخلق كثير. توفي سنة 230 هـ. تذكرة الحفاظ 1 ج 2 / 440.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 363.

4) انظر رسالة أبي علي الحسن بن محمد بن أحمد الربيب التميمي القيرواني إلى أحد الأندلسيين، وجواب ابن حزم وأبطاله لمضمونها. في نفح الطيب 154/4 ـ 155. وانظر رسالة ابن حزم الجزء الثاني 173-174-175. تحقيق إحسان عباس.

وما ادعاه أبو علي من عدم اهتمام الأندلسيين بالتأليف والتدوين وضياع ما حملوه من علم بموتهم غير صحيح، فربما غاب عنه ما ألفه علماء الأندلس في مختلف الفنون والعلوم، بداية من القرن الثاني الهجري، وهذا ما سيظهر من خلال عرضنا لأهم العلوم التي أتقنها الفقهاء المالكية ودونوها، علما بأنه في هذه المرحلة بدأ الاتجاه نحو التخصص، ولكن في ميادين معينة خاصة في علوم القرآن، والحديث، والفقه، واللغة. وأما باقي العلوم الأخرى كالطب والعقاقير وما إليها فهو ما ستعرفه الأندلس بعد القرن الثالث الهجري.

ويمكن إبراز أهم العلوم التي أتقنها الفقهاء المالكية وتوسعوا في معرفتها في المباحث التالية :

المبحث الأول : توسعهم في علوم القرآن والحديث :

علم القراءات :

يعتبر علم القراءات القرآنية من أقدم العلوم الإسلامية، فهو أول علم أخذه الصحابة عن رسول الله ﷺ، وتلقوه من منبعه الصافي، وبما أن القرآن نزل بأحرف متعددة، فقد اختلف الصحابة في ضبط ألفاظه، وقراءته، مما دفع إلى قيام علم يميز القراءة الصحيحة المتواترة من الشاذة، وحماية ألفاظ القرآن من التحريف والتحريف والتبديل دفعا للخلاف بين المسلمين. لأجل ذلك اهتم علماء الأندلس بهذا الفن منذ الفتح الاسلامي، وأولوه عناية خاصة، ويعد الفقيه الغازي بن قيس أول من ادخل قراءة نافع بن أبي نعيم الأندلس، وعنه اخذها أهل الأندلس. قال ابن الجزري : "وهو أول من ادخل قراءة نافع، وموطأ مالك الأندلس، وصحح مصحفه على مصحف نافع ثلاث عشرة مرة. روى عنه ابنه عبد الله، وعثمان بن ايوب، وأصبغ بن خليل، وعبد الملك بن حبيب، وهو المذكور في الرائية بقوله :

هيئ يهيئ مع السيئ بها ألف

في بائه رسم الغازي وقد نكرا[1].

---

1) غاية النهاية في طبقات القراء 2: 2.

ومما ساعد علماء الأندلس على الاشتغال بعلم القراءات هو ميلهم الشديد إلى الزهد والعبادة، وكثرة التلاوة، فقد وجد من بينهم من لا يمر عليه يوم من أيامه ولا ليلة من عمره دون أن يختم القرآن الكريم.

وظل أهل الأندلس يعتمدون في قراءة القرآن على رواية الغازي بن قيس عن نافع بن أبي نعيم إلى أن عاد محمد بن وضاح من رحلته الثانية فأدخل رواية ورش من طريق عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم.

قال القاضي عياض : "وذكره أبو عمرو المقرئ في القراءة فقال : "روى القراءة عن عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم عن ورش. ومن وقته اعتمد أهل الأندلس على رواية ورش، وكانوا من قبل معتمدين على قراءة الغازي بن قيس عن نافع"[1].

ومن الفقهاء المالكية الذي عرفوا باشتغالهم بعلم القراءة وكثرة التلاوة :

- إبراهيم بن محمد بن باز : كان حافظا زاهدا، كثير الملازمة للرباط والثغر، لا يفتر لسانه عن قراءة القرآن، قال ابن حزم : "كان يقرأ القرآن كيف تقلب، ماشيا، وقاعدا، وفي عمله، ويختمه مرتين في اليوم والليلة، ويعمل بيده في ضيعته، ويصل ما بين العشائين وأكثر الليل أو كله، وكان يقرأ القرآن وهو راقد قراءة مستقيمة"[2].

وقال ابن الجزري في ترجمته : ثقة قرأ على عبد الصمد بن عبد الرحمن صاحب ورش وسمع منه كتابه الذي جمعه في قراءة نافع، وحمزة"[3].

- أبو الخضر حامد بن أخطل بن أبي العريض الثعلبي توفي سنة 280 هـ. كان فقيها حافظا ورعا زاهدا، لم تجب عليه زكاة قط لورعه وإقلاله، وتقشفه، وبرع في قراءة نافع، وهو أول من أدخلها حاضرة إلبيرة وقرئت عليه هناك.

قال ابن حارث الخشني : "وكان أحد من حمل مقرأ نافع بن أبي نعيم فبرع فيها، وهو أول من قرأها بحاضرة إلبيرة مع هاشم بن خالد الأنصاري المعروف

---

1) المدارك 426/4.
2) ترتيب المدارك 446/4.
3) غاية النهاية في طبقات القراء 23/1.

بالسقط، وكانت رحلتهما واحدة، وكان حامد بن أخطل أشهر في حروف نافع من هاشم بن خالد، وعليه قرأ أبو الفضل المقرئ قبل أن يرحل"[1].

- عبد الله بن مسعود الطليطلي : أخذ عن سحنون، وأصبغ بن الفرج، وسمع من إبراهيم بن طيفور صاحب الرواية عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وكان الغالب عليه العبادة والزهد، ومن أهل العلم بالقراءات، وكان حسن الصوت بقراءة القرآن[2].

- أصبغ بن مالك بن موسى الزاهد، كان إماما في قراءة نافع وغلب عليه النسك والعبادة[3].

وغالبا ما كان القراء في هذه الفترة يجمعون بين علم القراءات وعلم التفسير إلى جانب إتقانهم لعلم الفقه، وحفظ مسائله. مثال ذلك ما ذكره ابن حارث الخشني في ترجمة الفقيه عبد الله بن حكم الليثي من أهل الجزيرة فقال : "كان فقيها متقدما في الفتيا بصيرا بالقراءة والتفسير، متفننا فيهما"[4].

علوم الحديث :

اشتدت عناية المسلمين بحفظ مصادر شريعتهم منذ العهد الأول، وتميزت هذه الأمة بحفظ السند، وهو إحدى خصائصها، فكما حفظوا عن رسول الله ﷺ الله عليه وسلم القرآن الكريم، ورووه متواترا، حفظوا أيضا أقواله، وأفعاله، وأحواله، باعتبارها تبيانا وتوضيحا وتفسيرا للقرآن، وقد أمر الله تعالى عباده المؤمنين باتباع هديه فقال تعالى : ﴿ **لقد كان لكم في رسول الله إسوة حسنة**[5]﴾ وقال :﴿ **وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى** ﴾. وحث رسول الله ﷺ، على تبليغ كل ما يصدر عنه قولا كان، أو فعلا، أو تقريرا، وعبر عن ذلك صراحة في

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 136 - وانظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 190/1 - المدارك 405/4 - جذوة ترجمة رقم 385.
2) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 329 - تاريخ علماء الأندلس 373/11.
3) المدارك 170/4 - غاية النهاية في طبقات القراء 170/1.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 344 - وانظر أيضا تاريخ علماء الأندلس 381/1 - والمدارك 243/5.
5) سورة الأحزاب آية 21.
6) سورة النجم 3 - 4.

حجة الوداع حين قال : "ليبلغ الشاهد الغائب، فرب مبلغ أوعى من سامع"[1]. وبهذا فهم المسلمون أنه يجب عليهم أن يحفظوا سنة رسول الله ﷺ، فاعتنوا بها عنايتهم بالقرآن.

ولما كان علم الحديث بهذه المرتبة سعى إليه الساعون، وتنافس فيه ذوو النباهة والفضل، من الطلبة الجادين باعتباره الكاشف عن وجوه مجملات الكتاب، والمفصل لأحكامه، والمبين لغامضه. ويأتي علم الحديث في مقدمة العلوم التي اهتم بها أهل الأندلس، غير أن عنايتهم بعلم الحديث جاءت متأخرة مقارنة مع غيرها من العلوم الشرعية، فمدرسة الحديث بالأندلس ازدهرت في النصف الأخير من القرن الثالث الهجري علما بأن الحديث دخل الأندلس في القرن الثاني الهجري مع الفاتحين الأوائل، وخاصة مع أهل الشام وعلى رأسهم المحدث معاوية بن صالح الحضرمي. إلا أن أهل الأندلس لم تكن لهم في تلك المرحلة عناية بعلم الحديث فضيعوه، وهذه إحدى المسائل التي عابها أهل المشرق على علماء الأندلس، ولاموهم على تفريطهم في جمع ما تفرد به معاوية بن صالح الذي دخل الأندلس سنة 125 هـ قادما إليها من حمص، وكان كبار المحدثين بالمشرق يتمنون دخول الأندلس للالتقاء به والأخذ عنه مباشرة، لأنه انفرد بالرواية عن أبي الزاهرية حدير ابن كريب، عن جبير بن نفير، عن أبي الدرداء، عن رسول الله ﷺ عليه وسلم، وكان حديثه بالعراق أعز ما يطلب[2].

قال محمد بن أحمد بن أبي خيثمة المتوفى سنة 297 هـ : "لوددت أن أدخل الأندلس حتى أفتش عن أصول كتب معاوية بن صالح"[3].

وسأل يحيى بن معين محمد بن وضاح عن عدم جمعهم لحديث معاوية بن صالح فأجابه بقوله : "قدم بلدا لم يكن أهله يومئذ أهل علم.

فقال له يحيى بن معين : أضعتم والله علما عظيما"[4].

---

1) رواه الإمام البخاري في صحيحه 459/3 مع الفتح.
2) قضاة قرطبة ص 53.
3) نفس المصدر السابق.
4) نفس المصدر السابق، وانظر كذلك أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 283.

وقال محمد بن عبد الملك بن أيمن بعد عودته من الشرق، وقد عرف قدر معاوية بن صالح، ومكانته في علم الحديث : "فلما انصرفت إلى الأندلس طلبت أمهاته، وكتبه، فوجدتها قد ضاعت بسقوط همم أهلها"[1].

يستفاد من هذه النصوص أن علم الحديث دخل بلاد الأندلس في مرحلة مبكرة وعلى يد كبار أئمة الحديث، غير أن ندرة المشتغلين به والمهتمين بجمعه تسبب في ضياعه. بل إن جهلهم بعلم الحديث دفعهم إلى مضايقة أصحابه والمشتغلين به، وناصبوهم العداء، ومنعوا الناس ونهوهم من دفع أبنائهم للتعلم عند علماء الحديث، فحرم بذلك عدد كبير من طلبة العلم من الانتفاع بكبار الشيوخ أمثال بقي بن مخلد. فقد كان قاسم بن أصبغ يدعو على أصبغ بن خليل، ويقول : "هو الذي حرمني من أن أسمع من بقي"[2].

وكان أشد الناس عداوة لأهل الحديث في هذه الحقبة جماعة من الفقهاء المتعصبين لمذهب مالك، ويأتي على رأسهم أصبغ بن خليل الذي رفض رفضا قاطعا قبول جميع ما أدخله الإمام بقي بن مخلد، فكان يقول : "لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة"[3]. وبلغ به التعصب وحب مخالفة بقي إلى وضع حديث مكذوب على رسول الله ﷺ، يؤيد رأيه في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام.

قال ابن الفرضي : "ولم يكن له علم بالحديث، ولا معرفة بطرقه، بل كان يباعده، ويطعن على أصحابه، وكان متعصبا لرأي أصحاب مالك، ولابن القاسم من بينهم، وبلغ به التعصب لأصحابه أن افتعل حديثا في ترك رفع اليدين في الصلاة بعد الإحرام. ووقف الناس على كذبه فيه. قال أحمد (يعني ابن عبد البر) : حدثني أصبغ بن خليل عن الغازي بن قيس، عن سلمة بن وردان عن ابن شهاب عن الربيع بن خيثم عن ابن مسعود قال : صليت وراء رسول الله ﷺ، وخلف أبي

---

1) قضاة قرطبة ص 53.
2) تاريخ علماء الأندلس 151/1.
3) نفس الصدر السابق، وانظر المدارك 252/4.

بكر سنتين وخمسة أشهر وخلف عمر عشر سنين، وخلف عثمان اثنتي عشرة سنة، وخلف علي بالكوفة خمس سنين، فما رفع واحد منهم يديه إلا في تكبيرة الإحرام وحدها".

قال أحمد : فوقع الشيخ في حفرة عظيمة، منها أن الإسناد غير متفق. لأن سلمة بن وردان لم يرو عن ابن شهاب، وابن شهاب لم يرو عن الربيع بن خيثم حرفا قط، ولا رآه. وقال : إن ابن مسعود صلى خلف علي بالكوفة خمس سنين، وابن مسعود مات في خلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه[1].

ووقع أصبغ أيضا في خطأ عظيم بسبب جهله بعلم الحديث، وعدائه لأهله وذلك بوضعه لحديث في إسناد القرآن.

قال ابن الفرضي : "وحديثه في إسناد القرآن مشهور، عن الغازي بن قيس عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، عن جبريل عن الله عز وجل، فظن أن نافع بن أبي نعيم القارئ هو نافع مولى ابن عمر وكان معاديا للآثار، شديد التعصب للرأي"[2].

وبلغ هذا التعصب والعداء لعلم الأثر وأهله، ذروته بعد عودة الإمام بقي بن مخلد الراوية البعيد الرحلة الباهر الفضيلة، الذي وصفه ابن حبان بقوله : "بحر علم عم الأندلس منفعته وسيل لأهلها ملاءة الحديث وكانت لديهم ضيقة"[3]. ورجوع الفقيه محمد بن عبد السلام الخشني، بسبب إدخالهما للروايات الغريبة في علم الحديث والتي لا عهد لأهل الأندلس بها، فرموهما بالنكوب عن السنة وركوب البدعة، واتهموهما بالزندقة، واستعدوا عليهما السلطان حتى وقفا على الهلكة لولا لطف الله بهما، وجميل نظر الأمير محمد بن عبد الرحمن بن الحكم وحسن تثبته وسعة اطلاعه.

قال أحمد بن محمد الرازي : "وفي صدر دولته (أي الأمير محمد بن عبد الرحمن) سعى ببقي بن مخلد إلى الأمير محمد، وذلك أنه لما قدم بقي من المشرق عن رحلته الطويلة، بما جمع من العلوم الواسعة والروايات العالية والاختلافات

---

1) تاريخ علماء الأندلس 252/1.

2) المصدر السابق 151/1.

3) المقتبس ص 252.

الفقهية، أغاظ ذلك فقهاء قرطبة[1] أصحاب الرأي والتقليد الزاهدين في الحديث، الفارين من علوم التحقيق المقصرين عن التوسع في المعرفة، فحسدوه ووضعوا فيه القول القبيح عند الأمير محمد حتى ألزموه البدعة، وشنأوه إلى العامة، وتخطى كثير منهم إلى رميه بالإلحاد والزندقة، وتشاهدوا عليه بغليظ الشهادة، فأمر بعضهم بها مؤدين لها، داعين إلى سفك دمه والتقرب إلى الله برفع شبهته، وخاطبوا الأمير محمد يعرفونه بذلك ويكثرون عليه بكل ما يرجون به الوصول إلى دمه، ويسألونه تعجيل الحكم فيه، فاشتد خوف بقي جدا واستتر خوفا على دمه، وعمل في الفرار عن الأندلس إلى أن تهيأ له فهداه الله تعالى إلى التعلق بحبل هاشم بن عبد العزيز وسؤاله الأخذ بيده، وكتب إلى محمد الأمير معه كتابا مطلقا، ينشده الله في نفسه ليرى رأيه فيه بعد سماع حجته، فيأتي في ذلك بما يوفقه الله له فألقى الله له في روع هاشم الإصغاء إلى شكواه، والفهم عن مغزاه والاعتناء بأمره ما ركب له الأبق، وشمر عن ساعده، فأوصل كتابه إلى الأمير محمد وشرح له خبره وتناول من شأنه عنده ما عطف به قلبه على بقي رحمه الله، والتهم الساعين به إليه، فأمر بتأمين بقي وإحضاره إلى القصر والطالبين له يوما حده لهم، فأوصلهم إلى مجلسه وتناظروا بين يديه فأدلى بقي رحمه الله بحجته، وفلج على خصومه واستبان للأمير محمد حسدهم إياه لتخلفهم عن مداه فدفعهم عنه، وتقدم إليه بطأطأة قدمه، ونشر علمه، وأمر بإيصاله إليه في زمرة الفقهاء والرفع من منزلته، فاعتلى ذروة العلم، ولم يزل عظيم القدر عند الناس وعند الأمير محمد ومن تلاه إلى أن مضى لسبيله فقيدا رحمه الله"[2].

1) أشد الفقهاء عداء لبقي بن مخلد بعد أصبغ بن خليل هم :
- عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل توفي سنة 258 هـ قال ابن حارث في ترجمته : "حتى كان المتولي أمر بقي بن مخلد وأصحابه" أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 318 - وانظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 369/1 - المدارك 239/4.
- محمد بن الحارث بن أبي سعيد صاحب الشرطة الصغرى توفي سنة 260 هـ وصفه ابن حارث الخشني بقلة العلم، وهو محق في ذلك، بسبب جهله وعدم معرفته لعلم الناسخ والمنسوخ، وسجنه لعلماء الحديث. انظر صفحة 281 من هذه الرسالة. وراجع ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 210 - تاريخ علماء الأندلس 637/2 - وانظر قصته مفصلة مع محمد بن عبد السلام الخشني في المقتبس ص 252 - تحقيق محمود علي مكي.
- أبو زيد عبد الرحمن بن إبراهيم توفي سنة 258 هـ انظر أخبار الفقهاء والمحدثين ص 359 - تاريخ علماء الأندلس 448/1 - المدارك 257/4.

2) المقتبس ص 248 - تحقيق محمود مكي.

ومن المفيد هنا أن أشير إلى أن الإمام بقي بن مخلد رغم اشتهاره بميله الشديد إلى الأثر، وعدم تقليده لأحد من أصحاب الرأي، كان لا يتعدى مذهب مالك رحمه الله إلى غيره في الفتوى والشورى، وكان يحفظ رأي مالك ظاهرا.

قال ابن حارث: "وذكر أن بقي بن مخلد تذاكر مع أصحابه في مسألة من النكاح فتكلم القوم وخالفهم بقي فقالوا له: اتسعت في معرفة الاختلاف فقال: ما أكلمهم إلا على مذهب مالك ورأيه، فقالوا: فإن مذهب مالك رحمه الله هو الذي قلناه، فأمر بقي برزمة النكاح من المدونة، فأخرجت له ثم قال: المسألة من موضع كذا من الكتاب، فوجدها على ما قال"[1].

ويمكن اعتبار محنة بقي بن مخلد ومحمد بن عبد السلام الخشني نقطة تحول في تاريخ المدرسة الحديثية بالأندلس، فمنذ ذلك الحين، أزيحت جميع الحواجز وكسرت القيود التي وضعها المتعصبون من الفقهاء بين الطلبة وشيوخ الحديث، فخرج أئمة الأثر إلى التحليق بالمساجد ورواية ما حملوه من مرويات في علم الحديث، وتعليمها لأبناء بلدهم، فازدحم الطلبة على أبوابهم وتنافسوا على مجالسهم حتى أصبحت الأندلس دار علم وحديث، وفي هذه الفترة وجد عدد من أعلام المدرسة الفقهية المالكية توسعوا في معرفة علم الحديث وعلله وجمعوا بينه وبين علم الفقه، فمنهم:

- داود بن جعفر بن أبي الصغير من أهل قرطبة، عده القاضي عياض من الطبقة الوسطى من أصحاب مالك، سمع من الإمام مالك، وابن عيينة والداروردي، وزكرياء بن منظور، ومعاوية بن صالح، وابن وهب[2].

قال ابن حارث في ترجمته: "وكان جل مذهبه الميل إلى الحديث وكان ثقة"[3].

- محمد بن عيسى بن عبد الواحد بن نجيح المعافري المعروف بالأعشى، عده القاضي عياض من الطبقة الأولى الذين انتهى إليهم فقه مالك والتزموا مذهبه ممن

1) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 109.

2) المدارك 346/3 - وناظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 145 - تاريخ علماء الأندلس 257/1 - جذوة ت رقم 430.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 145.

لم يروه ولم يسمعوا منه، وقال فيه : "كان الغالب عليه الحديث ورواية الآثار، وكان يذهب في الأشربة مذهب أهل العراق إذ كان علمه عراقيا"[1].

وذكر أبو عثمان الأعناقي أن الأعشى روى عن وكيع بن الجراح ثلاثين ألف حديث سوى ما روى عن القطان، وابن نمير، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبي معاوية، وأمثالهم"[2].

وقال ابن حيان وهو يتحدث عن الأعشى الأندلسي : "وكان الغالب عليه الحديث والأثر، وكان عاقلا سريا جوادا، وكانت فيه دعابة فاشية، وله فيها أخبار محفوظة، وكان من الأجواد المتصدقين، وممن جمع الفقه إلى رواية الحديث"[3].

- منذر بن الصباح بن عصمة قاضي قبرة كان من أهل الرأي والعناية بالحديث قال ابن حارث : "كان ممن عني بجمع الحديث والرأي"[4].

- أبو زيد الرحمن بن إبراهيم بن عيسى كان من أهل الشورى، وجمع بين الفقه وعلم الحديث.

قال القاضي عياض : "وكان عنده حديث كثير، والأغلب عليه الفقه، وكان مقدما في الشورى"[5].

- طوق بن عمر بن شبيب الثعلبي، كان من أهل التفسير للأثر، غلب عليه حفظ المذهب وتولى الشورى"[6].

- أبو إسحاق إبراهم بن نصر الجهني يعرف بابن أبرول، ذكره ابن أبي دليم في الفقهاء وقال : "غلبت عليه الرواية"[7].

1) المدارك 114/4- وانظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 169 - تاريخ علماء الأندلس 633/2 - الجذوة ت 106 - قضاة قرطبة ص 28 - المقتبس ص 81.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 170.
3) المقتبس ص 81.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 299 - وانظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 844/2 - جذوة ت رقم 8015.
5) المدارك 258/4.
6) المصدر السابق 455/4.
7) المصدر السابق 464/4- نقلا عنه.

وقال القاضي عياض : "وكان عالما بالحديث، بصيرا بعلله، حدث عنه ثابت ابن حزم، وعثمان بن عبد الرحمن بن أبي زيد، وغيرها وكان ثقة"[1].

- يوسف بن زكرياء بن قطاع : اشتهر بالميل لعلم الحديث، والفقه.

قال القاضي عياض : "وكان من أهل الحفظ والتفن، المنزوع إلى الأثر وغلب عليه الأثر"[2].

- سعيد بن عثمان الأعناقي، اشتهر بالزهد والابتعاد عن أهل الدنيا، واشتغل بعلم الحديث.

قال القاضي عياض : "كان عالما بالحديث بصيرا بعلله، ثقة منقبضا عن أهل الدنيا ملازما لبيته ومسجده، وكان ورعا زاهدا، انتفع به الناس كثيرا في ضبط الحروف وتصحيح كتبهم، ومنهم ابن وضاح"[3].

- الإمام الزاهد محمد بن وضاح بن بزيغ المتوفى سنة 287 هـ[4]. أحد أعلام مذهب مالك بالأندلس، وكان عالما بالحديث بصيرا بطرقه متكلما على علله، بلغ عدد الرجال الذين سمع منهم في الأمصار خمس وسبعين ومائة رجل، واشتهر بالزهد وكثرة العبادة، وعاش فقيرا متعففا صابرا على الإسماع محتسبا في نشر علمه، فسمع منه كثير من الناس، فنفع الله به أهل الأندلس وإلى هذه المزية أشار ابن الفرضي بقوله : "وبمحمد بن وضاح وبقي بن مخلد، صارت الأندلس دار حديث"[5]. وقال أيضا : "وكان أحمد بن خالد لا يقدم على ابن وضاح أحدا ممن أدرك بالأندلس، وكان يعظمه جدا ويصف فضله وعقله وورعه، غير أنه كان ينكر عليه كثرة رده في كثير من الأحاديث، وكان ابن وضاح كثيرا ما يقول : "ليس هذا من كلام النبي ﷺ في شيء، وهو ثابت من كلامه صلى الله عليه وسلم"[6].

---

1) نفس المصدر ا لسابق.

2) المدارك 458/4.

3) المصدر السابق 171/5 - وانظر ترجمته مفصلة في تاريخ علماء الأندلس 295/1 - جذوة ت 473 - الديباج 390/1.

4) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 183 - تاريخ علماء الأندلس 652/2 - طبقات الفقهاء للشيرازي ص 163 - جذوة ت رقم 291 - المدارك 435/4 - تذكرة الحفاظ ح1 / ج 2 / ص 646 - سير أعلام النبلاء 443/13 - معجم المؤلفين ج 94/12.

5) تاريخ علماء الأندلس 652/2.

6) نفس المصدر السابق.

المبحث الثاني : توسعهم في علم الفقه وفروعه

مدار الفقه في اللغة على الفهم، قال في القاموس : "الفقه بالكسر، العلم بالشيء والفهم له، والفطنة، وغلب على علم الدين لشرفه"[1].

قال ابن سيدة : غلب على علم الدين لسيادته وشرفه"[2].

ومنها ما رد به أهل مدين على رسالة نبيهم شعيب فقالوا : ﴿ **يا شعيب ما نفقه كثيرا مما تقول** ﴾[3]. أي لا نفهمه.

وقال الأزهري : "قال لي رجل من كلاب وهو يصف لي شيئا، فلما فرغ من كلامه قال : "فقهت ؟ يريد أفهمت؟ وقد فقه فقاهة إذا صار فقيها وشاد الفقهاء. ورجل فقيه عالم ... وفقيه العرب عالم العرب"[4].

ومعنى الفقه شرعا : هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من أدلتها الفصيلية[5].

قال الثعالبي : "فلا يقال الفقيه إلا لمجتهد ولغيره مجازا... ولابد من تخصيصه بما يتعلق بالفروع، فهو مبين لأحكام أفعال المكلفين من طهارة وصلاة وصوم زكاة، وحج، ونكاح وطلاق وذكاة وبيع وإجارة وقتل وقصاص إلخ...."[6].
فعلم الفقه هو الذي يرسم المنهج القويم في جميع مجالات الحياة الإنسانية، ويهدف إلى تحقيق سعادته في الدنيا والآخرة، ولأهميته في تنظيم المجتمع وتحقيق مصالحه رغب الشارع في تعلمه. قال رسول الله ﷺ : "من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"[7].

---

1) القاموس المحيط ص 1614.
2) البحر المحيط 1/19.
3) سورة هود الآية 91.
4) لسان العرب ج 2/1120.
5) أحكام الفصول في أحكام الأصول ص 48 - لأبي الوليد الباجي. الأحكام في أصول الأحكام 1/7 - للآمدي البحر المحيط في أصول الفقه لبدر الدين الزركشي 1/21.
6) الفكر السامي 1/4.
7) أخرجه البخاري في صحيحه من كتاب العلم، الباب 13 وفي غيره ح 71 مج 1/197 فتح، ومسلم في الإمارة 175.

ودعا رسول الله ﷺ لابن عمه عبد الله بن عباس فقال : "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل"[1].

فعلم الفقه الإسلامي هو نظام عام للمجتمع البشري لا الإسلامي فقط، لكونه تام الأحكام، لم يدع صغيرة ولا كبيرة إلا ودرسها وبين حكم الله فيها، حتى أن المشركين حاولوا النيل من رسول الله ﷺ لبيانه أشياء كانوا يستنكفون من ذكرها ويعدونها من الأشياء الحقيرة التي لا تحتاج إلى حكم وبيان. من ذلك ما رواه الإمام مسلم عن سليمان قال : قال لنا المشركون : إني أرى صاحبكم يعلمكم حتى الخراءة ؟ فقال : أجل ! إنه نهانا أن يستنجي أحد بيمينه أو يستقبل القبلة، ونهانا عن الروث والعظام، وقال : لا يستنجي، أحدكم بدون ثلاثة أحجار"[2].

ولما كان علم الفقه بهذه الأهمية، وتقدم الأمم ونجاح قاداتها، مرهون بحفظه والاعتناء بأهله، اهتم به أهل الأندلس منذ الفتح الإسلامي، وانكبوا على دراسته وتعليمه لضمان وحدة الأمة واستقرارها، وحماية حقوق الفرد والجماعات وصيانتها، فظهر بالأندلس فقهاء أعلام ومجتهدون بارزون اشتغلوا بعلم الفقه فدرسوا مختلف المذاهب الفقهية واختاروا من بينها فقه الإمام مالك فصيروا القضاء والفتيا عليه، فلم ينته القرن الثاني الهجري حتى أصبحت بلاد الأندلس مالكية المذهب، وظهر بها عدد من الفقهاء توسعوا في معرفة علم الفقه وإتقان مختلف فروعه، وسأذكر جملة منهم مع بيان الجانب الفقهي الذي غلب عليه واشتهر به.

الذين اشتهروا بحفظ المسائل :

يعتبر علم النوازل من الفروع الفقهية التي تعنى بوقائع الناس الجارية ومشكلاتهم الناشئة، وأقضيتهم الطارئة، لذلك اهتم الفقهاء بهذا الجانب من الفقه، وأولوه عناية خاصة، فألفت فيه عدة كتب، فتارة يطلق عليها الفقهاء كتب النوازل وأحيانا الفتاوى، وأحيانا يطلقون عليها كتب الأحكام، وغالبا ما كان الفقهاء في

1) أخرجه الإمام البخاري في صحيحه كتاب الوضوء الباب رقم 10 مع الفتح ج 294/1. دون لفظ (وعلمه التأويل).

2) صحيح مسلم 154/1 النووي.

الأندلس في القرنين الثاني والثالث الهجريين يسمون هذا الفرع من الفقه بالمسائل[1]. ومن الذين اشتهروا بمعرفة هذا الفن وحفظه :

- الفقيه قرعوس بن العباس بن قرعوس توفي سنة 220 هـ. أحد الأندلسيين الذين جالسوا الإمام مالك وأخذوا عنه. كان فقيها متحققا بالمسائل. قال القاضي عياض : "كان علمه المسائل على مذهب مالك وأصحابه، ولا علم له بالحديث"[2].

- قاسم بن هلال بن يزيد بن عمران بن مالك القيسي توفي سنة 231 هـ. من الطبقة الأولى الذين انتهى إليهم فقه مالك والتزموا مذهبه ممن لم يره ولم يسمع منه. قال ابن حارث الخشني : "كان فقيها في المسائل على مذهب مالك"[3].

- سعيد بن حسان مولى الأمير الحكم بن هشام توفي سنة 236 هـ اشتهر بحفظ المسائل. قال ابن الفرضي : "كان زاهدا فاضلا، فقيها في المسائل حافظا"[4].

- محمد بن أحمد العتبي توفي سنة 254 هـ. كان صاحب فقه ومسائل وهو صاحب المستخرجة من الأسمعة على مذهب مالك.

قال القاضي عياض : "كان حافظا للمسائل، جامعا لها جدا، عالما بالنوازل"[5].

- عبد الله بن الفرج النمري توفي سنة 260 هـ. قال ابن حارث في ترجمته : "كان فقيها حافظا للمسائل"[6].

- سعيد بن النمر بن سليمان الغافقي توفي سنة 263 هـ. كان حافظا للمسائل الفقهية أخذها عنه صاحب المستخرجة. وذكرها ابن رشد في كتاب البيان

---

1) انظر مقدمة كتاب مذاهب الحكام في نوازل الأحكام. للدكتور محمد بن شريفة صفحة 11.
2) ترتيب المدارك 3/326 - وانظر المقتبس ص 80.
3) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 483 - وانظر أيضا تاريخ علماء الأندلس 2/850 - المدارك 4/118.
4) تاريخ علماء الأندلس 1/290.
5) المدارك 4/253.
6) المدارك 4/253.

قال القاضي عياض : "كان ذا فقه وورع، وهو أجل هذه الطبقة وأشهرها وله مسائل جمعت عنه، قد أدخل شيخنا القاضي أبو الوليد في كتاب البيان طرفا"[1].

- إبراهيم بن قاسم بن هلال القيسي توفي سنة 282 هـ[2].

قال ابن الفرضي في ترجمته : "كان علمه المسائل، وكان متعبدا"[3].

- عبد الله بن علقمة توفي سنة 288 هـ. كان من أهل الحفظ للمسائل[4].

- يحيى بن راشد، اشتهر بالزهد، والورع، والاعتناء بالعلم، وغلب عليه حفظ المسائل[5].

- سعيد بن عياض. عده القاضي عياض من الطبقة الثانية الذين انتهى إليهم فقه مالك، والتزموا مذهبه. قال في ترجمته : "كان من أهل المسائل والفتيا والفقه"[6].

- أبو عبد الله محمد بن سلمة بن حنين بن قاسم الصدفي، شارك ابن وضاح في كثير من شيوخه، واشتهر بحفظ المسائل[7].

- محمد بن عوف العكي، من أعلام مذهب مالك الموصوفين بالوجاهة والتقدم في العلم، مع الزهد والنسك والورع وكان معتنيا بالرأي حافظا للمسائل[8].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 329 - وانظر تاريخ علماء الأندلس 1/ 372.
2) المدارك 4/ 266 - نقلا عنه.
3) تاريخ علماء الأندلس 1/ 38.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 331.
5) ترتيب المدرك 4/ 453.
6) المصدر السابق 4/ 271.
7) المصدر السابق 4/ 473.
8) تاريخ علماء الأندلس 2/ 639 - المدارك 4/ 466.

الذين اشتهرو ا بحفظ الرأي

يهتم أصحاب هذا الفن بحفظ آراء الإمام مالك بن أنس، وحفظ آراء أصحابه، من مؤسسي المذهب، ومعنى حفظ الرأي : "هو معرفة القياس الصحيح، والمعاني، والعلل الصحيحة التي علق الشارع بها الأحكام وجعلها مؤثرة فيها طردا وعكسا"[1]. لذلك جعل العلماء معرفة الرأي من شروط المفتي، فلا يحق للفقيه أن يتولى الإفتاء إلا إذا كان بصيرا بالرأي، عالما بالأثر. قال علي بن شقيق : "قيل لابن المبارك متى يفتي الرجل؟ قال : إذا كان عالما بالأثر بصيرا بالرأي"[2].

وقيل ليحيى بن أكثم : "متى يجب للرجل أن يفتي؟ قال : إذا كان بصيرا بالرأي بصيرا بالأثر"[3].

وهذا الشرط نجده يتحقق بالأندلس، حيث أن جل الذين تولوا الفتيا كانوا من أهل الرأي. فغالبا ما نجد في تراجم أصحاب الرأي أنهم جمعوا بين علم الرأي، وحفظ المسائل، علما بأن المسائل، والنوازل، والفتيا مترادفات.

ومن الفقهاء الذين غلب عليهم حفظ الرأي في هذه الحقبة :

- عيسى بن محمد بن عبد الرحمن بن دينار. توفي أيام الأمير عبد الله بن محمد (275 - 300هـ) قال القاضي عياض في ترجمته : "كان صاحب مسائل وحفظ للرأي لا يخلطه بغيره"[4].

- حسين بن يحيى بن إبراهيم بن مزين. توفي في عهد الأمير عبد الله بن محمد، وكان فقيها عالما برأي الإمام مالك. قال القاضي عياض في ترجمته : "كان عالما بالرأي فقيها متقدما"[5].

- اسحاق بن إبراهيم بن عيسى المرادي. كان ذا رياسة عظيمة ببلده استيجة وكان من أهل الرأي والفتيا[6].

---

1) أعلام الموقعين 47/1- لابن القيم الجوزية.
2) نفس المصدر السابق.
3) نفس المصدر السابق.
4) المدارك 434/4
5) المصدر السابق 451/4.
6) تاريخ علماء الأندلس 141/1.

- أيوب بن سليمان بن هاشم بن صالح المعافري، من الفقهاء المالكية المنسوبين إلى البلاغة، وطول العلم، قال ابن الفرضي في ترجمته : "كان إماما في رأي مالك وأصحابه، متقدما في الشورى، كانت الفتيا دائرة عليه في وقته"[1].

- أحمد بن عبد الله بن الفرج النميري، روى عن محمد بن وضاح، ومحمد ابن عبد السلام الخشني، وعبد الله بن يحيى وأحمد بن إبراهيم الفرضي. قال ابن الفرضي في ترجمته : "كان حافظا للرأي على مذهب مالك"[2].

- أحمد بن مروان المعروف بالرصافي، اشتهر بجمع الحديث ومعرفة الرأي قال ابن الفرضي : وكان كثير الجمع للحديث والرأي، حافظا لما روى من ذلك"[3].

- عبد الله بن مطرف مفتي طليطلة. قال ابن الفرضي : "كان حافظا للرأي مفتيا في موضعه، وكان ورعا"[4].

- هرمة بن سماك، غلب عليه الزهد والورع وكان من أهل الرأي. قال أبو عبد الله الخشني : "كان من أهل العلم والورع والزهد، وكان الأغلب عليه الرأي"[5].

الذين جمعوا بين علم الرأي وحفظ المسائل :

- حاتم بن سليمان بن يوسف بن أبي سليم، توفي أيام الأمير عبد الرحمن بن الحكم (206 - 238هـ) كان من أهل الفضل، فقيها على مذهب مالك، اشتهر بالمسائل والرأي. قال ابن حارث الخشني : "كان فقيها في المسائل والرأي"[6].

- عبد الرحمن بن سعيد التميمي (توفي سنة 265 هـ) هو الذي أدخل الأندلس التفسير المنسوب إلى ابن عباس من رواية الكلبي عن أبي صالح وسمعه منه جماعة، وكان من أهل الجاه واليسار. اشتهر بعنايته بعلم الرأي وحفظ

1) تاريخ علماء الأندلس 162/1.
2) المصدر السابق 64/1.
3) نفس المصدر السابق.
4) المصدر السابق 384/1.
5) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 546.
6) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 140.

المسائل، وتولى الشورى بقرطبة : قال ابن أبي دليم : "عنى بالرأي وحفظ المسائل"[1].

وقال أحمد بن حزم : "كان فقيها عالما بالمسائل"[2].

- عبد الرحمن بن عيسى بن دينار (توفي سنة 270 هـ) بيته بيت فقه وعلم، اشتهر بالعناية بالمسائل وحفظ الرأى"[3].

قال ابن عبد البر : "كان حافظا للرأي معتنيا بالمسائل"[4].

- طوق بن عمرو بن شبيب التغلبي توفي سنة 285 هـ. كان من أهل العناية بالعلم، ذا فضل وورع، قال ابن الفرضي : "كان من أهل المسائل والرأي"[5].

- عبد الرحمن بن إبراهيم الزيادي. كانت وفاته في صدر أيام عبد الرحمن ابن محمد، وكان عالما بالمسائل. قال ابن الفرضي في ترجمته :"

كان حافظا للمسائل عالما برأي مالك وأصحابه"[6].

- يحيى بن أيوب بن خالد بن حيان، تفنن في علم الفقه وبرع في جميع فروعه، قال القاضي عياض : "كان عالما بالرأي متفننا حاذقا بالكلام في المسائل، عاقدا للشروط، وألف في ذلك كتابا، وكان كثير الحكاية غن سحنون"[7].

- شريق من أهل فريش كان معتنيا بالعلم فقيها في الرأي حافظا للمسائل[8].

- إبراهيم بن أحمد بن معاذ الشعباني، اعتنى بالرأي ودراسة المسائل[9].

- عبادة بن كلدة كان يذهب مذهب الرأي والمسائل[10].

1) المدارك 4/263- نقلا عنه.

2) نفس المصدر السابق نقلا عنه.

3) المدارك 4/261.

4) نفس المصدر السابق.

5) تاريخ علماء الأندلس 1/363.

6) المصدر السابق 1/445.

7) المدارك 4/456.

8) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 1/349.

9) انظر ترجمته في المصدر السابق 1/46.

10) انظر المدارك 4/453.

الذين اشتهروا بالتوثيق وعقد الشروط

اهتم الفقهاء المالكية بفن التوثيق، وعقد الشروط، وبرعوا فيه حتى أصبح وقفا عليهم لا ينازعهم فيه غيرهم من العلماء، وذلك لجمعهم بين علم الفقه وفن الكتابة وتجويد الخط الذي هو إحدى الخصائص التي تميزت بها مناهج التعليم بالأندلس. وقد اشتهر فقهاء بالأندلس، بإتقان هذا الفن وإحكامه، وشهد لهم بذلك كبار العلماء من خارج الأندلس فقد حضر محمد بن جنادة الإشبيلي مجلسا لمحمد بن عبد الحكم فسأله عن موضعه فلما ذكر له الأندلس قال له : عالم بلدكم في هذا العصر أصبغ بن خليل، فسأله بم عرفته؟ فأجابه بقوله : بكتاب طرأ له علينا في الوثائق وذكر عللها، لم أر لطاعن فيها مطعنا، فرأيته كصفائح الرخام معقودة بالرصاص"[1].

وكان أصبغ بن خليل كامل العلم في معرفة الوثائق وذكر عللها لا يجارى في هذا الميدان، فقد حضر محمد بن غالب الصفار يوما عند أصبغ بن خليل فقرأ أصبغ وثيقة في قبالة أرحاء مفسوخة، فجعل ابن الصفار يتكلم، فقال ما تقول لي : الوثيقة معلولة. فقال اسكت، أحدكم لا يحسن وضوء الصلاة وينتقد على مثلنا"[2].

ولأهمية علم التوثيق، وعقد الشروط، وماله من أثر في حفظ الأموال والأعراض، وقطع الطريق أمام المتحايلين على حقوق الغير جعل أمراء بني أمية مهمة التوثيق وظيفة رسمية، يعين صاحبها من طرف الأمير[3]، ولا يتولى هذه المهنة المهمة إلا الفقهاء.

ومن أشهر الفقهاء المالكية الذين اشتغلوا بالتوثيق وعقد الشروط في هذه الحقبة :

- محمد بن أسباط بن حكم المخزومي توفي سنة 270 هـ. قال ابن الفرضي : "كان حافظا للفقه، عاقدا للوثائق عالما بها"[4].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 83 - بتصرف.

2) نفس المصدر السابق.

3) أصدر الأمير الناصر مرسوما يعين الفقيه محمد بن يحيى بن عمر بن لبابة بولاية خطة الوثائق. وكان الأمير عبد الله بن محمد قد ولى الفقيه سعيد بن خمير عقد الوثائق. انظر ترتيب المدارك 163/5 - وتاريخ علماء الأندلس ابن الفرضي 294/1.

4) تاريخ علماء الأندلس 644/2 - وراجع الديباج 223/2.

- محمد بن سعيد المعروف بابن الملون توفي سنة 286 هـ. اشتهر بالتوثيق حتى سمي بالموثق وألف في هذا الفن كتابا".

قال ابن الفرضي : "كان حافظا لرأي مالك وأصحابه، عالما بالشروط عاقدا لها، من أبصر الناس، وله فيها كتاب شريف هو بأيدي الناس"[1].

- محمد بن غالب المعروف بابن الصفار : قال ابن حارث الخشني في ترجمته. "كان بليغ العلم بالوثائق، وكان جيد الفهم لها، جسن التركيز فيها وكان يقول في وثائقه : "إذا نترت لنا" ولفظ ابن لبابة : "لم يطمع طامع"[2].

وقال أحمد بن سعيد يصف ابن الصفار: "له عناية ثابتة، وفهم بالفقه والوثائق ولم يكن بالحديث هناك، كان بابه الفقه، وأعجب ما كان في الوثائق"[3].

- يحيى بن راشد شيخ ابن لُبابة، كان معتنيا بالعلم جامعا له، حافظا للمسائل عاقدا للوثائق مع ورع وزهد[4].

- سعيد بن عبد الله السبئي : تصرف في الوثائق أيام الأمير عبد الرحمن بن معاوية[5].

- ابراهيم بن يزيد بن قلزم، تولى الشورى وكان علمه المسائل والشروط[6].

الذين اشتهروا بمعرفة علم الفرض والحساب :

اعتبر العلماء علم الحساب آلة لمعرفة علم الشريعة لتوقف الفقهاء عليه في معرفة الفرائض. قال ابن جزي : "وقد يعد علم الحساب من آلات الشرع للاحتياج إليه في الفرائض وغيرها"[7].

1) تاريخ علماء الأندلس 645/2.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين ص 216.
3) المدارك 158/5.
4) المدارك 453/4.
5) تاريخ علماء الأندلس 289/1؛
6) المصدر السابق 34/1.
7) القوانين الفقهية ص 361.

لذلك اهتم به الفقهاء واعتنوا به كعنايتهم بباقي الفروع الفقهية، وظهر من بينهم فقهاء تخصصوا في معرفة علم الفرض، والحساب، أذكر من بينهم : الفقيه محمد بن عجلان الأزدي الذي ألف فيه كتابا حسنا، قال القاضي عياض : "هو من المشهورين بالفضل والخير، يبصر الفرض والحساب بصرا جيدا، ووضع فيه كتابا حسنا كافيا"[1].

وترك محمد بن عجلان الأزدي ابنين هما : محمد ويحيى، وكانا فقيهين غير أن يحيى ورث عن أبيه علم الفرائض، وألف فيه هو أيضا كتابا.

قال ابن حارث في ترجمته : "كان من المشاهير في الفضل والخير، وكان متفننا في العلوم، وكان يبصر الفرض والحساب بصرا جيدا، ووضع في الفرض كتابا حسنا مكتفيا، أخذه الناس عنه"[2].

- محمد بن عبد البر الكلابي توفي سنة 283 هـ. كان من أهل الفضل والورع، وكان بصيرا بالفرض والحساب[3].

- أحمد بن يوسف بن عابس توفي سنة 298 هـ. كانت له رحلة لزم فيها يحيى بن عمر بإفريقية، وكان يحيى يجله ويعرف حقه، وكان قد جمع بين علوم شتى، وبرع في علم الفرض والحساب[4].

- أيوب بن سليمان بن صالح بن هاشم توفي سنة 302هـ. كان إماما في رأي مالك وأصحابه، وكان من أهل الفرض والحساب[5].

- حزم الأحمري كان من أهل الفتيا والمناظرة. عالما بالمسائل بصيرا بالفروض، وكان متقشفا جدا[6].

---

1) المدارك 475/4.
2) المصدر السابق 465/4.
3) تاريخ علماء الأندلس 646/2.
4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 64 - وانظر ترجمته عند ابن الفرضي 67/1.
5) تاريخ علماء الأندلس 162/1 - وراجع ترجمته في المدارك 150/5.
6) راجع ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 139 - وتاريخ علماء الأندلس 213/1 - وجذوة المقتبس ترجمة رقم 387.

المبحث الثالث : اتقانهم لعلوم آلات الشريعة واشتغالهم بالمناظرة.

لابد لكل مشتغل بعلم الشريعة من معرفة علوم اللسان العربي وأركانه بحيث لا تخفى عليه دقائقه، ليتمكن من شرح مشكلاته، وتأويل مختلفه، لأن مآخذ الأحكام الشرعية كلها من الكتاب والسنة، وهي بلغة العرب، ونقلها الصحابة رضوان الله عليهم، والتابعون، وأغلبهم عرب. وبعد فتح العرب لبلاد الأندلس اهتم علماؤها بهذا الفن وأولوه عناية خاصة حتى ضاهوا به علماء المشرق رغم بعد بلادهم عن ينبوع علم لسان العرب عامة، واللغة والنحو خاصة، ونأيه أيضا عن بلاد العراق دار هجرة ذوي النباهة والفهم من اللغويين والشعراء والأدباء، وذلك لوجود ملكة النحو في قطرهم وكثرة من ارتحل إليها من أعلامهم، وخاصة أتباع مدرسة الإمام مالك الفقهية الذين اشتهروا بالاشغال بعلم العربية فكان من بينهم الفقهاء النحاة، والأدباء والشعراء وأهل البلاغة، ويمكن إبراز أهم العلوم العربية التي توسع فيها الفقهاء المالكية واشتهروا بإتقانها فيما يلي :

علم النحو (الفقهاء النحاة)

علم النحو هو أحد أركان اللغة العربية الأربعة هي، اللغة، والنحو، والبيان، والأدب[1]. والنحو على رأسها لتفاوت مرتبته في التوفيق بمقصود الكلام وبيانه، وإلى هذا المعنى أشار صديق القنوجي بقوله : "والذي يتحقق أن الأهم المقدم منها هو النحو، إذبه يتبين أصول المقاصد بالدلالة، فيعرف الفاعل من المفعول، والمبتدأ من الخبر، ولولاه لجهل أصل الإفادة... فلذلك كان علم النحو أهم من اللغة، إذ في جهله الإخلال بالتفاهم جملة وليست كذلك اللغة، والله تعالى أعلم"[2].

ولأهمية علم النحو ومكانته بين العلوم أولاه أهل الأندلس عناية خاصة، فاشتغلوا بدراسته وحفظ مذهبه كما يحفظون علم الفقه، وإلى هذه الخاصية أشار المقري بقوله : "والنحو عندهم في نهاية من علو الطبقة، حتى إنهم في هذا العصر

1) انظر القوانين الفقهية لابن جزي ص 361 ـ الفصل الخاص بفنون العلم. وانظر أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم) 232/1 ـ لصديق بن الحسن القنوجي المتوفى سنة 1307 هـ.

2) الوشي المرقوم 232/1.

فيه كأصحاب عصر الخليل وسيبويه، لا يزداد مع هرم الزمان إلا جدة، وهم كثير البحث فيه، وحفظ مذاهبه كمذاهب الفقه، وكل عالم في أي علم لا يكون متمكنا من علم النحو بحيث لا تخفى عليه الدقائق، فليس عندهم بمستحق للتمييز، ولا سالم من الازدراء"[1].

ومن أشهر الفقهاء المالكية الذين توسعوا في علم النحو إلى جانب حفظهم لفقه مالك :

- هشام بن حبيش الطليطلي مات قريبا من 220 هـ كان من أهل الفتيا وصاحب رأي ومسائل واشتهر بمعرفة الاعراب.

قال ابن حارث الخشني : "كان من أهل الفتيا والإسماع، بصيرا بالإعراب"[2].

- أبو وهب عبد الأعلى بن وهب توفي سنة 261 هـ كان فاضلا عاقلا نبيلا، وقف ضد الفقهاء المتعصبين الذين تحاملوا على الإمام بقي بن مخلد، ولم يدخل معهم في مطالبته، وله مشاركة في النحو واللغة إلى جانب حفظه لرأي مالك[3].

- أبو زكرياء يحيى بن عبد الرحمن المعروف بالأبيض، توفي سنة 263 هـ ذكره القاضي عياض في أعيان مذهب مالك ووصفه بالتوسع في شتى العلوم وخاصة الفقه واللغة والنحو، وألف في ذلك كتابا.

وقال ابن حارث في ترجمته : "كان من أهل العناية والسماع والطب وكان متفننا في العلوم مع حفظ جيد، وكان يبصر العربية واللغة بصرا جيدا، يقوم فيهما فوق أهل زمانه، وكان قد وضع في النحو كتابا حسنا كافيا أخذه الناس عنه يعرف في النحو بنحو الأبيض"[4].

- أبو سعيد مطرف بن عبد الرحمن، توفي سنة 282 هـ كان من الفقهاء

---

1) نفح الطيب 209/1.

2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 541- وانظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 891/2 - جذوة ت رقم 865- المدارك 143/4.

3) المدارك 245/4.

4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 611 - وانظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 903/2 - ترتيب المدارك 244/4.

النحاة. قال ابن الفرضي في ترجمته : "كان شيخا نبيلا بصيرا بالنحو واللغة والشعر، وكان شاعرا سمع منه الناس كثيرا، وكان ثقة صالحا"[1].

- أبو زكرياء يحيى بن خصيب توفي سنة 286 هـ من الفقهاء المشاهير في العلم والصلاح والفضل، وكان بصيرا بعلم العربية.

قال ابن الفرضي : "كان له سماع وكان بصيرا بالنحو"[2].

- عبد الوهاب بن محمد بن عبد الرحمن، اشتهر بحفظ الرأي والمسائل والتصرف في اللغة والإعراب، مطبوعا في قول الشعر، حافظا للرأي والمسائل[3].

الأدب والشعر (الفقهاء الأدباء والشعراء).

يعد فن الأدب والشعر من أشهر الفنون وأكثرها انتشارا بالأندلس ويرجع ذلك إلى طبيعة الأندلس وتهيئ أسبابه وتوافر دواعيه لدى أهلها حتى طبعوا على الشغف به، وانبسطت ألسنتهم بقوله.

قال المقري : "وعلم الأدب المنثور من حفظ التاريخ والنظم والنثر ومستطرفات الحكايات أنبل على لديهم وبه يتقرب من مجالس ملوكهم وأعلامهم، ومن لا يكون فيه أدب من علمائهم فهو غفل مستثقل. والشعر عندهم له حظ عظيم، وللشعراء من ملوكهم وجاهة، ولهم عليه حظ ووظائف، والمجيدون منهم ينشدون في مجالس عظماء ملوكهم المختلفة"[4].

وقال ابن بسام يصف مكانة أهل الأندلس في الأدب والشعر : "ومازال في أفقنا هذا الأندلسي القصي إلى وقتنا هذا من فرسان الفنين وأئمة النوعين، قوم هم ما هم طيب مكاسر، وصفاء جواهر، وعذوبة موارد ومصادر، لعبوا بأطراف الكلام المشقق، لعب الدجى بجفون المؤرق، وحدوا بفنون السحر المنمق حداء

1) تاريخ علماء الأندلس 833/2 - وانظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 291 - والديباج 342/2.

2) تاريخ علماء الأندلس 905/2 - وراجع ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 613 - جذوة رقم 888 - المدارك 463/4.

3) تاريخ علماء الأندلس 466/1.

4) نفح الطيب 210/1.

الأعشى ببنات المحلف، فصبوا على قوالب النجوم، غرائب المنثور والمنظوم، وباهوا غرر الضحى والأصائل، بعجائب الأشعار والرسائل: نثر لو رآه البديع لنسي اسمه، أو اجتلاه ابن هلال لولا، حكمه، ونظم لو سمعه كثير ما نسب ولا مدح، أو تتبعه جرول ما عوى ولا نبح"[1].

ولم تقف حركة الشعر بالأندلس عند الرجال بل تعدتهم إلي البارعات المحسنات من النساء، كولادة بنت المستكفي، وزينب بنت زياد المؤدب اللتان باها بهما الشقندي علماء المشرق وتحداهم على أن يكون في بلدهم مثليهما، فقال : "وهل عندهم من النساء مثل ولادة المروانية ... ومثل زينب بنت زيادة المؤدب الواد آشية..."[2].

وإذا كان شعراء الأندلس وأدباؤها قد اشتهروا بمجالسة الأمراء ومسايرتهم والاعتزاز بذلك لما نالوه من الحظوة، ونعموا فيه من الترف بمبالغتهم في مدحهم، وذكر محاسنهم دون قيد أو تحفظ، فإن فريقا منهم سلك طريقا معتدلا حيث التزم في أدبه وشعره، طريقة مواكبة للسياسية الشرعية للحكام ومسايرة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية ووصف تقلبات الأحوال بالأندلس، ويمثل هذا الفريق مجموعة من الفقهاء المالكية الذين غلب عليهم فن الأدب، ونظم الشعر، ويأتي عبد الملك بن حبيب على رأس هذا الفريق الذي استغل موهبته الشعرية في مخاطبة الأمير وتذكيره بأحوال أبناء مجتمعه في المناسبات الدينية والأعياد، ويرغبه في فعل الخير والتوسيع على الفقراء والمساكين بالإنفاق في سبيل الله، من ذلك ما جاء في شعره بمناسبة عاشوراء :

لا تنس - لا ينسك الرحمن عاشورا

واذكره، لازلت في الأحياء مذكورا

قال رسول الله صلاة الله تشمله

---

1) الدخيرة في محاسن أهل الجزيرة 11/1.
2) نفح الطيب 198/4.

قولا وجدنا عليه الحق والنورا

من بات في ليل عاشوراء ذا سعة

يكن بعيشة في الحول محبورا

فارغب - فديتك - فيما فيه رغبنا

خير الورى كلهم حيا ومقبورا[1].

فمن خلال هذه الأبيات الشعرية للفقيه ابن حبيب، يتبين لنا نوع التوجه الأدبي عند الفقهاء، فهو عبارة عن توجيه سياسي في صيغة نصيحة يذكر فيها الأمير بحديث رسول الله ﷺ، ويحثه على فعل الخير وتعميمه على الرعية بمناسبة عاشوراء. كما أن هذه الأبيات توحي لنا بانتقاد ضمني لما عليه حالة الفقهاء المادية، مقارنة مع غيرهم من الشعراء الذين يأخذون في كل حين ويستأثرون بالصلات والأعطيات، وهذه الحالة واضحة في قصيدة أخرى لعبد الملك بن حبيب يقارن فيها بين حال الفقهاء وحرمانهم وعدم اهتمام الأمراء بصنعتهم، ومكانة المغنين أمثال زرياب عند الأمراء.

ملاك أمري والذي أرتجي

هين على الرحمن في قدرته

ألف من الشقر وأقلل بها

لعالم أربى على بغيته

يأخذها زرياب في دفعة

وصنعتي أشرف من صنعته[2].

وتميز شعر الفقهاء أيضا بالإشادة بالجنود، والحث على الجهاد، وبث الحماس في النفوس، ومدح القادة، والثناء على الحكام لما حققوه من فتوح وانتصار، والتغلب على الجماعات الرافضة المتمردة على النظام الشرعي، وكان

1) المقتبس من أنباء أهل الأندلس لابن حيان ص 48- تحقيق محمود علي مكي.

2) المغرب 96/2.

الفقهاء يصاحبون الأمير في هذه المعارك، فينقلون وقائعها، ومشاهدها، ويعبرون عن شعورهم وانفعالهم في اللحظات الحاسمة التي يعيشونها، من ذلك ما نقله الفقيه الحجة عباس بن ناصح الثقفي أثناء مشاركته للأمير الحكم في محاربة الخوارج من أهل طليطلة، وكان قد تولى إمارة الجند بنفسه، وفيها يقول :

فامر بأمرك فيهم موشكا وأخف

من كان من ربقة الإسلام منخلعا

صل بالافيل الذي ربوا لفتنتهم

من قبل أن يرحلوه نحونا جدعا[1].

واستعمل الفقهاء أيضا موهبتهم الشعرية في تحريض أولي الأمر واستنهاض هممهم وإثارة مشاعرهم، لحماية أعراض المسلمين، والدفاع عن نسائهم وأطفالهم، من ذلك ما جاء في قصيدة الفقيه عباس بن ناصح الذي خرج ذات يوم يتفقد أحوال الثغر وكان على رأس الجيش، فلما نزل بوادي الحجارة، سمع امرأة تستغيث بالحكم، وتلومه على إهماله لرعيته حتى تغلب العدو عليهم، فصنع في الحين قصيدة خاطب فيها الأمير الحكم، ودعاه إلى تعبئة رجاله والخروج إلى الجهاد وحماية أعراض المسلمين، وقد تكفل المقري بنقل وقائع هذه الحادثة فقال : "ومن بديع أخبار الحكم، أن العباس الشاعر توجه إلى الثغ،ر فلما نزل بوادي الحجارة سمع امرأة تقول : واغوثاه بك يا حكم ! لقد أهملتنا حتى كلب العدو علينا، فأيمنا، وأيتمنا. فسألها عن شأنها، فقالت : كنت مقبلة من البادية في رفقة، فخرجت علينا خيل عدو، فقتلت وأسرت، فصنع قصيدته التي مطلعها :

تململت في وادي الحجارة مسئدا[2].

أراعي نجوما ما يرون تغيرا

إليك أبا العاصي نضيت مطيتي

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 461.

2) مسئدا : سائرا ليلا. القاموس المحيط ص 365.

تسير بهم ساريا ومهجرا

تدارك نساء العالمين بنصرة

فإنك أحرى أن تغيث وتنصرا

فلما دخل عليه، أنشده القصيدة ووصف له خوف الثغر، واستصراخ المرأة باسمه فأنف، ونادى في الحين بالجهاد والاستعداد، فخرج بعد ثلاث إلى وادي الحجارة، ومعه الشاعر، وسأل عن الخيل التي أغارت،من أي أرض العدو كانت؟ فأعلم بذلك، فغزا تلك الناحية وأثخن فيها، وفتح الحصون وخرج الديار، وقتل عددا كثيرا، فجاء إلى وادي الحجارة، فأمر بإحضار المرأة وجميع من أسر له أحد في تلك البلاد، فأحضر، فأمر بضرب رقاب الأسرى بحضرتها وقال للعباس : سلها : هل أغاثها الحكم ؟ فقالت المرأة، وكانت نبيلة : والله لقد شفى الصدور، وأنكى العدو، وأغاث الملهوف، فأغاثه الله، وأعز نصره، فارتاح لقولها وبدأ السرور في وجهه وقال :

ألم تر يا عباس أني أجبتها

على البعد إقتاد الخميس[1] المظفرا

فأدركت أو طارا وابردت غلة

ونفست مكروبا وأغنيت معسرا

فقال له العباس : نعم، جزاك الله خيرا عن المسلمين. وقبل يده".[2] *

وشارك الفقيه محمد بن عبد العزيز العتبي الأمير محمد في غزوة اللبود[3] أثناء محاربته للثوار المولدين[4]، ونظم في هذه المعركة قصيدة وصف فيها وقائع

---

1) الخميس = الجيش الكثير العدد.

2) نفح الطيب 1/ 328- 329.

* هذه القصة شبيهة بما قام به الخليفة العباسي المعتصم (218- 227هـ) بالمشرق حين استغاثت به المرأة المسلمة لما غار الإمبراطور الرومي تيوفيل على مدينة زبطرة سنة 224 هـ. فاستجاب لها وأغاثها. فخلد القصة الشاعر أبو تمام في قصيدته المشهورة :

السيف أصدق أنباء من الكتب   في حده الحد بين الجد واللعب

انظر أدب السياسة والحرب في الأندلس ص 256.

3) حدد الأستاذ محمود مكي تاريخ المعركة سنة 254 - فقال : "ويبدو أنها كانت على إثر عودة ماردة إلى العصيان بعد أن رجع إليها بعض من أخرج من زعمائها، وذلك سنة 254 . "هامش المقتبس ص 323.

4) المولدون = هم القوط المسيحيون الذين أسلموا، كانوا يسمون "بالمسالمة" أو "المولدون" وكانوا قد استعربوا.

المعركة، وقوة الجنود، وكيف هزم المتمردون الخارجون عن الخلافة الشرعية، وما لحقهم من قتل وتشريد، وتحميلهم كامل المسؤولية لأنهم نكثوا وعصوا بعد المسالمة وفي هذه المعركة يقول الإمام العتبي :

سائل بماردة سيوف محمد
خلين ما ردة كان لم تمرد
غمضت مسالمة الأمير وهيجت
حربا أباحتها لكل مهند
يتركن أبناء النفاق كأنهم
بالقاع صرعى قهوة أو مرقد
وكأن عاكفة النسور عليهم
أبناء حام يعكفون بمجسد
قضت الصوارم الحتوف عليهم
وإذا قضى بقصية لم يردد
كم خائن منهم تمنى إذ رأى
بيض الصوارم أنه لم يولد[1].

ومن الفقهاء من استعمل شعره في وصف حاله، والحث على الزهد والقناعة، والتمسك بحبل الله المتين، والاعتماد عليه وحده، رجاء نيل رحمته ورضوانه، وعدم الاعتماد على الخلق لبلوغ الأغراض المادية، وذم طريقة الكسب عند بعض الشعراء والفقهاء الذين يبالغون في مدح الأمراء، ومسايرة أهوائهم دون قيد أو شرط. وهذا النوع من الشعر هو شعر الفقهاء الزهاد، ويمثله في هذه المرحلة الفقيه محمد بن عبد الرحمن بن إبراهيم القرطبي المتوفى سنة 282 هـ.

---

1) المقتبس لابن حيان ص 323.

ومن قوله في وصف حاله والابتعاد عن السلطان :

يقصر بي عن خطة الفقهاء
تقلص سربالي ورث ردائي
وأن ليس لي في البيت كيس دراهم
آتيه به يوما على نظرائي
وأن مطاياهم خلاف مطيتي
وسرجي إذا واكفتهم وغنائي
خلاف سروج يمتطون وخلفهم
عبيد لهم من خيرة الوصفاء
يقولون لي : لو كنت تفعل مثلما
نحاوله من خدمة الوزراء
وصاحبتهم في كل يوم مراكبا
لهم كنت معدودا من النجباء
فقلت : ذروني أنا في قناعة
ولله تأميلي وفيه رجائي
إذا كان لي قوت من البر دائم
أرد به جوعي وجرعة ماء
فكل نعيم بعده لا أريده
إذا كنت أبغي خطة بريائي[1].

ومن الفقهاء المالكية الذين اشتهروا بنظم الشعر في هذه الحقبة :

- أبناء العباس بن ناح الثقفي، الذي شهد له الحسن بن هانئ بالفضل على نفسه[2] فقد ورث أبناؤه عنه موهبته الشعرية، فجمعوا بذلك بين علم الأدب، وحفظ

1) المدارك 449/4

2) قال ابن حارث الخشني في فضل عباس بن ناصح ومكانته الشعرية : "وكان المرادي وعفير، وغيرهما يذكرون أن الحسن بن هاني أفضى له بالفضل على نفسه . "أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 460.

الفقه ومسائله، وخاصة ابنه عبد الوهاب المتوفى سنة 223 هـ.

قال القاضي عياض في ترجمته : "وكان متصرفا في اللغة والأدب حافظا للمسائل والرأي، ولاه الأمير الحكم القضاء"[1].

وكذلك ابنه محمد حفيد عباس، وكان أيضا فقيها شاعرا.

قال القاضي عياض في ترجمته : "وكان فقيها شاعرا، فهم ثلاثة قضاة على نسق : أدباء، شعراء، علماء"[2].

وكان لمحمد هذا ابن يسمى عبد الوهاب اشتهر بحفظ الرأي والمسائل والتصرف في اللغة والاعراب وقول الشعر[3].

- أبو عمر يوسف بن يحيى بن يوسف المغامي توفي سنة 288 هـ. أحد الحفاظ الدابين على مذهب مالك، ألف كتابا في الرد على الشافعي ونصرة مذهب مالك، وألف كتابا في : "فضائل" وآخر في : "فضائل عمر بن عبد العزيز"، وكان جامعا لمختلف العلوم والفنون عاقلا، وقورا بصيرا بالعربية، يقول الشعر، ولما رحل إلى اليمن يريد الالتقاء بالزبيري والأخذ عنه، ألفاه بحال محنته فكتب إليه رسالة منظومة ذكر فيها غربته وبعده عن بلده واستلطفه، فأذن له بالدخول عليه، فلما شاهد عقله وعلمه وبيانه، قال له : "عزيز علي قصد مثلك إلي"[4].

- قاسم بن محمد بن سيار توفي سنة 279 هـ. له رحلة، سمع فيها من كبار أئمة المشرق كالبرقي، والحارث بن مسكين، وأبي الطاهر الحزامي والقاضي إسماعيل بن إسحاق، والربيع، وسحنون، وغيرهم كثير. وكان قد لزم محمد بن عبد الحكم والمزني، للتفقه والمناظرة، حتى برع في الفقه وعلم الاختلاف، وكان أديبا شاعرا محسنا، مرسلا بليغا"[5].

---

1) المدارك 269/4.
2) نفس المصدر السابق.
3) تاريخ علماء الأندلس 486/2.
4) المدارك 432/4 - وراجع ترجمته في جذوة 879 - الديباج 365/2 - هدية العارفين 549/6 - معجم المؤلفين 344/13.
5) انظر ترجمته في ترتيب المدارك 447/4.

وله كتب ألفها على أصحابه القرطبيين من شاكلة رد الشافعي على أصحاب مالك سماه "الرد على المقلدة» وكتاب آخر في خبر الآحاد[1].

- نعم الخلف بن أبي الخصيب التطيلي توفي سنة 298 هـ. كان فقيها شاعرا كثير الرباط والغزو في سبيل الله.

قال ابن حارث في ترجمته : "ذكر لي بعض أهل العلم أنه كان فقيها محدثا شاعرا زاهدا، وكان من أهل الغزو والرباط، خرج محاربا في ثغر من ثغور بني قيس، وقتل شهيدا في شهر رمضان"[2].

- أحمد بن يحيى بن يحيى الليثي توفي سنة 297 هـ، كان من الفقهاء البارعين في شتى العلوم واشتهر بنظم الشعر.

قال القاضي عياض : "كان عالما بالفقه، متصرفا في كثير من العلوم، وأديبا متفننا شاعرا مجيدا"[3].

- أخطل بن رفدة الجذامي من أهل رية كان ذا مكانة بموضعه وكان له عناية بعلم العربية والشعر.

قال القاضي عياض في ترجمته : "وكان له حظ من العربية ورواية الشعر"[4].

- أيوب بن سليمان المعافري، كان حافظا لرأي مالك وأصحابه، وكان متصرفا في علم النحو والشعر، والعروض منسوبا إلى البلاغة وطول العلم[5].

اشتغال الفقهاء بالمناظرة :

إن تميز المدرسة الفقهية المالكية الأندلسية بالموسوعية العلمية، وجمع أتباعها بين مختلف العلوم والفنون، جعلهم على بصيرة، واطلاع تام على آراء مخالفهم،

---

1) انظر ترجمة قاسم بن محمد بن سيار ومكانته العلمية في : أخبار الفقهاء والمحدثين ص 484 - تاريخ علماء الأندلس 595/2

- جذوة ترجمة رقم 764 - الديباج 143/2 - هدية العارفين 825/5 (مع كشف الظنون).

2) اخبار الفقهاء والمحدثين ص 310 - وانظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس 869/2 - وكانت وفاته 278 هـ. وجذوة ت رقم 842.

3) المدارك 5 - 160.

4) تاريخ علماء الأندلس 166/1.

5) تاريخ علماء الأندلس 162/1.

وحجج المذاهب الأخرى، الشيء الذي أهلهم لولوج ميدان المناظرات العلمية، فظهر من بينهم أئمة في علم الرأي والمناظرة.

ثم إن اشتغالهم في هذه الحقبة بالمناظرات فيه دليل قاطع على مدى حرية نشاط الفقهاء، واستقلال إرادتهم، وعدم التعصب والجمود على المذهب الواحد، والوقوف أمام حركة الفقه وتطوره، وتعطيل طاقات العقل ومواهبه.

فالعالم الذي يشتغل بالمناظرة لابد له من معرفة كلام الخصم، وقوة دليله، وكيفة الترجيح والتخريج. وإلى هذا المعنى أشار أبو الحسن الرازي في حديثه عن المناظرات فقال : "وهذا شأن المتناظران، ينظر كل واحد منهما إلى ما عند صاحبه من الجواب والكلام، ودليله على ما جاء به في الشيء الذي تنازعاه"[1].

واعتبر شرف الدين يحيى الكندي السبب في كثرة الخلاف داخل المذهب المالكي راجع إلى كثرة نظاره. فقد حكى البقاعي أن يحيى الكندي سئل : "ما لمذهبكم كثير الخلاف؟ فقال : لكثرة نظاره زمن إمامه"[2].

وكان الإمام مالك رحمه الله يحضر بنفسه مجالس المناظرة ويدرب أصحابه على ذلك، فقد حكى القاضي عياض أن الأمير الرشيد جمع بين مالك وأبي يوسف قصد المناظرة، فرفض الإمام مالك، وأناب عنه المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، وكان فقيه أهل المدينة بعد مالك، فأذن له الرشيد، فتناظرا حتى أذان المغرب فقويت حجة المغيرة على أبي يوسف، وشهد له بذلك أصحاب أبي يوسف كالإمام الواقدي، الذي قال حينما سئل عن هذه المناظرة : " لقد حيره حتى جعلت أتمنى أن يؤذن بالمغرب فيتفرق المجلس، لما لقي أبو يوسف منه، ولما خرجوا سأل المغيرة الإمام مالك عن رأيه في المناظرة فأجاب بقوله : "قد رأيتك مستعليا عليه غير أنك كنت تترك شيئا، قال : وما هو؟ كنت إذا ظهرت عليه في المسألة فضاقت به، أخرجك إلى غيرها وتخلص منها بذلك، وكان ينبغي أن لا تفارقه حتى يفرغ منها"[3].

---

1) حلية الفقهاء ص 24 ـ لأبي الحسن أحمد بن فاس الرازي المتوفى سنة 395 هـ.
2) نيل الابتهاج بتطريز الديباج ص 636 ـ ونظر العقبان في أعيان ص 177 ـ للسيوطي.
3) المدارك 5/3.

واشتهر علماء الأندلس بكثرة المناظرة، ومواجهة الآراء الأخرى المخالفة فكان الفقهاء يتمنون الجلوس قصد المناظرة، لما في ذلك من الفوائد العلمية وتبادل الآراء الفقهية، والاطلاع على الاجتهادات العقلية المشفوعة بالدليل الشرعي، ويقدمون ذلك على التعليم والإسماع. وذلك ما صرح به علانية الفقيه أبو صالح أيوب بن سليمان في مجلسه.

قال أحمد بن خالد : "كنا إذا جلسنا للسماع من أبي صالح، ربما تولدت المناظرة، فيظهر محمد بن عبد الرحمن من ذلك ضيقا، فيقول له أبو صالح : هذه المناظرة أشهى إلي من سماعك مني"[1].

وكان أيوب بن سليمان هذا من أعيان مذهب مالك إماما في رأيه ورأي أصحابه، كامل الحفظ والفقه، مع التصرف المحمود، والقريحة الحسنة، حسن المناظرة.

قال القاضي عياض : "كان بصيرا بالمناظرة بالفقه، كثير التصرف في أفانين العلم"[2].

ومن الفقهاء المالكية الذين اشتغلوا بالمناظرة ومالوا إلى النظر والحجة :

قاسم بن محمد بن سيار، قال القاضي عياض : "وكان الفقه أغلب على قاسم بن محمد من الرواية والأخذ عن الرجال. قال لي قاسم بن محمد بن قاسم قال لي أحمد بن خالد. قال لي جدك : لو حفظ إنسان بعض ما نسيته من العلم لكان به عالما، ذلك أني شغلت بالمناظرة اثنتي عشرة سنة ثم أتيت فما سألني أحد عن شيء من ذلك فنسيته".

قال أحمد بن سعيد بن حزم : سمعت محمد بن عمر بن لبابة، وقد ذكر قاسم ابن محمد فأثنى عليه، وقال : جالس الناس هناك، وناظرهم، وكان يحسن هذا المعنى جدا"[3].

---

1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 249.

2) المدارك 150/5.

3) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 485.

وتظهر براعة فقهاء الأندلس في المناظرة عند الالتقاء بعلماء المشرق، خارج الأندلس، فقد اجتمع عبد الرحمن بن محمد الصفواني القرشي القرطبي مع عبد الله بن المعتز قبل إمارته، فجرت بينهما مناظرة، نقلتها كتب التاريخ لأهميتها البالغة، قال ابن حارث الخشني: "ذكر محمد بن معاوية عمن حدثه ببغداد أن أبا محمد الصفواني حضر في مجلس إبراهيم الحربي، وقد جمعه المجلس مع عبد الله ابن المعتز قبل أن تصير إليه الإمارة، فجرت بينهما مناظرة، فقال له ابن المعتز : ليس بنو عبد شمس منا بأكفاء، فقال له الصفواني : وكيف ذلك وقد رآنا النبي ﷺ أكفاء، وزوجنا وتزوج إلينا، وإنما شرفنا وشرفكم برسول الله ﷺ، وقد قال يوم بدر، لما خرج عتبة بن ربيعة، وشيبة بن ربيعة، والوليد بن عتبة، يطلبون المبارزة، فخرج إليهم أعدادهم من الأنصار، فلما انتسبوا لهم قالوا لهم : لستم لنا بأكفاء إنما نريد أكفاءكم من قريش، فرجعوا إلى رسول الله ﷺ فأخبروه بمقالتهم، فدعا رسول الله ﷺ عمه حمزة بن عبد المطلب، وعبيد بن الحارث، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهم، فقال لهم :"أخرجوا إليهم فأنتم أكفاء القوم وإياكم أرادوا".

قال الصفواني : فالنبي ﷺ رآنا لنفسه أكفاء، وأنتم لا ترون ذلك. فحكى المحدث لهذا الحديث أن ابن المعتز كان يجعل الصفواني بعد ذلك ويكرمه إكراما عظيما"[1].

وحكى ابن لبابة، أن يحيى بن الخراز وهو أحد أعلام مذهب مالك بالأندلس دخل على محمد بن عبد الحكم فجعل يفخر عليه بكتاب وضعه في "الرد على الشافعي" في إجازة النكاح بالأجرة، ولما قرأ يحيى بن الخراز الكتاب قال لمحمد ابن عبد الحكم : أصلحك الله، هذا الرد هو على الشافعي أم على النبي؟ وما ذنب الشافعي ؟ إنما احتج بالحديث، فألقى ابن عبد الحكم الكتاب وسكت، ولم يقرأ الكتاب لأحد لما لزمته الحجة"[2].

---

1) المصدر السابق ص 372.
2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 609.

وناظر إبراهيم بن مرتنيل يحيى بن يحيى في مسألة جواز النكاح بالأجرة وكان يحيى بن يحيى لا يجيز ذلك. فاجتمع إبراهيم هذا في جنازة بمقبرة البرج هو ويحيى فسأل يحيى عن النكاح بالأجرة فقال لا يجوز، فقال له إبراهيم، قد جاء في القرآن عن نبيين كريمين موسى وشعيب إجازة، فقال يحيى : قال الله تعالى : ﴿**لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا**﴾[1]. فلا يلزمنا شرعهما فقال إبراهيم : هذا إذا شرع لنا في القرآن شرع آخر، وأما ماذكر في القران ولم يشرع لنا خلافه فقد أمرنا النبي ﷺ أن نقتدي بهدي من ذكر من الأنبياء، فكيف وقد جاء عن نبينا ﷺ موافقة موسى وشعيب ؟ فسكت يحيى ولزمته الحجة"[2].

1) سورة المائدة الآية 45.

2) أنظر هذه المناظر في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص45 - والمدارك 242/4.

الفصل الثالث

أمهات كتب الفقه المالكي بالأندلس.

تمهيد

عرفت العلوم الإسلامية عامة في القرنين الثاني والثالث الهجريين حركة نشيطة تمثلت في الانتقال من مرحلة التكوين والحفظ في الصدور، إلى التدوين والكتابة في السطور، وتمييز كل علم عن غيره، ووضع أسسه وقواعده، وكان لعلم الفقه من بينها مكان واعتبار، إذ فتحت الأمصار واتسع الإسلام في الديار، فنزلت النوازل، واستجدت الوقائع والأحداث، وظهرت جزئيات النصوص التي كانت كامنة بين العموم والخصوص، فعمد الفقهاء إلى جمع أقوال الأئمة المجتهدين، وروايتها وتفسيرها، فخصصوا وعمموا، وانتقدوا منها ما يحتاج إلى نقد، وبينوا ما يصلح للدلالة وما فيه قادح، وردوا الفروع إلى الأصول، فقاسوا النظير على نظيره، والشبيه على شبيهه، ولم يكن حجاب التقليد سدا حصينا، وحاجزا يقف بين العلماء وبين نصوص الكتاب والسنة، فانضبط بذلك علم الفقه، وانتظم أمر الاجتهاد الذي يتوقف عليه تقدم الأمة وصون حقوقها، فأصبح لعلم الفقه فروع ودروب تحتاج إلى صنعة وممارسة، وظهرت المدارس الفقهية بمختلف اتجاهاتها الفكرية، ورغم الخلاف الحاصل بين أئمتها في بعض المبادئ والأصول كمسألة القياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، وأنواع الاستدلال، وخبر الواحد، وما يشترط فيه من الشهرة، أو عدم مخالفته لعمل أهل المدينة،والإجماع هل يتحقق بعد عصر الصحابة أم لا؟ وإذا تحقق هل هو حجة أم لا ؟ وفي الاحتجاج بالمرسل، وبمذهب الصحابي، إلى غير ذلك من المسائل التي اختلف فيها كبار أئمة الإسلام، غير أن هذه الخلافات لم تنقص من قوة الفقه بل زادته قوة ورسوخا، فأصبح الفقه علما عظيما، وكنزا مهما ثمينا، امتدت فروعه، وتنوعت أبوابه وفصوله، ونضج واستوى، فألفت فيه مصنفات عظام جامعة بين الفرع وأصله في مختلف المذاهب

الفقهية. أما مذهب مالك فقد عرف التدوين في عهد صاحبه الذي ألف كتابه الموطأ. ثم انتقلت حركة التدوين إلى أصحابه وتلامذهم الذين عمدوا إلى جمع مسموعاتهم من مالك وتلامذته من بعده، واستودعوا هذه الروايات والأقوال في كتب، وتعهدوها بالشرح والإيضاح، فكثرت وتنوعت، واختار العلماء من بينها مصنفات تلقوها بالقبول لامتيازها عن غيرها من حيث التصنيف والترتيب، والاستيعاب، والشهرة، واصطلحوا على تسميتها بأمهات كتب المذهب، ويأتي في مقدمتها، كتاب الموطأ، ثم يليه المدونة، ثم الموازية، والواضحة، والمستخرجة، فالمجموعة.

وهذه الكتب الأمهات ما عدا الموطأ تمثل في الحقيقة الاتجاه الفقهي لكل فرع من فروع المدرسة الفقهية داخل مذهب مالك، وهي تختلف في مضمونها وتتفاضل فيما بينها، لذلك عمد أهل كل قطر لما أنتجه شيوخه من هذه الأمهات، وتعهدوها بالشرح والإيضاح، فعكف أهل القيروان على المدونة وكتبوا عليها ما شاء الله أن يكتبوا، واعتمد أهل الأندلس الواضحة والعتبية ثم هجروا الواضحة وأخذوا بالمستخرجة، واعتمد أهل العراق فيما بعد على كتاب التفريع لابن الجلاب[1]، واعتنوا بتدريسه وحفظه جيلا بعد جيل.

ونظرا لما قدمه فقهاء الأندلس أتباع مذهب مالك في القرنين الثاني والثالث الهجريين في هذا الباب من مجهود فكري تمثل في خدمتهم لأمهات كتب المذهب، وخاصة الموطأ والمدونة - لمكانتهما المتميزة داخل المذهب وخارجه - ثم اهتمامهم بما أنتجه أبناء بلدهم من أمهات كتب الفقه، فقد خصصت هذا الفصل لبيان مجهودهم في هذا الباب في ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : اعتناؤهم بأمهات كتب الفقه المالكي من خارج الأندلس :

موطأ الإمام مالك :

ألف الإمام مالك بن أنس رحمه الله كتاب الموطأ في نحو من أربعين[2] سنة، وتوخى فيه القوي من أحاديث أهل الحجاز، وساق فيه الكثير من المراسيل، وأقوال

1) هو أبو القاسم عبيد الله بن الحسين بن الحسن بن الجلاب. صاحب كتاب "التفريع" في الفقه على مذهب مالك. توفي سنة 378 هـ. الديباج 461/1.

2) قال صفوان بن عمر بن عبد الواحد، عرضنا على مالك الموطأ في أربعين يوما، فقال : "كتاب ألفته في أربعين سنة أخذ تموه في أربعين يوما، ما أقل ما تفقهون فيه." المدارك 75/2.

الصحابة، والتابعين، وآراءه الفقهية في العديد من المسائل، وهو أول كتاب رتب على كتب الفقه والأبواب المعروفة التي جاءت بعده، فحاز بذلك شرف السبق. فقد نقل القاضي عياض عن الإمام مالك وهو يتحدث عن الموطأ، فقال : "فيه حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة والتابعين، ورأيي، وقد تكلمت برأي، وعلى الاجتهاد وعلى ما أدركت عليه أهل العلم ببلدنا، ولم أخرج من جملتهم إلى غيره"[1].

وقد جمع الإمام مالك في الموطأ نحو من عشرة آلاف حديث، فلم يزل ينتقي منه حتى رجع إلى سبعمائة، فلم يزل ينظر فيه كل سنة، ويسقط منه حتى بقي هكذا. قال الزبيري : "ولو بقي قليلا لأسقطه كله"[2].

وقد علق القطان على شدة حرص الإمام مالك وتحريه بقوله : "كان علم الناس في زيادة، وعلم مالك في نقصان، ولو عاش مالك لأسقط علمه كله يعني : تحريا"[3].

لذلك نال الموطأ شهرة واسعة، ومكانة رفيعة، وأثنى عليه كبار أئمة الإسلام، ويكفينا في هذا الباب ما نقله العلماء عن الإمام الشافعي رحمه الله أنه قال : "ما في الأرض كتاب في العلم، أكثر صوابا من كتاب الموطأ"[4].

وكذلك عزم الأمير أبي جعفر المنصور على حمل الناس على اتباع الموطأ لتوحيد كلمتهم، والحد من خلافهم، غير أن الإمام مالك رحمه الله امتنع عن ذلك. ورد عليه بقوله : "يأمير المؤمنين، لا تفعل، فإن الناس قد سبقت لهم أقاويل، وسمعوا أحاديث، ورووا روايات، وأخذ كل قوم بما سبق إليهم وعملوا به ودانوا له، من اختلاف أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم، وإن ردهم عما اعتقدوه شديد، فدع الناس وما هم عليه، وما اختار أهل كل بلد لأنفسهم"[5].

ولهذا نرى أن الموطأ لقي من العناية ما لم يلقه كتاب بين الناس عامة، وأهل

---

1) المدارك 73/2.
2) نفس المصدر السابق.
3) نفس المصدر السابق.
4) المصدر السابق 70/2.
5) المدارك 72/2.

العلم خاصة، فإن الموافق والمخالف أجمع على تقديمه، وتفضيله وروايته، وتقديم حديثه وتصحيحه[1].

روايـة الموطأ بالأندلس وعناية العلماء به :

تظهر قيمة كتاب الموطأ ومكانته عند العلماء، في كثرة الرواة الذين أخذوه ورووه مباشرة عن صاحبه، ونقلوه بطرق مختلفة، وروايات متعددة حتى كثرت الموطآت، وأصبح كل موطأ ينسب إلى راويه فيقال موطأ يحيى بن يحيى، وموطأ ابن وهب، وموطأ أبي مصعب الزهري، وغيرها من الموطآت المشهورة[2]، ويرجع سبب هذا الخلاف في نسخ الموطأ إلى كثرة الرواة الذين أخذوا عن الإمام مالك مباشرة ورووا عنه الموطأ في أزمنة مختلفة، وإلى هذا أشار الحافظ صلاح الدين العلائي[3] بقوله : "روى الموطأ عن مالك جماعات كثيرة وبين رواياتهم اختلاف من تقديم وتأخير، وزيادة ونقص، وأكبرها رواية القعنبي، ومن أكبرها وأكثرها زيادات رواية أبي مصعب، فقد قال ابن حزم : "في موطأ أبي مصعب زيادة على سائر الموطآت نحو مائة حديث"[4].

وقد اعتبر بعض العلماء مسألة جواز رواية الحديث بالمعنى من أسباب اختلاف نسخ الموطآت. فالملاحظ أن الاختلاف بين الموطات في ألفاظ الأحاديث كثير، ومعلوم أن المحدثين أجازوا رواية الحديث بالمعنى بشرط أن لا يحيل الراوي المعاني عن مواضعها ومقاصدها[5].

وإذا كانت الموطآت قد اختلفت واشتهرت، فإن رواية أهل الأندلس المتمثلة في موطأ يحيى بن يحيى، تبقى من أشهرها وأضبطها وأوسعها انتشارا، وإذا

---

1) المصدر السابق 80/2.

2) قال القاضي عياض بعد ما انتهى من ذكر أسماء الرواة الذين رووا الموطأ عن مالك مباشرة : "والذي اشتهر من نسخ الموطأ عنه مما رويته، أو وقفت عليه، أو كان من رواة شيوخنا. أو نقل عنه أصحاب اختلاف الموطآت نحو من عشرين نسخة، وذكر بعض الفضلاء أنها ثلاثين : " المدارك 89/2.

3) هو : صلاح الدين خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي. أنظر الدرر الكامنة ج 90/2.

4) تنوير الحوالك 7/1 ـ للسيوطي.

5) مقدمة محقق الموطأ برواية أبي مصعب الزهري المدني ص 36 ـ الدكتور باشر عواد معروف، ومحمود محمد خليل.

أطلق الموطأ بدون ذكر راويه فإنه ينصرف مباشرة إلى موطأ يحيى بن يحيى فروايته تمثل النشرة الأخيرة التي ارتضاها مالك لكتابه.

ومعلوم أن الموطأ دخل الأندلس في مرحلة مبكرة في صدر خلافة عبد الرحمن الداخل، (138 ـ 172 هـ) ومنذ ذلك الحين اعتنى به العلماء، واشتغل به الفقهاء حفظا وضبطا، وشرحا وتفسيرا، واستنباطا لمعانيه، والتعريف برجاله، لذلك تعددت روايات الموطأ بالأندلس بسبب الآخذين مباشرة عن مالك عبر مراحل زمنية متفاوتة.

وقد اشتهر برواية الموطأ عدد من أعلام الأندلس، سأذكر من بينهم الذين كان لهم شرف الالتقاء بالإمام مالك والأخذ عنه مباشرة، غير أن شهرتهم لم تصل إلى درجة الإمام يحيى بن يحيى الليثي، والغازي بن قيس.

1 ـ زياد بن عبد الرحمن يعرف "بشبطون" توفي سنة 179 هـ وهو أول من أدخل الأندلس الموطأ، متفقها بالسماع منه، وله عنه في الفتاوى كتاب معروف بسماع زياد[1].

2 ـ يحيى بن مضر القيسي، (قتل في حادث هيج الربض)[2].

3 ـ محمد بن يحيى السبائي توفي سنة 206 هـ ذكر ابن أبي دليم أنه روى الموطأ عن مالك[3].

4 ـ حسان بن عبد السلام السلمي، لزم مالكا سبعة أعوام، وروى عنه الموطأ[4].

5 ـ حفص بن عبد السلام السلمي[5].

6 ـ عبد الرحمن بن أبي هند الأصبحي الطليطلي[6].

---

1) المدارك 116/3.
2) المصدر السابق 126/3.
3) المصدر السابق 345/3.
4) المصدر السابق 344/3.
5) نفس المصدر السابق.
6) المصدر السابق 124/3.

7 ـ سعيد بن أبي هند : فرق القاضي عياض بينه وبين عبد الرحمن، ولم يجعلهما شخصية واحدة. أما ابن الفرضي فقد شك في كونهما شخص واحد أم اثنان. فقال : "لا أدري أهما اثنان أم واحد"[1].

8 ـ عباس بن ناصح[2].

9 ـ قرعوس بن العباس بن قرعوس توفي سنة 220 هـ عده القاضي عياض من رواة الموطأ عن مالك[3].

10 ـ سعيد بن عبدوس : سمع من مالك الموطأ، وعده صاحب المدارك فيمن روى الموطأ[4].

11 ـ عبد الرحمن بن عبد الله الأشبوني : سمع من الإمام مالك، وكان له مكرما قال القاضي عياض : "ويقال : إنه ممن روى عنه الموطأ"[5].

12 ـ شبطون بن عبد الله الأنصاري : من أهل طليطلة توفي سنة 212 هـ[6]. ذكرا ابن أبي دليم أنه سمع من مالك الموطأ.

وهناك عدد كبير من علماء الأندلس الذين رحلوا والتقوا بالإمام مالك وجالسوه وسمعوا منه وأخذوا عنه، ولكننا لم نجد ما يؤكد روايتهم للموطأ. كأبي موسى الهواري، ومحمد بن بشير، وداوود بن جعفر الصغير، وطالوت بن عبد الحبار.

ويظهر أن عناية علماء الأندلس بالموطأ فاقت كل اعتناء بغيره من كتب فزيادة على روايتهم، وحفظهم المتقن له، اهتموا بتفسيره، وشرح أحاديثه، والبحث عن رجاله، وهكذا ألف الفقيه عيسى بن دينار المتوفى سنة 212 هـ كتاب في رجال الموطأ[7]. وألف الفقيه يحيى بن إبراهيم بن مزين كتابا في تفسير الموطأ، وكتابا

1) المدارك 123/3 ـ وانظر تاريخ علماء الأندلس 437/3 ـ ت 773.
2) المدارك 88/2.
3) انظر المدارك 87/2 ـ وراجع ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 168.
4) المصدر السابق 344/3.
5) نفس المصدر السابق.
6) المدارك 344/3 تاريخ علماء الأندلس ت 598.
7) المدارك 83/2. ذكره القاضي عياض في باب "اعتناء الناس بكتاب الموطأ".

في تسمية رجال الموطأ، وكتاب آخر في علل حديث الموطأ سماه :المستقصية:[1].

وجمع عبد الملك بن حبيب شيوخ مالك في مؤلف سماه :شيوخ مالك"[2].

واستمرت عناية الأندلسيين بالموطأ كأصل من أصول الفقه المالكي وأمهات كتبه، بعد القرن الثالث الهجريّ، فألف قاسم بن أصبغ البياني كتابه "غريب حديث مالك" وآخر في "مسند حديث مالك"[3]. زيادة على مؤلفاته العديدة وخاصة في علم الحديث[4].

ولأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر كتابان مشهوران على الموطأ. وهما : "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" و"الاستذكار" وله أيضا كتاب سماه "التقصي لحديث الموطأ" و"شيوخ مالك"، أو "تجريد التمهيد".

وللقاضي أبي الوليد الباجي كتب مشهورة على الموطأ من أشهرها "المنتقى" وكتاب "اختلاف الموطيات".

وإذا أردنا تتبع اهتمام العلماء بكتاب الموطأ فإن هذا المبحث لن يكفينا وأكتفي هنا ببيان مدى عناية علماء الأندلس بالموطأ، وخاصة في القرنين الثاني والثالث الهجريين لارتباطهما بموضوع البحث.

عناية علماء الأندلس بالمدونة

يأتي كتاب المدونة في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد الموطأ، لذلك نال من العناية والإطراء والتقدير، ما لم تنله بقية كتب المالكية. فالمدونة هي أصل علم المالكيين، بل هي عندهم ككتاب سيبويه عند النحويين، وككتاب اقليدس عند أهل الحساب. وعن أهمية المدونة يقول ابن رشد : "وهي مقدمة على غيرها من الدواوين بعد موطأ مالك رحمه الله، ولا بعد الموطأ ديوان في الفقه أفيد من المدونة"[5].

1) المدارك 238/4 - الديباج 361/2.
2) المدارك 83/2.
3) الديباج 146/2.
4) قاسم بن أصبغ ألف في علم الحديث عدة مصنفات منها : المخرج على كتاب أبي داود، واختصاره المسمي بالمجتبى على نحو كتاب ابن الحاروني : "المنتقى". قال ابن حزم : "وهو خير منه انتقاء" ومنها "مسند حديثه" وله كتاب "أحكام القرآن" و "فضائل قريش" و "الناسخ المنسوخ" انظر الديباج 146/2. المقدمات الممهدات 44/1.
5) تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الحكام 50/1.

ولهذا اختار المغاربة مذهب المدونة، وتمسكوا بما ورد فيها من مسائل فقهية حتى أصبح "المشهور" في اصطلاح المغاربة يطلق على مذهب المدونة : قال ابن فرحون : "تقرر بما ذكرناه أن قول ابن القاسم، هو "المشهور" في المذهب إذا كان في المدونة، و"المشهور" في اصطلاح علماء المغاربة هو مذهب المدونة، والعراقيون كثيرا ما يخالفون المغاربة في تعيين المشهور[1].

وفصل أبو الحسن الطنجي القول المشهور في المدونة فقال : "قول مالك في المدونة أولى من قول ابن القاسم فيها لأنه الإمام الأعظم، وقول ابن القاسم فيها أولى من قول غيره فيها لأنه أعلم بمذهب مالك رضي الله تعالى عنه، وقول غيره فيها أولى من قول ابن القاسم في غيرها وذلك لصحتها"[2].

ولما كانت المدونة بهذه المرتبة عكف علماء الأندلس على دراستها وحفظها وشرحها، واختصارها، فلا يرقى الفقيه عندهم إلى منزلة الفقهاء المشاورين المعتمدة أقوالهم وآراؤهم إلا إذا درس المدونة وحفظها، بل أكثر من هذا فقد اشترط ولاة الأندلس لتولية القاضي أن يكون حافظا للمدونة مستظهرا لها[3]. كما أن العلماء منعوا على الفقيه لبس القلنسوة والصعود إلى المنبر إذا لم يكن حافظا للمدونة[4].

وتظهر مكانة المدونة ومدى عناية علماء الأندلس بها في كثرة الطلبة الذين توجهوا نحو إفريقية قصد الالتقاء بالإمام سحنون، وسماع المدونة وروايتها عنه مباشرة، حتى أنه اجتمع بمدينة إلبيرة وحدها ثمانية من رواة سحنون في وقت واحد[5]،. ويظهر أن علاقة الأندلسيين بالمدونة كانت في وقت مبكر، فقد التقى الفقيه عبد الله بن محمد بن خالد بن مرتنيل بالإمام سحنون وسمع منه الاسدية قبل تدوينها[6].

---

1) نفس المصدر السابق.
2) الديباج 208/2.
3) أسنى المسالك ص 96.
4) أنظر أسماء هؤلاء الثمانية الذين رووا عن سحنون في وقت واحد من أهل إلبيرة في ص 123 - من هذا
5) البحث.
المدارك 240/4.
6) المصدر السابق 471/4- وانظر تاريخ ابن الفرضي 37/1- الديباج 277/1.

ويعد عثمان بن أيوب، بن أبي الصلت المتوفى سنة 246 هـ أول من أدخل المدونة الأندلس، وذلك في عهد الأمير محمد بن عبد الرحمن (238 ـ 272) ومنذ ذلك الحين اهتم علماء الأندلس بالمدونة فاشتغلوا بتهذيبها، واختصارها وتسهيلها، وجعلها في متناول جميع المهتمين بفقه السادة المالكية، ومن أشهر الفقهاء الذين اشتغلوا بالمدونة في هذه الحقبة بالأندلس :

* إبراهيم بن عجنس بن أسباط الكلاعي الزبادي من أهل وشقة، اختصر المدونة في عشرة أجزاء وسهلها[1].

* إبراهيم بن يحيى بن برون من أهل طليطلة، اهتم بالمدونة واختصرها. قال في المدارك : "وذكر أن له اختصارا للمدونة، وأنه كان يملي على كتابه من نوعين مختلفين"[2].

* فضل بن سلمة بن جرير، كان من أوقف الناس على الروايات وأعرفهم باختلاف أصحاب مالك، فكان حافظا للفقه على مذهب مالك بعيد الصيت فيه، شهد له بذلك كبار الأئمة، وعلى رأسهم الإمام أبو محمد بن حزم الظاهري الذي اثنى عليه بقوله : "كان من أعلم الناس بمذهب مالك"[3].

وله عدة مصنفات في الفقه على مذهب مالك منها كتاب جمع فيه مسائل المدونة، وكتاب اختصر فيه المدونة[4].

* محمد بن عبد الله بن عيشون، كان عالما متقدما في مذهب مالك، اختصر المدونة إلا كتاب المختلطة منها[5].

*سليمان بن عبد الله بن المبارك من أهل قرطبة. بوب باقي المختلطة من الدونة كما فعل سحنون[6].

---

(1) المدارك 461/4.

(2) الديباج 137/2.

(3) انظر المدارك 221/5 ـ الديباج 137/2 ـ جذوة 520/2.

(4) الديباج 2041/1.

(5) تاريخ علماء الأندلس 328/1.

(6) انظر ترتيب المدارك 152/5.

* واعتنى بالمدونة أيضا الفقيه أبو صالح أيوب بن سليمان المعافري من أهل جيان. فقد نقل القاضي عياض عن ابن حزم أن أيوب بن سليمان هم أن يجمع المدونة كلها في كتاب يشير إلى معانيها، فإذا تصفحه أحد تذكر كل شيء فيها[1].

أما باقي كتب أمهات المذهب المالكي" الموازية" للفقيه الحافظ أبي عبد الله محمد بن إبراهيم الاسكندري، والمعروف بابن المواز المتوفى سنة 269 هـ وكتاب "المجموعة" من تأليف الإمام الفقيه أبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن عبدوس المتوفى سنة 260 هـ فلم تنل من العناية والاهتمام ما نالته باقي الأمهات التي سبق ذكرها، ومع ذلك وجد من بين فقهاء الأندلس من اعتنى بها ودرسها وجمع مسائلها واختصرها، من ذلك ما نقله ابن فرحون في ترجمة فضل بن سلمة بن جرير أن له مختصره الكتاب ابن المواز، وله كتاب جمع فيه مسائل المدونة والمستخرجة والمجموعة"[2].

المبحث الثاني : الواضحة في الفقه والسنن، وعناية العلماء بها :

إن كتاب الواضحة للإمام الفقيه أبي مروان عبد الملك بن حبيب الأندلسي يعد من أهم مصادر الفقه المالكي، وأحد الأمهات الخمسة التي لا يستغنى عن دراستها والتفقه بها طالب في مذهب أهل المدينة.

وتمتاز الواضحة بجمعها لمأثورات السادة المالكية المبكرة من سماعات ومرويات تعود إلى عصر الإمام مالك، وكبار تلامذته من بعده بالإضافة إلى آراء ابن حبيب واجتهاداته لفقهية القيمة.

وقبل الكلام على الواضحة وخصائصها أرى من المفيد التعريف بصاحبها، ومكانته العلمية.

عبد الملك بن حبيب صاحب الواضحة

هو أبو مروان عبد الملك بن حبيب بن ربيع بن سليمن بن هارون بن جلهمة ابن عباس بن مرداس بن علي السلمي[3].

---

1) الديباج 138/2.

2) انظر ترجمة عبد الملك بن حبيب في المراجع التالية : أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 377 -

3) تاريخ علماء الأندلس 460/1 - المقتبس من أنباء أهل الأندلس ص 465 - طبقات الفقهاء للشيرازي ص 162 - جذوة ت رقم 628 - المدارك 122/4 - وفيات الأعيان 145/6 - ميزان الاعتدال 652/2 - سير أعلام النبلاء 102/12 - العبر 427/1 - الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب 8/2 - =

طلب عبد الملك العلم عند كبار علماء بلده فأخذ عن زياد بن عبد الرحمن والغازي بن قيس، وصعصعة بن سلام وغيرهم. وفي سنة ثمان ومائتين للهجرة خرج إلى المشرق في رحلته العلمية، فالتقى بمصر بأسد السنة، الفقيه أسد بن موسى، وروى عنه، وروى عن إبراهيم بن منذر الحزامي، فقيه المدينة، وعبد الله بن موسى فقيه الكوفة، ومطرف بن عبد الله المدني رواية مالك وعنه حمل الموطأ، وهو من أوثق أصحاب مالك، وسمع من عبد الله بن نافع الزبيري، وابن أبي أويس، وعبد الله بن عبد الحكم، وعبد الله بن المبارك، وأصبغ بن الفرج، وعليه تفقه، وكان من أجل أصحاب ابن وهب وأخص الناس به، وكان كاتبه.

وطاف عبد الملك الأمصار، ولقي الرجال ثم عاد إلى الأندلس وقد جمع علما عظيما، بلغ ابن حبيب مبلغ الأكابر في الفضل والعلم، وشهد له بالتقدم والرياسة في علم الفقه كبار العلماء، بل أصبح رئيس المدسة المالكية في الأندلس، فكانت الوفود تزدحم على بابه، ولا يصل الطالب إليه الا جهدا، واستمر على هذا الحال إلى أن وافته المنية في شهر رمضان سنة ثمان وثلاثين ومائتين، ودفن بمدينة قرطبة.

مكانته العلمية

جل العلماء متفقون على إمامة عبد الملك بن حبيب ورئاسته في علم الفقه غير أن آراءهم تباينت في مكانته من حيث الجرح والعديل، بين مادح[1] وقادح[2].

وأشد ما اتهم به هو ما رماه به ابن بلده، وخصم المالكية في عصره الإمام ابن حزم الظاهري الذي اتهمه بالكذب، وأسقط روايته[3].

= تهذيب التهذيب 347/6 - تقريب التهذيب 518/1- لسان الميزان 59/4 - أنباه الرواة على أنباء النحاة 109/2 - النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة 293/2- بغية الوعاة 109/2 حسن المحاضرة 137/1 - نفح الطيب 218/2- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية ت رقم 109 - الفكر السامي م 2 ج 97/3 - تاريخ الفكر الأندلسي ص 28.

انظر ما نقله القاضي عياض عن ثناء العلماء عليه في المدارك125/4- المقتبس ص 465.

1) انظر جل ماقيل في ابن حبيب وما اتهم به في تاريخ علماء الأندلس 461/1 - سير أعلام النبلاء ج 102/12- لسان الميزان59/4- تهذيب التهذيب 347/6- المقتبس ص 465.

2)

3) تهذيب التهذيب 347/6.

وتتبع العلماء جميع التهم الموجهة لابن حبيب فقبلوا منها ما يمكن قبوله، وردوا ما كانت فيه مبالغة كالكذب، وعلى رأس هؤلاء الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي تتبع ما قيل في ابن حبيب، واختار منها قول أحمد بن سعيد الصدفي الذي وصفه بقوله: «كان صحفيا لا يدري ما الحديث»[1].. قال الحافظ بن حجر: هذ القول أعدل ما قيل فيه، فلعله كان يحدث من كتب غيره فيغلط»[2].

وختم الحافظ الذهبي ترجمة ابن حبيب بقوله: «الرجل أجل من ذلك لكنه يغلط»[3].

والذي يظهر أن جل التهم الموجهة لابن حبيب تدور حول تساهله واعتماده في نقل الحديث من الصحف. وسبب ذلك ما ثبت من رواية ابن حبيب لكتب أسد ابن موسى إجازة[4] وكان أسد بن موسى لا يقول بالإجازة[5].

وهذا إنما هو على مذهب من لا يرى الإجازة، وبعض العلماء اعتبر إقرار أسد بن موسى بدفعه كتبه لابن حبيب لينسخها هي الإجازة بعينها، واستدلوا على ذلك بقول الأعناقي: «أعطاني يونس بن عبد الأعلى كتبه عن ابن وهب «الموطأ»

1) نفس المصدر السابق.

2) نفس المصدر السابق، ولخص حالته في تقريب التهذيب ج 4/518 ـ فقال: "صدوق ضعيف الحفظ كثير الغلط. من كبار العاشرة." نلاحظ أن ابن حجر لم يتهمه بالوضع ولا بالكذب على رسول الله ﷺ.

3) ميزان الاعتدال ج 2/653.

4) استدل ابن الفرضي على اتهامه لابن حبيب بالتساهل بما رواه ابن أبي مريم: أنه دخل على ابن حبيب فوجد عنده كتبا لأسد بن موسى، فسأله عن هذه الكتب ومتى يقرأها فأجابه بقوله: "أبا عبد الله ما يشغل بقراءته، فقد أجازها لي الرجل (يعني أسد بن موسى) قال ابن أبي مريم: فخرجت من عنده فأتيت أسدا فقلت له: أيها الشيخ، تمنعنا القراءة عليك وتجيز لغيرنا، قال: أنا لا أرى القراءة فكيف أجيز. فأخبرته فقال: إنما أخذ مني كتبي فيكتب منها ليس ذا علي: "تاريخ علماء الأندلس 1/460 ـ واعتبر بعض العلماء اقرار أسد بن موسى بدفعه كتبه لابن حبيب لينسخها هي الإجازة بعينها، انظر تاريخ علماء الأندلس 1/460ـ وتهذيب التهذيب 6/347.

5) الاجازة = هي إحدى طرق التحمل والأداء، وهي أن يأذن الشيخ برواية مروياته إما على وجه التعيين أو التعميم، وتكون إما مشافهة أو اذنا باللفظ مع المعين، أو يكتب له ذلك بخطه بحضرته أو مغيبه، وهي على أقسام: إجازة من معين لمعين في معين. إجازة لمعين في غير معين. إجازة لغير معين. وهناك الإجازة للمجهول بالمجهول، وهذا النوع عده ابن كثير اجازة فاسدة، راجع تفصيل طرق التحمل والأداء في كتاب الإلماع في معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للقاضي عياض ص 88 ـ وكتاب الباعث الحثيث ص 115.

و«الجامع» فقابلناها فقلت له · أصلحك الله –. كيف نقول في هذه؟ فقال: إن شئتم قولوا: حدثنا، وإن شئتم قولوا أخبرنا»[1].

ورغم ما نسب لابن حبيب من تهم قادحة، فقد كان أعلم علماء عصره ولا سيما في علم الفقه، فقد خلف يحيى بن يحيى في رئاسة المدرسة المالكية بالأندلس.

وتظهر مكانة ابن حبيب العلمية في جمعه بين مختلف العلوم والفنون[2] فتعددت بذلك تصانيفه حتى زادت عل ألف كتاب، نقل بعضها ابن الفرضي في تاريخه[3]، منها الجامع، وكتاب في فضل الصحابة رضي الله عنهم، وكتاب غريب الحديث، وتفسير الموطأ، وكتاب حروب الإسلام، وكتاب المسجدين، وكتاب سيرة الإمام في الملحدين، وكتاب طبقات الفقهاء والتابعين، وكتاب مصابيح الهدى.

وزاد القاضي عياض على ما ذكره ابن الفرضي من مؤلفات ابن حبيب : كتاب "إعراب القرآن" وكتاب "الحسبة في الأمراض"، وكتاب "الفرائض" وكتاب "السخاء واصطناع المعروف" وكتاب "كراهية الغناء"[4].

وألف ابن حبيب في الرغائب والرهائب كتبا تحبب عبادة الله تعالى إلى خلقه وتعرفهم به، ساق بعضها القاضي عياض نقلا عن عبد الأعلى بن معلى منها : كتب في المواعظ سبعة، وكتب الفضائل سبعة، فضائل النبي ﷺ والصحابة، وفضائل عمر بن عبد العزيز، وفضائل مالك بن أنس، وكتاب أخيار قريش وأخبارها وأنسابها، خمسة عشر كتابا، وكتاب السلطان، وسيرة الإمام ثمانية كتب، وكتاب الباه والنساء، ثمانية كتب، وغير ذلك من كتب سماعاته في الحديث والفقه، وتواليفه في الطب وتفسير القرآن ستون كتابا، وكتاب المغازي والناسخ والمنسوخ،

1) تاريخ علماء الأندلس 1/460 ـ تهذيب التهذيب 6/347.
2) انظر أنواع العلوم التي يتقنها ابن حبيب في المبحث الخاص بالموسوعة صفحة 334 من هذه الرسالة.
3) تاريخ علماء الأندلس 1/459.
4) المدارك 4/126.

القرآن، وكتاب الرهون والمغارم، والحدثان، خمسة وتسعون كتابا، وكتاب مقام رسول ﷺ، اثنان وعشرون كتابا، وكتابه في النسب، وفي النجوم، وكتاب الجامع تأليفه، وهي كتب فيها مناسك النبي ﷺ، وكتاب الرغائب وكتاب الورع في العلم، وكتاب الورع في المال، وكتاب الرياء، وكتاب الحكم والعمل بالجوارح وغير ذلك"[1].

ونقل القاضي عياض عن بعضهم نفيه أن يكون لابن حبيب كل هذه المصنفات وقال : "إنما ألف كتابا واحدا في عشرة أجزاء[2]. وبهذا رد على ابن الفرضي الذي ساق عددا من كتبه، وأثبت نسبتها له. ويبقى هذا النفي بعيد التصديق إذا علمنا أن ابن حبيب سئل عن عدد كتبه التي ألفها فأجاب بقوله : "ألف كتاب وخمسون كتابا"[3].

الواضحة في الفقه والسنن

إذا كان ابن حبيب قد ألف عدة كتب في مختلف المواضع والفنون، فإن مصنفه الواضحة في الفقه والسنن يعد من أشهر كتبه، وألصقها به، وهو كتاب كبير ومفيد جدا في الفقه على مذهب مالك، وله مكانة متميزة عند العلماء، واعتمده طلبة العلم، حتى إن الإمام ابن الفرضي جزم بأنه لم يؤلف مثله فقال : "وله مؤلفات في الفقه والتواريخ والأدب كثيرة حسان : منها الواضحة لم يؤلف مثلها"[4].

وقد جمع ابن حبيب في كتابه الواضحة مذهب مالك بن أنس واجتهادات كبار أئمة المذهب خارج الأندلس وداخلها، وبذلك كانت الواضحة أشهر كتاب يمثل مدرسة الإمام مالك بالأندلس، فانكب الناس على دراستها وحفظها واعتمادها في الفتوى قبل أن يدون العتبي المستخرجة، وهذا ما أكده عبد الرحمن بن خلدون بقوله : "وأهل المغرب جميعا مقلدون لمالك رحمه الله وقد كان تلامذة افترقوا بمصر

1) المصدر السابق 4/127.
2) نفس المصدر السابق.
3) قال القاضي عياض : "قال بعضهم : قلت لعبد الملك : كم كتبك التي الفت؟ قال : ألف كتاب وخمسون كتابا." المدارك 4/128.
4) المدارك 1/460.

والعراق، فكان بالعراق منهم القاضي إسماعيل وطبقته، مثل خويز منداد، وابن اللبان، والقاضي أبو بكر الأبهري، والقاضي أبو الحسن بن القصار، والقاضي عبد الوهاب ومن بعدهم. وكان بمصر ابن القاسم، وأشهب، وابن عبد الحكم، والحرث بن مسكين، وطبقتهم. ورحل من الأندلس عبد الملك بن حبيب فأخذ عن ابن القاسم وطبقته، وبث مذهب مالك في الأندلس ودون فيه كتاب "الواضحة" ثم دون العتبي من تلامذته كتاب العتبية"[1].

غير أن هذا الكتاب البالغ الأهمية ضاع مع ضياع بلاد الأندلس، ولم يبق منه سوى لوحات معدودة لا تتجاوز أربعا وعشرين ورقة مخطوطة ومحفوظة بخزانة القرويين بفاس تحت عدد 809 وقطع أخرى محفوظة بالمكتبة الأثرية بالقيروان معهد رقادة للأبحاث تحت عنوان "سماع عبد الملك ابن حبيب" و"واضح السنن"[2].

واختلف العلماء وتباينت آراؤهم في تحديد اسم كتاب الواضحة، فحاجي خليفة ظن أن الكتاب مؤلف في إعراب القرآن، فقال في الكشف : "الواضحة" (في إعراب القرآن) لعبد الملك بن حبيب[3]، بينا جعل رضا كحالة اسم الكتاب "الواضحة في السنن والفقه وإعراب القرآن[4]، وفي مخطوط القيروان وضع الكتاب تحت عنوان "واضح السنن[5]" ويبقى القاسم المشترك بين هذه العناوين هو اسم الواضحة لابن حبيب.

عناية العلماء بالواضحة :

بلغت شهرة عبد الملك بن حبيب الآفاق، وذاع صيته، وانتشر خبره فقصده الناس من كل فج للأخذ عنه، والقراءة عليه، فكان يخرج من الجامع وخلفه ما يقرب من ثلاثمائة بين طالب حديث، وفرائض، وفقه، وإعراب. وكان ابن حبيب لا يدرس إلا كتبه، وموطأ الإمام مالك.

---

1) مقدمة ابن خلدون ص 1056.
2) دراسات في مصادر الفقه المالكي ص 36ـ للمستشرق ميكلوش موراني. من جامعة بون.
3) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون 1996/6.
4) معجم المؤلفين 128/6.
5) دراسات في مصادر الفقه المالكي ص 83.

قال القاضي عياض.: "وقد رتبت الدول عليه كل يوم، ثلاثين دولة، لا يقرأ فيها عليه شيء إلا تواليفه وموطأ مالك"[1].

وطريقة ابن حبيب في التعليم هذه هي إحدى الخصائص التي ميزت مجالسه العلمية. ومن أشهر الكتب التي كان الطلبة يرغبون في سماعها من ابن حبيب وحفظها، كتاب الواضحة لكونها اختصت في الفقه المالكي واشتملت على آرائه واستنتاجاته الفقهية، لذلك اهتم بها الفقهاء اهتماما بالغا وأولوها عناية خاصة، داخل الأندلس وخارجه، فحفظوها واختصروها وذكر العتبي الواضحة فقال : "رحم الله عبد الملك ما أعلم أحدا ألف على مذهب أهل المدينة تاليفه، ولا لطالب العلم أنفع من كتبه، ولا أحسن من اختياره"[2].

وقيل للمغامي : لو أوضحت هذا السماع في واضحة ابن حبيب (يريد ما لم يوضحه ابن حبيب من كتابه) فقال المغامي : حاولت ذلك فوجدت نفسي معه كمرقع الخز باللبود"[3].

عناية العلماء بالواضحة خارج الأندلس

لم تفق عناية العلماء بالواضحة في الأندلس، بل انتقلت إلى بلاد المشرق عن طريق تلامذته الذين سمعوها منه مباشرة، وعلى رأس هؤلاء يأتي المغامي، الذي رحل إلى المشرق وهو شيخ إمام في رأي مالك جامع لشتى أنواع الفنون والعلوم، فمكث في رحلته أحد عشر عاما، وكان يوسف بن يحيى هذا إماما ثقة جامعا لفنون العلم، فقيه البدن، دابا عن مذهب الحجازيين. وأثناء رحلته هذه قام بتدريس كتب ابن حبيب، فسمع منه الناس بالقيروان ومصر، والحرمين، وكان قد جاور بها سبع سنين، ودخل اليمن للقاء الزبيري فعقد هناك مجالس لإسماع كتب ابن حبيب.

---

1) ترتيب المدارك 126/4.
2) نفس المصدر السابق.
3) نفس المصدر السابق.

قال علي بن الحسين وابن فرحون : " كانت حلقة المغامي بصنعاء أعظم من حلقة السرى"[1].

قال ابن فرحون : لما رحل المغامي إلى اليمن، للزبيري، الفاه بحال محنته فكتب إليه رسالة وشعرا وذكر فيه قربته، واستلطفه فيه، فدخل عليه، فلما كلمه وشاهد عقله وعلمه وبيانه، قال له :عزيز علي قصد مثلك إلي وقال : يؤذن لمن أراد السماع في دولة يوسف المغربي، فأخبره أنه من وراء أقصى المغرب، من جزيرة الأندلس. واحتفل الناس، فكان المغامي يقرأ لهم بأثره، بعد انصرافهم من مجلس الزبيري، فوجدوه بحرا، وسألوه أن يجعل لهم دولة بالعشي فأجابهم، فسمعوا عليه كتب ابن حبيب"[2].

وسمع من المغامي كتب ابن حبيب جمع من العلماء ذكر القاضي عياض من بينهم علي بن عبد العزيز، وأبا الذكر القاضي، وأبا العباس الابياني، وفضل بن سلمة، وأبا العرب التميمي، وابن اللباد، وسعيد بن فحل، وأبا عبد الله محمد بن الربيع الجيزي[3].

قال ابن فرحون : "ثم رحل ثانية (يعني المغامي) فسكن مصر، وأسمع الناس بها كتب ابن حبيب، وعظم قدره بالمشرق... وجاءه من مصر نحو مائة كتاب من جماعة بعضهم يسأله الإجازة، وبعضهم يسأله الرجوع إليهم"[4]. ويظهر من خلال النصوص التي بين أيدينا أن كتاب الواضحة في الفقه والسنن كانت لها عند المغامي وغيره من العلماء الذين اشتغلوا بتدريس الفقه المالكي مكانة متميزة بين كتب الفقه :

قال ابن حيان : "وكان لكتابه الفقهي الواضحة انتشار عظيم في الأندلس وإفريقية، والمغرب"[5].

---

1) ترتيب المدارك 431/4.

2) المصدر السابق 433/4 وانظر ترجمة أبو عمر يوسف المغامي في تاريخ علماء الأندلس 933/2 - جذوة ت 879 - طبقات علماء افريقيا لأبي العرب ص 162 - المدارك 432/4 - الديباج 365/2 - شجرة النور الزكية ت رقم 119.

3) انظر ترتيب المدارك 433/4.

4) الديباج 365/2 بتصرف.

5) المقتبس ص 465.

وقال أبو العرب وهو يتحدث عن عبد الله بن المغيرة الكوفي مع شيخه المغامي : "فذكرت ذلك لأبي عمر يوسف بن يحيى المغامي، لما كنا نقرأ عليه الواضحة"[1].

ومن الفقهاء الذين اهتموا بالواضحة فهذبوها واختصروها : فضل بن سلمة ابن جرير بن منخل الجهني من أهل إلبيرة.

قال أبو محمد بن حزم الظاهري : "كان من أعلم الناس بمذهب مالك وله مختصر في المدونة، ومختصر الواضحة زاد فيه من فقهه، وتعقب فيه على ابن حبيب كثيرا من قوله، وهو من أحسن كتب المالكيين"[2].

واختصر الواضحة أبو القاسم الأزدي المعروف بالبراذعي، صاحب المؤلفات المشهورة على مذهب مالك.

واشتهر الفقيه التونسي أبو العباس عبد الله بن أحمد المعروف بالابياني بحفظ الواضحة وكان يعقد مجالس لتدريسها[3].

قال ابن فرحون : وكان يحب المذاكرة في العلم ويقول : "دعونا من السماع ألقوا المسائل، وكان يدرس كتاب ابن حبيب"[4].

وذكر اللواتي : "أنه قرأ على أبي العباس في الواضحة صدرا من كتاب البيوع فقال له : بقي من الكتاب حديث كذا ومسألة كذا؟ فنظرنا فلم نر شيئا ثم تأملنا فإذا ورقتان قد التصقتا، فتجاوزناهما فإذا فيهما كل ما ذكره فتعجبنا من حفظه"[5].

---

1) طبقات علماء إفريقيا وتونس ص 162 ـ لأبي العرب.
2) جنوة 520/2 ـ وانظر كذلك. الديباج 137/2.
3) الديباج 350/1.
4) الديباج 426/1.
5) الديباج المذهب 426/1.

مذهب ابن حبيب في الواضحة:

يمتاز كتاب الواضحة في الفقه والسنن-بالاضافة إلى جمعه لآراء كبار أئمة المذهب المتقدمين، ومأثوراتهم التي ترجع الى عهد الإمام مالك اشتماله على آراء ابن حبيب واستنباطاته الفقهية، واجتهاداته الخاصة التي انفرد بها، وخرج بذلك على الراجح والمشهور في المذهب، فهذا الكتاب يبين لنا بجلاء المكانة العلمية التي وصل إليها الفقهاء المالكية المتقدمون، أمثال عبد الملك بن حبيب، فهم لا يعتمدون على آراء الإمام مالك وحده، وما جاء في كتابه الموطأ، بل نجدهم يأخذون بآراء الأئمة المجتهدين الآخرين ممن خالفت آراؤهم واستنتاجاتهم القهية مذهب مالك.

ولعل اجتهادات ابن حبيب المتميزة في كتابه الواضحة هو الذي يفسر لنا ما ذهب إليه بعض العلماء حينما جعلوا لعبد الملك بن حبيب مذهبا خاصا به مسطورا ومشهورا.

قال المقري: «ولابن حبيب مذهب في كتب المالكية مسطور، وهو مشهور عند علماء المشرق، وقد نقل عنه الحافظ بن حجر، وصاحب المواهب وغيرهما»[1].

ونقل الذهبي عن أبي عمر أحمد سعيد بن الصدفي قال: «قلت لأحمد بن خالد: إن الواضحة عجيبة جدا، إن فيها علما عظيما فما يدخلها؟.

قال: أو ذلك أنه حكى فيها مذاهب لم نجدها لأحد، ولا نقلت عنهم»[2].

من خلال هذه النصوص يتأكد لنا أن ابن حبيب كانت له آراء خاصة واجتهادات متميزة خرج بها عن مذهب أصحابه وخالف رأيهم، وهذه المسائل ذكرتها كتب الفقه في مواضع متفرقة، بسبب ضياع كتاب الواضحة وسأعمل على ذكر بعض هذه الاجتهادات حسب أبواب الفقه مراعيا تبويب ابن حارث الخشني

---

1 - نفح الطيب 220/2.
2 - سير أعلام النبلاء 105/12.

في كتابه أصول الفتيا[1] باب الوضوء:

المسألة الأولى:

اختلف قول ابن القاسم في المصلي، وقد مس ذكره، فمرة قال: لا إعادة عليه، ومرة قال: يعيد في الوقت، ونقل ابن حارث الخشني في أصوله رواية لابن حبيب عن المدنيين عن مالك أنه يعيد الصلاة في الوقت وبعده، وروى المصريون عنه: أنه يعيد في الوقت لاغير، ومذهب ابن حبيب أنه إن كان عامدا أعاد في الوقت وبعده، والناسي في الوقت خاصة[2].

المسألة الثانية:

واختلفوا في الرجل يصلي بتيمم، ولا يذكر أن في رحله الماء فقال ابن القاسم: إنما عليه الإعادة في الوقت. وذكر عبد الله بن عبد الحكم عن مالك في المختصر الكبير: ومن تيمم ووجد الماء في رحله فلا إعادة عليه وإن أعاد فحسن.

وذكر عبد الملك بن حبيب عن ابن الماجشون ومطرف وأصبغ: أنه يعيد أبدا[3] .

المسألة الثالثة:

ونقل الشيخ زورق في شرحه على الرسالة مخالفة ابن حبيب للمذهب في مسألة الاستجمار. فالمذهب يرى أن الاستجمار يجزئ مع عدم الماء ومع وجوده، بينما يرى ابن حبيب أنه لا يباح استعمال الأحجار إلا لمن عدم الماء[4].

---

1 - نقل هذه المخالفات ابن حارث الخشني في كتابه أصول الفتيا في الفقه على مذهب الإمام مالك، أبو الوليد ابن رشد الجد في مسائله، فكثيرا ما يقول: وحكى ابن حبيب في الواضحة. وفي الواضحة من رواية كذا... انظر مسائل ابن رشد صفحات: 242-299-300-400-448 الخ، وانظر أيضا شرح زروق على الرسالة 121/1- ومواهب الجليل للخطاب 467/3 الخ.

2 - أصول الفتيا في الفقه على مذهب مالك ص 53 -لابن حارث الخشني تحقيق الشيخ محمد المجذوب. ومحمد أبو الأجفان وعثمان بطيخ.

3 - نفس الصدر السابق ص 55.

4 - شرح زورق على الرسالة 102/1-وانظر أيضا الاختلاف الفقهي في المذهب المالكي ص 289- للأستاذ الخلفي.

ويرى ابن حبيب أن أقل مدة الطهر بالنسبة للمرأة هو عشرة أيام، أما المشهور في المذهب فيحدد المدة في خمسة عشر يوما[1].

المسألة الرابعة:

وأسقط ابن حبيب الدلك في الغسل إذا تعذر ذلك. بينما أوجب القول المشهور في المذهب الدلك باليد أو بالخرقة، وعند عدم القدرة يستنيب وهذا قول سحنون الذي اختاره الشيخ خليل. واختار ابن رشد قول ابن حبيب وصوبه[2].

باب الصلاة:

المسألة الخامسة:

المشهور من مذهب مالك أن القنوت يكون في الركعة الثانية قبل الركوع، وقال ابن حبيب: القنوت بعد الركوع أفضل[3].

المسألة السادسة:

ونقل أبو الوليد ابن رشد في المقدمات انفراد ابن حبيب في تكفير تارك الصلاة وكذلك أخوات الصلاة من أركان الإسلام الخمسة.

قال ابن رشد: «قال ابن حبيب: من ترك الصلاة مفرطا فيها أو مكذبا بها أو مضيعا لها فهو كافر في تركه اياها. وكذلك اخوات الصلاة من الصيام والزكاة، والحج، وحجته في ذلك ظواهر الآثار المذكورة في الصلاة وقول أبي بكر الصديق رضي الله تبارك وتعالى عنه: والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة.

وانفرد ابن حبيب بهذا الرأي عن سائر أهل العلم»[4].

---

1 - شرح الخرشي على مختصر خليل 204/1– الذخيرة 373/1. لشهاب الدين القرافي.
2 - الشرح الكبير لمختصر خليل لأبي البركات احمد الدردير. 235/1 -وانظر تاج الإكليل للمواق 313/1.
3 - شرح زورق على الرسالة 167/1.
4 - المقدمات الممهدات 142/1 -لأبي الوليد ابن رشد الجد 520هـ.

المسألة السابعة:

في تحقيق حدود أوقات الصلاة، فالقول المشهور في المذهب أن العصر مشاركة للظهر في وقت الاختيار. ومذهب ابن حبيب إنها لاتشاركها فيه وأن آخر وقت الظهر عند تمام القامة. وأول وقت العصر عند ابتداء القامة الثانية بقدر ما يسلم من الظهر ويبدأ بالعصر دون فاصلة بين الوقتين[1].

باب الصوم:

المسألة الثامنة:

المشهور في المذهب أن كفارة الإفطار في شهر رمضان على التخيير، فإما عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكينا، واستحب الإمام مالك الإطعام في[2] ذلك. واختار ان حبيب الكفارة على الترتيب، العتق، ثم الصيام. ثم الإطعام، مثل الظهار[3].

باب الحج والعمرة:

المسألة التاسعة:

المشهور في المذهب أنه يكره تكرار العمرة في العام الواحد، لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكررها في عام واحد مع قدرته على ذلك، وأباح ابن الماجشون، ومطرف، التكرار. وذهب ابن حبيب إلى جواز تكرارها في كل شهر فقال: «لا بأس بها في كل شهر مرة»[4].

قال ابن عبد البر: «وكره مالك العمرة في السنة الواحدة مرارا، وأجازها جماعة من علماء أهل المدينة وغيرهم»[5].

---

1 - المصدر السابق 148/1 –وانظر ايضا الذخيرة للقرافي 408/1.
2 - الكافي في فقه أهل المدينة ص 124.
3 - شرح الرسالة لزروق 305/1.
4 - مواهب الجليل للحطاب 467/3.
5 - الكافي في فقه أهل المدينة ص 182.

باب الأطعمة:

المسألة العاشرة:

إذا رفع الذابح يده عن الذبيحة بعد قطع بعض الحلقوم والأوداج وطال الرفع ثم أعاد يده فأجهز فلا تؤكل. هذه المسألة باتفاق العلماء، واختلفوا إذا رجع بالقرب. فقال سحنون: تحرم. وقال عبد الملك بن حبيب تؤكل، وهو المعتمد واختاره اللخمي لأن كل ما طلب في الفور يغتفر فيه التفريق اليسير[1].

قال ابن رشد: «وأما إن رفع يده قبل إكمال الذكاة ثم ردها. فقال ابن حبيب: تؤكل الذبيحة إن كان ذلك بالقرب. واختلف فيه قول سحنون، فمرة قال لا تؤكل وإن رد يده بقرب ذلك. ومرة كرهها»[2]

المسألة الحادية عشر:

في قطع الودجين والحلقوم للذبيحة. فاستيعاب قطع الحلقوم فرض على أصل مذهب مالك. وذهب ابن حبيب أنه إن قطع نصفه أو أكثره أجزاه، وهذا القول مروري عن ابن القاسم، وابن كنانة في المدونة. وقال سحنون: لايجزئه إلا أن يقطعه كله[3].

المسألة الثانية عشر:

في الانتفاع بما وقعت فيه الفأرة من الأطعمة.

قال ابن حارث الخشني: «وكل زيت أو سمن وقعت فيه فأرة، فإن كان جامدا، ألقيت الفأرة وما حولها، وطاب سائر ذلك، إلا أن يعلم أو يظن أن الجمد إنما دخل في السمن والزيت بعد سقوط الفأرة فيه، فحكمه كحكم الذائب أن يلقى جميعه[4].

---

1 - انظر تفصيل هذه المسألة في المقدمات الممهدات لابن رشيد 430/1. كفاية الطالب الرباني 510/1.

2 - المقدمات الممهدات 430/1 –وانظر هذه المسألة في الكافي ص 179.

3 - المقدمات الممهدات 429/1.

4 - قال سحنون: إذا طال مقامها فيه، فإنه يطرح كله لأنه يظن السريان بجميعه، قال الشيخ خليل: وينجس كثير طعام مائع بنجس قل كجماد إن أمكن السريان وإلا فيسحبه. الفواكه الدواني 405/1.

وقد اختلف في الانتفاع به إذا حرم أكله.

فقال ابن الماجشون: «لاينتفع به للاستصباح ولالغيره».

وقال ابن حبيب: لا بأس أن يستصبح بهما أو يتخذ صابونا»[1].

باب البيوع:

المسألة الثالثة عشر:

في الزيادة في القرض:

قال ابن حارث: وأصلهم في الزيادة في القرض عند القضاء لا بأس به إذا كانت الزيادة في الوزن والجودة. وكره مالك الزيادة في العدد[2] بينما ابن حبيب لا يرى في ذلك بأسا، وقال: «لابأس بالزيادة في العدد، وذكر في ذلك أثرا عن رسول الله ﷺ: أنه استقرض أربعة أبعرة فرد ثمانية»[3].

المسألة الرابعة عشر:

في العيب الداخلي

أصل المذهب أن كل شيء يشترى فيكشف أو يكسر فيوجد به عيب لا يعلم إلا بعد الشق أو الكسر، فإنه لا يجب للمشتري بذلك رد على البائع[4]. هذا هو مذهب ابن قاسم وروايته عن مالك.

وحكى عبد الملك بن حبيب عن أصبغ أنه قال: «إن كان ذلك العيب من العيوب التي تحدث من غير تفريط تكون من مالك ذلك الشيء لا يرد به وإن كان إنما يحدث عن تفريط يكون من مالكه، وإن لم ينظر إلى العيب ولم يعلم به فإنه يجب به الرد[5].

---

1 - أصول الفتيا لابن حارث الخشني ص 109.
2 - انظر هذه المسألة مفصلة في المدونة الكبرى 107/3.
3 - أصول الفتيا في الفقه على مذهب مالك ص 123.
4 - انظر أصول الفتيا صفحة 122.
5 - أصول الفتيا ص 123.

المسألة الخامسة عشر:

في القسم بالتحري.

قال ابن حارث: «وأما مذهب ابن قاسم، فانه لا يجيز القسم بالتحري.

وذكر عبد الملك بن حبيب في كتابه عن ابن الماجشون ومطرف: أن كل ما يجوز مثلا بمثلين فقسمته بالتحري جائز. أما ما لا يجوز إلا مثلا بمثل من جميع الأشياء فلا يجوز قسمه بالتحري، خلا قسم التمر في رؤوس النخل، إذا اختلفت حاجة الشريكين إليه[1].

المسألة السادسة عشر:

في قسمة العروض.

مذهب ابن القاسم يجيز الجمع في القسم بين الخز[2]، والديباج[3] والحرير والقطن، والكتان، والصوف، والفراء، ولا يجمع إلى ذلك البسط، ولا الوسائد[4].

وذلك إذا كان كل صنف من الأصناف المتقدم ذكرها لا يحمل القسم خاصة.

قال ابن حارث الخشني: «قال عبد الملك بن حبيب: هذا شذوذ من القول، والقطن والكتان صنف، والصوف والمزعفر صنف»[5].

باب الإجارة:

المسألة السابعة عشر:

في تنظيف المراحض في الدور المكتراه، قال ابن حارث الخشني: واختلفوا في كنس مراحض الدور المكتراه، على من يجب؟.

فابن القاسم يرى أن ذلك يكون على أرباب الدور. وروى عنه أبو زيد ابن

---

1 - نفس المصدر السابق ص 140.
2 - الخز = نوع من الثياب، انظر القاموس المحيط صفحة 656.
3 - الديباج = المزين به. القاموس المحيط صفحة 239.
4 - أصول الفتيا على مذهب مالك ص 141.
5 - نفس المصدر السابق،

أبي الغمر: أن كنسها على الساكن، إلا أن تكون الدار من دور الفنادق التي يخرج قوم ويدخل قوم فيكون الكنس على رب الدار[1].

أما عبد الملك بن حبيب فاختار في المسألة ما عليه عرف أهل البلد فقال: «يحملون في ذلك على سنة الناس ببلدنا، وسنتهم ببلدنا أن يكون ذلك على رب الدار» [2].

باب العدة والاستبراء:

المسألة الثامنة عشر:

في عدة الحرة من الوفاة، اختلف أصحاب مالك في مذهب المعتدة إذا انقضت عدتها من هذه الشهور والأيام ولم تر دما من حيضة.

فروى أشهب عن مالك: «أنها لا بد لها من حيضة كانت أيام طهرها أقل من مثل العدة أو أكثر[3].

واختار ابن حبيب مذهبا مخالفا لرأي أشهب في هذه المسألة: فحكى في كتاب الطلاق من كتابه عن ابن الماجشون قال: «إذا مضت عدتها من هذه الشهور والأيام المذكورة حلت للأزواج، وتزوجت، حاضت أو لم تحض» [4].

باب أحكام أم الولد:

المسألة التاسعة عشر:

في استلحاق ولد الأمة[5]. أصل مذهب ابن القاسم في هذه المسألة: أن كل من استلحق ولدا فإن قوله مقبول، وهو مصدق حتى يتبين كذبه»[6].

---

1 - أصول الفتيا في الفقه على مذهب مالك صفحة 149.
2 - نفس المصدر السابق.
3 - أصول الفتيا في الفقه على مذهب مالك ص 202.
4 - أصول الفتيا على مذهب مالك ص 203.
5 - انظر موضوع الاستلحاق في الشرح الصغير. 541/3- للشيخ الدردير.
6 - أصول الفتيا على مذهب مالك ص 216.

واختار ابن حبيب رأيا مخالفا تماما لابن القاسم في روايته عن ابن الماجشون فقال: «هو مكذب حتى يتبين حقه»[1].

باب التداعي:

المسألة العشرون:

في اختلاف الشفيع والمشتري في الثمن.

إذا تداعى الشفيع والمشتري في الثمن. فقال المشتري: اشتريت بكذا وقال الشفيع بكذا، فالقول قول المشتري. وإن أتى بما لايشبه على ما حكاه مطرف[2]. وقال عبد الملك بن حبيب وذلك إذا كان الذي يقوله المشتري يشبه[3]. فإن أتى بما لا يشبه رد إلى القيمة وخير الشفيع، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك [4].

المسألة الواحدة والعشرون:

في الاختلاف في رد المصنوع.

قال ابن حارث الخشني: إذا ادعى الصناع رد ما استصنعوا فيه، وأنكر ذلك الدافع إليهم، فالقول قوله، وعلى الصناع البينة لأنهم كانوا ضامنين ما في أيديهم»[5].

وحكى ابن حبيب عن ابن الماجشون: «أن القول قول الصناع إن كان دفع إليهم وحاز منهم بغير بينة. وإن كان إنما دفع إليهم ببينة فلا يبرأون إلا ببينة» [6].

باب الإقرار:

المسألة الثانية والعشرون:

في إقرار الورثة.

---

1 - نفس المصدر السابق.
2 - انظر هذه المسألة في أصول الفتيا ص 282.
3 - معنى قوله يشبه: أي يشبه أن يكون الثمن فيما يتعامل الناس فيه، انظر المدونة الكبرى 208/4.
4 - أصول الفتيا ص 282.
5 - نفس المصدر السابق.
6 - المصدر السابق ص 283.

قال ابن حارث: «الأصل في قول مالك في الرجل يموت، ويقر بعض ورثته بدين على الميت أو بوارث، أنهما سواء ويعطي المقر له من المقر ما ينوبه مما في يده»[1].

وقال عبد الملك بن حبيب: «وأصحاب مالك يقولون: هذا وهم، لان المقر بالدين لا ميرات له إلا بعد رد الدين»[2].

المسألة الثالثة والعشرون:

في الإقرار بالقتل على وجه الخطأ

إذا أقر الرجل أنه قتل قتيلا خطأ:

قال ابن حارث: «فإن كان لايتهم على ولد المقتول أنهم ممن يريد غناهم وجر النفع إليهم كانت القسامة مع قوله، فإن نكل الورثة عن القسامة لم يلزم المقر شيء في ماله[3].

ونقل ابن حارث عن عبد الملك بن حبيب والمغيرة أن الدية عليه في ماله ولا شيء على العاقلة، وقد روى هذا عن مالك[4].

باب أحكام الغائب

المسألة الرابعة والعشرون:

في القضاء على الغائب

أصل مذهب مالك أن القضاء يجري على الغائب كما يجري على الحاضر، إلا أن يبقى على حجته إذا قدم. إلا في الرباع فانه لا يحكم عليه فيها. قال ابن حارث: «هكذا روى ابن القاسم عنه. وأنكر ذلك ابن الماجشون من رواية ابن حبيب قال: يقضى عليه في كل شيء[5].

---

1 - المصدر السابق ص 309–وانظر تفصيل هذه المسألة في الشرح الصغير 707/7.
2 - أصول الفتيا ص 309.
3 - أصول الفتيا في الفقه على مذهب مالك ص 310.
4 - نفس المصدر السابق.
5 - أصول الفتيا على مذهب مالك ص 353.

باب أحكام العبد:

المسألة الخامسة والعشرون:

في إمامة العبد.

من أحكامه: أنه لا يكون إماما في مسجد القبائل، ولا مساجد الجماعات، ولا الاعياد، قال ابن حارث: «ولابأس أن يؤم القوم من غير أن يتخذ إماما راتبا، ولابأس في أن يؤم رمضان النافلة، ولا بأس في أن يؤم في السفر»[1].

أما ابن حبيب فلا يرى بأسا بإمامة العبد، وأن يكون راتبا ما عدا الجمعة من أجل أنها لاتجب عليه[2].

المسألة السادسة والعشرون:

في صوم العبد والكفارة.

قال ابن حارث: «والصوم في باب الخطأ، فليس لسيده أن يمنعه منه، وما وجب عليه في باب العمد، كان له أن يمنعه منه. هكذا يقول ابن القاسم: أنه إذا وجب عليه ظهار فلسيده أن يمنعه الصوم»[3].

ومذهب ابن حبيب مخالف لرأي ابن القاسم فهو يقول: «ليس له أن يمنعه من الصيام، كان عمدا أو خطأ»[4].

المسألة السابعة والعشرون:

في شراء الذمي عبدا مسلما.

مذهب ابن القاسم في هذه المسألة أنه إذا اشترى الذمي عبدا مسلما، بيع عليه ولم ينقض فيه شراؤه. وقال عبد الملك بن حبيب: يفسخ فيه البيع، وهو مذهب المغيرة، وأشهب، وسحنون، وقال سحنون: «ويقنع رأس البائع سوط»[5].

---

1 - المصدر السابق ص 417.
2 - أصول الفتيا في الفقه على مذهب مالك ص 418.
3 - نفس المصدر السابق.
4 - نفس المصدر السابق.
5 - المصدر السابق ص 434.

المسألة الثامنة والعشرون:

في دين الذمي بعد موته وقد ترك خمرا، لم يعرض لها، ولم يكلف الورثة ببيعها، قال ابن حارث الخشني: فإن باعوها طائعين وقضي منها، أخذ منهم وقضي منه الدين، هكذا حكى العتبي في كتابه المستخرجة من الأسمعة عن سحنون. وقال عبد الملك بن حبيب في روايته عن مطرف بن عبد الله: «إن السلطان يأمر الوصي أو الورثة بالبيع وأن يقضوا المسلم حقه»[1].

باب الشهادة على الخط:

المسألة التاسعة والعشرون:

في الشهادة على خط المقر بالعتق:

سئل ابن رشد عن هذه المسألة وهل هي عاملة يجب الحكم بها، وينفذ العتق معها، أو هي كالشهادة على خط الشاهد في ذلك، وما معنى قول ابن حبيب في واضحته: أن الشهادة على الخط في العتق، والنكاح، وما أشبه ذلك، مما ليس بمال غير جائزة هل معناه الشهادة على خط يد المقر؟.

فأجاب بقوله: تصفحت السؤال هذا ووقفت عليه، وظاهر ما حكى ابن حبيب في الواضحة عن مطرف وابن الماجشون، وأصبغ، ان الشهادة لاتجوز فيما عدا الأموال لا على خط الشاهد، ولا على خط المعتق أو المطلق، وسائر ما ذكره مما ليس بمال، وعلى ذلك كان الشيوخ يحملونه»[2].

زيادة على ما ذكر من آراء ابن حبيب الفقهية اشتملت الواضحة على اجتهاداته في علم التفسير، من ذلك ما نقله عنه ابن رشد في تفسير آيات تحريم الصيد هل تخاطب المحرمين أم غيرهم؟

جاء في المسائل: سئل ابن رشد عن قوله تعالى: ﴿ **يأيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم، ليعلم الله من يخافه بالغيب. فمن**

---

1 - أصول الفتيا مذهب مالك ص 435.

2 - مسائل ابن رشد 1223/2

اعـتـدى بعـد ذلك فله عـذاب اليم﴾[1]. هل هـذه الآية خطاب للمـؤمنين فـيـمـا تنهي المحرم عنه من الصيد، أو هـي خطاب لهم في غير مناسك الحج؟ وما الدليل على أنها في الحج أو غيره؟[2].

فـأجابـهم ابن رشـد مـعـتـمـدا على تفـسـيـر ابن حـبيب لهـذه الآية في كـتـابه الواضحة.

قـال رحـمـه الله: «تصـفـحت السـؤال، ووقـفت عليـه، والصـحـيح في الآية أن المـراد بهـا المـحـرمـون لأنهـا نزلت فـيـهم، كـذلك قـال جـمـاعـة من العلمـاء من أهل التفسير وغيرهم، وممن نص على ذلك ابن حبيب في الواضحة»[3].

كما أن الواضـحة امتـازت أيضـا بجمعهـا لآراء أسلاف عبد الملك بن حبيب وشـيـوخـه من أعـلام مـذهـب مـالك وعـرضـهـا، دون الرجـوع إلى رأي الإمـام مـالك، وكثيرا مـا تكون مـصحوبة بإشـارات إلى اختـلاف المذاهـب، مثـال ذلك ما جاء في الورقـة رقم 10–من مـخطوط القرويين: قـال عـبـد الملك بن حـبـيب: «وقـد سـألت ابن المـاجشـون عن الرجل ينسى المسح بـرأسه وفي لحيتـه بلل فـأراد أن يمسـح بـرأسـه ببلل لحيتـه فـقـال لي: إن كـان المـاء قـريبـا فـلا يـفـعل، وليـأخـذ المـاء لرأسـه، وإن بعـد منه الماء فلا بأس أن يفعل...»[4].

وهـذا الرأي الفـقـهي الذي رواه ابن حبيب عن بن المـاجـشـون هـو مـخـالف لمـا رواه سحنون عن مالك في المدونة[5].

وفي الورقـة 15– من نفس المـخطوط يعـرض ابن حـبـيب اسـتـشـارة فـقـهـيـة في مـسـألة الوضـوء من سـؤر النصـراني. قـال عـبـد الملك: ولا يشـرب سـؤر النصـراني ولايتوضـأ به ولا بما أدخل فيه يده، ولا من ماء بيته ولا في آنيته حتى تغسل.

وكذلك قال مـالك»[6]. قـال عـبـد الملك: «إلا أن يضـطر إلى ذلك مـضـطر، ومن

---

1 - سورة المائدة الآية 95.

2 - مسائل ابن رشد 495/1.

3 - نفس المصدر السابق.

4 - دراسات في مصادر الفقه المالكي ص 54.

5 - انظر هذه المسألة في المدونة الكبرى ج 17/1.

6 - دراسات في مصادر الفقه المالكي ص 52-53.

توضأ بشيء من ذلك مضطر أو غير مضطر فلا إعادة عليه لصلاة»[1].

وهذه المسألة ذكرها العتبي في المستخرجة، واعتبرها ابن رشد من المسائل الفقهية الشائكة العويصة التي تحتاج إلى شرح وبيان حتى لاتحتمل على غير وجهها.

قال أبو الوليد ابن رشد: أبدأ بأول مسألة من كتاب الوضوء: سمعت مالكاً قال: لا أرى لأحد أن يتوضأ بفضل وضوء النصراني، فأما بسؤره من الشراب فلا أرى بذلك بأسا. «قال ابن القاسم: «وقد كرهه غير مرة». وقال سحنون: «اذا أمنت أن يشرب خمرا أو يأكل خنزيرا، فلا بأس أن يتوضأ به، كان لضرورة أو لغير ضرورة. فهذه مسألة جلية في ظاهرها، مفتقرة إلى التكلم على ما يخفى من باطنها»[2].

المبحث الثالث: المستخرجة من السماعات (العتبية) وعناية العلماء بها:

إن كتاب المستخرجة من السماعات لابي عبد الله العتبي، هو أحد امهات كتب المذهب المالكي التي استودعت الروايات والاقوال، لكبار أئمة المذهب في عصره الأول، وتمتاز المستخرجة بحصرها لمعلومات فقهية معظمها من رواية ابن القاسم العتقي عن مالك من طريق تلامذته المباشرين وسماعات غيره من كبار تلامذة الإمام الذين طبقت شهرتهم الآفاق.

وعلى الرغم من الانتقادات التي تعرضت لها المستخرجة، خاصة وأن صاحبها أدرج فيها مجموعة من الروايات والمسائل دون أن يكون له حق الرواية، الشيء الذي دفع ببعض النقاد إلى اتهامه بالتساهل وعدم التحري، ومع كل هذا نالت المستخرجة مكانة رفيعة بين كتب الفقه المالكي وتلقاها العلماء بالقبول، وبلغت شهرتها الآفاق حتى أن أهل الأندلس اعتمدوها وقدموها على الواضحة.

---

1 - نفس المصدر السابق.
2 - البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة ج 27/1.

قال ابن خلدون: «وكذلك اعتمد أهل الأندلس كتاب العتبية وهجروا الواضحة وما سواها»[1].

التعريف بصاحب المستخرجة:

هو أبو عبد الله، محمد بن حمد بن عبد العزيز ابن أبي عتبة بن جميل ابن ابي عتبة ابن أبي سفيان صخر بن حرب من أمية بن عبد شمس[2].

طلب العتبي العلم بالأندلس، فسمع من كبار الفقهاء ببلده كالإمام يحيى بن يحيى الليثي، وسعيد بن حسان، وغيرهما. ثم رحل إلى المشرق فسمع من سحنون وأصبغ، ثم عاد إلى الأندلس، وقد جمع علما عظيما، فارتفع قدره عند العامة وقصده الناس للسماع والأخذ عنه، وكان حافظا للمسائل، جامعا لها جداه عالما بالنوازل، وبقي على تلك الحال إلى أن وافته المنية في شهر ربيع الأول سنة خمس وخمسين ومائتين.

مكانته العلمية:

يعتبر العتبي من كبار أعيان مذهب مالك ومن رواد مدرسته بالأندلس الذين بلغوا مبلغ الأكابر في الفقه وحفظ المسائل، فشهد له بذلك كبار المحققين، من ذلك ما نقله الخشني عن تلميذه محمد بن عمر بن لبابة قال: «لم يكن هاهنا أحد يتكلم مع العتبي في الفقه، ولا كان بعده أحد يفهم فهمه إلا من تعلم عنده»[3].

وقال ابن الفرضي: «كان حافظا للمسائل، جامعا لها، عالما بالنوازل»[4].

1 - مقدمة ابن خلدون ص 1058.

2 - انظر ترجمة العتبي في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 179 - تريخ علماء الأندلس 8/2 - جذوة المقتبس ترجمة رقم 5-74/1 - المدارك 253/4 - العبر في أخبار من غبر 7/2. سير أعلام النبلاء ج 335/12 - الديباج المذهب 176/2 - نفح الطيب 418/2 - شجرة النور الزكية ص 75 - رقم الترجمة 110 - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ج 16/6 - الفكر السامي م 2 ج 100/3 - تاريخ الفكر الأندلسي ص 419 - الوافي بالوفيات 30/2 - فهرسة ما رواه عن شيوخه ص 241.

3 - أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ص 179.

4 - تاريخ علماء الأندلس 8/2.

وقال أحمد بن عبد البر: «كان عظيم القدر عند العامة معظما في زمانه»[1].

ورغم المكانة الفقهية الرفيعة التي وصل إليها العتبي بين أقرانه، فإن عمله في المستخرجة تعرض لانتقاد شديد، فقد وصفه العلماء بالتساهل، والجمع من غير تمييز للنعت من السمين والصحيح من الضعيف، ولذلك كثر في المستخرجة من الروايات المطروحة، والمسائل الشاذة والغريبة.

قال ابن الفرضي: «وهو الذي جمع المستخرجة وكثر فيها من الروايات المطروحة، والمسائل الغريبة الشاذة، وكان يؤتى بالمسألة الغريبة فإذا سمعها قال: أدخلوها في المستخرجة»[2].

وقال ابن وضاح: «إن المستخرجة فيها خطأ كثير»[3].

واتهم ابن عبد الحكم العتبي بالكذب في المستخرجة وأنه ينقل مسائل في الفقه لم يقف على أصحابها.

قال ابن الفرضي: أخبرنا إسماعيل قال: أخبرني خالد، قال: أخبرني أسلم ابن عبد العزيز قال لي ابن عبد الحكم يعني محمد: «أتيت بكتب حسنة الخط تدعى المستخرجة من وضع صاحبكم محمد بن أحمد العتبي فرأيت جلها كذوبا، مسائل المجالس لم يقف على أصحابها، فخشيت أن أموت فتوجد في تركتي، فوهبتها لرجل يقرأ فيها».

قال أسلم بن عبد العزيز: قلت لابن عبد الحكم: فكيف استحللت أن تعطيها إذ لم تستجز أن تكون عندك.. فسكت»[4].

وهذا النقد الذي تعرض له ابن عبد الحكم لكونه أنكر ما جاء في العتبية، ثم وهبها لغيره كي يقرأها وينتفع بها، هو نفسه حصل لابن لبابة من طرف أحمد بن خالد الذي عاب عليه قراءة المستخرجة على الناس مع علمه بخطئها وأنكر عليه ذلك.

---

1 - المدارك 253/4.

2 - تاريخ علماء الأندلس 8/2 – وانظر أيضا الديباج 177/2.

3 - تاريخ علماء الأندلس. وانظر أيضا المدارك 253/4.

4 - تاريخ علماء الأندلس 8/2-9.

قال احمد بن خالد: «قلت لابن لبابة: أنت تقرأ هذه المستخرجة للناس وأنت تعلم من باطنها ما تعلم؟ قال: إنما أقرؤها لمن اعرف أنه يعرف خطأها من صوابها»[1].

وكان جواب ابن لبابة هذا مقنعا وفيه ما يرد على من قلل من قيمة الكتاب، وأن شأنه شأن كل مجهود علمي لايخلو من نقص أو خطأ، غير أن الفقيه بإمكانه تمييز خطئها من صوابها، كما أن هذا النوع من الكتب لايفهمها إلا من كان له إلمام واطلاع على المسائل الفقهية، ودربة على قراءتها وفهم معانيها، وهذا ما أكده ابن رشد في مقدمة شرحه المستخرجة حيث رأى أن فيها مسائل مشكلة وأخرى عويصة لايفهم معناها، وقد تحمل على غير وجهها[2].

منهج العتبي في كتاب المستخرجة من الأسمعة:

يعد كتاب المستخرجة عبارة عن حصر شامل لمعلومات فقهية على مذهب أهل المدينة، جمعها العتبي من مرويات تلامذة الإمام مالك مباشرة، وأغلبها من سماع ابن القاسم العتقي، وأشهب بن عبد العزيز، وابن نافع عن مالك. وسماع عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى الليثي، وسحنون، وموسى بن معاوية، وزونان، ومحمد بن خالد، وأصبغ، وغيرهم عن ابن القاسم.

وقد سلك العتبي في جمعه للمستخرجة منهجا خاصا حيث جمع كل سماع في دفاتر وأجزاء على حدة، ثم جعل لكل دفتر ترجمة يعرف بها، وهي أول ذلك الدفتر، فدفتر أوله الكلام على القبلة، وآخر أوله حبل الحبلة، وآخر أوله جاع فباع امراته، وآخر يشرب خمرا، ونحو ذلك، فجعل تلك المسألة التي في أوله لقبا له، وفي كل دفتر من هذه الدفاتر مسائل مختلطة من أبواب الفقه، فلما رتب العتبية، على أبواب الفقه جمع في كل كتاب من كتب الفقه ما في هذه الدفاتر من المسائل المتعلقة بذلك الكتاب، فلما تكلم على كتاب الطهارة مثلا جمع ما عنده من مسائل الطهارة كلها.

---

1 - المدارك 153/4 – نقلا عنه.

2 - انظر البيان والتحصيل 27/1.

ويبدأ من ذلك بما كان في سماع ابن القاسم، ثم بما كان في سماع يحيى ابن يحيى ثم بما كان سماع سحنون، ثم بما في سماع موسى بن معاوية، ثم بما في سماع محمد بن خالد ثم بما في سماع زونان عبد الملك بن الحسين، ثم بما في سماع محمد بن أصبغ، ثم بما في سماع أبي زيد، فإذا لم يجد في سماع أحد منهم مسألة تتعلق بذلك الكتاب أسقط ذلك السماع.

وكل سماع من هذه الأسمعة في أجزاء ودفاتر، فإذا نقل مسألة من دفتر عين ذلك الدفتر الذي نقلها منه، ليعلم من أي دفتر نقلها إذا أراد مراجعتها واطلاعه عليها في محلها[1].

قال ابو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الحطاب: «وكنت أسمع والدي يقول: «فتكون الأسمعة كالأبواب للكتاب، والرسوم التي هي التراجم بمنزلة الفصول للأبواب، فيكون أقرب الى العزو وإلى الكشف لما عين فيه الرسم وفي أي سماع هو، أي من أي كتاب»[2].

ومن الفقهاء الأندلسيين الذين أدخل العتبي سماعاتهم في المستخرجة:

* أبو عمر هارون بن سالم المتوفى سنة 238هـ.

قال ابن الفرضي في ترجمته: «سمع من عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى رحل الى المشرق فلقي أشهب بن عبد العزيز، وروى عنه، وأدخل العتبي روايته في المستخرجة في كتاب الأيمان بالطلاق»[3].

* أبو مروان عبد الملك بن الحسن المعروف بزونان توفي سنة 232هـ.

قال ابن أبي دليم: «كان فقيها فاضلا ورعا، أدخل العتبي سماعه في المستخرجة»[4].

---

1 - انظر كتاب الاختلاف، الفقهي في المذهب المالكي ص 293-294 - وانظر منهج العتبي في المستخرجة من خلال كتاب دراسات في مصادر الفقه المالكي ص 110-إلى 139- وفي مقدمة البيان والتحصيل لابن رشد ص 98-29-30.

2 - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل 41/1 -42.

3 - تاريخ علماء الأندلس 284/2- وانظر ايضا المدارك 142/4.

4 - المدارك 113/4.

* محمد بن خالد بن مرتنيل: «كانت لمحمد بن خالد رحلة في طلب العلم لقي فيها ابن القاسم وأشهب وابن نافع وابن وهب، وقد أثبت سماعه محمد بن احمد العتبي في مستخرجته»[1].

* عبد الودود بن سليمان من أهل قرطبة:

قال خالد بن سعد: كان عبد الودود بن سليمان رجلا صالحا فاضلا، وكان محمد بن عمر ابن لبابة يذكر أن العتبي أخذ منه سماع أصبغ إجازة وأدخله في المستخرجة»[2].

* حسين بن عاصم بن كعب بن محمد الثقفي:

قال القاضي عياض: «رحل حسين فسمع من ابن القاسم، واشهب وابن وهب، ومطرف بن عبد الله، وعبد الله بن نافع، ونظرائهم، وادخل العتبي سماعه في المستخرجة، وأسقطه منها قوم»[3].

وذهب بعضهم إلى أن المستخرجة تأليفا ومنهجا من صنع محمد العتبي بل هي لأحد معاصريه من أبناء بلد الفقيه أحمد بن مروان المتوفى سنه 286هـ المعروف بالرصافي.

قال ابن الفرضي: وكان (أي الرصافي) كثير الجمع للحديث والرأي حافظا لما روى من ذلك، وقيل: أنه هو الذي ألف المستخرجة للعتبي»[4].

وقال ابن أبي دليم: «هو الذي أعان العتبي على تأليف المستخرجة»[5].

وقال ابن فرحون: «هو الذي روى المستخرجة للعتبي»[6].

والذي يظهر من هذه الأقوال الثلاثة: أن مسألة نسبه المستخرجة إلى غير

---

1 - أخبار الفقهاء والمحدثين بالاندلس ص 166.
2 - نفس المصدر السابق ص 429-وانظر الديباج 56/2.
3 - المدارك 120/4.
4 - تاريخ علماء الأندلس 64/1.
5 - المدارك 453/4.
6 - الديباج 151/1.

العتبي أمر بعيد التصديق، ولا تسعفه الأدلة التي تؤكد نسبة المستخرجة للعتبي، بل من العلماء من يسميها «العتبية» نسبة إلى العتبي، والذي يظهر أن أحمد بن مروان قد أعان العتبي على تأليف المستخرجة عن طريق روايتها، خاصة وأن الرصافي توفي سنة 286هـ. فهو في سن من أخذ المستخرجة عن العتبي ورواها عنه.

عناية العلماء بالمستخرجة:

بالرغم من النقد الشديد الذي تعرضت له المستخرجة من طرف النقاد، لاحتوائها على روايات غير متفق عليها وأخرى مناقضة. بل أكثر من هذا فهي في نظرهم تشمل على روايات موضوعة. نالت المستخرجة شهرة عريضة في افريقية، والأندلس، وعكف الناس على دراستها، وحفظها وتهذيبها، وقدموها على كتاب الواضحة.

وقال المقري بعدما ذكر الانتقادات التي وجهت للمستخرجة: «ولكن الكتاب وقع عليه الاعتماد من علماء المالكية»[1].

بل ان الفقيه عندهم لا يدخل في دائرة العلماء الراسخين في العلم حتى يحفظ المستخرجة ويتفقه بها.

قال ابن رشد وهو يتحدث عن المستخرجة: «على أنه كتاب قد عول عليه الشيوخ المتقدمون من القرويين، والأندلسيين، واعتقدوا أن من لم يحفظه ولا تفقه فيه، كحفظه للمدونة وتفقهه فيها، بعد معرفة الأصول، وحفظه لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فليس من الراسخين في العلم، ولامن المعدودين فيمن يشار إليهم من أهل الفقه»[2].

وقال ابن أبي زيد: «من حفظ المدونة والمستخرجة لم يبق عليه مسألة»[3]. ولهذا وجد بالأندلس في هذه الحقبة عدد كبير من الفقهاء الذين عولوا على

---

1 - نفح الطيب 418/2.
2 - البيان والتحصيل 29/1.
3 - الديباج المذهب 208/1.

كتاب المستخرجة والتزموا بحفظها وفهمهما، اذكر من بينهم:

* محمد بن عوف العكي من أهل رية، كان عالما بالمسائل، حافظا لها، وتولى الصلاة ببلده. قال القاضي عياض: «كان ذا سمت ووقار، عنى بالرأي، وأخذ نفسه بحفظ المستخرجة»[1].

* أبو صالح أيوب بن سليمان المعافري من أهل قرطبة، اشتهر بالحفظ المتقن حتى هم أن يجمع رسوم المدونة كلها في كتاب واحد، فاذا مر بالكتاب ذكر جميع ما في المدونة بنظرة إلى الرسوم، وكان يحفظ المستخرجة الحفظ المتقن»[2].

قال أحمد بن عبادة: «ذكر أبو صالح يوما صنعة العلم والدربة في الفتيا فقال: «أول مجلس شاورني فيه سليمان بن أسود قاضي الجماعة مادريت كيف أقول، على أني كنت حفظت المدونة والمستخرجة الحفظ المتقن حتى الفت نفسي وتدربت على الكلام في ذلك»[3].

* قاسم بن حامد الأموي من أهل رية. دارت عليه الفتيا في وقته ببلده، ولم تكن له رحلة، وإنما اعتمد في فقهه على العتبي ونظرائه من أهل الأندلس.

قال ابن أبي دليم في ترجمته: «كان من أهل الوجاهة والتقدم في الفقه ولم يرحل، وعول على العتبي وابن مزين»[4].

وعرفت المستخرجة انتشارا واسعا بالقيروان حتى ان كانت العتبية كان يحبس على أهل العلم. وإلى هذه المكانة الرفيعة والمنزلة العالية التي نالتها المستخرجة بين كتب الفقه المالكي، أشار الإمام بن حزم بقوله: لها بإفريقية القدر العالي والطيران الحثيث»[5].

---

1 - المدارك 466/4.
2 - انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين ص 78- تاريخ علماء الأندلس ت 265، جذوة ت 314- المدارك 141/5- الديباج 303/1.
3 - أخبار الفقهاء والمحدثين ص 78.
4 - المدارك 466/4- وراجع تاريخ علماء الأندلس ترجمة رقم 1061.
5 - المدارك 254/4.

وكان الفقيه أبو زكريا يحيى بن عبد العزيز المتوفى سنة 295هـ. قد سمع من العتبي وأخذ عنه المستخرجة، ثم رحل واستقر بالقيروان، فسمع الناس منه المستخرجة، ولما أراد الخروج جعلها حبسا على طلبة العلم.

قال ابن حارث الخشني: «قال لي احمد بن نصر أبو جعفر: قدم علينا من الأندلس رجل من فقهائها يعرف بابن الخراز، ومعه مستخرجة العتبي فسمعناها منه في كتبه، ثم أعجله الخروج قبل أن تنسخ من عنده، فجعلها حبسا على أهل العلم، وفرقها ثلاثا: فجعل عندي ثلثا، وعند رجل من أصحابنا كان يعرف بأبي القاسم بن السري ثلثا، وعند موسى القطان ثلثا»[1].

ويعد الفقيه أبو يحيى محمد بن أسامة بن صخر الحجري من أهل سرقسطة أول من أدخل المستخرجة الى القيروان وعمل على تدريسها هناك.

قال ابن الفرضي: أخبرني عبد الله بن محمد الثغري قال: نانميم بن محمد بالقيروان قال: «محمد بن أسامة الحجري أبو يحيى الأندلسي رحل إلى المشرق وهو شاب، وهو أول من قدم إلينا بمستخرجة العتبي، فسمعناها منه، وسمع منه معنا احمد بن نصر الفقيه»[2].

ولم تقف عناية العلماء بالمستخرجة عند الحفظ والتدريس بل اهتموا بجمع مسائلها وبوبوها، وهذبوها، واختصروها، وشروحها توجيها وتعليلا.

فقد ألف الفقيه الحافظ أبو سلمة فضل بن سلمة كتابا جمع فيه مسائل المدونة والمستخرجة والمجموعة[3].

واشتغل الفقيه أبو محمد عبد الله بن محمد ابن أبي الوليد الأعرج بالمستخرجة فبوبها على شكل أبواب المدونة، وكان الطلبة من أهل المغرب يقصدونه لسماعها منه[4].

---

1 - أخبار الفقهاء والمحدثين ص 608-609- وانظر تاريخ علماء الأندلس ترجمة رقم 1068.
2 - تاريخ علماء الأندلس 653/2.
3 - الديباج 138/2.
4 - تاريخ علماء الأندلس 383/1.

وهذبها ابن أبي زيد القيرواني، وجمع ذلك في كتاب ذكره ابن فرحون ضمن مؤلفات ابن أبي زيد فقال: «وله كتاب «تهذيب العتبية»»[1].

واختصر الفقيه يحيى بن عمر الكناني الجياني كتاب المستخرجة وسمى كتابه هذا «المنتخبة»، ذكره ابن فرحون ضمن كتبه[2].

وظلت عناية العلماء بالمستخرجة مستمرة إلى عهد الإمام أبي الوليد ابن رشد الذي استغل بالمستخرجة وشرحها في كتابه المسمى «البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة»[3]. فجاء كتابا حافلا بآراء كبار أئمة المذهب المالكي، وطابق اسمه مسماه، بيانا، وتحصيلا وشرحا، وتوجيها، وتعليلا، لمسائل كتاب المستخرجة، أودعه ابن رشد جميع معارفه الفقهية، وتجاربه الشخصية في التدريس والقضاء والإفتاء، فجاء كتابه هذا خلاصة، وافية محيطة بالفقه المالكي الذي يمثل آراء أئمته بالأندلس، عبادة، ومعاملة، ويبين ابن رشد في مقدمة كتابه البيان والتحصيل سبب شرحه للمستخرجة، وأنها أصبحت في عصره من أمهات المالكية التي يصعب على الطالب فهمها، خاصة وأنها تضم مسائل فقهية مشكلة وعويصة، تحتاج إلى شرح وبيان حتى لاتحمل على غير وجهها الصحيح[4]، وكلام ابن رشد هذا حول دقة مسائل المستخرجة، وصعوبة فهمها. يفسر لنا بوضوح، قول ابن لبابة أن للعتبي مسائل فقهية، لايفهمها إلا من جالسه، وأخذ عنه وتعلم عنده، وضرب ابن رشد مثالا من مقدمة المستخرجة لهذه المسائل الصعبة الشائكة فقال: «فقل مسألة منها وإن كانت جلية في ظاهرها، إلا وهي مفتقرة إلى التكلم على ما يخفى من باطنها، أبدأ من أول مسألة من كتاب الوضوء: سمعت مالكا قال لاأرى لأحد أن يتوضأ بفضل وضوء النصراني، فأما بسؤره من الشراب فلا أرى بذلك بأسا، قال ابن القاسم: وقد كرهه غير مرة، وقال سحنون: إذا أمنت أن يشرب خمرا أو يأكل خنزيرا فلا بأس، أن يتوضأ به، كان

---

1 - الديباج 429/1.

2 - المصدر السابق 335/2.

3 - انظر مقدمة كتاب البيان والتحصيل (الفصل الخاص بالتسمية) إعداد محمد حجي وسعيد أعراب.

4 - أخبار الفقهاء والمحدثين لابن حارث ص 179.

لضرورة أو لغير ضرورة، فهذه مسألة جلية في ظاهرها، مفتقرة إلى التكلم على مايخفى من باطنها، لأنه قال: إنه لا يتوضأ بفضل وضوء النصراني، ولم يبين فضل وضوئه ماهو؟ إذ ليس من أهل الوضوء، ولابين العلة في الامتناع عن الوضوء منه ماهي؟ ولاهل يمتنع من الوضوء منه مع وجود غيره؟ أو على كل حال، وجد غيره، أو لم يجد؟ ولا ما يجب عليه إن توضأ به وصلى في الوجهين جميعا؟ ولا هل له أن ينتقل إلى التيمم إن لم يجد سواه أم لا؟ والعلة في جواز ذلك إن جاز، والمنع منه إن لم يجز ماهي؟

وما يكون الحكم إن انتقل إلى التيمم على القول بأنه لا ينتقل إليه؟ وإن لم ينتقل إليه على القول بأنه ينتقل إليه؟ ولا بين الفرق بين سؤره وفضل وضوئه ماهي؟ ولاهل يستوي ذلك عنده على القول بأنه كره سؤره في جميع الأحوال أم لا؟ فهل هذا كله مما يحتاج إلى بيانه؟ وكذلك يحتاج إلى معرفة قول سحنون في تفرقته التي فرق في سؤر النصراني بين أن يؤمن أن يكون أكل خنزيرا أو شرب خمرا. أو لا يؤمن ذلك ، هل هي خلافا لقولي مالك جميعا؟ أو لأحدهما؟ أو تفسيرا لهما؟ فإذا كان الأمر على هذا أو قريب منه في أكثر المسائل، فقصد القاصد إلى التكلم على بعضها تعب وعناء بغير كبير فائدة، إذ قد لا يشكل على كثير من الناس ما يظنه هو مشكلا فيتكلم عليه، ويشكل عليهم ما يظنه هو جليا فيهمل التكلم عليه، وإنما كانت تكون الفائدة التامة التي يعظم النفع بها، ويستسهل العناء فيها، أن يتكلم على جميع الديوان كله مسألة مسألة على الولاء، كي لايشكل على أحد من الناس منحى في مسألة منها إلا ويجد التكلم عليها، والشفاء مما هو في نفسه منه[1].

ويكفي المستخرجة شرفا ورفعة أنه كتاب يعتبر من أهم أصول مذهب مالك، واعتمد عليه الشيوخ المتقدمون داخل الأندلس وخارجها، واعتبره الطلبة عمدة للوصول إلى مرتبة الفقه الذي يشار إليه من بين أهل العلم والمعرفة. ومما زاد من مكانة هذا الكتاب هو اشتغال الإمام ابن رشد بمسائله بيانا وتحصيلا وتوجيها وتعليلا مدة تزيد على اثنتي عشرة سنة.

---

1 - مقدمة البيان والتحصيل

خـــاتـــمـــة

لابد لكل غرس يعهده صاحبه بالعناية والرعاية، أن يثمر ويينع ويحين وقت قطف ثماره، ولهذا كانت الأعمال بخواتمها، والبحوث العلمية بنتائجها. ولتحقيق هذا المبدإ، اخترت أن تكون خاتمة رسالتي عبارة عن ملخص عام لأهم النتائج العلمية والفوائد المهمة التي توصلت إليها من خلال هذه الرسالة الجامعية. -أحمد الله تعالى الذي وفقني وأعانني على إعدادها وإكمالها رغم كثرة الأشغال، وتعدد المسؤوليات التي كانت دائما تحول بيني وبين البحث العلمي- وسأذكر هذه النتائج حسب ترتيبها في الأبواب والفصول.

أولا: جمع آراء العلماء والتوفيق بينها في مسألة دخول المذهب المالكي للأندلس. وإزالة الغموض، ومحو الخلاف الدائر حول أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس، وذلك بالاطلاع على جل النصوص التاريخية الأندلسية وتتبعها وفهم مضمونها. والنتيجة التي توصلت إليها هي أن الأولية التي وقع الخلاف حولها هي أولية اعتبارية.

فالغازي بن قيس هو أول من أدخل الأندلس موطأ الإمام مالك، وعرفهم به دون تنقيح أو تهذيب.

وزياد بن عبد الرحمن (شبطون) هو أول من أدخل الأندلس الموطأ متفقها بالسماع منه.

ويحيى بن يحيى أول من أدخل الموطأ مكملا، مهذبا، منقحا، كما أراده صاحبه، فهو آخر من سمع الموطأ من الإمام مالك رحمه الله.

ولتوضيح هذه المسألة وبيانها، قسمت البحث في ذلك إلى ثلاثة مراحل تاريخية أساسية:

أ- مرحلة ظهور المذهب المالكي بالأندلس: يمثلها عهد الأمير عبد الرحمن ابن معاوية (138-172هـ).

ب- مرحلة الذيوع والانتشار: في عهد هشام بن عبد الرحمن (172-180هـ).

ج- مرحلة السيادة والنفوذ: بعد ثورة الفقهاء المالكية على الأمير الحكم بن هشام سنة 189هـ. ثم هيج الربض سنة 202هـ. وتعد هذه الأحداث نقطة تحول في تاريخ الدولة الأموية، والفقهاء المالكية بالأندلس.

ثانيا: بعد دراسة وتتبع ماكتبه العلماء قديما وحديثا، عن أسباب قبول أهل الأندلس لمذهب مالك، وتفضيلهم له على غيره من المذاهب الفقهية، تبين لي أن هذه الأسباب رغم تعددها واختلافها يمكن إجمالها في ثلاثة محاور أساسية:

المحور الأول: أسباب خارجية ترجع إلى أمرين اثنين:

أولا: شخصية الإمام مالك نفسه: فقد جمع الإمام مالك رحمه الله أدوات الإمام، وبلغ درجة من الاجتهاد أهلته للقدوة، والناس إذ ذاك ناس، والزمان زمان، فاستفاضت شهرته، وذاعت في الآفاق، وقصده القاصي والداني للرواية والسماع، ومن هنا جاءت فكرة دراسة شخصية الإمام مالك باعتبارها عنصراً فعالا، وسببا رئيسيا في نشر علمه وتمسك الناس بمذهبه.

فقد تأثر أهل الأندلس بشخصية الإمام مالك واقتنعوا بأن مذهبه أولى بالاقتداء والاتباع لتوافقه مع الحياة الاجتماعية، ومناسبته لأحوالهم من غيره.

وكان رحمه الله يعامل طلاب العلم من أهل الأندلس معاملة خاصة متميزة فيجلسهم بجانبه، ويناديهم بأحسن الألقاب وأحبها، وذلك لما لمسه فيهم من جدية، ورغبة أكيدة في التعلم، ونقل العلوم إلى بلدهم، ونشرها هناك.

والملاحظ أن الأندلسيين الذين التقوا بالإمام مالك، وجالسوه، تأثروا بشخصيته تأثرا بليغا، فكانوا أشبه الناس به رحمه الله في وقاره وسمته، وهيبة مجلسه، وقد تنبه لهذه الخاصية بعض المهتمين بتاريخ الرجال وأثبتوا ذلك في كتبهم، فقد نقل القاضي عياض عن أحمد بن عبد البر وهو يصف يحيى بن يحيى

فقال: «كان ثقة عاقلا حسن الهدي والسمت، يشبه سمته سمت مالك»[1].

ثانيا: موطن نشأته: أما فيما يرجع لموطن نشأته فإن المدينة المنورة ميزها الله تعالى عن سائر مدن العالم، وخصها بفضائل لانجدها في غيرها، ويكفي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اختارها واتخذها مقرا لإقامة الدولة الإسلامية، ودعا لها ولأهلها بالبركة.

المحور الثاني: أسباب داخلية ترجع الى ما يلي:

أولا: ملاءمة المذهب المالكي لطبيعة الأندلس وتأييد الحكام لرجاله.

إن تشابه بيئة الأندلس بالبيئة الحجازية، واشتراكهما في كثير من الأمور كأخذهم بأعراف الناس، وعاداتهم، واعتمادهم على الفقه العملي الذي يستجيب لطبيعة الفطرة في بساطتها ووضوحها دون تكلف أو تعقيد، يعد من الأسباب الرئيسية في قبول أهل الأندلس ومعهم أهل المغرب لمذهب الإمام مالك.

وهذا التشابه في البيئة هو الذي جعل العلامة ابن خلدون يصف أهل بلده بالبداوة ويتهمهم بالغفلة، والبعد عن الحضارة، وقد حاولت في هذا المبحث توجيه كلام ابن خلدون، فبينت، ووضحت بأن أهل الأندلس كانوا أصحاب حضارة في القديم والحديث، وان اختيارهم لمذهب مالك ليس سببا كافيا لرميهم بهذا الاتهام، بل هو اختيار لمذهب أهل السنة، وفقه الصحابة والتابعين، وهو مذهب وافق طبيعتهم التي تنفر من الغموض والإبهام، وتبتعد عن التأويل، وتميل إلى البساطة واليسر، والسهولة والوضوح، وتقترب من الواقعية والعمل الملموس.

ثانيا: قوة الفقهاء

إن قوة الفقهاء المالكية، وتمسكهم الشديد بفقه إمامهم، واعتزازهم بالمذهب الذي اختاروه، واستعدادهم للدفاع عنه، كان له الأثر الواضح في سرعة انتشار المذهب، وإرساء قواعده، وتثبيت أصوله. فلم يكونوا يرخصون لأي كان بالانتقال من مذهب مالك إلى غيره من المذاهب، ومنعوا الافتاء بذلك ولو تعلق

---

1 - المدارك ج 344/3.

الأمر بأمير البلاد.

ثالثا: تأييد الحكام.

فقد اقتنع أمراء الأندلس وولاتها بالمذهب المالكي فأيدوه وساندوا أتباعه وألزموا عامة الناس باتباعه.

ولانعني بذلك ما ذهب إليه الإمام ابن حزم، ومن تبعه ووافق رأيه، من أن المذهب المالكي انتشر بالأندلس بقوة السيف، فإن هذا ادعاء غير صحيح ودعوى جانبت الصواب، ولا دليل على ما قاله سوى تمسكه بمقام يحيى بن يحيى عند السلطان وأنه احتكر القضاء لمعتنقي مذهبه. وقد وجد خصوم المالكية ضالتهم في كلام ابن حزم، فاتهموا الفقهاء المالكية بالتسابق على الوظائف العليا، وخاصة القضاء، لنيل عرض من الدنيا، وعلى رأس هؤلاء احمد أمين الذي أساء إلى السادة المالكية بقوله: «وإذا ملأ الناس حب الدنيا رغبوا في المذهب للقضاء». فهذا كلام لايصدق ولا يمكن أن ينطبق على أتبا ع مذهب مالك الأندلسيين في هذه الحقبة، فإنهم رحمهم الله كما بينا في رسالتنا هذه اشتهروا بالبعد عن السلطان والفرار من الوظائف. والأمثلة على ذلك كثيرة.

والخلاصة: أن المذهب المالكي انتشر بالأندلس واستقر بقوة رجالاته وتأييد الحكام لهم عن اقتنا ع، فأثبتوه مذهبا رسميا للدولة.

المحور الثالث: الرحلةباعتبارها الصلة التي تربط بين المحور الأول والثاني، وأثرها في نقل العلوم عامة، والفقه المالكي خاصة إلى الأندلس.

إذا كان المهتمون بفن الرحلة العلمية باعتبارها مصدرا من مصادر العلم والمعرفة، حددوا بداية تدوين الرحلة بالغرب الإسلامي مع أبي بكر بن العربي المعافري الذي رحل سنة 484هـ. فقد أثبت في هذه الرسالة آن بداية تدوين الرحلة العلمية، بدأ مع الفقهاء المالكية الذين رحلوا في القرن الثالث الهجري، فهم الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذا الفن، وعلى رأسهم الفقيه محمد بن عيسى بن رفاعة الذي دون رحلته، وسجل ما وقع له فيها من أحداث مهمة.

وإذا كان ابن خلدون قد جعل رحلة الأندلسيين تقف بالمدينة المنورة وعلل

ذلك بسبب الحج، وأنهم لم يدخلوا العراق وغيرها من البلاد النائية، لأنها لم تكن في طريقهم، فإن دعواه هذه تبقى مقصورة على من كان غرضه الحج فقط. أما بالنسبة لطلبة العلم، فقد بينت أنهم وصلوا إلى العراق، ودخلوا البصرة، وغيرها من البلاد النائية طلبا للعلم، وبحثاً عن الشيوخ.

ومن خلال تتبعي للرحلة الأندلسية تبين لي أنها انفردت بخصائص ومميزات أهمها:

أ- الرحلة الجماعية:

ب - تجهيز الآباء لأبنائهم، وتشجيعهم على الرحلة في طلب العلم.

ج- مصاحبة الأخ الأكبر لأخيه الأصغر في رحلته العلمية، واصطحاب الأخ التاجر لأخيه الطالب، فينتفعان معا كل فيما قصده.

د- طول المقام، والصبر على الشدائد وتحمل المشاق في سبيل تحصيل العلم.

ثالثا: إن حسن التوزيع الجغرافي للفقهاء المالكية، وحسن التخطيط، واختيار الموقع، والبيئات المناسبة، يساعد كثيرا على صيانة المذهب، وصمود إتباعه في وجه الزعازع والأحداث، بينما الإهمال والتفريط في هذا العامل الهام غالبا ما يؤدي إلى التلف والزوال.

وقد تنبه أتباع المدارس المالكية الأندلسية إلى هذا العامل، فعملوا على تغطية جميع المناطق الأندلسية، فما أن انتهى القرن الثالث الهجري حتى كانت جميع جهات الأندلس تتوفر على ما يكفي من الفقهاء المالكية لتعليم الناس وإمامتهم، وحل مشاكلهم، وتربية صبيانهم، وتعليم طلابهم.

ولتجلية هذا الأمر أكثر، أعددت خريطة جغرافية تبين توزيع فقهاء المالكية بمختلف أنحاء الأندلس قبل القرن الرابع الهجري، ووزعتهم على خمس مناطق:

1- فقهاء حاضرة قرطبة وضواحيها، باعتبارها أم البلاد وواسطة عقد الأندلس.

2- فقهاء المنطقة الجنوبية.

3- فقهاء المنطقة الشمالية.

4- فقهاء المنطقة الشرقية.

5- فقهاء المنطقة الغربية.

وعن طريق هذا التوزيع الجغرافي توصلت إلى نتائج علمية جد هامة منها:

أ- أن بعض المدن الأندلسية امتازت عن غيرها واختصت بجمعها وإيوائها لفقهاء اشتهروا برواية كتب معينة، كمدينة إلبيرة التي اجتمع بها في وقت واحد ثمانية من أبنائها الذين أخذوا عن سحنون مباشرة، ورووا عنه، فكان الطلبة يقصدونهم لسماع مروياتهم عن سحنون، وخاصة المدونة الكبرى.

وسكنها أيضا أبرز القراء عن نافع ابن أبي نعيم، وعلى رأسهم حامد بن أخطل، فهو أول من أدخل إلى إلبيرة قراءة نافع.

ب- تصويب الكثير من الأخطاء الواقعة في صلب التراجم مما يرجع إلى نسبة الفقيه إلى غير بلده، فيجعلونه ضمن طبقات علماء مدينة معينة دون التأكد من انتمائه إليها. حتى ولو لم تطأ قدماه تلك المدينة التي نسب إليها، مثال ذلك ما وقفنا عليه عند ابن فرحون المالكي الذي نسب أحمد بن يحيى لمدينة غرناطة، مع العلم أن أحمد بن يحيى من أهل قرطبة وتوفي سنة 297هـ. وفي هذا التاريخ لم تكن مدينة غرناطة قد أسست بعد. فمعلوم تاريخيا وكما أكد ابن الخطيب في الإحاطة أن مدينة غرناطة أصبحت حاضرة الأندلس بعد ثورة البربر، وخروج أهل إلبيرة نحو قرية غرناطة سنة 400هـ.

ج- أن كتب طبقات المالكية في مجملها مازالت في حاجة إلى تحقيق علمي جيد وفق المناهج العلمية الحديثة، ومن بينها مثلا كتاب: المدارك للقاضي عياض، فإنه يحتاج إلى إعادة التحقيق، وذلك لما وقع فيه من أوهام كثيرة وتكرار لتراجم بعينها مثال ذلك: تكرار ترجمة عبد الواحد بن محمد بن دينار، فمرة جعله من أهل قرطبة (انظرج4 ص 434) ثم أعاد نفس الترجمة في (ج4ص458). وكذلك ترجمة

أخاه عيسى بن دينار جعلها أولا في (ج4 ص 434) ثم كررها في (ج4ص 457). وكرر أيضا ترجمة عمر بن يزيد بن عبد الرحمن من أهل طليطلة ذكره أولا في (ج4 ص 273) ثم أعادها في (ج4 ص461). وغيرها من التراجم المكررة.

رابعا: إسناد أمراء بني أمية إلى الفقهاء المالكية أمر تسيير شؤون البلاد وإدارتها، وذلك لضمان الوحدة السياسية والمذهبية من جهة، والابتعاد عن كل ما من شأنه جلب الخلافات، والانقسامات، التي غالبا ما تؤدي إلى التنافر، وتساعد على تفكيك وحدة الأمة وتمزقها.

والاستعانة بالفقهاء في هذا المجال أمر ضروري، لما لهذه الخطط من ارتباط وثيق بأمر الخلافة ومسؤولياتها في رعاية شؤون العباد، وضبط معاملاتهم الدينية والدنيوية، وكل ذلك يحتاج إلى علم وفقه بالأحكام الشرعية.

خامسا: الاطلاع عن كثب على السيرة الحقيقية للفقهاء المالكية، وما تميزت به شخصيتهم من مثابرة، وعزم، ووعي بنظام الاسلام السياسي من جانب وبالأوضاع الاجتماعية ومقتضياتها من جانب آخر فسيرتهم تمثل أرقى النماذج القيادية، فقد جمعوا بين العلم، والنظافة الأخلاقية، والمناعة السلوكية، وهذه عناصر أساسية في المسألة القيادية. وبذلك تمكن الفقهاء المالكية من إقامة نظام إداري قوي محكم، يضمن للدولة استقرارها، ويمكنها من التطور والازدهار.

والملاحظ أن الفقهاء المالكية ترأسوا الولايات والخطط التي لها علاقة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين، وتنظر في معاملتهم، وتحكم في أموالهم، وأعراضهم، ودمائهم، ومنها القضاء بجميع أسلاكه، والشرطة بمراتبها الثلاثة، وولاية السوق (الحسبة).

وعن طريق هذه الوظائف تمكن الفقهاء المالكية من نشر مذهبهم، وترسيخ أصوله، وحمل الناس على اتباعه والالتزام به.

سادسا: المنهج المتميز الذي اتبعه المالكية الولاة في تطبيق الأحكام الشرعية، وتنفيذ العقوبات الزجرية، المتعلقة بالجرائم الناتجة عن نزوات النفس وشهواتها، وخاصة ما يتعلق منها بإقامة الحد على السكران.

فكان العفو أبدر إلى لسانهم من أخذ المسيء بالشدة، وكانوا يعالجون المفاسد بالترغيب قبل الترهيب، والعفو مع القدرة على العقاب، فكان دورهم دور الأب الناصح الشفيق، إذا حبس فإنه لايقصد الإيلام، والامتهان، وإنما التقويم والإصلاح، مع الموعظة، والنصيحة المثلى، وهذا المنهج له من الآثار في نفس المسيء ما هو أبلغ من العقاب.

وقد عاب بعض العلماء، وأخذوا على الولاة المالكية بالأندلس هذا التساهل والتسامح، واتهموهم بالتغافل، والتقصير في تنفيذ حد شرب الخمر، والرقة على السكارى، ولم يجدوا لهم في هذه المسألة عذراً. وعلى رأس هؤلاء أبو عبد الله محمد بن حارث الخشني في كتابه قضاة قرطبة ص 131.

سابعا: جمع المسائل الفقهية التي خالف فيها أهل الأندلس مذهب مالك وخرجوا عن الراجح والمشهور، وأخذوا برأي غيره من الأئمة المجتهدين من غير تلفيق ولاتتبع للرخص، وهذه المخالفات أصبحت هي المعتمدة في الفتيا والقضاء. وبها جرى العمل بالأندلس، وهي التي سماها العلماء فيما بعد «عمل أهل قرطبة» ولتوضيح ذلك قسمت هذه المخالفات إلى ثلاثة مباحث:

أ- الاستقلال الفردي عن مذهب مالك:

أوردت فيه عددا كبيرا من أعلام مذهب مالك الذين خالفوا رأي إمامهم وخرجوا عنه استقلالا في بعض المسائل الفقهية الفرعية، وأخذوا برأي غيره من الأئمة المجتهدين. مثال ذلك مخالفة يحيى بن يحيى الليثي لمذهب مالك في مسألة القنوت، فكان لايراه في صلاة الصبح ولاغيرها من الصلوات وهذا هو مذهب الإمام الليث بن سعد.

ب- الاستقلال الجماعي عن رأي الإمام مالك:

وأقصد بها المسائل الستة التي خالف فيها أهل الأندلس مذهب مالك. ولأهميتها اعتنى بها العلماء قديما، فأحصوها، وجمعوها، ونظموها، وعلى رأس هؤلاء الإمام ابن غازي في أرجوزته:

وقد خولف المذهب في أندلس

في ستة منهن سهم الفرس

وغرس الأشجار لدى المساجد

والحكم باليمين قل والشاهد

وخلطة، والأرض بالجزء تلي

ورفع تكبير الأذان الأول

ج- مخالفتهم لمذهب ابن القاسم ورأيه:

فبالرغم من أن رأيه يعتبر القول الراجح والمشهور في المذهب، إلا أنهم في كثير من المسائل أخذوا برأي غيره من أعيان مذهب مالك، كابن الماجشون وأشهب، وعيسى بن دينار، وابن كنانة، وسحنون، وغيرهم.

ولقد حظيت هذه المسائل هي الأخرى باهتمام أهل العلم فجمعوها وأحصوها ويأتي في مقدمتهم أبو الوليد هشام بن أحمد بن هشام في كتابه «المفيد للحكام» حيث أوصلها إلى ثمان عشرة مسألة، وجمعها أبو القاسم محمد ابن أحمد الغرناطي في وثائقه، وأشار إليها المكناسي في مجالسه، وعليها اعتمد ابن عاصم الغرناطي في تحفة الحكام.

ثامنا: الوقوف على بعض الأوهام والأخطاء التي وقع فيها بعض الباحثين المعاصرين، ممن اهتم بمخالفة أهل الأندلس لمذهب مالك وخاصة الدكتور احمد يوسف من جامعة القاهرة، الذي تتبع هذه المخالفات، وجمعها في كتاب سماه: «ماخالف الأندلسيون فيه مذهب مالك» غير أن عمله هذا كان مجانبا للصواب، وذهب فيه بعيدا عن مراد السادة المالكية لمسألة الخلطة، فظن أن المراد بها: هو الخلطة في الزكاة وكذلك في مسألة رفع تكبير الأذان الأول، اعتقد أن معناها راجع إلى اللغة وهو كيفية نطق الأذان نطقا سليما بعيدا عن اللحن، بالجزم لا بالرفع.

تاسعا: التوسع المعرفي للفقهاء المالكية ومشاركتهم في مختلف أنواع الانتاج الفكري، مع التجويد والإتقان، وهذا الأمر أكده الإمام ابن حزم رحمه الله في رسالته فقال: «وكان أهلها من التمكن في علوم القرآن والروايات، وحفظ كثير من الفقه، والبصر بالنحو، والشعر واللغة، والخبر، والطب، والحساب، والنجوم، بمكان رحب الفناء، واسع العطن، متنائي الأقطار، فسيح المجال».

عاشرا: نفي التهم التي وجهها بعض المشارقة لعلماء الأندلس حيث رموهم بالتقصير والتفريط في تدوين العلوم، وقصور هممهم في جمع فضائل بلدهم، ومآثرها في كتب الدواوين. وهذه التهم أعلنها صراحة أبو علي حسن بن محمد القيرواني في رسالته لأحد الأندلسيين، وقد تكفل الإمام بن حزم بالرد على هذه الرسالة ردا شافيا.

وللمزيد من الفائدة خصصت بحثا لبيان مدى التوسع المعرفي الذي امتاز به الفقهاء المالكية في هذه الحقبة، وذكرت عددا من المؤلفات في مختلف العلوم والفنون، فجمعت الفقهاء الذين اشتهروا بالتوسع المعرفي، وقسمتهم كل حسب اختصاصه، والفن الذي يتقنه، وبيان أسماء كتبه، أو الفن الذي ألف فيه إن كانت له مؤلفات. فبدأت بعلوم القرآن والحديث، وسقت عددا من الفقهاء المالكية الذين اهتموا بعلم القراءات، وعلى رأسهم الغازي ابن قيس صاحب نافع ابن أبي نعيم، فمنذ عودة الغازي إلى الأندلس، وأهلها متمسكون بقراءة نافع، إلى أن عاد محمد ابن وضاح من رحلته الثانية، فأدخل رواية ورش من طريق عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم، ومن وقته اعتمد أهل الأندلس في القراءة رواية ورش.

ثم جمعت الفقهاء الذين توسعوا في معرفة علم الفقه وفروعه، وقسمتهم كل حسب اختصاصه وذلك على النحو التالي:

الذين اشتهروا بحفظ المسائل.

الذين اشتهروا بحفظ الرأي.

الذين جمعوا بين علم الرأي، وحفظ المسائل.

الذين اشتهروا بالتوثيق وعقد الشروط.

الذين اشتهروا بمعرفة علم الرأي والحساب.

ثم الفقهاء الذين اهتموا بعلوم آلات الشريعة، واشتهروا بإتقانهم لعلوم العربية رغم بعد بلدهم عن بلاد العراق، ينبوع علم اللسان العربي عامة واللغة والنحو خاصة، ودار هجرة ذوي النباهة والفهم من اللغويين والشعراء والأدباء، وقسمتهم كل حسب اختصاصه، والفن الذي أتقنه وتوسع في معرفته، فذكرت الفقهاء النحاة، ثم الفقهاء الشعراء والأدباء. وقد أطلت في هذا المبحث لأهميته، فسقت نماذج من شعر الفقهاء وما انفردوا به وتميزوا عن غيرهم من الشعراء، (أو من يطلق عليهم: شعراء البلاط).

لقد سلك الفقهاء في نظم الشعر طريقا معتدلا، مخالفا تماما لما عليه بقية الشعراء من مدح الملوك، ووصف مجالسهم، والمبالغة في ذكر مآثرهم فاستغلوا مواهبهم في وصف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، ووصف تقلباتها بالأندلس، فنجدهم في المناسبات الدينية، يرغمون الأمير في فعل الخير والتوسيع على الفقراء والمساكين، والإنفاق في سبيل الله، كما بينا ذلك في شعر عبد الملك بن حبيب.

وفي أيام الحروب والملاحم، نجدهم يحثون الناس على المشاركة في الجهاد وبث الحماس في النفوس، ومدح القادة، والثناء على الحكام لما حققوه من فتوحات وانتصارات، وغالبا ما كان الفقهاء الشعراء يخرجون بأنفسهم للجهاد فينقلون المشاهد والأحداث، ويعبرون عن انفعالهم، ومواقفهم في اللحظات الحاسمة أثناء المعركة، كما فعل الفقيه العباس بن ناصح الثقافي أثناء محاربة الأمير الحكم للخوارج من أهل طليطلة.

وكانوا ينظمون الشعر لتحريض الحكام، واستنهاض هممهم، وإثارة مشاعرهم لحماية أعراض المسلمين والدفاع عن نسائهم، وأطفالهم، ورد مظالمهم.

فقد خرج العباس بن ناصح الثقافي على رأس الجيش يتنفقد أحوال الثغر، فلما وصل الى واد الحجارة وجد امرأة تستغيث بالحكم، وتلومه على إهماله لرعيته

حتى غلب العدو عليهم، فنظم في الحين قصيدة خاطب فيها الأمير الحكم، ودعاه إلى تعبئة رجاله للخروج إلى الجهاد وحماية أعراض المسلمين وأموالهم.

الحادية عشر: إن تميز رجال المدرسة الفقهية المالكية الأندلسية بالموسوعية، وجمع أتباعها وإتقانهم لعدة علوم، جعلهم على بصيرة واطلاع تام على آراء وحجج مخالفيهم من أتباع المذاهب الأخرى، وأهلهم لولوج ميدان المناظرات العلمية، بدون تهيب أو تردد. فبرز من بينهم أئمة في علم الرأي والمناظرة، وهو أيضا دليل قاطع على مدى حرية نشاط الفقهاء واستقلال إرادتهم، ونفي ما اتهموا به من تعصب وجمود على التقليد والوقوف أمام حركة الفقه وتطوره، وتعطيل طاقات العقل ومواهبه.

فالفقيه الذي يشتغل بالمناظرات لابد له من معرفة حجج الخصم، وقوة دليله وكيفية الترجيح، والتخريج، وهذا المعنى هو الذي أشار إليه أبو الحسن الرازي بقوله: «وهذا شأن المناظرات ينظر كل واحد منهما إلى ما عند صاحبه من الجواب والكلام، ودليله على ما جاء به في الشيء الذي تنازعاه».

وقد اشتهر فقهاء الأندلس بالمناظرات حتى أن بعضهم كان يفضل المناظرات ويقدمه على التعليم والسماع كما أعلن ذلك صراحة الفقيه أبو صالح أيوب بن سليمان في مجلسه.

الثانية عشر: إسهام الفقهاء المالكية الأندلسيين في تدوين الفقه المالكي، وجمع أقوال وآراء أعيانه، واجتهادات أعلامه. وتعهدها بالشرح والايضاح، وجمع ذلك في مصنفات عظام، تلقاها العلماء بالقبول والرضى، وذلك لما امتازت به من حسن الترتيب والتصنيف والتبويب والاستيعاب، فنالت بذلك مرتبة رفيعة بين كتب الفقه المالكي، بل إن العلماء اعتبروا الواضحة في الفقه والسنن والمستخرجة من السماعات من أمهات كتب المذهب الخمسة(الموطأ–المدونة ٠ الموازينة ٠ الواضحة ٠ المستخرجة وزاد بعضهم «المجموعة»).

وهذه الكتب الأمهات ماعدا الموطأ تمثل في الحقيقة الاتجاه الفقهي لكل فرع من فروع المدرسة المالكية داخل المذهب، فهي تختلف في فروعها وتتفق في

أصولها، لذلك اهتم أهل كل قطر بما أنتجه شيوخه، وتعاهدوه بالشرح والإيضاح، والدراسة والتحليل، فعكف أهل القيروان على المدونة، وأهل العراق على التفريع لابن الجلاب، واشتغل أهل الأندلس بالواضحة ثم هجروها وآخذوا بالمستخرجة للعتبي.

الثالثة عشر: يعد كتاب الواضحة في الفقه والسنن لابن حبيب من الأمهات الخمسة التي لايستغني عن دراستها طالب علم يريد التفقه بمذهب أهل المدينة، وذلك لما امتازت به من جمعها لمأثورات السادة المالكية المبكرة، من سماعات ومرويات تعود الى عصر الإمام مالك وكبار تلامذته من بعده، بالإضافة إلى آراء عبد الملك بن حبيب، واجتهاداته الفقهية التي تمثل المدرسة الأندلسية.

ومن خلال تتبعي لآراء ابن حبيب في أمهات كتب الفقه المالكي، وما تبقى من كتاب الواضحة، تبينت لي المكانة العلمية الرفيعة التي وصل اليها الفقهاء المالكية في هذه الحقبة. حتى أن بعض العلماء اعتقد آن لابن حبيب مذهبا خاصا به مشهورا ومسطورا في كتب المالكية. ولتوضيح ذلك ذكرت عددا من المسائل الفقهية التي خالف فيها ابن حبيب أصحابه من كبار أئمة المذهب.

الرابعة عشر: رغم الانتقادات التي وجهها العلماء لكتاب المستخرجة، بسبب إدراج صاحبها لعدد من الروايات والمسائل، دون أن يكون له حق الرواية، واتهامه بالتساهل، وعدم التحري، نالت المستخرجة شهرة عريضة، ومكانة رفيعة، بين كتب الفقه المالكي، واعتنى بها الفقهاء عناية متميزة، فهذبوها، وبوبوها، وحفظوها حفظا متقنا.

ومما امتازت به المستخرجة هو جمعها لمعلومات فقهية، معظمها من رواية ابن القاسم عن مالك، من طريق تلامذته المباشرين، وسماعات غيره من كبار تلامذته وأعيان مذهب مالك، والمستخرجة هي عبارة عن حصر شامل لمعلومات فقهية على مذهب مالك وأتبع فيها العتبي منهجا خاصا به. فأغلب مسائله هي من سماع ابن القاسم، وأشهب، وابن نافع، عن الإمام مالك، وسماع عيسى بن دينار، ويحيى بن يحيى ، وسحنون، وزونان وغيرهم عن ابن القاسم.

الفهارس العامة:

1 - فهرس المصادر والمراجع

2 - فهرس الموضوعات

1 - فهرس المصادر والمراجع:

○ أبجد العلوم (الوشي المرقوم في بيان أحوال العلوم) صديق بن حسن القنوجي دار الكتب العلمية ببيروت.

○ الأبحاث السامية في المحاكم الإسلامية لمحمد المرير، منشورات معهد الجنرال فرانكو للابحاث العربية.

بإسبانيا دار الطباعة المغربية تطوان 1951.

○ الأجوبة الفاضلة لأسئلة العشرة الكاملة لعبد الحي اللكوني، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة

○ الأحاديث الواردة في فضائل المدينة جمعا ودراسة ، د. حاكم الرفاعي، طبعة مجمع الملك فهد السعودية 1992.

○ الإحاطة في أخبار غرناطة لسان الدين بن الخطيب.

تحقيق محمد عبد الله عنان مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الأولى 1975.

○ الأحكام في أصول الأحكام للآمدي.

○ الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام، وتصرفات القاضي والإمام شهاب الدين أبو العباس أحمد بن القرافي تحقيق عبد الفتاح أبو غدة مطبعة الناشر 1967.

○ الأحكام السلطانية لأبي الحسن علي الماوردي دار الفكر بيروت.

○ الأحكام السلطانية لأبي يعلى محمد بن الحسين الفراء الحنبلي صححه وعلق عليه محمد حامد الفقي دار الكتب العلمية بيروت 1983.

○ أحكام السوق ليحيى بن عمر تحقيق محمود علي مكي طبع مع صحيفة المعهد المصري للدراسات الإسلامية المجلد الرابع العدد 1-1656 مدريد.

○ أحكام الفصول في أحكام الأصول لأبي الوليد الباجي.

○ أخبارة وتراجم أندلسية مستخرجة من معجم السقر للسقلي لأحمد بن محمد يسفه إعداد وتحقيق د. إحسان عباس المكتبة الأندلسية الطبعة الأولى 1963.

○ أخبار الفقهاء والمحدثين لابن حارث الخشني طبعة مدريد.

○ أخبار مجموعة لمؤلف مجهول تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتب الإسلامية القاهرة 1981.

○ الإختلاف الفقهي في المذهب المالكي مصطلحاته وأسبابه عبد العزيز بن صالح الخليفي الطبعة الأولى 1993.

○ الأدب الأندلسي من الفتح إلى سقوط الخلافة، أحمد هيكل دار المعارف الطبعة السابعة 1989.

○ أدب الحسبة للسفطي.

○ أدب السياسة وأعرب في الأندلس من الفتح الإسلامي إلى نهاية القرن الرابع الهجري علي الغزيون مكتبة المعارف الرباط.

○ أدب الرسائل في الأندلس في القرن الخامس الهجري فايز عبد النبي الطبعة الأولى دار النشر عمان 1985.

○ أدب القضاء أو الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات للقاضي شهاب الدين ابن أبي الدم. تحقيق عبد القادر عطا دار الفكر.

○ أدب الوزير للماوردي طبعة دار الكتب العلمية.

○ الاستقصاء لأخبار دول المغرب الأقصى لأبي العباس أحمد بن خالد الناصري تحقيق وتعليق جعفر ومحمد الناصري دار الكتب 1954.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر.
- أسنى المسالك.
- الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر.
- أصول الفتيا على مذهب مالك لابن حارث الخشني تحقيق محمد المحبوب ومحمد أبو الآجفان عثمان بطيخ الدار العربية للكتاب 1985.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم دار الجيل بيروت.
- الإكتفاء في تاريخ الخلفاء لأبي مروان عبد الملك بن الكردبوس تحقيق أحمد مختار العبادي مجلة المعهد المصري مجلد 18.
- الإلماع إلى معرفة أحوال الراوية وتقييد السماع للقاضي عياض تحقيق أحمد صقر دار الثرات.
- الإمام مالك بن أنس لآمين الخولي دار الكتب الحديثة.
- الإمام مالك بن أنس مصطفى الشكعة دار الكتاب اللبناني.
- الإمام الأوزاعي «حياته وآراؤه وعصره» د. عبد الله محمد الجبور دار الرسالة للطباعة 1980.
- الأمراء الأمويون الشعراء في الأندلس د. إبراهيم بيضون دار النهضة العربية بيروت.
- الإنتقاء .
- إنباه الرواة على أنباء النحاة.
- البحر المحيط في أصول الفقه للإمام بدر الدين الزركشي تحرير عبد الستار أبو غدة - راجعه عبد القادر عبد الله العافي طبعة وزارة الأوقاف الكويت 1992.

- بداية المجتهد ونهاية المقتصد لأبي الوليد ابن رشد (الحفيد) عالم الكتب بيروت الطبعة الأولى 1987.
- البداية والنهاية لابن كثير دار الفكر بيروت.
- بذل المجهود في حل أبي داود الشيخ خليل أحمد السهار نفوري دار الريان للتراث القاهرة.
- بغية الملتمس في تاريخ رجال الأندلس للضبي المكتبة الأندلسية بمدريد.
- بغية الوعاة لجلال الدين السيوطي المكتبة العصرية بيروت.
- البهجة في شرح للتسولي دار الفكر.
- البيان المغرب لابن عذاري المراكشي دار الثقافة بيروت.
- البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة لابن رشد (الجد) دار الغرب الإسلامي الطبعة الثانية 1988.
- تاريخ الدولة الأموية في الأندلس (التاريخ السياسي) د. عبد المجيد نعنعي دار النهضة العربية بيروت.
- تاريخ إسبانيا الاسلامية لفي بروفانسال.
- تاريخ الإسلام السياسي، والديني، والثقافي، والاجتماعي د. حسن إبراهيم حسن.
- التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة د. عبد الرحمن علي الحجي دار القلم دمشق الطبعة الثانية 1987.
- تاريخ الأندلس لأبن الكردبوس أبو مروان عبد الملك طبع بمجلة المعهد المصري للدراسة الإسلامية مدريد المجلة 13.
- تاريخ بغداد للحافظ البغدادي دار الفكر.

○ تاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضري بك دار الفكر الطبعة الثامنة 1967.

○ تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي.

○ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس لأبي الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي نشر وتصحيح وتحقيق عزت العطار الحسيني سكنية الخانجي القاهرة.

○ تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب اللبنانية بيروت الطبعة الأولى 1984.

○ تاريخ افتتاح الأندلس لابن القوطية تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتاب المصري واللبناني الطبعة الأولى 1982.

○ تاريخ إفريقية والمغرب لأبي إسحاق إبراهيم الرقيق تحقيق عبد الله العلمي عبد الدين عمروس دارالغرب الإسلامي.

○ تاريخ الفكر الأندلس ترجمة حسين مؤنس لأنخيل جونثالث يالينثا مكتبة النهضة المصرية الطبعة الأولى 1955.

○ تاريخ القضاء في الأندلس من الفتح إلى نهاية القرن الخامس الهجري. محمد عبد خلاف المؤسسة العربية الحديثة الطبعة الأولى 1992.

○ تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب لمحمد أبي زهرة دار الفكر العربي.

○ تاريخ المسلمين وآثارهم في الأندلس للدكتور السيد عبد العزيز سالم.

○ تذكرة الحفاظ.

○ التراتيب الإدارية عبد الحي الكتاني دار الكتاب العربي بيروت.

○ التراث المغربي والأندلسي التوثيق والقراءة منشورات كلية الأداب

والعلوم الإنسانية تطوان نظمت الندوة أيام 19-20-21 أبريل 1991.

- ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض بن موسى بن عياض طبعة وزارة الأوقاف الرباط الطبعة الثانية.
- ترصيع الأخبار وتنوير الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك لأحمد بن عمر بن أنس العذري المعروف بابن الدلائي تحقيق د. عبد العزيز الأهواني منشورات معهد الدراسات الإسلامية مدريد 1965.
- التاج الإكليل لمختصر خليل لأبي عبد الله المواق بهامش مواهب الجليل.
- تجريد التمهيد. أو التقصي لحديث الموطأ وشيوخ الإمام مالك لأبي عمر يوسف بن عبد البر دار الكتاب العلمية بيروت.
- تحفة الأشراف لمعرفة الأطراف للمزي.
- تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام. في مذهب الإمام مالك بن أنس لأبي بكر بن محمد بن عالم الغرناطي المكتبة الشعبية بيروت.
- تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي لأبي علي محمد المباركفوري دار الكتاب العربي.
- تخريج الأحاديث النبوية الواردة في مدونة الإمام مالك بن أنس د. الطاهر محمد الدرديري جامعة أم القرى السعودية.
- التطور المذهبي في المغرب محي الدين عزوز مكتبة عبد الله كنون رقم 814.
- تقريب التهذيب.
- التكملة لكتاب الصلة لابن الزبير تحقيق عبد السلام الهراس سعيد أعراب طبعة وزارة الأوقاف الرباط 1993.

○ تكميل التقييد لابن غازي مخطوط بالخزانة الملكية رقم 8305 مخطوط الخزانة العامة 904.

○ التلقين في الفقه المالكي للقاضي عبد الوهاب البغدادي طبعة وزارة الأوقاف الرباط 1993.

○ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد البر طبعة وزارة الأوقاف الرباط.

○ تنبيه الحكام على مآخذ الأحكام لأبي عبد الله محمد بن عيسى الأزدي الشهير بابن المناصف.

○ تنوير الحوالك للإمام جلال الدين السيوطي دار الكتب العلمية.

○ تنوير المقالة في حل ألفاظ الرسالة لأبي عبد الله محمد التتائي المالكي تحقيق محمد عياش الطبعة الأولى 1988.

○ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني الطبعة الأولى 1984 دار الفكر.

○ الجامع الصغير لجلال الدين السيوطي دار الفكر بيروت.

○ جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس للحميدي تحقيق إبراهيم الأبياري دار الكتب المصرية.

○ الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة لحسن المشاط دراسة وتحقيق عبد الوهاب أبو سليمان دار الغرب الإسلامي.

○ الحسبة في مصر الإسلامية من الفتح العربي إلى نهاية العصر المملوكي سهام مصطفى أبو زيد الهيئة المصرية العامة للكتاب.

○ حاشية الطالب ابن حمدون بن الحاج على شرح ميارة الفاسي لمنظومة

ابن عاشر دار الفكر.

- حاشية الحسن بن رحال مع ميارة الفاسي على التحفة دار الفكر.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير لمحمد عرفة الدسوقي دار الفكر.
- الحلة السيراء لابن الأبار القضاعي تحقيق حسين مؤنس دار المعارف.
- حلية الفقهاء لأبي الحسن الرازي تحقيق عبد الله تركي الشركة المتحدة للتوزيع بيروت.
- حلى المعاصم لفكر ابن عاصم لأبي عبد الله محمد التاودي بهامش البهجة دار الفكر.
- الحوادث والبدع لأبي بكر الطرطوشي تحقيق محمد الطالب التونسي طبع بمجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية مدريد المجلد 9-10.
- الخطط الشرعية لعلال الفاسي نشر بمجلة البنية عدد 6 أكتوبر 1962 الرباط.
- دراسات في مصادر الفكر المالكي لميكلوش موراني دار الغرب الإسلامي بيروت.
- الدرر الكامنة في أعيان للمائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني.
- دولة الإسلام في الأندلس لمحمد عبد الله عنان مطبعة المدني القاهرة.
- الديباج المذهب لابن فرحون المالكي تحقيق محمد الأحمدي دار التراث القاهرة.
- ديوان أبو نواس تحقيق أحمد عبد المجيد الغزاني دار الكتاب العربي بيروت.
- الذخيرة لشهاب الدين القرافي.

○ الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة لأبي الحسن علية بن بسام تحقيق إحسان عباس دار الثقافة بيروت.

○ ذكر بلاد الأندلس لمؤلف مجهول تحقيق وترجمة لويس مولينا.

○ الذيل والتكملة لكتاب الموصول والصلة لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي تحقيق محمد بن شريفة دار الثقافة بيروت.

○ رايات المبرزين ووفيات المميزين لأبي سعيد الأندلسي تحقيق النعمان عبد النعمان منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية القاهرة.

○ الرحلة في الأدب المغربي أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الأدب لفاطمة خليل كلية الآداب فاس.

○ الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي.

○ رسائل ابن حزم الأندلسي تحقيق إحسان عباس المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

○ رسائل بن الخصال الغافقي تحقيق محمد رضوان دار الفكر دمشق.

○ الرسالة الفقهية لأبي محمد بن أبي زيد القيرواني دار الغرب الإسلامي.

○ الروض المعطار في خبر الأقطار لعبد المنعم الحميري تحقيق إحسان عباس بيروت 1975.

○ رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية لأبي بكر عبد الله المالكي تحقيق بشير البكوش محمد العروسي دار الغرب الإسلامي.

○ سعد الشموس والأقمار لعبد القادر الورديغي.

○ سنن النسائي بشرح جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندي دار الكتاب العربي بيروت.

- سير أعلام النبلاء للإمام الذهبي إشراف وتخريج شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة بيروت.
- السيرة النبوية لإبن هشام تحقيق محمد فهمي المكتبة التوفيقية الأزهر.
- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية لمحمد مخلوف دار الكتاب العربي بيروت.
- شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول لإمام القرافي دار الفكر القاهرة.
- شرح زروق على متن الرسالة مع شرح قاسم التنوخي على الرسالة دار الفكر.
- شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك لمحمد الزرقاني دار الفكر.
- الشرح الصغير لأحمد الدردير دار المعارف مصر.
- شيوخ العصر لحسين مؤنس.
- شيوخ مالك لمحمد بن إسماعيل المعروف بابن خلوفن الأندلسي تحقيق محمد زنهم ومحمد أعزب مكتب الثقافة الدينية القاهرة.
- الشرح الكبير لأحمد الدردير دار احياء الكتب العربية.
- شرح الكوكب المنير لمحمد بن أحمد المعروف بابن النجار تحقيق محمد الزحيلي وذنزيه حماد.
- شرح ميارة الفاسي على تحفة الحكام، دار الفكر.
- صاحب المدينة في الأندلس لمحمد خلاف، مجلة معهد التربية للمعلمين الكويت، العدد الأول 1979.
- صفة جزيرة الأندلس منتخبة من الروض المعطار للحميري، نشر ليقي

بروفنسال دار الجيل بيروت.

○ صحيح البخاري (الجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، دار إحياء التراث العربي بيروت.

○ صحيح مسلم لأبي الحسين مشلم بن الحجاج تحقيق فؤاد عبد الباقي دار الدعوة.

○ الصلة في تاريخ أئمة الأندلس لأبي قاسم خلف بن بشكوال، طبعة مجريط (مدريد) 1881، (مكتبة عبد الله كنون طنجة رقم 1775).

○ طبقات الحفاظ لجلال الدين السيوطي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة بعابدين.

○ طبقات علماء إفراقيا وتونس لأبي العرب الدار التونسية للنشر والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

○ طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي تحقيق إحسان عباس، دار الرائد العربيءبيروت.

○ طبقات المفسرين لشمس الدين أحمد الداودي دار الكتب العلمية.

○ طبقات القراء للذهبي.

○ طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد الزبيدي الأندلسي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف مصر.

○ ظهر الإسلام، لأحمد أمين، الطبعة الخامسة 1969 بيروت.

○ عامة قرطبة في عصر الخلافة احمد الطاهري منشورات عكاظ.

○ العبر في خبر من غبر، للإمام الذهبي، تحقيق محمد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت.

- عرف البشام في من ولي فتوى دمشق الشام.
- العرف والعمل في المذهب المالكي لعمر الجيدي مطبعة فضالة المغرب.
- العقد الفريد، لابن عبد ربه، دار الكتاب العربي، بيروت.
- العلاقات الدولية والنظم القضائية في الشريعة الإسلامية، لعبد الخالق نوري.
- العلوم الإسلامية لمحمد الزحيلي دار المعرفة.
- غاية النهاية في طبقات القراء شمس الدين محمد الجزيري مكتبة الخانجي مصر.
- غرر المقالة في شرح غريب الرسالة، لأبي عبد الله المغراوي، تحقيق الهادي حمو، ومحمد أبو الأجفان، دار الغرب الإسلامي.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني دار ريان للتراث القاهرة.
- فجر الأندلس لحسين مؤنس الدار السعودية 1985.
- الفروق للإمام القرافي.
- فصول في الأدب الأندلسي في القرنين الثاني والثالث للهجرة، لحكمة علي الأوسي، مكتبة المعارف الرباط.
- الفواكه الدواني لأحمد بن غنيم بن سالم، دار الفكر..
- الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي، لمحمد الحجوي الثعالبي، مكتب دار التراث القاهرة.
- فهرسة ما رواه عن شيوخه لابن خير الإشبيلي، دار الآفاق الجديدة بيروت.

- القاموس المحيط للفيروز أبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- قرطبة في العصر الإسلامي، لأحمد فكري، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية.
- قضاة قرطبة لابن حارث الخشني تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتب الإسلامية، القاهرة.
- الكافي في فقه أهل المدينةل لابن عبد البر دار الكتب العلمية بيروت.
- الكامل في التاريخ لابن الأثير الجزري، تحقيق عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة دار العلوم الحديثة بيروت.
- كفاية طالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني، لأبي الحسن المالكي ومعه حاشية العدوي على الشرح الكبير، دار إحياء الكتب العربية مصر.
- لسان العرب لابن منظور دار صادر بيروت.
- لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، دار الفكر.
- ما خالف الأندلسيون فيه مذهب مالك،لأحمد يوسف.
- مالك حياته وعصره لأبي زهرة دار الفكر العربي.
- المجالس المكناسية، مخطوط مكتبة عبد الله كنون طنجة، رقم 10114.
- محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي لعمر الجيدي.
- المحلى لابن حزم الأندلسي، دار الأفاق الجديدة بيروت.
- مختصر الدر الثمين والمورد المعين لميارة الفاسي،طبعة وزارة الأوقاف

الرباط.

- مختصر العلامة خليل بن إسحاق.
- مختصر الأحكام الكبرى لأبي أصبغ عيسى بن سهل مخطوط.
- مدرسة التفسير في الأندلس مصطفى إبراهيم المشيني مؤسسة الرسالة.
- المدونة الكبرى دار صادر بيروت.
- المرشد المعين لعبد واحد بن عاشر طبعة وزارة الأوقاف الرباط.
- المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، لأبي الحسن النباهي المكتبة التجارية بيروت.
- مسائل ابن رشد (الجد) تحقيق محمد الحبيب التجكاني، دار الأفاق الجديدة المغرب.
- مسند الإمام أحمد المكتبة الإسلامية بيروت.
- المعجب في تلخيص أخبار المغرب لعبد الواحد المراكشي دار الكتب الدار البيضاء.
- معجم البلدان لياقوت الحموي، منشورات وزارة الثقافة دمشق.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي، ترتيب وتنظيم لفيف من المستشرقين مكتبة بريل ليدن.
- معجم المؤلفين لعمر رضى كحالة، دار إحياء الثرات العربي بيروت.
- معلمة الفقه المالكي لعبد العزيز بن عبد الله دار الغرب الإسلامي.
- المعيار المعرب والجامع المغرب لأبي العباس الونشريسي طبعة وزارة الأوقاف.

○ معين الحكام، للقاضي علاء الدين الطرابلسي.

○ المغرب في حلى المغرب لأبي سعيد، تحقيق شوقي ضيف، طبعة دار المعارف مصر.

○ المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام لأبي الوليد هشام الغرناطي، مخطوط مكتبة عبد الله كنون طنجة رقم 10355.

○ المقدمات الممهدات لابن رشد (الجد) تحقيق محمد الحبيب التجكاني دار الغرب الإسلامي.

○ المقتبس لابن حيان القرطبي، تحقيق محمود مكي دار الكتاب العربي بيروت.

○ المقتبس لابن حيان القرطبي، تحقيق إسماعيل العربي، دار الأفاق الجديدة المغرب.

○ المقتبس لابن حيان القرطبي، تحقيق عبد الرحمن علي حجي، دار الثقافة بيروت.

○ مقدمة ابن خلدون تحقيق علي عبد الواحد وافي، دار النهضة مصر القاهرة.

○ المنتقى شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي الطبعة الأولى مصر.

○ منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل لجمال الدين عثمان المعروف بابن الحاجب دار الكتب العلمية.

○ موارد الظمآن للهيثمي.

○ مواهب الجليل لشرح مختصر خليل لأبي عبد الله الحطاب دار الفكر.

○ الموطأ برواية علي بن زياد تحقيق الشيخ محمد الشاذلي النيفر دار الغرب الإسلامي.

○ الموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني تعليق وتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية 1979.

○ ميزان الإعتدال في نقد الرجال لأبي عبد الله محمد الذهبي دار إحياء الكتب العربية.

○ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن بن تغري بردي المؤسسة المصرية العامة.

○ ندوة الإمام مالك إعداد وزارة الأوقاف المغربية أيام 9-10-11-12 جمادى الثانية 1400 هـ موافق 25-26-27-28 أبريل 1980.

○ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد المقري التلمساني، تحقيق يوسف البقاعي دار الرشاد الحديثة.

○ نهاية الرتبة في طلب الحسبة لعبد الرحمن الشيرازي تحقيق ومراجعة السيد الباز العربي دار الثقافة بيروت.

○ نيل الابتهاج بتطريز الديباج لأحمد بابا التنبكتي منشورات كلية الدعوة الإسلامية طرابلس الغرب.

○ الهداية في تخريج أحاديث البداية لأحمد بن الصديق دار الكتب بيروت.

○ هدية العارفين لإسماعيل باشا المكتبة الإسلامية طهران.

○ وثائق الغرناطي لأبي إسحاق محمد بن أحمد الغرناطي طبعة غير مرقمة بمكتبة عبد الله كنون طنجة رقم 10108.

○ الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي منشورات جهان طهران 1961.

○ وفيات الأعيان لأبي العباس أحمد المعروف بابن خلكان تحقيق إحسان عباس، دار صادر.

2 - فهرس الموضوعات

رقم الإيداع القانوني 1997/1508

ر.د.م.ك 9981-826-37-5

مطبعة فضالة

زنقة ابن زيدون - المحمدية (المغرب)

الهاتف: 32.46.45 (03) الفاكس: 32.46.43 (03)